



مجلة العلوم الإجتماعية

Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

العدد 26 ديسمبر 2022



V.R33616
ISSN 2568-6739



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتحية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

الإيداع القانوني V.R33616

ISSN 2568-6739

ديسمبر 2022

الـــعـــدد السادس وعشرون (26)

مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

الهيئة العلمية والاستشارية.

- د.لعريبي نورية، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.مدور ليلى، جامعة باتنة 01، الجزائر
- د.معن قاسم محمد الشياب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.مليكة حجاج، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
- د.ميلود الرحالي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، المغرب
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.
- د.طرشان حنان، جامعة باتنة 01، الجزائر.
- Dr.Shawnm Yahya, Social Philosophy/Sorbonne University Paris1

شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر، كما أن المجلة غير ملزمة بالرد على المقالات التي لا تستوفي شروط النشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

sciences@democraticac.de

كلمة العدد

إن تحقيق الهدف لا يتطلب فقط خطة إستراتيجية لتحقيقه بل إنه يتطلب بذل المجهودات من أجل تحقيقه، والإيمان به خاصة وأن الإيمان بالهدف هو بداية حقيقية لترجمته في الواقع.

ولأن أهداف المجلة متنوعة وكثيرة فإننا نحقق كل يوم هدف معين حتى نصل إلى تحقيق المطلوب بأن تكون المجلة رائدة في مجال بحثها بتظافر جهود الجميع بدون إستثناء وهو المطلوب.

وعليه نشكر الجميع على ما يقدمونه من خدمات جليلة للمجلة في إنتظار أي إقتراحات وتوصيات من شأنها تطوير المجلة نحو الأفضل ونحو التميز.

الأستاذ الدكتور بحري صابر

رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية

المركز الديمقراطي العربي، العدد 15 ديسمبر 2022

فهرس المحتويات

صفحة

الاغتراب الاستهلاكي في المجتمع الجزائري

د.احمد مرزوق، جامعة البويرة- الجزائر

ملخص: تحولت الجزائر مع عهد الاصلاحات الاقتصادية إلى سوق مفتوحة أمام مختلف المنتجات والخدمات، ليجد المواطن الجزائري نفسه أمام تنوع ووفرة لم يسبق له العهد به، وما زاده تأثيرا، الغزو الإعلامي وما يقدمه من ترويج وإغراء لمختلف المنتجات والخدمات مدعما بتنوع وتطور وسائل الاتصال وانتشارها في اوساط المجتمع، فبهذه الوسائل ومن خلالها، تقوم الشركات المنتجة ووكلائها بتوجيه المستهلك إلى أنماط استهلاكية غالبا ما تكون على حساب ذوقه وقدرته الشرائية، وتتعارض مع الثقافة المجتمعية لبلادنا، عوامل وأخرى أقحمت المستهلك فيما يمكن تسميته بالاغتراب الاستهلاكي.

الكلمات المفتاحة: السلوك، الاستهلاك، الاغتراب، الاغتراب الاستهلاكي.

Consumer alienation in Algerian society

Abstract: With the era of economic reforms, Algeria has become an open market for various products and services. Algerian citizen ", to find himself in front of an unprecedented diversity and abundance, Further influenced by the media invasion and its promotion and enticement of various products and services supported by the diversity, evolution and spread of means of communication in society, Through these means, producers and their agents direct consumers to consumer patterns that are often at the expense of their taste and purchasing power. Contrary to our country's societal culture, factors and others have forced the consumer into what may be called consumer alienation.

Keywords: Behaviour, consumption, alienation, consumer alienation.

مقدمة:

تنتقل المعلومات في عالمنا المعاصر دون إذن ولا استئذان، فهي لا تعترف بالحدود الجغرافية بين الامم، التكنولوجيا هي جواز سفرها ووسيلتها في بلوغ الجمهور حتى ان لم يقم باستدعائها، فكثيرا ما تفرض عنوة على المتلقي من خلال مختلف وسائل الإعلام والاتصال التي بلغت مستويات خارقة من التطور التكنولوجي وأضحت كمية هذه القنوات وكمية المعلومات التي تروج لها تسبب تلوثا للقيم والعادات التي تميز مختلف المجتمعات. وباسم العولمة فقدت الكثير من الثقافات جزءا من المعايير والرمزية التي تكوِّن كياناتها على مختلف مستويات الحياة، على غرار الاستهلاك.

تطور السلوك الاستهلاكي للإنسان موازاة مع تطور الحضارة البشرية، وأصبح لا يكتفي بما تمده إياه الطبيعة، كما لا يمكّنه إنتاجه الخاص، ولا الإنتاج المحلي من إشباع حاجياته التي تزيد تنوعا مع تنوع المنتجات، وانفتاح الأسواق المدعم بالغزو الإعلامي. فأضحت كماليات الأمس، متطلبات ضرورية اليوم ولا يمكن الاستغناء عنها ولا تجاهلها، ومع تعقد الحياة عموما، بتداخل عواملها التركيبية من اجتماعية، شخصية، اقتصادية، سياسية يزداد السلوك الاستهلاكي تعقيدا، وكنتيجة لكل ذلك تزداد صعوبة تحكم الفرد في سلوكه الاستهلاكي أمام ما يتعرض له من مختلف الضغوطات (عوامل الطلب والحاجة)، أو تحفيزات (عوامل العرض والإغراء).

وأمام ضعف اقتصاديات العديد من الدول كالجزائر، تبحث دول اخرى عن الاسواق وتغتنم الفرص لتسويق منتجاتها وبسط نفوذها، وذلك باعتماد عدة استراتيجيات وتحت غطاء منظمات ومؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرهما، تجد الدول القوية وشركاتها الطريق معبدا لفرض هيمنتها، وإغراق الأسواق الداخلية بمنتجاتها وفرض منطقها في الاستهلاك. ففي مجتمع يستهلك أكثر مما ينتجه، بل معظم السلع تقريبا تأتيه من خارج الحدود، يجد المواطن نفسه يستهلك سلعا غريبة عنه ثقافيا (طبيعة ونوع وشكل المنتج)، اقتصاديا (لم يشارك في إنتاجها)، اجتماعيا(احيانا تتعارض مع القيم، العادات...)، صحيا، بيئيا وغيرها من المعايير التي تخلق نوعا من الخلل في سيرورة الاستهلاك، مما يحد من قيمة الإشباع والرضا التي كان من المفروض سيتحقق من الاستهلاك. ومن مظاهر هذا الخلل نجد الاغتراب الاستهلاكي، الذي ارتأينا أن يكون موضوعا لدراستنا.

1- مشكلة الدراسة:

لم تكن فكرة الموضوع في السياق الذي عليها الآن، بل أعدت صياغتها مؤخرا، فعندما كنت متوجها للتسوق في احد المحلات، استوقفتني صعوبة الحركة المرورية، والتي ازدادت تأزما مع الاقتراب من مدخل ساحة المحل، وكان الدخول إليه بالسيارة أصعب، بما لم يكن عليه حتى في مواسم الأعياد. وفي رحب المحل المكتظ بالزبائن، تظهر رفوف عدة أروقة خالية من السلع والمعروضات التي غالبا ما تبقى مكدسة فيها. وعند الاستفسار عن الأمر، قيل لنا انه موسم التخفيضات السنوية، هذه الاخيرة التي هي احد ميزات التجارة العالمية يتم فيها تخفيض الاسعار وتنشيط العملية التسويقية، أو كمحطة من دورة حياة ماركة أو موضة معينة وغيرها، وكما هو معلوم أن هذه التخفيضات تكون مقننة من طرف السلطات العمومية، واذا كانت مبرمجة ومنظمة

من طرف التجار، فهل يقابلها برمجة وتنظيم للميزانية من طرف المستهلك الجزائري؟ سؤال طرحته على عدة أشخاص، وكان الجواب بالنفي. والنفي كان سواء من ناحية التوقيت (أي انه في ذلك اليوم أو حتى الشهر لم تكن في نيتهم ولا في برنامجهم الشراء ولا حتى امكانياتهم المالية تسمح بذلك)، وكذا من ناحية السلعة (أي ان تلك السلعة المعنية بالتخفيضات لم تكن في قائمة المشتريات اطلاقا). وذلك ان دل على شيء، فهو يدل على الاستهلاك الفوضوي والغير عقلاني للمواطن.

لقد فقد المواطن في مجتمعنا الحق في قرار الاستهلاك، فبوعي أو دونه، أصبح يستهلك ما يفرض عليه، ما يريدونه له وليس ما يريده لنفسه، وتمكنت الماركة والموضة وغيرهما من فيروسات الاستهلاك من تخذير عقول المستهلكين، كبارا وصغارا، نساء ورجالا. ليجد المواطن نفسه عند توجهه لاقتناء مستلزماته، كمن يبحر بدون بوصلة، لتسير السفن بما تشتهي الرياح.

وبعيدا عن الرجعية والمعاداة للمجتمع الغربي الذي لا يخلو من السلوكات الاستهلاكية الايجابية التي لا نجد بعضها للأسف في مجتمعنا، إلا أن التقليد الأعمى للحضارة الغربية في هذا المجال، قد افقدنا جزءا من ثقافتنا الاستهلاكية، وأصبح المستهلك موجها من طرف المنتجين إعلاميا من خلال الومضات الاشهارية التي سببت التخمة للعقول وأعمت الأبصار، فأصبح المواطن يستهلك إما مرغما نتيجة الاحتكار أو الغلاء وغيرهما، أو مغرما نتيجة الإغراء. ونتيجة كلتا الحالتين هو الاغتراب الاستهلاكي. فماذا نقصد به؟ وما هي أهم أسبابه؟ وما هي الحلول الممكنة لتجاوزه؟

2- تحديد المفاهيم:

أ- الاغتراب (Aliénation): جاء شرح مفردة الاغتراب لغويا باتفاق في عدة معاجم وقواميس عربية، ولذا نقتصر على إحداها، ففي معجم الرائد كلمة اغترب- اغترابا تعني نزح عن الوطن، بعُد، تزوج في غير الأقارب (أي من امرأة أجنبية)، احتد ونشط (أي كثير النشاط) (جبران، 1992، ص 96) أما الاغتراب اصطلاحا، فسنركز على بعض التعاريف من ميداني علم النفس وعلم الاجتماع، فلقد اعتبره سيجموند فرويد على انه شعور الانفصام والصراع بين قوى اللاوعي الدفينة في الذات وبين الذات الواعية، وليس بعيدا عن هذا المعنى، يعتبره فروم بأنه "الفشل في التفاعل بين العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية" ويعرفه محمد خليفة على انه "الفجوة بين الفرد ونفسه والتباعد بينه وبين الآخرين وما يتضمنه ذلك من تباعد أو غربة للفرد عن مشاعره الخاصة التي تستبعد من الوعي، خلل المناورات الدفاعية، ويشاهد الاغتراب في أوضح صورة لدى مرضى الفصام" (عبد اللطيف، 2003، الصفحات 30-31) أما الموسوي من جهته فيعرفه على انه "شعور الإنسان بالانفصال عن ذاته وعن الآخر، مما يجعله عاجزا عن إرضاء حاجاته النفسية والبيولوجية وهذا من شأنه أن يحرر حياته من المعنى، ويشعر بأن ما يريده غير واضح، مما يدفعه إلى الخروج عن المعيارية الاجتماعية وعدم تقبل واقعه" (الموسوي، 1997، ص 85) ويعرفه إحسان محمد الحسن في موسوعة علم الاجتماع على انه "الحالة السيكو- اجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريبا وبعيدا عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي" (احسان، 1999، ص 65)

ب- الاستهلاك: استهلك الشيء لغويا يعني "استعمله وانتفع به حتى استنفذه" (جبران، 1992، ص 69) كان الاستهلاك ولا يزال هو الغاية النهائية لأي نشاط اقتصادي، فبعدما انهمك الاقتصاديون الكلاسيكيون على توجيه معظم اهتماماتهم نحو الاستثمار، جاء ج.م كينز ليحدث ثورة في هذا المجال بإبراز مدى أهمية الاستهلاك باعتباره عامل مصيري في الاقتصاد، مع ربطه بطبيعة الحال مع الادخار، في إطار قانون ثابت يجمعهما بالدخل. ويعتبر أحد مكونات ومقومات الدخل القومي، لما يلعبه في الطلب على السلع والخدمات وإفنائها، لتدوير حلقة الاقتصاد. ولأن في ميدان علم الاجتماع، نركز أكثر على الجوانب السلوكية والعلاقات الاجتماعية عموما، فسنركز على الاستهلاك كسلوك اجتماعي مثله مثل بقية السلوكات التي يقوم بها الإنسان في حياته. ويتحدد من خلال تفاعل مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية في تحديد نوع السلوك واتجاهه، مسبباته، ونتائجه.

وقبل التوجه إلى تعريف سلوك المستهلك، تجدر بنا الإشارة أولا إلى تعريف السلوك الإنساني عموما، فهو "الاستجابة التي تصدر عن الفرد نتيجة احتكاكه بغيره من الأفراد، أو نتيجة لاتصاله بالبيئة الخارجية من حوله، ويشير إلى النشاطات المتعددة التي يقوم بها الإنسان في حياته لكي يتكيف مع متطلبات البيئة والحياة المحيطة به" (العديلي، 1995، ص 43) وقد تكون الاستجابات حركية، أو تفكيرية، كلام أو انفعالات، يقوم بها الإنسان بصفة فردية أو في إطار جماعي. ويرجع الكثيرون صعوبة دراسة السلوك الإنساني إلى كونه شديد التعقيد والتغيير، فالإنسان يسعى دائما إلى مواجهة مطالب الحياة المتنوعة، مستعينا بقدراته البدنية واستعداداته العقلية في إطار علاقات متشابكة مع المحيط، تسودها عمليات التأثير والتأثر، فتكون له إما يسرا بما تمده له من مساعدات، تسهيلات، وحلول ، وإما عسرا بما تضعه له من معوقات وتعقيدات ومشاكل. فهو نشاط مستمر للتكيف أو التأقلم مع مقتضيات المحيط والمجتمع، يتجسد في مجموعة من الاستجابات إما تكون خارجية يمكن ملاحظتها بدون وسائط كمختلف الحركات واللغة أو داخلية كالتفكير والمشاعر والانفعالات، لا يمكن ملاحظتها مباشرة وإنما بواسطة آثارها. فسلوك المستهلك هو " ذلك التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث عن شراء أو استخدام السلع أو الخدمات أو الأفكار أو الخبرات التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو رغباتها أو حاجاته أو حاجاتها وحسب الإمكانيات الشرائية المتاحة" (عبيدات، 2001، ص 13) ويعرف كذلك على انه "عبارة عن تلك التصرفات التي تنتج عن شخص ما نتيجة تعرضه إلى منبه داخلي أو خارجي حيال ما هو معروض عليه، وذلك من اجل إشباع رغباته وسد حاجياته" (الطائي و آخرون، 2006، ص 03) ويعتبره البعض انه "السلوك الذي يقوم به المستهلك عندما يبحث ويشتري ويستعمل ويتخلص من السلع والخدمات – بعد استعمالها– التي يتوقع أن تشبع حاجاته" (خالد، 2007، ص 17) وهنا يضيف صاحب التعريف على التعريف السابق له، شرط توقع الإشباع لحاجاته، وهو ما يستلزم المعرفة التامة بنوع السلعة أو الخدمة، أي امتلاك المعلومات الكافية عما سيقوم باستهلاكه. كما يعرف كذلك على انه "مجموعة التصرفات التي تصدر عن الأفراد، والمرتبطة بشراء واستعمال السلع الاقتصادية والخدمات بما في ذلك عملية اتخاذ القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات (عنابي، 2003، ص 10-11) وهنا تأكيد إضافي على أن السلوك الاستهلاكي

يتجاوز مجرد شراء وإفناء المنتجات، بل يشمل كل العمليات المباشرة والغير المباشرة في ذلك. وتجدر الإشارة إلى انه هناك نوعين من المستهلكين، فالأول في إطار مؤسساتي (منظمة) أما الثاني فهو المستهلك الفرد والذي هو "ذلك الشخص الذي يشتري أو لديه القدرة لشراء المنتجات والخدمات المعروضة للبيع بهدف إشباع الحاجات والرغبات الشخصية أو العائلية" (عنابي، 2003، ص 17)

3- ماهية الاغتراب: لم يكن الاغتراب وليد الثورة الصناعية كما يروج له خاصة في كتابات الماركسيين، فلقد استخدم معنى الاغتراب قبل ذلك بكثير، حيث انه يمكن الاطلاع على جذور فكرة هذا المفهوم عند التفكير اليوناني، فمن سقراط إلى كتابات أفلاطون والذي يعتبر الاغتراب في حالة الكائن الذي فقد وعيه بذاته وتأثير ذلك على علاقته بالآخر، وابتعاده عن الفضيلة والمثل العليا وسقوطه في الرذيلة، ثم إلى أرسطو الذي يربطه بتغير نظرة الإنسان للثروة وأساليب الحياة. كما نجدها في كتابات القديس أوغسطين وما تحمله المسيحية من آراء عن فكرة الخطيئة وخلاص الذات الإنسانية من كل نقائصها. إلا أن الكثير من المفكرين يرجعون الفضل في استخدام الاغتراب كمفهوم في إطار منهجي إلى هيجل وبعده فيورباخ. فهيجل يرى أن الطبيعة هي مجرد اغتراب، وانه "يوجد انفصال متأصل في وجود الإنسان كفاعل وكموضوع لأفعال الآخرين، انفصال بينه كطاقة مبدعة تسعى لتحقيق ذاتها، وكموضوع يتأثر بالآخرين وبالطبيعة، ومن ثم تأتي المواجهة حينما يقف ما يبدعه هذا الإنسان من فن ولغة وعلم...الخ كأشياء خارجية غريبة عنه برغم كونها تجسيدات لما هو جوهري فيه." (اسكندر، 1988، ص 80) وبعد هيجل وفيورباخ يأتي كارل ماركس ليجعل من الاغتراب المظهر الشائع للمجتمع الرأسمالي الذي افرزنه الثورة الصناعية، فبداية من التكوين الطبقي للمجتمع الذي تسيطر فيه البورجوازية على كل شيء في المجتمع، إلى اغتراب العامل في مكان عمله لتغييبه عن نتيجة عمله، وفقدانه لأبسط حقوقه ألا وهي إنسانيته، من خلال استعباده وتحويله إلى مجرد آلة، غير أن ما يظهره الواقع هو أن الاغتراب يحدث حتى في المجتمعات الاشتراكية، لما خلفته السياسات المنتهجة في هذه المجتمعات ما يولّد في الكثير من الأحيان انفجار وعصيان يؤدى بهذه الدول إلى التحول عن النهج الاشتراكي إما جزئيا أو كليا، وفي حالات أخرى إلى الانشقاقات والانقسامات، وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على أن ماركس استطاع أن يكشف عن سببا من أسباب كثيرة للاغتراب عند إرجاعه للممارسات البورجوازية والنظام الرأسمالي ككل غير أن عدائه لهذه الأخيرة أعماه بوعي أو بدونه عن تحليل العوامل الأخرى للاغتراب، أما ما لا يمكن نكرانه على ماركس زيادة على أفكاره وتحليله العلمي للمفهوم، فهو فضله في إدخال هذا المفهوم في الميدان السوسيولوجي.

ففي علم الاجتماع، يعد دوركايم من أهم علماء الاجتماع الذين وظفوا الاغتراب في دراساتهم وذلك من خلال جوهر المعنى الذي البسه دوركايم للمجتمع، وما تمارسه الظاهرة الاجتماعية من قهر على الأفراد. إضافة إلى مختلف مظاهر الخلل التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع (كالانتحار مثلا) وهي الحالة التي يفسرها دوركايم بالأنوميا، حيث "تتحطم وتضعف روابط المجتمع أو قيمه، أو يكون هناك حيز بسيط للإحساس الداخلي بالمسؤولية اتجاه الآخرين، ففي هذه الحالة تكون الالتزامات المشتركة قليلة." (محمد، 1990، ص 100) وما هذه الوضعية إلا شكل من

فقدان التضامن الاجتماعي الذي هو أساس البناء الاجتماعي السوي عند دوركايم، كما ذهب هذا الأخير في نفس اتجاه كارل ماركس في مدى تأثير ظروف العمل الصناعي على العامل، من فقدان العلاقات الإنسانية، طمس للهوية، عزلة عن المجتمع وانسلاخ عن المعايير الاجتماعية. وبالإضافة إلى دوركايم نجد عدة مفكرين اجتماعيين سواء الكلاسيكيين أو المعاصرين تعرضوا بالدراسة لظاهرة الاغتراب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على غرار ماكس فيبر، باريتو، ميرتون، كروزيي، بورديو وغيرهم، وذلك تأكيد منهم على أهمية هذه الظاهرة في حياة الأفراد داخل المجتمع.

4- أهمية دراسة السلوك الاستهلاكي:

لدراسة سلوك المستهلك أهمية تتعدى المستهلك ذاته، لتشمل المنتج والسلعة، مختلف الوسائط (تجار وموزعين)، حكومات الدول، المجتمع والبيئة عموما.

أ- المستهلك: يسمح بترشيد الاستهلاك من خلال معرفة السلوكات السلبية للتخلي عنها واستبدال محلها سلوكات صائبة، وتثمين السلوكات الايجابية وتدعيمها بما يسمح بالحصول على أفضل السلع والخدمات، وبأفضل الأسعار، من خلال اختيار أفضل الوسطاء، وفق التوقيت والمكان المناسبين أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتوفرة. كل ذلك من خلال المفاضلة بين الإشباع الذي سيتحقق من تلك السلعة وغيرها من السلع. ولا يتحقق كل ذلك إلا بتوفر قدر كاف من المعلومات والبيانات حول مختلف الحاجيات التي يتطلب إشباعها، وكذلك الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتحقيق ذلك.

ب- المنتج: تحديد ما يمكن إنتاجه، من خلال تخطيط سياسة الإنتاج حسب الطلب (الكمي/الكيفي) لتقديم ما بإمكانه إرضاء ذوق المستهلك وتحقيق التنافسية في السوق من عدة نواحي خاصة ما تعلق بنوعية المنتج وسعره. كما تساعد دراسة سلوك المستهلك المؤسسة بمعرفة المستهلكين الحاليين والمحتملين وفهم مختلف العوامل المؤثرة على اتجاهاتهم نحو الاستهلاك.

ت- الوسيط: يمثل الوسيط همزة وصل بين المنتج والمستهلك، ففي معظم الحالات لا يتحصل المستهلك على السلعة مباشرة من المنتج، بل بعد مرورها في الغالب على أكثر من وسيط (مصدر، مستورد، ممثل، تاجر جملة، موزع، تاجر تجزئة)، ودراسة سلوك المستهلك يساعد في اختيار أفضل الوسطاء من جهة، ومن جهة أخرى يمكن هؤلاء الوسطاء من تحسين خدماتهم وتفعيلها بما يرضي الزبائن، بل مساعدتهم على إشباع حاجاتهم بأفضل السبل الممكنة، اقتصادا للجهد والوقت ولما لا وبأقل التكاليف المالية، مع مراعاة الحفاظ على هامش الفائدة دون المساس بتكلفة السلعة أو الخدمة.

ث- السلطة العمومية: تحتاج السلطات العمومية المختلفة والحكومة على وجه الخصوص في وضع برامجها إلى الاعتماد على بيانات وإحصائيات وتحاليل عن مختلف المستجدات التي يعيشها المجتمع على غرار الاستهلاك، اعتماد على مجموعة من المصادر كالتقارير التي تنشرها مختلف الهيئات الوطنية والدولية، وذلك للتعرف على التوجه العام للاستهلاك من مختلف الأبعاد، للتمكن من ترشيد الاستهلاك بالتوفيق بين الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد وحاجيات مواطنيها ومؤسساتها، مع تداعيات كل ذلك على السياسة الاقتصادية والاجتماعية عموما.

ج- المجتمع والبيئة: نجد داخل المجتمع كل من المستهلك، المنتج، الوسطاء، والسلطات العمومية والتي ينتمي أفرادها بطبيعة الحال إلى فئة المستهلكين، وقد يكون لها كذلك يد (مباشرة أو غير مباشرة) عند المنتجين أو الوسطاء. وبالتالي فأهمية دراسة السلوك على هذه الفئات مجتمعة (أي المجتمع) لن تقل عن كل منها على حدا، باعتبار أن وجود كل فئة يعتمد على فئة أخرى، ونجاح الكل يعتمد على نجاح دور كل منها، وقيام كل طرف بدوره على احسن ما يمكن سيكون له تأثير لا محالة على المحيط البيئي.

5- اسباب الاغتراب الاستهلاكي:

أ- الإعلام والاتصال: يعيش العالم مرحلة من الانفجار المعلوماتي بشكل غير مسبوق، مدعما بتنوع وتطور رهيب في وسائل الاتصال وانتشارها في اوساط المجتمع دون تمييز، وهو ما انعكس مباشرة على صناعة الإشهار، والتي تدخل في إطار التسويق، فكثيرا ما غيرت هذه الصناعة ثقافة الأفراد الاستهلاكية، وقلبت رأسا على عقب اتجاهاتهم نحو منتج ما، فرفعت من أسهم بعض المنتوجات في بورصة المستهلكين، لتجعلها موضة يتهافت الناس عليها، وما كان ليسمع بها احد لو فشل الإشهار لها أو غاب ذلك من أصله.

ب- التأثر بسلوك الآخرين: من المعروف في التنشئة الاجتماعية عموما، وتشكيل السلوك على وجه الخصوص، أن التأثر بالآخرين عامل هام في حياة البشر، فمن تأثر الطفل بوالديه، ثم معلمه إلى التأثر بالأبطال السينمائيين والشخصيات البارزة في المجتمع ككل. والتأثر يكون في محاولة تقليد بعض السلوكات التي يتحلى بها هؤلاء، سواء في طريقة اللباس، الكلام، العمل وغيرها من السلوكات، وقد يكون التقليد في أمور ايجابية، وقد يكون في أمور سلبية، كما يمكن أن يصبح التقليد مشكلا أو مرضا، عندما يصبح التقليد في كل شيء، ما قد يدل على فقدان الشخصية. فبالنسبة للاستهلاك يصبح سلوك الشخص الاستهلاكي صورة مطابقة لسلوك غيره من الأشخاص الذين يعتقد فيهم الكمال. وقد يكون لسلوك الاخر تأثير معاكس على غيره من الافراد، بمعنى أن هناك من الأشخاص ممن لا يحبذون مسايرة التوجه العام أو السائد في المجتمع، فكلما ازداد الطلب على سلعة ما كلما تجنب هؤلاء الأشخاص استهلاك تلك السلعة أو العلامة، ولا نقصد هنا أن يتوقف هذا النوع من الأشخاص عن استهلاك العصير مثلا، وإنما قد يقومون بتجنب استهلاك علامة محددة إذا زاد الطلب عليها.

ت- الانفتاح الاقتصادي: لقد عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات عهدا جديدا في السياسة الاقتصادية، متمثلا في الانفتاح والذي كان من مظاهره التحرير على مراحل لقواعد التجارة الخارجية، ورفع الحواجز على الاستثمار الأجنبي ودعوته للمشاركة في التنمية الوطنية. ومن الانعكاسات السلبية لهذا التوجه هو إغراق السوق بمختلف السلع والمنتجات التي لم تتهيأ لها الدولة الجزائرية لا من الناحية التشريعية ولا من ناحية الوسائل والموارد البشرية لضمان التنظيم والمراقبة بما يضمن الحماية للمستهلك، كما لم يكن هذا الأخير مهيأ من ناحية الثقافة الاستهلاكية لمواجهة ذلك الطوفان من المنتجات. ففي ليلة وضحاها، فتح اقتصاد البازار للمواطن الجزائري النافذة على قائمة من المنتجات لم يكن يحلم بها، منتجات لا تخضع أحيانا للمعايير لا من ناحية التصنيع ولا التوزيع.

ث- سياسة الاحتكار: بعد الانفتاح الاقتصادي، توقف احتكار الدولة عن الكثير من المجالات، إلا انه وفي وقت قصير، ورغم وضوح القانون في هذه النقطة، ومنعه لكل أساليب ووسائل الاحتكار، فلقد استطاعت جماعة معينة من بسط نفوذها على بعض المجالات، لتنصب نفسها الراعية الرسمية سواء في مجال الاستيراد، أو الاستثمار. وهي جماعة لا يهمها المستهلك بقدر ما يهمها الربح، وأصبحت هذه البارونان تقرر للمواطن ما يستهلكه، بالنوع، والكمية، والوقت الذي يريدونه.

ج- توحيد وسائل الإنتاج وأنماط الاستهلاك: تتحكم الدول الصناعية في وسائل الإنتاج، فهي التي تقوم بتصميمها ووضع برامجها، وذلك يؤدي إلى توحيد معايير الإنتاج وبالتالي وحدة المنتوج عموما، وذلك يؤدي إلى تنميط معين للسلوك الاستهلاكي، والحد من الخيارات.

ح- التقشف: يميل بعض الأفراد إلى المبالغة في التقشف، وهو سلوك يرجع في الغالب إلى تجارب مريرة عاشها الفرد في حياته السابقة، قد تتمثل في مرحلة من الفقر الشديد مثلا، فحتى إذا انقضت تلك الفترة وجاء الفرج، إلا أن التأثير النفسي وتداعياته قد يستمر إلى ما بعد زوال الشدة، وهو ما يتمثل في هاجس الخوف من العودة من جديد إلى تلك المرحلة، فنجد هذا النوع من الأشخاص يحرصون على تكديس وجمع اكبر قدر ممكن من دخلهم ولا ينفقون منه إلا لضرورة ملحة. كما نشير هنا إلى وجود عوامل أخرى تؤدي إلى ظاهرة الشح كسوء الفهم للدين، واعتبار النفقة على الكماليات وجه من أوجه التبذير، يستوجب الإقلاع عنها، وذلك نتيجة للخلط بين عدة مفاهيم كالبخل، الشح من جهة وبين ترشيد النفقة من جهة أخرى.

6- الحلول الممكنة للحد من الاغتراب الاستهلاكي:

أ- حماية المستهلك: رغم ما توصلت إليه التشريعات الدولية في هذا المجال، وعلى غرارها الجزائر التي تعتبر من الدول الرائدة من حيث التشريعات الخاصة بحماية المستهلك بين البلدان العربية والإفريقية، إلا أن الواقع لا يعكس ذلك، فلا القوانين ولا مؤسسات قمع الغش وحماية المستهلك ولا الجمعيات الناشطة في هذا المجال استطاعت أن تضمن الحماية المطلوبة واللازمة. ولذا على السلطات العمومية أن تكثف من جهودها في هذا المجال من خلال تشديد الرقابة والعقوبة من جهة، ومن جهة أخرى زرع التوعية بين كل شرائح المجتمع صغارا وكبارا، وعلى مستوى كل أطراف العملية الاستهلاكية (منتجين- وسطاء- مستهلكين).

ب- السياسة الاستهلاكية: "استهلك منتوج بلادي" شعار أطلقته الجزائر لغرض استقطاب المستهلك المحلي نحو المنتجات المحلية، وبعيدا عن الحكم على هذه السياسة من مدى نجاحها أو فشلها أمام غياب المعطيات، ففكرة المبادرة مقبولة إلا أن نجاحها مرتبط بمجموعة من الشروط على غرار توفر المنتوج الوطني ومدى تنافسيته في السوق من ناحية الجودة والسعر، إضافة إلى الترويج والإشهار الناجح له. وهنا تدخل عوامل أخرى أهمها تشجيع الاستثمار الوطني لتحقيق الاكتفاء من ناحية الكمية والتنافسية من ناحية النوعية.

ت- أخلقة السلوك الاستهلاكي: بعدما تبين لنا أن السلوك الاستهلاكي سلوك عصي يصعب تحديده باعتماد عامل معين دون الآخر، فهو مفهوم متمرد على القوانين والقواعد كبقية السلوكات الإنسانية التي يصعب التنبؤ بها، إلا انه لا يستحيل توجيهها بدرجات متفاوتة من فرد إلى أخر

ومن طبقة وفئة اجتماعية إلى أخرى أو من مجتمع إلى آخر، وهذا التوجيه لا يمس سلوك معين أو محدد بعيدا عن غيره من السلوكات الاجتماعية الأخرى، "ولهذا ولغيره من الأسباب كان من اللازم العناية بأخلاقيات العمل والتركيز عليها خاصة في هذا العصر الذي ضعف فيه الوازع الأخلاقي عند كثير من الناس تبعا لضعف الإيمان وغلبة الشهوات وسيطرة النفعيات، والغرق في مستنقع التكاثر والاستهلاك، والتباهي بالمشتريات والتفاخر بالمقتنيات، مع قلة الخشية من الله تعالى وتفاقم داء إيثار الدنيا على الآخرة" (الغامدي، 2010، ص 09).

ث- الوازع الديني: لا يتوقف الدين في كونه عقيدة توجه علاقة الفرد بخالقه، أو بمعتقداته وإنما هي كذلك دستور حياة تتحكم في سلوكات الفرد المختلفة في مجالات متعددة من حياته، على غرار سلوكه الاستهلاكي، فالدين الإسلامي مثلا يحرم أكل لحم الخنزير وشرب الخمر، فلا نجد هذا النوع من المأكولات والمشروبات على موائد العائلات الإسلامية في حين تكاد لا تخلو مائدة طعام من هذه الأنواع في بعض المجتمعات الأخرى. وما يقال على المأكولات يقال كذلك على الألبسة، ومحلات الترفيه، والمجال السينمائي وغيرها من مناحي الحياة المختلفة. كما أن الإسلام سواء في نصوص القرآن أو الأحاديث النبوية الشريفة وما يروى عن سيرة سيد الخلق عليه ازكي الصلوات والتسليم، وبعده عن الصحابة ومن تبع هديه، فكل ذلك دعوة إلى ترشيد الاستهلاك من خلال الوسطية بين البخل والتبذير. ولا يتوقف النهج الإسلامي في الاستهلاك على كمية النفقة، بل كذلك على كيفيتها من خلال تحريم بعض أساليب البيع والشراء والمعاملة فيهما، بالإضافة إلى نوع المنتجات التي يتم استهلاكها، فهو نهج شامل وكامل قصد تجاوز ظاهرة الاغتراب الاستهلاكي.

خاتمة:

من خلال معالجتنا المتواضعة للاغتراب الاستهلاكي، يتبين لنا أن الخلل لا يأتي من العدم، بل بتزاوج مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، على غرار درجة الوعي بمدى صحة سلوكنا، وقدرتنا على ترشيد نفقاتنا بما يخلق توازن بين الرغبات والحاجيات، وبين الإمكانيات المتوفرة لتحقيق الإشباع، ومن جهة ثالثة توافق ذلك مع المعايير الاجتماعية السوية. وذلك كله لا يتحقق إلا عندما يكون لنا الخيار في الاستهلاك، والذي يستدعي وفرة المنتجات والخدمات بالكميات والنوعيات الكافية. والوعي بالسلوك من جهته مرتبط بعدة عوامل على غرار التنشئة الاجتماعية السليمة التي بإمكانها أن تمدنا بالقواعد الصحيحة لتحقيق الاستهلاك السوي. ومن جانب آخر، يأتي الدور على السلطات العمومية بمختلف مؤسساتها للسهر على حماية المواطن من خلال المراقبة والتوعية في جميع الميادين وخلال كل المراحل التي يمر بها أي منتوج حتي يصل الى المستهلك للحد من كل ما يمس بأمن هذا الاخير عموما، وما قد يوقعه في الاستهلاك الخطأ على وجه الخصوص.

قائمة المراجع

1- احسان، محمد الحسن. (1999). موسوعة علم الاجتماع. لبنان: الدار العربية للموسوعات.
2- اسكندر، نبيل رمزي. (1988). الاغتراب وازمة الانسان المعاصر. مصر: دار المعرفة الجامعية.

3- الطائي، حميد وآخرون. (2006). الاسس العلمية للتسويق الحديث (مدخل شامل). الاردن: اليازوري.
4- العديلي، ناصر محمد. (1995). السلوك الانساني والتنظيمي (منظور كلي مقارن). السعودية: معهد الادارة العامة.
5- الغامدي، سعيد بن ناصر. (2010). اخلاقيات العمل. السعودية. الادارة العامة للإعلام والثقافة.
6- الموسوي، حسن. (1997). الاغتراب النفسي لدى شرائح من المجتمع الكويتي (دراسة تحليلية). مجلة البحث في التربية وعلم النفس. (04)10.
7- جبران، مسعود. (1992). معجم الرائد. لبنان: دار العلم للملايين.
8- خالد، ممدوح ابراهيم. (2007). حماية المستهلك في العمليات الاليكترونية. مصر: الدار الجامعية.
9- عبد اللطيف، محمد خليفة. (2003). دراسات سيكولوجية الاغتراب. مصر: دار غريب للطباعة والنشر.
10- عبيدات، محمد ابراهيم. (2001). سلوك المستهلك (مدخل استراتيجي). (03) الاردن: دار وائل للنشر.
11- عنابي، بن عيسى. (2003). سلوك المستهلك (عوامل التأثير النفسية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12- محمد، احمد بيومي. (1990). علم اجتماع القيم. مصر: دار المعرفة الجامعية.

القيادة الخادمة كمتغير وسيط في العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي

(دراسة ميدانية على العاملين بوزارة الموارد البشرية فرع منطقة نجران)

د. محمد الامين احمد الماحي **أ. بدر مستور حمادي ال حارث**

معهد الإدارة العامة - المملكة العربية السعودية

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إختبار القيادة الخادمة كمتغير وسيط في العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية منطقة نجران. تم اختيار عينة الدراسة من (52) مفردة تمثل العاملين بإدارة الموارد البشرية، تم جمع البيانات من خلال الاستبانة حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للاستخدام (50) استبانة بنسبة 92 %، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن القيادة الخادمة تلعب الدور الوسيط في العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي، مع وجود علاقة طردية بين (إدارة التغيير) و(إدارة الأداء الوظيفي) في ظل إستبعاد متغير القيادة الخادمة، وأن إدارة التغيير تمت بشكل منهجي فعال، كما أن المديرين يمارسون أبعاد القيادة الخادمة في إدارتهم، وأن أسلوب إدارة الأداء الوظيفي مُطبق بشكل متوافق مع المتطلبات التنظيمية و اللائحية حيث أن التخطيط للأداء يأتي في المرتبة الأولى باعتباره أفضل المراحل تطبيقاً، يليه تقييم المنتصف ثم التقييم النهائي وأخيرا المساهمة في تنمية الأداء ومعالجة جوانب الضعف، وأن النُّظم واللوائح هي أكثر محددات إدارة الأداء الوظيفي، كما أن 44% يرون أن أسلوب تقييم إدارة الأداء الوظيفي ناجح بنسبة تراوحت ما بين 80- 100%. عليه توصي الدراسة بضرورة تبني أسلوب القيادة الخادمة وتدريب وحث القادة على ممارستها، وإنتهاج الأسس العلمية لإدارة التغيير لعلاقة إدارة التغيير بنجاح أسلوب إدارة الأداء الوظيفي، مع ضرورة الاهتمام بمحور تنمية أداء العاملين بعد تقييمهم حتى تكتمل دورة إدارة الأداء الوظيفي بشكل فعال، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة والمناسبة من قبل المشرفين والقادة لتحسين مستويات أداء منسوبيهم.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأداء الوظيفي، القيادة الخادمة، إدارة التغيير.

Servant leadership in terms of being a mediating variable in the relationship between change management and job performance management.

(A field study on the personnel of the Ministry of Human Resources, Najran Region Branch)

Dr.. Mohammed Al-Amin Ahmed Al-Mahi - Badr Mastur Hamadi Al Harith

(Institute of Public Administration - Kingdom of Saudi Arabia)

Abstract: This study investigated into gauging the servant leadership as a mediating variable in terms of the relationship between change management and job performance management in the Ministry of Human Resources in Najran region. Of relevance, the study sample was selected among (52) individuals who represent the personnel of the Human Resources Department, and the data was gleaned by means of the questionnaire technique , where the number of questionnaires valid for use amounted to (50) questionnaires by percentage of 92%. Approach-wise, the study used the descriptive analytical approach.Given the exclusion of the servant leadership variable, the study inferred that servant leadership mediates the relationship between change management and job performance management, with a direct relationship between (change management) and (job performance management), and that change management was consistently effective.Significantly enough, the job performance management technique is applied in accordance with the regulatory and statutory requirements, and managers also demonstrate the dimensions of servant leadership in their management , adding that performance planning comes first as the best applied stage, followed by the mid-point evaluation, the final evaluation, and finally contributing to the development of performance and addressing performance-related shortcomings .Additionally, systems and regulations are the primary determinants of job performance management, and according to 44% of respondents, success rates for the job performance management evaluation method range from 80 to 100%. Accordingly, the study concludes that in order to successfully implement the job performance management technique .Accordingly, the study suggests that adopting the servant leadership style, training leaders on employing it, and urging

them to use it, as well as adopting the scientific foundations of change management, are all necessary given the relationship between change management and the success of the job performance management technique .By setting the necessary and appropriate plans by supervisors and leaders to improve the performance levels of their employees, it is important to pay attention to the axis of employee performance development after their evaluation so that the job performance management course is successfully completed.

Keywords: Job performance management, servant leadership, change management.

اولاً-مقدمة الدراسة:

تُعد إدارة التغيير ممارسة إدارية مُلحة تحتاجها المنظمات وقادتها بشكل دائم لمواكبة التغيرات المتنوعة والمتسارعة، فإدارة التغيير تتضمن التدخل المخطط وفق برنامج عمل متكامل في كل أو أحد جوانب المنظمة نتيجة لتوصيف سلبي في عملياتها الداخلية، لتغييرها بهدف زيادة كفاءتها وفاعليتها تحقيقاً للتوافق المطلوب(أبوبكر،2005) من خلال مجهودات طويلة هدفها تحسين قدرة المنظمة على حل المشكلات وتجديد عملياتها بما يؤدي إلى إحداث تغيير شامل في المناخ السائد (الشقيحي،2016) لتحقيق عاملي الكفاءة والفاعلية. وانطلاقا من أهمية الفرد كونه المحور والمحرك الأساسي لكافة عمليات المنظمة وباعتباره أكثر الموارد تعقيدا وتجديدا في حاجاته فقد إنصبت جهود المؤسسات للبحث عن أفضل الممارسات التي تضمن استنطاق قدراته الكامنة وحُسن إدارة أدائه تقييماً وتحسيناً (chase&Fushs,2008,P226)، بالصورة التي تعزز من فرص الانسجام بين الموظف والمنظمة وتحقق الأهداف لكلا الطرف بالكم والكيف المطلوبين (الكرعاوي وعوجة،2018) غير أن إنجاز الأهداف لا يمكن التحقق منه مالم يتبع بعملية قياس وتقييم لذلك تعمد المؤسسات إلى تقييم مستويات أدائها من خلال تقييم مستويات أداء منسوبيها الذي يُعبر عن أداء المؤسسة، حيث يقوم المشرفون بتقييم أداء مرؤوسيهم للوقوف على مستويات الأداء الفعلية ومجالات وفرص التحسين للأداء وتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز رضا العاملين وتنمية اتجاهاتهم الإيجابية نحو المنظمة والوظيفةRaza & Nawaz(2011)،حيث يستخدم الأداء عادة للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو مدى الاقتصاد في الموارد، كما أنه يُعنى بقدرة الفرد على إنجاز المهام التي يتكون منها عمله (عاشور،1979،ص 50) بالكيفية التي تُقِرها المؤسسة لإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة خلال فترة زمنية محددة (مزهودة 2001، ص86).

وبما أن القيادة تمثل عامل الحسم في توجيه المؤسسة نحو التغيير(المبارك،2016) Momen &Nur (2013) وتمثل الدافع المعزز نحو أداء العاملين (جمعة ومطروح ،2019) وما تُبرزه القيادة الخادمة من سلوكيات تعزز من فرص التميز في الأداء، فإن الدراسة بوصفها الحالي تبحث في علاقة الوساطة للقيادة الخادمة كونها أحد مصادر التميز في الأداء (Norhthnse, 2020) مع متغيري إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي، خاصة وأن القيادة الخادمة تعطي الأولوية للحماية وتُشيع قيم الرعاية والتواصل والسلوك الأخلاقي الفعال مع الآخرين انطلاقا من كون القائد خادما لتابعيه.(Garrud, 2018) وهدفه الأساس رؤية أتباعه ناجحين وبذلك فهو يبذل كل ما في وسعه لسد الفجوة بين قدرات تابعيه ومستويات أدائهم (Grogan, 2013).

ثانياً-مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد إدارة الأداء الوظيفي ضمن أكبر التحديات التي ترتبط بالقادة والمشرفين وإدارات الموارد البشرية كونها عملية متداخلة ومتراكبة تقتضي قدرا من المعرفة والتخطيط وامتلاك وتطبيق العديد من المهارات السلوكية لتقييم أداء الأفراد بموضوعية ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز السلوكيات الإيجابية الداعمة للأهداف التنظيمية وتعديل ما يلزم من سلوكيات بما ينعكس على الأداء بشكل إيجابي ،وبما أن نجاح التغيير يُعد رهين السلوك القيادي الفاعل الذي يظهر التعاطف ويزيل المخاوف ويحدد ملامح وخطوط الانتقال (Momen &Nur (2013 ويؤثر في معدلات أداء العاملين (جمعة ومطروح،2019) - الذي أصبحت تحكمه ظروف متنوعه وعديده أوجدت واقعا جديدا يحتاج إلى تغيير في نمط إدارة المورد البشري وتقيمه واستبقائه وتطوير أداءه - فقد تعاظم دور القيادة في إحداث ذلك التغيير (Karim Abdul ,M(2019، غير أن إحداث هذا التغيير يتطلب المزيد من الجهد والمعرفة من القادة وفرق عملهم المشاركة في إدارة التغيير وتحسين مستويات الأداء الوظيفي، حتى لا تفشل جهود القادة ومعاونيهم غي إحداث التغيير المنشود كونهم غير مدركين لمفاهيم ومبادي وأسس إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي، أو أنهم لم يفسروا هذه المبادئ ويطبقوها بشكل صحيح (عبدالباقي،2000) و(شاويش،2005) ولعل هذا ما أكدته دراسة (الطويل والفائز،2022) والتي أشارت إلى أن ضعف إدراك القادة للمستقبل ومتغيراته يحد من قدراتهم في التعاطي مع متطلبات التغيير بطريقة فعالة ،وبذات القدر تشير دراسة (الثبيتي،2019) إلى أن إدارة الأداء يعد ضمن المجالات التي يجب أن تطور لدى القادة بالجامعات السعودية، كما تشير حورية(2013) إلى أن درجة ممارسة القيادة الإدارية تتم بدرجة متوسطة بمدارس المدينة المنورة. وبالرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الموارد البشرية لإحداث التغيير للوصول إلى أفضل الممارسات التي تدفع نحو تحقيق رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية من خلال إصدار وتعديل للتشريعات والنظم التي تضمن مواكبة وملاءمة متطلبات ممارسة أسلوب إدارة الأداء الوظيفي، كما أن الباحثين وفي استقصائهما بحكم تدريبهما لموظفي القطاع الحكومي على أسلوب إدارة الأداء الوظيفي لمسا عددا من المشكلات التي لازمت عملية الانتقال من أسلوب تقييم الأداء إلى أسلوب إدارة الأداء الوظيفي بشكله الجديد الذي

أقرته وزارة الموارد البشرية حيث أبدى الموظفون عدم رضاهم عن نتائج التقييم مع ضعف التغذية الراجعة وضعف التوعية بمتطلبات إدارة الأداء الوظيفي وآلية التحول نحوه، ولعل ذلك جعل الباحثان ينظران للموضوع من عدة جوانب يمكن تمثيلها في متغيرات الدراسة بمحاورها إدارة التغيير وما يحتاجه تطبيق أسلوب إدارة الأداء الوظيفي لأسلوب ممنهج نحو إدارة التغيير ودور القيادة الخادمة كونها ذات ارتباط بإدارة التغيير ،خاصة وان دراسة Khaidir & Syamsir& Santosa(2018) توكد على الدور الإيجابي للقيادة الخادمة على أداء العاملين وبذات القدر توكد دراسة (محمد،2018) طبيعة العلاقة الارتباطية بين القيادة الخادمة واستعدادات العاملين نحو قبول وتبني التغيير ومن ذلك حاولت الدراسة أن تبحث المشكلة من خلال السؤال **ما هو الدور الوسيط للقيادة الخادمة في العلاقة بين إدارة التغيير و إدارة الأداء الوظيفي؟** والذي تتفرع منه التساؤلات التالية:

-كيف تؤثر القيادة الخادمة على إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية-إدارة الموارد البشرية - فرع نجران؟

-هل يوجد أثر لإدارة التغيير على إدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية-إدارة الموارد البشرية - فرع نجران؟

-هل يوجد أثر للقيادة الخادمة على إدارة التغيير بوزارة الموارد البشرية-إدارة الموارد البشرية - فرع نجران؟

-هل يوجد أثر للقيادة الخادمة على إدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية-إدارة الموارد البشرية - فرع نجران؟

-ما أبرز معوقات إدارة الأداء الوظيفي من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وهل ترجع إلى (الموظف، الرئيس المباشر، إدارة الموارد البشرية، النظم)؟

-ما مستوى تطبيق إدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية-إدارة الموارد البشرية - فرع نجران؟

-ما واقع الممارسة لـ (إدارة التغيير، القيادة الخادمة، إدارة الأداء الوظيفي) منخفض، متوسط، عالٍ؟

-ما واقع تطبيق دورة إدارة الأداء الوظيفي من حيث (تخطيط الأداء، تقييم المنتصف، التقييم النهائي وتحسين الأداء)؟

-ما اتجاهات الأفراد نحو نتائج التقييم بوزارة الموارد البشرية-إدارة الموارد البشرية - فرع نجران؟

-هل يوجد اختلاف في إدراك متغيرات الدراسة يمكن إرجاعه لاختلاف الخصائص الشخصية والوظيفية ممثلة في (مسمى الوظيفة، عدد الأشخاص الذين تشرف عليهم، المستوى الإداري، سنوات الخبرة، المؤهل، النوع)؟

ثالثا-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

-التعرف على طبيعة العلاقة من خلال اختبار الدور الوسيط للقيادة الخادمة في العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي.
-التعرف على أثر إدارة التغيير على إدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية بمنطقة نجران.
-التعرف على واقع تطبيق إدارة الأداء الوظيفي وإدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية بمنطقة نجران.
-تحديد الفجوة بين النظرية والتطبيق لإدارة الأداء الوظيفي بوزارة الموارد البشرية بمنطقة نجران.
-التعرف على إتجاهات المديرين والمرؤوسين حول معوقات إدارة الأداء الوظيفي.
-التعرف على واقع إدارة الأداء الوظيفي بأبعاد (التخطيط، تقييم المنتصف، التغذية الراجعة، خطط التحسين والتقييم النهائي).
-تقديم المقترحات التي تُبرز طبيعة العلاقة بين القيادة الخادمة وإدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي.

رابعاً-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في إسهامها المأمول على الصعيدين العلمي والعملي من خلال الدور الذي تلعبه متغيرات الدراسة في تعزيز فرص تطبيق رؤية المملكة 2030 خاصة وأن موضوعي القيادة الخادمة وإدارة الأداء الوظيفي يعتبران من الموضوعات التي لم تُحظ بالقدر الكبير من البحث في بيئة العمل السعودية- على حد علم واستقصاء الباحثين، حيث يتوقع أن تلفت الدراسة الإنتباه للجوانب التي لم تُسلط عليها الأضواء وفق منهج علمي محكم يربط بين متغيرات الدراسة الثلاثة، وعليه يمكن إبراز أهمية الدراسة في شقين:

العلمي: من خلال كونها تمثل رافد للجانب المعرفي لما ستقدمه من إضاءات ستساعد الباحثين والمختصين الاكاديميين في مجالات متغيرات الدراسة، خاصة مع شيوع الممارسة الإدارية الداعمة لتنمية المهارات القيادية وإدارة التغيير وتطبيق الفلسفات الإدارية الجديدة بما فيها فلسفة إدارة الأداء الوظيفي التي ستفتح المجال واسع أمام الباحثين والدارسين للإدلاء بدلوهم لتقديم إطاراً مفاهيمياً متكاملاً يُبرز شكل العلاقة بين القيادة الخادمة وإدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي ويساعد في بناء وترسيخ نموذج يوافق بيئة العمل السعودية.
العملي: من الناحية العملية تظهر أهمية الدراسة كونها تواكب توجهات وسياسات الدولة الرامية لتعزيز الممارسات الإدارية الفاعلة من خلال تقييم مستوى تطبيق متغيرات الدراسة الذي ستعكسه نتائج تحليله واقع ومشاكل التطبيق بما يسهم في تحسين مستوى الممارسة، كما أن الدراسة تلفت إنتباه قادة المؤسسات للوقوف على أهم مجالات القوى وتعزيزها ومعالجة فرص التحسين.

خامساًـفروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفروض التالية:

-يتوسط متغير القيادة الخادمة العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α =0.05) لمتغيرات (إدارة التغيير، القيادة الخادمة، إدارة الأداء الوظيفي) يمكن إرجاعها لاختلاف الخصائص الشخصية والوظيفية (مسمى الوظيفة، عدد الأشخاص الذين تشرف عليهم، المستوى الإداري، سنوات الخبرة، المؤهل، النوع).

سادساً ـحدود الدراسة:

ناقشت الدراسة موضوعاتها من خلال الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة متغيرات إدارة الأداء الوظيفي وإدارة التغيير والقيادة الخادمة من حيث المفهوم والمبادئ.

الحدود الزمانية: تم جمع بيانات الدراسة من خلال الاستبانة الإلكترونية التي تم توزيعها نهاية العام 2021.

الحدود البشرية: العاملين بإدارة الموارد البشرية بوزارة الموارد البشرية بمنطقة نجران كونهم جزءا أصيلا في تطبيق دورة الأداء الوظيفي، علاوة على ذلك فإن منسوبي هذه الإدارة قد عايشوا كافة المراحل المرتبطة بالتخطيط والتنفيذ للانتقال من الوضع السابق – تقييم الأداء - إلى الوضع الجديد إدارة الأداء الوظيفي، كما أنهم عمدوا إلى توعية وتبصير العاملين والقادة بكل الجوانب المرتبطة بإشاعة الممارسة الجديدة ومن ثم فهم أكثر إدراكا من غيرهم بالجوانب المرتبطة بالدراسة ومتغيراتها.

سابعاًـمصطلحات الدراسة:

إدارة الأداء الوظيفي: عملية منهجية يتم من خلالها ترجمة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة لتصبح أهدافا وظيفية تشغيلية قابلة للتحقيق والقياس يشترك في وضعها المدير والموظفون العاملون معه ومتابعة تنفيذها بصورة تحفيز وتمكين وتحسين وتكافئ الموظفين لتحقيق أعلى مستويات الأداء والإنجاز (اللائحة التنفيذية للموارد البشرية،(2019) .

إدارة التغيير: هي عملية تحويل المؤسسة من خلال تطبيق منهج شمولي عملي متدرج ينقل المؤسسة من الواقع الحالي إلى الواقع المأمول فيه من خلال تطوير الأعمال والسلوك باتباع أساليب عملية لتعزيز التغيير المراد إحداثه (جاد الرب،2012).

القيادة الخادمة: تعرف "بأنها تلك الفلسفة ومجموعة الممارسات التي تثري حياة الأفراد وتعمل على بناء منظمات أفضل ومن ثم خلق وبناء عالم أكثر عدالة وعناية بالأفراد (الشمري،2019).

ثامناًـ أسلوب القياس لمتغيرات الدراسة:

قاست الدراسة متغيراتها الثلاث على النحو التالي: القيادة الخادمة وفقاً للأبعاد التي تناولتها دراسة كل من Barbuto and Wheeler (2006)، وطورها أيضاً وأوصى بها Barbuto and Gifford (2010) وأيضا ناقشتها دراسة إبراهيم والشهومي (2018) وهي (الإيثار الحكمة، التواضع القيادة: والقدرة على إقناع الآخرين تجاه تصورات المستقبل). بينما قيس متغير إدارة التغيير وفق نموذج(2012,Carlo) ودراسات كل من جمعة (2019) المبارك (2016)، بينما تم قياس إدارة الأداء الوظيفي بالاستفادة من دراسة عكاشة (2008) و (الهيتي،2003) ومتطلبات اللائحة التنفيذية والدليل الإرشادي لإدارة الأداء الوظيفي (2019)، مع إجراء بعض التعديلات التي توافق ظروف وطبيعة الدراسة الحالية .

تاسعاً-هيكل الدراسة:

نُظمت الدراسة في أربعة محاور، المحور الأول الإطار العام للدراسة، والمحور الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، والمحور الثالث الدراسة الميدانية، والمحور الرابع النتائج والتوصيات.

المحور الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً-إدارة الأداء الوظيفي:

تطور مفهوم إدارة الأداء الوظيفي كنتاج للتطور الذي شهدته كافة جوانب الحياة بمتغيراتها المتعددة والمتراكبة التي أثرت على المؤسسات ونظم عملها وظروف تحقيق مخرجاتها فقد ظهرت فلسفة إدارة الأداء الوظيفي مع بروز أسلوب الإدارة بالأهداف (Drucker,1954) حيث تعتبر إدارة الأداء الوظيفي ضمن أحد التحديات التي تواجهها المؤسسات، إذ لم يعد الأمر كسابقه من خلال وضع مجموعة من المعايير وإصدار الأحكام الختامية عليها نهاية الفترة ومن ثم إخطار العاملين واتخاذ القرار الخاص باستبقائهم أو إنهاء خدماتهم. فظروف التنافس على المورد البشري وضغط نقابات العمال وتعاظم بروز جانب المسؤولية المجتمعية وارتفاع تكاليف إحلال العمالة والفراغ الذي تخلقه عملية التسريح وضع المؤسسات أمام مجموعة من التحديات التي فرضت عليها استحداث وتطبيق منهج جديد لغدارة أداء المورد البشري وتطويره فتحولت المنظمات من أسلوب تقييم الأداء إلى إدارة الأداء الوظيفي الذي يرتكز على فكرة التحول من الفردية إلى الجماعية في العمل تخطيطا وتنظيما وتقييما وتحسيناً عبر مجموعة من المعايير التي تحكمها رغبات ذوي المصلحة(مدراء، مشرفين، موظفين) من خلال أخذ آرائهم لتعزيز مجالات القوة ومعالجة فرص التحسين المتاحة. وبذلك فإن هذا الانتقال يتطلب ظروفاً وترتيبات مغايرة توافق فلسفة إدارة الأداء الوظيفي فيما يتعلق بتعديل النظم واللوائح وتعزيز الدور القيادي الفعال مع خلق وإيجاد التوافق الذهني والبدني لدى العاملين لأداء المهام فتوافر القدرات وحده ليس كافيا لشحذ همم الأفراد نحو الإنجاز إذ لابد من توافر الدوافع والعمل على إثارتها من خلال التحفيز

وحسن التخطيط الجيد لإحداث التأثير المناسب على السلوك الوظيفي الذي يحقق الإنجاز ويترك الأثر على مخرجات المنظمة.

حيث تعرف إدارة الأداء الوظيفي بأنها الانتقال من الفلسفة الأحادية إلى الجماعية في العمل تقييماً وتقويماً وفق معايير جديدة تركز على الاتساق مع الأهداف واستراتيجيات المؤسسة بحيث يشترك فيها الموظف ورؤساؤه وزملاؤه وزبائنه لتقييم الأداء وربط ذلك مباشرة ببرامج للتحسين والتطوير(المطلق،2021،ص 19) كما ورد تعريف إدارة الأداء الوظيفي في الدليل الإرشادي بأنه "نظام يتم من خلاله تقييم موظفي مؤسسة حكومية بناء على أدائهم في مقابل ميثاق أداء يتكون من مجموعة من الأهداف-ماذا يُنجز-والكفاءات أو السلوكيات –كيف يُنجز".(الدليل الإرشادي لإدارة الأداء الوظيفي) وبذلك فإن إدارة الأداء الوظيفي تعد بمنزلة ذلك الجهد الإداري الذي تترجم من خلاله الأهداف والغايات الإستراتيجية إلى أهداف في المستوى التشغيلي ينفذها الموظفون بشكل تشاركي مع رؤسائهم تخطيطا وتنفيذا وقياساً وتقييماً ومن ثم تنفيذ ما يلزم من إجراءات تحفيزية وتطويرية.

عناصر الأداء الوظيفي: يرتبط الأداء الوظيفي بمجموعة من العناصر التي يجب على الإدارة أن تخطط لها وتضع السياسات والأساليب المناسبة لضمان توافرها وهي: (الحسيني،1994، ص72).

-المعرفة بمتطلبات الوظيفة من حيث خصائصها ومراحل تحقيق أهدافها والقدرات الذهنية والبدنية اللازمة لتحقيق مخرجاتها.
-نوعية العمل من حيث الجودة ومدى توافر الجدارات اللازمة لتحقيق المستوى المطلوب من مواصفات المنتج أو الخدمة
-كمية العمل الذي يرتبط بعدد الوحدات المنتجة وكمية المواد المستخدمة أو الأزمنة اللازمة للإنجاز .
-المثابرة والتوثيق المبني على الأحكام الموضوعية وتقديم الدعم والنصح والإرشاد.

أهمية إدارة الأداء الوظيفي:

تبرز أهمية إدارة الأداء الوظيفي:

-في تحديد الانحرافات ومعالجتها وتوجيه العنصر البشري نحو دوره الطليعي في العمليات الإنتاجية مما يتطلب رعاية وتحسين وتطوير قدرات الأفراد بالتعليم والتدريب والاحتواء.(الحراحشة،2001)
-يقدم التغذية الراجعة بما يساعد الرؤساء على اقتراح البرامج التدريبية المناسبة لتعويض النقص في كفاءة العاملين ويقدم لهم النصح والإرشاد فيما يخص عملهم ومستقبلهم الوظيفي.
-يسهم إعلان نتيجة التقييم في التطوير الذاتي للموظفين. (الحراحشة، 2001، ص 104)

إدارة الأداء في القطاع العام السعودي:

ضمن منظومة التطوير الذي تشهده المملكة العربية السعودية ؛ انطلقت حديثًا حملة تحديث أنظمة ولوائح الخدمة المدنية وفقًا لبرنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية -أحد أهم برامج رؤية المملكة 2030 - وضمن مسارات التحديث التي يشملها البرنامج؛ صدرت لائحة إدارة الأداء الوظيفي ونماذجها والدليل الإرشادي بالقرار الوزاري رقم(5202) وتاريخ 10 / 9/ 1437 ه، وبدأ العمل عليها فعليا من تاريخ 1/ 1/ 1438 ه، كنتاج للدراسة التي تمت في ضوء التطبيقات العملية وما طرأ على لائحة تقويم الأداء الوظيفي من تعديلات-الصادرة بالقرار الوزاري رقم(51934) وتاريخ 1426/12/30ه. وقد وضح الدليل الإرشادي أن أهمية نظام إدارة الأداء مستمدّة من كونه مطلبًا حيويًّا لتحقيق الكفاءة والفاعلية؛ نظرًا للاعتماد عليه باعتباره مرجعا أساسيا لتحديد الاحتياجات التنموية والتطويرية للموظف، والترقية، وتحديد المواهب، كما يعرض الدليل حالة التأهب والاستعداد من طرف المنظمة بتوفير متطلبات تساعدها على ضمان جودة تطبيق نظام إدارة الأداء، وعدد من النصائح المرتبطة بذلك. ويؤكد الدليل أن الفئة المستهدفة منه تشمل جميع الموظفين الحكوميين في السلّم الوظيفي. كما حدد الدليل علاقة نظام إدارة الأداء بممارسات الموارد البشرية كتخطيط القوى العاملة وتنمية القيادة والتدريب والتنمية التي تُعدّ أحد أهم مقومات نجاح نظام إدارة الأداء؛ كون نظام إدارة الأداء يتطلب عوامل تؤكد استدامته وارتباطه وعلاقاته المتآزرة بالممارسات الأخرى Taipale(2016) وتبدأ عملية إدارة الأداء الوظيفي حسب الدليل الإرشادي بمرحلة تخطيط الأداء ووضع الأهداف، ثم مرحلة مراجعة الأداء نصف السنوية، تليها مرحلة مناقشة الأداء نصف السنوية لمدى التقدم نحو الأهداف، وصولاً إلى مرحلة التقييم النهائي والتحسين للأداء، وبعد ذلك تأتي مرحلة المناقشة النهائية لمدى التقدم نحو الأهداف، وأخيرا مرحلة تقييم لجنة إدارة الأداء لاتخاذ القرارات الوظيفية الدافعة نحو مزيد من الأداء، وبذلك تنتهي دورة كاملة لإدارة الأداء بمخرجات مهمة تُمثل مدخلات مناسبة لدورة أداء جديدة.

كما يعرض الدليل الفوائد المتحققة من نظام إدارة الأداء لتشمل: تحسين الأداء العام، والتوفيق بين أهداف الموظف والأهداف العامة، وتغيير ثقافة العمل بالتركيز على الأداء، ووضوح توقعات الأداء، وفهم الموظفين لدورهم في تحقيق أهداف المنظمة، ومشاركتهم، وتحفيزهم، وتنمية أدائهم ودافعيتهم التي تنعكس على تحسين الخدمات.

ثانياً: القيادة الخادمة: تعود نشأة هذا المفهوم إلى الثقافة الإسلامية التي دللت على أن القائد لأصحابه هو الخادم، كما يقال في المثل العربي "سيد القوم خادمهم" وعلى الرغم من كون المصطلح يبدو وكأنه يجمع تناقضاً ما بين القيادة التي تظهر دوماً في المقدمة والخدمية التي تكون مهمة دون ذلك، إلا أن الجمع بين أمرين مختلفين أو متضادين ممكن، وقد وصفه Keith (2010) بأنه قليل ما يحصل في الحياة الواقعية. في المقابل، لا يشير هذا المفهوم إلى القيادة الضعيفة، التي انحدرت نحو الخدمة بدلاً من أن تتصدر الأمر، وإنما تعكس درجة مسؤولية عالية في المشاركة وتحمل المسؤولية واستشارة الأتباع للوصول إلى أفضل قرارات ممكنة

(Covey,2006). كما أن (Greenleaf,2015) صاحب نظرية القيادة الخادمة يُبين أن القيادة الخادمة تختلف عما سواها من أنماط القيادة الأخرى كونها قائمة على الأمانة الشخصية والعلاقات الطويلة مع المرؤوسين حيث تعرف القيادة الخادمة بأنها ذلك السلوك القيادي الذي يسعى إلى بناء المنظمات بطريقة أفضل عبر فلسفة ومجموعة من الممارسات التي تسعى إلى تحقيق العدالة بين الأفراد والعناية بهم (Greenleaf,2015) وأنها تلك الفلسفة الإدارية التي يتبناها القائد ويسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف المنظمة من خلال أسلوب خدمة الأتباع ومنهج الإقناع والتشجيع على المشاركة والابتكار والمبادرة كفريق عمل (الكرعاوي وعوجة، 2018).

أبعاد القيادة الخادمة: تعددت المداخل في إطار تناولها لأبعاد القيادة الخادمة حيث تظهر في الجدول التالي وفقا لما يلي:

جدول (1) أبعاد القيادة الخادمة

م	المؤلف	العام	الأبعاد
1	Russsell & Stone	2002	الاستماع، النزاهة، الإقناع، الرؤية، الاتصالات، النمذجة، الكفاءة، الريادة، التمكين، النفوذ، الإشراف، الخدمة، التشجيع
2	Wong & Page	2003	النزاهة، التواضع والخدمة، تطوير تمكين، رؤية أهداف قيادة، مشارك في صنع القرارات
3	Patterson	2003	تواضع، حب إيثار، خدمة، رؤية، تمكين
	Dennis	2004	حب، تمكين، تواضع، ثقة، حكمة
4	Barbuto & Wheeler	2006	الملاذ والملجأ العاطفي، الإيثار، التضحية، الإقناع، الحكمة وتسهيل إدارة الخدمة وتنفيذها
5	رشيد و مطر	2016	الخدمة للأتباع، العاطفة، السعي لتحقيق الرفاهية للآخرين، الاحترام، إبعاد الظلم الاجتماعي من بيئة العمل

ومن ذلك فإن الدراسة بحثت متغير القيادة الخادمة وفقا للأبعاد التي تناولتها دراسة كل من Barbuto and Wheeler (2006)، وطورها أيضاً وأوصى بها Barbuto and Gifford (2010) وأيضا ناقشتها دراسة إبراهيم والشهومي (2018) وفيما يلي تفسير لمحتوى هذه الأبعاد :

الإيثار: حيث إن القائد الخادم هو الأكثر إيثاراً ومن ثم يدعو إلى الإيثار مضحياً بمصلحته الذاتية من أجل خدمة الجميع.

الحكمة: حيث يتسم القائد الخادم بالحكمة التي تمكنه من فهم الأحداث، وتوقع النتائج، واستحضار الحكمة التي تمكن القائد من اتخاذ القرار الرشيد في أي وقت.

التواضع: بحيث يستفيد القائد الخادم من ملاحظات الآخرين ويكون أكثر استعدادا لتقبل هذه الملاحظات ويترجمها في شكل أفعال.

القيادة: ويقصد بها قدرة القائد على استخدام مصادره سواء في القوة أو النفوذ لإقناع الأتباع تجاه قضية ما، فهو يظهر كشخص عقلاني، قادر على إقناع الآخرين تجاه تصورات المستقبل.

ثالثاً: إدارة التغيير:

تعرف إدارة التغيير بأنها عملية الانتقال بالمؤسسة من وضع حالي إلى وضع مرغوب فيه خلال فترة انتقالية (صبري،2009)، كما عرفت بأنها مجهودات طويلة الأجل الغرض منها تحسين قدرات المنظمة لحل مشكلاتها وتجديد عملياتها من خلال إحداث تغيير شامل في المناخ السائد في المنظمة بالتركيز على زيادة فاعلية جماعات العمل بمعاونة خبير أو مستشار في التغيير. (أبوبكر،2005) أيضا هي عبارة عن سلسلة من الجهود المستمرة الهادفة لتحسين قدرة المؤسسة من خلال التقنيات والأساليب الجديدة التي تمكن المؤسسة من حل مشكلاتها ومواجهة تحدياتها (Harpae,1998).

خطوات ومراحل إدارة التغيير: من خلال الاطلاع على الأدبيات يُلاحظ أن هنالك مجموعة من المراحل والنماذج والأشكال التي صُممت لإدارة التغيير التنظيمي داخل المؤسسة وهي وإن اختلفت في بعض خطواتها إلا أنها تتفق جميعها في هدفها وفي بعض الخطوات مثل التشخيص والتنفيذ والتقييم (Carlo,2012) وفيما يلي إيراد لمراحل إدارة التغيير وفقا لعدد من النماذج.

جدول (2) مراحل إدارة التغيير وفقا لآراء بعض المفكرين

النموذج	عدد المراحل	توصيف المراحل
نموذج حسب لوين (Kuter Lewin)(Carlo,2012)	3	مرحلة إذابة الجليد (**Unfreezing**):وهي مرحلة تهدف إلى تهيئة العاملين نفسيا وروحياً لإجراء التغيير المطلوب إحداثه وتتضمن هذه المرحلة زعزعة القيم والاتجاهات والسلوكيات الحالية بما يسمح بإيجاد الشعور والحاجة إلى التغيير والاعتراف بوجود مشكلة ما والإدراك بأن الإدارة اكتشفت أفكارا جديدة أو أساليب جديدة سوف تساهم في العمل، مع إشعار العاملين بالأمان تجاه التغييرات التي تطرأ في المنظمة وبيئتها الداخلية أو الخارجية ولهذا يتم في هذه المرحلة العمل على التخلص من الاتجاهات والسلوك والممارسات القديمة التي يمارسها الأفراد داخل المنظمة

		مرحلة **التغيير**(**change**) في هذه المرحلة يجب التركيز على ضرورة تعلم الفرد أفكار وأساليب ومهارات عمل جديدة، بحيث يتوفر لدى الأفراد البدائل الجديدة لأداء الأعمال، من خلال ما تقدمه الإدارة لهم، وفي هذه المرحلة أيضا يتم إجراء تعديل وتغيير في الواجبات والمهام، وكذلك في التقنيات والهياكل التنظيمية الموجودة حاليا، الأمر الذي يتطلب من الإدارة ضرورة العمل على توفير المعلومات ومعارف جديدة وأساليب عمل جديدة للأفراد العاملين للمساهمة في تطوير مهاراتهم وسلوكهم، ومن ثم تحقيق المطلوب
		مرحلة إعادة **التجميد** (التثبيت) (**Refreezing**):تهتم هذه المرحلة بصيانة وحماية التغيير الذي تم الوصول إليه، ويتم فيها تثبيت عملية التغيير ودمج الاتجاهات والأفكار في الممارسات الفعلية واستقراره بمساعدة الأفراد وتصبح الأساليب الجديدة سهلة ومرضية، من خلال إتاحة الفرص للعاملين لإظهار المواهب الجديدة التي تعلموها وينبغي استخدام التدريب لتعزيز وتدعيم التغيير المرغوب فيه وحمايته من خلال المتابعة المستمرة لنتائج عمليات التغيير وتقييمها
نموذج (إديقر هاوس (Edgar Huse (الشقيحي،2016)	7	استكشاف وسيط التغيير(الشريك)، الدخول (التوقعات المتبادلة)، الاستكشاف، التخطيط المطلوب، التنفيذ للتخطيط، التثبيت والتقييم وإنهاء العمل
نموذج سكوت وجي Stage of change (الكبيسي،2010)	4	الإنكار ثم المقاومة، الاستكشاف والاطلاع، والالتزام

يُلاحظ من الجدول أن هنالك اتفاقا حول الوصف العام للمراحل غير أنهم اختلفوا في عرضهم التفصيلي للخطوات ومن ذلك فإن الدراسة استندت على أسلوب ونموذج كورت المتكون من ثلاث مراحل لاختبار منهج إدارة التغيير بوزارة الموارد البشرية بنجران وبذلك تتفق الدراسة مع دراسة (مرزوق ،2019) في أسلوب قياسها لإدارة التغيير.

رابعاً-الدراسات السابقة: تناقش هذه الجزئية الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، حيث تطرق الدراسة مجالاً جديداً كونها استخدمت المتغير الوسيط (القيادة الخادمة) لبحث العلاقة بين المتغير المستقل (إدارة التغيير) والمتغير التابع (إدارة الأداء الوظيفي) وهو ما تميزت به الدراسة عن سابقاتها وبالرغم من ذلك فإن الباحثين استفادا من الدراسات التي تناولت أحد أو كل متغيرات الدراسة في صياغة أدبيات الدراسة وفروضها وتساؤلاتها وفيما يلي إيراد للدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة من الأحدث إلى الأقدم:

دراسة (العبادلة،2022) حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القيادة الخادمة على تحسين الأداء الوظيفي في الدوائر الحكومية في محافظة الكرك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام

المنهج الوصفي التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الدوائر الحكومية في محافظة الكرك، لعينة قدرها (180)، وتم استبعاد (17) استبانة النتائج كان من أهمها: أن مستوى ممارسة القيادة الخادمة جاء بمستوى مرتفع فمع وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الخادمة بكل أبعادها على الأداء الوظيفي. وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات للتعرف على أثر القيادة الخادمة على متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة، مثل التميز التنظيمي، وإدارة الصراع.

دراسة (**المطلق ،2021**): حيث هدفت الدراسة للتعرف على نظام إدارة الأداء بالمملكة العربية السعودية؛ لتقديم رؤية تحليلية نقدية لأهم نقاط القوة والفوائد مع إبراز أهم التحديات التي تواجه أسلوب إدارة الأداء الوظيفي؛ وقد ركزت الدراسة على تطبيقات نظام إدارة الأداء الوظيفي في القطاع العام كما اتخذت الدراسة المنهج النظري الاستدلالي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات العلمية والتقارير ذات العلاقة بإدارة الأداء الوظيفي وتطبيقاته في القطاع الحكومي، حيث أظهرت الدراسة وجود عدة تحديات تواجه تطبيق منهج إدارة الأداء الوظيفي في القطاع العام لاختلاف عوامل السياق الثقافي لكل منظمة، واعتماد النموذج على نجاحات مقتبسة من بعض منظمات القطاع الخاص في بعض الدول العربية التي لا يمكن ضمان توافر متطلباتها الثقافية المحلية .لذا خرجت الدراسة بتوصيات متعددة تساهم في تصميم خريطة الطريق لتعظيم الفائدة المرجوة من إدارة الأداء الوظيفي من خلال التحول من المركزية نحو اللامركزية وتوسيع درجة المشاركة للأطراف ذوي الارتباط بإدارة الأداء الوظيفي مع تنمية قدرات المشرفين والقادة مع ترسيخ ثقافة التغيير في المؤسسة.

دراسة (**عواد وحتالمة ،2021**): التي بحثت دور القيادة الخادمة في تطوير الأداء لمعلمي مدارس الأغوار الشمالية حيث أبرزت الدراسة أن للقيادة الخادمة دورا مرتفعا في تطوير الأداء كما أوصت الدراسة بتطوير برامج تعزز من التوعية بمفاهيم ومبادئ القيادة الخادمة.

دراسة (**إبراهيم وعمر ،2020**): التي بحثت دور القيادة الإبداعية في إثراء الأداء الوظيفي بالخطوط الجوية الجزائرية أدرار، حيث اعتمدت الدراسة على الاستبانة والملاحظة أداة لجمع البيانات لعدد 30 مفردة، حُلِّلت من خلال المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى أن القيادة الإبداعية ومن خلال الأسلوب التشاركي والتواصل والتفاعل تستطيع الارتقاء بالأداء الوظيفي إلى أعلى درجاته وتدفع العاملين نحو تحقيق الأهداف.

دراسة (**مرزوق ،2019**): حيث بحثت الدراسة في سلوك القيادة التحويلية وأثرها على إحداث التغيير المؤسسي بصندوق الضمان الاجتماعي بولاية الجلفة وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الملهم، الجوانب الفردية، الاستثارة الذهنية) وإدارة التغيير مما يعني أن سلوك القيادة له المقدرة في إحداث التغيير وفاعليته.

دراسة (جمعة ومطروح،2019) والتي بحثت طبيعة العلاقة بين استراتيجيات إدارة التغيير وبين الأداء الوظيفي بالتطبيق على جامعتي القاهرة وحلوان. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع عناصر استراتيجيات إدارة التغيير وبين الأداء الوظيفي، بمعني أنه كلما

زاد الإعتماد على استراتيجيات إدارة التغيير، كلما أدي إلي تحسين مستوي الأداء الوظيفي في الجامعات المصرية.

دراسة **(صديق وعمر ،2018):** حيث هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير القيادة الإدارية على أداء العاملين بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر (نفطال) وتوصلت الدراسة إلى أن للقيادة الإدارية مساهمة فعالة في بلوغ المؤسسات لأهدافها عن طريق الأداء الفعال الناجم عن تعامل القائد الإداري مع كل فرد وفق ما يتلاءم مع طبيعته. وأن للقائد الإداري دورا كبيرا في الرفع من مستوى أداء العامل نحو الأفضل، كما أوصت الدراسة بضرورة توافر المهارات القيادية والفاعلية كونها أحد مجالات تطوير الأداء وتحسين قيمة المؤسسة.

دراسة **(محمد ،2018)** حيث هدفت البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ممارسة مديري مدارس التعليم العام للقيادة الخادمة، واستعداد المعلمين للتغيير التنظيمي، وتحقيقا لأهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي، وبخاصة منه الأسلوب الارتباطي، واشتملت أدوات البحث على أداتين: استبانة القيادة الخادمة، واستبانة الاستعداد للتغيير التنظيمي، وطبقت الأداتين على عينة قوامها (491) معلما من معلمي مدارس التعليم العام بمراحلها الثلاثة في مدينة جدة. وقد توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ومتوسطة القيمة بين ممارسة القيادة الخادمة واستعداد المعلمين للتغيير التنظيمي.

دراسة **(الشريف، 2016):** تناولت الدراسة إدارة وتقويم الأداء الوظيفي بالصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية بالسودان، حيث هدفت الدراسة إلى قياس منهج تقويم الأداء وكيفية زيادة فاعلية المنظمة وحفز العاملين وتفعيل عملية التدريب والتنمية وزيادة فاعليتها، وتفسير الانحرافات في النتائج الفعلية عما هو مخطط لها وتقدم تفسيرا واضحا وواقعيا لاتخاذ الخطوات والتدابير والإجراءات اللازمة لتجنب الانحرافات ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الأداء الإدارى بالصندوق يمتاز بالكفاءة والفعالية إذ يتم قياس الأداء الإداري بالصندوق وفق أسس ومعايير محددة مسبقا .ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة أنه يجب قياس استمرارية الأداء الإداري بالصندوق وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها، وأنه يجب أن يكون تقييم الأداء الإدارى بالصندوق بصورة دورية ومنتظمة، وأن يكون الموظفون على علم بما هو متوقع منهم وأن يشاركوا مشاركة فعالة في عملية تحديد أسلوب أدائهم.

دراسة **(مبارك ،2016)**: حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مقدرة المصارف السودانية على إدارة التغيير من خلال (الإستراتيجية، المجال، الأدوات) وأثر ذلك على الأداء المصرفي حيث أكدت الدراسة أن التغيير واختيار الأدوات والأساليب المناسبة وتوفر القيادة الفعالة أدى إلى تحسين الأداء وتعزيز روح الولاء والانتماء.

دراسة **(bin Ibrahim,2014)**: التي هدفت إلى التعرف على تأثير القيادة الخادمة على إدارة التغيير في المدارس الثانوية مستخدمة المنهج الوصفي لعينة مكونة من 342 معلما حيث أظهرت الدراسة أن للقيادة الخادمة أثرا إيجابيا على نجاح التغيير وقد أوصت الدراسة بممارسة السلوك الخادم لإنجاح التغيير المؤسسي.

دراسة (**العامودي ،2013**): التي هدفت التعرف أثر النمط القيادي السائد على مستوى كفاءة الأداء الوظيفي بوزارة النقل والمواصلات بغزة وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة أسلوب الحصر الشامل وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النمط القيادي وكفاءة الأداء الوظيفي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

دراسة (**رابح ،2007**): بعنوان نحو تقييم فعال لأداء المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية حالة سونلغاز توزيع الوسط بالجزائر، فقد توصلت إلى أن معظم أخطاء التقييم ترجع إلى المشرفين أولا ثم أخطاء نظام التقييم ثم أخطاء إجراءات سير عملية التقييم كما أنه لا يتم استخدام نتائج التقييم في قرارات وتصرفات عمليات الموارد البشرية الأخرى من ترقية وتدريب وتحفيز وغيرها.

التعليق على الدراسات السابقة: بالرغم من عدم توفر الدراسات التي تربط بين متغيري الدراسة الثلاث وبذات العلاقة المبحوثة – المتغير الوسيط – إلا أن الباحثين استفادا من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، وتصميم استبانة الدراسة، ومناقشة النتائج الخاصة بالدراسة، حيث يُبرز عرض الدراسات السابقة ما يلي:

جوانب الاتفاق:

من الناحية الموضوعية اتفقت الدراسة مع دراسات كل من (العبادلة ،2022 المطلق،2021، وعواد وحتالمة ،2021، ومرزوق ،2019، 2014,bin Ibrahim) كونها تناولت واحدا أو اثنين من متغيرات الدراسة الحالية، أما من الناحية المنهجية فيُلاحظ أن الدراسة اتفقت مع سابقاتها في استخدام المنهج الوصفي التحليلي غير أن دراسة (المطلق،2021) هي الوحيدة التي استخدمت المنهج النظري الاستدلالي، وأما من الناحية الزمانية فيُلاحظ أن الدراسة حديثة نسبيا في بحثها لمتغيرات الدراسة الأمر الذي يدل على أهمية موضوع الدراسة.

جوانب الاختلاف بيد أن الدراسة الحالية تختلف عن سابقاتها من خلال ربطها بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي عبر المتغير الوسيط القيادة الخادمة، كما أنها تبحث متغيرات الدراسة في ظل ظروف جديدة تمثلت في أسلوب اختيار القادة في المملكة العربية السعودية من خلال تمكين الكفاءات الشابة ذات التأهيل والكفاءة العالية، كما أن الدراسة الحالية تبحث متغيرات الدراسة في ظل ممارسة فعلية للانتقال لأسلوب جديد لإدارة الأداء الوظيفي في القطاع العام السعودي،

كما أن الدراسة الحالية تبحث في موضوع في بيئة العمل السعودي وهذا يضفي أصالة للموضوع وللدراسة الحالية، نظرا لارتباطه بمجال حيوي وثيق الصلة برؤية المملكة العربية السعودية 2030، ويؤثر بشكل كبير على كفاءة وفاعلية المؤسسات والمورد البشري فيها.

المحور الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

أ. أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبانة الإلكترونية التي تم توزيعها استناداً على قوائم إدارة الموارد البشرية، وقد صممت الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة بما ينسجم مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وتم عرضها على عدد من الخبراء المهنيين والأكاديميين الذين أبدوا ملاحظاتهم عليها ليتم إعادة تصميمها بما يحقق غرض الدراسة. وقد تضمنت الاستبانة الأسئلة الخاصة إضافة إلى الأسئلة المرتبطة باختبار تساؤلات وفروض الدراسة لبيان واقع وأثرو وساطة القيادة الخادمة على إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي حيث تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين:

- القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، التي تمثلت في النوع، ومجال الوظيفة، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمستوى الإداري، وغيرها.

- القسم الثاني: احتوى هذا القسم على (49) عبارة حيث طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفقا لقياس " ليكرت" الرباعي المتدرج الذي يتكون من أربعة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة حيث تضمن المحور الأول (14) عبارة، والمحور الثاني تضمن (8) عبارات والمحور الثالث تضمن (27) عبارة. كما تمت صياغة الأسئلة في الاستبانة بحيث يتم تحويل الإجابة إلى قيم كمية على مقياس ليكرت ذي النقاط الأربع درجات Four Point Likert Scale والذي يأخذ المدى من 1إلى4.

جدول (3) قيم خيارات الاستجابة على مقياس ليكرت ذي النقاط الأربع

مستوى المقياس	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	4	3	2	1
الوسط المرجح	3.26-4	2.6-3.25	1.76-2.25	1 -1.75

ب. الثبات والصدق الظاهري للأداة: من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق إرسال رابط الاستبانة إلى بعض الأكاديميين بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

ج. الثبات والصدق الإحصائي: لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم أخذ عينة استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التجزئة النصفية حيث يوضح الجدول رقم (4) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية.

جدول (4) معامل الصدق والثبات لمحاور استبانة الدراسة

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول	14	0.967	0.984
المحور الثاني	8	0.956	0.978
المحور الثالث	27	0.986	0.993
الاستبانة كاملة	49	0.989	0.994

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع قيم معاملات ألفاكرنباخ كانت أكبر من (0.7) وهي القيمة الدنيا المقبولة (Sekaran,2000) وتشير هذه النتائج إلى ثبات أداة الدراسة وصدقها ومن ثم الوثوق بنتائجها.

د. الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم بناء نموذج نظري مقترح للآثار المباشرة وغير المباشرة لعلاقة إدارة التغيير كمتغير مستقل والقيادة الخادمة كمتغير وسيط على إدارة الأداء الوظيفي كمتغير تابع، ومن ثم التحقق من صحة النموذج المقترح من خلال فحص التأثير المباشر وغير المباشر وتحديد طبيعة مسار العلاقة بينهما، ومعرفة ما إذا كانت القيادة الخادمة متغيراً وسيطا في العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي لعينة بلغت (50 مفردة) حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

-التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
-كرنباخ ألفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
-الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.
-معامل الارتباط الخطي البسيط والجزئي.
-اختبار (ت) للعينة الواحدة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

مجتمع الدراسة: تتكون عينة الدراسة من موظفي إدارة الموارد البشرية بوزارة الموارد البشرية إدارة الموارد البشرية حسب الإحصاءات الواردة من إدارة الموارد البشرية بمنطقة نجران البالغ عددهم (82) موظفاً بمختلف مسمياتهم الوظيفية. ولتحديد حجم عينة الدراسة تم استخدام معادلة روبرت ماسون (Robert. 2000):

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1)\right) \div pq\right] + 1}$$

حيث:

- M تمثل حجم المجتمع.
- S تمثل قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 أي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05.
- P تمثل نسبة توفر الخاصية وهي 0.50.
- q تمثل النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50.
- حيث أسفر تطبيق المعادلة عن حجم عينة الدراسة وبلغت (50) موظفاً، حيث تم توزيع (52) استبانة واسترجاع (48) استبانة بنسبة 98%.

جدول (5) توزيع الاستبانات ونسب الاستجابة

البيان	العدد	النسبة
الاستبانات المرسلة	52	-
لم يتم استلام ردودهم	2	8.84%
غير صالحة	0	0.00%
الصالحة للاستخدام	50	92.30%

تحليل بيانات الدراسة:

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة: حيث يتناول المحور عرض وتحليل بيانات الدراسة بداية من خصائص عينة الدراسة ثم تحليل متغيرات الدراسة للمحاور (النوع، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة في مجال العمل، المستوى الإداري، عدد الموظفين الذين تقيمهم، مدى تطابق الوظيفة مع الممارسة، مستوى تقييم نجاح نظام إدارة الأداء الوظيفي وأكثر معوقات الأداء الوظيفي) حيث يُبرز الجدول (6) تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لخصائص أفراد عينة الدراسة

البيان	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	19	38.0%

	أنثى	31	62.0%
	المجموع	50	100.0%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	35	70.0%
	ثانوي فما دون	12	24.0%
	دبلوم فوق الجامعي/ماجستير	3	6.0%
	المجموع	50	100.0%
الخبرة في مجال العمل	5سنوات فأقل	3	6.0%
	6- 10 سنوات	23	46.0%
	11 -15 سنة	14	28.0%
	16-20 سنة	8	16.0%
	21-25 سنة	1	2.0%
	26 فأكثر	1	2.0%
	المجموع	50	100.0%
المستوى الإداري	إشرافي	14	28.0%
	تنفيذي	36	72%
	المجموع	50	100.0%
عدد الموظفين الذين يتم تقييمهم إذا كانت وظيفتك إشرافية	1-3موظفين	4	8.0%
	4-7موظفين	3	6.0%
	8-11موظفا	6	12.0%
	12-17 موظفا	4	8.0%
	18 فأكثر	6	12.0%
	لا أحد	25	50.0%
	وظيفتي غير إشرافية	2	4.0%

	المجموع	50	100.0%
مدى تطابق مسمى وظيفتك مع ما تمارسه من مهام	غير مطابق تماما	12	24.0%
	مطابق	8	16.0%
	مطابق تماما	18	36.0%
	مطابق لحد ما	12	24.0%
	المجموع	50	100.0%

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول (6) لتوزيع عينة الدراسة حسب النوع: أن غالبية مفردات العينة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (62) %، بينما بلغت نسبة الإناث (38) % من النسبة الكلية لعينة الدراسة، أما فيما يتعلق بمستوى التأهيل الأكاديمي فقد وجد أن حملة البكالوريوس بلغت نسبتهم (70) % بينما بلغت نسبة حملة مؤهل فوق الجامعي (6) %، بينما بلغت نسبة المؤهلات العلمية ثانوي فأقل (24) %، وهذا يؤكد أن الإجابات في الاستبيان تمت من قبل أفراد مؤهلين علمياً لذلك آراؤهم يُعتد بها. بينما كانت أعوام الخبرة لعينة الدراسة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات (6) %، والذين تزيد خبرتهم عن 5 سنوات وتقل عن إحدى عشرة سنة بلغت نسبتهم (46) % والذين تزيد خبرتهم عن 11 سنة وتقل عن ستة عشر عاما كانت نسبتهم (28) % والذين تتراوح خبرتهم ما بين ستة عشر وعشرين سنة بلغت نسبتهم (16) %بينما بلغت نسبة من تزيد خبرتهم عن العشرين عاما (4) % وهذا يعكس إمكانية الوصول لآراء وإجابات مفيدة وقيمة قائمة على الخبرة العلمية وقادرة على تقييم أوجه الاختلاف والتحول في أساليب قياس وتقويم الأداء الوظيفي. فيما يتعلق بمستوى الوظيفة يُلاحظ أن (30) % من عينة الدراسة تعتبر وظائفهم إشرافية بينما وجد أن (70%) تعتبر وظائفهم تنفيذية. كما أوضحت نتائج التحليل لعدد الموظفين الذين يشرف عليهم - نطاق الإشراف – أن من يمارس الإشراف على ثلاثة مرؤوسين فأقل كانت نسبتهم (8) % بينما كانت نسبة من يشرف على (4إلى7 موظفين) (6) % ومن يشرف على (8إلى11 موظفا) وجد أن نسبتهم (12) % مما يشير إلى اتساع نطاق الإشراف لعينة الدراسة. بينما أظهر تحليل بيانات التطابق في مسمى الوظيفة والمهام الفعلية التي يمارسها الموظف أن ما نسبتهم (36%) يرون أن وظائفهم الفعلية تتطابق تماما مع مهامهم التي يمارسونها في الواقع، بينما أكد (16%) أن وظائفهم مطابقة للمهام التي يمارسونها وأبدى من نسبتهم (24%) أن وظائفهم متطابقة لحد ما بينما أكد (24%) أن مسمى الوظيفة لديهم لا يتطابق مع طبيعة ما يقومون به من مهام.

تحليل البيانات الوظيفية لعينة الدراسة: في هذا الجانب يتم قياس وتحليل البيانات التي وردت في محاور الدراسة وذلك بتحليل المحاور الفرعية لكل من التساؤلات التالية:

-ما أبرز معوقات إدارة الأداء الوظيفي من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وهل ترجع إلى (الموظف، الرئيس المباشر، إدارة الموارد البشرية)؟

-ما اتجاهات الأفراد نحو نتائج التقييم؟

-ما أبرز معوقات تقييم الأداء الوظيفي (الأفراد، المشرفون، النظم)؟

يبرز الجدول (7) الإحصاء الوصفي لتحليل بيانات عينة الدراسة.

جدول (7) بيانات الخصائص الوظيفية لعينة الدراسة

البيان	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مدى تقيمك لنسبة نجاح نظام إدارة الأداء الوظيفي	نسبة أقل من 50%	8	16.0%
	نسبة ما بين 59-50%	6	12.0%
	نسبة ما بين 79-60%	14	28.0%
	نسبة ما بين 100-80%	22	44.0%
	المجموع	50	100.0%
من وجهة نظرك ما هي أكثر المعوقات المرتبطة بالتطبيق الفعال لنظام الأداء الوظيفي	إدارة الموارد البشرية	11	22.0%
	المشرفون	6	12.0%
	الموظف نفسه	4	8.0%
	النظم واللوائح	22	44.0%
	الثقافة السائدة	7	14.0%
	المجموع	50	100.0%

يتضح من الجدول (7) لعينة الدراسة أن أكثر المعوقات التي تحد من تطبيق أسلوب نظام إدارة الأداء الوظيفي بشكل فعال تتمثل في النظم واللوائح بنسبة (44) **%** بينما يري (14) % أن السبب يرجع للثقافة السائدة في حين أن (12) % يرجعون أسباب عدم فاعلية تطبيق نظام إدارة الأداء الوظيفي إلى المشرفين بينما يرجع ما نسبتهم (8) % سبب عدم فاعلية التطبيق إلى الموظف نفسه. أما فيما يتعلق بتصورات أفراد العينة حول نجاح أسلوب التقييم فإن الملاحظ أن ما نسبتهم (44) % يرون أنه ناجح بنسبة تراوحت ما بين 80- 100% في حين يرى ما نسبتهم (28) % أن مستوى نجاح التطبيق أقل يتراوح ما بين 79- 60%. بينما يرى ما نسبتهم (40) % أن مستوى نجاح تطبيق أسلوب إدارة الأداء الوظيفي أقل من 59 %.

تحليل بيانات محاور الدراسة واختبار الجانب الوصفي واختبار الفرضيات

أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تحليل ومناقشة نتائج المحور الأول: إدارة التغيير

لاختبار هذا المحور لا بد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات محور إدارة التغيير، حيث استخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة حول إدارة التغيير وكانت كالآتي:

جدول رقم (8) تحليل إفادات أفراد العينة حول إدارة التغيير

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت - المحسوبة	درجات الحرية	الأهمية النسبية	القرار
1	تمت تهيئة الموظفين لمواكبة التغيير في أساليب إدارة الأداء	2.56	0.972	18.618	49	64.0%	دالة إحصائيا
2	تم وضع خطة واضحة ومتكاملة للانتقال من أسلوب تقييم الأداء إلى أسلوب إدارة الأداء	2.74	0.777	24.920	49	68.5%	دالة إحصائيا
3	تم إعلام كافة المشاركين بمسئولياتهم وأدوارهم في تطبيق أسلوب إدارة الأداء	2.92	0.829	24.905	49	73.0%	دالة إحصائيا
4	أوضحت إدارة المؤسسة أهمية الحاجة إلى التغيير في نظم إدارة الأداء	2.86	0.857	23.587	49	71.5%	دالة إحصائيا
5	تم إحداث بعض التغييرات للظروف المحيطة بالعمل مثل (ثقافة المشاركة، إشاعة ثقافة التقييم، العدالة)	2.64	1.005	18.569	49	66.0%	دالة إحصائيا
6	استخدمت الإدارة أسلوب التوعية والشرح بماهية إدارة الأداء وطرق وأساليب تنفيذه.	2.65	0.900	19.991	45	66.3%	دالة إحصائيا
7	أجابت الإدارة على كافة التساؤلات ذات الصلة بأسلوب إدارة الأداء الوظيفي قبل تطبيقه	2.80	1.010	19.600	49	70.0%	دالة إحصائيا

8	توافرت لديكم قناعة تامة بأهمية أسلوب إدارة الأداء كوسيلة فعالة للتقييم	2.74	0.953	19.494	45	68.5%	دالة إحصائيا
9	سهلت الإدارة من أساليب الاتصال لمقابلة المشكلات المرتبطة بتطبيق أسلوب إدارة الأداء	2.80	0.948	20.894	49	70.0%	دالة إحصائيا
10	تم إجراء تغييرات في وظائف طرق وأساليب العمل لتواكب متطلبات إدارة الأداء الوظيفي بشكله الجديد	2.76	0.916	21.304	49	69.0%	دالة إحصائيا
11	تابعت الإدارة وبشكل مستمر خطوات سير عملية إدارة الأداء الوظيفي خلال مراحل التخطيط والتقييم	2.86	0.904	22.377	49	71.5%	دالة إحصائيا
12	عمدت الإدارة إلى بحث ومعالجة المشاكل التي لازمت تطبيق الأسلوب الجديد لإدارة الأداء الوظيفي	2.72	0.877	21.282	46	68.1%	دالة إحصائيا
13	تم تقييم تنفيذ خطة الانتقال من أسلوب تقييم الأداء إلى أسلوب إدارة الأداء	2.80	0.926	21.385	49	70.0%	دالة إحصائيا
14	تم الأخذ في الاعتبار مقترحات وتوصيات العاملين حول الأسلوب الذي أدير به التغيير	2.57	1.021	17.636	48	64.3%	دالة إحصائيا
إدارة التغيير الوسط الحسابي (2.76) الانحراف المعياري (0.787)							

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (8) أن معظم القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة (ت) المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما يُلاحظ أن (**إدارة التغيير**) جاء بوسط حسابي (2.76). أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الخاص بإدارة التغيير.

تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني: القيادة الخادمة

لاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات محور القيادة الخادمة، حيث استخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة حول القيادة الخادمة وكانت كالآتي:

جدول رقم (9) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة للقيادة الخادمة

اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة حول تنوع المهارة								
م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت - المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	أستطيع و بسهولة أن أطلب المساعدة من الرئيس .	3.08	0.853	25.522	49	0.000	77.0%	دالة إحصائيا
2	يعتمد الرئيس على أسلوب الإقناع في بيئة العمل.	2.92	0.966	21.385	49	0.000	73.0%	دالة إحصائيا
3	يتمتع الرئيس بالنزاهة في بيئة العمل.	3.10	0.953	23.002	49	0.000	77.5%	دالة إحصائيا
4	يمتلك الرئيس معايير أخلاقية عالية.	3.18	0.850	26.463	49	0.000	79.5%	دالة إحصائيا
5	يقدم الرئيس الدعم العاطفي للعاملين حتى يتجاوزوا الآلام التي يشعرون بها	3.02	0.911	22.982	47	0.000	75.5%	دالة إحصائيا
6	يتحلى الرئيس بالحكمة في تسيير مجريات العمل اليومي.	2.84	1.095	18.345	49	0.000	71.0%	دالة إحصائيا
7	يقدم الرئيس مصلحة العاملين على المصلحة	2.88	1.081	18.835	49	0.000	72.0%	دالة إحصائيا

	الشخصية							
8	يهتم الرئيس بالرفاه الشخصي للعاملين بالوزارة .	2.92	1.027	20.105	49	0.000	73.0%	دالة إحصائيا
القيادة الخادمة الوسط الحسابي (2.99) الانحراف المعياري (0.856)								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (9) أن معظم القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) لإجابات المبحوثين المقابلة لقيمة ت المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقون على عبارات المحور الثاني القيادة الخادمة.

تحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث: الأداء الوظيفي

لاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات محور إدارة الأداء الوظيفي، حيث استخدم اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة حول إدارة الأداء الوظيفي وكانت كالآتي:

جدول رقم (10) اختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات

أفراد عينة الدراسة لإدارة الأداء الوظيفي

اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة التخطيط								
م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت ـ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	تمت مناقشة الأهداف الخاصة بك مع رئيسك المباشر	2.88	1.053	19.121	48	0.000	71.9%	دالة إحصائيا
2	أثناء المناقشة كانت لك الحرية في تعديل أو إضافة بعض الجوانب.	2.96	0.880	23.793	49	0.000	74.0%	دالة إحصائيا
3	ما تم التوافق عليه يسهُل إنجازه خلال دورة الأداء.	2.82	0.983	20.278	49	0.000	70.5%	دالة إحصائيا

4	هنالك سهولة في قياس ما تم التوافق عليه.	3.02	0.795	26.856	49	0.000	75.5%	دالة إحصائيا
5	الأهداف التي أسندت إليك تتسق مع الهدف العام لجهة عملك.	3.10	0.863	25.398	49	0.000	77.5%	دالة إحصائيا
6	يقوم رئيسك المباشر بالدعم والمساندة التي تضمن تحقيق المستهدفات المخططة بميثاق الأداء الوظيفي.	2.98	0.892	23.625	49	0.000	74.5%	دالة إحصائيا
7	يقدم لك رئيسك المباشر النصائح المرتبطة بالأداء في التوقيت المناسب.	2.98	0.958	21.993	49	0.000	74.5%	دالة إحصائيا
8	يقدم لك رئيسك المباشر النصائح بأسلوب يدفعك لمزيد من البذل.	2.96	1.020	20.312	48	0.000	74.0%	دالة إحصائيا
9	يهدف رئيسك المباشر من التغذية الراجعة التصحيح أكثر من تصيد الأخطاء.	2.94	0.978	21.267	49	0.000	73.5%	دالة إحصائيا

التخطيط الوسط الحسابي (2.96) الانحراف المعياري (0.823)

اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة تقييم المنتصف

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت - المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	يتم إجراء تقييم لمستوى أدائك بعد ستة أشهر من دورة الأداء.	2.80	1.010	19.600	49	0.000	70.0%	دالة إحصائيا
2	يقوم رئيسك المباشر بإطلاعك على مستوى	2.90	1.074	19.097	49	0.000	72.5%	دالة إحصائيا

	أدائك خلال تلك الفترة							
3	يضع معك رئيسك المباشر خطة واضحة لمعالجة أوجه القصور.	2.78	0.996	19.742	49	0.000	69.5%	دالة إحصائيا
4	يشيد رئيسك المباشر بأدائك على النقاط التي حققت مستويات أداء عالية	2.88	0.982	20.732	49	0.000	72.0%	دالة إحصائيا
5	يتم تعديل الميثاق في حال وجود بعض الجوانب التي ثبت أنها تحتاج إلى تعديل	2.86	0.969	20.868	49	0.000	71.5%	دالة إحصائيا
6	يتم تزويدك بالمعينات والممكنات اللازمة لدفع مستويات الأداء نحو الأفضل	2.82	1.112	17.730	48	0.000	70.4%	دالة إحصائيا

تقييم المنتصف الوسط الحسابي (2.84) الانحراف المعياري (0.915)

اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة التقييم النهائي

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت - المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	تشعر بحالة من الرضا عن نتيجة تقييمك النهائي في جانب الأهداف.	2.86	1.010	20.016	49	0.000	71.5%	دالة إحصائيا
2	تشعر بحالة من الرضا عن نتيجة تقييمك النهائي في جانب الجدارات.	2.78	1.036	18.977	49	0.000	69.5%	دالة إحصائيا
3	تشعر بأن التقييم النهائي يستند على شواهد موضوعية .	2.67	1.107	16.912	48	0.000	66.8%	دالة إحصائيا
4	تشعر بأن رئيسك المباشر	2.78	1.055	18.626	49	0.000	69.5%	دالة

	حريص على تدوين ملاحظات أدائك للرجوع إليها عند التقييم .							إحصائيا
5	يُبلغك رئيسك المباشر بنتيجة تقييم أدائك النهائية.	2.98	0.958	21.993	49	0.000	74.5%	دالة إحصائيا
6	يستمع إليك رئيسك المباشر حول الأسباب التي أدت لانخفاض أدائك.	2.92	0.986	20.931	49	0.000	73.0%	دالة إحصائيا
7	تقابل الإدارة اعتراضات وتظلمات العاملين بالترحاب وتنظر إليها كفرصة للتحسين	2.80	1.030	19.219	49	0.000	70.0%	دالة إحصائيا
التقييم النهائي الوسط الحسابي (2.83) الانحراف المعياري (0.914)								

اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة تنمية الأداء

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت ـ المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	يحصل الموظفون الذين كانت معدلات أدائهم ممتازة على التحفيز المناسب.	2.80	1.107	17.892	49	0.000	70.0%	دالة إحصائيا
2	يحصل الموظفون الذين كانت معدلات أدائهم ضعيفة على فرص مناسبة لمعالجة جوانب الأداء المنخفض.	2.73	1.132	16.905	48	0.000	68.4%	دالة إحصائيا
3	يعمل رئيسك المباشر على وضع خطة مناسبة لمعالجة أوجه القصور في الجوانب المنخفضة الأداء.	2.72	1.070	17.978	49	0.000	68.0%	دالة إحصائيا

4	تعمل جهة عملك على توفير الموارد والموازنات المناسبة لمعالجة الجوانب السلوكية والمهارية .	2.68	1.133	16.729	49	0.000	67.0%	دالة إحصائيا
5	يتم منح فرص التدريب وفقاً لنتائج التقييم النهائية للأداء.	2.84	1.037	19.360	49	0.000	71.0%	دالة إحصائيا
تنمية الأداء الوسط الحسابي (2.76) الانحراف المعياري (0.974)								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتضح من الجدول (10) أن معظم القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) لإجابات المبحوثين المقابلة لقيمة ت المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما أن الأوساط الحسابية لجميع المحاور كانت أكبر من (2.70) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقون على عبارات المحور الثالث لإدارة الأداء الوظيفي.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يتوسط متغير القيادة الخادمة العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي عند مستوى دلالة إحصائية.(0.05) حيث قام الباحثان ببناء نموذج سببي مقترح بناء على أساس نظري توصل إليه الباحثان من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات التي قاست مثل هذه العلاقات، ومن ثم اختبار صحة النموذج الموضح بالشكل رقم (1).

للتحقق من صحة النموذج استخدم الباحثان أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار، للتعرف على اتجاهات التأثير بين متغيرات الدراسة من خلال نموذج سببي ينظم العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيطة والتابعة.

خطوات التأكد من الوساطة باستخدام طريقة Baron and Kenny

الخطوة الأولى: التأكد من أن المتغير السببي إدارة التغيير (متغير تنبؤي) يرتبط ويؤثر في المتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي.

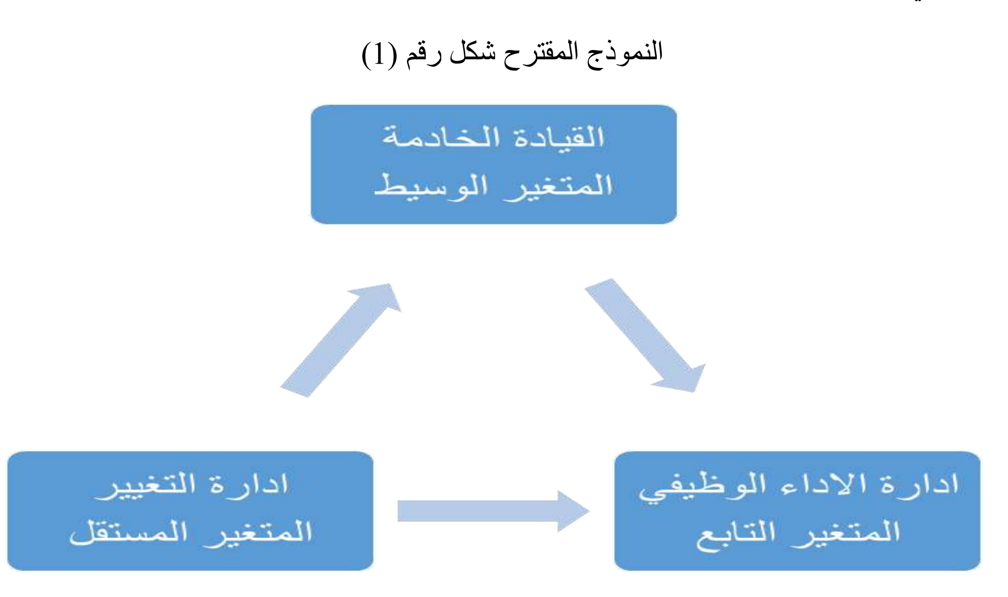
الخطوة الثانية: التأكد من أن المتغير السببي إدارة التغيير مرتبط ويؤثر في المتغير الوسيط القيادة الخادمة، وذلك باعتبار المتغير الوسيط القيادة الخادمة متغيرا تابعا في معادلة الانحدار ومتغير إدارة التغيير كمتغير تنبؤي.

الخطوة الثالثة: التأكد من أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة مرتبط ويؤثر على متغير إدارة الأداء الوظيفي، وذلك من خلال استخدام متغير إدارة الأداء الوظيفي كمتغير تابع في معادلة الانحدار والمتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير الوسيط القيادة الخادمة كمتغيرات تنبؤية..

الخطوة الرابعة: إثبات أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي، ويتحقق ذلك عندما يكون تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع غير معنوي في وجود المتغير الوسيط القيادة الخادمة.

بتحقيق الخطوات الأربع، يمكن قبول الفرضية القائلة بأن المتغير الوسيط القيادة الخادمة يتوسط تماما (وساطة كلية) العلاقة ما بين المتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي.

النموذج المقترح شكل رقم (1)



خطوات التأكد من الوساطة باستخدام طريقة Baron and Kenny

Baron and Kenny (1986), Judd and Kenny (1981), and James and Brett (1984) "discussed four steps in establishing mediation".

الخطوة الأولى: التأكد من أن المتغير السببي إدارة التغيير (متغير تنبؤي) يرتبط ويؤثر في المتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي من خلال تحليل أثر متغير إدارة التغيير على إدارة الأداء الوظيفي.

جدول (11) نتائج تحليل التباين لمتغيري إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
الأول	الانحدار	27.384	1	27.384	141.961	0.000	النموذج معنوي
	البواقي	9.262	48	0.193			
	الكلي	36.646	49				

جدول (12) نتائج تحليل التباين لمتغيري إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي

النموذج	مصدر الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل بيتا	T	مستوى الدلالة	القرار
الأول	الثابت	0.240	0.227		1.057	0.296	
	إدارة التغيير	0.941	0.079	0.864	11.913	0.000	معنوي
الدلالة الكلية قيمة F = 141.961؛ مستوى الدلالة الكلية = 0.00، معامل الارتباط R= 0.864 معامل التحديد R^2= 0.747 معامل التحديد المعدل 0.742= R^2 Adjusted							

يُلاحظ أن الجدولين (11، 12) يُبرزان الآتي:

أن قيمة معامل ارتباط بيرسون يساوي 864. أي أنه توجد علاقة إيجابية قوية ما بين محور إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي، وبلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) 0.747، أي أن إدارة التغيير يفسر 74.4% من التغيير في إدارة الأداء الوظيفي. كما يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة يساوي (.000)، وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحور إدارة التغيير على إدارة الأداء الوظيفي.

الخطوة الثانية: التأكد من أن المتغير السببي إدارة التغيير مرتبط ويؤثر في المتغير الوسيط (القيادة الخادمة)، وذلك باعتبار المتغير الوسيط (القيادة الخادمة) متغيرا تابعا في معادلة الانحدار ومتغير إدارة التغيير كمتغير تنبؤي. وذلك من خلال تحليل أثر متغير إدارة التغيير على القيادة الخادمة.

جدول (13) نتائج تحليل التباين لمتغيري إدارة التغيير والقيادة الخادمة

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
الثاني	الانحدار	27.753	1	27.753	164.182	0.000	النموذج معنوي
	البواقي	8.114	48	0.169			
	الكلي	35.867	49				

جدول (14) نتائج تحليل التباين لمتغيري إدارة التغيير والقيادة الخادمة

النموذج	مصدر الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل بيتا	T	مستوى الدلالة	القرار
الثاني	الثابت	0.368	0.213		1.731	0.090	
	إدارة التغيير	0.947	0.074	0.88	12.813	0.000	معنوي
الدلالة الكلية قيمة F = 164.182؛ مستوى الدلالة الكلية = 0.00، معامل الارتباط R= 0.88 معامل التحديد R^2= 0.774 معامل التحديد المعدل 0.769= R^2 Adjusted							

يُلاحظ أن الجدولين (13، 14) يبرزان الآتي:

أن قيمة معامل ارتباط بيرسون يساوي 0.88 أي أنه توجد علاقة إيجابية قوية ما بين محور إدارة التغيير والقيادة الخادمة، وبلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) 0.774، أي أن إدارة التغيير يفسر.77.4 % من التغيير في القيادة الخادمة. كما يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة يساوي (.000)، وهي أصغر من مستوى المعنوية (.050)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحور إدارة التغيير على القيادة الخادمة.

الخطوة الثالثة: التأكد من أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة مرتبط ويؤثر على متغير إدارة الأداء الوظيفي، وذلك من خلال استخدام متغير إدارة الأداء الوظيفي كمتغير تابع في معادلة الانحدار والمتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير الوسيط القيادة الخادمة كمتغيرات تنبؤية. ومن ثم التحقق من أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل إدارة التغيير

والمتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي، ويتحقق ذلك عندما يكون تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع غير معنوي في وجود المتغير الوسيط القيادة الخادمة.

جدول (15) نتائج تحليل التباين لمتغيري إدارة التغيير والقيادة الخادمة

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
الثالث	الانحدار	33.016	2	16.508	213.728	0.000	النموذج معنوي
	البواقي	3.630	47	0.077			
	الكلي	36.646	49				

جدول (16) نتائج تحليل التباين لمتغيري إدارة التغيير والقيادة الخادمة

النموذج	مصدر الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	معامل بيتا	T	مستوى الدلالة	القرار
الثالث	الثابت	-0.067	0.148		-0.45	0.655	
	إدارة التغيير	0.152	0.105	0.139	1.444	0.155	غير معنوي
	القيادة الخادمة	0.833	0.098	0.824	8.539	0.000	معنوي
الدلالة الكلية قيمة F = 213.728؛ مستوى الدلالة الكلية = 0.00، معامل الارتباط R= 0.949							
معامل التحديد R^2= 0.901 معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted =0.897							

يتضح من الجدولين (15-16) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون تساوي 0.949 أي أنه توجد علاقة إيجابية قوية ما بين محور إدارة التغيير والقيادة الخادمة مع المتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي، وبلغت قيمة معامل التحديد (التفسير) 0.901، أي أن إدارة التغيير والقيادة الخادمة يفسران90.1% من التغيير في إدارة الأداء الوظيفي.

الخطوة الرابعة: إثبات أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي

حيث يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لمتغير إدارة التغيير يساوي (0.155)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحور إدارة التغيير على إدارة الأداء الوظيفي. كما يتبين من الجدول السابق أن مستوى الدلالة لمتغير القيادة

الخادمة يساوي (0.00)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يُدلل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحور القيادة الخادمة على إدارة الأداء الوظيفي.

ومما سبق يتضح أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي، ويتحقق ذلك عندما يكون تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع غير معنوي في وجود المتغير الوسيط القيادة الخادمة.

ويتضح مما سبق أن تفسير دور متغير القيادة الخادمة كمتغير وسيط في العلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي هو الهدف الأساسي للدراسة، وقد أثبتت النتائج السابقة توسط متغير القيادة الخادمة للعلاقة بين إدارة التغيير وإدارة الأداء الوظيفي عند مستوى دلالة إحصائية.(0.05) ، وأظهرت جميع النتائج صحة ودعم صحة النموذج المقترح للدراسة.

ثالثاً: اختبار فرضيات الفروق: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05= α) لمتغيرات (إدارة التغيير، القيادة الخادمة، إدارة الأداء الوظيفي) ترجع لاختلاف الخصائص الشخصية والوظيفية؟ (مسمى الوظيفة، عدد الأشخاص الذين تشرف عليهم، المستوى الإداري، سنوات الخبرة، المؤهل، النوع) ولاختبار هذه الفرضية يتم تقسيمها على جزئين:

1.كون المتغير ذا فئتين لاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية استخدم اختبار" ت" لعينتين مستقلتين.

2.كون المتغير له ثلاث فئات أو أكثر تم التحقق من الفرضية البحثية في صورتها الاحصائية من خلال استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA).

1.الفرضيات ذات المتغير ذي الفئتين (المستوى الإشرافي، النوع) التي تنص على" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05= **α**) يمكن إرجاعها لعامل النوع والمستوى الإشرافي في مستوى تقييم أسلوب تطبيق إدارة الأداء الوظيفي وإدارة التغيير وتوافر القيادة الخادمة " ولاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية استخدم اختبار" ت" لعينتين مستقلتين كون المتغير ذا فئتين.

جدول (17) نتائج اختبار "ت" للفرق بين آراء عينة الدراسة بالنسبة لمستوى توافر

القيادة الخادمة وتطبيق أسلوب إدارة الأداء الوظيفي وإدارة التغيير وفقا لمتغير النوع.

المتغير	فئات النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ومعنوية "ت"	مستوى الدلالة	النتيجة
إدارة التغيير	ذكور	2.69	0.882	-0.883	0.382	لا توجد فروق
	إناث	2.90	0.628			

القيادة الخادمة	ذكور	2.94	1.019	-0.556	0.581	لا توجد فروق
	إناث	3.06	0.501			
إدارة الأداء الوظيفي	ذكور	2.81	1.035	-0.362	0.719	لا توجد فروق
	إناث	2.89	0.496			

(*) معنوية عند 0.05

حيث يوضح الجدول (17) أن قيمة "ت" المحسوبة للمحاور مقروءة مع متغير النوع كانت (-0.883) و(-0.556) و(-0.362) على التوالي وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق في آراء عينة الدراسة في أسلوب إدارة الأداء الوظيفي وتوافر القيادة الخادمة يمكن إرجاعها لمتغير النوع.

الفرضية التي تنص على" توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**α =0.05**) يمكن إرجاعها لاختلاف المستوى الإداري في مستوى تقييم أسلوب تطبيق إدارة الأداء الوظيفي وتوافر القيادة الخادمة " ولاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية تم استخدم اختبار" ت" لعينتين مستقلتين كون المتغير ذا فئتين.

جدول (18) نتائج اختبار "ت" للفرق بين آراء أفراد الدراسة بالنسبة لمستوى أسلوب إدارة الأداء الوظيفي وإدارة التغيير وتوافر القيادة الخادمة وجهود الإدارة لإدارة التغيير وفقا للمستوى الإداري

المتغير	فئات النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ومعنوية "ت"	مستوى الدلالة	النتيجة
إدارة التغيير	تنفيذي	2.6244	0.77487	-2.122	0.039	توجد فروق
	إشرافي	3.1374	0.74744			
القيادة الخادمة	تنفيذي	2.9033	0.89997	-1.158	0.253	لا توجد فروق
	إشرافي	3.2143	0.70953			
إدارة الأداء الوظيفي	تنفيذي	2.7872	0.88862	-0.750	0.457	لا توجد فروق
	إشرافي	2.9925	0.81257			

(*) معنوية عند 0.05

حيث يوضح الجدول (18) أن قيمة "ت" المحسوبة كانت (-2.122) وبلغ مستوى الدلالة (0.039) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) مما يشير إلى وجود فروق في أسلوب تطبيق إدارة التغيير يمكن إرجاعها لمتغير المستوى الإداري حيث يرى الإشرافيون أن إدارة التغيير تمت بشكل مناسب أكثر من رصفائهم التنفيذيين. أما بالنسبة لمتغير القيادة الخادمة فنجد أن قيمة "ت" المحسوبة كانت (-1.158) وبلغ مستوى الدلالة (0.253) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق في أسلوب ممارسة القيادة الخادمة يمكن إرجاعها لمتغير الوظيفة الإشرافية .أما بالنسبة لمتغير إدارة الأداء الوظيفي فنجد أن قيمة "ت" المحسوبة كانت (-0.750) وبلغ مستوى الدلالة (0.457) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05) مما يشير إلى عدم وجود فروق في أسلوب ممارسة إدارة الأداء الوظيفي يمكن إرجاعها لمتغير الوظيفة الإشرافية.

2.الفرضيات ذات المتغيرات التي هي أكثر من اثنين (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل، عدد الأفراد المُشرف عليهم) حيث تنص الفرضية على " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α =0.05) لآراء عينة الدراسة لكل من إدارة الأداء الوظيفي وإدارة التغيير و القيادة الخادمة يمكن إرجاعها إلى العمر، وسنوات الخبرة، والمؤهل، وعدد الأفراد المشرف عليهم " و لاختبار هذه الفرضية في صورتها الإحصائية تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way ANOVA) و باختبار الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى إدارة الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد الدراسة تُعزى لاختلاف الفئة العمرية، يتضح الآتي :

جدول (19) نتائج تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إدارة الأداء الوظيفي وفقا للفئة العمرية

الفئات العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
26-30 سنة	2	4.7583	.01179
31-35 سنة	15	3.4583	1.17793
36-40 سنة	17	3.8058	1.22041
41-50 سنة	40	4.1537	.73470
أكبر من 50 سنة	16	3.9014	.61160

جدول (20) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق في متغير إدارة الأداء الوظيفي وفقا للفئة العمرية

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة "ف"	معنوية "ف"	النتيجة
إدارة الأداء الوظيفي	بين المجموعات	6.976	1.744	2.120	.085	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	69.918	.823			
	المجموع	76.895				

حيث يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقا للعمر في إدراكهم لمستويات إدارة الأداء الوظيفي، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (2.120) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي معنوية (0.05)، مما يعني تشابه تقديرات أفراد الدراسة في إدراكهم لمستوى إدارة الأداء الوظيفي. وعليه لا توجد فروق في إدراك المبحوثين لمستوى تطبيق أسلوب إدارة الأداء الوظيفي يمكن إرجاعها لعامل الفئة العمرية.

وباختبار الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة لمستوى تطبيق إدارة الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد الدراسة تُعزى لاختلاف سنوات الخبرة، يتضح الآتي:

جدول (21) نتائج تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير إدارة الأداء الوظيفي وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5سنوات فأقل	3	2.51	1.12104
6-10سنوات	23	2.83	0.67476
11 -15 سنة	14	2.82	1.16456
16-20 سنة	8	3.21	0.77192
21-25 سنة	1	2.00	0

26 فأكثر	1	2.38	0

جدول (22) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق في متغير إدارة الأداء الوظيفي وفقا لسنوات الخبرة

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	معنوية F	النتيجة
إدارة الأداء الوظيفي	بين المجموعات	2.314	0.463	0.593	0.705	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	34.332	0.780			
	المجموع	36.646				

حيث يتضح من الجدول أعلاه عدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقا لسنوات الخبرة في إدراكهم لمستوى إدارة الأداء الوظيفي، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (0.705) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوي معنوية (0.05)، مما يعني تشابه تقديرات أفراد الدراسة. وعليه لا توجد فروق في إدراكات عينة الدراسة لمحور إدارة الأداء الوظيفي يُمكن إرجاعها لعامل سنوات الخبرة.

ولاختبار الفرض القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تطبيق أسلوب إدارة الأداء الوظيفي وتوافر القيادة الخادمة وإدارة التغيير تُعزى لمتغير عدد الأفراد المشرف عليهم

جدول (23) نتائج تحليل الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الفروق في متغير إدارة الأداء الوظيفي،

إدارة التغيير والقيادة الخادمة وفقا لعدد المشرف عليهم

المتغير	لا ينطبق		1-3	4-7	8-11	12-18	18 فاكثر
إدارة الأداء الوظيفي	المتوسط	2.2829	3.1380	3.4146	3.3264	2.8696	
	الانحراف	.73729	.42907	.87441	.45664	.68549	
إدارة التغيير	المتوسط	2.5000	3.1282	3.4167	3.5385	3.1667	
	الانحراف	3.16667	3.16667	3.16667	3.16667	3.16667	

القيادة الخادمة	المتوسط	2.5313	3.2083	3.5000	3.5000	3.2708	
	الانحراف	.77308	.50518	.77862	.40825	.42143	

جدول (24) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه لمعرفة الفروق في متغير إدارة الأداء الوظيفي وفقا لعدد المشرف عليهم

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	معنوية F	النتيجة
إدارة الأداء الوظيفي	بين المجموعات	3.660	.915	1.872	.159	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	8.797	.489			
	المجموع	12.457				
القيادة الخادمة	بين المجموعات	2.693	.673	1.803	.172	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	6.723	.373			
	المجموع	9.416				
إدارة التغيير	بين المجموعات	2.708	.677	1.711	.191	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	7.123	.396			
	المجموع	9.831				

يتضح من الجدولين (24-23) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند تصنيفهم وفقا للمؤهل وعدد الأفراد المُشرف عليهم – نطاق الإشراف- في كل من محور إدارة الأداء الوظيفي ومحور إدارة التغيير والقيادة الخادمة وفقا لمتغير عدد الأفراد المُشرف عليهم.

المحور الرابع: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً-النتائج ومناقشتها:

1. تُبرز نتائج التحليل أن القيادة مارست إدارة التغيير بدرجة عالية خلال الانتقال من فكرة تقييم الأداء إلى أسلوب إدارة الأداء الوظيفي، حيث إن الوسط الحسابي لجميع العبارات كان أعلى من (2.50)، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في عبارات محور إدارة التغيير.
2. تُبرز نتائج التحليل أن القيادة الخادمة تمارس أبعاد القيادة الخادمة المبحوثة بوزارة الموارد البشرية بمنطقة نجران، حيث إن الوسط الحسابي لجميع العبارات كان أعلى من (2.50)، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على مُمارسة القيادة لأبعاد القيادة الخادمة التي بحثتها الدراسة.
3. تُبرز نتائج التحليل أن تطبيق أسلوب إدارة الأداء الوظيفي يتم بمستوى عالٍ، حيث إن الوسط الحسابي لجميع العبارات كان أعلى من (2.50) أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في عبارات محور إدارة الأداء الوظيفي حيث كان الوسط الحسابي للتخطيط للأداء بمتوسط حسابي (2.96) يليه تقييم المنتصف بمتوسط (2.84) ثم التقييم النهائي بمتوسط (83.2) وأخيرا المساهمة في تنمية الأداء ومعالجة جوانب الضعف بمتوسط حسابي (2.76) مما يدلل على موافقة أفراد العينة على تطبيق كل المراحل والاشتراطات اللائحية لإدارة الأداء الوظيفي.
4. يرى ما نسبتهم 44% أن النظم واللوائح هي الأكثر حيلولة دون نجاح تطبيق إدارة الأداء الوظيفي، بينما يري (14) % أن السبب يرجع للثقافة السائدة في حين أن (12) % يرجعون أسباب عدم فاعلية تطبيق نظام إدارة الأداء الوظيفي إلى المشرفين بينما يرجع ما نسبتهم (8) % سبب عدم فاعلية التطبيق إلى الموظف نفسه وبذلك فإن الدراسة تختلف مع دراسة (رابح،2017) التي تقدم أخطاء المشرفين على أخطاء النظام والإجراءات.
5. يرى ما نسبتهم 44% أن أسلوب تقييم إدارة الأداء الوظيفي ناجح بنسبة تراوحت ما بين 80- 100% بينما يرى ما نسبتهم (28) % أن مستوى نجاح التطبيق يتراوح ما بين (79-60%) في حين يرى ما نسبتهم (12%) أن مستوى التطبيق يقع بين (50%-59) ويرى ما نسبتهم (16%) أن أسلوب التطبيق ناجح بنسبة أقل من 50%. حيث تبرز الدراسة وجود تحديات ترتبط بعملية تقييم الأداء وبذلك تتفق الدراسة مع دراسة (المطلق، 2021) الذي يشير إلى ضرورة أخذ العوامل البيئية والثقافية السائدة عند صياغة ووضع سياسات إدارة الأداء الوظيفي بما يضمن مراعاة متغيرات البيئة من جهة إلى أخرى أو من مجتمع لآخر.
6. تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحور إدارة التغيير على إدارة الأداء الوظيفي في ظل عدم وجود متغير القيادة الخادمة.
7. تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحور إدارة التغيير على القيادة الخادمة.
8. تشير النتائج إلى أن المتغير الوسيط القيادة الخادمة يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل إدارة التغيير والمتغير التابع إدارة الأداء الوظيفي.
9. تُبرز نتائج التحليل لمعاملات الارتباط بين إدارة التغيير والأداء الوظيفي أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عالية بين (إدارة التغيير) و(إدارة الأداء الوظيفي) حيث بلغت قيمة

معامل الارتباط ومستوى المعنوية للعلاقات الثنائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وبذلك فان الدراسة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة (جمعة ومطروح ،2019).

10. توجد فروق في مستوى إجابات المستبينين حول واقع تطبيق التغيير في الانتقال من أسلوب تقييم الأداء والتحول نحو أسلوب إدارة الأداء الوظيفي لصالح المشرفين حيث يرى المشرفون أن إدارة التغيير تمت بشكل علمي مُمنهج وبصورة تفوق رؤية من سواهم من التنفيذيين.

11. توجد فروق في مستوى إجابات المستبينين حول نسبة رضاهم عن أسلوب تطبيق إدارة الأداء الوظيفي مقروءة مع المرتبة الوظيفية لصالح المراتب العليا.

12. لا توجد فروق في مستوى إدراك المبحوثين لممارسة أبعاد القيادة الخادمة وإدارة التغيير ومستوى تطبيق إدارة الأداء الوظيفي يمكن إرجاعها لعدد الأفراد المشرف عليهم.

ثانياً- توصيات الدراسة:

1. مراجعة النظم واللوائح المرتبطة بأسلوب إدارة الأداء الوظيفي مع زيادة البرامج التوعوية الخاصة بتبصير العاملين ببعض الجوانب التي تنظم وتبرر فلسفة إدارة الأداء الوظيفي.
2. إنطلاقا من أهمية إدارة التغيير ودورها في التأثير في أداء العاملين وإدارة الأداء الوظيفي، لابد من إدارة التغيير بشكل ممنهج يضمن وضع خطة واضحة للتغيير تمكن من خلق الحاجة لدى الموظفين بأهمية التغيير وكيفية التوعية بشروط وضوابط التغيير وكيفية التغلب على معوقات التغيير خاصة وأن الدراسة أثبتت أن لإدارة التغير دورا في إنجاح التغيير.
3. تعزيز السلوك القيادي الخادم من خلال تدريب القادة على مفهوم القيادة الخادمة ومبادئها وأساليب تطبيقها ودفعهم نحو تطبيقها في بيئات العمل لما لها من أثر إيجابي في رفع معدلات الأداء.
4. تعزيز مجالات وجوانب التغذية الراجعة المرتبطة بنمية الأداء للموظفين ووضع الخطط اللازمة لتحسين معدلات أدائهم بالتحليل الدقيق لجوانب الضعف وتعزيز مجالات القوة بالتحفيز والتعزيز المناسب.

قائمة المراجع:

1.إبراهيم حمد عريبي، حاج عمر (2020) دور القيادة الإبداعية في إثراء الأداء الوظيفي دراسة ميدانية لفرع الخطوط الجزائرية (ادرار) مجلة الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية (1) 12: 269 -283.

2.إبراهيم، حسام الدين السيد محمد والشهومي، سعيد بن راشد بن علي. (2018) درجة توافر أبعاد القيادة الخادمة لدى مديري مدارس التعليم الأساسي بمحافظة الظاهرة في سلطنة عمان في ضوء نموذج لوب (Laub model) المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 4 (1) :136-159.

3.أبوبكر، مصطفي محمود (2005)، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة مدخل تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4.الثبيتي، خالد بن عواض بن عبد الله (2019) القدرات الإدارية اللازمة لتطوير أداء القيادات بالجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030، مجلة معهد الإدارة العامة، المجلد (59) العدد (4)، ص ص 773-835.
5.جابر، محمد مدحت (2002) منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، جامعة الكويت، مج 30، ع1.
6.جاد الرب، سيد محمد. (2012). **القيادة الإستراتيجية**، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة.
7.جمعة، سيد هارون (2019) إستراتيجيات إدارة التغيير وأثرها على الأداء الوظيفي الجامعي: دراسة تطبيقية، ***المجلة العلمية*** للاقتصاد والإدارة جامعة عين شمس كلية التجارة (4) 251-608
8.الحراحشة، حسين محمد. (2011). إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9.الحسيني، أحمد بن عبد الله. (1994). علاقة الإشراف الإداري بكفاءة أداء العاملين: دراسة تطبيقية على المستشفيات العسكرية بالرياض.
10.حورية، علي حسين (2013) فالية القيادة الإدارية لدى مديري ومديرات المدارس الحكومية التابعة لإدارة التربية والتعليم في مكة، مجلة دراسات العلوم التربوية مجلد 40 ملحق 1 ص ص 410-428
11.رابح، يخلف 2007 نحو تقييم فعال لأداء المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوقرة بو مرداس.
12.رشيد، صالح عبد الله وليث على مطر (2016) القيادة الخادمة مدخل جديد لإدارة القرن الحادي والعشرين، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع العراق بغداد.
13.شاويش مصطفى نجيب (2005) **إدارة الموارد البشرية، إدارة الأفراد**، الشروق.
14.الشريف، سارة التجاني. (2016)." إدارة وتقويم الأداء دراسة حالة عينة مختارة من العاملين بالصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية"، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين 12(45): 209-232.
15.الشقيحي، عبد الله ومحمد نخيلان. (2016). إعادة هندسة الأعمال والتطوير التنظيمي، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
16.الشمري، راضي بن تركي. (2019). "واقع ممارسة أبعاد القيادة الخادمة لدى رؤساء الأقسام العلمية في جامعة حفر الباطن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة"، المجلة العربية للعلوم والنشر والأبحاث، 8 (3)، 1-19.
17.صبري، ماهر. (2009). "القيادة التحويلية ودورها في إدارة التغيير دراسة تحليلية لآراء عينة من متخذي القرار في بعض المصارف العراقية" مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنيرة –كلية الاقتصاد والإدارة، (87)،140-100.

18.صديق زكريا وبن جيمة عمر (2018) دور القيادة الإدارية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين داخل المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بمركز الزفت، بالمنطقة الصناعية، بالعين الصفراء، بالجزائر 4(1) ص 168-184.

19.الطويل، إيمان بنت سعد، فايز بن عبد العزيز الفايز (2022) تطوير أداء القيادات الإدارية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل القيادة الموزعة، المجلد الثامن والثلاثون – العدد الثاني ص ص 89- 135

20.عاشور، أحمد صقر. (1979). إدارة القوى العاملة. بيروت: دار النهضة العربية. ط7.

21.العامودي، محمد زكي (2013) مستوى كفاءة الأداء الوظيفي وعلاقته بالأنماط القيادية السائدة لدى القيادات الإدارية (دراسة تطبيقية على سلطة الترخيص والنقل بقطاع غزة) جامعة الأقصى أكاديمية الإدارة والسياسة رسالة ماجستير غير منشورة.

22.العبادلة، فتح الرحمن فالح (2022) أثر القيادة الخادمة على تحسين الأداء الوظيفي دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية في محافظة الكرك، المجلة العربية للإدارة، مج 42، ع 2، ص ص، 149 -168.

23.عبد الباقي صلاح (2000). إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، عمان.

24.عكاشة، أحمد. (2008). أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي " دراسة تطبيقية على شركة اتصالات فلسطين" الجامعة الإسلامية بغزة كلية الدراسات العليا، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة.

25.عواد، فتحية سليمان وحتاملة، حابس محمد (2012) دور القيادة الخادمة في تطوير الأداء لمعلمي مدار الأغوار الشمالية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 28 ص 232-254.

26.الكبيسي، عامر خضير. (2010). إدارة التغيير التنظيمي ومقاومته في الفكر الإداري المعاصر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ورقة منشورة.

27.الكرعاوي، محمد وأزهار عوجه، (2018)."ترسيخ مبادئ الشفافية الإستراتيجية وفق استخدام ممارسات القيادة الخادمة في ظل المتغيرات الأمنية: بحث تطبيقي لعينة من مديري مراكز قوى الأمن الداخلي في محافظة النجف الأشرف"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14 (55)، ص 256-276.

28.لائحة إدارة الأداء الوظيفي، برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية، 1437 هـ HR/sa.gov.mcs.www://https

29.المبارك، أسعد (2016) تقييم فاعلية إستراتيجيات إدارة التغيير في القطاع المصرفي السوداني في الفترة 2005- 2014، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين رسالة دكتوراه غير منشورة.

30.محمد، أشرف السعيد أحمد (2018) القيادة الخادمة لدى مديري مدارس التعليم العام وعلاقتها باستعداد المعلمين للتغيير التنظيمي، مجلة تطوير الأداء الجامعي جامعة المنصورة– المجلد (6) العدد 1، ص ص - 1 -48.

31.مرزوق، عبد الله. (2019). "مساهمة القيادة التحويلية في إدارة التغيير بالمؤسسة: دراسة ميدانية بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية الجلفة"، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية جامعة عاشور زيان الجلفة 2 (8)، 188- 199.
32.مزهودة، عبد المليك. (2001)."الأداء بين الكفاءة والفعالية جامعة محمد خضر بسكرة" مجلة العلوم الإنسانية،1(1)،100-85.
33.المطلق، نايف بن سليمان بن عبد العزيز. (2021). إدارة الأداء الوظيفي في المنظمات العامة: رؤية تحليلية نقدية، المجلة العربية للإدارة،(41)1 ، 22-1.
34.الهيتي، خالد (2003). إدارة الموارد البشرية: مدخل إستراتيجي. عمان: دار وائل للنشر.
35.Baron and Kenny (1986), Judd and Kenny (1981), and James and Brett (1984) "discussed four steps in establishing mediation".
36.Barbuto Jr, J. E., & Wheeler, D. W. (2006). Scale development and construct clarification of servant leadership. *Group & Organization Management*, 31(3), 300-326.
37.bin Ibrahim, I.(2014). Servant Leadership and Effective Changes Management in Schools. International Journal of Scientific and Research Publications, 4(1), 1-9
38.Drucker P,1954, The Practice of Management, New York, Harper
39.Carlo Dortenzo, (2012) understanding change and change management processes, requirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of canberra, australia.
40.Covey, S. R. (2006). Servant leadership. Leadership Excellence, Business Source (23)12, 5-6.
41.Critical t. l, Szamosi. & t. g, wood. G. d, c (2018), management resource human .routledge. ed 3rd. approach .
42.Dennis, R. S., (2004), " Servant leadership theory: Development of the servant leadership assessment instrument “, doctoral dissertation, Regent University.
43.Garrud, p. (2018). "Selecting medical students: we need to assess more than academic excellence". The Medical Journal of Australia, 2.
44.Barbuto, Daniel W. Wheeler (2006). "Scale Development and Construct Clarification of Servant Leadership "University of Nebraska – Lincoln Digital Commons University of Nebraska – Lincoln 6-1.
45.Gifford, John E. Barbuto, Gregory T. (2010). "Examining Gender Differences of Servant Leadership: An Analysis of the Agentic and

Communal Properties of the Servant Leadership Questionnaire" Journal of Leadership Education, 9, (2).
46.Keith, K. M. (2010). The meaning of the compound word "servant leader", Indiana: The Greenleaf Center for Servant Leadership.
47.Raza Mohsin Ali Muhammad Musarrat Nawaz,(2011) “Impact of Job Enlargement on Employees’ Job Satisfaction, Motivation and Organizational Commitment: Evidence from Public Sector of Pakistan Hailey College of Commerce University of the Punjab Lahore Pakistan Lecturer Hailey College of Commerce University of the Punjab Lahore Pakistan”, International Journal of Business and Social Science. 2 (18); : 268
48.Norhthnse, P. G (2020). Leadership: Theory and practice (6 th ed.). thousand Oaks, CA: Sage Publication.
49.Karim Abdul, M (2019) Internal Factors Affecting The Job Performance of The Employees of the real Estate Portfolios in Baqalma City in Algeria, Iraqi Journal Administrative Sciences,2,71, p24-77.
50.Santosa, F., Syamsir, & Khaidir, A. (2018). Influence of servant leadership and school organizational culture on the performance of public senior high school teachers in Padang city. International Conferences on Education, Social Sciences and Technology, February 14th - 15th
51.Patterson, K. A., (2003), “Servant leadership”, A theoretical model, Doctoral dissertation, Regent University. Retrieved from Pro Quest Digital Dissertations Database.
52.Page, D., & Wong, T. P., (2000), “A conceptual framework for measuring servant-leadership”, In S. Adjibolosoo, The human factor in shaping the course of history and development. Lanham, University Press of America.
53.Sekaran, U. 2000. Research methods for business: A skill-building approach. New York: J. Wiley
54.Momena & Nur-E-Alam Siddique, 2013 , Practices and its Impact on Employee Performance: A Study of the Cement Industry in Bangladesh.
55.Robert F. Russell& A. Gregory Stone, (2002). A review of servant leadership attributes: developing a practical model, Leadership & Organization Development Journal ISSN: 0143-7739.

56.Taipale, A. (2016). From Administrative to Strategic Human Resource Management: A Case Study of Factors Affecting the Transformation. Master's Thesis. Aalto University, School of Science.
57.Chase & Fuchs(2008) Resource Human: In. Appraisal and Management Performance
58.Grogan, M. (2013). The Jossey-Bass reader on educational leadership. CA: Jossey-Bass, Wiley, USA.

علاقة المعرفة بالتربية قراءة في الدور والطبيعة والمصدر

أ. عبد السلام عزلاوي، جامعة الجلفة- الجزائر

ملخص: يهدف هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة المعرفة وأصولها ومصادرها من زاوية اجتماعية تسعى إلى معرفة مضمون المعرفة المراد ترسيخها في عقول أفراد الفئات الاجتماعية من خلال التعليم والمدرسة، وحصر الجدل الدائر بين فئات إيديولوجية تنظر إلى المعرفة من خلال خلفياتها الفلسفية المتناقضة، كما نحاول الحديث عن المدرسة كوسيلة لضمان نقل المعارف بكل أشكالها إلى الأجيال الناشئة ومحاولة صهرهم في بوتقة اجتماعية واحدة لضمان الحفاظ على التراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع ومنع نسيجه من التفكك، كما يحاول البحث الإجابة عن تساؤلات طبيعة المعرفة ومصادرها وأهميتها بالنسبة للمجتمع والأفراد مع الإشارة إلى المعارف الرسمية وغير الرسمية التي تتبني عليها العملية التعليمية والتربوية.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، التربية، التراث، المعرفة العلمية، الحضارة

Relationship between epstimelogy and education Reading of their role, their root and their source

Abdesslam azlaoui, univ-djelfa-algeria

Abstract: This research is based on epistemology as a philosophical and scientific notion and attempts to evoke its roots, sources and origins from a sociological background through its influence on the individual and society through teaching and school, and to follow different social tendencies and to clarify the conflict that exists between them because of the different epistemological visions. These tendencies are divided into two: one considers teaching as the educational base and invokes cultural heritage, unlike the second which insists on determining the school as a tool for social reformulation

Key words : Epistemology, education, heritage, scientific epistemology, civilization

01- مقدمة

اختلف في تحديد المعرفة من مؤلف إلى أخر، حيث لم يقع الاتفاق بعد على تحديد موحد لها، لكن قاسمها المشترك عند جميع العلماء هو أنها تتكون من مجموعة الأحكام والأفكار والتصورات التي تحكم أذهان مجموعة بشرية أو عدة مجموعات بشرية في إطار اقتصادي وسياسي معين.(فريدريك معتوق، 1982، ص9.)

فالمعرفة ثمرة شكل اجتماعي متأثر بالواقع الاجتماعي لأي مجموعة بشرية، إذ أن الحضارة تزدهر مع المعرفة التي تولد عن حاجات هذه الحضارة، ويمكننا أن نقول إن المعرفة عملية اجتماعية تاريخية مستمرة تنصب على ظاهرات الطبيعة في تطورها، وهذا ما أدى بابن خلدون إلى إبراز الطابع الجدلي للمعرفة لإرجاعها إلى التاريخ، كونه حشر كل الحركات الاجتماعية المتغيرة، فالتقدم الاجتماعي ينتج من عملية اجتماعية جدلية تتداخل فيها المعرفة والعلاقات الاجتماعية بحيث يؤثر كل عنصر في كل ما عداه من عناصر.

رأى ماركس أن العلاقة بين المعرفة والمجتمع لا تقتصر على التصور الساذج لعملية الانعكاس، إنما تتخطاه إلى كون الأفكار ترتبط بالواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا، وفسر المعرفة والفكر السائد في مجتمع معين بالطبقة التي تحكم هذا المجتمع (فريدريك معتوق، 1982، ص53)، بينما يرى شيلر أن العلاقة بين المعرفة والمجتمع علاقة تفاعل، فالأفكار والمعتقدات تتحدد اجتماعيا، كما أن دوركايم يربط المعرفة بموضوعاتها وأصولها الاجتماعية، ويربط مفهوم الإنسان بواقعه الاجتماعي، كما يعطي أثر الخبرات الاجتماعية للأفراد على فكرهم وسلوكهم ومعرفتهم (نبيل رمزي، 2001،ص53)، فالمعرفة ترتبط بالعلاقات الاجتماعية فتصبح عامل تماسك اجتماعي، يقول شيلر"إن الطابع السوسيولوجي لكل معرفة ولكل أشكال الفكر أمر مسلم به، والأشكال التي تتخذها العمليات العقلية التي تكتسب المعرفة بواسطتها تتقرر جميعا سوسيولوجيا بواسطة البناء الاجتماعي " (رنبيل مزي، 2001، ص75)، فالمعرفة تبقى محددا لتطور الحياة البشرية وبقائها رغم اختلاف التحليلات المتصادمة أحيانا في تحديد أهدافها وأدوارها الاجتماعية، إذ أنها عند البعض من خلال المدرسة ليس لها من مهمة سوى تعزيز وتأكيد قيم الطبقة الاجتماعية السائدة والعمل على إعادة إنتاج العلاقات الطبقية القائمة ثم إعطائها طابع الشرعية " (بيار بورديو، 2007، ص 121).

02- أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته للوقوف على حساسية التربية والمعرفة ومكانتهما وأثرهما اجتماعيا، فدور التربية المعاصر يشكل مؤشرا هاما حيث من خلاله تسعى الدول إلى النهضة والتطور، وإقامة إصلاحات تهدف بها إلى تطوير هذا التطور والنهوض، فالموضوع في كل الحالات يشكل رقما مهما يحاول البحث كشف مشكلة بارزة في المجتمع إذ للتربية حساسية حيث تتوقف عليها حياة الأمم وبقاؤها من خلال نقل تراث الأمة وثقافتها وحضارتها.

03- أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على المعرفة وتأثيرها في المجتمع ومساهماتها في بنائه ورقيه والمحافظة على تماسكه واستقراره، كما تحاول الدراسة إبراز المخاطر التي تنجر عن عدم وعي المجتمع والدولة على السواء من خلال الاستهانة بدور المعرفة والتقليل من شانها.
تهدف الدراسة إلى معرفة نوع المعارف التي تنقلها المدرسة مما يساعد القائمين على هذا المجال إلى وضع التصورات والتعديلات التي يرونها مناسبة من خلال ما توصل إليه في مجال المعرفة والعلوم.

04- إشكالية الدراسة:

لا يمكن تناول المعرفة بمعزل عن البنية الاجتماعية القائمة، وما يدور من جدل حول المدرسة باعتبارها محل خلاف للكثير من التحليلات الاجتماعية في تحديد أهدافها وأدوارها الاجتماعية، فالمدرسة استبدادية والمجتمع يلقن التربية الأسرية أولا، حيث تدعم عملية التبعية بواسطة الأب ثم يأتي المعلم ممثلا للثقافة ليقوم بترويض الطفل لإنتاج نموذج بشري يحتاجه المجتمع، ويفرض منظومة معرفية تعبر عن صورة مجتمع قائم، في هذه المدرسة نجد نفس الطريقة تطبق لجميع الأطفال سواء أكانوا أغبياء أو أذكياء، بؤساء أو أغنياء "(مليكة قريفو،1989، ص31).
إن تعقّل المدرسة كأداة المجتمع المشتركة لتكييف الأفراد إلى مقتضيات العيش المعيّ، أي جمعنه السلوك الفردي عبر التنشئة الاجتماعية من خلال قناته المؤسسة التربوية (1963,p131 Durkheim,)، وهو يعزو التنوّع في أشكال التربية إلى التقسيم التقني والاجتماعي للعمل، الذي يعتبره آلية لتحقيق التكامل الوظيفي والوحدة في النسق الاجتماعي، فالتربية تصنع الإنسان الجماعي المرتبط بالجماعة المرجع باعتبارها قوّة دمج اجتماعي، إلا إن بعض المفكرين رأوا ان المعرفة في النظام التربوي قائمة على التلقين، وكأنها هبة يتفضل بها من يعتبرون أنفسهم مالكين للمعرفة على الذين لا يعرفونها، وبالتالي فهناك انتقائية تكرس توجها معينا دون سواه لتكريس ثقافة أحادية، إذ يدعو هؤلاء إلى الحرية المعرفية، وإلى حل التناقض الذي يخلط بين السلطة المعرفية والسلطة المهنية التي تؤدي إلى التضييق على حرية التلاميذ(‘شبل بدران، 2007، ص 173)، هذه الأفكار جعلتنا نتساءل على مدى العلاقة بين المعرفة والتربية؟ وما مدى التأثير المتبادل المعرفي التربوي؟ وماهي المرجعيات الفكرية والتربوية وأهم الانتقادات المقدمة؟.

أولا: مفهوم المعرفة: المعرفة "اسم مشتق من الفعل" عرف "وتشير إلى القدرة على التمييز أو التلاؤم، وعرف الشيء عرفانا ومعرفة أدركه بحاسة من حواسه(عبد الهادي الفضلي، 1992، ص27) ويحددها قاموس أكسفورد الإنكليزي بأنها: الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعليم، أو هي مجموع ما هو معروف في مجال معين من حقائق ومعلومات وخبرة اكتسبت من الواقع أو من القراءة.
فالمعرفة هي ثمرة التقابل والاتصال بين الذات المدركة وموضوع مدرك، وتتميز من باقي معطيات الشعور، من حيث أنها تقوم في آن واحد على التقابل والاتحاد الوثيق بين هذين الطرفين (زغلول، ص7)، إذن هي نتيجة للادراكات التي تحدث لكل فرد مع بيئته أثناء تعاملاته اليومية

مع الأفراد ومع الواقع، يتلقاها في الأسرة والمدرسة من خلال الكتب والمعلم والوالدين والأصدقاء والانترنت والتلفزيون وغيره، كي يتمكّن من التكيّف السليم مع بيئته وتتحدد بأنه مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والأحكام والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به (عبد الباسط، 1971، ص18)، على أننا نشير إلى:

أ- **المعرفة الرسمية:** كل ما يعبر عنه باللغة والكتابات ويسهل انتقاله من فرد إلى فرد أو من فرد إلى جماعة بوسائل وبوسائط معينة ومعروفة كالكتب والمجلات ، وهذه المعرفة يمكن قياسها وتوجيهها وتحديدها كما يمكننا أن نزيد فيها أوننقص لأنها معرفة ظاهرة ورسمية ومعلنة كالمعادلات والنظريات والكتابات المختلفة التي نتلقاها في المدرسة مثلا .

ب- **المعرفة غير الرسمية:** هي المعرفة الضمنية غير المعلنة التي لا يمكن تناقلها بشكل رسمي، وهي المعتقدات والقيم الاجتماعية والاتجاهات والسلوك المتحصل عليها من التجارب الشخصية، بمعنى مجموع معارف ومفاهيم الإنسان التي أخذها واستفاد منها اثر تعاملاته وتفاعلاته مع الآخرين دون استطاعة التعبير عنها لأنها غير ظاهرة، ويمكن تحويل المعرفة غير الرسمية أو الكامنة إلى معرفة رسمية وظاهرة من خلال فتح قنوات الاتصال بين ألافراد، وإشاعة مناخ ايحابي لتحويل المعتقدات والمدركات والقيم التي يختزنوها وانتشارها فيما بينهم.

ثانيا- مصادر المعرفة: اختلف المفكرون والفلاسفة في طبيعة المعرفة، فرأى بعضهم أنها تولد مع الإنسان ولا سبيل إلى تعلمها من المحيط الخارجي، لأنه لا حقائق للأشياء في طبيعتها وإنما هي مجرد رموز وأسماء، واستدل المسلمون منهم بقوله تعالى: " وعلم آدم الأسماء كلها "(البقرة، آية 31)، ثم توارثت الأجيال هذه المعارف من لدن ادم إلى أبنائه إلى يومنا، وقالوا إن هناك معارف يدركها الإنسان بالفطرة، كمعرفة الخالق ومعرفة أن الكل اكبر من أجزائه وغيرها، ومنهم من أكد أن المعرفة مكتسبة بطبيعتها، وان الإنسان تتولد لديه المعرفة اثر تعامله مع وسطه، وان المجتمع عن طريق مؤسساته ينقل هذه المعارف إلى أبنائه، ثم أوردوا أيضا دليلهم من القرآن" والله أخرجكم من بطون أمّهاتكم لا تعلمون شيئاً، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلّكم تشكرون "(النحل، آية78)، على أن المفكرين فرقوا بين المعرفة والعلم، وقالوا أن المعرفة إدراك الجزئي والعلم إدراك الكلي، وان المعرفة تستعمل في التصورات، والعلم يستعمل في التصديقات، فتقول عرفت الله دون علمته، لان المعرفة اقل من العلم لأنها لا تستدعي شروطه (الفزاري، 1992، ص21)، واتفقوا على وجود مجموعة من المصادر التي تستمد المعرفة منه أفكارها وأسسها، يمكن أن نجملها في التالي:

01- **الوحي أو الإلهام:** يعد المصدر الأول للمعرفة عند المسلمين كما تتميز المعرفة في الفكر الإسلامي بأنها لا تنفصل عن العمل، كما أنها متكاملة لا تعارض بين المعرفة العلمية والمعرفة الدينية التي حدثت في الغرب لأنها حددت مركز الإنسان باعتباره حاملاً للأمانة الإلهية، وخليفة لله في أرضه المكلف بالإصلاح والعبادة.

02- **الحواس:** هي أدوات الإنسان لرؤية الأشياء المحيطة: لإننا نتلقى معارفنا عن طريق الحواس ثم نختبر ذلك ونتفحصه عن طريق العقل (يوسف كرم، ص119)، وهي علاوة على ما

فيها من منافع فأنها على سبيل المثال تأتينا بقدر كبير من المعلومات التي تجعلنا ندرك الفرق بين الموجودات (مصطفى النشار، 1995، ص35).

فالتجريبيون يرون المعرفة تأتينا عن طريق الإحساس، وما يتكون من معان أولية إنما تنشأ عن تكرار الإحساس بحيث تستقر في الذهن كفكرة سابقة نطبقها على الأشياء التي تأتي بعدها (الكردي، 1992، ص514).

03- العقل: قوة فطرية في الناس جميعًا، إذ نستطيع عن طريق الاستدلال أن نتوصل إلى معرفة حقيقية عن طبيعة العالم، لأن العقل كما يؤكد برونشفيك في (كتابات فلسفية) يقوم بالتجريد والتصنيف والتفسير(الفضلي، 1992، ص34)، والإسلام أعطى أهمية بالغة للعقل: حتى قيل إن الإسلام دين التعقل لا دين العاطفة (العاملي، 2008، ص117)

04- الحدس: معرفة تأتي عن طريق الوجدان والشعور، وقد ذهب بروجسون إلى أن له معاني عديدة: كالإدراك بالحواس مثل إدراك الضوء والروائح المختلفة، والإدراك الناشئ عن الممارسة مثل إدراك الطبيب للداء من مجرد المشاهدة، والإدراك المباشر للمعاني العقلية المجردة مثل إدراك الزمان والحدس التنبؤي كالذي يحدث أحيانًا في الاكتشافات العلمية.

05- التراث الثقافيّ: مجموع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده وخبراته، وما أنتجته الحضارات المتعاقبة المحلية والعالمية من علوم وآداب ومعارف تشكل مصدرا للمعرفة الإنسانية عبر مسيرة حياة المجتمعات.

06- السلطة والمعرفة: تعتبر السلطة مصدرا من مصادر المعرفة، وقد اعتمد الإنسان قديما على تلك السلطات بكل رموزها لتكوين صورة ما لبعض الظواهر، فالبحث عن الإجابات لعبت دورا هاما في الرجوع إلى للعرافين الذين يمتلكون الأساطير المعبرة عن تصور للواقع وعالم التجربة اليومية المخترقة من طرف القوى المقدسة (توماس لوكمان، ص 141)

وهنا نشير إلى أن هذه الحالة ليست مرتبطة بالسنوات الأولى للنشأة الاجتماعية فقط حيث الأساطير والقوى الخارقة، وإنما لا تزال المعرفة بيد السلطة تحتكرها وتوجهها ،وتخفي ذلك التعسف والتوجيه، إذ يؤكد بورديو أن:" قدرة الغالبين أو الجماعة الغالبة في مجتمع ما على حجب أي تعسف أو ضرر ناتج عن أي منتج من منتجاتهم الثقافية والرمزية وإظهاره على أنه شرعي، وعلى المغلوبين أو الجماعة المغلوبة في المجتمع نفسه تقبّل شرعية هذا التعسف والترويج لشرعيته".(Bourdieu,1970)

ثالثا- أنواع المعرفة:

01- المعرفة الحسية: تختصر هذه المعرفة في التجارب الحسية التي تقوم على استقاء الخبرة والمعلومة من المحيط أو كما يسميها غورفيتش " معرفة الحس السليم (جورج غور فيتش، ص35)، فالأجيال السابقة تعلم الأجيال الفتية كيف تخرج من مصاعب الحياة، ومن الملاحظ انه كلما كان المجتمع اكثر ثقافة كان دور المعرفة الحسية اقل، وكلما كان المجتمع أميا كان دور هذه المعرفة أعظم.

يشير بياجيه إلى أن أدوات المعرفة الأولية إنما هي الأفعال الحسية- الحركية، فهي تهيمن منذ البداية على الإدراكات، على أن أهميتها تكاد تكون خفيفة في منظومة المعارف المعاصرة،

ورغم ذلك فإننا نجد بعض الهيئات المهنية كالجيش ونقابة المحامين والأطباء تكتفي في حياتها ب"معرفة الحس السليم " على الرغم مما تنشر من معارف، وهذا دليل أن المقصود نوع خاص من المعرفة (جورج غور فيتش، ص36).

02- المعرفة التقنية: هي الخبرة العملية التي يمكن الاعتماد عليها في أداء المهمات، ويمكن القول أن المصطلح يشير إلى قدرة الأشخاص على فهم وكيفية استخدام الوسائل التقنية، والتي يتم اكتسابها اعتمادا على الخبرة العملية.

إنها معرفة كل الاستعمالات الفعالة، الصناعية والعادية التي تنزع إلى الاستقلال والقابلة للتناقل ومصدر معرفتها هو الرغبة في السيطرة على عالم الطبيعة والإنسان والمجتمع (جورج غورفيتش، ص37)، على أننا نشهد تفاوتا رهيبا بين البنى الاجتماعية وبين التقنيات، حيث أصبحت منفلتة لا تخضع لأية سيطرة، ويبدو أن السحرة المتعلمين عاجزين عن كبح القوى التي تطلقها(جورج غورفيتش، 38)، الا ان هذه المعرفة تتحدد مقوماتها بالتأهيل العلمي الذي يأتي عن طريق الدراسة الأكاديمية، والتأهيل العملي المبني على الممارسة الفعلية، وتراكم الخبرة من خلال الإضافات التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد.

03- المعرفة السياسية: تختلف عن الفلسفة السياسية حيث تتخطى مفهوم المعارف السياسية التي تحاول تبرير الأنظمة السياسية، فهي تندرج تحت ما نسميه بالثقافة السياسية التي تكون حصيلة الفرد وإدراك وجود الهياكل السياسية والتقمص الوجداني لها، وترتبط بعملية التنشئة الثقافية التي تبدأ بالأسرة، مرورا بكل الفترات التي يتأثر بها الفرد طيلة حياته في تعامله مع محيط المدرسة والجامعة، ويأتي دور التعليم في المقام الأول لهذه التنشئة، حيث " أظهرت الدراسة أن المعرفة بالأحزاب المصرية السياسية في مصر تتناسب تناسبا طرديا مع المستوي التعليمي، ولا يعتبر الفرق بين المتعلمين وغيرهم في المعرفة السياسية مجرد فرق في درجة المعرفة، بل إنه يظهر فرقا واضحا في درجة أو مستوي المتعلمين وغيرهم لمدي توزيع القوة السياسية بين مؤسسات الدولة المختلفة، إذ تبين أنه علي الرغم من سريان اتجاه عام لدي مختلف المستويات التعليمية نحو تمركز السلطة في رئاسة الجمهورية، إلا أن المتعلمين من المصريين أكثر ميلا إلي الإشارة بوجود مؤسسات أخري غير رئاسة الجمهورية، ويدل ذلك علي إن التعليم يساعد في خلق قدرا من الثقافة السياسية التي ترتبط بإدراك تباين السلطة السياسية، وعدم تركيزها في شخص واحد، وإن كان هذا الأمر لم يصل بعد إلي أقصي مداه".(دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،2005)

04- المعرفة العلمية: تعتبر أرقى درجات المعرفة وأدقها، تأتي نتيجة لمجهود فكري منظم عن طريق البحث والتجربة،يقول " كارل بوبر: يضع العالم سواء أكان نظريا أم تجريبيا قضايا وانساقا ثم يختبرها تدريجيا في ميدان العلوم الامبريقية وبصفة خاصة يكون فروضا وانساقا ويجري عليها اختبارا في مواجهة الخبرة (الدليمي،2004).

ويقول غورفيتش: أنها تنطلق من أطر علمية هي جوهرها حصيلة نتائج سابقة غالبا ما تدعو إلى تحقق اختياري (جورج غورفيتش، ص42)، فالعلماء ينشئون مفاهيم وقوانين ونظريات بهدف تفسير الظواهر، فهي معرفة جدلية تقوم على البرهان وإنتاجها يتم بشكل جماعي،

فالنماذج والحلول المطروحة تخضع دائما لتقويم من طرف أفراد آخرين يقيمون هدفها المنطقي والتجريبي(بيرتروند، 2001، ص85).
إن المعرفة العلمية نعني بها المعلومات والمعارف، والمهارات الفكرية العلمية والثقافية التي تنمي لدى الشباب، أما نشرها فهو زيادة الوعي بالأفاق الجديدة في المجال العلمي المعرفي والثقافي ضمن إطار عمليات التعليم والتثقيف حيث تؤثر المعارف العلمية على المعاملات الاجتماعية في التجربة والاختبار وهما تخضعان لتأثير الإنسان، وإدخال المعامل الاجتماعي في المعرفة العلمية، كما ان المعارف العلمية تستلزم وسائل خاصة لتعميم نتائجها كالتعليم والإذاعة(جورج غورفيتش، ص44).

على ان المعرفة العلمية تتميز عن المعرفة العامية نجملها في النقاط التالية:
أ -**المعرفة العلمية عميقة:** تكتسب المعرفة العلمية عمقها من كونها مقصودة وعميقة ومنظمة فهي تخالف وتناقض المعرفة العامية التي تعد عفوية تأتي استجابة للواقع المباشر.
ب- المعرفة العلمية موضوعية: يقصد بالموضوعية تناول الظواهر كما هي في الواقع بعيدا عن أي اعتبار، يتخلص فيها العالم من كل الأحكام المسبقة خلافا للمعرفة العامية التي تتميز بأنها ذاتية تترجم ميولنا واهتماماتنا.
ج- المعرفة العلمية كمية: لم تكتسب المعرفة العلمية طابعها العلمي، إلا حينما اعتمدت على التكميم.
د- **المعرفة العلمية كلية:** تصاغ في شكل قوانين عامة، بينما المعرفة العامية أشتات من الخبرات لأنها نفعية.
05- المعرفة الفلسفية: درجة متقدمة من النضج الفكري للإنسان، فهي معرفية تأملية تمثل الأساس نحو الحضارة الإنسانية العلمية، وتتطلب نضجا عقليا قادرا على التأمل والاستنباط قد لا يكون بمقدور عامة الناس الوصول إليها، ويحاول الإنسان في هذه المرحلة التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة التي يتعذر حسمها بالتجربة المباشرة لأنها تعتمد على التأمل والاستنباط والقياس وغيره.
على أننا نشير إلى أن "المعرفة الفلسفية لم تحتل المكانة الأولى إلا في الحاضرة القديمة من جهة، وفي مجتمعات بداية الرأسمالية من جهة ثانية حيث كانت أساس عصر الأنوار، أما في عصرنا فنراها مستبدلة بالمعرفة التقنية والمعرفة الفلسفية"(جورج غورفيتش، ص46).
رابعا- خصائص المعرفة:
ا- التراكمية: لا تبقى هي نفسها بل متغيرة بصيغة إضافة المعرفة الجديدة إلى المعرفة القديمة.
ا- التنظيم: ترتب بطريقة تتيح للمستفيد الوصول إليها وانتقاء الجزء المقصود منها.
ب- البحث عن الأسباب: يهدف إلى إشباع رغبة الإنسان إلى البحث والتعليل والى معرفة أسباب الظواهر لان ذلك يمكننا من أن نتحكم فيها على نحو أفضل.
ج- الشمولية والقين: لا تسري على الظواهر التي تبحثها فحسب، فالحقيقة تفرض نفسها على الجميع بمجرد ظهورها، واليقينية تعني أنها تعتمد على أدلة مقنعة ودامغة.

خامسا: المدرسة ودورها المعرفي: بما أن المدرسة المعاصرة أصبحت تعتبر أداة تحقيق نهضة المجتمعات، فإنه من الطبيعي أن نجد المفهوم المعرفي خاصة في تحقيق التنمية المجتمعية، وذلك من خلال الوظيفة التربوية والتكوينية للمدرسة كمؤسسة سوسيو- ثقافية من خلال تنمية شخصية المتعلم، وخصوصا في أبعادها المعرفية ليكون مؤهلا وفاعلا أساسيا في المشروع التنموي والنهضوي لمجتمعه، ومما سبق نحاول إبراز أهمية المدرسة في التنمية المعرفية والذهنية لشخصية المتعلم، عبر التعرف علي بعض أهداف التنمية المعرفية للفرد من أجل التنمية المجتمعية الشاملة، فقد تخلصت المدرسة نسبيا من الخطاب التربوي التقليدي الذي كان يرى أنها تلعب دورا إيديو- معرفيا ومحافظا.

فمن الوجهة الرسمية جرى الاعتقاد بأن المدرسة تقدم معرفة متجانسة واحدة لجميع الأطفال من مختلف الفئات الاجتماعية، وأن هذه المعرفة تمكن كل فرد من اتخاذ المكان الذي يناسبه، والموقع الذي يناسب إمكانياته المعرفية في المجتمع، ومن هذا المنطلق فإن الموقع الذي يحتله الفرد في المجتمع يتحدد أيضاً وبدرجة كبيرة بمواهب الفرد وقدراته العقلية وخصائصه السيكولوجية.

فدوركهايم يرى في المدرسة المركز المتميز لرصد الإجماع والحفاظ على تماسك المجتمع من خلال تعريفه للتربية بأنها "هي الفعل الذي يمارسه جيل الراشدين على أولئك الدين لم ينضجوا بعد في الحياة الاجتماعية والغرض منها أن نثير وننمي لدى الطفل عدد معين من الحالات الجسدية الفعلية والأخلاقية التي يتطلبها منه المجتمع بمجموعه والبنية الخاصة التي أعد لها"(محمد شقرون، ص14).

على أن بورديو يرى المدرسة تقوم بإعداد الأطفال على منوال الفوارق الاجتماعية القائمة بينهم، بل واخطر من ذلك أنها أداة مهيمنة في يد الطبقة المهيمنة، إذ هي الجهاز الإيديولوجي المهيمن لاستنساخ النظام الاجتماعي وللدفاع عن سيطرته ضمن الصراع الذي تنقله الفئات الدنيا إلى المدرسة وتطويعه لفلسفتها وثقافتها، فليس هناك تعليم محايد أو مدرسة محايدة ، فالتعليم إما أن يكون أداة تحرر أو أداة قهر وسيطرة حسب بورديو من خلال ثروة متراكمة يسميها "الرأسمال الثقافي(بورديو، 1989، ص121).

وبما أن لا تنمية مجتمعية بدون أفراد أكفاء ومؤهلين معرفيا وقيميا ومؤسسيا، فإنه وكاختيار استراتيجي، لابد من إعطاء الاهتمام والدعم الكافيين للمؤسسة المدرسية على كل المستويات، حيث أن المدرسة تلعب دورا حيويا في تقدم المجتمع، وذلك عبر أدوارها المتميزة في التأهيل المعرفي والتربوي للأفراد، فلا تنمية مجتمعية بدون تنمية معرفية لشخصية هؤلاء الأفراد الذين يكونون المحرك الأساسي لأي مجتمع.

فالمدرسة تلعب دورا مهما في الدفع بالطفل إلى ولوج الفكر الصوري المجرد، وتبني وتسرع صيرورته وعملياته الذهنية العليا، وبذلك تلعب دورا حيويا في الرقي بشخصية الفرد وتنمية ذكائه، مما يؤثر إيجابا على أشكال تفاعله الفعال والناجع مع محيطه الاجتماعي والطبيعي المعقد، بالإضافة إلى أن السيرورات الذهنية العليا لدى الفرد، هي القمينة بإنتاج وإبداع الخبرات النظرية

والتكنولوجية والاقتصادية الجديدة، كما تؤكد ذلك كل الدراسات المتمركزة حول الموارد البشرية في التنمية المستدامة.

01- التربية المعرفية: يستعمل لفظ التربية المعرفية للإشارة بصفة عامة إلى الانجازات والممارسات المعتمدة في هذا الميدان، رغم أنه عادة ما يتم الحديث عن التربية المعرفية كلما تعلق الأمر بتسهيل النمو والاشتغال الذهني لدى الفرد الذي يشكو من نواقص معرفية خاصة، وعن العلاج المعرفي كلما تعلق الأمر بإمكانية تصحيح النواقص الناتجة عن العوامل التي عطلت ذلك النمو أو الاشتغال الذهني.

02- المعارف الضرورية: هناك سبعة مبادئ أساسية:

ا- **معرفة الخطأ والوهم:** حيث التربية التي تهدف إلى المعرفة الإنسانية وحدودها ونزوعها الطبيعي إلى الخطأ والوهم.

ب - **مبادئ المعرفة الملائمة:** وتتعلق بضرورة بناء معرفة قادرة على تمثل المشاكل الشمولية والجوهرية.

ج- **تعلم الشرط الإنساني**: فهو كائن فيزيائي وبيولوجي ونفسي وثقافي واجتماعي وتاريخي، وهذه الوحدة المركبة للطبيعة الإنسانية.

د- **تعليم الهوية**: يجب أن تتهتم المعرفة بالهوية أحد المواضيع الجوهرية للتعليم.

ه- **مواجهة التحديات:** تعليم المبادئ التي تمكن من مواجهة التحديات، والعمل على تغيير مسار تطورها.

و - **تعليم الفهم:** التفاهم بين البشر أمر حيوي لكي تتحرر العلاقات الإنسانية من الوضعية الوحشية.

ز- أخلاق الجنس البشري: يجب ترسيخ الأخلاق عبر تعليم الإنسان انه فرد من مجتمع، فالتنمية الشاملة هي مشروع مجتمعي إنساني، يتداخل فيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي والمعرفي.

خاتمة:

" إن روح التربية هو المعلم فإذا أردنا أن نصلحها فعلينا أن نؤثر عليها بواسطته (الحصري، 1985، ص251)، فالتربية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها للمجتمع أن يحقق أهدافه وتنفيذ مشاريعه، وهي العامل القوي والأساس في تنمية المجتمع ورقيه حيث تعتبر أساس النجاح للفرد والمجتمع، فجميعنا يتفق أن الإنسان مدني بالطبع وان الإنسان لا يطيق العيش بمفرده، وانه يعيش في جميع أنحاء الأرض في حالة اجتماعية دائما وبالتالي نتفق أن عملية التربية مهمة وأساسية بقدر ما تقدم من أهداف، أهمها تهذيب الأفراد وترقيتهم اجتماعيا وأخلاقيا، أي أن التربية تعمل على تكييف وإعداد الأفراد للصالح العام، لذا دافع بستالوتزي عن التعليم ووجوب تعميمه، حيث تبلورت فكرة تعليم العوام في ذهنه عند اشتغاله بالزراعة لأنه رأى أنها تخلصهم من البؤس والشقاء (ساطع الحصري، 1985، ص42).

وذهبت الكاتبة السويدية(الينكي) في أوائل القرن العشرين بعدما استعرضت حاجات العصر ونزعاته فقالت:إن هذا العصر سيكون عصر الطفل.(ساطع الحصري،1985، ص42)، أي

الاعتناء بالأطفال والعناية بهم أصبحت واجبة لان تربيتهم والعناية بهم تعتبر الوسيلة الوحيدة لبقاء المجتمع ووسيلته الفعالة في نقل اتجاهاته وقيمه ومعارفه إلى صغاره، فالتربية على هذا الأساس تهدف إلى نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل، كما تعمل على تنشئة نماذج سلوكية جديدة حيث التقدم الاجتماعي يرتبط بتبادلات الإرث الثقافي، ودمج الثقافة الماضية والتقاليد، ونقلها إلى الجيل الموالي.

وإذا كانت التربية بهذه الأهمية فان المعلم يعد حجر الزاوية في العملية التربوية أو هو روحها، وهو الموجه الفعال في المدرسة ويصوغ شباب اليوم وقادة الغد صوغا يمكنهم من التكيف مع متطلبات العالم المتطور، فالمعلم تقع عليه مسؤولية عظيمة في تربية النشء وإعدادهم وهو الجسر الذي يربط بين تراث المجتمع وآماله وأهدافه ومبادئه المختلفة وبين واقع التلاميذ وعقولهم عن طريق تبسيط هذا التراث حتى يؤمنوا به وينشأوا عليه ويترجموه إلى سلوكيات عملية يرضى عنها المجتمع (همشري، 2007، ص56)، وبذلك يكون دور المعلم إنشاء أفراد صالحين لأمتهم يحملون قيمها ومعارفها ومشاركين في رقيها وتطويرها وهذا ما جعل قائد ألمانيا العظيم (بسمارك) يصرح بعدما وصله نبأ انتصار الجيش الألماني ضد فرنسا:"اليوم نستطيع أن نقول أن معلم المدرسة الألمانية انتصر على معلم المدرسة الفرنسية"(ساطع الحصري، 1985، ص16)، وتنبع قيمة المعلم من قيمة الدور الذي يلعبه في سبيل بناء الأمة والحرص على مستقبلها وهو الأمين على أبنائها حتى ليصعب على الأولياء تغيير سلوكيات أو معارف أخذها التلاميذ عن معلميهم سواء كانت صحيحة أو خاطئة أنهم يتدخلون في تشكيل حياة كل فرد مر من باب المدرسة ويشكلون شخصيات رجال المجتمع من سياسيين وعسكريين ومفكرين وعاملين في مجالات الحياة المختلفة"(مرسي،1992).

ولم يكن الاهتمام بالعلم والمعلم وليد اللحظة الراهنة في مجتمعنا العربي والإسلامي ، ولم يثمن المجتمع الإسلامي دور المعلم ودور المدرسة نتيجة تأثير الغرب، ولا نتيجة التطورات الحديثة وإنما تقديس دور التعليم والمعلمين يرجع إلى السنوات الأولى من قيام الحضارة الإسلامية وتكوين دولتها، فظهور الإسلام على البشرية ارتبط بالدعوة إلى التعليم وإبراز أهميته كما يقول د. محمد عابد الجابري(بدران،2007، ص 171)، إذ ورد في أول سورة نزلت على الرسول (ع): [اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم] ومن اللافت للنظر إن الدعوة إلى التعليم تتردد في كثير من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة منذ أن ابتدأ الوحي إلى حين وفاة الرسول (ع) ومعروف أن الرسول (ع) قد قرر في أمر فداء قريش لأسراها عقب غزوة بدر إن من لم يكن معه مال وهو يحسن القراءة والكتابة يكلف بتعليم عشرة من غلمان المدينة يعلمهم وكان ذلك فداءه، وقال(ع)"اطلب العلم من المهد إلى اللحد "، مؤكدا أن هذا الحق في العلم للرجل والمرأة على حد سواء استنادا إلى قوله تعالى: [ولهن مثل ما عليهن بالمعروف] ،وهذا مظهر فريد من مظاهر البعد الاجتماعي والثقافي في العملية التعليمية ، بل ولا يوجد في مجتمعنا اليوم ممن له حس من قريب أو بعيد بالقراءة والكتابة لا يحفظ البيت الشهير لأمير الشعراء احمد شوقي من قصيدته التي يحض فيها على الاهتمام بالمعلم واحترامه وتقديسه لأنه نقطة الوصل بين القديم والحاضر والمستقبل، ومن

هنا نخلص إلى أن المعرفة وطيدة الصلة بالمجتمع الذي يحرص كل الحرص على تقديس العلم والمعرفة التي ارتبطت في ذهن المجتمع على أنها تكتسي هالة دينية مقدسة، تعد ممارستها تنفيذا لأوامر إلهية يجب الخضوع لها.

قائمة المراجع:

1- بورديو، بيار.(2007).إعادة الإنتاج تر: ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة.

2- بيرتروند.(2001). النظريات التربوية المعاصرة، تر بوعلاق، البليدة: قصر الكتاب

3- بدران، شبل.(2000).أزمة الفكر التربوي، الإسكندرية: دار الوفاء.

4- دراسة المركز القومي.(2005).المصري المعاصر:مقارنة نظرية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية،مصر: الهيئة العامة للكتاب.

5- الدليمي، حامد حمزة حمد.(2004).منظومة المعرفة البشرية والعقل الكوني، مجلة علوم إنسانية، العدد 8 كلية التربية جامعة واسط

6- همشري، عمر احمد.(2007) مدخل إلى التربية، عمان: دار الصفاء للنشر.

7- الحصري، ساطع.(1985). أحاديث في التربية والاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية.

8- عبد الباسط، محمد حسن.(1971).أصول البحث الاجتماعي، مصر: مكتبة القاهرة.

9- زغلول، صابرين، محاضرات في نظرية المعرفة.

10- كرم، يوسف.(دت). تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، بيروت: دار القلم.

11- لوكمان، توماس.(دت)،البنية الاجتماعية للواقع،مصر:المكتبة الأهلية.

12- الفضلي، عبد الهادي.(1992). أصول البحث، بيروت: دار المؤرخ العربي.

13- الفزاري، فراج الشيخ.(1992). مباحث الفلسفة الرئيسية، بيروت: دار الجيل.

14- العاملي، وهبي(2008).دور العقل في تشكيل المعرفة الدينية،لبنان:دار الهادي.

15- الكردي، راجح عبد الحميد.(1992)نظرية المعرفة بين القران والفلسفة، السعودية: مكتبة المؤيد.

16- مرسي، محمد منير.(1992) البحث التربوي، حولية كلية التربية،السنة2، العدد2.

17- معتوق، فريدريك.(1982). تطور علم اجتماع المعرفة، لبنان: دار الطليعة.

18- قريفو، مليكة.(1989)، المدرسة الجزائرية من ابن باديس إلى بافلوف، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة.

19-النشار، مصطفى.(1995).نظرية المعرفة عند أرسطو، القاهرة: دار المعارف.

20-رمزي، نبيل.(2001). سوسيولوجيا المعرفة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

21-شقرون، محمد.الكتابة والسلطة والحداثة، منشورات الزمن ،العدد14.

22-غورفيتش، جورج. تر خليل احمد خليل، الأطر الاجتماعية للمعرفة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

23.Bourdieu,pierre. (1970). la reproduction. Paris, edition de minuit.

24.Durkheim (Emil) (1963). èducation morale , paris , puf.

المخدرات والمؤثرات العقلية وأثرها على السلامة المرورية

د. خالد طه محمد أبو ظاهر، أستاذ مساعد في الكيمياء الصيدلانية والنباتات الطبية، قسم العلوم الجنائية، جامعة الاستقلال، أريحا – فلسطين

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية، وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو " ما تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية؟ " وتبدو أهمية الدراسة بأنها تلقي الضوء على تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية، وأسباب انتشارها، وتأثيرها على السلامة المرورية، وكذلك على العلاقة التي تربط المخدرات والمؤثرات العقلية بحوادث الطرق في المدن الفلسطينية، وتقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية، وأنواعها، المبحث الثاني: أسباب تعاطي المخدرات وانتشارها، والمؤثرات العقلية بين فئة الشباب، المبحث الثالث: تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ولعل أهم نتائجها ما يلي:

إنَّ حوادث السير في فلسطين مازالت في ارتفاع مستمر، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الصادرة عن إدارة المرور الفلسطينية، وهناك أسباب كثيرة تقود إلى حوادث الطرق في المدن الفلسطينية، منها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ولا توجد دراسات علمية متخصصة، ولا إحصائيات دقيقة عن أثر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية في فلسطين، ويؤثر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على سلوك الفرد، ووعيه، وبالتالي على قيادة السيارات، وتسبب المزيد من حوادث الطرق.

وكان من أهم التوصيات: العمل على تغليظ العقوبة بحق السائقين المستهترين الذين يتعاطون المخدرات، والمؤثرات العقلية أثناء القيادة الذين يتسببون في وقوع حوادث السير، ونشر المزيد من الوعي المروري بين المواطنين، والالتزام بقواعد المرور، والسير، وأدابهما، وخاصة بين الشباب، وأن تكون السلامة المرورية مطلبا أساسيا في حماية مجتمعاتنا، وإيقاف الهدر للطاقات البشرية والاقتصادية، واتخاذ القرارات المناسبة والحلول العملية لهذه المشكلة، ولتأمين سلامة الطريق.

الكلمات المفتاحية: المخدرات والمؤثرات العقلية، حوادث السير، العلاقة بين المخدرات والمؤثرات العقلية، والسلامة المرورية.

Narcotics, psychotropic substances, and their impact on traffic safety

Prepared by: Dr. Khaled Taha Muhammed Abu Thaher

Assistant Professor of Pharmaceutical Chemistry and Medicinal Plants, Department of Forensic Sciences, Al-Istiqlal University, Jericho – Palestine

Abstract: This study aims to know the effect of drug and psychotropic substance abuse on traffic safety, and the study problem is summarized in the main question, “What is the effect of drugs and psychotropic substances on traffic safety?” The study is divided into three sections: The first topic: the definition of narcotics and psychotropic substances and their types, the second topic: the causes of drug abuse and the spread of drugs and psychotropic substances among young people, the third topic: the effect of drugs and psychotropic substances Mentality on traffic safety.

The study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which are the following:

Traffic accidents in Palestine are still on the rise and this is confirmed by the statistics issued by the Palestinian Traffic Department, and there are many reasons that lead to road accidents in Palestinian cities, including drug and psychotropic abuse, and there are no specialized scientific studies or accurate statistics on the impact of drug and psychotropic substance abuse on Traffic safety in Palestine, and the use of drugs and psychotropic substances affects the individual’s behavior and awareness, and consequently on driving cars, causing more road accidents.

Among the most important recommendations: work to increase the penalty for reckless drivers who use drugs and psychotropic substances while driving and who cause traffic accidents. Spreading more traffic awareness among citizens and adhering to traffic and traffic rules and ethics, especially among young people, and that traffic safety is a fundamental requirement in protecting our societies, stopping the waste of

human and economic energies, taking appropriate decisions and practical solutions to this problem, and ensuring road safety.

Keywords: narcotics and psychotropic substances, traffic accidents, the relationship between narcotics and psychotropic substances and traffic safety.

المقدمة

تشير العديد من الدراسات إلى أنّ تناول المخدّرات، والمؤثرات العقلية، يؤدي دوراً رئيساً في تهديد السلامة المرورية ويؤدي إلى ارتفاع نسبة حوادث السير القاتلة؛ إذ إنّ تعاطيها يؤثر على كيمياء مخ المتعاطي، ويزيد الثقة الكاذبة بالنفس، التي غالباً ما تؤدي عند القيادة إلى تقدير خاطئ للأمور. ولا شك أنَّ حوادث المرور ظاهرة أصبحت تؤرق الكثيرين من أجهزة رسمية وشعبية، وما يذهب ضحيتها العديد من البشر، وما تسببه من آثار نفسية، واجتماعية، واقتصادية.

وتشير الإحصائيات إلى أن حوادث السير في فلسطين ما زالت في ارتفاع مستمر، وتزايدها يحصد عشرات الأرواح في كل عام، و يكمن السبب الرئيس لوقوع هذه الحوادث في عدم الالتزام بقوانين السير، وعدم تنفيذها من قبل السائقين، ولاسيما في الطرقات الخارجية التي لا تخضع لسيطرة الشرطة الفلسطينية، فيجد السائق نفسه غير مراقب، فيرتكب الأخطاء القاتلة كتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية أثناء القيادة، وللتجاوز الخاطئ، والسرعة الزائدة، وغيرها من المخالفات المرورية دور في ذلك، خاصة أنَّ هذه الطرقات واسعة، وتفتح شهية السائق لارتكاب الأخطاء القاتلة، علاوة على أنها غير مجهزة بالمعايير المرورية الصحيحة، وفقا للمعايير الدولية مما يسهم في ارتفاع عدد الحوادث فيها.

مشكلة الدراسة:

حسب الإحصائيات، فإنّ هناك اتساع بتجارة المخدرات، وتعاطيها بين فئات الشباب في العالم، وكذلك كافة عمليات إنتاجها، وإنتاج المؤثرات العقلية، وهذا يتفق مع الإحصائيات العالمية، وأهمها إحصائية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي تؤكد على الازدياد السريع لمشكلة تعاطي المواد المخدرة، وتجارتها وإنتاجها على المستوى العالمي، مما يضع المؤسسات الحكومية، ومؤسسات الدولة كافة أمام مسؤولياتها في التصدي لهذه المشكلة، ولآثارها على جميع المستويات، ومن بين هذه المشاكل، والآثار حوادث الطرق، وتمثل الحوادث المرورية في فلسطين حربًا ضروسًا قاتلة، وخطراً يحدق بالمجتمع ويهدد حياة أبنائه، ويثير العديد من النزاعات، والمشاكل الاجتماعية، والصحية والنفسية، ويخلف العديد من المآسي الأسرية والاجتماعية، فضلًا عن التكاليف المالية، والاقتصادية التي تنهك ميزانية الدولة، وتعطل عملية التنمية بكافة جوانبها، وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى حوادث الطرق في المدن الفلسطينية، وسوف نلقي الضوء على أحد أسباب الحوادث، وهو وجود ثلة من السائقين المستهترين الذين

يتعاطون المخدرات والمؤثرات العقلية أثناء قيادة السيارات؛ حيث تم رصد حالات من تعاطي الحشيش أثناء قيادة السيارات التي تسببت بحوادث السير، وهددت السلامة المرورية، وأدت إلى خسائر مادية كبيرة؛ لذا تحددت مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية؟

وقد تفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

ما المخدرات والمؤثرات العقلية، وما أنواعها؟

ما الأسباب التي تؤدي إلى انتشار المخدرات وتعاطيها، وما أسباب انتشار المؤثرات العقلية؟

ما تأثير تعاطي المخدرات، والمؤثرات العقلية على سلوك الفرد، ووعيه؟

ما تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على حوادث السير؟

ما تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على قيادة السيارات؟

ما أنواع الأضرار الناجمة عن حوادث السير بشكل عام؟

ما واقع حوادث السير في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- التعرف على ماهية المخدرات، والمؤثرات العقلية، وعلى أنواعها.

2- التعرف على أسباب تعاطي المخدرات، والمؤثرات العقلية بين فئة الشباب.

3- التعرف على تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على سلوك الفرد، ووعيه.

4- التعرف على تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على حوادث السير.

5- التعرف على تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية على قيادة السيارات.

6- التعرف على الأضرار الناجمة عن حوادث السير.

7- التعرف على واقع حوادث السير بشكل خاص في فلسطين.

أهمية الدراسة:

أولا - الأهمية النظرية: تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع في البيئة الفلسطينية على وجه الخصوص، وهو أمر يتيح إجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال، خاصة أنَّ

الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة النقل والمواصلات، والشرطة الفلسطينية، تشير إلى تزايد خطورة حوادث السير يوماً بعد يوم، وأنّ أعداد المصابين والمتوفين في بلادنا نتيجة الحوادث المرورية تحت تأثير المخدرات، والمؤثرات العقلية، أصبحت في تزايد مستمر من سنة لأخرى. بالإضافة إلى أنها ستضاف للمكتبة الفلسطينية؛ أي إلى الدراسات التي تدرس تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية، وستسهم في إثراء الدراسات، والأطر النظرية المتعلقة بإلقاء الضوء على تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على حوادث السير، والأضرار الناتجة عنها.

- وسوف تسهم نتائج هذه الدراسة في تزويد المهتمين في مجال مكافحة المخدرات، وفي مجال السلامة المرورية بمعلومات عن هذين الموضوعين في فلسطين.

ثانيا - الأهمية التطبيقية: تسهم نتائج هذه الدراسة في تحقيق السلامة المرورية، وتعمل على الحد من حوادث السير في فلسطين من خلال تسليط الضوء على أسباب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ومحاولة معالجتها؛ إذ تعد هذه المواد من أبرز الأسباب المؤدية إلى حوادث السير، وبالتالي المساهمة في الحد من حوادث الطرق، وتؤدي إلى تحقيق السلامة الأمنية والسلامة المرورية.

- تفيد نتائج هذه الدراسة المسؤولين، وأصحاب القرار في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بموضوع تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وأثرها على السلامة المرورية، وكذلك رسم السياسات المتعلقة في مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، المتعلقة بالسلامة المرورية.

حدود الدراسة

في ضوء انعدام الدراسات العلمية المتخصصة، المتعلقة بتأثير تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية في المدن الفلسطينية، فقد اعتمد الباحث على الحدود الآتية:

- **الحدود المكانية:** المقصود بها جميع الأماكن، أو المؤسسات المعنية بهذه الدراسة، والدراسة الحالية تمت في المقر العام للشرطة الفلسطينية في رام الله، ومباني الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة النقل والمواصلات الفلسطينية؛ لتشمل مدن الضفة الغربية جميعها.

- **الحدود البشرية:** شملت عناصر من إدارة مكافحة المخدرات، وعناصر من إدارة السلامة المرورية، وموظفين من الجهاز المركزي للإحصاء، ومن وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية.

- **الحدود الزمنية:** لقد تمت زيارة المؤسسات، والإدارات السابقة مرات عدة في شهر فبراير من العام 2022، للحصول على الإحصائيات المتوفرة بهذا الخصوص.

منهجية الدراسة

هذه دراسة وصفية، يتمثل الدافع الأساسي لإجرائها، محاولة الإسهام في بلورة تصور أكثر عمقا في تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية، وعلاقتها بحوادث السير في المدن الفلسطينية، ولانعدام الدراسات العلمية المتعلقة بالموضوع، وشح الإحصائيات بهذا الخصوص، فإنَّ الباحث اتبع المنهج الوصفي، نظرا لملاءمته لأغراض الدراسة.

المبحث الأول: المخدرات والمؤثرات العقلية، وأنواعها:

تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية مشكلة عابرة للحدود والقارات، أسهمت متغيرات تكنولوجيا العصر، وسرعة الاتصالات والمواصلات في تزايد خطورتها على كافة الأصعدة الوطنية، والإقليمية والدولية.

المطلب الأول: تحديد المصطلحات العلمية.

اختلف العلماء في وضع تعريف موحد لمصطلح المخدرات؛ إذ يمكن القول: إنه لا يوجد تعريف جامع مانع بين جميع المفاهيم الخاصة بالمخدرات؛ إذ يختلف تعريفها باختلاف النظرة اليها.

الفرع الأول – التعريف الإجرائي للمخدرات.

المخدرات هي مواد نباتية، أو كيميائية لها تأثيرها العقلي، والبدني على من يتعاطاها، فتصيب جسمه بالفتور، والخمول، وتشل نشاطه ،وتغطي عقله، وتؤدي إلى حالة من الإدمان، والتعود عليها بحيث لو امتنع عنها قليلا، فسد طبعه، وتغير حاله، وساء مزاجه. (ياسين، 2007، ص2).
التعريف اللغوي: المخدرات في اللغة من خدر، والمصدر التخدير، ومعناه الستر، يقال تخدر الرجل، أو المرأة إذا استتر، أو استترت، ويقال: هو الفتور والكسل والسكون الذي يعتري شارب الخمر، أو أنّها الحالة التي يتسبب عنها الفتور والكسل والسكون الذي يعتري متعاطي المخدرات، كما أنها تعطل الجسم عن أداء وظائفه، وتعطل الإحساس والشعور. (عليوي، 2019).
التعريف القانوني للمخدرات: تعرف المخدرات قانونيا بأنها مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان (الاعتماد النفسي والجسدي)، وتسمم الجهاز العصبي المركزي، ويحظر تداولها، أو زراعتها، أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستخدم إلا بواسطة من يرخص له بذلك (عمارة،2012، ص4).
التعريف العام للمخدرات: كل مادة خام من مصدر طبيعي، أو مشيدة كيميائيا تحتوي على مواد مثبطة، أو منشطة إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية، فإنها تسبب خللا في العقل، وتؤدي إلى حالة من التعود، أو الإدمان عليها مما يضر بصحة الشخص جسميا، ونفسيا، واجتماعيا (عمارة، 2012، ص8).
يرى الباحث: أن التعريف القانوني للمخدرات، ركز على تسمم الجهاز العصبي المركزي مع أنّ تأثير المخدرات يكاد يصيب جميع أجهزة الجسم بنسب متفاوتة، تعتمد على نوع المخدر، وكمية التعاطي، ومدتها، أما التعريف العام، فقد أغفل تأثيرات أخرى للمواد المخدرة، مثل: منومة، ومسكنة، ومهلوسة، وغيرها من التأثيرات.
الفرع الثاني – تعريف المؤثرات العقلية وأنواعها:

وتعرف المؤثرات العقلية، بأنّها مواد تستخدم في أغراض طبية بمفردها، أو بخلطها، وهي تعمل على تغيير حالة، أو وظيفة الخلايا، فهي تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية على بنية الجسم، ووظائفه. (أبو ظاهر،2021، ص7). وتعرف المؤثرات العقلية بأنَّها مجموعة من العناصر الصيدلانية المستعملة من أجل معالجة الاضطرابات العقلية التي يتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات عامة، وهي: العقاقير المهدئة، المنشطات، وعقاقير العلاج النفسي (Sadock,1998,p66).

المطلب الثاني: أنواع المخدرات.

نظرا لوفرة المواد المخدرة، واختلاف مصادرها، وتعقيد تركيبها، فقد كان من العسير الاعتماد على تصنيف مبسط يجمع بينها، لكن يمكن تصنيفها وفق إنتاجها، أو خطورتها، وقدرتها على تأثير الإدمان، وبحسب الاعتماد النفسي والجسدي (ياسين، 2007، ص12)، كما يلي:

أولا – المخدرات حسب إنتاجها، وهي:

1- مخدرات طبيعية، تنتج من نباتات طبيعية، مثل: الحشيش، والأفيون، والقات، والكوكا.

2- مخدرات نصف تصنيعية، يتم إنتاجها عن طريق معالجة المخدرات الطبيعية، مثل: المورفين المشتق من الأفيون.

3- مخدرات صناعية، أو كيميائية يتم إنتاجها، أو تصنيعها من مواد كيميائية، مثل: حبوب الهلوسة. (LCD).

ثانيا – المخدرات حسب خطورتها، وهي:

1- المخدرات الكبرى، وهي التي لها خطورة كبيرة على متعاطيها عند استخدامها، والإدمان عليها، مثل: الأفيون والمورفين، والكوكايين، والهيروين.

2- المخدرات الصغرى، وهي التي تكون خطورتها أقل من سابقتها، وتمثل جانبا كبيرا من العقاقير المستخدمة في العلاج الطبي، وإن كانت تسبب التعود، والإدمان، والأضرار الجسمية والصحية لمتعاطيها مثل المنبهات، والمهدئات والمسكنات. (الخولي،2012، ص15).

ثالثا – المخدرات حسب قدرتها على التأثير، وهي:

1- مسببات النشوة مثل الأفيون، ومشتقاته والكوكايين.

2- المهلوسات، وتضم القنّب الهندي، وفطر الأمانيت.

3- المسكرات، وتضم الكحول.

4- المنومات، وتضم الباربيتورات.

5- المنبهات. وتضم عقاقير الكافيين (ياسين، 2007، ص19).

يرى الباحث: أنَّ تنوع المخدرات الكبير ما بين الطبيعي، والتصنيعي، يجعل من موضوع تصنيفها صعوبة بالغة لدى العلماء والباحثين؛ لذلك اقترحت منظمة الصحة العالمية عددا كبيرا من أسس التصنيف، ولم يتم الاتفاق على تصنيف واحد في جميع الدول.

المبحث الثاني: أسباب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين فئة الشباب.

1- فشل الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية: إنّ فشل عملية التنشئة الاجتماعية من جانب الأسرة، يعرض الأبناء لكثير من مظاهر الإحباط، والصراعات النفسية، وما يصاحبها من

مظاهر سوء التكيف الاجتماعي، مما يجعلهم فريسة لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والإدمان عليها (غباري،2007، ص57).
2- التفكك الأسري: إنَّ عدم الرقابة والتوجيه، والإرشاد من جانب الأسرة، وعدم تقديم النماذج السلوكية المتعارف عليها ثقافيا _التي تعكس قيم المجتمع_ قد يدفع الأبناء الي الإنحراف مما يعرضهم لتعاطي المخدرات. كما أنَّ غياب الأب بصفة دائمة، أو عدم قيامه بدوره المتوقع منه كأب، أو سوء معاملته، وقسوته في معاملة أبنائه، قد يكون سببا آخر في انحرافهم، ومن ثمَّ الانغماس في تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والإدمان عليها **(**الهوارنة، 2018، ص45).
3- الرفقاء: إنَّ انتماء الفرد الي جماعة منحرفة سلوكيا، عادة ما يعطي له الفرصة لمحاكاتهم فيما يقومون به من أفعال وسلوكيات. وهنا يقوم الفرد بالسلوك الإنحرافي من خلال التعلم من جماعة الرفاق، كما تشير كثير من الدراسات والنظريات (غباري، 2007، ص110).
4- فشل المدرسة: فشل المدرسة في أداء دورها قد يؤدي بالتلميذ الي الفشل المدرسي، والذي يؤدي بدوره الي الإحباط والقلق، وعدم القدرة على التحصيل، وتحقيق الأهداف بالأساليب المشروعة ثقافيا، مما يعرضه للانحرافات السلوكية التي قد يكون من بينها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية (غباري، 2007، ص120**).**
5- عدم استغلال أوقات الفراغ: إنَّ عدم استغلال الوقت والوقوع في الفراغ، غالبا ما يدفع بصاحبه إلى الإنحرافات السلوكية، ومن بينها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، كما قد يدفع الشعور بالفراغ الي مخالطة رفقاء السوء الأمر الذي يؤدي إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية (الهوارنة، 2018، ص48).
6- الفقر: ليس هناك علاقة مباشرة بين الفقر والانحراف، إلا أنَّ الفقر عادة ما يرتبط بعدة متغيرات اجتماعية أخرى كتدني المستوى التعليمي للفرد، والبطالة، والضغوط النفسية والاجتماعية، ونوع السكن، والمحيط الذي يقطن فيه، وعدم الوعي، فهذه المتغيرات، قد تدفع بالأفراد الي الانحراف، وتجعل منهم فريسة سهلة لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وإدمانهما هروبا مما يواجهونه من مشكلات اجتماعية، ونفسية، واقتصادية (المشاقبة، 2012، ص75).
7- وسائل الإعلام: إنَّ الأفلام، والمسلسلات الاجتماعية، والبوليسية التي تعرضها القنوات الفضائية عادة ما تكون مليئة بحوادث مثيرة كالاحتيال، والتزوير، والسرقة، والإدمان على الكحول والمخدرات، والخيانة والقتل، وهي بذلك ترسخ في ذهن المشاهد مجموعة مفاهيم وقيم، أبسطها كيفية التحايل على القانون، وكيفية ممارسة الجريمة والانحراف (غباري، 2007، ص113).
يرى الباحث: أنَّ الأسباب عديدة وراء انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وتكاد تكون متداخلة فيما بينها، وأنَّ عملية الوقاية منها، يجب أن تكون جماعية على مستوى الأسرة، والمدرسة، والمجتمع، والأجهزة الأمنية.
المبحث الثالث: تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية.

يعد الفرد في المجتمعات كافة أساس البناء، ورافعة مهمة في نهضة الأمم، وصناعة أمجادها، وإذا ما خسرت الأمة الفرد، فإنها في المحصلة، ستجد نفسها أمام مجتمع خاوٍ ضعيف، لا يتقن فن البناء والحضارة، والتقدم والازدهار، وللمخدرات والمؤثرات العقلية دور مهم، وأثر كبير على الأفراد داخل المجتمعات تؤدي في نهايتها إلى آثار كارثية عليه، ويمكن في هذا المجال ذكر العديد من الآثار الخطيرة المدمرة لتعاطي المخدرات على الفرد، وعلى المجتمع.

المطلب الأول: تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على سلوك الفرد ووعيه:

للمادة المخدرة تأثير في سلوك الفرد، ووعيه، وقدرته على السيطرة على تصرفاته (بلال، 2021)، من خلال ما يلي:

1- تؤثر المخدرات والمؤثرات العقلية على تفكير المتعاطي؛ إذ تتسبب في اختلال وظائف الإدراك والتفكير لديه، وتغلب عنده الحالة المزاجية والعاطفية، ما يؤدي إلى غياب الوازع الأخلاقي لديه، وتجاهل القوانين، والأعراف الاجتماعية السائدة في البيئة المحيطة، فيسعى لتلبية رغباته بالطرق الشرعية، وغير الشرعية حتى لو اضطر لاستخدام العنف، أو السلوك الإجرامي.

2- الهلوسة والتخيلات: قد يتسبب نوع معين من المخدرات بحدوث هلوسات، وتخيلات غير موجودة في الواقع، وتكون هذه الهلوسات دافعا لارتكاب الجرائم، قد تصل إلى درجة جرائم القتل، مثل تخيل خيانة الزوجة، أو وجود تهديد، وخطر من شخص ما.

3- أثر انتهاء مفعول المادة المخدرة: يشعر المدمن بعد فترة من عدم تعاطي المادة المخدرة إلى حاجة ملحة لهذه المادة، ويتأثر هذا الشعور بنوع المادة المخدرة التي يتعاطاها؛ إذ أن بعض المواد المخدرة، قد تصيب المدمن بنوبات عصبية شديدة في حال الانقطاع عنها لفترة من الوقت.

4- المغامرة والتهور: يمكن أن تكون فكرة الجريمة متولدة لدى الشخص، ولكن ليس لديه الجرأة على الإقدام عليها، فيقوم بتعاطي المخدر لمساعدته في تغييب عقله، وارتكابها بسهولة.

5- التعرض للحوادث: يمكن للشخص المتعاطي أن يرتكب حادثا عن طريق الخطأ، وذلك لعدم قدرته على التحكم بنفسه وضبط تصرفاته، في هذه الحالة لا يكون قصد المتعاطي ارتكاب الجريمة، ولكنه غير قادر على تجنبها؛ لعدم قدرته على التحكم في أفعاله، مثل حوادث السير التي تحدث نتيجة قيادة المتعاطي تحت تأثير المخدرات (شاكر، 2022).

يرى الباحث: أن المخدرات والمؤثرات العقلية، تؤثر تأثيرا مباشرا على سلوك الفرد، ووعيه من خلال اختلال وظائف الإدراك والتفكير لديه، وهذا يؤدي إلى غياب الوازع الديني والأخلاقي لديه وتجاهل القوانين والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويرتكب الجرائم المختلفة؛ لأنَّه غير قادر على التحكم بنفسه، وبالتالي لا يستطيع تجنبها، والابتعاد عنها.

المطلب الثاني: تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على حوادث السير.

تشير العديد من الدراسات إلى أنّ المخدّرات والمؤثرات العقلية، تؤدي دوراً رئيساً في ارتفاع نسبة حوادث السير القاتلة؛ لأنَّ المخدرات تسبب لمتعاطيها صعوبة في التركيز، وغشاوة البصر، وتؤدي إلى إصابة الشخص بالهلوسة، وإلى اضطرابات قوية، وهي غالباً ما تؤدي إلى تقدير خاطئ للأمور عند القيادة (سيد، 2017).

الفرع الأول: تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على قيادة السيارات

ويشير الدكتور حماد (حماد، 2018) إلى أنه وفقا لدراسة أمريكية، فإن نحو 21 مليون، و500 ألف شخص ممن هم فوق عمر 16 عامًا، قضوا تحت تأثير الكحول، وذلك في عام 2017، إضافة إلى نحو 13 مليون شخصًا قضوا تحت تأثير المخدرات.

وفى عام 2016، تشير تحاليل المخدرات التي أجريت لـ 43.6% من الأشخاص المتوفين في حوادث طرق كانت إيجابية، 50% منهم كانوا بالإيجاب لعقارين مخدرين على الأقل، و40.5% كانوا بالإيجاب للكحول.

واكد الدكتور عبد الرحمن حماد إلى أن كل نوع من أنواع المخدر له تأثيره على المتعاطي أثناء القيادة:

1- تعاطي الحشيش والماريجوانا: يقلل من سرعة رد الفعل، ويؤثر على الحكم على الزمن والمسافة، فمن الممكن في هذه الحالة أن يصطدم السائق بسيارة أخرى أمامه؛ لأنه لم يستطع تقدير المسافة بينه، وبينها بشكل صحيح.

2- تأثير المواد الأفيونية: إنَّ قيادة السيارة تحت تأثير المواد الأفيونية (الأفيون – الهيروين – الترامادول)، يسبب ضعف الذاكرة، والنعاس، ويؤثر على مهارات التفكير، كما أنَّ القيادة تحت تأثير المهدئات مثل: (زاناكس – زولام – أبيتريل) تسبب الدوخة، والنعاس.

3- تأثير الكوكايين: إن تعاطى الشبو أو الكوكايين، يتسبب في سلوكيات عنيفة مثل القيادة المتهورة، وتوهِم هذه المادة السّائق أنّه متحكّم بقيادة المركبة بشكل جيّد، وذلك بسبب أثرها عليه، فيزيد الإحساس بالنشاط والإثارة. وترتبط آثاره بالكميّات التي يتناولها كل فرد على حدة.

ويستخدم سائقو المركبات الثقيلة الكوكايين لمساعدتهم على البقاء مستيقظين طوال الليل، وذلك بسبب ظروف مهنتهم التي تفرض عليهم القيادة لساعات طويلة، وفي أستراليا، يعد الأمفيتامين (منبّه عصبي) والكوكايين الأكثر شيوعاً واستخداماً لدى هؤلاء.

وفي السنوات الأخيرة أثّر انخفاض سعر الكوكايين من 150 يورو عام 1990 إلى 60 يورو اليوم، وفق الأرقام المنشورة من قِبَل "الرقابة الفرنسية للمخدرات والإدمان"، في تسهيل القدرة على شرائه وتعاطيه، فأصبح بمتناول جميع فئات المجتمع بعدما كان يقتصر على الميسورين، وأدى الأمر إلى ارتفاع نسبة السائقين تحت تأثير المخدرات، وذلك على الرغم من غياب التقييم الصحيح لأعداد الحوادث المميتة التي يخلّفها تعاطي الكحول، أو هذه السّموم على أنواعها. ووصلت نسبة الحوادث جرّاء معاقرة المواد المخدّرة، إلى 21% في عام 2013، وذلك وفق تقرير أصدرته "الرقابة الوطنية المشتركة لسلامة الطرق"؛ إذ شكّلت الخمور نسبة 30% منها، وفي عام 2012، تسبّب مدمنو المخدّرات من وراء عجلات القيادة بموت ما يوازي 531 شخصاً؛ أي بنسبة تجاوزت العام الذي قبله باثنين وثلاثين ضحيّة (يوسف، 2014).

ويفيد شارل مرسييه ـ جويون، طبيب ورئيس "اللجنة الطبية لرابطة حماية الطرق"، بأنّنا نشهد، وبشكل ملحوظ ارتفاع نسبة السائقين تحت تأثير الكوكايين، كما تختلف خطورة القيادة بين متعاطي الماريجوانا ومدمن الكوكايين؛ إذ تتضاعف إمكانية وقوع حادثة مميتة عند معاقرة الأولى، وتزداد المجازفة بأرواح البشر، بقياس ثمان مرّات عند استخدام المخدّر الثاني، وأكمل شارل مستشهداً بطبيب من "سافوا هوت" (منطقة تقع في شرق فرنسا)؛ إذ قال: إنّه في الماضي كنّا نواجه حالتين من حوادث تعود إلى تعاطي الكوكايين. أمّا اليوم، فإنّنا أمام حالتين مماثلتين كلّ شهر. ودعا إلى إعادة النظر بما يتعلّق بمنح رُخص القيادة في هذه المدينة، وأثبتت الدراسات، في الثلاثين سنة الأخيرة، أنّ الدول الغربية، وأستراليا شهدت تزايداً ملموساً في تعاطي المخدّرات، واستخدامها (يوسف، 2014).

4- تأثير المؤثرات العقلية: إنَّ تعاطي أدوية الاكتئاب، والمنومات، والمهدئات، تشعر السائق بالنعاس، وتؤخر ردود فعله أثناء القيادة، وتسبب ضعف الإبصار، والارتباك الذهني(نجاح،2021)، و (شاكر، 2022).

إذاً، فلتفادي الوقوع في هذا الخطر، وما قد يترتب عنه من كوارث فادحة في الأرواح، يجب على قائدي السيارات استشعار المسؤولية، والكف عن هذه السلوكيات الكارثية، وترك مقعد القيادة تماما في حال اقتراف أي منها.

ويرى الباحث: أن تعاطى المخدرات والمؤثرات العقلية، يؤثر سلبا على السائق؛ لأنَّه لا يكون في قمة تركيزه أثناء القيادة؛ إذ إنّ ردَّ الفعل للإنسان الطبيعي، يقلُّ عندما يتعاطى المخدر، وبالتالي تقل ردة فعله للضغط على الفرامل عند حوادث على الطرق.

الفرع الثاني: أولا ـ الأضرار الناجمة عن حوادث السير بشكل عام.

أضرار حوادث السير كثيرة، ومتنوعة (الدغيم، 2016)، ومن أهمها ما يلي:

1- أضرار بشرية: تتمثّل في خسارة الأرواح نتيجة الحوادث، ويُقَدَّر عدد الوفيات سنوياً بأكثر من مليون، وربع شخص، وعدد الإصابات بخمسة ملايين إصابة في السنة، وهذه أعداد رهيبة يمكن تفادي معظمها بزيادة الوعي، وأخذ الاحتياطات اللازمة من كافة الأطراف.

2- أضرار صحيّة: ربما يتعرّض الشخص المصاب لعاهة دائمة تستمر معه طوال حياته، كبتر في ساقه أو يده، وربما يتعرّض لشلل في دماغه، أو أي عضو من أعضاء جسده.

3- أضرار نفسية: نتيجة الصدمة التي تحصل عند وقوع الحادث، وكلما كان الحادث أشد عنفاً كانت الصدمة أكبر وأطول أمَداً.

4- أضرار ماديّة: كخسارة السيارة التي تعرّضت للحادث، والتكاليف التي يتم دفعها في إصلاحها أو حتى تبديلها، كذلك المال الذي يُنفَق لعلاج الشخص المصاب، وربما استمرّ لسنوات عديدة في بعض الأحيان.

5- أضرار اجتماعية: سواء على الأسرة؛ خاصّةً إن كان المصاب هو الأب، فتحدث فجوة كبيرة في تربية الأبناء والاهتمام بشؤون الأسرة ككل.

يرى الباحث: أن الأضرار الناتجة عن الحوادث المرورية، تتسبب في تكاليف مادية باهظة، وخسائر بشرية، واجتماعية، واقتصادية كبيرة، قد يكون المجتمع غير قادر علي تحملها. من هنا،

لابد من نشر المزيد من الوعي المروري بين المواطنين، والالتزام بقواعد المرور والسير، وأدابهما.

ثانيا ـ واقع حوادث السير بشكل خاص في فلسطين من خلال الإحصائيات المتوفرة.

وتزداد خطورة حوادث السير يوماً بعد يوم؛ إذ إن أعداد المصابين، والمتوفين في بلادنا نتيجة الحوادث المرورية أصبحت في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وفي هذا الإطار، تعطي الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة النقل والمواصلات والشرطة الفلسطينية تصورًا واضحًا عن حجم، ونتائج الحوادث المرورية في المدن الفلسطينية (الضفة الغربية)، انظر جدول رقم (1).

جدول (1) يوضح عدد حوادث الطرق المسجلة، وعدد المصابين في المدن الفلسطينية (الضفة الغربية) حسب نوع الإصابة خلال السنوات 2010– 2020

السنة	مجموع حوادث الطرق	إجمالي المصابين	إصابات بسيطة	إصابات متوسطة	إصابات خطيرة	إصابات قاتلة
2020	10977	8629	7742	644	133	110
2019	13165	10968	10694	-	152	122
2018	12829	9561	9284	-	152	125
2017	11541	9316	8268	772	168	108
2016	10630	9447	8367	743	178	159
2015	8985	8673	7757	651	155	110
2014	8177	6015	5468	380	104	63
2013	7824	7753	6707	720	184	142
2012	8037	8195	7108	778	189	120
2011	7406	7970	6854	847	154	115
2010	5408	7033	5941	809	151	132

ومن خلال المعطيات في الجدول السابق، نلاحظ ارتفاع نسبة الحوادث المرورية من عام 2010 التي كانت 5408 حادثا إلى 10977 حادثا في عام 2020، وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى حوادث الطرق، منها: تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا ،2015)، وحالة الطرق غير المؤهلة بالإضافة إلى عدم التقيد بنظام المرور، إضافة إلى التجاوز الخاطئ، والسرعة الزائدة، والسير بعكس اتجاه خط السير ، وكذلك عدم صيانة المركبات، والتأكد من سلامتها للسير على الطرق، واستعمال الهاتف المحمول أثناء القيادة، وغيرها من الأسباب.

إنَّ انعدام الدراسات العلمية المتخصصة، وقلة الإحصائيات عن تأثير تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية في المدن الفلسطينية، مع رصد حالات تعاطي متكررة، أدت إلى حوادث طرق، أجبرنا على تبني الإحصائيات العامة الصادرة عن المؤسسات ذات العلاقة السابقة الذكر في حدود الدراسة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا 2022).

يرى الباحث: أن انعدام الدراسات العلمية المتخصصة في تأثير تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، لا تعني أنَّ مجتمعنا لا يعاني من هذه المشكلة، بل على العكس، فهذه الدراسة، تفتح الباب لمزيد من التساؤلات، وهناك الماسة لإجراء دراسات معمقة لدراسة تأثير تعاطي المخدرات على السلامة المرورية في المدن الفلسطينية، خاصة بعد رصد حالات من تعاطي المخدرات، والحشيش، كانت قد أدت لحوادث طرق، وهددت السلامة المرورية في بعض المدن الفلسطينية.

النتائج:

يعد تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة معدلات حوادث المرور في المدن الفلسطينية، وبالتالي تعمل على زيادة عدد الوفيات والإصابات البليغة، أو المعيقة في المجتمع، مما يتسبب في تكاليف مادية باهظه، وخسائر اجتماعية، واقتصادية كبيرة، قد يكون المجتمع غير قادر على تحملها؛ لأنَّ هذه المواد التي يتعاطاها السائق لها أثرها السلبي في عدم التركيز، وذهاب العقل، وتأرجح زمن الرجوع عن الحوادث المرورية، وتؤدي إلى تهور السائق، والسرعة القاتلة التي تأتي في مقدمة أسباب الحوادث الشنيعة، ويجعله في حالة ذهنية شاردة بدون تركيز، وعدم تقدير لنظم المرور وآدابه، ويجعله سائقا متهورا ومستهترا، وأنّ المخدّرات والمؤثرات العقلية عند تعاطيها، تؤثر على كيمياء مخ المتعاطي، وتزيد الثقة الكاذبة بالنفس، التي غالباً ما تؤدي عند القيادة إلى تقدير خاطئ للأمور.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1- إنَّ حوادث السير في فلسطين، مازالت في ارتفاع مستمر، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الصادرة عن إدارة المرور الفلسطينية.

2- هناك أسباب كثيرة، تقود إلى حوادث الطرق في المدن الفلسطينية، منها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

3- لا توجد دراسات علمية متخصصة، ولا إحصائيات دقيقة عن أثر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على السلامة المرورية في فلسطين.

4- تم رصد حالات من تعاطي المخدرات خاصة الحشيش في بعض المدن الفلسطينية، أثناء القيادة أدت لحوادث مرورية، وخسائر مادية.

4- يؤثر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على سلوك الفرد، ووعيه، وعلى قيادة السيارات، وتسبب المزيد من حوادث الطرق.

التوصيات:

لقد تم تقسيم التوصيات إلى قسمين:-

توصيات خاصة بمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية أثناء القيادة، ومن أهمها:

1- تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لما للقانون من قوة ردع، وتجريم وعقاب، والعمل على تشديد العقاب في جرائم المخدرات، وترويجها، وتعاطيها.

2- تشديد العقوبة على المخالفين.

3- منع متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية كافة من قيادة السيارات.

توصيات عامة للمحافظة على السلامة المرورية، والحد من حوادث الطرق، ومن أهمها
1- التدقيق في إصدار إجازة السواقة.
2- إجراء الكشف الطبي على السائقين.
3- تدريس قواعد الوعي المروري، وخاصة للسائقين، وأن يكون تدريس هذه القواعد بصورة عملية وميدانية، وأن يتوافر للمتدرب القدوة الحسنة والمثل الطيب الذي يقتدى به من بين السائقين، ورجال شرطة المرور.
4- الكشف الدوري الفني، والهندسي على السيارة؛ للتحقق من سلامتها من الأعطال.
5- نشر المزيد من الوعي المروري بين المواطنين والالتزام بقواعد المرور والسير، وآدابهما وخاصة بين الشباب.
6- محاسبة شرطة المرور لإهمال السائقين، وخاصة صغار السن.
7- استخدام الكاميرات، والكمبيوتر؛ لضبط السيارات المخالفة.
8- الإكثار من الإشارات المرورية، ودوريات رجال المرور.
9- تحديد المسؤولية في وقوع الحوادث، وإحالتها للجهات المختصة، وعدم تركها للتسوية بين المواطنين، أي تطبيق الحق العام.

قائمة المراجع:

1- أبو ظاهر، خالد طه محمد (2021) أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين، وأسباب انتشارها، والأبعاد والأثار المترتبة على تعاطيها، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد السادس، العدد الأول ، أريحا، فلسطين.
2- بلال، سامي (2021) المخدرات وعلاقتها بالجريمة والسلوك الإجرامي، بحث منشور على موقع https://www.hellooha.com/articles/3223 ، ساعة الدخول العاشرة مساء 2022\7\22.
3- حماد ، عبد الرحمن (2018) مخاطر للقيادة تحت تأثير المخدر يكشفها الدكتور عبد الرحمن حماد ، بحث منشور على موقع https://www.youm7.com/story/2018/12/13/4- ساعة الدخول الحادية عشر مساء 25\7\2022.
4- سيد ، عبد الرحمن(2017) تعرف على خطورة تعاطى المواد المخدرة أثناء القيادة ودور المرور في التصدي له، بحث منشور على موقع https://www.youm7.com/story/2017/9/28 ساعة الدخول العاشرة والنصف مساء 2022\7\25.
5- شاكر ، أمينة (2022) المخدرات السبب الأساسي في حوادث الطرق حول العالم بحث منشور على موقع https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3629060/1/- ساعة الدخول الثالثة مساء 28\07\2022.
6- عليوي، معاذ(2019) تعاطي المخدرات : الأثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات، حروف منثورة للنشر الإلكتروني ، الطبعة الأولى ، بحث منشور على موقع ، ساعة الدخول

العاشرة صباحا 2022\7\20 https://www.merefa2000.com/2019/10/blog-post_662.html

7- عمارة، هاني عبد القادر (2012). السموم والمخدرات بين العلم والخيال: دار زهران-عمان

8- غباري، محمد سلامه (2007) الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

9- نجاح ، صابر (2021) بعد حادث الشيخ زايد ...كيف كيف تؤثر المخدرات على سائقي السيارات ؟ بحث منشور على موقع (https://www.elconsolto.com/cases-reports/cases-reports-news/details/2021/12/13/2140172/) ساعة الدخول الثالثة مساء 2022\07\28.

10- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا (2015) إصابة ثلاثة شبان بجروح في حادث سير ذاتي بالخليل (https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=btWrC0a670535685831abtWrC)

11 - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا (2022) الحوادث المرورية (https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8209)

12- ياسين، تغريد احمد (2007\2008) " المخدرات أنواعها، انتشارها، الوقاية منها." وزارة الصحة الفلسطينية – الإدارة العامة للرعاية الصحية الأولية والصحة العامة.

13- يوسف، كاتيا (2014) الإدمان-على-المخدرات-القويّة-يرفع-حوادث-السير-في-العالم، بحث منشور على موقع https://www.alaraby.co.uk/ ساعة الدخول الثانية عشر مساء 2022\7\24.

14- الخولي، أحمد عبد الكريم (2012) الوقاية من المخدرات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

15- الدغيم، دعاء (2016) ما هي أضرار حوادث السير ، بحث منشور على الموقع https://mawdoo3.com/ ساعة الدخول الحادية عشر والنصف مساء 2022\7\26.

16- المشاقبة، محمد أحمد (2012)، الشباب والمخدرات الإرشاد والعلاج النفسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

17- الهوارنة، معمر نواف (2018)، الإدمان والجريمة بين الوقاية والعلاج، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان.

18- B.J.Sadock, H.I.Kaplan, (1998), Medicaments en psychiatric, Edition radel Paris Janiver, 8-edition p66.

ميراث المرأة في المجتمعات القديمة

د. بسام محمد أبو عليان
قسم علم الاجتماع، جامعة الأقصى
فلسطين

د. أنور يوسف عطا المنان
قسم علم الاجتماع، جامعة البطانة
السودان

ملخص: هدف البحث للتعرف على أحكام ميراث المرأة في المجتمعات القديمة، تحديدًا المجتمعات الآتية: (الروماني، واليوناني، والفرعوني، والبابلي، والجاهلي). ووظف مناهج: الوصفي التحليلي، والتاريخي، والمقارن. وقد خلص البحث إلى أن حرمان المرأة من الميراث ظاهرة معروفة في كل المجتمعات القديمة، وكأنه مُجمَع عليها، ثم تغيرت الأمور تدريجيًا - في حدود ضيقة جدًا - لصالح المرأة، حيث منحت شيئًا من الميراث، وقد كان المجتمع البابلي هو أكثر المجتمعات القديمة تقدمًا في إعطاء المرأة حقها في الميراث.

الكلمات المفتاحية: الميراث، المرأة، المجتمعات القديمة.

The inheritance of women in ancient societies

Dr. Bassam M. Abu Eleyan
Department of sociology and social work
Al-Aqsa University – Palestine

Dr. Anwar Y. A. Al-Mnan
Department of sociology
Al-Butana University – Sudan

Abstract: The aim of the research is to know the right of women to inheritance in ancient societies (Roman, Greek, Pharaonic, Babylonian, and Pre-Islamic). The following approaches were employed: descriptive, analytical, historical, and comparative. The research concluded that depriving women of inheritance is a known phenomenon in all ancient societies, as if it was agreed upon, then things changed gradually, and within very narrow limits in favor of women, and they were granted some of the inheritance, as Babylonian society is the most advanced ancient societies in giving women their right Inheritance.

Keywords: inheritance, woman, ancient societies.

01- مقدمة:

تأرجحت مكانة المرأة في المجتمعات القديمة، فتارة تحظى بمكانة اجتماعية متقدمة، متمتعة بحقوق كثيرة، وتارة تكون في قاع المجتمع، محرومة من أبسط حقوقها الآدمية. هذا مرتبط بالظروف التاريخية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية لكل مجتمع. مثلًا: في المجتمعات البدائية الأولى (المشاعية، والأمومية) حظيت المرأة بمكانة أعلى من الرجل فكانت صحابة السلطة؛ كون الأبناء ينسبون لأمهم، وليس لأبيهم، وفي المجتمع العراقي القديم تمتعت المرأة بحقوق عديدة، منها: البيع والشراء، وإدارة البيت، والتوريث. عند الفراعنة وصلت إلى مواقع الحكم، والآلهة، فضلًا عن مساواتها بالرجل. في الجهة المقابلة عاشت المرأة أوضاعًا غاية في الإهانة والاحتقار, فعند اليونان وضع أفلاطون المرأة في قاع المجتمع، ولا ترتفع عن طبقة العبيد إلا قليلًا، واعتبرها رجس، وجعلها تابعة للرجل، ووصف أرسطو علاقة الذكر بالأنثى علاقة المتفوق على الأدنى. عند الرومان لم يختلف حال المرأة عما كانت عليه عند اليونان، فكانت مملوكة للرجل. الفرس احتقروا المرأة، واعتبروها محفزة لكل الشرور والآثام في المجتمع. في الهند اعتبر بوذا المرأة رمزًا للغواية، فنصح أتباعه باعتزال النساء، وكانت المرأة مملوكة للرجال في كل حالاتها الاجتماعية، وإذا توفي زوجها تحرق مع جثته وهي حية. كل هذا فيما يخص حياتها الاجتماعية العامة، أما إذا تحدثنا عن الميراث، فلكل مجتمع معاييره التي توضح آلية توزيع الميراث، لكنها اتفقت جميعها، - عدا تشريعات حمورابي في المجتمع البابلي -، على حرمان المرأة من جميع روافد الميراث (الأب، والزوج، والأولاد، والأخ)؛ بزعم المحافظة على أملاك الأسرة، وحمايتها من التفتت هذا من جهة، واعتبار المرأة جزءًا من أملاك الرجل كأي متاع مادي آخر من جهة أخرى، وإنْ ورثت شيئًا يكون في حدود ضيقة جدًا.

وعليه، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على قضية حرمان ميراث المرأة في المجتمعات القديمة، وسعى للإجابة على سؤال رئيس: ما هي أحكام ميراث المرأة في المجتمعات القديمة؟ ومنه تفرعت الأسئلة الآتية:

-ما هي أحكام ميراث المرأة في المجتمع الروماني؟

-ما هي أحكام ميراث المرأة في المجتمع اليوناني؟

-ما هي أحكام ميراث المرأة في المجتمع الفرعوني؟

-ما هي أحكام ميراث المرأة في المجتمع البابلي؟

-ما هي أحكام ميراث المرأة في المجتمع الجاهلي؟

02- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في تناوله قضية ميراث المرأة في المجتمعات القديمة من خلال عرض أحكام وآليات توزيع الميراث التي كانت متبعة في المجتمعات القديمة الآتية: (الروماني، واليوناني، والفرعوني، والبابلي، والجاهلي)؛ بهدف معرفة أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها حول موقفهم من توريث المرأة من ناحية، والتعرف على التغيرات التي طرأت على قضية توريث المرأة عبر المراحل التاريخية المختلفة من ناحية ثانية. من ناحية ثالثة لمَّا يتحدث الباحثون عن ميراث المرأة في المجتمعات القديمة غالبًا يكون حديثهم موجزًا، فرغب الباحث من خلال هذا البحث نتناول

الموضوع بشيء من التفصيل، وبيان أحد أشكال الحرمان الاقتصادي الذي كانت تعاني منه المرأة في المجتمعات القديمة. من ناحية رابعة مكتبة علم الاجتماع العربية بحاجة لمثل هذه الأبحاث في مجال علم اجتماع المرأة.

03- مناهج البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث، وظفت المناهج الآتية:

-المنهج التاريخي: بهدف التعرف على التطور التاريخي لحق المرأة في الميراث في المجتمعات القديمة.

-المنهج الوصفي التحليلي: بهدف وصف وتحليل أحكام الميراث التي كانت متبعة في المجتمعات القديمة.

-المنهج المقارن: بهدف المقارنة بين ميراث المرأة في المجتمعات القديمة.

04- مفاهيم البحث:

1. الميراث:

التعريف اللغوي:

مصدر كلمة ميراث: ورث. تحمل إحدى معنيين: الأول: البقاء، منه اسم الله تعالى: الوارث، أي الباقي الدائم الذي يرث الخلائق. قال تعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ*وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ (الرحمن:26-27)، وقوله تعالى: ﴿**وَلِلَّـهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ (الحديد:10). المعنى الآخر: الانتقال، أي انتقال الشيء من شخص لآخر، أو من جماعة لأخرى انتقالًا حسيًا أو معنويًا. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ، لم يُوَرِّثوا دينارًا، ولا درهمًا، إنما وَرّثوا العلمَ" (الألباني، صحيح الجامع:6297). مستحق الميراث يسمى: وارثًا (المعاني).

التعريف الاصطلاحي:

فيحان المطيري: "هو الحق المخلَّف عن الميت المنقول إلى الوارث" (فيحان بن شالي المطيري، وآخرون، 1424، ص281).

"انتقال مال الغير إلى الغير على سبيل الخلافة" (جاسم زاهر قرانفيل، 1982، ص4).

"اسم لما يستحقه الوارث من المورث بسبب من أسباب الإرث" (جمعة محمد محمد براج، 1981، ص23).

التعريف الإجرائي:

الميراث: "كل ما خلَّفه الميت من أملاك، لا تبقى على حالها ووحدتها كما كانت في حياته، بل تقسم بشكل إلزامي على الورثة؛ لينتفعوا بها بعد تجهيزه، وقضاء دينه، وتنفيذ وصيته".

2. مجتمع:

رايت: "مجموع العلاقات القائمة بين أفراد يعيشون في جماعة، مثل: علاقات الزواج والأسرة، والاشتراك في القيم المتعلقة بما هو خطأ أو صواب في السلوك والعلاقات السياسية والدينية" (ف.ج. رايت، 1996، ص12)

"مجموعة من الناس يعيشون في مكان معين يمثلون قيمًا واحدة وتجمعهم مصالح مشتركة وعلاقات منظمة تختلف باختلاف طبيعة كل مجتمع" (جميل سعيد وآخرون، 1987، ص86).

"جماعة من الناس يشتركون في ثقافة عامة معًا، ويقيمون في حيز مكاني خاص بهم، ويشعرون أنهم يمثلون معًا كيانًا واحدًا متميزًا" (جورج مارشال، 2001، ص1281).

التعريف الإجرائي:

المجتمع: "مجموعة أفراد يقيمون على بقعة جغرافية محددة، يشتركون في عدة جوانب كاللغة، والدين، والتاريخ. تضبط علاقاتهم منظومة قواعد اجتماعية، وأخلاقية، وثقافية، وتشريعات دينية وقانونية".

أحكام ميراث المرأة في المجتمعات القديمة:

أولًا: ميراث المرأة عند الرومان:

احتلت المرأة في المجتمع الروماني مكانة اجتماعية أدنى من الرجل، بل كانت تابعة ومملوكة له، واعتُبِرَت جزءًا من أملاكه يتصرف فيها كيفما شاء، كأنه يتصرف في أي متاع مادي من أمتعته، مما يعني حرمان المرأة من حقوقٍ كثيرة؛ علة ذلك طيش عقولهن، وعدم قدرتهن على حسن التصرف. فملكية المرأة تنتقل من رجل لآخر في حدود الأسرة، أي "يملكها أبوها [آنسة]، ثم زوجها [زوجة]، ثم بنوها [أمًا]، وكل واحد من هؤلاء له أنْ يتصرف في المرأة كما يتصرف في الرقيق، أو الحيوان، أو المتاع" (سعيد صادق محمد، 1988، ص8). طالما تعيش المرأة في كنف هذا الواقع الاجتماعي الظالم الذي يزدريها، ويحتقرها، ويقلل من مكانتها الاجتماعية، بدون شك سيطال حقها في الميراث، مما يعني حرمانها منه.

مراحل تطور الميراث في المجتمع الروماني:

بيَّن (ياسين أحمد إبراهيم دراركة ، 1980) أن نظام التوريث في المجتمع الروماني مرَّ في ثلاث مراحل رئيسية، هي:

المرحلة الأولى: يسمى الوارث "الوارث بالضرورة"، حيث يوصي رب الأسرة شخصًا بعينه لإدارة أملاكه، وأمواله، ورعاية أسرته بعد وفاته. ليس واجبًا أن يكون من أقاربه، إنما أي شخص يرغب أن يخلفه من بعده، ربما يكون أحد العبيد الذين تحت ولايته، فيصبح بذلك العبد حرًا بعد وفاة سيده، لكن يجب أن يأخذ موافقة القبيلة، فإذا اعترضت عليه لا يؤخذ بوصية الوصي، ولا يُعتَرف بالوصي، وتختار القبيلة شخصًا آخر تقبله.

المرحلة الثانية: يسمى الوارث "الوارث الأجنبي"، حيث يبيع رب الأسرة أملاكه لمن يرغب في خلافته على أسرته، وأملاكه، وأمواله، قد يكون المشتري أحد العبيد الذين أعتقهم في حياته. إذا تم التراضي بينهما وتحقق البيع صار المشتري هو المسؤول عن أسرة البائع، والمتصرف في أملاكها في حياة رب الأسرة.

المرحلة الثالثة: إسهامات أوغسطين الإصلاحية: فقد ألغى كل أنظمة التوريث التي كان معمولًا بها في المرحلتين السابقتين، وجعل للميراث سببين، هما: (القرابة، والعتاقة).

السبب الأول: القرابة: أولى الناس بالميراث أقارب المتوفى، ما لم يكن أوصى بخلاف ذلك، يسمى فيها الوارث "الوارث الأصلي"، وقد قسَّم القرابة إلى ثلاث درجات، هي: (الفروع، والأصول، والحواشي).

أ. **الفروع:** هم أبناء المتوفى من الجنسين، يندرج تحتهم الأحكام الآتية:

-يوزع الميراث على جميع الأبناء بالتساوي دون تمييز بين الذكور والإناث، أو بين الكبار والصغار، أو إن كانوا من زواج شرعي أو سفاح أو تبني.

-إذا توفيت البنت يعود ميراثها لأخوتها أو لمَنْ يستحقه من أسرة الأب إنْ لم يكن لها أخوة. أي البنت ترث الأب، وتورِّث الأخوة، ولا تورِّث زوجها وأولادها.

-إذا توفي الابن قبل أبيه يحل أولاده محله ويأخذون ميراثه، ويقسمونه فيما بينهم بالتساوي، وإذا توفيت البنت المتزوجة قبل أبيها ليس لزوجها ولا أولادها حق في ميراث أبيها، فهي لا تعامل معاملة الذكور.

ب. **الأصول:** إذا لم يوجد فروع يوزع الميراث على الأصول (الوالدان، والأجداد). علمًا، أنه لم يميز بين الأجداد إنْ كانوا من جهة الأب أو الأم.

ج. **الحواشي:** إذا لم يوجد وارث من الفروع والأصول ينتقل الميراث إلى الحواشي، وهم: (الأخوة، والأعمام، والأخوال)، حيث يقدم بعضهم على بعض وفق الترتيب المذكور.

السبب الثاني: العتاقة: هي علاقة تنشأ بين السيد والمعتوق الذي أنعم عليه سيده بالعتق، وحرره من العبودية بعدما كان عبدًا مملوكًا. وفق هذه العلاقة يرث كل منهما الآخر في حالات محددة. إذا توفي المعتوق وليس له ورثة من الفروع أو الأصول أو وصية يرثه المعتِق، وإنْ لم يكن للمعتِق أي وارث يرثه المعتوق.

تعقيب على الميراث في المجتمع الروماني:

من خلال تتبع مراحل التوريث في المجتمع الروماني، رصدت الملاحظات الآتية:

1) في المرحلة الأولى اعتبرت الوصية سببًا رئيسيًا للتوريث. لم يُشتَرط أن تكون في الأقارب، فهي تجوز لأي فرد يريده الوصي. بمعنى آخر، لا يعتد بالقرابة كسبب للتوريث هذا من جهة. من جهة أخرى تبقى الوصية معلَّقة ولا يُعْمَل بها إلا بعد حصولها على موافقة القبيلة. إنْ حصلت على الموافقة نُفِّذَتْ، وإنْ لم تحظَ بالموافقة يحق للقبيلة تغيير الوصي، إلا أنه لم تُحَدد معايير اختيار الوصي الجديد. كافة الورثة باستثناء الوصي نزل بهم الحرمان من الميراث بغض النظر إن كانوا ذكورًا أو إناثًا.

2) التوريث في المرحلة الثانية ليس توريثًا بالمعنى الدقيق لكلمة ميراث، إنما هي تجارة (بيع، وشراء). مالك يسمى (مورِّث) يبيع أملاكه لشخص آخر يسمى (وارثًا). هذا التصرف ليس مستغربًا على الحضارة الرومانية، فهي تنعت أنها حضارة مادية بامتياز تحكمها المصلحة والمنفعة. العجيب في الأمر أن البيع لا يقتصر على الأملاك المادية فقط، بل يشمل أفراد الأسرة أيضًا، كأن البائع ينقل أسرته من الحرية إلى العبودية!.

لا ريب، في نظام التوريث هذا مشقة على نفسية المورث، حيث يتنازل عن أملاكه وهو حي، ويصير مملوكًا لرجل آخر بعدما كان مالكًا!. لذلك عدَّل الرومان هذا النظام وأرجئوا حصول

المشتري على أملاكه لما بعد الوفاة. جاء هذا التعديل للمحافظة على نفسية المورث في حياته، ورَدْ الاعتبار له، لكنه لم يخلِّص أفراد أسرته من عبوديتهم للمشتري، فالبائع في الحقيقة ورَّث أسرته العبودية من بعده، ولم يورثهم الأملاك والأموال؛ كي يعينهم على قضاء حوائجهم بعد وفاته.

3) في المرحلتين الأولى والثانية نزل الحرمان بكافة الورثة من الجنسين، باستثناء الوصي. في المرحلة الأولى التي يمكن أن يورَّث فيها الأقارب قد يضطر رب الأسرة إن لم يكن في ذريته ذكورًا الإيصاء لأي شخص غريب؛ ليكون وريثه، أو يعتق أحد عبيده؛ ليجعله وصيًا ويورثه؛ لئلا يؤول الميراث إلى البنت!. في المرحلة الثانية: يخرج الميراث من دائرة الأسرة ويذهب لشخص أجنبي. هذا التصرف ليس مستهجنًا كونه يتناغم مع الفلسفة العامة للمجتمع الروماني التي تحتقر المرأة، وتعتبرها جزءًا من ميراث الرجل.

4) في المرحلة الثالثة ورَّث أوغسطين الأنثى، وجعل نصيبها مساويًا لنصيب الذكر، بغض النظر عن عمرها (طفلة، شابة، راشدة)، وحالتها الاجتماعية (آنسة، متزوجة، ثيبًا)، لكنها لم تكن مساواة مطلقة ومؤبدة، بل مؤقتة ومشروطة بحياتها. متى توفيت يرجع ميراثها لأخوتها، فهي تورِّثهم، ولا تورِّث زوجها ولا أولادها. بمعنى آخر، المرأة في عهد أوغسطين "ترث، ولا تورِّث غير أخوتها".

5) حدد أوغسطين سببين للميراث، هما: (القرابة، والعتق)، واستبعد الزواج، ولم يتعامل مع الأقارب بنفس الدرجة، فقسمهم لثلاث درجات حسب الأولوية، هي: (الفروع، والأصول، والحواشي)، حيث يحجب الأقرب الأبعد. هذه ميزة تحسب لأوغسطين؛ لأن الأقرب إلى المتوفى أحق بميراثه من البقية. بالنسبة للعتق: إذا توفي المعتق ولا يوجد من يرثه ينتقل ميراثه إلى المعتوق، وإذا توفي المعتوق قبل المعتِق ولم يوجد من يرثه يذهب ميراثه للمعتِق.

ثانيًا: ميراث المرأة عند اليونان:

حصر المجتمع اليوناني الميراث في الابن البكر فقط، مما يعني حرمان بقية أخوته الذكور، فضلًا عن الإناث. استمر هذا النظام على حاله إلى أن ألغاه المشرِّع "صولون" أواخر القرن السادس قبل الميلاد، وسمح بتوزيع الميراث على كل الورثة الذكور (ياسين أحمد إبراهيم دراركة، 1980، ص22). كذلك رفض "أفلاطون" حصر الميراث في البكر فقط، واستبدله بالابن الأصلح، بشرط أنْ يذكره الأب صراحة في الوصية، إذ يقول: "إنَّ رب الأسرة يضع رغبته في وصية يحدد فيها أولًا وقبل كل شيء وريثه، أعني أي ابن من أبنائه أصلح من غيره لأن يرثه" (إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، 1996، ص102).

إنْ تعجبنا من تجاهل أفلاطون لحق المرأة في الميراث سيزول العجب سريعًا عند وقوفنا على حقيقة موقفه من المرأة، فقد اتخذ منها موقفًا عدائيًا متشددًا، فهو ضد توريثها بأي حال من الأحوال؛ لاعتقاده أنها تقع في قاع المجتمع، ولا ترتفع عن طبقة العبيد إلا قليلًا، ولا تتمتع بكيان مستقل، بل تابعة للرجل وجزء من أملاكه. يقول: "كانت نساء أثينا ملكًا لرجالهم يورثن كما تورث البيوت، والعبيد، والماشية" (أحمد الميناوي،2010، ص120). ومن آرائه أيضًا: "المرأة رجس من عمل الشيطان بعيدة عن رحمة الله؛ لحملها خطيئة أمها العليا حواء" (علاء محمد

إسماعيل محمد، 2012). يوافقه الرأي تلميذه "أرسطو" الذي وصف علاقة الذكر بالأنثى: "علاقة سيطرة الأسمى والمتفوق على الأدنى والمنحط، سيطرة كاملة على المحكوم" (إمام عبد الفتاح إمام، أرسطو والمرأة، 1996، ص32). الأسمى والمتفوق، هو: الرجل، أما الأدنى والمنحط، هي: المرأة. وقال أيضًا: "المرأة للرجل كالعبد للسيد، والعامل للعالِم، والبربري لليوناني، وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة. وإن الطبيعة لم تزود المرأة بأي استعداد عقلي يعتد به" (علاء محمد إسماعيل محمد، 2012).

إنْ لم يكن للمتوفى أبناءً ذكورًا وله بناتٍ فقط بحسب أفلاطون لا يرثنه إلا في حالة واحدة، هي: أنْ يزوج الأب ابنته من أحد أقاربه، ويصبح الزوج في مقام الابن يرثه بعد وفاته؛ ليبقَ الميراث في إطار الأسرة. أي الميراث ليس للبنت، بل للزوج الذي قام مقام الابن. فقال: "إنْ لم يترك الموصي ذكورًا، وإنما ترك إناثًا فقط. فإنَّ عليه أن يختار رجلًا يزوجه من يشاء من بناته ويجعله ابنًا له، ومن ثم وريثًا شرعيًا" (إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، 1996، ص102).

إذا توفي الأب وترك خلفه بنات فقط، ولم يزوج أيهن في حياته يتولى المشرِّع تزويجهن، لكن هذا الزواج يجب أن يراعى فيه ثلاثة شروط، هي: قرابة الدم، وحماية الميراث، ويختار ابنًا من بين المواطنين فإن لم يجد يقوم أخوه الشقيق أو غير الشقيق بزواج البنت وبذلك ينال حصة الرجل المتوفى، وسيغفر له الأب ذلك. فإن لم يكن للمتوفى أخ، إنما يوجد ابن أخ، في هذه الحالة يتزوج هذا الولد بنت عمه بشرط أن يكون في سن مناسبة للزواج. وإن لم يوجد ابن أخ ويوجد ابن أخت، فليفعل الشيء نفسه، بشرط أن يكون في سن مناسبة للزواج، ويبقون كذلك يتدرجون في اختيار الزوج المناسب حتى الدرجة الرابعة من القرابة (إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، 1996، ص102).

إذا لم تجد البنت أيًا من الأقارب المذكورين، تبحث عن زوج من خارج المدينة، ـ من أقاربها أو سواهم ـ، فإذا وقع اختيارها على فرد ما ووافق على زواجها، عليه ترك مكان إقامته والانتقال للإقامة في مدينتها؛ لأنه سيكون في مقام الابن الشرعي للمتوفى، وإذا كان من غير الأقارب يجب أن يحصل على موافقة طبقة الحراس؛ لإتمام الزواج. يقول أفلاطون: "لما كانت الحياة مليئة بالأحداث، فمن المحتمل أن تكون مسألة العثور على وريث يرث تركة المتوفى أمرًا بالغ الصعوبة، ولذلك فإن لم تجد الفتاة زوجًا داخل حدود المدينة فإنه يمكن لها أن تبحث خارجها، فإن وجدت شخصًا كان قد أرسل إلى إحدى المستعمرات، وكان أحد أقربائها، فإن عليه أن يتقدم ليحصل على الميراث طبقًا لتنظيم القانون، فإذا لم يكن من أقربائها، ولم يكن لها أقارب داخل المدينة، واختارته ابنة المتوفى ووافق الحراس على هذا الزواج، فإن على هذا الشخص أن يعود إلى مدينته ليخلف المتوفى، الذي مات دون أن يترك وصية" (إمام عبد الفتاح إمام، أفلاطون والمرأة، 1996، ص103).

حديث أفلاطون الإيجابي عن المرأة في مدينته الفاضلة لا يتجاوز حدود التنظير، ويقصد به نساء طبقة الحراس (صفوة المجتمع)، أما بقية النساء فهن في أدنى درجة اجتماعية، منبوذات، ومحتقرات، ومحرومات من حقوق كثيرة كالمهر، والميراث. مقابل وقوفه التام بجانب الذكور.

تعقيب على الميراث في المجتمع اليوناني:

من خلال عرض أحكام الميراث في المجتمع اليوناني، رصدت الملاحظات الآتية:

-تحتل الوصية دورًا مهمًا في التوريث عند اليونان.

-في بداية الأمر انحصر الميراث في الابن البكر حتى حطَّم المشرِّع صولون احتكار البكر، وسمح بتوزيع الميراث على كل الأخوة الذكور. تعد هذه خطوة متقدمة إلى حد ما؛ من أجل الحفاظ على تماسك الأسرة، وسدت بابًا من أبواب الحقد، والغيرة، والشقاق التي يمكن أن تنشأ بين الأخوة بسبب التمييز في المعاملة، وتفضيل البكر عليهم، لكن التمييز ضد المرأة بقي قائمًا، فاستمر حرمانها من الميراث.

-أقصر أفلاطون الميراث على الابن الأصلح بغض النظر عن ترتيبه في الأسرة، بشرط أنْ يذكره الأب صراحة في الوصية، وذلك لتمتعه بقدر أكثر حكمة وعقلانية في المحافظة على أملاك الأسرة التي قد لا يتمتع بها البكر، فيتصرف بشكل سيء فيضيعها. كان يُفضَّل اقتراح تولي الابن الأصلح إدارة وتوزيع الميراث على أخوته بما فيه مصلحة الجميع، بدلًا من أن يحوزه هو فقط، ويحرم البقية. وقد تجاهل أفلاطون حق المرأة في الميراث.

-وافق أرسطو معلمه أفلاطون على تدني مكانة المرأة الاجتماعية، وحرمانها من الميراث.

-إذا لم يكن للأب أبناءً ذكورًا وله بنات فقط إما يزوجهن جميعًا أو يزوج إحداهن في حياته لواحد من أقاربه؛ ليقوم الصهر مقام الابن فيرثه. أما إذا توفي الأب ولم يزوج بناته أو لم يوصِ بتزويجهن من شخص محدد يتكفل المشرّع بتزويجهن مع التركيز على شرطين، هما: (قرابة الدم، ووحدة الميراث)؛ ليضمن عدم خروج الميراث عن دائرة الأسرة، لذلك سمح أفلاطون بتجاوز الخطوط الحمر، مثل: السماح لأخ المتوفى الشقيق أو غير الشقيق الزواج من ابنته، أي سمح بزواج المحارم، وتكفل بعفو المتوفى عن خطأ الأخ، فهو تصرف للضرورة. فإنْ لم يوجد أخ يتزوجها ابن عمها، فإنْ لم يوجد يتزوجها ابن عمتها، بشرط أن يكون مناسبًا للزواج، فإنْ لم يوجد زوجًا من داخل العائلة والمدينة تبحث عن زوج من خارج المدينة، سواء من أقاربها أو الأغراب. من تختاره ويوافق على زواجها يجب أن يترك مكان إقامته وينتقل للإقامة عندها؛ ليمارس مسؤولياته في حماية الأسرة وممتلكاتها.

ثالثًا: ميراث المرأة عند الفراعنة:

يعد الملك بوخوريس أول من قعَّد قواعد الميراث عند الفراعنة، فقد مر نظام الميراث الفرعوني في مرحلتين(ياسين أحمد إبراهيم دراركة، 1980، ص20-21):

المرحلة الأولى: اقتصر الميراث على الابن البكر، مما يعني حرمان بقية الأخوة، فضلًا عن الأخوات، فإنْ لم يوجد البكر يليه الأخ الأكثر رشدًا، فإنْ لم يوجد يليه أي واحد من الأخوة، فإنْ لم يوجد يؤول الميراث إلى الأعمام، وهكذا يتدرج الأمر حتى يصل إلى الأصهار وسائر العشيرة.

المرحلة الثانية: كسر احتكار البكر للميراث، حيث صار يوزع بالتساوي على جميع الأبناء، وقد تجاوز معايير: (النوع، والبكر، والرشد). إنْ كان من تمييز فهو بشكل يسير وطوعي لصالح البكر، دلل على ذلك بعض العقود التي عثر عليها، وتفيد بأن نصيب البنت أقل من نصيب أخيها الأكبر بجزء قليل، وهو بتنازل اختياري منها نظير تعبه في تقسيم التركة.

قواعد توزيع الميراث في هذه المرحلة:

-الزوجان يرثان بعضهما.

-الأبناء الشرعيين يرثون والديهم بالتساوي، أما غير الشرعيين لا يرثون والدهم.

-لم يحصر الميراث في نطاق أسرة المتوفى فحسب، بل شمل الأقارب من جهتي الوالدين (العمومة، والخؤولة).

-إذا توفي الابن قبل أبيه يحل أولاده محله، ويأخذون ميراثه من جدهم، ويوزع بينهم بالتساوي.

تعقيب على الميراث في المجتمع الفرعوني:

من خلال عرض أحكام الميراث في المجتمع الفرعوني تبين عدم اختلافه عن المجتمعين الروماني واليوناني، حيث حصر في الابن البكر فقط، ثم عدل عن ذلك وحصر في الابن الراشد. بمعنى آخر، يسير الميراث عند الفراعنة في خط الذكور، يبدأ بالبكر، ثم الأخ الراشد، ثم أي واحد من الأخوة، ثم أي قريب من جهة الوالدين. لم يبقَ الوضع على صورته تلك، فقد تطوّرت طريقة توزيع الميراث، حيث ألغي التمييز بين الورثة بسبب النوع والعمر، وجاز توريث كل أفراد الأسرة، وجاز للأبناء أخذ نصيب والدهم المتوفى من جدهم، وجاز للزوجين وراثة بعضهما، ويمكن للمرأة أنْ تتنازل تنازلًا طوعيًا عن جزء من ميراثها لأخيها البكر؛ تقديرًا لجهده في توزيع الميراث. في ذلك تمييز بين الورثة حسب النوع. السؤال: لِمَ يكون تقدير الأخ البكر من جانب الأخت فقط ولا يكون من جانب الأخ أو من جانب كل أفراد الأسرة؟!.

رابعًا: ميراث المرأة في المجتمع البابلي:

فصَّلت تشريعات حمورابي أحكام الميراث في العراق القديمة (حضارة بابل)، فخصص لذلك قرابة ست عشرة مادة، إذ تعتبر تشريعاته من أكثر التشريعات عقلانية وواقعية في معالجة قضية الميراث مقارنة بالحضارات القديمة، فقد أنصف المرأة في كل حالاتها الاجتماعية (آنسة، وزوجة، وأرملة، ومطلقة، وجارية)، وأعطاها حقها في الميراث أسوة بالذكور، فلم يحصره في الذكور فقط، أو الابن البكر، أو الابن الراشد.

فيما يلي توضيح لتلك الأحكام:

إذا طلقت الجارية أو الزوجة المنجبة لا تحرم من ميراث زوجها، فقد ألزم القانون الورثة بدفع النفقة التي تعينها على تربية أولادها إلى أن يكبروا ويعتمدوا على أنفسهم. بمعنى، لا تأخذ المرأة المال لتتصرف فيه تصرفًا شخصيًا، إنما تأخذ منه ما يعينها على توفير احتياجات تربية الأولاد من سكن، وطعام، وشراب، ولباس، وعلاج... إلخ. إضافة لذلك يدفع لها الورثة صداقها ونصيبها في الميراث سواء كان نقدًا أو عينًا. كما ميز القانون بين (الصداق، والميراث) ولم يجعلهما شيئًا واحدًا. علمًا، الصداق لم يعطِه الزوج لزوجته، إنما هو عطاء من الأب لابنته يوم زواجها، بالتالي منح المرأة صداقها هو في الواقع استرداد لحقها، وليس منة من الورثة. كما أجاز القانون للثيب الزواج ثانية إذا رغبت في ذلك. بمعنى، لم تكن المرأة جزءًا من ميراث المتوفى يرثه الذكور، -كما مَرَّ معنا في الحضارات القديمة -، بل هي حرة، ومن حقها الزواج مرة أخرى(محمود الأمين، 2007، ص42)

في موضع آخر، ميز القانون بين (الهدية، والميراث)، حيث اعتبر الهدية ملكًا خاصًا للزوجة لا ينازعها فيها الورثة، ولا تدخل في قسمة الميراث. وأجاز للابن وراثة والديه، لكنه ميز في طريقتي توزيع الميراث: ميراث الأب يوزع على جميع الأبناء بالتساوي، أما ميراث الأم تخصه للابن الذي له حظوة عندها أكثر من أخوته (محمود الأمين، 2007، ص45).

عاد حمورابي مرة أخرى؛ ليميز بين ثلاثة حقوق للزوجة، هي: (الصداق، والعطاء، والميراث). الأولان تُمنَحهما قبل تقسيم الميراث، لكن العطاء لا تأخذه إلا إذا كان بحوزتها سندًا مختومًا من الزوج يقر بذلك، وإذا لم يكتب لها الزوج عطاءً تأخذ نصيبًا في الميراث كأي ولد من الأولاد. إذا أخذت الزوجة حقها ونازعها الأولاد فيه؛ كي يضغطوا عليها لتغادر البيت، لها حق اللجوء إلى القضاء؛ ليحل مشكلتها، حيث يلومهم القاضي ويوبخهم على سوء معاملتهم لها، ويقر حقها في البقاء ببيت زوجها، لكنها إذا أصرت على تركه يجب أن تتنازل عن عطاء زوجها، ونصيبها في الميراث، وتكتفي بالصداق فقط (محمود الأمين، 2007، ص50).

إذا تزوج رجل امرأة وله جارية وقد أنجب منهما، فلا يُعتَرف بأولاد الجارية إلا إذا أقر الرجل ببنوتهم في حياته، فإنْ أقر ببنوتهم يكون لهم حينئذٍ نصيبًا في الميراث يساوي نصيب أولاد الزوجة، لكن يوجد تمييز لصالح البكر في موضعين: الأول: يعتبر ابن الزوجة هو البكر، ولو كان ابن الجارية هو البكر الحق. الثاني: يأخذ البكر نصيبه من الميراث في المكان الذي يريده، أي له حرية اختيار الأرض الأكثر خصوبة أو البيت الفسيح (محمود الأمين، 2007، ص49).

إذا لم يعترف الرجل بأولاده من الجارية في حياته سيحرمون من الميراث، وبعد وفاته تصبح الجارية وأولادها أحرارًا، وليس للزوجة وأولادها سلطان عليهم، وليسوا خدمًا لهم، وللجارية حقين يجب أن تأخذهما، هما: (الصداق، والهدية). بالنسبة للهدية: يجب أن يكون بحوزتها سندًا مختومًا من المتوفى يثبت صحة ادعائها، ولها حق البقاء في بيته طيلة حياتها، لكن ليس لها حرية التصرف فيه، كبيعه مثلًا. وما تتركه بعد وفاتها يقسَّم على أولادها فقط، وليس لأخوتهم من أبيهم فيه شيء (محمود الأمين، 2007، ص49-50).

إذا كان الرجل معددًا (تزوج اثنتين) يوزع ميراثه بالتساوي على أبنائه من زوجتيه دون اعتبار لعوامل: (السبق، والحب، وحياة أو وفاة الزوجة)، أي لا تمييز لصالح أبناء الزوجة الأسبق في الزواج، أو مَنْ يحبها أكثر، أو مَنْ هي على قيد الحياة أو متوفاة، ولا يوزع الميراث إلا بعد ضم جهاز الزوجتين له (محمود الأمين، 2007، ص48). من عيوب هذه المادة: اشتراط ضم جهاز الزوجتين لميراث الرجل، وتوزيعه على أبنائه جميعًا. إذ يفترض توزيع ميراث الأب على أولاده من الزيجتين، وميراث كل زوجة يوزع على أبنائها.

إذا رملت امرأة، ثم تزوجت مرة أخرى، بعد وفاتها يقسم جهازها على أولادها من الزيجتين دون تمييز، فإنْ لم تنجب من الزوج الثاني يمنح جهازها لأولادها من الزوج الأول (محمود الأمين، 2007، ص50-51).

ميز حمورابي بين هدية الأب لابنه من العقارات والهدايا العينية، ونصيبه في الميراث، حيث يأخذ الابن هديته قبل توزيع الميراث، إضافة إلى نصيبه في الميراث أسوة بأخوته، بشرط أن يكون بحوزته سندًا مختومًا من الأب (محمود الأمين، 2007، ص48).

حرص حمورابي على المساواة بين الأبناء وعدم التمييز بينهم، فإذا زَوَّج الأب كافة أولاده في حياته إلا أنه توفي قبل أن يزوِّج أصغرهم يجب على الأخوة بعد توزيع الميراث أن يقتطعوا لأخيهم الصغير من أموالهم المهر الذي يعينه على الزواج زيادة على ميراثه (محمود الأمين، 2007، ص48). كذلك إذا توفي الأب ولم يزوِّج ابنته ولم يجهزها، يجب على الورثة أن يعطوها جهازها، وألا يقل قيمته عن نصيب السهم الواحد في الميراث، ويزوجوها (محمود الأمين، 2007، ص54).

إذا نذر الأب ابنته؛ لتكون راهبة في معبد ديني، ولم يعطها صداقها، فإنَّ لها نصيبًا في ميراثه، قيمته: ثلث السهم الواحد، تستفيد منه في حياتها، وبعد وفاتها يعود لأخوتها أو تخصه لأحدهم بوصية (محمود الأمين، 2007، ص53-54)، وإذا قبلت أن تكون زوجة ثانية لا ترث والدها، لكن لها حق الصداق (محمود الأمين، 2007، ص54).

المادة الأخيرة عالجت قضية (التبني): إذا تبنى رجل ولدًا فرباه، وكبَّره، ثم تزوج المتبني فأنجب وأراد التخلي عن الولد المتبنى، لا يخرج ابن التبني خالي الوفاض، بل له ثلث السهم الواحد من الميراث، ولا يعطى شيئًا من التركة العينية كالبيت، والحقل، والبستان (محمود الأمين، 2007، ص55-56).

تعقيب على أحكام ميراث المرأة في تشريعات حمورابي:

من خلال العرض السابق، نستخلص أحكام ميراث المرأة في تشريعات حمورابي على النحو الآتي:

-**الأبناء يرثون الوالدين:** لم تميز تشريعات حمورابي بين الأبناء حسب النوع، لكن الاختلاف يكون حسب جهة التوريث، فميراث الأب يوزع على كل الأبناء بالتساوي، أما ميراث الأم لا يوزع على كل الأبناء، إنما تخصه لأحدهم بوصية، (أكثرهم حظوة عندها).

-**الزوجة ترث زوجها:** حفظت تشريعات حمورابي حقوق المرأة، ولم تُوَرَّث الرجال فقط كما كان عند الرومان واليونان، بل جعل لها نصيبًا في ميراث زوجها، لكنه لم يقدره، وجعل لها حق الزواج مرة أخرى إذا شاءت.

-**(الصداق، والعطاء، والهدية) تختلف عن الميراث:** لم يخلط حمورابي بين حقوق الزوجة المالية المذكورة، ولم يجعل استرجاعها جزءًا من ميراثها، بل ميزها عن الميراث، فالصداق يجهز به الأب ابنته للزواج، إذا توفي الزوج تأخذه قبل تقسيم الميراث، أما العطاء والهدية يمنحهما الزوج لزوجته في حياته ويعطيها سندًا مختومًا بذلك؛ ليثبت ملكيتها. كلاهما حق للزوجة يجب استخراجهما قبل توزيع الميراث، إلى جانب ذلك تأخذ نصيبها في الميراث كبقية الورثة.

-**حظ الجارية وأولادها من الميراث:** إذا لم يعترف الرجل بأولاد الجارية في حياته فإنها تحرم وإياهم من الميراث، لكن لها حق الإقامة في بيته طيلة حياتها. من حسنات هذه المادة أنها لم تُوقِع ظلمًا على الجارية وأولادها، فلم تَدَعْ الزوجة الشرعية وأولادها يطردونهم من البيت فيكون مصيرهم التشرد، والحرمان، بل حفظت حق الجارية في الإقامة ببيت الرجل طالما هي حية ترزق.

-صداق وميراث البنت: إذا توفي الأب ولم يزوج ابنته يُلْزَم الأبناء باقتطاع جزء من ميراثهم كصداق لها، إلى جانب نصيبها في الميراث، وإذا نذر ابنته للرهبنة في معبد مردوك، ثم توفي يكون نصيبها في الميراث بقدر: ثلث السهم الواحد. بعد وفاتها يعود ميراثها لأخوتها.

-الأم تورّث أولادها، ولا تورّث زوجها: إذا تزوجت الأرملة مرة ثانية وأنجبت من الزيجتين. بعد وفاتها يمنح ميراثها لأولادها من الزيجتين، فإن لم تنجب من إحدى الزيجتين يمنح ميراثها لأبناء الزيجة التي أنجبت منها.

-تحرم البنت من ميراث الأب في حالة واحدة: إذا رغبت أن تكون زوجة ثانية (ضرة)، لكن لها الصداق فقط.

خامسًا: ميراث المرأة في المجتمع الجاهلي:

انسجم موقف المجتمع الجاهلي من المرأة مع الحضارات القديمة، فالمرأة في نظرهم منبوذة.. محتقرة.. مهانة.. في الدرك الاجتماعي. يستاء الرجل كثيرًا، ويصيبه الغَم، والهَم، والكدر إذا بُشِّرَ بمولودة أنثى، ويتخفى عن أعين الناس؛ خشية الملامة، ويتردد في كيفية تصرفه معها، هل يتركها دون قتل أو يدفنها حية في التراب؟. قال تعالى: **﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (النحل:58-59)، وقوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (الزخرف:17). بل بعضهم نفَّذ الوأد فعلًا، لا لشيء إلا لأنها أنثى!. قال تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾ (التكوير:8-9).** على صعيد الميراث: لا ترث المرأة، ومصيرها بعد وفاة زوجها واحدة من ثلاث حالات: (محمود عرفة محمود، 1995، ص279).

الحالة الأولى: يلقي الابن البكر ثوبه على زوجة أبيه، كون تعدد الزوجات كان متفشيًا بينهم؛ ليحجزها له وتصير من متاعه. يعرف هذا بزواج المقت، أو وراثة الأرامل. الجدير ذكره، هذا الزواج لم يكن معروفًا في المجتمع الجاهلي، إنما جاءهم من المجتمع الفارسي، رغم ذلك كان نبذه العرب، فإذا أُنجِب ولد من هذا الزواج يسمى: مقتي.

الحالة الثانية: إذا لم يرغب البكر في زواجها تُزوج لأقرب الرجال نسبًا للمتوفى إذا رغبها.

الحالة الثالثة: إذا لم يرغب أحد في زواجها، تتنازل عن حقوقها مقابل عتقها ومنحها حريتها، وهو ما يعرف بـ"خلع النعل".

وضَّح ذلك ابن عباس رضي الله عنه، فقال: "كانوا [في الجاهلية] إذا ماتَ الرجلُ كان أولياؤُهُ أحقَّ بامرأَتِهِ، إن شاء بعضُهم تزوَّجها، وإن شاءوا زوَّجوها، وإن شاءوا لم يزوِّجوها، فهم أحقُّ بها من أهلِها، فنزلتْ هذه الآيةُ في ذلكَ. **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾**" (البخاري:6948).

حصر المجتمع الجاهلي الميراث في الذكور، لكن ليس كل الذكور، إنما شريحة محددة من ذوي القوة الجسدية والعضلية، والفرسان الشجعان الذين يدافعون عن حمى القبيلة من أي عدوان أو غزو خارجي. مما يعني حرمان الفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى كالنساء، والمسنين، والمعاقين، والمرضى. هذا إنْ دل على شيء إنما يدل على جهالة في الفكر والسلوك، وتعطيل

لحكمة الميراث، فأولى الناس بالميراث الضعفاء الذين هم بحاجة لمَنْ يُعينهم على قضاء حوائجهم؛ لئلا يكونوا عالة على المجتمع. قال الطبري: "[في] الجاهلية كانوا لا يقسمون من ميراث الميت لأحد من ورثته من بعده ممن كان لا يلاقي العدو ولا يقاتل في الحروب من صغار ولده ولا النساء منهن، وكانوا يخصون بذلك المقاتلة دون الذرية" (إبراهيم محمد علي، 2012، ص10). أما اليتامى القصَّر كانت كفالتهم ورعايتهم تقع ضمن مسؤولية أقرب الناس للمتوفى حتى يبلغوا سن الرشد، لكن لم يحظَ الأيتام بالرعاية الكاملة، ولم يكن الكفيل أهلًا للثقة، وغير مؤتمن على أموال اليتامى. قال السدي: "كان أحدهم [الكفلاء] يأخذ الشاة السمينة من غنم اليتيم ويجعل مكانها الشاة المهزولة ويقول: شاة بشاة, ويأخذ الدرهم الجيد ويطرح مكانه الزيف ويقول درهم بدرهم" (القرآن الكريم مع التفسير). وقد نهاهم الله تعالى عن ذلك، فقال: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا**﴾ (النساء:2). مثل أولئك الأوصياء الظَّلَمة لازالوا موجودين في مجتمعنا إلى اليوم، هم: (الجاهليون الجدد)، يحاول أحدهم أن يظهر في مظهر المسلم.. المؤمن.. التقي.. النقي.. الورع.. العادل، لكنه يخص نفسه بأفضل الأراضي موقعًا وخصوبة، ويمنح الأراضي السيئة والبور للورثة الضعفاء، أو يشتري حصة الورثة الضعفاء والمحتاجين بثمن أقل من قيمتها الحقيقية، أو يعايرهم بما أنفقه عليهم ويقتطعه من حسابهم أضعافًا مضاعفة.

على أية حال، إذا رغب الأب بتوزيع أملاكه على أولاده في حياته فإنه يقسمها حسب درجة الحظوة والقرب من قلبه، أي قسمة يحكمها الهوى، ليست قسمة عادلة، فيختار المكان الأفضل أو المال الأوفر ويمنحه إلى مَنْ يحبه أكثر، والأدنى للأدنى. قال ابن عاشور: "... كان الرجل في الجاهلية يعطي أبناءه من ماله على قدر ميله. كما أوصى نزار بن معد بن عدنان لأبنائه مضر، وربيعة، وإياد، وأنمار. فجعل لمضر الحمراء كلها، وجعل لربيعة الفرس، وجعل لإياد الخادم، وجعل لأنمار الحمار" (أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام، 2004، ص21). قال ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: "كان المالُ للولدِ، وكانت الوصيةُ للوالدين، فنَسَخَ اللهُ مِن ذلك ما أحبَّ، فجَعَلَ للذكرِ مثلَ الأُنثَيَينِ، وجعَلَ للأبوين لكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسَ والثُّلُثَ، وجَعَلَ للمرأةِ الثُّمُنَ والرُّبُع، وللزوجِ الشَّطْرُ والرُّبُع" (صحيح البخاري:4578).

وذكر (إبراهيم محمد علي، 2012، ص9) حالات محدودة في الجاهلية ورثت فيها المرأة، من النساء اللواتي ورثن أزواجهن ضباعة بنت عامر بن قرط، وورثت من زوجها هوذة بن علي الحنفي مالًا كثيرًا ورجعت به إلى قبيلتها، هناك من أوصى بتوزيع أملاكه في حياته، مثل: "ذو المجاسد عامر بن جشم بن غنم بن حبيب بن كعب بن يشكر ورث ماله لولده قبل وفاته، فجعل للأنثى سهم وللذكر سهمين. رغم أن قسمة الأملاك في حياته ولا تدخل في باب الميراث، إلا أنها وافقت القاعدة القرآنية في توزيع الميراث بين الأخوة. ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّـهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ**﴾ (النساء:11).

أسباب الميراث في المجتمع الجاهلي:

1) النسب:

إذا كان نسب الوارث معلومًا من جهة الأب فهو يرث أبيه، بغض النظر إنْ كان من زواج شرعي أو سفاح، كما في زواجَي البغايا، والرهط اللذان كانا سائدان في المجتمع الجاهلي. دليل ذلك ما أورده المفسرون: "أن أوس بن ثابت الأنصاري توفي وترك امرأة يقال لها: أم حجة، وثلاث بنات له منها. فقام رجلان: هما ابنا عم الميت ووصياه، يقول لهما: سويد وعرفجة، فأخذا ماله، ولم يعطيا امرأته ولا بناته شيئًا، وكانوا في الجاهلية لا يورثون النساء، ولا الصغير وإن كان ذكرًا... فجاءت أم حجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن أوس بن ثابت مات وترك علي بناته وأنا امرأته، وليس عندي ما أنفق عليهن، وقد ترك أبوهن مالًا حسنًا وهو عند سويد وعرفجة، ولم يعطياني ولا بناته من المال شيئًا، وهن في حجري، ولا يطعماني، ولا يسقياني، ولا يرفعان لهن رأسًا. فدعاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقالا يا رسول الله، ولدها لا يركب فرسًا، ولا يحمل كلًا، ولا ينكى عدوًا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انصرفوا حتى أنظر ما يحدث الله لي فيهن. فانصرفوا، فأنزل الله تعالى: ﴿**لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا**﴾ (أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، 2000).

2) التبني:

"هو إلحاق طفل معلوم أو مجهول النسب لشخص آخر، مع علمه يقينًا أن هذا الطفل ليس من صلبه".

من التعريف السابق نستنبط صورتين للتبني، هما:

الصورة الأولى: يعلم المتبني أن الطفل المتبنى ليس من صلبه فلا يلحقه باسمه، إنما تبناه بهدف رعايته اجتماعيًا، واقتصاديًا، وصحيًا من باب البر والإحسان، لاسيما إذا كان الطفل من أسرة فقيرة معدمة، والمتبني من أثرياء المجتمع الموسرين، أو تبناه؛ لأنه لم يُنعَم عليه بالذرية فيريد بهذا التصرف أن يسد ثغرة في نفسه وبيته. لا يترتب على هذا التبني أي حكم من أحكام البنوة، والميراث، والحقوق الوالدية عمومًا.

استحسن الإسلام صورة التبني هذه وحث عليها؛ لأنها تعد عملًا من الأعمال الخير، وأطلق عليها لفظ: (الكفالة)، بدلًا من: (التبني). قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا وَكافلُ اليتيمِ في الجنَّةِ هَكَذا. وأشارَ بالسَّبَّابةِ والوُسطى، وفرَّجَ بينَهما شيئًا" (البخاري:5304).

الصورة الثانية: يعلم المتبني أن الطفل المتبنى ليس من صلبه، رغم ذلك ألحقه باسمه وعامله معاملة الابن الصلبي، فترتب على ذلك كل التزامات البنوة من التربية، والإنفاق، والرعاية، والميراث، وغيرها. وعليه، يجوز للمتبنى وراثة المتبني بعد وفاته، بل قد يُقدَّم المتبنى على الورثة الصلبيين. في هذا الصدد كتب (نبيل كمال الدين طاحون، 1984، ص19): "وكانوا يجعلون للولد المتبنى نصيبًا مفروضًا في تركة من تبناه، ويحرمون ذوي القربى". بقي الأمر كذلك حتى جاء الإسلام وأبطل التبني بإبطال الله تعالى تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد

بن حارثة رضي الله عنه. قال تعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ اللَّـهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّـهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾ (الأحزاب:40).

3) الحلف أو التعاقد:

جاء في المعجم الوسيط الحلف: هو المعاهدة على التعاضد، والتساعد، والاتفاق (المعاني).

للحلف أنواع: قد يكون بين أفراد، أو بين فرد وقبيلة كحلف المقداد بن الأسود مع قبيلة بني زهرة، أو بين قبيلتين كحلف الأصبحي من حِمْيَر مع تميم، أو بين عدة قبائل متجاورة؛ لنصرة بعضها كحلف البراجم (أبو حاتم الشريف،2008). في الغالب الطرف الضعيف هو الذي يبحث عن حليف يقويه، ويؤازره، ويشد عوده به.

يعقد الحلف لتحقيق أهداف محددة، فينتهي بتحقيق الهدف الذي انعقد من أجله. فقد يعقد بهدف الدفاع عن مصالح مشتركة، أو لأغراض هجومية، أو لدوافع اقتصادية، أو لإقرار قوانين، أو استرجاع حقوق، أو ردع ظالم، أو إنصاف مظلوم.

من يدخل في الحلف يعامل معاملة أبناء القبيلة، ولا يميز عنهم إلا في ثلاثة مواضع، هي: لا يمنح حق الإجازة، ولا يتولى رئاسة القبيلة، وديته نصف دية ابن القبيلة الصريح (إبراهيم محمد علي، 2012، ص15).

أما في موضوع الميراث: يرث السدس من جميع الأموال، ثم يأخذ أهل الميراث ميراثهم (جاسم زاهر قرانفيل، 1982، ص14). أي يقدم الحليف والمتعاقد على الوريث من ذوي القربى والرحم في الميراث.

عرف المجتمع الجاهلي ثلاثة أنواع للحلف، ونوع رابع جاء به الإسلام في مرحلة الهجرة، ثم نسخ بعد ذلك، هذه الأنواع هي: (سيد قطب، 1979، ص647)

- **عقد ولاء العتق**: يصبح العتيق بمنزلة فرد في أسرة مولاه، يرثه إذا توفي وليس له وارث.
- **عقد الموالاة**: يباح لغير العربي إن لم يكن له ورثة أن يرتبط بعقد مع عربي، فيصبح بمنزلة فرد في أسرة مولاه، يرثه إن توفي.
- **عقد الرجل للرجل**: يقول له: "دمي دمك، وهدمي هدمك، وترثني وأرثك، وتطلب بي وأطلب بك".
- **عقد المهاجرين والأنصار**: عقده النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة أول الهجرة بين المهاجرين والأنصار، فكان المهاجر يرث الأنصاري كواحد من أهله، أو يقدم المهاجر على أهله المشركين؛ لأنه فصلت بينه وبينهم العقيدة.

تعقيب على الميراث في المجتمع الجاهلي:

حرم المجتمع الجاهلي المرأة من الميراث، وحصره في الذكور الفرسان الشجعان؛ كونهم يسهمون في المحافظة على سلامة القبيلة من أي غزو واعتداء خارجي. لكن وجدت حالات محدودة جدًا منحت فيها المرأة حقها في الميراث. وجعل ثلاثة أسباب للتوريث: النسب، والتبني، والحلف.

حرمان المرأة من الميراث في الجاهلية جاء متناغمًا مع الموقف الاجتماعي العام من المرأة، فهي كانت في درجة أدنى من الرجل، وتابعة له، ومحرومة من حريات وحقوق كثيرة، كحرمانها من اختيار شريك الحياة، وحرية التصرف في مهرها.

نتائج البحث:

من خلال العرض والتحليل السابق يمكن استخلاص النتائج التي تم التوصل لها، وقد فضل عرضها في جداول؛ ليسهل توضيحها.

جدول رقم (1): ميراث البنت

الحضارة	ميراث البنت
الرومانية	في البداية لم ترث شيئًا حتى جاء أوغسطين وأقر لها نصيبًا كنصيب الذكر، لكن بوفاتها يعود لأخوتها.
اليونانية	ترث في حالة واحدة: عندما لا يكون لها أخوة، وتزوج لأحد أقاربها من جهة الأب، فالميراث ليس لها، بل لزوجها؛ لأنه قام مقام الابن بالنسبة للمورث.
الفرعونية	البنت الشرعية نصيبها كنصيب الذكر، أما غير الشرعية لا ترث.
البابلية	-ترث والديها، ونصيبها كنصيب الذكر. -إذا توفي الأب، قبل زواجها يقتطع لها الأخوة جزءًا من ميراثهم كصداق لها، إلى جانب نصيبها في الميراث. -إذا نذرها الأب للرهبنة في معبد مردوك يكون نصيبها ثلث السهم الواحد. -بعد وفاتها يعود ميراثها لأخوتها. -إذا رغبت أن تكون زوجة ثانية تحرم من الميراث، ولها الصداق فقط.
الجاهلية	لا ترث.

جدول رقم (2): ميراث الزوجة

الحضارة	ميراث الزوجة
الرومانية	لا ترث.
اليونانية	لا ترث.
الفرعونية	ترث زوجها، لكن لم يحدد سهمها.
البابلية	ترث زوجها، ونصيبها مساوٍ لنصيب أي وارث.
الجاهلية	لا ترث. وقد ذكرت حالات نادرة، ومعدودة.

جدول رقم (3): ميراث بنت الابن

الحضارة	ميراث بنت الابن
الرومانية	لا ترث، لكن أوغسطين أقر لها نصيبًا إن توفي والدها قبل المورث، فيحل الأبناء محله.
اليونانية	لا ترث.

الفرعونية	ترث إن توفي والدها قبل المورث، فيحل الأبناء محله.
البابلية	لا ترث.
الجاهلية	لا ترث.

جدول رقم (4): ميراث الأم

الحضارة	ميراث الأم
الرومانية	لا ترث، لكن أوغسطين أجاز لها وراثة ابنها إن لم يكن له فرع.
اليونانية	لا ترث.
الفرعونية	ترث، لكن لم يقدر لها سهمًا.
البابلية	تورث أولادها، لكنها لا ترثهم.
الجاهلية	تورث أولادها، لكنها لا ترثهم.

جدول رقم (5): ميراث الأخت

الحضارة	ميراث الأخت
الرومانية	ترث إن لم يوجد أي وارث من الفروع أو الأصول، إلا أنه لم يذكر لها سهمًا مقدرًا.
اليونانية	لا ترث.
الفرعونية	ترث إن لم يوجد أي وارث من الفروع، أو الأصول، إلا أنه لم يذكر لها سهمًا مقدرًا.
البابلية	لا ترث.
الجاهلية	لا ترث.

جدول رقم (6): ميراث الجدة

الحضارة	ميراث الجدة
الرومانية	لا ترث، لكن أوغسطين ورَّثها إن لم يوجد أي وارث من الفروع والأصول.
اليونانية	لا ترث.
الفرعونية	ترث إن لم يوجد أي وارث من الفروع، والأصول.
البابلية	لا ترث.
الجاهلية	لا ترث.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الإمام، أبو نصر محمد بن عبد الله. (2004). إعلام النبلاء بأحكام ميراث النساء، ط1، صنعاء: المتخصص للطباعة والنشر.
3. إمام، عبد الفتاح إمام. (1996). أرسطو والمرأة، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي.
4. إمام، عبد الفتاح إمام. (1996).أفلاطون والمرأة، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي.

5. الأمين، محمود. (2007). شريعة حمورابي، ط1، لندن: دار الوراق.
6. براج، جمعة محمد محمد. (1981). أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، ط1، عمان: دار الفكر.
7. دراركة، ياسين أحمد إبراهيم. (1980). الميراث في الشريعة الإسلامية، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
8. رايت، ف.ج. (1996). مبادئ علم الاجتماع، ترجمة: محمد شيّا، القاهرة: مكتبة مدبولي.
9. سعيد، جميل وآخرون. (1987). دراسات في المجتمع العربي، الإمارات: دار الخليج للصحافة والنشر.
10. طاحون، نبيل كمال الدين. (1984). أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية، جدة: مكتبة الخدمات الحديثة.
11. قطب، سيد. (1979). في ظلال القرآن، ط8، مج2، بيروت: دار الشروق.
12. مارشال، جوردون. (2001). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري، وآخرون، مج3، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
13. محمود، عرفة محمود. (1995). العرب قبل الإسلام.. أحوالهم السياسية والدينية وأهم مظاهر حضارتهم، ط1، الهرم: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
14. المطيري، فيحان بن شالي، وآخرون. (1424). الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، ج1، السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
15. الميناوي، أحمد. (2010). جمهورية أفلاطون، ط1، دمشق: دار الكتاب العربي.
16. قرانفيل، جاسم زاهر. (1982). أسباب الإرث وموانعه في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
17. علي، إبراهيم محمد. (2012). الإرث في العرف القبلي قبيل الإسلام وعصر الرسالة، مجلة كلية العلوم، مج6، العدد12، د.ب.
18. محمد، سعد صادق. (يناير1988). المرأة بين الجاهلية والإسلام، مجلة دعوة الحق، السنة السابعة، العدد75.
19. الدرر السنية، الموسوعة الحديثية، https://www.dorar.net/ (استندت عليه في تخريج الأحاديث النبوية).
20. الشريف، أبو حاتم. (2008/6/1). البدر التمام في التعريف بالأحلاف في الجاهلية والإسلام، ملتقى أهل الحديث، http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=139128
21. محمد، علاء محمد إسماعيل. (2012/2/1). مكانة المرأة في بلاد اليونان، مدونة همس الجواري، http://mrx540.blogspot.com/2012/02/9-9.html
22. المعاني، https://www.almaany.com/
23. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي. (2000). أسباب النزول، د.ب: دار الكتب العلمية. المكتبة الإسلامية، علوم القرآن، http://library.islamweb.net

الحركات الاجتماعية وتنامي العولمة

د.عبد الله أحمد جلال الدين محمد، جامعة أم درمان الإسلامية، وطالب دكتوراه بمعهد العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع، جامعة إسطنبول – تركيا

ملخص: هدفت البحث إلى التعرف على الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة في مناهضة ظاهرة العولمة. لم تتوقف الحركات الاجتماعيّة المناهضة للعولمة الرأسمالية، منذ نشأة النظام الرأسمالي، وكانت الحركة الشيوعيّة العالميّة من أول الحركات التي حامل للنضال ضد الإمبريالية الرأسمالية. وجاء بعده مجموعة الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القومية مناهضة للعولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، فعلى سبيل المثال نجد المنتدى الاجتماعي العالمي، منظمة السلام الأخضر العالمية، وشبكات أنصار البيئة وغيرها من الحركات الاجتماعيّة الأخرى العابرة للحدود القومية. وبرغم من عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم إلا أن الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القومية تتدخل بصورة مباشرة في المؤتمرات الدولية سعيًا إلى التأثير في لغة معاهدات معينة والمساعدة على تطبيق اتفاقيات متعددة الأطراف. غير أن أعدادًا أكبر بكثير من عناصر الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة تعمل على تثقيف أطراف محلية، منظمات وأفراد، بالمشكلات العالمية والأجهزة السياسيّة المصممة لمقاربتها. مثلًا حركة الأرض وما هي إلا حركة اجتماعيّة عابرة للحدود القومية عاكفة على إدماج منظماتها الفرعية بالعمليات السياسيّة المتعددة الأطراف عبر اطلاعها على القضايا المطوحة للنقاش والاقتراح تكتيكات من شأنها تشجيع التعبئة المحلية لصالح قضايا عالمية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، العولمة، الحركات الاجتماعيّة العالمّية، المجتمع المدني.

Social movements and the growth of globalization

Abstract: The research aimed to identify transnational social movements in opposition to the phenomenon of globalization. The social movements

against capitalist globalization did not stop, since the inception of the capitalist system, and the international communist movement was one of the first movements that supported the struggle against capitalist imperialism. It was followed by a group of transnational social movements against capitalist globalization and neo-liberalism. For example, we find the World Social Forum, the International Greenpeace Organization, environmental networks and other transnational social movements. Although there is no single government ruling the world, transnational social movements intervene directly in international conferences seeking to influence the language of particular treaties and help implement multilateral agreements. However, much larger numbers of transnational social movement elements are working to educate local actors, organizations and individuals, about global problems and the political apparatus designed to address them. For example, the Earth Movement is a transnational social movement dedicated to integrating its sub-organizations into multilateral political processes by informing them of issues for discussion and proposing tactics that encourage local mobilization in favor of global causes.

Keywords: social movements, globalization, global social movements, civil society.

المقدمة:

لم تُعد المشاركة السياسيّة، والحياة السياسيّة عمومًا، تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبيّة، والتصويت أو التمثل أو التعين في الهيئات التشريعيّة أو الحكومية. فكثيرًا ما تكشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها، بل إنه قد يُعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حظره بأكثر من أسلوب. وبرغم انتشار الديمقراطية في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية أو الشمولية في كثير من

البلدان يجعل من المتعذّر حدوث التغير الاجتماعي أو أحداث من خلال الهياكل السياسية القائمة، ومن البديهي أن الثورات هي من الأساليب غير التقليديّة، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تُحدِث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد. وتحفَل المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعية على اختلاف أهدافها ومجالاتها، ودرجات الفعاليات والكفاءة فيها، ولكثير من هذه الحركات امتدادات وروابط عالمية، وهي تعتمد اعتمادًا كبير على تقانات المعلومات الحديثة لتيسير التواصل فيما بينها، وشدّ الروابط بين شبكاتها المحلية والدولية (أنتوني غدنز، 2005).

تتعدّد أشكال الحركات الاجتماعية، وأنواعها، وحجومها، ومجالات انتشارها، حيث أن حجم العضوية في بعضها قد لا يتجاوز العشرات، بينما يتسع في حركات أخرى الآلاف بل الملايين من الناس. تعاظمت أهمية الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة، واتسعت أدوارها نتيجة لعجز المؤسسات التقليدية أو قصورها عن التصدي لأشكال محدّدة من المخاطر التي تتهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل القضايا البيئيّة، وأخطار الانتشار النووي، والمخاطرة التي تنطوي عليها عملية العولمة، أو أساليب إنتاج الغذاء المُعدل جينيًا، والآثار السلبية لانتشار تقانات المعلومات الجديدة. وهذه المشكلات والتحديات هي من النوع الذي لا تستطيع المؤسسات والحكوميّة والسياسيّة الحزبيّة السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدى لها. بل أننا، في المقابل نشهد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا الاجتماعيّة والخاصة من المؤسسات التجاريّة والاقتصاديّة العملاقة، والأجهزة الحكوميّة البيروقراطيّة ونفوذ وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. ويري الكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية والمحلّلين والمراقبين أن العولمة، إذا ما تُرك لها المجال للمضي قُدُمًا في مساراتها الحالية ووفق منطقها الخاص، ستخلق أضرارًا بالغة، تطرح مخاطر جسيمة على حياة المواطنين العاديّين في جميع أرجاء المعمورة (المرجع نفسه: 2005، ص 488). كما أنّ هناك علاقة بين الحركات الاجتماعية والعولمة خاصة في نهاية القرن الحادي والعشرين، وممّا لا شكّ فيه أن لهما فضاء مشترك بشكل ديناميكي. والسؤال هنا كيف تعمل الحركات الاجتماعية في ظل تنامي ظاهرة العولمة؟ سوف أحاول في هذه الورقة أن أركز على مفهوم الحركات الاجتماعية، أي باعتباره واحد من المحاور الأساسية للثقافة المدنية والمجتمع المدني، وبالإضافية إلى النظريات التي تفسر ظاهرة الحركات الاجتماعية، ومحاولة الإجابة على السؤال المركزي لهذه الورقة: كيف يمكن للحركات الاجتماعيّة العابرة

للحدود القوميّة أو المجتمع المدني العالمي مناهضة العولمة في ظل عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم؟

مفهوم الحركات الاجتماعية

يشير مصطلح الحركات الاجتماعيّة إلى الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعيّة معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف مشتركة، والحركات الاجتماعيّة تمثل أشكالًا اجتماعيّة تتكون من أشخاص ومجموعات ومنظمات متشابكة معًا، وهي تعبّر من خلال الأفعال الجماعيّة عن الاحتجاج، وذلك لأجل تغيير العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة (أدولف فرانك، 2008، ص 137). لعل الحركة الأميركية للحقوق المدنية هي أشهر حركة اجتماعيّة في القرن العشرين، وقد اشتهرت بخطاب "أنا أحلم" لمارتن لوثر كينغ، أمام تمثال لينكولن، خلال المسيرة المليونية في واشنطن من أجل "العمل والحرية". ولكن مصطلح "حركة اجتماعيّة" نحته علم الاجتماع الألماني لورنز فون شتاين Lorenz von stein في العام 1850 وذلك في كتابه "تاريخ الحركة الاجتماعيّة في فرنسا من 1789 إلى يومنا هذا (1850)"، وبحسب تشارلز تلي Charles Tilly فإن نمو الحركات الاجتماعيّة ارتبط بالتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة الأوسع التي بدأت مع تطور النظام الرأسمالي والسوق ونشوء البروليتاريا الصناعيّة. وأول الحركات الاجتماعيّة التي نملك عنها تاريخًا موثقًا هي الحركات السياسيّة الجبارة في فرنسا 1789 (الثورة الفرنسيّة)، وثورة الدستور البولوني في 3 أيار 1791. ويمكن اعتبار حركة المطالبة بإلغاء العبودية وتحرير العبيد، في بريطانيا (ومستعمراتها الأميركية) في القرن الثامن عشر، وما تبعها من حركة مقاطعة السكر الذي ينتجه العبيد (1791) من أشهر الحركات الاجتماعيّة.. (وعلى سبيل المثال حركة مقاطعة التنباك في إيران أواخر القرن التاسع عشر). وعرف القرن التاسع عشر حركات عمالية واشتراكية كانت النموذج المصغر عما يُقصد بالحركة الاجتماعيّة، وهي أدت إلى نشوء الأحزاب الشيوعية الاشتراكية والديمقراطية. في عام 1815 دخلت بريطانيا مرحلة عاصفة من الانتفاضات الاجتماعيّة، وحصل الأمر نفسه كذلك في مختلف البلدان الأوروبية حيث قامت الحركات الاجتماعيّة المطالبة بالإصلاح (ثورات 1830 و1848 و1871 الفرنسية، والربيع الأوروبي في 1848) ... وتواصلت مع الثورة الروسية 1905 ثم 1917، وكذلك ثورة الدستور العثماني 1908 وثورة المشروطة الإيرانية 1905 – 1911) (تشارلز تيللي، 2004، ص 41).

حيث نجد معظم الباحثين الذي أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعيّة نجدهم قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسيّة لابد من توافرها في الحركة الاجتماعيّة حتى تأخذ هذا المسمى، وهذه العناصر هي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفيّة العليا التي تؤمن بها الحركة. والعناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعيّة وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهي تشمل أيضًا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكار مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. ويرى البعض إلى أن الحركة الاجتماعيّة هي محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي، وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابًا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدى سلطة النظام السياسي القائم (تشارلز تيللي، 2004، ص 14).

إن بناء حركة اجتماعيّة قوية مناصرة للديمقراطية، يظل دومًا مهمة المجتمع المدني عندما يعمل في ظل بيئة قمعية.... وينبغي في هذا الصدد أن نكون بدايةٍ قادرين على تعريف ماهية الحركة الاجتماعيّة، حيث أن الحركات الاجتماعيّة كما يُوحى الاسم هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسيّة بعينها، وبالتالي نجد الحركات الاجتماعيّة في كثير من انحاء العالم تناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها (محمود ممداني، 2010، ص 11).

برغم بساطة هذه التعريفات ووضوحها إلا أن هناك بعض الاشكاليات البحثية التي تتعلق بالحركات الاجتماعيّة وخاصة في الإطار المقارن، حيث نجد عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين Alain Tourane والذي يبني دفاعه عن مفهوم الحركات الاجتماعيّة على أساس موقفه النقدي الرافض لفكر ما بعد الحداثة Postmodernism الذي أعلن انتهاءها لصالح النسبية تفضيلًا

لمفهوم (الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام) التي تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض المستمر وليس الحركات الأيديولوجية الواسعة. أما تشارلز تلي Charles Tilly فإنّه يعرف الحركات الاجتماعيّة على أنها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحديث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد. ولكن في الوقت نفسه هناك بعض الباحثين في مجال الحركات الاجتماعيّة، وأن الحركات الاجتماعيّة قد فقدت مركزتيها، مؤخرًا، كمرجع في النسق البحثي. حيث عكست بعض البرامج البحثية المتخصصة التي حققت تراكمًا في هذا المجال، وعلى رأسها برنامج ديناميات التنازع Dynamics Of Contention نوعًا من إعادة التوجيه لأجندة البحث في الحركات الاجتماعيّة، وذلك نحو تحديد آليات للعمل عبر أحداث شديدة التنوع وأشكال السياسيات التنازعية Contentious Politics، والبرنامج يدافع عن كونه الحركات الاجتماعيّة كشكل خاص من اشكال المشاركة السياسيّة. أو كأحداث بارزة للتنازع contention جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية Democratization والقومية Nationalism والثورة Revolution والتي يمكن تحليلها استخلاص آليات الاجتماعيّة. في المقابل من ذلك هناك وجهة نظر أخرى ترى أنه لا ينبغي أن نتعامل مع الحركات الاجتماعية كمجموعة متميزة من الظواهر، ولا أن نسلّم بأنه ينبغي أن تكون هناك مجالات فرعية ثقافيّة محددة مكرسة لدراسات شاملة للحركة الاجتماعيّة. وبالتالي أن التطور الإجمالي في المجال يعكس نوع من التخصيب المتقاطع المتواتر بين عدد من مجالات البحث، من بينها دراسة الاتحادات، والعمل الطوعي والقومي وغيرها. ومع ذلك، هناك مخاطر أيضًا مرتبطة بالاستغناء تمامًا عن مفهوم الحركة الاجتماعيّة بالتركيز في المقابل على آليات وعمليات أخرى تساهم في تفسيرنا لأحداث معينة من التنازع تدعي تقليديًا "حركات اجتماعيّة" (تشارلز تيللي، 2004، ص 15).

هناك عدة نظريات تفسر ظاهرة الحركات الاجتماعيّة، فإن نظرية الحرمان Deprivation theory تقول إن الحرمان الاقتصادي-الاجتماعي هو منبع أي حركة اجتماعية (Denton E. Morrison 1978, p 202 - 209). فالمحرومين هم الأكثر استعدادًا للانتظام في حركة اجتماعيّة لتحسين ظروفهم وأوضاعهم... لكن مشكلة هذه النظرية أن معظم الناس يشعرون بالحرمان، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى هذه الدرجة أو تلك، وفي معظم الأوقات..فلا تفسر لنا

النظرية لماذا تشكلت حركة اجتماعية في هذا الوقت وليس ذاك، وسط هذه المجموعة وليس تلك... وقد وجه إليها نقد آخر وهو أنها نظرية دائرية بمعنى أنها تفسر الحركة الاجتماعية بتفاقم الحرمان فيما دليلها على تفاقم الحرمان هو وجود حركة اجتماعيّة (Jenkins J. Craig & Perrow Charles, 1977, p 249).

نظرية السلوك الاجتماعي Collective behavior theory أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعيّة في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وقد ربطت هذه النظرية بمفهوم الحركات الاجتماعيّة بحدوث أنشطة مثل الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعيّة، أي بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تمامًا – في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعيّة الأساسية، يري أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في المانيا، وإيطاليا، اليابان) كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض. أما نظرية المجتمع الجماهيري Mass society theory، تقول إن الحركات الاجتماعيّة يصنعها أفراد يعيشون في مجتمعات كبيرة ولكن يشعرون بالهامشية الاجتماعية أو بالغربة عن محيطهم فتعطيهم الحركة الاجتماعيّة شعورًا بالقوة وبالانتماء حين يتجمعون ويتنظمون وينتفضون (William Kornhauser, 1959).

نظرية تعبئة الموارد Resource mobilization theory التي تطورت منذ الستينيات القرن العشرين، وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقًا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد. ويري منظرو هذه المدرسة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثًا في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي بل جزء من العملية السياسيّة. أما نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة New social movement theory، وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة وكحل لها. ويري أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة – اختلافًا مع الحركات الاجتماعية القديمة – ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما

يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. أما نموذج الفعل – الهوية Action – identity paradigm، وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعيّة تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسيّة القائمة والمعايير المعرفيّة المرتبطة بها، أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعيّة (تشارلز تيللي، 2004، ص 19).

العولمة والحركات الاجتماعية

انطلاقًا من كون العولمة سياق للتغيرات الاجتماعيّة الطارئة على الحركات الاجتماعيّة، يمكننا أن نميز عمليّة العولمة بشكل أوضح من خلال التمييز بين كل من الترابط من أعلى لأسفل، والتكيف من أسفل لأعلى، وما يتوسطهما من أرضية للتفاوض. من أعلى لأسفل تنتج العولمة روابط بين مراكز القوة: الروابط التجارية بين التكتلات المالية، والروابط القسرية بين القوى العسكرية، والروابط الثقافيّة بين التجمعات الدينيّة أو العرقيّة، والتركيبات بين الثلاثة. ومن أسفل لأعلى، تبدو العولمة مختلفة؛ فتشمل تلك الروابط: تيارات الهجرة بعيدة المدى، والمكالمات الهاتفيّة عبر الحدود والمحيطات، والإيداعات والهدايا التي يرسلها المهاجرين إلى قراهم في أوطانهم، والتشارك في المعلومات من قبل منظمي الحركات الاجتماعيّة. فإن العولمة دون شك، تشمل انتشار السلع والخدمات الاستهلاكية المقننة عبر العالم (تشارلز تيللي، 2004، 2004).

نعيش اليوم في "عصر العولمة" حيث تتداخل فيه حياة الناس على المستويات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعالميّة، وتشترك فيه شعوب العالم بأنساق الاتصالات والإعلام أصبحت بسبب الثورات التكنولوجيّة المتعاقبة في عالم الاتصال المعولمة في شتى جوانبها. فإن تعاظم الحركات الاجتماعيّة الجديدة، وتعدّد أهدافها وأدوارها، إنما تدل دلالة قاطعة على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة ليسوا عازفين عن العمل السياسي أو غير مكترثين له بأشكال أخرى من السلوك الجماعي. كما أن هذه الحركات تُشير إلى تزايد الاقتناع لدى الناس بأن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفعًا من الاعتماد على السياسيّين والنُّظُم السياسيّة، ولاسيّما في المجالات المتصلة بالقضايا الأخلاقيّة الكبرى الكامنة في أعماق حياتنا الاجتماعيّة (غدنز أنتوني، 2005، ص 490). وعلى هذا الأساس، فإن الحركات الاجتماعيّة الجديدة تُمثل إحياء للمبادئ

والممارسات الديمقراطيّة في كثير من البلدان وأحيان تتجاوز الحدود القوميّة للدول، وهي تُمثل واحدًا من المحاور الأساسيّة للثقافة المدنية والمجتمع المدني. جعلت العولمة الرأسمالية، بواسطة استغلال السوق العالمية، من الإنتاج والاستهلاك في كل البلدان مواطنية عالمية(أولريش بك، 2012، ص 51).

فالعولمة ظاهرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصر وخاصة في مجال الاتصالات وتقانات المعلومات، والهندسة الوراثية والبحوث النووية. إن التطورات العلمية والتكنولوجية، والتقدم في وسائل المواصلات وثورة المعلومات له آثار على جميع انحاء العالم. وما نجم عن ذلك من دفع ظاهرة التدويل الاقتصادي، وزيادة الاعتماد المتبادل على مستوى العالم كله، وتطور وسائل الإنتاج، وإمكانية التوفير الكبير في نفقات الإنتاج، وسرعة انتقال الأفراد والأموال والسلع والخدمات والأفكار والقيم بين مختلف المجتمعات والتطور الهائل في وسائل تبادل المعلومات والبيانات. على أساس رؤية جديدة تستند إلى أفكار الليبرالية الجديدة، فكل ما نشهده اليوم من الترويج لهذه الليبرالية وفرض تصوراتها ورؤاها في شتى المجالات: مثل الليبرالية الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. وقد تبلور من خلال أفكار الليبرالية الجديدة ظاهرة العولمة الرأسمالية، باعتبارها مرحلة جديد من مراحل التوسع الرأسمالي، تعيد الرأسمالية من خلالها هيكلة نفسها محافظة في نفس الوقت على جوهرها الاستغلالي، بل وتكثيف هذا الاستغلال لكل شعوب العالم بما في ذلك الشعوب في الدول الرأسمالية المتقدمة (عبد الغفار شكر، 2006، ص 92). وبالتالي هناك آثار للنظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي وخاصة في العصر العولمة "عصر تكنولوجيا المعلومات" التي تتمثل في الاحتباس الحراري وإنتاج السلع المعدلة جينياً وانتشار الأسلحة الكيمياوية والنووية وبالإضافة إلى الأقمار الاصطناعية والطائرات بدون طيار وكاميرات المراقبة، وما له آثار على حياة البشرية سواء كان إيجابًا أو سلبًا في مختلف انحاء العالم. العولمة تتضمن فرص ومخاطر، وعلى المجتمعات التفاعل مع الإيجابيات، والاستفادة من جوانبها الإيجابية الناجمة عن إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، ورفض ما يتعارض منها مع مصالح المجتمع، والنضال ضدّ ما يُمثّل العولمة الرأسمالية وسياساتها، التي تستهدف بناء نظام رأسمالي عالمي جديد، تبدأ في حقل الاقتصاد وتمتد إلى مجالات السياسة والثقافة والإعلام لتكريس مصالح الاحتكارات الرأسمالية.

حيث نمت الحركات الاجتماعيّة العالمية المناهضة للعولمة ببطء وفي مواقع متفرقة في البداية، لكنها سرعان ما نضجت، وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية لحركتها بعد سنوات قليلة. كانت البداية الأولى في مشاركة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في التحضير لقمة الأرض عام 1992 في ريودى جانيرو، والحملة الشعبية التي نظمتها جمعيات أهلية ومنظمات سياسية سنة 1994 ضد اجتماع السنوي للبنك الدولي تحت شعار "خمسون عامًا تكفي"، وفي منتصف التسعينيات قامت حركة في كندا والمكسيك ضد إقامة منطقة تجارة حرة لدول أمريكا الشمالية، وفي سنة 1966 عقد مؤتمر عالمي في مدينة تشباس مناهضة للهيمنة الأمريكية حضره ممثلون من 43 دولة، وأنبثق عنه تأسيس "رابطة الحركات المناهضة للأساسيات الليبرالية الجديدة في جميع انحاء العالم". وفي عام 1998 قام تحالف بين الجمعيات الدفاع عن المستهلكين وأنصار البيئة ضد اتفاقيّة تحرير حركة الاستثمارات الدوليّة، وفي العام نفسه انطلقت مظاهرات في تايلاند بمشاركة كبيرة من الفلاحين في مواجهة اجتماع البنك الآسيوي للتنميّة. وفي عام 1999 عقد مؤتمر الأول لمنتدى دافوس العالمي للبدائل، حيث طرحت فيه الدعوة إلى صياغة بدائل المضادة لسياسات العولمة الرأسمالية، وفي العام نفسه احتشد متظاهرون بعشرات الألاف في مدينة سياتل ضد مؤتمر الثمانية الكبار "أمريكا، واليابان، المانيا، فرنسا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، بريطانيا وكندا"، وتواصلت بعد ذلك المظاهرات الحاشدة في جنوة وبرشلونة(عبد الغفار شكر، 2006، ص 104). وقفزت حركة الاحتجاج العالمي بتأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي في عام 2001. كما نجد حركات اجتماعية أخرى مثل منظمة السلام الأخضر العالمية تفعل ما هو أكثر من تنظيم التحركات المباشرة. حيث تقوم المنظمة بتنظيم المظاهرات الاحتجاجية وحملات المقاطعة، وكذلك بإنجاز الدراسات والبحوث العلمية، وتعمل السلام الأخضر بعيدًا عن استهداف تغيير سياسات الدول بحد ذاتها، إذ تكون موجهة، بالأحرى، نحو تغيير مواقف الجمهور الأعم ونمط سلوكه. تسعى المنظمة إلى تغيير قيم، ومعايير، وانماط الخطاب السائدة، ومشاركة على نطاق دولي (وانبر بول، 2010، ص 762).

تنهض نظريات الحركات الاجتماعية العالمية على افتراض أن أعدادًا متزايدة من المشكلات هي عالمية في طبيعتها، وتتطلب حلولًا عالمية ستكون فعالة وأكثر مشروعة إذا ما تضمنت مبادئ ديمقراطية للمشاركة والمساءلة مثلًا تغير المناخ، التدخل الإنساني، وتنظيم الموارد الماليّة الدوليّة. فمن شأن تزايد مُشاركة المجتمع المدني (الحركات الاجتماعيّة) والاحتجاج، والضغط

وتقديم الاقتراحات لتقوية المكانة الأخلاقيّة للقرارات الدولية؛ وزيادة الاحتمال بأن تقر الحكومات معاهدات جديدة وتعهدات قانونية، لتحسين محتوى السياسات العالمية والنقاشات السياسية، وتعزيز التنفيذ والمراقبة والتربية على أرض الواقع. ومن المستعبد أن تحكم العالم دولة عالمية في أي وقت من المستقبل المنظور، لكن بُنى الحوكمة المتعددة الطبقات (muilti- layered)، والمتعددة الممثلين (muilti-actor) والمتُصلة معًا ضمن شبكة واحدة networked قد سبق أن بدأت العمل منذ وقت، وهي في تنامي كل يوم. فعلى سبيل المثال الهيئة العالمية للسدود World Commission on Dams، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين The Global Alliance for vaccines and Immunization، واتفاقية كيوتو الدولية التي تُعني بالبيئة والتنمية، والمعروفة ببروتوكول كيوتو Kyoto protocol، وحملة مُكافحة الفقر المعروفة بـ The make poverty history campaign، وقد شاركت أكثر من 3400 من مؤسسات المجتمع المدني في القمة العالمية لمجتمع المعرفة الذي عُقد في جنيف عام 2005 (World summit on the information society in Geneva in 2005)، إذ مارست الضغوط بنجاح لتضمين اعتبارات المصلحة العامة في الأنظمة التي تحكم شبكة المعلومات العالمية (مايكل إدواردز، 2015، ص 144).

ولكن السؤال كيف يمكن للحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة أو المجتمع المدني العالمي مناهضة العولمة في ظل عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم؟ فإن الأمثلة أعلاه تُزيل اعتراضًا مباشرًا على حركات اجتماعية عالمية، على أنه لا يستطيع القيام بعمله، لأنه لا توجد حكومة عالمية، لكنها تثير مجموعة من الأسئلة بشأن جدوى مشاركة المواطن على المستوى العالمي، عندما يكون هناك عدد كبير من المصالح المختلفة تتحرك بحرية والقليل جدًا من البُنى المرضية لاستيعابها في عالم المؤسسات وأنظمة الحكم الدولية. وتبقى الدول هي التي تحمل موجبات المعاهدات الدولية، وتبقى الشبكات العابرة للحدود الوطنية أساسيّة لتنفيذ الامتثال، ويظل المجال العام العالمي (لسوء الحظ تفتقر حقًا إلى وجوده) مطلوبًا لتعزيز النقاشات حول المعايير الدوليّة (مايكل إدواردز، 2015، ص 158). إن الرؤي المعيارية للحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود أو المجتمع المدني العالمي، هو خلق عالم من دون حرب، وإصلاحات في العلاقات الدوليّة مبنية على ديمقراطية أعظم، ومساواة، واحترام القانون الدولي. ولكن الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة لها تأثيرات محدود على المشاكل التي يسعى إلى معالجتها بشكله الحالي، ومن

الواضح أنه ليس بديلًا للديمقراطية في إطار الحوكمة العالمية، لكنه سينمو على نحو أكبر عندما يرتبط كل بُعد من المجتمع المدني بالأبعاد الأخرى على المستوى الدولي. فالحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة متنوع، وخلاق ومُشوش. هذا هو الذي يجعله دائمًا شائقًا، وغالبًا ما يصعب التنبؤ به، وأحيانًا يكون قويًا جدًا.

قائمة المراجع:

1. إدواردز، مايكل (2015)، *المجتمع المدني النظرية والممارسة*، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
2. بك، أولريش (2012)، *ماهي العولمة، ترجمة*، أبو العيد دودو، منشورات الجمل، بيروت، 2012.
3. بول، وانبر (2010)، "*السلام الأخضر والعولمة السياسية*: العولمة الطوفان أم الإنقاذ، ترجمة، فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.
4. تلي، تشارلز (2005)، *الحركات الاجتماعية 1768 – 2004*، ترجمة ربيع وهبه، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.
5. شاكر، عبد الغفار (2006)، "*الحركات الاجتماعية ومناهضة العولمة الرأسمالية في الوطن العربي*"، في الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تحرير، عزة خليل، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة.
6. غدنز، أنتوني (2005)، *علم الاجتماع*، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. فرانك، أدولف (2008)، *المجتمع المدني.. النظرية والتطبيق السياسي*، ترجمة، عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات. القاهرة.
8. ممداني، محمود (2010)، "دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية"، في الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي، الجزء الأول، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

9. Denton E. Morrison (1978), "Some Notes toward Theory on Relative Deprivation, Social Movements, and Social Change." In Louis E. Genevie, ed., *Collective Behavior and Social Movements*.
10. J. Craig Jenkins and Charles Perrow (1977), Insurgency of the Powerless Farm Worker Movements (1946-1972). American Sociological Review. 42 (2).
11. William Kornhauser, (1959) *the Politics of Mass Society*, Free Press, New York.

مجتمع الاستهلاك: من إنتاج السلع إلى إنتاج الحاجات

أ.رضوان الإدريسي، جامعة محمد الخامس الرباط – المغرب

ملخص: في إطار مقاربة نقدية للمجتمع الراهن الذي نصفه بمجتمع الاستهلاك، نحاول فهم الطبع الاجتماعي الاستهلاكي في غياب شبه تام للإنتاج من قبل الأفراد، وخاصة فئات كالفقراء والعاطلين عن العمل الذي من المتفرض سعيهم للعمل وليس الاستهلاك. وفي هذا الإطار نتبنى مقاربة إريك فروم الذي يعتبر أن الرأسمالية هي ما يُنتج هذا الطبع الاجتماعي حسب كل مرحلة من تطورها، وبالتالي نتوصل، كنتائج للبحث، إلى أن مجتمع الاستهلاك يحمل إيديولوجيا أكبر من مجرد إشباع الحاجيات الأساسية، بل إنه يخدم من جهة الرأسمال الذي يحتاج إلى مستهلكين أكثر من منتجين (العمال)، ويخدم سياسياً النظام القائم، حيث يُقنع هذا الاستهلاك الشخص بأنه حر لأن لديه قدراً كبيراً من الحرية في الاختيار بين السلع بينما لا يفكر في تغيير النظام القائم على الرغم من الاختلالات التي يمر بها.

الكلمات المفتاحية: مجتمع الاستهلاك، الرأسمالية، الطبع الاجتماعي، الحاجة، الحرية

Consumer society : From making the goods to making the needs

Radouane Idrissi

PhD Researcher, sociology division, Mohammed V University, Rabat – Morocco

Abstract : As a critical approach to the present society, which we consider as a consumer society, we try to understand the social character of consumption in the almost total absence of production by individuals, especially groups such as the poor and the unemployed who are supposed to struggle for work and not for consumption. In this context, we adopt the approach of Erich Fromm, who considers that capitalism is what produces this social character according to each stage of its development, and thus we conclude, as a result of the research, that the consumer society carries an ideology that is more than the simple satisfaction of basic needs, but rather serves the capital that needs the consumers more than the producers (workers), and politically serves the existing system,

because this consumption convinces a person that he is free because he has a lot of freedom to choose between goods while he doesn't think about changing the existing system despite the imbalances that it goes through.

Keywords : consumer society – capitalism - social character – needs - freedom

مقدمة

في دراسة مجتمع الاستهلاك سوسيولوجياً نجد نظرية كريستيان انجل التي ترى بأنه كلما ارتفعت المداخيل الوطنية يلاحَظ أن نسبة المال المخصصة للتغذية بالمنزل تتقلص وأن الزيادات الهامشية المستعملة للخيرات المستدامة (لباس، سكن، نقل خاص)، ثم للسلع الفاخرة، للترفيه وسلع أخرى ترتفع.(Bell, 1999, p209) وفي مقاربة ثانية، نقدية أكثر، حيث تنتقد قياس الرفاه بالأشياء والإشارات التي يحققها الاستهلاك، ومن أبرزها مقاربة جون بودريار **الذي يرى بأن المساواة الحقيقية للقدرات، المسؤوليات، الحظوظ الاجتماعية للسعادة بمعناه الكامل انتقلت إلى مساواة أمام الأشياء (تلفاز، سيارة...) وإشارات النجاح الاجتماعي والسعادة الواضحة، فالمساواة أصبحت محصورة في حاجة الإشباع.** (Baudrillard,1977, p60) فـ بودريار يقارب الاستهلاك من زاوية التمايز الطبقي. المقاربة الثالثة تشير إلى **أن مجتمع الاستهلاك هو إنتاج للمستهلِك نفسه، بحيث يُحفِّز على الاستهلاك عن طريق توليد الحاجات والرغبات والأوهام فيما يخص السلع والخدمات، ليُؤثر، إن لم يكن يُحتِّم، كيف تُستهلَك هذه الخدمات والسلع. (Smart, 2010, p 5) لقد أصبحت هذه النزعة أسلوب حياة تتمحور حول الحصول على المزيد والمزيد من الأشياء، من خلال حملات ترويجية مقنِعة وجذابة.** (p8) إن هذه المقاربة هي التي نتبناها في هذا المقال لنبرز كيف تسبق صناعة الحاجة صناعة السلع نفسها.

إن الحاجات الطبيعية لم تعد كافية لسير التقدم، فأصبح هذا الأخير يخلق حاجات جديدة، منها الطبيعي وغير الطبيعي، ليستطيع الاستمرار، وهو ما جعل مفهوم التقدم في موقف تشكيك اليوم. وقد تعددت النظريات السوسيولوجية النقدية لإيديولوجيا التقدم المقترن بالاستهلاك، حيث يرى كاستورياديس بأن الاقتصاد الحديث، بفضل تطوره الإنتاجي وثروته يذهب أبعد من إشباع الحاجيات الأولية، بل يعمل على صناعة الحاجات (المصطنعة) التي تُصنع أمام أعيننا كل يوم،[...] بل إن اقتصاد الرأسمالية الحديثة لا يمكن أن يوجد إلا باستجابته لحاجيات ينجزها بنفسه،(Castoriadis, 1975, p219-220) ويقول باومان أن العلاقة التقليدية بين الحاجات وإشباعها تم عكسها، فالوعد وأمل الإشباع أصبحا يسبقان الحاجة وسيكونان دائماً أكبر من الحاجة الموجودة، وذلك لأنه تم نزع الانتظار من الرغبة والرغبة من الانتظار، (Bauman, 2010, p25) فالسرعة والكمية التي تُطرح بها السلع والخدمات لا تنتظر تجدُّد الرغبة أو حتى تكوُّن الحاجة نحو هذه السلع والخدمات، بل يصبح من الضروري خلق الرغبات والحاجات. إن الاستهلاك ليس مجرد فعل بسيط على ما يبدو، بل إنه يخترق العقل، التفكير والإرادة، وبالتالي

يختلط وعد تحقيق السعادة بشرعية أدوات تحقيقها، وتضيع العقلانية التي تغنت بها الحداثة عبر استغلالها لما هو غير عقلاني.

من خلال هذه العقلانية التي تتضمن بعداً لا عقلانياً نطرح سؤالنا الإشكالي، وهو كيف يتم صناعة الحاجة في مجتمع الإستهلاك؟ وعبر أي أدوات؟

لفهم ما نسميه بصناعة الحاجة سنعتمد على مقاربة الطبع الاجتماعي لإريك فروم، فهو يعرِّف الطبع بذاك الشكل الخاص الذي تتشكل فيه الطاقة البشرية عبر التكيف الدينامي للحاجات البشرية مع نمط الوجود الخاص لمجتمع معين، والطبع بدوره يحدِّد الفكر، الشعور وأفعال الأفراد،(فروم، 1972، ص222) بعبارة أخرى، فالطبع الاجتماعي يَستبطِن الضرورات الخارجية ويستغل الطاقة البشرية من أجل نظام اقتصادي واجتماعي معين. (p226) إن الطبع الاجتماعي يشير لِوقْع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الأفراد وتكيّف هؤلاء مع هذه التغيرات، لذلك فالرأسمالية تتطلب شكلاً معيناً من السلوك. ويتفق دافيد ريزمان مع إيريك فروم حين يقول بأنه "لكي يستطيع المجتمع السير بشكل صحيح يجب على أعضائه اكتساب نوع الطبع الذي يجعلهم يرغبون في السلوك بالطريقة التي يجب السلوك بها كأعضاء في المجتمع أو طبقة خاصة، يجب عليهم رغبة ما هو ضروري للقيام به من الناحية الموضوعية. فالإكراه الخارجي يتم تعويضه بإكراه داخلي وبنوع معين من الطاقة البشرية التي يتم توجيهها نحو سمات الطبع." (Riesman et al., 2001, p64) بهذا المعنى فالباحثان يتفقان على أن المجتمع يفرض درجة معينة من الخضوع على أفراده، خاصة أن الإغراء أصبح يعوِّض العنف في ممارسة هذا النسق، ليصبح الخضوع مقبولاً أكثر وتصبح الحرية شكلاً من أشكال الخضوع.

لفهم ما أسميناه بصناعة الحاجة سننطلق من علاقة النمو الاقتصادي أو تطور الرأسمالية بتغيير القيم الاجتماعية وخلق طبع اجتماعي يتماشى مع سيرها في كل مرحلة بدءً من لحظة تكون الرأسمالية (1)، ثم سننتقل لتحديد مفهوم الحاجة وكيف يتم صناعتها وعبر أي أدوات (2).

1.النمو الاقتصادي وضرورة تغيير القيم نحو الاستهلاك

نحاول في هذا المحور فهم كيف تتشكل الرأسمالية مِن – وتُشكِّل – الأفكار والقيم. الرأسمالية حسب فيبر هي اجتماع بين خاصيتين رئيسيتين؛ البحث عن الربح إلى جانب الانضباط العقلاني للعمل، وقد تشكلت في ظروف اجتماعية ودينية خاصة بالمجتمع الغربي دون غيره، وهي الأخلاق البروتستونتية منذ القرن السابع عشر، لكنه في نفس الوقت يؤكد على فكرة غاية في الأهمية تتمثل في كون الرأسمالية بمجرد أن تقوم تصبح مستقلة بذاتها ولا تغدُ مرتبطة بهذه الأخلاق، حيث يقول " لم تعد الرأسمالية الظافرة بحاجة إلى هذا الدعم منذ أن استندت على قاعدة ميكانيكية،" (فيبر، غ م، 148) فبمجرد أن أصبحت الرأسمالية نسقاً مستقلاً صارت تشكل أخلاقها بيدها.

وقبل ذلك سنميز بين مجتمعين؛ الصناعي والاستهلاكي، حيث يتم اعتبار الأول كمجتمع إنتاج، فبالرغم من كون جميع المجتمعات في الماضي وحتى في المستقبل تقوم بالإنتاج، إذ أن الإنسان لا يمكنه أن يعيش بدونه، لكن، حسب زيجمونت باومان، (Bauman ,2010, p23) اعتُبر مجتمع إنتاج لأنه فَرض على أعضائه أن يلعبوا هذا الدور، أي كمنتجين، بينما في مجتمع الاستهلاك – كذلك البشرية عرفت ولا تزال تعرف الاستهلاك ولن يتوقف إلا بتوقفها – أصبح على أعضائه ضرورة لعب دور المستهلكين، فهو ما يحتاجه المجتمع في هذه المرحلة، وهذا ما نسميه بالطبع الاجتماعي الذي يتلوَّن حسب تغير الرأسمالية، فكيف يتم هذا التلوُّن؟

1.1. الطبع الاجتماعي في بداية الرأسمالية

كان ماركس من أوائل من عرَّف الرأسمالية بالتراكم اللامحدود للثروة، حيث يتم إعادة استثمار الربح باستمرار وإضافته للرأسمال السابق، لكن يرجع الفضل لـ ماكس فيبر في فهم الدوافع السيكولوجية أو الثقافية لهذا التراكم اللامحدود، ليربط هذه الخاصية بالأخلاق البروتستونتية، ففي الوقت الذي أوَّلت الكالفينية إصطفاء الله لعباده عبر النجاح المادي في الحياة، أصبحت النسكية البروتستونتية تتعارض تعارضاً حاداً مع التمتع العفوي بالثروات، وتكبح الاستهلاك، لاسيما في الأشياء الكمالية(فيبر، ص142)

لكن هذا الطابع الديني، كما يقول فيبر، سيخفت أمام إغواءات الثروة، وقد حافظت الطبقات الصاعدة من البرجوازية الصغرى والمزارعين على هذه المثل العليا، بينما كان المُلاَّك السعيدين مهيئين لإنكارها.(ص144) ويؤكد فيبر أن ما اكتسبته الرأسمالية هو طبع اجتماعي قام على تكريس الإنسان للعمل وفي نفس الوقت الإدخار. لفت ماركس من جهته الانتباه لخاصية صاحبت التراكم وهي حب التملك، "حيث يضيف المستهلك دائمًا المزيد إلى مجموعته؛ المستهلك يخزِّن كنوزه، فهدفه هو التراكم. قبل كل شيء، لم يرغب المستهلك في التخلي عن هذه الأوثان التي استثمر فيها الكثير من نفسه." (Sennett, 2007, p150) فالبروتستونتي كان يحب التملك، حيث أن الملكية، حسب فروم، كانت أحد الوسائل التي تجعله يحس بالأمان خاصة إثر العزلة واللا يقين التي خلقتها حرية المجتمع الحديث والتي أبعدته عن علاقاته الأولية، فملابسه ومنزله هم جزء لا ينفصل عنه.(فروم، 1972، ص102)

ويُجمِل باومان الأخلاق البروتستونتية في مبدأين واضحين ومبدأين ضمنيين؛ الأولين هما أن ليس هناك شيء مجاني بل يجب العمل للحصول عليه، والثاني هو أنه من غير اللائق بل من المخزي التوقف والتعب بمجرد إشباع الحاجة التي كان المرء يلاحقها، فليس المهم هو إشباع الحاجة وإنما العمل هو قيمة في حد ذاته، أما المبدآن الضمنيان هما أن لكل فرد قدرة عمل يمكن بيعها وبالتالي، من جهة، من الواجب عليه أن يعمل ومن ناحية أخرى من الظلم أن يتقاسم ما ربحه مع الآخرين، والمبدأ الثاني هو أن العمل المعترف به عبر الآخرين هو وحده ما يعتبر ذا قيمة أخلاقية التي توصي بها إيتيقا العمل.(Bauman, 2010, p5)

بعد الثورات الصناعية والحاجة إلى يد عاملة أكبر تم الانتقال من الأخلاق البروتيستونتية التي ميزت فئات معينة إلى أخلاقيات العمل والتي يجب أن يخضع لها الجميع، حيث سيتم خلق هذه الأخلاق كجزء مركزي من البرنامج الأخلاقي والتعليمي للمجتمع الصناعي، فالقائمون على هذا الأخير رسموا نموذجاً لنوع السلوك الصحيح للأفراد، فَهُم، كما يرى باومان، يفضلون الجوع على إرهاق أنفسهم، والغرق في القذارة بدلاً من القلق بشأن تحسين ظروفهم، ويفضلون الإلهاء اللحظي والعابر بدلاً من السعادة البعيدة والمستمرة، (p11) فهذه السلوكات هي ما قامت الصناعة الناشئة بتقويمها بما يتوافق مع ما يحتاجه المجتمع، وهي التزويد بيد عاملة كبيرة وطيِّعة في نفس الوقت؛ أي أخلاقيات العمل التي تمثل الطبع الاجتماعي للمجتمع الصناعي، ويعد بينتهام ممثل هذا النموذج الاقتصادي الذي يقوم على الانضباط، وقد تجنب كل الدوافع والعواطف البشرية ليقوم بِصب الجميع في قالب الانضباط، باستثناء تركيزه على المبادئ المعادية للرغبة في الثروة، بمعنى تلك التي تدفع للنفور من العمل أو الرغبة في التمتع بالانغماس باهظ الكلفة.(p14)

لقد قام هذا النموذج على تقليل الخيار لحده الأدنى، فهو لا يتناسب مع أخلاقيات العمل الملائمة للرأسمالية الصناعية التي تحتاج إلى العمل أكثر من الاستهلاك، فكانت المراقبة صارمة، والأجر منخفض لضمان العمل الدائم، ورغم أن التصور الاقتصادي الذي يرى في النظام الفوردي ثورة صناعية بكل المقاييس، فإن فورد أقام – في مطلع القرن العشرين- أجراً متواضعاً (5 دولارات في اليوم) يوافِق القيم البروتستونتية، بل قام بتطوير قسم سوسيولوجي مكوَّن من ثلاثون محققاً مكلفين بمراقبة العمال في منازلهم والتأكد من اعتدالهم في الشرب وفي الحياة الجنسية ونظافة المنزل والراحة.(Ewen, 2001, p28) فأخلاقيات العمل قامت بإحياء الأخلاق البروتستونتية لتشجِّع على الإنضباط اللامشروط وأصبحت ضرورة حتمية بناها الاقتصاديون وعززها مشرِّعي الدولة الحديثة قبل أن يستبطنها الأفراد وتصبح كواجب أخلاقي يمارسونه عن طيب خاطر وبحماس، ليعيد إنتاج هذه الأخلاق في شكل جديد ومعمَّم، فليست طائفة أو فئة من تتبناه وإنما مختلف أفراد المجتمع، فقيم البروتستونتية تم تجريدها من طابعها الديني لتصبح عقلانية وبالتالي شاملة، ليقول باومان بأن أخلاقيات العمل كانت أداة لتحقيق غاية الامتثالية لنظام المصنع. (Bauman, p20)

باختصار، فالرأسمالية في مرحلتها الأولى تميزت بطبع اجتماعي خاص؛ العمل كواجب، الإدخار القهري، التملك وعدم التفريط فيه بسهولة ثم التراكم، وبالتالي تميل الكفة للإنتاج بدل الاستهلاك وهو ما احتاجته الرأسمالية لتقلع في بدايتها.

2.1. الطبع الاجتماعي في الرأسمالية الجديدة

في المرحلة الثانية من الرأسمالية، أو الرأسمالية الجديدة (néo-capitalisme) التي ستنطلق مع بداية القرن العشرين سيصل الإنتاج درجة يتجاوز فيها الاستهلاك بسبب التصنيع القوي والآلات الضخمة التي لا يمكنها إلا أن تنتِج للجماهير العريضة وبكميات كبيرة، حتى تغطي نفقاتها وتنتج فائض القيمة، وهكذا سيظهر التناقض بين الطلب والعرض، وهو ما عبر عنه ريمون آرون بعدم

توافق العلاقة بين الماكرو والميكرو، فالادخار مثلاً يكون مفيداً للمستهلِك لكنه يؤثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام، بحيث يُقلص من الطلب ويؤثر على الاستثمار في النهاية. (Aron, 2005, p853) إن التوازن الذي يدَّعي مناصروا الاقتصاد الليبرالي بأنه يقوم عبر اليد الخفية؛ توازن العرض والطلب، يصبح مهدداً إذا تم ترك الأفراد يسلكون حسب إرادتهم. وقد أشار دافيد هارفي إلى أن الانفجار الفوردي الذي أدى إلى زيادة في مداخيل العمال طرح مشكل كيفية تحويل هذه الزيادة إلى طلب فعلي، (Harvey,1994, p289) فالنظريات التي تعتبر أن النمو الاقتصادي ينعكس بشكل تلقائي على السلوك الاستهلاكي تغفل الجانب السيكولوجي أو الثقافي الذي يعيق هذا التحول.

ومع عشرينات القرن الماضي، سيدفع هذا الانفجار في الإنتاج إلى مقاربة جديدة في الاقتصاد، وهي إنتاج المُستهلِك نفسه، أي إنتاج أفراد قادرين على استهلاك كل ما يُنتَج. هكذا سيتم اللجوء، كما يقول آندري غورتس، لعلماء النفس، ومن أبرزهم إدوارد بيرنايز، ابن شقيقة فرويد، والذي سينشئ ما سمي بالعلاقات العامة (public relations)، حيث سيعتبر أنه إذا كانت الحاجات محدودة بالطبيعة فالرغبات غير محدودة، لذلك يجب مناشدة المصادر اللاواعية، والدوافع اللاعقلانية، الأوهام (fantasmes) والرغبات الغير معترف بها. باختصار، يجب أن يحمل الإشهار رسالة تحوّل المنتَج، حتى الأكثر تفاهة، إلى ناقلات لمعنى رمزي. (Gorz, 2003, p53)

بينما كانت أخلاقيات العمل إبداعاً أوروبياً أساساً سرعان ما ستحاول الولايات المتحدة التخلص منه مع مطلع القرن العشرين، فلم تعد أخلاقيات العمل هي ما تجعل العامِل يشتغل بحمية وإنما التحفيزات المادية والأمل في حركية تصاعدية في العمل هو ما جعله ينضبط طوعاً للعمل هذه المرة، (Bauman, 2010, p21) فلم تعد العصا (الإكراه الديني أولا ثم الأخلاقي)، بل الجزرة هي من تحرّك العامل بانضباط تام داخل المصنع، وهنا حيث يشير باومان إلى أن الصراع من أجل الحرية والاستقلالية في بداية المجتمع الصناعي سيتحول إلى قبول بنية السلطة والخنوع لها تحت إغواء الربح الاقتصادي الذي أصبح العامل/المستهلِك ينال نصيباً منه، فالأجر - وليس الفضائل - هو ما سيحكم القرن العشرين. فإذا كان غياب الخيارات هو ما حدد مجتمع الإنتاج فتحفيزها لحدها الأقصى هو ما أصبح ضرورة في المجتمع الاستهلاكي، فهي ليست حرية وإنما ضرورة اجتماعية.

ستقوم الرأسمالية الجديدة عبر تهديم القيم التي يقوم عليها الطبع الاجتماعي السابق وخلق طبع اجتماعي جديد يتواءم مع طبيعة الرأسمالية الجديدة، وقد كان القرن التاسع عشر قد أضعف هذه القيم بالفعل لكن الرأسمالية الجديدة ستهدم آخر حصونها. وفي هذا السياق يرى دانييل بيل أن البنية الاجتماعية للمجتمع الغربي عرفت منذ القرن الثامن عشر ثقافة تدعم هذه البنية نفسها، أي ثقافة البروتستونتية للمدن الصغرى – ثقافة الاعتدال والزهد النسكي - والتي ستخف شيئاً فشيئاً إلى غاية القرن العشرين لتصبح ضعيفة أمام الهجمات، لينبثق نسق ثقافي جديد قام عبر طبقة وسطى حضرية ومجوعات راديكالية جديدة. (Bell, 1978, p65) فالقيم البروتستونتية هي

التي ستتعارض مع الرأسمالية الجديدة، رأسمالية تقوم على ابتكار دائم وخلق حاجات جديدة على المستوى الغريزي، (p78) فهذه الرأسمالية هي المسؤول الرئيسي عن تهديم الاعتدال النسكي، لتتحول القيمة الجوهرية في مجتمع الاستهلاك إلى كيف يُنفق المرء وكيف يستمتع. كما انتقل تحريم المُتع عبر الشعور بالذنب الداخلي، سواء بفعل الدين أو الأنا الأعلى، إلى صورة معاكسة وهي أن الحرمان من المتع هو الذي أصبح يرمز لعدم تقدير الذات. فالقيم الجديدة أصبحت هي الإسراف بدل الإدخار، التخلص من الأشياء بدل امتلاكها، فقيم الاستهلاك هي التي أصبحت سائدة أكثر من قيم الإنتاج.

3.1. النيولبرالية ومجتمع "القابل للرمي"

النيولبرالية ليست مجرد مرحلة جديدة من الرأسمالية وإنما هي فن حكم بتعبير ميشيل فوكو، أي فن حكم للسلوك الاجتماعي، مع ذلك لم يسعف فوكو الوقت لفهمها في كل تجلياتها، لذلك يرى بيونغ شول هان أنه إذا كانت الرأسمالية (الأولى) تحكم الجسد فإن النيولبرالية تحكم النفس، لننتقل من السياسة الحيوية (biopolitic) إلى السياسة النفسية (psychopolitic). (Chul Han, 2017, p25) وتتوافق هذه النيولبرالية مع مرحلة جديدة من الحداثة، إذ تسمى ما بعد الحداثة، أو حداثة فائقة حسب البعض، وكلاهما يشيران لنوع من الإفراط، لنجد على المستوى الصناعي ما يسمى بالصناعة الفائقة أو المفرطة، والتي تتميز بإنتاج لا مثيل له ومتسارع بشكل مذهل بسبب تطور التكنولوجيا التي سمحت بتقليص الفارق بين الفكرة وتنفيذها عكس السابق، وهو الأمر الذي يتطلب استهلاكاً بنفس سرعة الإنتاج. وينعكس هذا الإفراط على الفرد نفسه، فيصبح شعاره هو "مزيداً من" أو "دائما أكثر".

يتحدث آلفين توفلر عن ظهور مجتمع "التخلص من الأشياء" throwaway society وهو درجة أعلى من مجتمع الإسراف الذي تحدث عنه بودريار، فقد أصبح كل شيء قابلاً للتخلص منه، فالمناديل الورقية عوضت مناديل القماش، بل اكتست هذه الأخيرة صورة "الغير صحية"، وسلع تستخدم لمرة واحدة فقط وقابلة للحمل إلى أي مكان، فعلاقة لانسان بالأشياء أصبحت تدوم أقل،(توفلر، 1990، ص51) لكن الأهم هو أنه "يتم تطوير عقلية التخلص من الأشياء throwaway mentality لتتوافق مع هذه المنتجات القابلة للرمي، حيث تُنتِج هذه العقلية مجموعة، بين أخرى، من القيم المتغيرة بشكل جذري فيما يخص الملكية.(ص54) وهذه الحالة كانت قائمة في المرحلة السابقة لكنها أصبحت أكثر شدة بحيث أصبحت علاقة الإنسان بالشيء قصيرة جداً ويميل إلى التخلص منها بسرعة. ويرجع ذلك، حسب توفلر، إلى أن التكنولوجيا الحديثة تخفض تكاليف التصنيع أكثر بكثير من تكاليف الإصلاح، فتصبح عملية شراء/رمي أكثر من عملية شراء/إصلاح، خاصة أن أغلب المنتوجات لم تعد قابلة للإصلاح، لكونها تنتج من مواد بخسة وهشة، ومن ناحية أخرى أصبحت ظاهرة الاستئجار والمناولة أهم بكثير من الامتلاك.

إن هذا الاتجاه الجديد يوافق طبعاً اجتماعياً جديداً في ظل مجتمع الـ "كل شيء مباح" بتعبير آلفين توفلر، حيث لم يعد هناك توافق حول معايير السلوك، اللغة ولا الأساليب، (ص318) إنه طبع

الشخص فائق الحداثة الذي يعتبره روبير كاستل كشخصية متحررة من كل مسؤولية للقيم الجماعية، ويعيش نوع من تضخم الفردانية. (Castel, 2006, p167) يوضح ريتشار سينيت بدوره كيف أن العامل أصبح يعتِبر من العبث الحديث عن أخلاق العمل التي تقوم على الانضباط الذاتي والأجر المؤجل في سبيل مؤسسات تتغير بسرعة ورب عمل لا يفكر إلا في البيع والتقدم للأمام، (Sennett ,2000, p93) ويضيف أيضاً أن المديرين وأرباب العمل يميلون إلى التخلص من الموظفين والعمال الذين لديهم التزامات شخصية تجاه الآخرين، بينما يفضلون من هم جاهزين لكسر الروابط في أي وقت لتكريس كامل جهدهم للعمل.(باومان، 2016، ص 85)

إن هذا النموذج الجديد من الرأسمالية يتطلب شخصية لا تربط علاقة قوية لا مع الأشياء ولا مع الأشخاص وإنما يتقمص شخصية "التخلص من" و "دائماً أكثر"، فهذا التخلص من العلاقات هو جزء لا يتجزأ من الإنسان المعاصر ويبدو ثقيلاً على الفرد تحمل شخصٍ لن ينفعه في حياته، كالأصدقاء أو حتى الأبوين أحياناً، وتحل العشيقة القابلة للاستبدال محل الزوجة الدائمة. إن قيم المجتمع النيولبرالي لا تختلف عن قيم الرأسمالية الثانية لكنها أصبحت تخضع لإيقاع سريع في الإستهلاك والتخلص من الأشياء بينما العمل لم يعد واجباً أخلاقياً ولا اجتماعيٍ، بل أصبح زمن العمل يتقلص شيئاً فشيئاً لصالح زمن الترفيه والاستهلاك، أما التملك فقد أصبح عبئاً ثقيلاً ليحل محله الاستئجار المؤقت أو الأشياء القابلة للرمي.

2.صناعة الحاجة

1.2. من الحاجة كغريزة فطرية إلى الحاجة كوظيفة اقتصادية سياسية

إن الحداثة قامت على أساس الوعد بتحقيق السعادة عبر التقدم اللامحدود، لكن هذا الوعد كان يعني إشباع الحاجات البشرية، حاجات مثل الأكل، السكن، الصحة وغيرها، لكن مفهوم الحاجة – في الثقافة الغربية – عرفت تغيراً مطرداً، إذ أشار معجم بيير لاروس سنة 1867 أن الحاجة besoinتُشتق من عبارة besogne التي تعني مهمة أو شأن affaire، ويحددها علماء النفس، بشكل عام، كإحساس داخلي يدفع الإنسان أو الحيوان لانجاز بعض الأفعال الضرورية لبقائه أو لتطوره [...]، فكل إنسان عليه الاستجابة للحاجات الحيوية، التلقائية والبديهية مثل التغذية، الاحتماء، التوالد... ليستطيع العيش. (Paquot, 2008, p63) لكن هذه الحاجة باعتبارها نقصاً لشيء ضروري ستتحول في عصر الوفرة من النقص الأساسي إلى الرغبة في الجديد، فمفهوم الحاجة تغير، لكن هل هو تغير تلقائي جراء الانتقال من مجتمع الندرة إلى مجتمع الوفرة؟

لقد رأينا أن العرض هو ما أصبح يشكل الطلب وليس العكس، في هذا الاتجاه يَنبري جون بودريار محاولاً الكشف عن الرهانات الاجتماعية وليس التسليم بالتعريف البسيط للمفهوم. هكذا ينتقد بودريار الأطروحة الطبيعية/المثالية لتعريف الحاجات باعتبارها كقوة فطرية مغروسة، وشهية عفوية وإمكانية انثربولوجية، بل يرى بأنها وظيفة يحث عليها النسق الداخلي للاقتصاد ليتبناها الأفراد، فهي ليست قوة استهلاكية يحررها مجتمع الوفرة بشكل تلقائي وإنما قوة إنتاجية

يتطلبها اشتغال النظام نفسه، بعبارة صريحة؛ هناك حاجات فقط لأن النسق يحتاجها. (Baudrillard, 1977, p87) إن بودريار يعتبر أن النظام الاقتصادي جعل من تجريد العمل والحاجة أدوات له، فتجريد العمل واعتباره قوة عمل (آلات، قوى الطاقة...) يؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية، وفي نفس الوقت يتم تجريد الرغبة وتقسيمها إلى حاجات لجعلها متجانسة مع وسائل الإشباع (منتجات، صور، إشارات...) وبالتالي مضاعفة الاستهلاك.(p89) إن المنتِج الذي كان يعرف زبائنه ويعرِف ما يحتاجونه تحوَّل إلى الإنتاج للسوق الذي يصعب معرفة الحاجات الأساسية والحاجات الثانوية فيه، هكذا يبدو أنه قبل إنتاج السلع والخدمات يتم إنتاج الحاجة كاستعداد قبلي لتقبل هذه المنتجات، ويتم تجديد هذا الاستعداد لامتصاص كل ما يطرحه السوق باستمرار.

يتبنى بودريار مقاربة بنيوية[1] حينما يرى بأنه لم يتغير شيء عند الانتقال من الاحتياجات "الحيوية" إلى الاحتياجات "الثقافية"، من الاحتياجات "الأساسية" إلى الاحتياجات "الثانوية". الشيء الوحيد المؤكد في تغذية العبد مثلاً هو أن النظام يحتاج إلى عبيد للعمل، والفرصة الوحيدة للمواطن المعاصر ليرى حاجاته "الثقافية" مشبعة هي أن النظام يحتاج هذه الحاجات، وأن الفرد لم يعد مكتفياً بالتغذية. بعبارة أخرى، لو كانت هناك أي وسيلة لضمان بقاء نظام الإنتاج في النمط السابق، أي الاستغلال الوحشي، لما كانت هناك أي حاجات. (Ibid) فالفرد كقوة استهلاك - وهو القن الجديد في مجتمع الوفرة حسب بودريار- أصبح يعوض العامل كقوة عمل، لينتقل هكذا الاستهلاك من مجرد وظيفة للاقتصاد في نسق التبادل إلى إوالية للسلطة.(Baudrillard, 1977, p91) فإعادة إنتاج النظام الاجتماعي تبدأ بأفراد مستهلكين راضين عن واقعهم الاجتماعي ليغيب أي حافز لتغيير النظام القائم رغم ما يعرفه من خروقات وظلم في قطاعات أخرى. هنا يلتقي بودريار مع تحليل ماركيوز حول مجتمع الاستهلاك وأدواره السياسية، فماركيوز اعتبر أن الرفض – الذي يعبر عنه الشخص كرفض بعض السياسات - بات مدحوضاً لأن البؤس قد تراجع في المجتمع الصناعي المتقدم، (ماركيوز، 1988، ص106) وبالتالي يغيب الحافز للتمرد عليه، وذلك بفضل تلبية مادية تدريجية تقهر المعارضين وتوحدهم، فالطابوهات الاجتماعية تم تحريرها (المتع وأهمها الجنس). إن هذا الاتضاع (désublimation) المراقب قادر على إضعاف تمرد الغرائز ضد مبدأ النظام القائم، (ص113) بل إنه في الوقت الذي تتعاظم قدرة المجتمع على التلاعب بالتقدم التقني يصبح أعظمَ قدرة على التلاعب بالغريزة وعلى

[1] إن المقاربة البنيوية هنا تشير إلى أن استغلال الإنسان لم يتغير مع اختلاف العصور وتغير البنيات الاجتماعية، فإذا كان المجتمع القديم قام على الإنتاج الفلاحي الذي يكوّن العبيد أدواته الخاصة (ويسميهم ماكس فيبر بالأدوات الناطقة speaking tools)، حيث يرى هذا الأخير في كتابه The Agrarian Sociology Of Ancient Civilizationsانه كانت سوق لتزويد منتظِم بالعبيد، وهو أحد عوامل عدم تطور التقنيات لأن سوق العبيد كان جد بخس، ففي المجتمع الصناعي فلم يعد الإنسان هو الأداة المباشرة وإنما قوة عمله فقط، فهو حر في أن يقدم قوة عمله لرب العمل أم لا، لكن البنية الاجتماعية تضطره لذلك، مرة أخرى نرى في المجتمع المعاصر، الما بعد صناعي أو الخدماتي، أن المستهلك هو من عليه أن يقدم قوة استهلاكه للشركات المنتجة للسلع اللا محدودة، فكل مجتمع هو إعادة إنتاج للهيمنة بشكل مغاير.

مراقبتها والتحكم فيها، أي إعطائها شكلاً إنتاجياً. (ص115) إن الهيمنة اليوم، بل منذ عقود، تتجه نحو الغرائز، نحو السيطرة على الإنسان قبل السيطرة على الطبيعة؛ إنه انحراف الحداثة.

يبدو أن الوظيفة الإيديولوجية للاستهلاك هي تحرير الوظيفة الدفاعية للأنا (moi) ذات البعد الأخلاقي لصالح تحرير الهو ça والأنا الأعلى (surmoi) كعوامل للإدماج والمشاركة في الاستهلاك؛ أي تحرير لا أخلاقية استهلاكية كلية ينغمس عبرها الفرد في مبدأ المتعة التي يتحكم فيها التخطيط الكلي للإنتاج.(Baudrillard, p92) إنه إنتاج الضمير السعيد بتعبير ماركيوز بدل الضمير التعيس، المنغِّص، الأخلاقي، فلا يصبح مجال للشعور بالذنب والإثم، فالقيم الدينية تتحلل واحدة تلو الأخرى في مجتمع الاستهلاك. بل إن فروم يرى أن الأنا الأعلى نفسها قد تغيرت في مجتمع الاستهلاك بحيث لم تعد صورة الأنا الأعلى هي الأب التسلطي وإنما أصبحت الفضيلة هي التشابه والتوافق مع البقية، (فروم، ص272) وإذا كانت هذه الأنا الأعلى هي نتاج سيرورة طويلة للحضارة بتعبير نوربرت إلياس،(Delmotte, 2010, p30) أي ذاك الإكراه الخارجي الذي تحول إلى إكراه داخلي ورقابة ذاتية، وحيث ينضبط الفرد للمعايير الاجتماعية حتى وهو بمفرده، فقد تحلل في مرحلة مجتمع المتعة. باختصار، فسيرورة الحضارة قامت على كبح الغرائز بينما مجتمع الاستهلاك يعتمد على طلق جماحها.

يبقى هذا التحليل مجرداً إذا لم نفهم كيف يتم إنتاج الحاجة، لذلك سنتساءل عن كيف تتم هذه العملية في مجتمع الوفرة، أي ما هي الأدوات المستعملة لإنتاج الحاجة وبالتالي إنتاج المستهلِكين؟

2.2. أدوات صنع الحاجة

يتم صناعة الحاجة عبر مجموعة من العوامل المادية وأخرى نفسية عبر التسويق والإشهار أساساً، وقد عبر عنها ريتشارد سينيت بِشَرَّين: شرّ التسويق ويعني تشكيل الإعلان ووسائل الإعلام الجماهيرية للرغبات بشكل يجعل الناس غير مكتفين بالأشياء التي يملكونها ويريدون دائماً ما هو أكثر- وشرّ الإنتاج وهو التقادم المبرمج بحيث تصبح المنتجات مجرد نفايات في حدود سنة أو سنتين، (Sennett, 2007, p139) لكن هناك شرّ آخر لم يذكره سينيت وهو وصاية الخبراء على الحياة الخاصة للأفراد والتي تصُب بدورها في بوتقة صناعة المستهلكين.

1.2.2. العوامل المادية أو التقادم المُبرمَج

تخص هذه العوامل المنتجات، بمعنى أنه يتم صناعتها بشكل يجعل الفرد يحتاجها باستمرار، إنها استراتيجية التقادم المبرمَج. سيبين سيرج لاتوش كيف يتم تحديد عمر المنتجات التي لا تصبح قابلة للاستعمال بعد مدة محددة وذلك نتيجة إدمان النسق الإنتاجي على النمو، أي التراكم اللامحدود.(Latouche, 2012, p10) هذا التقادم يهم كل المنتجات وخاصة الآلات التي نستعملها كل يوم، ويبدو أن الشكل الراهن لهذا التقادم أصبح أكثر حدة مع السلع الإلكترونية المتقدمة حيث بالإضافة لتقادم هذه الابتكارات (كالهاتف أو الحاسوب مثلاً) نجد أن الإصدارت versions بدورها تتقادم، بحيث لا يمكن تشغيل تطبيقات معينة سيما الحديثة بدون إصدارات

جديدة، وبالتالي تصبح دورة تقادم السلع الإلكترونية أسرع، والحاجة إلى آخر إصدار وبقدرة وسِعة كبيرين كضرورة، وبالتالي يقول لاتوش أنه حتى لو استطعنا مقاومة الإشهار والقروض التي تحفز على الاستهلاك فلا يمكن التدخل في هذا العجز التقني المبرمج له.(p16)

2.2.2. العوامل النفسية أو التقادم السيكولوجي

هناك تقادم آخر للرغبة والحاجة نفسها، وقد أبرز **فانس بانكار** في كتابه "المقنعون الأخفياء" اعتماد الشركات على خبراء العلوم الاجتماعية - لاسيما التحليل النفسي الجماهيري - في إقناع الناس لاستهلاك منتجاتهم، (Packard, 2007, p31) وذلك عبر فهم نقاط الضعف الخفية للفرد لتأثير فعَّال على سلوكاته الاستهلاكية بالخصوص، فمعرفة الرغبات الدفينة اللاواعية للأفراد والتركيز عليها وجعلها حاجة هي ما تقوم عليه هذه الدراسات، حيث يمتنع كثير من الناس عن استهلاك بعض المنتجات أو استعمال بعض الخدمات[2] لأسباب دفينة لا يمكن فهمها ببساطة، وهنا يتدخل الخبير – عالم الاجتماع وعالم النفس بالخصوص- لفهم هذه الأسباب واستغلالها والتركيز عليها في الإشهار والتسويق. ولا تكون هذه الاختبارات عبر المقابلات وسبر الآراء مباشرة فقط، بل حتى باستعمال كاميرات تراقب حركات العينين والجسد.[3]

وتكمن استراتيجيات تحفيز الاستهلاك في خلق الضمير السعيد كما ذكر ماركيوز، ويتمثل أساساً بنزع الشعور بالذنب (déculpabilisation)، فالشعور الأخلاقي الذي يدفع الفرد لكبح جماح رغباته بفعل تعارض هذه الأخيرة – من خلال الاستهلاك المفرط – مع أخلاقه ذات المصدر الديني (كتحريم الإسراف) أو الاجتماعي (مثال النظرة الاجتماعية السلبية للزوجة التي تعتمد على الأجهزة المنزلية كآلة الغسيل واعتبارها كشكل من الخمول)... ويقدم الإشهار العذر الملائم للأفراد لتجاوز هذا الشعور بالذنب ودفعهم للتطبيع معه وقبوله اجتماعياً. فالإشهار يعمل على البؤس الخفي للمستهلك، إنه التلاعب أو تدبير الشعور بالذنب، بالخوف، السأم، العزلة والتوتر التي بداخله،(p74) لذلك ففي كل مرة ترى الشركات بقايا قيم دينية تؤثر على الاستهلاك تلجأ لما قاله الخبير Dr Dichter في هذا المجال حيث ينصح المقاولات عبر قوله "أنه في كل مرة تبيع فيها منتجاً عليك تهدئة الشعور بالذنب.... لذا قدم العذر."(Ibid) فكل سلعة يتم تقديمها يُقدم معها العذر الذي يُسكِت ذاك الشعور بالذنب.

إن ما أصبح يقدمه المنتج أو السلعة ليس وظيفيته الفعلية وإنما وعداً ما، بمعنى أن الصابون مثلاً لا يقدم فقط النظافة بل الوعد بالجمال، وفاكهة مثل التفاح ليست للأكل فقط بل تَعِد بالرشاقة فهي تهضم أكثر مما تُشبِع، والسيارة تعبر عن مكانة أو هيبة اجتماعية أكثر من كونها وسيلة نقل أو

---

[2] اكتشف علماء النفس أن خوف البعض من استقلال الطائرة ليس الخوف من الموت في حد ذاته، وإنما خوفه من الموت وترك عائلته (أطفاله وزوجته)، لذلك عمل الإشهار على هذه الأسرة وابرز كيف أن الطائرة تسرِّع من زمن الرحلة وتجعل الأب (أو الأم) يعود بسرعة لأسرته (جاء المثال في كتاب فانس بانكارد، ص. 80)

[3] نشير هنا إلى أن علم دراسة الجسد وتعبيرات الوجه تمثل تخصصاً قائماً بذاته، وتندرج ضمن السلوكات الغير شفهية.

تشير لأهمية خصائصها التقنية... هكذا، لا يتم في الإشهار التسويق للمنتج في إمكانات استخداماته العقلانية فقط، وإنما يستغل حب الممثل أو لاعب كرة القدم الذي يمثل المنتج، أو يستغل إغراء فنانة مشهورة أو حتى التعاطف مع المُسِن الذي يقوم بدور عرضي، فالحب والإغراء تارة والتعاطف تارة أخرى هي أدوات الإشهار لتحفيز الرغبة وليس إظهار ما يقدمه المنتج في حد ذاته. ويضيف آلفين توفلر، في نفس السياق، أن المنتَج مصدر لمجموعة متنوعة من المحفزات الحسية، اللمسية، الشمية والبصرية... فجميع المنتجات متعددة الوظائف(Toffler, p66) وبالتالي كل تغير في وظيفة واحدة – خفوت رائحتها فقط على سبيل المثال – قد يدفع الفرد لتغييرها، فاحتياجات الأفراد أصبحت نفسها تخضع لنفس السرعة التي تُنتج بها الأشياء.

كل هذه العوامل تؤدي إلى ما يسمى بالتقادم السيكولوجي، بمعنى تجديد الرغبة في الأشياء عبر تغييرها ولو بشكل سطحي، فلم يعد يتحمل الناس أن تطول الأشياء عندهم ويجب استبدالها بسرعة، لتكون الاستراتيجية الأهم، أو الأكثر من الترغيب وهي خلق الاستياء نحو ما هو قديم ومتجاوز.(Packard, p44) هكذا يحوِّل الإشهار هذه الرغبات الدفينة إلى حاجات ضرورية، فالسيارة تصبح أهم من السكن، وهاتف بآخر إصدار قبل البحث عن عمل لتوفير ثمنه؛ إنه طبع الاستهلاك بدل طبع الادخار، حيث لا يهم كيف الحصول على الشيء وإنما ضرورة امتلاكه، وقد يكون ذلك عادياً بالنسبة للطبقات الميسورة لكن يصبح غريباً عندما نرى الفئات المعسِرة تتبع هذا النمط من الاستهلاك.

3.2.2. الخبراء

العنصر الآخر المهم في صناعة الحاجات في مجتمع الإنتاج الفائق هم الخبراء أو التكنوقراط، فلم يعد في المجتمع التكنوقراطي شيء صغير، بسيط أو واضح للإنسان العادي، الغير التقني والذي أصبح يحتاج الخبراء المكونين بشكل خاص ليفسروا للناس الطبيعيين كل صغيرة وكبيرة في هذه الحياة الآخذة في التعقد، وقد أشار **فانس باكارد** أن الخبراء الجدد – خاصة علماء النفس وعلماء الاجتماع أو بعضهم على الأقل – أصبحوا يعيِّنوا أنفسهم كمحللين للدافع الذي يجعل الناس يختارون، فهم يستعملون تقنيات مصمَّمة للوصول للاوعي لأن التفضيلات تحدَّد بعوامل لا يعيها الفرد عامة.(p34) وقد أصبح الخبراء بصفة عامة ينسبون لأنفسهم تأثيراً سلطوياً على مظاهر الحياة التي تبدو شخصية: تربية الأطفال، الصحة العقلية، الترفيه، السلوك الجنسي... بل إنه قبل أن يعي العموم بالتطورات الجديدة تقوم التكنوقراطية بإقامة مخططات لتبنيها أو رفضها.(Roszak, 1969, p5) إنها نوع من المهن الجديدة التي دورها خلق مشاكل من العدم وإيجاد حل لها، فحسب إيفان إليش تلعب المهن دوراً خفياً في تشكيل حاجات هذا المجتمع،(Illich, p 9) هذه المهن ليست المهن المعروفة وإنما مهن يسميها إليش بالمهن المشوِّهة (Professions mutilantes) خاصة بعد انحطاط الروح المهنية في الربع الأخير من القرن العشرين والذي يصفه بالاستبداد المهني.(p24)

لقد أصبح الخبير يمثل نوعاً من الاحتكار لما على المرء اقتنائه (سواء سلعة أو خدمة) ويمنعه في نفس الوقت من شرائه من مكان آخر أو صناعته بيده، إنه يملك سلطة تشريع الحاجات، سلطة تقرير أي حاجة ولماذا يحتاجها الفرد، ثم احتكار الوسائل التي تشبَع بها هذه الحاجات، فالمعلِّم يدعو التلاميذ لاستهلاك ما في المقررات فقط، والطبيب يصف أدوية معينة ويوجه زبائنه لمختبرات بعينها، وخبير التجميل ينصح بمنتجات شركة خاصة، فالإشهار أصبح ضمنياً أكثر من الإشهار العلني، لكن لذلك رهان أكبر، حيث يقول إليتش بأن "الدولة الحديثة تصبح، مع هؤلاء الخبراء، كمقاولات قابضة (holding d'entreprises) التي تسهِّل تنفيذ الاختصاصات التي هم ضامنوها ومبدعوها"،(p31) إنها وصاية على الوجود، على ماذا يجب أن يكون وكيف يكون. ولا يغالي إليش حينما يصفهم بالرهبان الجدد للمجتمع الحديث، كمقاولين أخلاقيين، والذين يخلقون الحاجة لوساطتهم،(p36) فكل ما يصدر عن هؤلاء التكنوقراط يجعل الإنسان يشعر بالعجز إذا أراد القيام بشيء بنفسه.

إن المشكل الأكبر ليس فقط وجود مختصين يحددون ما نحتاجه أكثر من أنفسنا، بل هذا الأمر خلق نوعاً من عدم الثقة بالنفس، شكل من هوس الحاجة لمستشار عن كل فعل نقوم به، فكل فعل كان المرء يقوم في السابق، رغم بساطته، أصبح يستشير الخبراء عنه، فتجده يسأل في برامج التلفاز والراديو، يتصفح في محركات البحث، يشاهد فيديوهات ويتابع مؤثرين ليست لديهم أي خبرة، مع ذلك تراه يجرب نصائحهم بدل الاعتماد على معارفه، أو العمل على تطويرها. وأهم سلاح لهؤلاء الخبراء هي اللغة والتي يشعر على إثرها الناس بأنهم لا يفقهون شيئاً، كلمات جديدة تمتح من مصدر بلا قعر، تتجدد كلما ظن الشخص العادي أنه فهمها،[4] لتتملص من فهمه من جديد، فالتبعية للخبراء تعود لانغماس الإنسان في الاستهلاك وعدم تطوير نفسه والاجتهاد لفهم هذه اللغة الجديدة وفهم الصحيح منها والمزيف.

خاتمة

إن مجتمع الاستهلاك ليس مجرد إغراق السوق بالبضائع كشكل من وفاء الحداثة بالسعادة التي وعدت بها، بل هو نتيجة تحالف اقتصادي سياسي، إنه يخدم إيديولوجيا معينة، إيديولوجيا تأبيد النظام القائم من خلال تغيير مفهوم الهيمنة نفسها، فهذه الأخيرة لم تعد شكلاً من العنف وفرض السلطة بالقوة، وإنما قبول الهيمنة بالترغيب والإغراء؛ لقد تفوقت الجزرة على العصا كما يقول باومان، إذ تحول العنف من الجسدي إلى الرمزي والحرمان من المنتجات أحد هذه الأشكال الرمزية للعنف الجديد. هكذا، فصراع السلطة انتقل إلى ميدان القيم الثقافية أو الوعي، إذ انتصرت الرأسمالية في المصنع ولم يعد يشكل لها أي هاجس، لتنتقل بالتالي إلى الحياة اليومية، إلى بناء شخصية تتقبل كل ما يُصنع وتستهلكه، وفي استهلاكها هذا تتخلى عن كل رغبة في التغيير، بل

[4] يقول أوي بيركسن Uwe Poerksen أن العالم هو سيد لغته، فعمله هو دراسة وإدخال مفاهيم جديدة وإعطائها، إذا كان ضرورياً، أسماء جديدة، بينما مستعمل هذه الكلمات يحتمل أن يصبح عبداً لها، إنها الكلمات البلاستيكية بحد تعبيره. أنظر كتابه:
Uwe Poerksen (2004), *Plastic words : the tyranny of a modular language*, Pennstate University Press.

تفقد الحافز لفهم حقوقها ومنه العمل على التغيير للحصول عليها، وكما يقول ريتشار سينيت إن "الديمقراطية تتطلب أن يكون المواطنون مستعدين للقيام بمجهود لفهم العالم من حولهم (...) ومنذ أن يتم صياغة الديمقراطية حول الاستهلاك، تصبح ودودة، لتتلاشى تلك الرغبة في المعرفة." (Sennett, 2007, p171) فالاستهلاك يقتل هذه الرغبة في المعرفة والفعل، فإنتاج الحاجات والرغبات هدفه الخضوع أكثر من أي شيء آخر ويمكن القول أن الإنسان الحديث أصبح كالطفل الذي لم ينفطِم بعد، وفاهُ مفتوح لتلقُّف أي شيء، فكيف لهذا الطفل أن ينضج ليفكر وينتفض؟

إن التفكير في مجتمع الاستهلاك هو تفكير في الحرية، فهل هذه الأخيرة تقتصر على خيارات لا محدودة من السلع المادية وغير مادية، والتي أسميها حرية سالبة لكونها لا تقوم على الفعل ولا أثر لها، فهذا الأثر للفعل هو ما تعتبر أرنت جوهر الحرية، الحرية الموجبة التي يبصم على إثرها الإنسان وجوده في هذه الحياة، أن ينتج وأن يشارك في شؤون المجتمع هو فعل له أثر أما الاستهلاك فهو سلوك سلبي، بل محفز لمصالح معينة حاول مقالنا هذا إبرازها إلى حد ما.

قائمة المراجع

1.باومان زيغمونت (2016)، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، ترجمة سعد البازعي وبثينة الإبراهيم، الطبعة الأولى، بيروت، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة.

2.توفلر ألفين (1990)، صدمة المستقبل، المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصف، الطبعة الثانية، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية.

3.فروم إريك (1972)، الخوف من الحرية، ترجمة مجاهد عبر المنعم مجاهد، الطبعة لأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4.فروم إريك (2009)، المجتمع السوي، ترجمة محمود منقذ الهاشمي الطبعة الأولى، دار الحوار للنشر والتوزيع.

5.فيبر ماكس (تاريخ غير محدد)، الأخلاق البروتستونتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلّد، بيروت، مركز الإنماء القومي.

6.ماركيوز هاربارت (1988)، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، الطبعة الثالثة، بيروت، منشورات دار الآداب.

7.ماركيوز هربرت (2012)، فلسفات النفي دراسات في النظرية النقدية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة دار الكلمة.

8.Aron Raymond (2005), *Penser la liberté, penser la démocratie*, Editions Gallimard.

9.Baudrillard Jean (1977), *Pour une critique de l'économie politique du signe*, Gallimard.
10.Bauman Zygmunt (2010), *Work, consumerism and the new poor*, Open University Press.

11.Bell Daniel (1978), *The cultural contradictions of capitalism*, Basic Books. Delas. J, Milly. B (2005), Histoire des pensées sociologiques, 2é édition, Armand colin.

12.Bell Daniel (1999), *The Coming of Post-Industrial Society*, A Venture in Social Forecasting, Basic Books.

13.Byung-Chul Han (2017), *Psychopolitics : neoliberalism and new technologies of power*, Verso. Castel Robert (2006), « La face cachée de l'individu hypermoderne : l'individu par défaut », in Nicole AUBERT (Dir) L'individu hypermoderne, Edition érès.

14.Castoriadis Cornelius (1975), *L'institution imaginaire de la société*, Éditions Du Seuil, p219-220

15.Castoriadis. C, Lasch. C (2012), *La Culture de l'égoïsme*, Climats.

16.Delmotte Florence (2010), « Termes clés de la sociologie de Norbert Elias », Vingtième Siècle. *Revue d'histoire*, Presses de Sciences Po, 2 n° 106.

17.Gorz André(2003), *L'immatériel : connaissance, valeur et capital*, Galilée, Paris.

18.Harvey David (1994), « The social construction of space and time: a relational theory », *Geographical Review of Japan*, Vol. 67 (Ser. B), No. 2.

19.Illich Ivan (1977), Le *chômage créateur postface à la convivialité*, traduit de l'anglais par Maud Sissung, Seuil, Paris.

20.Latouche Serge (2012), *Bon pour la casse ! Les déraisons de l'obsolescence programmée*, édition Les liens qui libérent.

21.Miller Daniel (1997), « The study of consumption, object domains, ideology, and interests and toward a theory of consumption », in *The consumer society*, Island Press.

22.Riesman. D et al., (2001), *The lonely crowd ; a study of the changing American character*, Yale University Press.

23.Roszak Theodore (1969), *The making of a counter culture : Reflections on the technocratic society and Its youthful opposition*.

24.Sennett Richard (2000), *Le travail sans qualités*, Traduit de l'anglais (États-Unis) par Pierre-Emmanuel Dauzat, Éditions Albin Michel, S.A, Paris,

25.Sennett Richard (2007), *The culture of the new capitalism*, Yale University Press.

26.Smart Barry (2010), *Consumer society, critical issues and environmental consequences*, SAGE Publications Ltd.

27.Toffler Alvin (1984), *Future Shock*, Bantam, Reissue Edition.

28.Vance Packard (2007), *The hidden persuaders*, Ig Publishing Canada.

29.Werner Sombart (1913), *Le bourgeois : contribution à l'histoire morale et intellectuelle de l'homme économique moderne*, première livre, traduit de l'Allemand en français par le Dr S. Jankélévitch en 1928.

التفسير المعرفي السلوكي للغضب.

د. فيروز صالح جابه.
قسم التربية وعلم النفس ـ كلية التربية ـ جامعة مصراته- ليبيا.

ملخص: يهدف هذا البحث إلى التعرف على التفسير المعرفي السلوكي للغضب، حيث يُعد الغضب أهم المشاعر الأساسية والتي إذا سيطرت على الإنسان فهي تعيقه عن تحقيق أهدافه، وعن إقامة علاقات سوية مع الآخرين، ويصبح شخصًا غير محبوب. وفسر أليس مشاعر الغضب بأن الفرد يتبنى أفكارًا لاعقلانية عامة تؤذي إلي الاضطرابات الانفعالية ومنها الغضب، أو أفكار لاعقلانية خاصة مرتبطة بالغضب، أو أساليب من التفكير الخاطئ مثل يجب، ينبغي، لابد، ونتيجة لذلك يصبح الفرد أكثر اضطرابًا انفعاليًا وأكثر شعورًا بالقصور والنقص.

الكلمات المفتاحية: التفسير المعرفي السلوكي، الغضب.

Cognitive-behavioral interpretation of anger.

Abstract: This research aims to identify the cognitive-behavioral explanation of anger, as anger is the most important basic emotion that, if it controls a person, hinders him from achieving his goals, establishing normal relationships with others, and becoming an unlovable person. Alice explained the feelings of anger as that the individual adopts general irrational thoughts that are harmful to emotional disturbances, including anger, or special irrational thoughts related to anger, or methods of wrong thinking such as should, should, must, and as a result the individual becomes more emotionally disturbed and more feelings of inadequacy and inadequacy.

Keywords: cognitive-behavioral interpretation, anger.

مـقدمـة:

الغضب هو نوع من أنواع المشاعر الأساسية كالحب والكره والفرح عند الإنسان. وهو شعور يعرفه كل إنسان، ويحدث عندما يشعر الإنسان بأن أحدهم يعيق أو يعترض تحقيق أهدافه، أو عندما يشعر أن هناك من يهدد له قيمة معينة. وهو حالة انفعالية داخلية يعيشها الإنسان. وقد تظل هذه الحالة داخلية أو تتحول إلى سلوك، وعندئذ تصبح عدوانًا. أي عندما نعبر عن مشاعر الغضب بالكلام أو بالاعتداء الجسدي أو الرمزي فإننا نتحدث عن العدوان. وخبرة الغضب وأشكال التعبير عنه متطابقة تقريبًا بين شعوب الأرض كافةً. وتبدأ هذه النوبات غالبًا في أول سنتين أو ثلاثة من حياة الفرد، ولكن إذا لم تستطع البيئة معرفة الأسباب، فإن هذه النوبات تستمر وتنتقل مع التلميذ إلي المدرسة، ويصبح التلميذ شخصًا غاضبًا دائم الاعتراض، غير متكيف مع المتغيرات وبالتالي يؤثر في علاقاته الاجتماعية وتحصيله وإنجازه. (أبودلبوح ،2008). ويأخذ الغضب أشكالًا مختلفة فيظهر في السنة الأولى من عمر الطفل تكون استجاباته على شكل نشاط غير موجه بمقدار 20 % مثل (الصراخ، الرفس ....) بعد ذلك يقل بمقدار 40% في سن 4 سنوات يقوم الطفل بالاجتماعات واستخدام الألفاظ بقصد والتهديد والقذف وذلك بنسبة 60% من الاستجابات الانفعالية. وقد يكون الغضب صراع مع الآخرين الذين يعترضون الغضب أو صراع مع النفس وقد يوجه الغضب نحو الذات أو نحو الآخرين وقد يظهر في شكل دوريات (عبد الله،2009).

الغضب هو انفعال يصدر عن الفرد حين التعرض إلى مواقف أو أحداث معينة، يتعرض فيها لإهانة أو لوم من شأنه أن يحط من قدره، له ردود أفعال فيزيولوجية، وأخرى جسمية .... ولانفعال الغضب صفة الشدة والتكرار .... ويتفاوت في مدى استمراريته من شخص لآخر (حمام، 2013). وهو استجابة انفعالية حادة، تثيرها مواقف التهديد أو العدوان أو القمع أو السب أو الإحباط أو خيبة الأمل، ويصحب الغضب استجابات قوية من الجهاز العصبي المستقل، وخاصة قسمه السمبتاوي، ويدفع المرء إلى الاستجابة بالهجوم إما بدنياً أو لفظياً. وتتحدد حالة الغضب بمحددات أربعة: إثارة فيزيولوجية وإدراك، ومعرفة، وسلوك. كما أن الفرد نفسه هو الذي يحدد مدى خطورة الموقف والأحداث التي تثير الغضب، لأن الغضب في العادة عاطفة شخصية؛ أي أنه يميل للظهور عندما يلحق الضرر بذات الشخص أو بممتلكاته أو بعائلته (سعفان، 2001).

درس ميكينبوم مشكلة الغضب وذكر أنه سبب المشكلات الاجتماعية لصاحبه، كما أن له آثار صحية سلبية مثل أمراض القلب وتوتر عضلاته، وضيق النفس وارتفاع ضغط الدم (أبودلبوح ،2008). والغضب باعتباره حالة انفعالية، قد يبدأ بالتوتر البسيط وينتهي بالتوتر الشديد (الغيظ أو الثورة). وللغضب جوانب شعورية تتمثل في وعي الشخص وخبراته، وله أيضاً جوانب سلوكية تتمثل في ردود الأفعال الصريحة، أي العدوان الخارجي أو الداخلي وردود الأفعال الضمنية(بسيوني،2005). كما أن للغضب جوانب فسيولوجية تتمثل في ردود الأفعال الجسمية. وتوجد عدة مظاهر جسمية خارجية تشير إلى وجود الغضب منها: تغير لون البشرة، نتيجة تدفق

الدم إلي مناطق الجسم الخارجية. وتغير شكل العينين ونظراتهما، حيث تتسع العينين وتصير حدقة كل العين في الوسط، ويرتفع الحاجبان، وتقل حركة الرمش. كذلك تغير وضع الشعر واتجاهاته، خاصة شعر الرأس والحاجبين، إضافًة إلى توتر العضلات وخاصة العضلات المسئولة عن الانقباض، وزيادة دقات القلب، واختلاف معدل التنفس (سعفان، 2003). وأشار روز ROSE إلي أن الحوادث الناجمة عن العنف والعدوانية تعتبر مصدر قلق للأفراد والمجتمع والباحثين.وتشير المسوحات الأخيرة بأن الشارع الأمريكي ينظر إلي الغضب وقلة النظام علي أنهما أول وثاني المشكلات الأكثر خطورة علي التوالي التي تواجه مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة.ومع ذلك فغالبًا ما يكون لدى القائمين علي مؤسسات التعليم القليل من البدائل لمعالجة مشكلة الغضب التي تثير أفعالًا عدوانية.وأشار امباي EMPEY بأن حوادث الجريمة المتعلقة بالمراهقين تشمل كل شرائح المجتمع، بما فيها المدرسة والعائلة والمجتمع.ومع أن المراهقين يمثلون حوالي (12 %) من عدد سكان الولايات المتحدة، إلا أنهم كانوا مسئولين عن (39%) من الجرائم المسجلة(ويليامز وبارلو،2005). وذكر سبلبيرجر وريهيسر وسيندیما Spielberger, Rehiser and Sydeman بأن الغضب والعنف والاعتداء مظاهر لسلوكيات مضطربة قد يلجأ لها الفرد في حالة عدم القدرة على التواصل والتكيف السوي، لذا فإن أصحاب هذا السلوك يحتاجون إلى تعلم أساليب أفضل لتحقيق التوافق (أبودلبوح ،2008).

العوامل والمواقف المثيرة للغضب:

يحدد سعفان (2003) العوامل والمواقف المثيرة للغضب، قد تكون داخلية أو خارجية وهي على النحو التالي:

1) **الضغوط البيئية:** ومن أمثلة ذلك ضغوط البيئة الطبيعية مثل: الضوضاء، والتلوث، وارتفاع درجة الحرارة، وضغوط البيئة المشيدة مثل: مساحة المنزل، أو ضيق مكان العمل، أو الدراسة، وازدحام المواصلات، وضغوط البيئة الثقافية الاجتماعية مثل: سيطرة القيم المادية، وضعف القيم الأخلاقية أو زيادة ضغوط الآخرين وسيطرتهم والتنافس على فرص العمل رغم ندرتها، وعدم إشباع الحاجات، وفوضى التحرر، والمحافظة الصارمة، وصعوبة ممارسة الحرية وإعاقة التعبير عن الإرادة.

2) **المواقف المكروهة:** ومن أمثلة ذلك الشعور بخيبة الأمل، والتعرض للخيانة، الشعور بالتهديد من فقد عمل أو مركز اجتماعي، نكران الجميل، التعرض للعنف والعدوان، التعرض للوشاية والغيبة، التعرض للنقد الهدام خاصة في وجود الآخرين، التعرض لأزمات صحية خاصة إذا كانت مزمنة مع صعوبة توفير الدواء، وقلة احتمالات الشفاء.

3) **الفقدان:** ومن أمثلة ذلك فقد أشخاص مهمين لنا من الأهل، والأقارب، والأصدقاء، فقد ممتلكات، فقد عمل أو مركز اجتماعي، فقد الأمن النفسي، والاجتماعي، والديني والاقتصادي.

4) **عوامل ترتبط بالعمر الزمني والفروق بين الجنسين:** ومن أمثلة ذلك إصرار الآباء علي تربية الأبناء بأساليب تم تربيتهم عليها، وفي المقابل رفض الأبناء لهذه الأساليب، والصراع بين الأجيال بشكل عام،واتهام الذكر بالتخنث، وعدم القدرة علي تحمل المسئولية، واتهام الأنثى بأنها عديمة القيمة أو أنها الجنس الأقل والضعيف خاصة عندما يترتب ذلك علي تقييد حريتها، ومسئوليتها، وفرض نظام صارم من القيود، والأوامر، وعندما تجد الأنثى أن المجتمع يحكم علي الخطأ بمعيارين:معيار للذكر يقلل به الخطأ وآثاره ولا يتعدى الجزاء فيه عن لفت الانتباه أو التأنيب ومعيار آخر للأنثى يضخم به خطأ الأنثى وآثاره وقد يصل الجزاء إلي الرفض والعقاب رغم عدم وجود تشريعات دينية أو قانونية تفرق بين خطأ الذكر وخطأ الأنثى(سعفان،2003) (حمام ،2013).

يوجد العديد من المواقف التي تولد الغضب كما ذكرها " آرون بيك "منها مواقف الإحباط أي إحباط رغبة من الرغبات أو دافع من الدوافع، وأهم ما يميز تلك المواقف عن بعضها أن منها المتعمد وغير المتعمد.والشخص في كل المواقف يتعرض لخبرة غير سارة (الهجوم) من جانب خصم أو أكثر لاعتداء جسدي أو انتقاد أو قهر، أو إعاقة، أو رفض، أو حرمان، أو معارضة.كلها عن عمد.وكلها مواقف مؤذية لأن فيها تعديًا علي سلامة الشخص أو رغباته أو اعتباره لذاته وهو يدركها بوصفها انتهاكًا مقصودًا لنطاقه الشخصي وهي تقع في نفسه هذا الموقع حتى لو لم يكن ورائها سوء نية أو تعمد أذى. وهناك مجموعة أخرى من المواقف الباعثة على الغضب تتكون من الأوامر والضوابط التي يراها الفرد تعدياً على حقوقه، فقد يغضب مثلاً من تقييد ما يضعه شخص في موقع السلطة وإن لم تكن لديه الرغبة أصلًا في إتيان السلوك المحظور. ذلك أن حقوق الفرد لا تقتصر على استقلاله وحريته في التصرف والتعبير، بل تتضمن أيضاً توقع الاحترام والذوق واحترام المشاعر والولاء من قبل الآخرين. وقد تدفع المكانة الاجتماعية والمهنية صاحبها إلي توقع امتيازات خاصة وإلي مهاجمة من يستهين بهذه الامتيازات أو السخط علي أي شخص أقل مرتبة إذا هو ادعى امتيازات ليست من حقه، وهناك لون آخر من التفاعل يفسر العديد من استجابات الغضب التي نستشعرها في أنفسنا وغيرها من أمثلة تلك المواقف والتي لا تمثل للوهلة الأولى انتهاكاً مباشراً لنطاق المرء غير أنها قد تثير الغضب منها:طالب حاصل علي درجة ممتاز يحنق علي أستاذه حين يعلم أنه أعطى نفس الدرجة لأحد زملائه،ليس في هذا الموقف خرق واضح لنطاق الفرد، ومع ذلك فهو يستجيب كما لو كان تعرض لاعتداء مباشر(بيك، 2000).

التفسير المعرفي السلوكي للغضب:

تفسير أليس للغضب: عرض أليس نظريته عن الغضب في كتابه (كيف نعيش بالغضب وبدونه) وتتلخص هذه النظرية في أن الإنسان يشعر بالغضب نتيجة ما يواجهه من منغصات ومشكلات يومية صعبة تشكل له عقبه في تحقيق أهدافه (سعفان، 2001) Black ,Donald (Henderson ,2005,). ويرتبط الغضب بتبني الفرد أفكاراً لاعقلانية عامة تؤذي إلى الاضطرابات الانفعالية ومنها الغضب، أو أفكار لاعقلانية خاصة مرتبطة بالغضب، أو أساليب

من التفكير الخاطئ مثل يجب، ينبغي، لابد، ونتيجة لذلك يصبح الفرد أكثر اضطراباً انفعاليًا وأكثر شعورًا بالقصور والنقص.

انفعال الغضب قد يمتد إلى مجالات أخرى غير المجال الذي حدث فيه الغضب، وإذا حدث ذلك فإن الفرد يشعر بالقلق والاكتئاب، ونتيجة لذلك تحدث تأثيرات سلبية على جوانب الحياة الأخرى للشخصية ويبدأ الفرد بالشعور بالنقص، ويزداد النقد لديه، وفي النهاية يشعر بتحقير الذات؛ وتكرار الغضب على النحو السابق، يؤذي إلى سوء توافق الفرد مع نفسه ومع الآخرين.

الأفكار اللاعقلانية المرتبطة بالغضب:

يرى أليس أن الإنسان يستطيع التعامل مع الغضب إذا تمسك بالأفكار العقلانية، أما إذا سمح للأفكار اللاعقلانية أن تسيطر عليه فإنه لا يستطيع توجيه الانتباه الكامل للموقف المثير للغضب أو ضبط انفعالات الغضب، أو مواجهة المشكلات المرتبطة بالغضب، والنتيجة أن الإنسان يبدأ يفكر بطريقة مدمرة للذات. ويرى أليس أن الأفكار اللاعقلانية الأساسية التي يتمسك بها الإنسان الغاضب هي:

1) كم كان شنيعًا (فظيعًا) أن تعاملني بمثل هذه الطريقة الظالمة.

2) لا أستطيع أن أتحمل معاملتك لي بأسلوب الاستهانة (عدم المسئولية) غير العادل.

3) لا ينبغي أن تعاملني بهذه الطريقة.

4) لأنك تعاملني بهذه الطريقة، أجد أنك الشخص المرعب (الفظيع) الذي لا يستحق أي شيء طيب في الحياة، ولابد من عقابك (سعفان، 2001) Black ,Donald (,Henderson ,2005).

أساليب التفكير اللامنطقية المرتبطة بالاضطرابات الانفعالية:

بجانب الأفكار اللاعقلانية التي تؤذي إلى الاضطرابات الانفعالية والأفكار اللاعقلانية المرتبطة بالغضب، توجد أساليب تفكير لا منطقية (تشويهات معرفية) تؤذي إلى الغضب من وجهة نظر بيك، ومنها: المبالغة والتعميم وأخطاء الحكم والاستنتاج ونشير إليها باختصار:

1) **المبالغة:** إدراك الموقف وتفسيره بطريقة أكثر مما هي عليه بالفعل، ويترتب على ذلك: إثارة مشاعر الخوف والقلق والغضب .... الخ. ومن أمثلة المبالغة " اعتقاد الفرد بأنه لا أحد يعاني مثله من المشكلات والإحباطات "

2) **التعميم:** وهو الانتقال بالإدراك والتفسير والحكم من الخاص إلى العام، أو الانتقال من الجزء إلى الكل. والتفكير العقلاني يبني على أساس أن ما ينطبق على الجزء قد لا ينطبق على الكل، وإذا كان التعميم طريقة علمية للتفكير فيجب الانتباه إلى أن العلم الحقيقي يأبى التعميم السريع.

ومن أمثلة التعميم الخاطئ: توقع الفرد بأن حدوث مشكلة لأي فرد معناها حدوث نفس المشكلة له(بيك،2007) (Corey,2012).

3) **أخطاء الحكم والاستنتاج:** الحكم: قرار عقلي برأي معين، وهو أساس التفكير، وعليه يبني الاستدلال والبرهنة، فإذا أصدر الفرد حكمًا أو فسر حادثة دون توفر معلومات كافية، ودون فهم السياق الذي يصدر فيه الحكم؛ فإنه يخطئ في الحكم وبالتالي يخطئ في الاستنتاج. ويعرف الاستنتاج بأنه انتقال العقل من القضية مسلم بها إلى قضية أخرى مترتبة عليها. ومن أمثلة أخطاء الحكم: إصدار الفرد حكماً واحداً على مواقف مختلفة ومن أمثلة أخطاء الاستنتاج شعور الفرد بالغضب لأنه يرى صديقه يتحدث مع آخر بصوت منخفض فيعتقد أن صديقه يقوم بالوشاية والتحريض ضده؛ فيشعر بالغضب من صديقه وربما يفكر في الاعتداء عليه(بيك،2007) (Black ,Donald ,Henderson ,2005).

كيف يحدث الغضب وكيف يعالج؟

في ضوء نظرية أليس يمكن تفسير كيفية حدوث الغضب كالآتي:

1) خبرة أو حدث محرك للغضب. (A)
2) نسق معتقدات لاعقلانية مرتبطة بالغضب. (B)
3) نتيجة انفعالية (الغضب). (C)
4) دحض ومناقشة الأفكار اللاعقلانية. (D)
5) الأثر "مشاعر وسلوكيات جديدة "(الصحة النفسية). (E)

وفقًا لهذا النموذج، فإن المعوقات والمشكلات اليومية التي تبدو أنها محركة للحدث (A)ليست هي في الواقع التي تؤذي للغضب (C) بشكل مباشر، ولكن الذي يؤذي إلى الغضب بشكل مباشر هو نظام معتقدات الفرد غير العقلانية (B) (سعفان، 2001) (يوسف،2007). ولذلك إذا استطاع الفرد تقليل الانشغال بالأحداث (A).أو التعامل بإيجابية مع كل من الأحداث التي لابد وأن تحدث،أو المعوقات الموجودة والمستمرة والتي يصعب تغيرها، أو مقاومة الغضب وذلك بأن يكون الفرد الغاضب أكثر ضبطًا وتحكمًا في غضبه، ثم يلي ذلك تركيز الفرد علي ضرورة تغيير نسق المعتقدات عن طريق دحض ومناقشة الأفكار اللاعقلانية (D) واكتساب معرفة جديدة وأفكار عقلانية جديدة وواقعية تقوم علي أساس قبول الذات وقبول الآخرين؛فإن النتيجة ضبط الفرد لانفعالاته وغضبه،وبالتالي يتمتع بالصحة النفسية (E)، أو علي الأقل يتمتع بالتوافق النفسي(سعفان، 2001).

البدائل أمام الإنسان لكي يعبر عن غضبه:

يرى أليس أن الإنسان أمامه ثلاثة بدائل لكي يعبر عن غضبه وهي:

أ) التعبير عن الغضب بحرية غير مقيدة.

ب) قمع وكبت الغضب.

جـ) التعبير عن الغضب بحرية منضبطة.

فالغضب له وظيفة ايجابية لأنه يحمى الإنسان من العالم العدائي، ولكن إذا غضب الفرد وعبر عن غضبه بحرية غير مقيدة، فإن هذا لا يكفي، لأن الآخرين ربما ينعزلوا عن الفرد الذي يظهر غضبه دون قيود.وربما يستجيبوا له بسلوك عدواني.أما إذا غضب الفرد ولكنه مال إلي قمع وكبت غضبه بدلًا من التعبير عنه، فإن هذا الفرد يكون عرضة لسيطرة الآخرين عليه واستغلاله، ويكون عرضة للخطر، وحتى إذا اتصف الفرد الذي يميل إلى قمع أو كبت الغضب بطيبة القلب. فإن طيبة القلب لا تعنى أن الآخرين سوف يحترمونه ويعاملونه بإيجابية، ولكنه يكون عرضة لاستغلالهم وسيطرتهم. هذا النوع من الغضب يسبب الكثير من الاضطرابات الجسمية مثل: ضغط الدم، والاضطرابات الانفعالية الأخرى مثل: القلق والاكتئاب (سعفان، 2001) (الدوسري،2012). يبقى الدليل الثالث أمام الفرد للتعبير عن غضبه وهو التعبير عن الغضب بحرية منضبطة، هذا السلوك يكون ايجابيًا وبناءً: لأنه قائم على أساس المعرفة والخبرة. وهذا السلوك يمكن أن يؤثر ايجابيًا في الآخرين ويجعلهم يتفاعلون مع الفرد ويستمعون له، ويغيروا من اتجاهاتهم له بإيجابية، وهذا هو أفضل بديل (سعفان، 2003).

خاتمة:

اهتم العديد من العلماء والباحثين بهذا المجال خاصة في الجانب العلاجي كما وضحنا في هذا البحث الذي أبرز دور أليس وبيك اللذان كونا المفاهيم للاضطرابات النفسية على أساس الأفكار اللاعقلانية والتشويهات المعرفية وعملوا من الناحية العلاجية على تغيير واستبدال هذه الأفكار بأخرى أكثر منطقية وعقلانية، وكما تم تطبيقه في هذا البحث التفسير المعرفي السلوكي للغضب.

قائمة المراجع:

1.أبو دلبوح، أسماء (2008). *الإرشاد الجمعي فاعليته في خفض مستوى الغضب*، مان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

2.الدوسري، إيمان (2012). العفو وعلاقته بانفعال الغضب لدى عينة من طالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

3.بسيوني، سوزان (2005). التعبير الانفعالي للغضب وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى عينة من طالبات كلية التربية للبنات بجدة وفعالية برنامج إرشادي للتخفيف من حدة الغضب. *المؤتمر السنوي الثاني عشر للإرشاد النفسي بجامعة عين شمس*، 1،635-676.

4.بيك، آرون (2000). *العلاج المعرفي والاضطرابات الانفعالية،* ترجمة: مصطفي، عادل، القاهرة: دار الآفاق العربية.

5.بيك، جوديث (2007). *العلاج المعرفي: الأسس والأبعاد*، ترجمة: مطر، عادل والخراط، إيهاب. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

6.حمام، رواية (2013). فاعلية برنامج الوساطة الطلابية في القدرة على حل المشكلات والتحكم بالغضب لدى الوسطاء في المرحلة الأساسية العليا (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة.

7.سعفان، محمد (2001). فعالية الإرشاد العقلاني الانفعالي السلوكي والعلاج القائم على المعنى في خفض الغضب (كحالة وكسمة) لدى عينة من طالبات الجامعة (دراسة مقارنة). *مجلة كلية التربية*،25(4)، 229-169.

8.سعفان، محمد (2003). *دراسات في علم النفس والصحة النفسية اضطراب انفعال الغضب*، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

9.عبد الله، محمد (2009). *مشكلات الصحة النفسية أمراضها وعلاجها*، ط2، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

10.ويليامز، إيما وبارلو ربيكا (2005). *إدارة الغضب*، إعداد قسم الترجمة بمكتبة الفاروق، القاهرة: دار الفاروق.

11.يوسف، جمعة (2007). دور الأخصائيين النفسيين في ممارسة العلاج المعرفي السلوكي، *دراسات عربية في علم النفس*،6(4)29-1.

12.Black, R, Donald, M, Henderson (2005). A guide to controlingAnger.www.wellonthenweb.net.

13.Corey, G (2012). Theory and practice of counseling and psychotherapy. Washington: Nelson Education.

التراث العربي الإسلامي والحداثة من خلال منهجية الإسلاميات التطبيقية قراءة في أطروحات محمد أركون.

محمودي سيف الدين
جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر

ملخص: تنطلق هذه الورقة البحثية من دراسة وتحليل للمعطيات الأساسية لراهن الفكر العربي الإسلامي، انطلاقاً من المشاريع الحداثية المعاصرة والتي تربع على عرشها الفيلسوف الجزائري محمد أركون، الذي ما انفك يحفر في بنية المقدس الإسلامي من خلا تطبيق المناهج الغربية على التراث العربي الإسلامي، حيث نجده أبدع لوحده منهجية خاصة في الفكر الإسلامي سماها بالإسلاميات التطبيقية، والتي حاول من خلالها دراسة الفكر الإسلامي من الداخل خلاف الدراسات التي قام بها المستشرقون، فأعطاها منهجية خاصة، ومهام تضطلع بها للخروج من السياج الدوغمائي الذي رسمه المفكرون الإسلاميون على مدى أربعة عشر قرناً، فالإسلاميات التطبيقية تقوم على تفكيك التراث الإسلامي وقراءته قراءة حداثية تتلاءم مع معطيات الراهن العربي الإسلامي، كما حددها محمد أركون ضمن دائرة اللامفكر فيه الذي طال عليه الزمن دون تجديد.

الكلمات المفتاحية: التراث العربي الإسلامي، الحداثة، الاسلاميات التطبيقية، الدوغمائية.

Title: the Arab Islamic Heritage and Modernity through the Applied Islamism Methodology, Reading in Arkoun's Theses.

Mohammed Mahmoudi seyf eddin
University Mohamed Boudiaf of M’sila-Algeria

Abstract: This research paper starts from a study and analysis of the basic data of the current Arab-Islamic thought, based on the contemporary modernist projects, on which the Algerian philosopher Muhammad Arkoun rose to the throne, who continues to dig into the structure of the Islamic holy through the application of Western approaches to the Arab-Islamic heritage, where we find it He alone created a special methodology in Islamic thought, which he called applied Islamism, through which he tried to study Islamic thought from the inside, unlike the studies carried out by the transcendentalists. It is based on deconstructing the Islamic heritage and reading it a modernist reading that

fits with the facts of the Arab-Islamic current, as defined by Muhammad Arkoun within the circle of the long-running unthinking withoutg.
Keywords: Arab Islamic heritage, modernity, applied Islamism, dogmatism.

1.مقدمة الدراسة:

لقد عرف الفكر العربي منذ مطلع عصر النهضة بروز العديد من المشاريع الفكرية التي حملت على عاتقها مهمة التجديد في الفكر العربي الإسلامي وخاصة فيما يتعلق بمسألة التراث الذي طال عليه الزمن دون تجديد، غير أن هذه المشاريع حملت في طياتها عناوين متقاربة و متداخلة كالتجديد و الاصلاح والحداثة و النهضة و غيرها، وفي هذا الاطار لاح في الأفق مفكرون ذو مشاريع تحمل على عاتقها مهمة التصدي لهذا التخلف الفكري الموروث، وتعطي قراءة تجديدية تلقي باللائمة على القراءات التقليدية باعتبارها قراءات ماضوية ظلت حبيسة الاطر والتكلسات الاجتماعية السائدة آنذاك، فهذه المشاريع المعاصرة تتميز بروح النقد الذي يطبع خطواتها.

والباحث في التراث العربي يدرك مدى التأزم و التشرذم والتفكك التي آل إليها العقل العربي نتيجة التشدد و التمسك المفرط بالتراث العربي الإسلامي رغم القدرة على تجاوزه و مواكبة ركب الحضارة المعاصرة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الانغماس في معطيات الحداثة، التي يجب أن تنطلق من واقع الامة العربية، بدل أن يصبح المجتمع العربي حقل تجارب لمناهج و نظريات غربية تأخذ ابعاداً لا تتوافق مع البيئة العربية و مشاربها، دفع هذا بالمفكر الجزائري محمد أركون الى محاولة الخروج من حالة العجز و التردي الذي آل اليه الفكر العربي، من خلال إعطاء رؤية حداثية منطلقها الإسلاميات التطبيقية، عن طريق تطبيق المناهج الغربية الحداثية على التراث العربي ، أي بناء فكر تجديدي حداثي يعيد فهمنا و إدراكنا للتراث العربي و الافكار التي نُقِلت إلينا و سلمنا بها دون تمحيص أو نقد.

2.الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات في الفكر العربي المعاصر التي اهتمت بدراسة فكر محمد أركون والتعمق فيه وفهم آليات اشتغاله، داخل المجال التداولي العربي، لهذ سوف يتم عرض بعض هذه الدارسات في محاولة للاستفادة من نتائجها، في تحديد مشكلة وأهداف وتساؤلات الدارسة.

دراسة الدكتور فارح مسرحي (سنة2004) وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة تحت عنوان "الحداثة في فكر محمد أركون"، والتي هدفت إلى تسليط الضوء على الإسلاميات التطبيقية وآليات اشتغالها، باعتبارها مشروع حداثي جاء به محمد أركون لدراسة التراث الإسلامي من الداخل عكس ما كان يفعله المستشرقون الذين كانوا بعدين عن مادة دراستهم، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحداثة التي يطرحها أركون هي ذات منشأ غربي يتنافى مع معطيات النص الديني والتراث الإسلامي، ولهذا لاقى استهجان كبير من الدراسين لفكره.

دراسة قدمها الدكتور مصطفى كيحل (سنة2008) هي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، تحت عنوان " الانسنة والتأويل في فكر محمد أركون"، والتي ركز فيها على تبيين نزعة

الانسنة في الفكر العربي المعاصر عند محمد أركون وكيفية تأويل النص الديني الذي اعتبره نص تاريخي، كما وضح مفهوم السياج الدوغمائي الذي وضعة المتشددون في الفكر الإسلامي. وتوصل أخيرا إلى أن أركون تأثر تأثرا شديدا بأبو حيان التوحيدي في جرأته على التراث الإسلامي.

دراسة قدمها الدكتور فارح مسرحي (سنة 2011) وهي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة تحت عنوان " المرجعية الفكرية لمشروع أركون الحداثي"، والتي جمع فيها كل مشروع محمد أركون منذ بدايات تشكله في ستينيات القرن الماضي، والتي نال على إثرها جائزة أركون للسلام، توصل في نهاية بحثه هذا إلى أن المشروع الفكري لمحمد أركون له علاقة وطيدة بالفكر الغربي حيث يُشكل المرجعية الأساسية لمشروعه ككل لا سيما العلوم الإنسانية والاجتماعية في صورتها الأكثر جدة، وتبنى العديد من مفاهيمها ومناهجها وإشكالاتها خصوصا المتعقلة منها بالأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم الاجتماع.

3.تعقيب على الدراسات السابقة:

اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الهدف، فهناك من يرى أن أركون هو مستشرق خطير جندته الجامعات الغربية وخاصة الفرنسية منها من أجل الحفر في بنية المقدس الإسلامي، وهناك من يرى أنه ذو فكر تجديدي تجاوز الرؤية المغلقة للتراث من خلال إعطاءه رؤية حداثية تواكب متطلبات الحداثة، ولكن كلهم يشتركون في أن محمد أركون انتهج نهجا جديدا في الفكر الإسلامي لم يسبقه إليه أسلافه، ألا وهو الإسلاميات التطبيقية.

4.إشكالية البحث

تتجلى إشكالية هذا البحث في صعوبة تحديد مفهوم كل من التراث العربي الإسلامي والحداثة، نظرا لطابع الإشكالي ولتنوع التعريفات التي أعطيت لهما، بالإضافة إلى الإشكال المرتبط بتنوع القراءات المعاصرة المُتعلقة بالنص الديني في محاولة لربطه بمقتضيات الحداثة، ولهذا نطرح الإشكال الآتي:

-ما هو البديل الحداثي الذي يقترحه محمد أركون للخروج من مأزق التراث العربي الإسلامي والولوج الى الحداثة؟

- وماهي الاسلاميات التطبيقية عند محمد أركون؟ وماهي منهاجيتها؟ وماهي مهامها؟

5.أهداف البحث وأهميته

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة آراء محمد أركون حول التراث العربي الإسلامي والحداثة وموقفه من كلاهما، أما بخصوص أهمية هذه الورقة فتتمثل في إعادة قراءة ومناقشة أفكار محمد وأركون ومدى جرأته على المقدس الإسلامي وربطه بالحداثة الغربية التي هي من منشأ غربي وتجاوز السياج الدوغمائي الذي وضعه الفاعلين الاجتماعيين، والتعريف بها لدى الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع.

6.منهج الدراسة

هذه الورقة تعتمد على التحليل في هذه الدراسة الذي يقوم تجزيئ المركب الى عناصره البسيطة، وفك الغموض على المبهم، سواء أثناء التحديد المفاهيمي لكل من التراث العربي الإسلامي والحداثة، أو أثناء عرض منهجية الإسلاميات التطبيقية التي اعتمدها أركون في نقده للفكر الإسلامي.

أولا: ضبط المفاهيم.

1- مفهوم التراث العربي.

يعتبر التراث العربي من بين أهم الدراسات التي تحضا بدراسة واسعة في الفكر العربي المعاصر. ولهذا سنحاول الوقوف على مفهوم التراث لغة واصطلاحا.

-مفهوم التراث في اللغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور "الوارث صفة من صفات الله غز وجل وهو الباقي الدائم الذي يرث الخلائق ويبقى بعد فنائهم، والله عز وجل يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين". (ابن منظور، د.ت، 269).

أما في قاموس تاج اللغة وصحاح العربية ف "الميراث أصله مِوْارث، انقلبت الواو إلى ياء لكسر ما قبلها والتراث أصل التاء فيه واو، ويقال أورثه الشيء أبوه، وهم ورثة فلان". (أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، 1999، ص437).

ولفظ التراث في اللغة العربية ما ورد في مادة (و. ر. ث)، وتجعله المعاجم القديمة مرادفا للإرث أو الوِرث والميراث وهي مصادر تدل عندما تُطلق اسما على ما يرثه الإنسان من والديه من مال أو حَسَبْ، وقد فرق بعض اللغويين القدامى بين الوِرث والميراث على أساس أنهما خاصان بالمال، وبين الإرث على أساس أنه خاص بالحسب، ولعل لفظ تراث هو أقل هذه المصادر استعمالا وتداولا عند العرب الذين جُمعت منهم اللغة.

وقد ورد لفظ التراث في القرآن الكريم وذلك مِصداقاً لقوله تعالى" كلا بل تُكرمون اليتيم، ولا تحاضون على طعام المسكين، وتأكلون التراث أكلاً لماً، وتحبون المال حباً جماً،" (القرآن الكريم، سورة الفجر، الآية 17-20)، ومعنى كلمة التراث في الآية الكريمة هو أكل الميراث بين نصيب الفرد ونصيب غيره من الوراث.

من خلال ما سبق ذكره يتضح ان التراث عند اللغويين يحمل دلالة مادية، ودلالة تتعلق بالنسب، غير أن التراث العربي يحمل دلالات أخرى معنوية يمكن أن تتعلق بالأفكار والحضارة والإيديولوجيا والعادات والتقاليد والعقائد وغيرها كثير.

2-مفهوم التراث العربي الإسلامي عند محمد أركون.

من الواضح أن أهم القضايا التي اشتغل عليها محمد أركون في مشروعه نقد العقل الإسلامي، هو تحديده لمفهوم التراث، فالتراث حسب أركون لا يمكن فهمه إلا من خلال ربطه بالحداثة، لهذا نجد للتراث عند أركون ينقسم إلى ثلاث مستويات:

-التراث الذي يعني التراث الإسلامي المقدس.

-التراث الذي يعني العادات والتقاليد.

-التراث الذي يعني التراث الإسلامي الكلي.

فالتفاعل بين هذه المستويات يُشكل لنا التراث في علاقته مع الحداثة، لأن أركون يشير إلى عدم إمكانية إقامة روابط روحية مع التراث مالم نتمثل ونضطلع بمسؤولية الحداثة كاملة، فالمستويات التي يميزها أركون في التراث الإسلامي، والتي أراد تجاوزها من خلال الإسلاميات التطبيقية.
تتثمل هذه المستويات الثلاثة فيما يلي:

أ_ المستوى الأول: مرحلة التأسيس (التراث الإسلامي المقدس).

تبتدأ هذه الرحلة ببداية القرآن لأن العرب _ المسلمين يستمدون كل أمجادهم من هذا العصر الذهبي لحضارتهم، ويُلاحظ -أركون-أن الرسالة القرآنية تُقدم نفسها على هيئة حداثة تقلب كل شيء أي تقلب العادات التقاليد والعقائد الموروثة، في حين أن كل من سبق مرحلة القرآن رُمي بيه في غياهب الجاهلية.

وبهذا المعنى نجد أنفسنا أمام أربع مقاربات أو سيرورات متنافسة وهي:

_" المقاربة الأولى تتمثل في أن الخطاب الإسلامي الحالي الذي يميل إلى السيطرة على كل الخطابات الأخرى

_ الخطاب الإسلامي الكلاسيكي الذي يفصح عن التراث في مرحلة تشكله وترسيخه

_ الخطاب الاستشراقي الذي يُطبق على مرحلة التشكل والتأسيس والتثبيت

_ الخطاب الذي تستخدمه علوم الإنسان والمجتمع" (محمد أركون، 1996، ص 59).

كما "نجد أن مفهومي الإسلام والتراث غير محددين بشكل نهائي ومغلق، لأنهما خاضعان للتغير المستمر الذي يفرضه التاريخ" (محمد أركون، 1996، ص ص 17.18). لأننا نجد أن الإسلام كمفهوم ينبغي إعادة تحديده وتعريفه، ومع ذلك فالإسلام يتضمن حسب أركون عناصر تأسيسية وتكوينية ثابتة وإجبارية وهي:

_" النص القرآني (المصحف).

_ مجموعات نصوص الحديث والتشريع العديدة والمختلفة.

_الفرائض القانونية الخمس والشعائر اللازمة لتأديتها.

_ الدينامو الروحي المشترك لدى كل المؤمنين والذي يُشكل خاصية مميزة للتراث"، (محمد أركون، 1996، ص ص 21.20). وهذه تُمثل الفرائض والعناصر المُنبثقة من النص القرآني والتي نص عليها أي أنها إلزامية على كل مسلم.

فالقرآن هو المرجع الأول للمسلمين دون مناقشة، وفي بدايات ظهوره تظهر أمجاد المسلمين فهو حداثة بالنسبة لما كان موجود في الجاهلية.

ب-المستوى الثاني: التراث والتراثات الأخرى في الإسلام.

يضع أركون التراث ضمن أرثوذكسية لها خصائصها ومقوماتها، فكما أنه لا يوجد إلا إسلام واحد فإنه لا يمكن أن يوجد إلا تراث واحد، غير أن الوقائع التاريخية تتناقض مع ذلك، لأنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم 632ه/11م، كانت هناك عدة انطلاقات ممكنة للتراث بحسب القرآن وتجربة المدينة والواقع الاجتماعي _الثقافي لشبه الجزيرة العربية والبلدان المجاورة، وقد تبلورت ثلاثة اتجاهات أثناء القرن الهجري الأول، وشهدنا عبره الصراعات الدموية العنيفة

والمناقشات الحامية والخصبة، وانبثاق الأرثوذوكسيات الثلاث الكبرى بالتدرج أي الأرثوذوكسية السنية والشيعية والخارجية (الخوارج)، غير أن هذه الأرثوذوكسيات شهدت انقسامات متباعدة.

ج -المستوى الثالث: التراث السني الكامل (التراث الإسلامي الكلي).

لإعادة دراسة مفهوم التراث الإسلامي الكلي يدعونا أركون إلى رفع كل الوظائف الإيديولوجية والتلاعبات المعنوية، التي تساهم في نزع الشرعية كما كان معاشاً ومُتصوراً طيلة قرون، وكذا تحرير الإسلام من دائرة التراث التكراري أو التراث الذي يعيد نفسه باستمرار، ذلك بهدف تأسيس تراث قادر على الحفاظ في إطار الخصوبة المتضمنة، ذلك "أنه ينقل لنا أكثر من مجرد الأفكار القابلة للتشكل المنطقي، إنه يجسد حياة كاملة تشمل الفكر والعواطف والعقائد والمطامح والممارسات والعمال ... ويمكن للطاقة البشرية أن تشرب من معينه دون أن تستنفذه"،(محمد أركون، 1996، ص 24). أي إعادة قراءة التراث الشامل والكلي بعيداً عما كان مُتداولاً وإعطائه رؤية حداثية جديدة.

وما يمكن قوله ان أركون يريد الحفر في بنية التراث الإسلامي بكل مستوياته من أجل إعادة بلورته في تراث واحد قادر على مجارات روح الحداثة وأن يسير وفق مناهج العصر، لأن التراث الإسلامي توارثته الأجيال دون تمحيص أو إعادة قراءة تتوافق مع الحالة الراهنة التي يعيشها إنسان اليوم.

3-مفهوم الحداثة. إن الباحث في معطيات الحداثة يجد أنه "من الصعوبة الوصول الى ضبط مفهوم دقيق للحداثة، اذْ ليس هناك اتفاق بين المفكرين حول طبيعة ومكونات الحداثة" (فارح مسرحي، 2006، ص 21).

وذلك راجع الى تنوع المشارب الفكرية لكل مفكر، والذي يحمل على عاتقه مهمة التحديث، وبهذا نحاول الوقوف على أهم تعريفات للحداثة.

- الحداثة هي مجموعة أفكار ليست محصورة في جانب واحد، بل هي "مفهوم حضاري شمولي يطال كافة مستويات الوجود الانساني" (فارح مسرحي، 2006، ص 22)، ذلك "لأن الحداثة باعتبارها وعي الإنسان المتجدد بذاته، لا يمكن أن تحمل حدودا عرقية أو جغرافية" (مختار الفجاري، 2005، ص 156). وهذا يوضح أن الحداثة كلية فهي تدرس كل معطيات المعرفة، ولا تؤمن بالحدود الجغرافية أو العرقية.

- الحداثة ضد التقليد، حيث يقول الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس: "إن الحداثة تعبر دائما عن وعي عصر ما يحدد نفسه(...) ويفهم ذاته كنتيجة انتقال من القديم إلى الحديث" (يورغن هابرماس، 1995، ص 42)، بهذا المعنى فإن الحداثة هي الخروج عن المألوف وابداع ما لم يكن موجود.

- "تمتاز الحداثة أيضا بكونها تفرض نفسها كوحدة مشعة علمياً، فقد أصبح البعد العالمي إحدى القيم الجوهرية للحداثة أفرزت التكنولوجيا والوسائل السمعية البصرية والتي باتت من بين أكثر الأشياء التي فرضت فضاءاً مخترقاً للفضاء الوطني، ولا يمكن لأحد أن يوقفها." (فارح مسرحي، 2006، ص 23)، أي أن إفرازات التكنولوجيا تمثل حداثة غزت الأوطان العالمية وأصبح العالم لا يستطيع الاستغناء عنها أو إيقافها.

فالحداثة بهذا المعنى هي مرادفة للإبداع أو تحاوز القديم والإتيان بالجديد الذي يكون فريدا من نوعه، من أجل تجاوز القديم أو اللامفكر فيه، هذا ما أراد أركون تطبيقه على التراث الإسلامي أي تجاوز القراءات الماضية التي طال عليها الزمن دون تجديد، فالحوادث التي يرويها المفسرون والمشايخ يراها أركون عبارة عن حوادث تاريخية لا نعرف هنها سوى ما وصل إليها، إذ ليس لدينا شاهد يؤكد أو ينفي صحة هذه الحوادث في الفكر الإسلامي.

ثانيا-الإسلاميات التطبيقية وتجاوز مأزق التراث العربي الاسلامي عند محمد أركون.

يعتبر المفكر محمد أركون من بين القلائل الذين تجرؤا على الحفر في بنية المقدس الاسلامي على غرار نصر حامد ابو زيد وغيره، من خلال مشروعه نقد العقل الاسلامي، والذي حول فيه إعطاء قراءة حداثية للتراث العربي الاسلامي، من خلال اعتماده على عُدة منهجية مترامية الأطراف تتشرب من معين العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونظرا لتكوينه في الجامعات الفرنسية وتأثره بما أنتجه الغرب من مناهج حداثية، أراد أركون من خلالها تطبيق هذه المناهج الحداثية على التراث العربي الاسلامي. ولهذا حاول إبداع آلية أو منهجية جديدة في فهم التراث اصطلح عليها بالإسلاميات التطبيقية. فماهي الاسلاميات التطبيقية؟

قبل الولوج إلى التعريف بالإسلاميات التطبيقية يجب التنويه الى الإسلاميات الكلاسيكية (الاستشراق) وموقف أركون منها.

1-الإسلاميات الكلاسيكية (الاستشراق) وموقف أركون منها.

discuss "إن الإسلاميات الكلاسيكية هي خطاب غربي حول الإسلام" (محمد أركون، 1996، ص 51) ، أي أنها من صنع باحثين غربيين يشتغلون حول الإسلام، من أجل التعرف عليه من الداخل وعن قرب، عن طريق البحث في التراث المنسي أو المسكوت عنه.

إن مصطلح الإسلاميات الكلاسيكية مصطلح حديث النشأة حيث كان يُعرف بالاستشراق، ولكن تغيرت التسمية في الأواسط العلمية " وسبب ذلك هو أن مصطلح الاستشراق أصبح مثقلا بالدلالات الإيديولوجية والجدالية، نظرا لارتباطه بالحركة الاستعمارية من جهة، وللهجوم الشديد الذي تعرض له من قبل المسلمين والعرب من جهة أخرى" (محمد أركون، 1996، ص 143).

" وإذا أردنا تتبع المراحل التاريخية التي تشكلت فيها الحركة الاستشراقية، فإنه يمكن القول أن اهتمام الغرب بدراسة واكتشاف الحياة الفكرية للشرق عموما، والبحث في التراث الإسلامي خصوصا يعود إلى القرون الوسطى وتشهد على ذلك الترجمات الخاصة، بمؤلفات ابن سينا وابن رشد وغيرها إلى اللاتينية والأثر الذي تركته هذه الترجمات لدى الأوروبيين، وقد زاد اهتمام الغرب بالتراث الإسلامي منذ بداية القرن م19 نتيجة لأغراض استعمارية بالدرجة الأولى... وقد ازدهرت الإسلاميات الكلاسيكية في القرن الممتد وذلك بتحقيقها للمخطوطات وإعادة قراءتها قراءة لغوية" (فارح مسرحي، 2006، ص ص، 96-97)، لأن "عالِم الإسلاميات يعرف جيدا بأنه أجنبي عن موضوع دراسته ولذا ومن أجل أن يتجنب كل حكم تعسفي فإنه سيكتفي بأن ينقل إلى أحد اللغات محتوى كبريات النصوص الإسلامية الكلاسيكية" (محمد أركون، 1996، ص 52).

ومعنى هذا ان الباحثين الغربيين حول الإسلام غرباء على مادة دراستهم، أي أنهم يقومون بترجمة الحرفية للنصوص الإسلامية الكلاسيكية، إلى لغتهم الأصلية من أجل التعرف على محتوى النصوص عن قرب، ودراسة الفكر الإسلامي دراسة معمقة، وهذا ما حصل من خلال إحياء وترجمة كتاب "فصل المقال" لابن رشد.

أما موقف أركون من الإسلاميات الكلاسيكية فهو لا ينكر الدور الذي لعبته في إحياء التراث الإسلامي حيث يقول:" إنه لا يمكن في الواقع إنكار أن الاستشراق كان قد ساهم بشكل واسع في إعادة تنشيط الفكر العربي الإسلامي" (محمد أركون، 1996، ص 54).

ولكن ما يعيبه أركون على هؤلاء المستشرقين هو أنهم " لا يبالون إطلاقا بمصير المسلمين والمجتمعات الإسلامية، عندما يدرسون الإسلام أو يكتبون عنه، فهذه ليست مشكلتهم، كما يقولون صراحة حتى يومنا هذا " (محمد أركون، 1996، ص38)، أي أنهم يدرسون التراث الإسلامي دون مراعاة لمشاعر المسلمين، لأن التراث الإسلامي لا يعنيهم بالمعنى الشعوري أو الانتمائي، بل يدرسون الفكر الإسلامي للبحث في الحقيقة فقط.

كما ينتقد أيضا علماء الإسلاميات، لأنهم لا يزالون يرفضون تطبيق منهجيات العلوم الإنسانية في دراستهم للفكر الإسلامي، فهم يعتمدون على "المنهجية التاريخية التقليدية التي سادت في القرن التاسع عشر، والتي كانت تحصر عملها بسرد الوقائع كما هي، الواحدة بعد الأخرى دون الكشف والتحقق منها" (محمد أركون، 1999، ص 30).

" كما يعيب عليهم أيضا نزعتهم الاختزالية الانتقامية في دراستهم للتراث الإسلامي، ذلك أن أغلب المستشرقين يحصرون اهتمامهم بدراسة كتابات بعض المفكرين المسلمين المعروفين مثل: الغزالي، ابن رشد، ابن خلدون.... إلخ، وهذا ما يؤدي إلى إهمال كتابات المفكرين غير المشهورين، كما يؤدي إلى إهمال جوانب مهمة من التراث الإسلامي، كالتراث الشفهي الخاص بالشعوب الاسلامية التي لا تمتلك كتابة" (فارح مسرحي، 2006، ص 100).

فالمستشرقون لا يبالون بمشاعر المسلمين في دراستهم للتراث الإسلامي، فهم لا يهم سوى فضح عيوب الإسلام والمسلمين، قد يصل بهم الأمر إلا ابتداع ما لا يوجد في التراث الإسلامي من أجل تشويه سمعة الإسلام، وفي هذا نظرة انتقامية يملئها الحقد، ولعل الواقع أصدق أنباءا من القول حينما نرى تكوين جماعات مسلحة يُنسبونها للإسلام والمسلمين مثل داعش وغيرها، فهنا نلاحظ كيف يتم اختراق الإسلام والمسلمين وصنع جماعات تسيء إلى الإسلام باسم الإسلام نفسه، بالطبع تساعد وسائل الإعلام الرهيبة في ذلك.

2-مفهوم الإسلاميات التطبيقية.

إن مصطلح الإسلاميات التطبيقية لم يكن وليد الصدفة، بل استلهمه أركون من أحد الأنثروبولوجيين الفرنسيين حيث يقول أركون :" استوحينا هذه التسمية من كتاب صغير لروجيه باستيد، بعنوان الأنثروبولوجيا التطبيقية وبحوثنا تسير على نفس الخط" (محمد أركون، 1996، ص 275)، أي أن الإسلاميات التطبيقية لها أبعاد أنثروبولوجيا فهي تتعدى الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، وذلك من أجل أن تأخذ على عاتقها مهمة طرح المشاكل الفعلية التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية فهي " تريد أن تتموضع داخل هذه المجتمعات الإسلامية لكي تتعرف على

مشاكلها القديمة والحديثة... وتساهم في إغناء البحث العلمي كما هو ممارس اليوم في شتى البيئات الثقافية" (محمد أركون، 1996، ص 176).

إن الإسلاميات التطبيقية كما يعرفها صاحبها " هي ممارسة متعددة الاختصاصات، وهذا ناتج عن اهتماماتها المعاصرة (فهي تريد أن تكون متضامنة مع نجاحات الفكر المعاصر) والمتطلبات بموضوع دراستها" (محمد أركون، 1996، ص 57)، ويقصد أركون بتعدد الاختصاصات مختلف الحقول المعرفة التي انخرط فيها ليعتمدها في مشروعه، نقد العقل الإسلامي وقد أكد على قيمتها. حيث يمكن استنباطها في ثلاثة اختصاصات هي:

أ_ **إختصاص المؤرخ:** حيث يربطه أركون بالمنهجية التاريخية فهي تمثل الركيزة الأساسية في نقد العقل الإسلامي حيث يقول: " المنهجية التاريخية الحديثة تتخذ مكانة محورية في مشروعي نقد العقل الإسلامي" (محمد أركون، 1996، ص 247)، والمقصود بالمنهجية التاريخية الحديثة هو إرجاع الفكر إلى مجال الأنساق أو النظم الفكرية، وليس إلى الأحداث الخارجة عنه كالأحداث السياسية والعسكرية وغيرها. وبهذه المنهجية يمكن إخراج الفكر الإسلامي من البعثرة التي لا جامع لها، إلى مجال النظام وذلك من خلال بحثه في المبادئ المشتركة بين مختلف العلوم الإسلامية، ليصوغ لنا النظام الفكري العام أو الأفق المعرفي الذي يؤطرها، وبهذا فهو يحاول إرسائها ـ المنهجية التاريخيةـ من أجل تجاوز التاريخ الخطي التعليمي للاستشراق. وأن أركون يؤكد هنا أنه بحكم تخصصه العلمي سيسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تاريخ الفكر الإسلامي من خلال دراسته للعلاقات التي تربط بين كل العلوم التي من شأنها أن ترفع الدوغمائية*على الفكر الإسلامي عبر تاريخه الطويل.

ب_ **أما إختصاص الفيلسوف**: فيأتي بعد اختصاص المؤرخ لأن المؤرخ حسب أركون يقوم بجمع الأفكار المتداولة عبر التاريخ، ثم يأتي دور الفيلسوف في أن يضع هذه الأفكار للتقويم والنقد وبهذا يقول أركون: "اللحظة الفلسفية ـ أي لحظة التقويم الشامل ـ تجيء بالضرورة بعد اللحظة التاريخية" (محمد أركزن، 1996، ص 39)، ومعنى هذا أن اللحظة الفلسفية تمثل منعطف في تاريخ الفكر، فهي التي تقوم بتمحيص الفكر المتراكم وإخضاعه للمساءلة والنقد من أجل التخفيف من هيبة المقدس.

ج_ **إختصاص اللساني:** يتميز هذا الاختصاص باستحضار المنهجية اللسانية بين فعل إنتاج النص ومصوغات الخطاب، بهدف الإعداد أو الفهم المقصود من لدن المتكلم، هذا الاختصاص يستعمل المحددات والمعرفات مثل " ال " التعريف التي لها قيمة التقييم في المكان والزمان (مختار الفجاري، 2005، ص 57).

" وبناءا على ما سبق، فإنه يمكن القول بأن الاسلاميات التطبيقية هي بمثابة موقع منهجي يهدف إلى تأسيس خطاب جديد ورؤية جديدة معاصرة للإسلام تاريخا وتراثا، رؤية تأخذ بعين الاعتبار مسألتين هما: المجتمع، والواقع الاجتماعي للإنسان العربي المسلم" (فارح مسرحي، 2015، ص ص، 168-167)، لأنها تنطلق من واقع المسلمين، أي أن مهمتها التطبيق أكثر من التنظير في محاولة لحل مشاكل الحاضر والتنقيب في التراث الإسلامي من خلال إعادة بلورته وربطه بواقع المسلمين اليوم وهو ما لم تحققه الإسلاميات الكلاسيكية.

وبالتالي فإن الإسلاميات التطبيقية هي نقد للفكر الإسلامي من الداخل، أي الحفر في بنية المقدس لأن" الفكر الإسلامي يستمر في الارتكاز وإلى حد كبير على المسلمات المعرفية (إبستيمي) للقرون الوسطى، ذلك أنه يخلط بين الأسطوري والتاريخي، ثم يقوم بعملية تكريس دوغمائية للقيم الأخلاقية والدينية، وتأكيد تيولوجي لتفوق المؤمن والمسلم على غير المسلم، وتقديس اللغة. ثم التركيز على قدسية المعنى، المعنى المرسل من الله ووحدانيته (معنويا) هذا المعنى الموضح والمحفوظ والمنقول عن طريق الفقهاء بالإضافة إلى عقل أبدي" (محمد أركون، 1996، ص 55).

ولهذا يمكن القول إن الإسلاميات التطبيقية هي مشروع فكري معاصر ذو طموح منهجي متعدد جاء به أركون لإعادة قراءة التراث الإسلامي قراءة علمية حداثية (عبد المجيد خليقي، 2010، ص 25).

عموما فإن الإسلاميات التطبيقية باختصاصاتها المتعدد جاءت لتخرج الفكر الإسلامي من بوتقته الدوغمائية التاريخية للقرون الوسطى وإعطائها قراءة علمية معاصرة تستند إلى معطيات الحداثة، وعليه فإن موضوع الإسلاميات التطبيقية هو العقل الإسلامي في مختلف أبعاده وتجلياته، والذي اشتغل أركون عليه منذ ستينيات القرن الماضي حيث أن هذا العقل بدأ في التشكل منذ تجذر اللغوس الإلهي في العقل البشري، عن طريق ظاهرة الوحي وتأسس على مرجعية النص القرآني، باعتباره خطابا يحمل دلالات عقلية، إذ إن الإسلاميات التطبيقية لا تكتفي بتحليل هذا الخطاب بل تروم إلى نقده أيضا، كما تنصب على مواضيع لم يفكر فيها من قبل، أو مستحيل التفكير فيها كمسألة تاريخية النص القرآني وتشكله ومسألة الوحي ومسألة التعبير الشفهي والمكتوب للقرآن وغيرها من المسائل التي لم يتطرق إليها المسلمون أو علماء الإسلاميات، وعليه فإن الإسلاميات التطبيقية تطرقت إلى هذه المواضيع عن طريق إحيائها ومناقشتها مناقشة علمية بهدف إبراز التراث الإسلامي اللامفكر فيه، وذلك عن طريق إسقاط المنهجيات المعاصرة على التراث الإسلامي فهذا من شأنه أن يعطي قراءة جديدة للتراث العربي الإسلامي.

ثالثا-منهجية الإسلاميات التطبيقية.

إن الإسلاميات التطبيقية بقدر ما هي علم، هي منهجية كذلك لأن أي علم لابد له من منهج فهي بذلك تتميز عن الإسلاميات الكلاسيكية بخاصية الممارس المنهجية وكذلك النقد.

وعليه يمكن القول بأن الإسلاميات التطبيقية متعدد المناهج، فهي تجمع بين التحليل التاريخي أو المنهجية التاريخية، وكذا المقاربة الألسنية والسيميائية والتحليل الأنثروبولوجي الاجتماعي للمجتمعات وهذا التنوع المنهجي الذي أعطاه صفة العلمية.

حيث يوضح ذلك أركون بقوله: "إعادة القراءة لتاريخ الإسلام والتراث العربي، اعتمادا على أصولية ومناهج حديثة تمكن من إلقاء ضوء جديد على التراث، وإبداع مواقف فكرية أكثر ارتباطا والتزامًا بالفكر العلمي المعاصر" (نقلاً عن فارح مسرحي، 2006، ص 109)، أي أن أركون تأثر تأثُرًا شديدًا بالمناهج الغربية، من خلال تطبيقها على الفكر الإسلامي، لأن هذه

المناهج الفاحصة للفكر الإسلامي من شأنها أن تفتح رؤية جديدة من شأنها أن تكشف النقاب وتفتح الستار، على أفكار متداولة يُنظر إليها على أنها صحيحة وهي خاطئة.

كما نجده يشدد على ضرورة تعدد المناهج في منهجية الإسلاميات التطبيقية بقوله: "فإن الإسلاميات التطبيقية تعلم أنه ليس هناك من خطاب أو منهج بريء. إنها ترجع في كل مساراتها وخططها إلى نقد الخطاب (أي خطاب كان) وذلك بالمعنى الذي حدده لوي ماران بخصوص دراسة لفكر باسكال كما أنها ترجع تعدد المناهج الفاحصة من أجل تجنب أي اختزال للمادة المدروسة" (محمد أركون، 1996، ص 57).

وبالتالي فإن القراءة المنهجية التي تعتمدها الإسلاميات التطبيقية هي قراءة مزدوجة نذكر منها:

_ عمومية: من حيث تركيزها على بنية النص والتفاعل معه.

_ أفقية: من حيث كونها تشير إلى التناص بين القرآن والنصوص الأخرى السابقة له.

كما أن هذه المنهجية تستخدم المنهج المقارن داخل ما أسماه أركون بالفضاء الجغرافي التاريخي المتوسط بهدف القيام بنقد جذري لجميع أشكال العقلنة (عبد المجيد خليقي وزملائه، 2011، ص 28).

رابعا-مهام الإسلاميات التطبيقية.

هناك مهمتان رئيسيتان تضطلع بهما الإسلاميات التطبيقية هما:

ــ دراسة التراث.

ـ دراسة الحداثة.

حيث يقول أركون: "نحدد بذلك، نوعين أو قطبين من الاهتمامات التي تتموضع حولها المسائل العلمية، ووسائل واختيارات مرحلية وأهداف نهائية هما: القطب الذي يدعوه العرب (بالتراث) والذي ما انفك الوعي العربي والإسلامي عن الحنين له (أو ادعائه) حتى اليوم، والمدعو أحيانًا بالعصر التأسيسي (الزمن المليء بالوحي-زمن السلف-النماذج)، ثم قطب الحداثة" (محمد أركون، 1996، ص 57).

" فالدراسة الموجهة للتراث تروم إلى تقويمه من أجل فرز ما هو معرفي وما هو إيديولوجي. أو بعبارة أخرى فرز ما هو عقلاني ما هو خرافي، ودراسة الحداثة التي تقوم على إبراز انجازات العلوم الإنسانية ومكتسباتها، كما تسعى إلى نقدها وإظهار ثغراتها ابتداء من عصر الأنوار إلى عصر النهضة، فالتراث والحداثة عمليتان مترابطتان" (عبد المجيد خليقي، 2010، ص 111-112).

ولهذا فإن مهمة الإسلاميات التطبيقية هي إعادة إحياء التراث الإسلامي عبر مراحل تشكله والذي يمثل الجانب الفكري للحضارة العربية الإسلامية مثل التراث الفكري لطبري وغيره، والذي يدعوه محمد أركون باللامفكر فيه أو المستحيل التفكير فيه، لأن هذا التراث لا يزال منغلقا بعيدا عن المساءلة والنقد، أي أنه استمد قدسيته من قدسية القرآن، وبالتالي فمهمة الإسلاميات التطبيقية هي وضع هذا التراث اللامفكر فيه أمام الحداثة، أي دراسته وفق قيم الحداثة ومتطلباتها ومناهجها المعاصرة ولهذا "فنحن في حاجة إلى مراجعة مواقفنا ... في حاجة إلى رؤية جديدة شمولية

واعية تتخطى الحواجز المصطنعة، وتتجاوز الدوائر الوهمية، وتنظر إلى الأجزاء في إطار الكل وتربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل" (محمد عابد الجابري، 1991، ص 37).

لكن هناك عوائق تحول دون تحقيق الإسلاميات التطبيقية لمهامها نذكر منها:

_" رد الفعل الشعبي المحكوم بالسياج الدو غمائي الوسيط، والذي لا يسمح بمس بنيته التقليدية، وقل الشيء نفسه بالنسبة لفئة العالمة، فهذه الفئة المكونة من مهندسين وأطباء وأساتذة جامعيين ووزراء... رغم رغد عيشهما فإنه لا تختلف عن الفئة الأولى فئة الفلاحين والرعاة والحرفين، من حيث كونهما تخضعان معا لنفس القوى الانفعالية، ولنفس التصورات الدينية ولنفس أنظمة العقائد الإيمانية والأعراف الاجتماعية والقيم الأخلاقية والقانونية" (عبد المجيد خليقي، 2010، ص 115).

كما أن أركون يقسمها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية فهذه الأسباب تحول دون تحقيق الإسلاميات التطبيقية لمهامها وهي:

1_ **"الأسباب الداخلية:** تتمثل في القطيعة الحاصلة بين الدولة (النظام السياسي) وبين المجتمع المدني، السلطات المضخمة للزعيم الواحد والحزب الواحد، والمؤسسات السياسية شكلية بحتة، وهي تستبعد كل مساهمة فعلية للمواطنين في إدارة أمور البلاد" (محمد أركون، 1996، ص 23)، وبالتالي فهذا يحدث شرخًا وهوة سحيقة، بين الدولة أو السلطة ومواطنيها.

2_ " أما الأسباب الخارجية: الحرب الاقتصادية والتجارة الدولية، التلاعبات المصرفية والمالية على المستوى العالمي، تؤدي إلى الإثراء الفاحش، لفئة قليلة من المضاربين وإفقار العدد الأكبر من الناس" (محمد أركون، 1996، ص 23)، ومعنى هذا أن الحرب الاقتصادية والتجارية الدولية، جعلت من أفراد المجتمع طبقات فهناك الأثرياء وهناك الفقراء، وهذا ما يحدث في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والإسلامية، حيث أصبحوا يهتمون بتحصيل المال فقط، دون مراعاة أي شيء أخر وهذا حسب أركون معيق من المعيقات التي تحول دون تحقيق الإسلاميات التطبيقية لمهامها.

خامسا: أهم نتائج البحث.

وتوصلت في نهاية بحثي هذا إلى أن محمد اركون، انتهج نهجا جديدا لم يسبقه اليه أسلافه، وهو قراءة الفكر الإسلامي من الداخل أي من عمق الفكر الإسلامي نفسه عكس ما فعله المستشرقون، متسلحا في ذلك بمنهجية حداثية معاصرة تتشرب من معين العلوم الإنسانية والاجتماعية، تعطي أبعادا ومفاهيم جديدة للموروث الإسلامي وترفع القدسية على التراث الإنساني أي على الأشخاص الذين استمدوا قدسيتهم من قدسية النص الديني نفسه، ولعل الاسلاميات التطبيقية خير دليل على فك رموز التراث العربي الإسلامي.

بناءا على هذا نستخلص مما سبق أن:

-العقل العربي الإسلامي يُشكل بالنسبة لأركون المشروع الذي يشتغل عليه، حيث يُسمى مشروعه الفكر نقد العقل الإسلامي.

-التراث العربي الإسلامي له ثلاث مستويات، التراث الذي يحمل صفة القدسية الذي يمثله النص القرآني، والتراث الذي يتمثل في العادات والتقاليد داخل المجتمع العربي الإسلامي، والتراث في صفته الكلية.

-الحداثة عند محمد أركون هي نتاج ما توصل إليه العقل الغربي بعيدا عن الدين.

-الإسلاميات الكلاسيكية (الاستشراق) هي دراسة خاطئة لأن المستشرق بعيد عن مادة دراسته.

-الإسلاميات التطبيقية مشروع فكري حداثي ينطلق من صلب الفكري الإسلامي نفسه.

-تأثير الأنثروبولوجين الفرنسيين في فكر محمد أركون.

-تفرع اختصاصات الإسلاميات التطبيقية لتشمل الفلسفة والتاريخ والأدب.

-تعدد المناهج بالنسبة للإسلاميات التطبيقية بين التاريخي والأر كولوجي والتاريخاني وغيرها.

-مهمة الإسلاميات التطبيقية دراسة التراث والحداثة.

-خاتمة:

وصفوة القول أن محمد أركون بما له وما عليه، اجتهد في محاولة تجديد التراث العربي الإسلامي من خلال استحداثه لمنهجية جديدة وهي الإسلاميات التطبيقية، لكي يجيب عن أسئلة الحاضر من الحاضر نفسه، وليس من تاريخ التراث العربي الإسلامي، لأنه يعتبر أن الحداثة تتطلب مناهج وأدوات حداثية تنبع من روح العصر ولا ليست خارجة عنه، وسواء اصاب أم أخطأ فالرجل حاول محاولة جادة لإحياء ما يمكن إحيائه والتخلص من السياج الدو غمائي -كما يصفه-الذي سيطر على العقل العربي منذ ردح طويل من الزمن، وبهذا ينتهي محمد أركون إلى أن العقائد لم تنزل من السماء بل الكتب المقدسة وحدها من نزلت من السماء، لهذا فهو أراد إعطاء قراءة جديدة للموروث الديني الإسلامي وفق متطلبات الحداثة، متأثرا في ذلك بم تلاقاه من تكوين في الجامعات الأوروبية و احتكاكه بعدد كبير من المستشرقين.

وما يمكن اقتراحه هو أن تكون هناك قراءات جادة ومعمقة حول فكر محمد أركون، ولا يبقى حبيس التصنيف على أنه علماني أو تجديدي أو مستشرق أو غيرها من التصنيفات التي أُطلقت عليه، فوجب دراسة الإشكالات التي طرحها أركون والتعمق فيها.

التوصيات:

-ضرورة دراسات الإشكالات التي يطرحها أركون دراسة معمقة.

-ضرورة فهم التراث الإسلامي فهما دقيقا وعميقا، لتجاوز الأشياء المنسوبة إليه ظلما.

-استحداث برامج ومناهج تعليمية للاهتمام بمثل هذه المشاريع الفكرية في الوطن العربي.

-ضرورة دراسة الحداثة ومواكبتها دون الإخلال بالموروث الديني.

-ضرورة جعل العقل العربي عقل نقدي يمارس النقد من واقعه المعاش.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم:

- القرآن الكريم، سورة الفجر، (ال آية17 -20).

1.أركون محمد، (1996)، تاريخية الفكر الإسلامي، تر هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

2.أركون محمد، (1996)، الفكر الإسلامي قراءة علمية، تر هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

3.أركون محمد، (1996)، العلمنة والدين، تر هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان.

4.أركون محمد، (1999)، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، تر هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان.

5.أركون محمد، (1996)، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، تر. هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان.

1.ابن منظور، (د.ت)، لسان العرب.

2.بن حماد الجوهري أبي نصر إسماعيل، تر، إميل بديع يعقوب، (1419ه/1999م)، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.

3.مسرحي فارح، (2006)، الحداثة في فكر محمد أركون، منشورات الاختلاف، الجزائر.

4.الفجاري مختار، (2005)، نقد العقل الإسلامي عند محمد أركون، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

5.ها برماس يورغن، (1995)، القول الفلسفي للحداثة، تر فاطمة الجيوشي، دراسات فكرية فلسفية، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

6.مسرحي فارح، (2015)، المرجعية الفكرية لمشروع أركون الحداثي، الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، باتنة، الجزائر.

7.خليقي عبد المجيد، (2010)، قراءة النص الديني عند محمد أركون، منتدى المعارف، بيروت، لبنان.

8.خليقي عبد المجيد وآخرون، (2011)، قراءات في مشروع محمد أركون الفكري، منتدى المعارف، بيروت، لبنان.

9.الجابري محمد عابد، (1991)، التراث والحداثة، مركز الدراسات العربية، لبنان.

"أشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية بالمغرب": حي الكورة بالرباط نموذجا

ط.د. عبد الإله باحمو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة-المغرب

ملخص: يعالج هذا البحث السوسيولوجي مسألة إعادة تأهيل المجال الحضري بالمغرب. ويهدف إلى إبراز مظهر جديد من مظاهر إنتاج /المجال الحضري وآليات ورهانات تدبير المدينة. ولتحقيق هذه الغاية، يقدم هذا البحث الميداني الكيفي نموذج حي الكورة بمدينة الرباط، لكشف أشكال المقاومة التي اعتمدها السكان اتجاه عملية إعادة إسكانهم، وهو من أقدم الاحياء الصفيحية بالعاصمة. وقد أبرزت نتائج الدراسة أن الغاية وراء هذه المقاومات ليست الحصول على سكن لائق متمثل في شقة إسمنتية منظمة تستجيب للنموذج العصري من حيث بنيتها الداخلية، بقدر ما هي -في العمق- لأجل الحق في المدينة والسكن في الموقع الأصلي دون ترحيل لأي مكان آخر. كما كشفت الدراسة أن استمرار المقاومة ونجاحها هو نتاج لتشكل شبكة من العلاقات الاجتماعية عبر الزمن بين السكان أساسها القرابة والجوار والصداقة.

الكلمات المفتاحية: إعادة إسكان، المقاومة، المجال الحضري، الأحياء الصفيحية.

Forms of Resistance in Moroccan slums: case of “elkoura” neighborhood in Rabat

PhD. Abdelilah Bahamou
University of Ibn Toufail-Kenitra-Morocco

Abstract: This sociological research addresses the question of the production and rehabilitation of urban space in Morocco. The aim is to reveal the new aspect of producing urban space and stakes that lie behind the discourse of managing and rebranding the city. To do so, this qualitative fieldwork presents the case of the city of Rabat, Morocco, to highlight the ways of resistance adopted by the residents of *Douar El-Kora* against their rehousing operation, one of the oldest slums in the capital. The findings illustrate that people’s resistance goes beyond Douar acquiring a “decent house” or a modern apartment. Residents of El-Kora reacted to express their right to the city by staying in-situ. Concerning resistance, the failure or success of the social protest is based on a social network that has been developed throughout years of neighboring, kinship and friendship.

Keywords: Rehabilitation, Resistance, Urban Space, Slums.

مقدمة الدراسة:

عرف المغرب منذ النصف الثاني من القرن العشرين تمدينا ونموا حضريا مهما، وارتبطت وثيرة التمدين بشكل كبير بالهجرة التي ميزت المغرب إبان وبعد الاستقلال خاصة الهجرة القروية، حيث وصلت نسبة التمدين إلى 60% سنة 2014، بعدما كانت 29% خلال أول إحصاء عام للسكان والسكنى لسنة 1960، ومن المتوقع أن تفوق ال 70% في أفق سنة 2030، بحسب الإسقاطات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط (رشيق، 2016، ص 8). وقد رافق هذا التمدين حدوث تحولات اجتماعية وثقافية مختلفة تمخضت عنه تغييرات جذرية على بنية المجال الحضري وعلى المجتمع، حيث ظلت مظاهر التفاوت والاختلال السمة الغالبة على النسيج الحضري المغربي، بفعل سوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والتمايز المجالي بين مختلف أحياء المدينة.

لقد أفرزت هذه التحولات مشهدا حضريا مضطربا، عبارة عن خليط غير متناسق، معبرا بشكل صارخ عن فشل مجهودات كل المتدخلين في مجال الإسكان والتعمير. وبالنتيجة، تصدعت تجهيزات المدينة المغربية بسبب ارتفاع الدينامية الديمغرافية والهجرة القروية والاكتظاظ، حيث تتجاور وتتعايش أنماط السكن الراقي مع نمط جديد يسمى التجزئات السكنية (المالكي، 2015، ص 6)، وإلى جانب هذه النماذج الرسمية ستتفاقم وتتناسل نماذج غير رسمية تتجلى في ما تسميه السلطات العمومية ب "السكن غير اللائق "، أو "غير القانوني" أو "أحياء الصفيح". وهذا النمط الأخير هو موضوع اشتغالنا في هذا البحث، على اعتباره من أبرز الظواهر المجالية والاجتماعية التي تعاني منها المدن المغربية الكبرى عموما، ومدينة الرباط تحديدا، وبالأخص تلك الأحياء القريبة من المركز والتي تحتل مواقع استراتيجية. ويعتبر حي "الكورة"، وهو مجال الدراسة، من أقدم الأحياء الصفيحية بمدينة الرباط والتي تتموقع بالقرب من مركز المدينة وبواجهتها البحرية تحديدا.

إن مشكلة السكن في السياسيات المغربية لم ترتكز بالضبط على من يملك السكن اللائق ومن لم يملك هذا السكن، بقدر ما ترتكز في أغلب توجهاتها على المجال في حد ذاته. لماذا؟، لأن طرق التدخل من أجل تأهيل المجال الحضري تعكس التوجه الجديد للدولة الذي يضع مشكلة السكن في سياق المشكلة السياسية، بل أكثر من ذلك، أن المشاريع المقدمة لحل أزمة دور الصفيح، لم يكن هدفها هو الأفراد أو "الإنسان الصفيحي" (بوشنفاتي، 1988)، وإنما ذلك الحيز الضيق الذي يسكن فيه (البَرّاكَة). وهذا ما جعل مختلف البرامج المعتمدة لتقديم بدائل سكنية اليوم تواجه بمقاومات من طرف سكان الأحياء العشوائية، لأن البدائل المقدمة من قبل البرامج الحكومية في كثير من الأحيان، لا تلبي احتياجات الناس، بحيث يتم بناء تجمعات سكنية جديدة في ضواحي المدينة، يواجه الناس فيها صعوبة في العثور على عمل لأنهم ابتعدوا عن عملهم، ولا يستطيعون دفع تكاليف النقل إلى وسط المدينة؛ هذا إذا وجدت وسائل النقل.

إن المتتبع للمسألة الحضرية بالمغرب سيسجل أن طريقة التعامل مع تدبير القضايا الحضرية تسير نحو توجهات جديدة.

لكن أمام التحولات الاجتماعية، خاصة بعد أحداث 2011 أو ما سمي بالربيع العربي ومع حركة عشرين فبراير، والتي شكلت منعطفا مهما في حياة الفئات المغربية الفقيرة الهشة للتعبير عن عدم رضاهم بالنظام السياسي المتسلط عبر أشكال احتجاجية في مختلف مناطق البلاد. هذه الأحداث أعطت شرعية للفئات الهشة بما فيها قاطني أحياء الصفيح، للتعبير عن "حقها في المدينة" بشكل جماعي ومنظم، بعدما كانت العلاقات بين الأفراد هشة وسطحية، في إطار نظام سياسي شمولي لا يسمح ببناء الجمعيات والحركات الاحتجاجية والاجتماعية (رشيق، 2016، ص 16). وعلى الرغم من أنه لا زالت لم تظهر بعد حركة اجتماعية منظمة حاملة لمشروع موحد هو "الحق في السكن اللائق" في المغرب كحركة المعطلين أو حركة الأساتذة المتعاقدين مثلا، فإنها استعيضت بأشكال مقاومات حضرية جديدة، سواء معلنة أو غير معلنة داخل مدن الصفيح ضد السياسة الاجتماعية الجديدة، خاصة المتعلقة منها بطرق بمحاربة أحياء الصفيح وإعادة إيواء ساكنتها، في إطار البرنامج الضخم "مدن بدون صفيح".

لذلك، ما نحاول فهمه هنا ليس شكل المجال والتغيرات التي طرأت عليه من حيث البنية المورفولوجية من سكن صفيحي إلى سكن عمودي منظم في عمارات فحسب، بل الفاعلين فيه وردود أفعالهم اتجاه عملية القضاء على حيهم الصفيحي واستبداله بحي عصري خاضع لقوانين التعمير أيضا. بصيغة أخرى، البحث عن فاعلية الساكنة في إعادة إنتاج مجالهم السكني، من خلال مختلف الأفعال والاستراتيجيات والممارسات الاجتماعية الكامنة وراء تحقيق ما يسميه هنري لوفيفر بتملك المكان (Lefebvere, 1975, p. 44) ، ثم فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط بينهم للقيام بفعل المقاومة. لأن ما يهم ليس فقط المجال الفيزيائي، وإنما الفاعلون فيه وأشكال أو أنماط الشبكات الاجتماعية أو غيرها التي تتأسس في مجال أو مجموعة مجالات (Remy, 2015). فالمجال غير معزولا وفارغا أجوفا، بل هو مليء بالروح الإنسانية المتفاعلة.

وتبعا لذلك، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مظهر من مظاهر تأهيل المجال الحضري بالمغرب وبمدينة الرباط تحديدا. وهو عملية أو طريقة جديدة، أو بالأحرى استثنائية للقضاء على الأحياء الصفيحية وإعادة إسكان قاطنيها. ويتخذ هذا البحث من "حي الكورة" الذي ينتمي إلى جماعة يعقوب المنصور بالرباط نموذجا للدراسة، على اعتبار أن ساكنته هي من فرضت هذا النمط الجديد من تأهيل المجال الحضري برفضها ومقاومتها مختلف البرامج والطرق المقترحة عليهم للقضاء على حيهم الصفيحي وإعادة إسكانهم في مكان آخر غير موقعهم الأصلي. وهو النمط الذي نسعى الكشف عنه من خلال أشكال المقاومة الحضرية للمطالبة بحقهم في السكن في عين المكان، ثم الكشف أيضا عن الغاية وراء هذا الفعل "فعل المقاومة". كما نسعى من خلال هذه الدراسة أيضا فهم أسلوب الحكم الجديد في تدبير القضايا الحضرية.

1- إشكالية البحث وفرضياته:

إن عملية إعادة تأهيل "حي الكورة" تشكل، في نظرنا، استثناءً ضمن سياسة إعادة الاسكان المعتمدة من طرف أجهزت الدولة في تحييد أو القضاء على الأحياء الصفيحية بالمدن المغربية. والحال أنه يتم هدم "البراريك" أو الحي الصفيحي بأكمله واستغلاله في مصالح أخرى، وترحيل الساكنة وإعادة إسكانهم في مكان بعيد سواء عن طريق منحهم بقع أرضية مجهزة أو شقق سكنية

مبنية في إطار ما يسمى "السكن الاقتصادي أو الاجتماعي". لكن بالنسبة للمجال الذي اخترناه للدراسة، يبدو الأمر على خلاف المعتاد؛ بمعنى أنه يعتبر حالة استثنائية ضمن السياسة الحضرية الجديدة بالمغرب، حيث تمت عملية إعادة إسكان قاطنيه في عين المكان دون ترحيلهم إلى منطقة أخرى. لكن يبقى سؤال الثابت والمتغير حاضرا بقوة في نهج هذه السياسات الحضرية الجديدة. فالثابت فيها هو إعادة إنتاج الهشاشة والإقصاء الاجتماعي والمجالي استجابة للتوجهات الجديدة للاقتصاد السياسي في السياسات الحضرية في المدن المغربية، في حين أن المغير هو إخضاع تغييرات على الشكل المجالي وفق منطق السوق أو المنطق الرأسمالي. لكن مع إغفال أو تهميش الجانب الإنساني في تدبير القضايا الحضرية وعلى رأسها أنسنة المجال الحضري (L'humanisation de L'espace urbain). فبدل أن تكون هذه السياسات تخدم الإنسان نجدها تسعى لتحقيق الربح ولو على حساب أصحاب الأرض (السكان).

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذا العمل في البحث عن السياسة الحضرية المتعلقة بعمليات الترحيل وإعادة الإسكان داخل المجال الحضري، وما نتج عنها من إنتاج وإعادة إنتاج الهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية. إن الملاحظة الهامة في السنوات القليلة الأخيرة هي عودة نشوء التفاوتات الاجتماعية بفعل هذه البرامج والسياسات عديمة الرؤية الشاملة للمدينة. فالمدينة ليست للسكن (النوم، الخلود للراحة) فحسب، وإنما المدينة للتساكن. لذلك، فقبل أن يوجد السكن يجب توفير الخدمات الضرورية في الحياة الحضرية من نقل ومرافق ومراكز صحية وترفيه ومدارس. وهذا واقع اجتماعي تعيشه العديد من الأحياء العشوائية المغربية التي رُحِّل ساكنيها إلى مناطق هامشية بالمدن. ويعتبر "حي الكورة" من أكبر الأحياء الصفيحية بالعاصمة الرباط الذي تم هدمه وإعادة إسكان قاطنيه في الموقع نفسه دون ترحيل لأي مكان آخر.

إن الوقوف عند التغيرات التي يخضع لها مجال ما واتخاذه مجالا للسكن، تحيلنا إلى علاقة الإنسان بالمجال، وفهم هذه العلاقة فهما حقيقيا لا يتأتى إلا بفهم علاقة المجال بالمجتمع ككل. فالإنسان على مر العصور في صراع دائم مع الطبيعة من أجل توفير الضروريات المعيشية لبقائه، انطلاقا من تصوراته وممارساته وأنشطته الاجتماعية، لدرجة يصعب معه فهم المواقع الاجتماعي بمعزل عن الواقع المجالي(Hillier & hanson, 1984) الذي يحويه. فما أن يصل الإنسان إلى أرض أو مجال ما، إلا ويقاوم لأجل تملكه ويرغب في السيطرة عليه بما أوتي من قوة، بل ويجعل هويته مرتبط بهذه الأرض، إنها الأرض نفسها، التي من خلالها يفرض واقعه الاجتماعي والثقافي على الرغم من الضغوطات التي قد تفرض عليه من الخارج. وفي هذا السياق يقول رونكايلو، إن الإنسان حيوان ترابي وهذا النزوع الترابي يؤثر في السلوك الإنساني على كافة مستويات نشاطه الاجتماع(Roncayolo, 1990, p. 182) ، إنه بطبعه كائن مقاوم باستمرار ومتشبث بالأرض التي ترعرع فيها.

بهذا المعنى، ومن خلال كل ما سبق، تبدو المقاومة بناء اجتماعي؛ أي نتاج لفعل اجتماعي لدى الأفراد والجماعة التي يؤلفونها (الحي مثلا) ككل. ومن ثمة نقول إن إلمامنا بمشكلة إعادة إيواء ساكنة حي الكورة وبأشكال المقاومة الحضرية المرتبطة بها، بصفة خاصة، يقتضي منا العودة تاريخيا إلى تجربة هؤلاء السكان منذ التحاقهم بهذا المجال لأول مرة. لأن حياة الناس، جماعة أو

أفراد، لا يمكن الإحاطة بها دون وضعها في سياقها العام، فالإنسان هو منتج لتاريخه (الخطيبي، 1990، ص 12)، كما أن كل مجتمع يعيد كتابة المكان الذي يتأصل فيه ثانية. وبالتالي يبقى التاريخ هو مسكن الإنسان ومنبت هويته المتعددة (forse, 2000, p. 198) ، لذلك نجد أن الأحياء العشوائية أو الصفيحية وما تطرحه من مقاومات حضرية/مدينية اليوم، هي نتيجة حتمية لعلاقات تاريخية لا متكافئة على جميع المستويات وفي مختلف الأصعدة. وعليه، فإن النقطة الأكثر منطقية لفهم وتحديد المدينة كما يقول (P. AYDALOT) ب. أيدلو تكون تاريخية، وأن أي دراسة موضوعية تقتضي الإلمام بجميع عناصر الموضوع المدروس.

من خلال ما سبق، يمكن القول، أن هذا البحث يقتضي الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هي أشكال المقاومة التي تبناها قاطني حي "الكورة" للتعبير عن حقهم في السكن؟ وكيف انبثقت وتشكلت هذه المقاومة؟ وما هي استراتيجياتهم المعتمدة للقيام بهذا "الفعل المقاوم"؟ وهل هذه المقاومة هي مقاومة، فعلا، من أجل تحقيق السكن اللائق أم أنها مقاومة من أجل الحق في المدينة؟ من أين يستمد هؤلاء السكان قوتهم للاستمرارية في الفعل المقاوم؟

إن التساؤلات الإشكالية أعلاه تعكس بعمق ودون مواربة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة السوسيولوجية. ومن أجل الإجابة عنها قمت بوضع فرضيات مختلفة بغاية التحقق من صحتها أو دحضها وهي كالتالي:

-أفترض أن المقاومة التي تبناها قاطني حي "الكورة"، على مدى سنوات طويلة، ليست وحدها التي ساهمت في إعادة تأهيل مجالهم السكني وإعادة إسكانهم في الموقع فحسب، وإنما هناك فعل سياسي عمومي هو المتحكم في اتخاذ قرار هدم الحي وإعادة إسكان قاطنيه في عين المكان.

-أفترض أن الطريقة التي اعتمدتها الدولة في القضاء على "حي الكورة" وهي إعادة الإسكان في الموقع، بعد رفض الساكنة لعملية الترحيل، تعبر في وجه من أوجهها على فشل البرامج المعتمدة في القضاء على أحياء الصفيح وإعادة إسكان قاطنيها بمدينة الرباط.

-أفترض أن أشكال المقاومة التي اعتمدتها ساكنة "حي الكورة" ليست من أجل الحق في السكن اللائق فحسب، بقدر ما هي مقاومة في العمق من أجل الحق في المدينة والتمتع بخيراتها.

-يبدو أن العامل أو المحرك الأساسي الذي ساهم في استمرار فعل المقاومة لدى هؤلاء السكان هو تشكل نسق أو شبكة العلاقات الاجتماعية تراكمت عبر الزمن، والتي تعززت بأواصر القرابة والجوار والصداقة بين السكان.

أهداف البحث:

-المساهمة في الإنتاج السوسيولوجي العلمي النقدي الذي يجمع بين النظري والتطبيقي، فالحدود التي تقام خطأ بين النظري والميداني ما هي إلا حدود تعسفية لا تفيد في بلورة خطاب سوسيولوجي متفتح ونقدي.

-فهم التوجهات الجديدة في تدبير وإنتاج وإعادة انتاج المجال الحضري والميكانيزمات التي تحكمها داخل المدن المغربية الكبرى.

-فهم السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يؤطر عمليات إعادة الإسكان بالمغرب وبالرباط تحديدا وما موقع حي الكورة ضمن هذا السياق.

-محاولة كشف أشكال واستراتيجيات المقاومة التي اعتمدها قاطني حي الكورة تعبيرا عن رفضهم للسياسة الاجتماعية الحضرية المتعلقة بالقضاء على أحياء الصفيح وإعادة إسكان قاطنيها.

-رصد مدى أخذ بعين الاعتبار العلاقة الجدلية بين التخطيط الاجتماعي والتخطيط المجالي في تدبير القضايا الحضرية ورسم مستقبل المدن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها تتعلق بموضوع ذا راهنية يندرج ضمن حقل سوسيولوجيا المجال وعلاقته بالمقاومة. فالحاجة إلى المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا الحقل تفرض نفسها بقوة خاصة مع التحولات السياسية والاقتصادية العالمية وحالة الانفتاح المعولم التي عاشها المغرب، وما فرضته من ملائمة النصوص التشريعية الخاصة بمجال حقوق الإنسان. إضافة إلى التطورات التي عرفها حقل الإعلام المغربي وانفتاحه على المحيط العام وعلى المجتمع، وما يثيره من قضايا ملحة من أجل خلق مجتمع معرفي تنموي قادر على مجابهة أو على الأقل مسايرة التطورات العالمية، والتي تقتضي أساسا توفر شرط الحرية في التعبير ونقل الخبر. علاوة على الحضور القوي الذي باتت تسجله الممارسات الاحتجاجية في مجموع النسق السوسوسياسي المغربي خاصة داخل المجال الحضري. كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في البحث عن الحمولات الدلالية الجديدة التي تحملها التيمات الثلاث: المجال والمجال الحضري والمقاومة على المستوى النظري والتطبيقي. لذلك، تأتي هذه المحاولة السوسيولوجية قصد فهم واجهة من واجهات الحياة الحضرية، ويتعلق الأمر هنا بعمليات إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح بالمغرب وانعكاساتها على المجتمع والمجال. هنا، تكمن وجاهة هذه الدراسة التي نود من خلال هذا المقال تقديمها وهي: أشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية بالمغرب: نموذج حي الكورة بالرباط.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

تقع الدراسة ضمن إطار نظرية المقاومة التي تساعد الباحثين في العلوم الاجتماعية على معرفة وفهم وتحليل السلطة، باعتبارها علاقة تحدد شكلها وفعاليتها موازين القوى الاجتماعية. ويعود التأصيل السوسيولوجي لهذه النظرية إلى بداية الستينيات من القرن الماضي مع السوسيولوجي ارفينغ كوفمان Erving Goffman، فهو من الأوائل الذين استخدموا مفهوم المقاومة لتحليل الاستراتيجيات التي ينهجها الأفراد لمقاومة القواعد والقوانين التي تفرض عليهم من طرف المؤسسات الكلية Total institutions، مثل: السجون، والمستشفيات والجيوش والأديار، ودور الأيتام، التي تعمل على فصل مرتديها عن عالمهم الخارجي، وتعيد تشكيل هوية المفصولين Les Reclus مع متطلباتها المؤسساتية (أمغار، 2019-2020، ص 43).

تتجلى أهمية فهم العلاقة التي ينسجها الأفراد مع القواعد التي تنتجها المؤسسات الكلية وفقا لغوفمان في نقطتين مهمتين. تتجلى الأولى، في فهم الكيفية التي تهدم بها المؤسسات الكلية هوية المفصولين عن المجتمع وذلك بالتركيز على مختلف المراحل التي ترشم به ما يسمى بالمسار الأخلاقي La carrière Morale للمفصولين، من مرحلة الاستقبال بالمؤسسة إلى مرحلة القبول

والادماج النهائي بالمؤسسة (Nizet, Natalia, 2014, p59). أما النقطة الثانية، فتتجلى في تبيان أشكال المقاومة التي يبديها الأفراد المفصلون اجتماعيا ضد المؤسسات وذلك بتبنيهم لمجموعة من الاستراتيجيات التي تمكنهم من مقاومة التعريفات المفروضة عليهم باعتبارهم نزلاء في هذه المؤسسات. تسمح لهم المقاومة بتطوير هويتهم بما يتناسب مع التعريفات التي يقدمونها عن أنفسهم، وتؤدي إلى خلق نمط عيش مضاد لنمط العيش الذي تفرضه المؤسسة، يسميها غوفمان الحياة التحتية Under Live (أمغار، ص 43).

كما للسوسيولوجي الفرنسي هنري لوفيفر Henri Lefebver الفضل في تحليل العلاقة بين التخطيط للمجال والمقاومة؛ فهو يرى أن المجال منتوج اجتماعي وأن التخطيط له يجب أن يراعي البعد الاجتماعي، لذلك يتساءل إذا ما اتجهنا نحو دراسة من يخطط للمجال، أو بعبارة أخرى محتوى المجال وليس الشكل الخالص « pure »، أي حاجيات الناس ومطالبهم، فما الذي يضمن لنا أن هؤلاء الناس سيندمجون في الشكل دون تعرضهم للإهانة أو التجريح؟ وما الذي يضمن لنا أن الناس ومطالبهم سيذعنون للاندماج في هذا اللوجيستيك الجديد بدون أية مقاومة؟ لذلك يقول إن المجال يتم توجيهه إيديولوجيا سياسيا (Lefebvre, 1968, 1972,pp185-186).

كما وضعتنا طبيعة موضوع بحثنا الذي خصّصناه لأشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية، أمام منهج كيفي وأدوات بحث كيفية أهمها المقابلة نصف موجهة والملاحظة المباشرة. إضافة إلى جمع المعطيات الإحصائية ومعطيات أخرى تتعلق بالإشكالية التي نعالجها من المؤسسات المكلفة بهذا المشروع الحضري الذي سمي ب"مشروع الكورة" ومن الملحقة الإدارية التي ينتمي إليها الحي المدروس، ثم من الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. وقد شملت دراستنا فئتين أساسيتين من المستجوبين؛ مجموعة داخلية شملت 20 مستجوبا (10 ذكور و10 نساء)، من ساكنة الحي المدروس "حي الكورة"، ومجموعة خارجية شملت 5 مستجيبين (منهم امرأة واحدة) من المؤسسات المكلفة بمشروع الكورة وإعادة إسكان قاطنيه. وجميع عناصر هذه العينة تفوق أعمارهم 18 عاما.

حول السياسة العمرانية بالمغرب

مع ارتباط المغرب بالاقتصاد الرأسمالي ستتغير ملامح السياسة المغربية على عدد من المستويات. لكن الرهان من أي تخطيط حضري يبقى هو الهاجس الأمني، والقضاء على حي صفيحي يتواجد بموقع استراتيجي معين في مدينة معينة ليس الهدف منه هو تحسين وضعية ساكنيه، بقدر ما هو طمعا في البقعة الجغرافية التي يحتلها هذا الحي. ويتجلى هذا التوجه "الجديد" في طريقة تدبير وتنفيذ المشاريع الحضرية؛ بحيث لم تعد الدولة هي المتدخل الوحيد المباشر والفعلي في الإشراف على المشاريع السكنية الخاصة بساكنة أحياء الصفيح، بل فتحت الباب على مصراعيه لأصحاب الرأسمال للخوض في غمار هذه المشكلة (مشكلة السكن) وهم: القطاع الخاص والمنعشين العقاريين ودعم السكن الفردي وتشجيع الأبناك للانخراط في المشاريع وتقديم قروض للفئات المعنية إلخ. لكن هذا لا يعني أن هدفها هو التنصل من هذه المهمة والتخلي عنها بصفة نهائية، وإنما الهدف الحقيقي وراء كل هذا هو التحكم في المجال ومنه التحكم في

الإنسان والأشياء، ليصبح المجال الحضري هو الحقل المفضل لرهانات السلطة السياسية (شويكي، 1996، ص 366)، ويبقى تدخل الدولة محدودا ومنحصرا في المقاربة الأمنية. وهذا مرده أساسا إلى الرغبة القوية في استعاضت تلك المؤسسات التقليدية المكلفة بإنجاز وتنفيذ السياسات الاجتماعية الحضرية بمؤسسات جديدة تعتمد أليات تدبير وتنفيذ تخضع لمنطق المنافسة والسوق.

فإذا كانت مدينة الرباط في السابق، محددة ومرتبطة بوظائف معينة، فقد أصبحت اليوم في انفتاح وتوسع مستمر لا تحكمه حدود، كما أصبحت موقعا خصبا للاتوازن الاجتماعي والمجالي المتجلي في التعمير الغير منظم مع كل ما يحمله هذا التعبير من معاني التمييز والإقصاء، وتفشي البطالة والانحراف وكل مظاهر ضعف الاندماج. وأمام هذه التحديات المتنامية عمدت الدولة فتح المجال لشركاء جدد محليين ودوليين للاستثمار في القطاع للتخفيف من حدة الأزمة.

إن هذا التوجه الجديد الذي أصبحت تتبناه الدولة في تنظيم وإعادة تنظيم المجال الحضري بالمغرب، وبمدينة الرباط تحديدا، يظهر جليا على مستوى الشكل وطابعه الوظيفي المفروضين على مستعملي هذا المجال. ففي التخطيط لأي مشروع أو هيكلة لمجال لا تتم استشارة الفئات المعنية بهذا المشروع أو الهيكلة، وإنما تتم العملية في استقلال عن المجتمع، ويبقى خضوع تنظيم مجال لمنطق معين يدل على وجود سلطة تتحكم في هذا التنظيم (شويكي، 1996، ص 167). والملاحظ أن الرأسمال له دورا مهما في التأثير بشكل قوي على الدينامية الاجتماعية-المجالية بالمدن الكبرى عموما وعلى مدينة الرباط بشكل خاص من خلال المشاريع والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة. وبذلك تتجه السياسة الحضرية الجديدة نحو خلق مدينة لها القدرة على توفير الشروط الملائمة لجلب - أو لخدمة- الاستثمار الأجنبي، عوضا خدمة مواطنيها.

إن فاعلية الرأسمال في تنظيم المجال الحضري تدفعنا إلى طرح نفس السؤال الذي طرحه هنري لوفيفر في كتابه "الحق في المدينة" هو أنه إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين شكل المجال ومحتواه (المستعملين) فما الذي يضمن لنا أن هذا التخطيط للوجيستيكي الجديد يتماشى وحاجيات الناس دون أن يتعرضوا لأي تجريح أو إهانة؟ وما الذي يضمن لنا أيضا أن الناس سيذعنون للاندماج في هذا المجال بدون أية مقاومة؟ وبعبارة بوشنفاتي بوزيان كيف نؤنسن المجال؟ وما هي الإمكانيات والوسائل التي يجب توافرها حتى يتسنى لنا تكيف المكان لمتطلبات الحياة البشرية واستغلاله إلى أقصى الحدود ليستفيد منه الإنسان ويدفع إمكانياته إلى أقصى الحدود في تفتحه النفسي والاجتماعي والاقتصادي؟

يؤدي الاقتصاد الحديث المرتبط بالعولمة، الذي يتركز في الخدمات المالية والتسويق والتقانة العالية إلى تهديد القطاعات الاقتصادية التقليدية، وإلى تزايد الفجوة بين العاملين في هذين النوعين العريضين من القطاعات الاقتصادية. وسيؤدي ذلك إلى بروز الشقة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة من جهة، وقطاعات الاقتصاد الجديد من جهة أخرى في المجتمعات الصناعية والنامية والأقل نموا على حد سواء (غدنز، 2005، ص 608).

إن ما نركز عليه في مقاربتنا للمجال الحضري في هذا البحث، ليس المجال في حد ذاته؛ أي اعتبار الشكل والوظيفة كمحور أساسي في التحليل واعتباره كبنية شديدة التأثير بالمرافق الاقتصادية. صحيح أن حركة التوسع الحضري لا تنفصل عن الحياة الاقتصادية التي هو محركها الرئيسي، لكنه من الأصح أيضا أن دينامية المجال الحضري لا تنفصل عن دينامية المجتمع. وذلك لأنه لا يمكن أن نخدم الشكل المجالي دون مراعاة مضمونه، والمضمون الاجتماعي بشموليته يشكل البعد الأكثر ارتباطا بالمجال الحضري كمنتوج اجتماعي وكهياكل لاستقبال ولتأطير المجتمع (شويكي، 1996، ص 8).

إن عملية إنتاج المجال الحضري ترتبط في الأساس بإيديولوجية الدولة ونهجها السياسي، وقد تعرضت هذه العملية إلى تغير مستمر نظرا للتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، حيث لم تعد الدولة المخطط الوحيد في العملية الإنتاجية للمجال. وفي هذا الصدد، ينطلق هنري لوفيفر من مسلمة أساسية في مقاربته للمجال مفادها: أن المجال يتم توجيهه سياسيا وإيديولوجيا، فالمجال كان سياسي وإيديولوجي عبر التاريخ (Lefebver, 1970).

وعلى هذا النحو، ما دامت الدولة بأجهزتها لا تستطيع مواكبة النمو المتسارع، فإن الرأسمال يفرض نفسه في الرتبة الثانية كأحد الأطراف الرئيسية المتدخلة في إنتاج المجال الحضري. فهو (الرأسمال) بتشعباته الوطنية والدولية وعبر مختلف أشكال تدخله التي تمتد من سوق العقار ومؤسسات إنتاج مواد البناء والمقاولات المختصة في عمليات التشييد والتجهيز ومؤسسات التمويل والتسويق، تجمعه وحدة المصالح أو على الأقل تقاربها، وبالتالي وحدة أو تشابه الاستراتيجيات (شويكي، 1996، ص 41).

إن رهان الفاعلين الرأسماليين من تنظيم المجال الحضري لا يكمن في محاربة أحياء الصفيح التي تشوه صورة المدينة واستعاضتها بأحياء راقية، من حيث شكلها العمراني تعود بالنفع لمالكيها، وإنما طرد السكان لإفساح المجال لاستخدامات ذات قيمة أعلى للأراضي عن طريق الاستثمارات في قطاع البناء واتخاذ عملية إنتاج المجال كجزء مهم في تحقيق التراكم الرأسمالي. وبالنتيجة يكون استغلال المجال لأجل تحقيق الربح ولو على حساب الضعفاء. بعبارة أخرى، إن غياب الرهان الاجتماعي في عمليات إنتاج السكن الحضري بمدينة الرباط أو إنتاج المجال الحضري عامة، يُفقد الحياة الحضرية معناها الحقيقي. ومرد ذلك عدم أخذ بعين الاعتبار المستعملين السكان في أي عملية تخطيط وغياب تبني مقاربة تشاركية، بحيث يبقى الهاجس من قبل الدولة هو التحكم في المجال (أمنيا) ودافع الربح هو الرهان الأساسي للرأسمال أو ما يمكن أن نسميه ب "رأسملة المجال الحضري" (Capitalisation de L'espace urbaine)، ولو على حساب السكان أو اختراق القوانين التشريعية وشروط إنتاج المجال.

والغاية من هذا المستوى من الفهم والتحليل، هو التأكيد على حتمية ما يمكن اعتباره طريقة جديدة في إنتاج المجال الحضري تسعى إلى جعل المجال غير مفروض بل توافقي وتشاركي مع المجتمع المعني، ومؤسس على الفهم والمعرفة بالثقافة والأفكار السائدة للمستهلك والمستفيد. إن دينامية من هذا القبيل، كافية بأن تهيئ الأرضية الملائمة للقيام بمجموعة من الإصلاحات

السياسية، من شأنها أن تساهم في تعزيز اللامركزية وتوسيع مشاركة السكان من خلال تعزيز مبادئ المشاركة والتشارك والعدالة والشفافية والإدماج.

البحث الميداني ونتائجه:

أولا: عينة البحث ومجاله.

لتحقيق أهداف هذا البحث كان لابد من أخذ بعين الاعتبار ما يلي:

-اعتماد مقاربة النوع في اختيار المبحوثين

-أن يكون المبحوثين من الحي الصفيحي الكورة من السكان الأصليين.

-ألا تقتصر العينة على ساكنة الحي مجال الدراسة فقط، بل يجب تشمل أيضا المسؤولين والموظفين في المؤسسات العمومية المكلفة بقطاع الإسكان.

-أن تجرى المقابلة مع المستفيدين في الأشطر الثلاث للمشروع.

أما اختيارنا لحي الكورة كمجال للدراسة، محكوم بمحددين أساسيين، الأول: هو كونه يشكل "استثناء" من بين الأحياء التي تم القضاء عليها شكلا ومضمونا بالمغرب عامة، وفي عاصمة المغرب تحديدا بهذه الطريقة وبنفس الحدة؛ بحيث تمت إعادة إيواء قاطنيه في موقعهم الأصلي بعد فشل الدولة في محاولات عدة لترحيل لأماكن بعيدة عن مركز المدينة. والثاني راجع إلى الموقع الاستراتيجي الذي يحتله في العاصمة الرباط وبواجهتها البحرية تحديدا. ولهذه الأسباب جاءت رغبتنا في اختياره كمجال للدراسة.

ينتمي حي الكورة، الذي يسمى قبل هدمه ب "دوار الكورة"، إلى جماعة يعقوب المنصور بمدينة الرباط-المغرب ويحده شمالا شارع الحرية (أسواق الجملة) وشرقا شارع السلام وجنوبا شارع الكفاح وغربا شارع مصطفى السايح (الواجهة البحرية). وهو من بين الأحياء الهامشية الجنوبية الغربية إلى جانب حي العكاري ويعقوب المنصور والتقدم واليوسفية التي تميزت بظهور بعض المجمعات الكبيرة التي أقامتها الدولة والتي أدت في بعض الأحيان إلى اختفاء أجزاء من الأحياء القصديرية (حكيم، 1974، ص 30). ويقع دوار الكورة على مساحة 20 هكتارا في موقع استراتيجي على الكورنيش في واجهة المحيط الأطلسي المتواجد بين إقامات الصباح وحي الأحباس، ويعتبر هذا الحي من أعرق وأضخم تجمع سكاني صفيحي بمدينة الرباط الذي استقرت به جماعات نازحة من مختلف أنحاء المغرب، والتي اتخذت من الخيام مساكن لها في البداية قبل أن تتحول إلى بناء أكواخ من الصفيح والقصدير، ويتوفر هذا "الدوار" على 1000 "براكة" وأكثر من 3000 أسرة. وبالإضافة إلى السكن كان دوار الكورة يضم أكبر سوق للخردة والمتلاشيات في مدينة الرباط.

وكما هو معلوم فإن تعمير حي يعقوب المنصور ارتبط إلى حد كبير بنمو عدد السكان لمدينة الرباط بعد أن اتخذت عاصمة للبلاد، ويعود ميلاد أو تشكل "دوار الكورة" إلى سنة 1935، كجزء لا يتجزأ من نواة مدبغة الجلود التي تشكلت سنة 1924، حين اجتمع المجلس البلدي وقرر إدماج المنطقة في الدائرة البلدية لمدينة الرباط وأطلق عليها اسم "يعقوب المنصور نسبة إلى شخص اسمه يعقوب المنصور. وتسمى الأحياء العشوائية بيعقوب المنصور آنذاك ب trames sanitaires الخالية من المرافق الصحية، وكانت الأراضي الفارغة تبنى عليها مراحيض عامة

ونوافير (جمع نافورة) وطرق عادية وأبراج تقليدية، فالأراضي المحيطة بدوار الدبغ تم تقسيمها على شكل دواوير صغيرة. وهكذا غطى دوار "الدباغ" جميع الحقول الموجودة حول شارع محمد بن عبد الله مكونا بذلك "دوار القرعة" و"حي الصهريج" و"دوار ولاد الحاج قاسم" و"حي الخير" و"دوار الكورة" (حكيم، 1974، ص 35). هذا الأخير كانت تقطنه أسر جد فقيرة لا تستطيع شراء أو كراء سكن لائق بالمدينة. وعلى الرغم من أن المساحة الجغرافية "لدوار الكورة" لم تتغير مع المدة، فإن عدد السكان عرف ارتفاعا مهما بفعل الإقبال المتزايد عليه. فمعظم النازحين هم فئة الشباب والكهول القادرين على العمل التحقوا بمدينة الرباط باستدعاء من قريب أو صديق أو الانتماء إلى نفس القبيلة، وفي الغالب ما تكون القرابة هي العامل القوي في تمركز المهاجرين في مثل هكذا مجالات، لذلك نجد أن بعض الأحياء الصفيحية تحمل نفس اسم القبيلة أو اسم شخصية كاريزمية بها. ودوار الكورة سمي بهذا الاسم لأن الرقعة الجغرافية التي يغطيها كان عليها ملعبا لكورة القدم لمختلف الأحياء المجاورة وبعد ذلك تحول إلى مجال للسكن الصفيحي يحمل اسم "دوار الكورة".

ويتضمن المشروع "مشروع الكورة" الذي يقع على مساحة 20 هكتارا كما سبق وأشرنا، شقا اجتماعيا يتمثل في إعادة إسكان سكان «دوار الكورة» الصفيحي، وشقا عقاريا يهدف إلى تشكيل النواة الأولى لبرنامج تنمية كورنيش الرباط، وتقدر الاستثمارات الإجمالية للمشروع بنحو 212.036.000DH درهم مقسمة على شقين : منها 116.212.000 درهم كمساهمة من «صندوق الحسن الثاني للتنمية» في المشروع و 95.824.000 درهم موجهة لمساعدة سكان «دوار الكورة» على شراء الشقق الاجتماعية المخصصة لإعادة إيوائهم في إطار المشروع(الملحقة الإدارية، 2018).

ثانيا: نتائج الدراسة ومناقشتها

أشكال المقاومة لدى ساكنة حي الكورة

المحور الأول: المقاومة من أجل الحق في السكن اللائق كأسمى حق في الحياة الحضرية.

يعتبر السكن من الحاجات الأساسية في حياة الإنسان وضمان استقراره وأمنه، ولا يمكن له الاستغناء عن هذه الحاجة مهما كان نوع المسكن أو شكله. لذلك، حصل الاتفاق بين مختلف التشريعات الدولية على الاعتراف بالحق في السكن كحق أساسي من حقوق الإنسان، يصون كرامة هذا الإنسان ويحفظها من كل ما من شأنه أن يمس بها. ويرى بول هنري شومبار دولوف P. H CHombart de Lauwe في هذا السياق، أن الحاجة إلى المسكن مسألة ضرورية بالنسبة للفرد والأسرة للحفاظ على استمرارية حياتهم، فالمسكن أهم حاجة يجب أن تُلبى للإنسان. وإثر معالجته للسلوك الأسري داخل المسكن حدد ما تحتاجه الأسرة لتستقر وتنمو فيما يلي: الحاجة إلى امتلاك المجال (المسكن)، الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن، الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية، الحاجة إلى وجود علاقات خارج محيط المسكن. كما أشار P. H. Lauwe CHombart de إلا أن المسكن لا يكمن فقط في توفير وتملك المجال الداخلي، و إنما حتى من خلال المجال الخارجي وهذا في إطار عملية الإسكان (Chombart de Lauwe, 1996).

وفي هذا السياق، يشير مانويل كاستلز (Manuel Castells) أن المسكن هو مركب مهم يضم مجموعة من المركبات الجزئية تشكل الفضاءات الداخلية أو المجالات أو الفراغات خصصت لأداء وظائف محددة على بعضها البعض اعتمادا متبادلا، وتشكلت تبعا لخصائص مستخدميها و تلبية لحاجاته(Castells, 1972, p. 42) .

إن الحق في السكن اللائق هو حق عالمي وجزء أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث جرى توضيحه وتحديد أبعاده. فهو حق الإنسان في مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان وبما يضمن له خصوصيته وبناء علاقات أسرية واجتماعية، والتأثير على ما حوله اجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وعليه، فانتهاك الحق في السكن ينجم عنه انتهاك لحقوق أخرى كثيرة مدنية واقتصادية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فانتهاك الحق في السكن ينتج عنه انتهاك الحق في الحياة العائلية والخصوصية والحق في حرية التنقل والذي يشمل حق الفرد في اختيار مكان إقامته وألا يتم إخلاءه قسرا (جابر، 2012). وبالنظر إلى المسكن كمكون يوفر الأمان لساكنيه، فإن انتهاك الحق في السكن، في المحصلة النهائية، يعني انتهاكا للحق في الحياة، إضافة إلى ذلك، فإن حقوقا أخرى كالحق في الصحة والحق في البيئة السليمة والحق في الحماية الاجتماعية والحياة العائلية وغيرها من الحقوق يجري انتهاكها.

إن تحقيق السكن في اللغة العامية لدى المغاربة مختصر في عبارة الحصول على "قبر الحياة"، وهي عبارة ذات حمولة قوية في الثقافة المغربية، إنها تعبير عن الوجود والكينونة والاستقلالية والحرية والأمن والاستقرار إلخ. إن المسكن هو عماد الحياة في القرية أو المدينة، إنه الحلم "الجسر" الذي يمكنك العبور إلى باقي الأحلام أو يسترها. وقد عبر عن هذا أحد المجيبين " إلا عندك السكنى في المدينة عندك كلشي... وخا تشرب غي البلبولة وتنعس ماشفك حد"{المقابلة رقم 5، 65 سنة، مستفيد من الشطر الأول}.

أخيرا، أظهرت نتائج الدراسة أن ما يخشاه سكان "حي الكورة" ليس الحصول على شقة من عدمه هنا أو هناك، بل المشكل هو الترحيل إلى مجال أو منطقة في أطراف المدينة غير مؤهلة من حيث الخدمات والشغل ومختلف متطلبات الحياة البسيطة؛ بمعنى أن شقة أو مسكن حديث كيفما كان في ضاحية المدينة لا يوفر لهم ما توفره لهم البراكة بالقرب من مركز المدينة. وفي هذا الصدد تصرح إحدى المبحوثات " حنا كنا تنقولو ليهم إما نتعوضو هنا وإما نبقاو على حالنا حسن من شي بلاصا أخرى .... غادي يسيفطونا غي لخلا ولقفار" {مقابلة رقم 7، مستفيدة من الشطر الثالث قيد الانجاز، 75 سنة}. إن الرسالة الاجتماعية التي يحملها هذا التصريح، هو أنه يجب على الدولة ألا تقتصر على مجرد الإعلان بالحق في السكن بل تهيئ للأفراد وسائل ممارسته بصورة فعلية بمنحهم المساكن في الموقع أو في أماكن أخرى. لأن التصريح بحق المواطن في السكن دون تمكينه ممارسة هذا الحق لا فائدة ترجى منه، بل يبقى تصريحا أجوفا ودرءا للرماد في الأعين إن لم يكن واردا على سبيل المغالطة.

المحور الثاني: المقاومة من أجل بناء المسكن أو "البراكة"

إن بداية فعل المقاومة المدينية بالنسبة لساكنة الحي المدروس كانت منذ المرحلة الأولى من وصولهم إلى مدينة الرباط عامة وبالخصوص منذ التحاقهم بهذا الحي الصفيحي واختياره كمجال

للاستقرار. فمنهم من كانت هجرته إلى زيارة أحد الأقارب أو بحثا عن العمل، ومنهم من كان سبب التحاقه أحد أفراد العائلة أو صديق أو جار له بالقرية هو من اقترح عليه فكرة الهجرة، لأن المدينة توجد بها فرص للعمل. وبالتالي يكون الالتقاء الأول بالمدينة غالبا ما يكون من خلال الالتقاء بحي من أحيائها "الشعبية" (جابر، 2012، ص 243). وهذا الحي بالنسبة للمهاجرين هو عبارة عن حي جديد سواء كان بهامش المدينة أو بالقرب من مركزها، يتم فيه بناء الدور (نوالات، أكواخ أو براريك قصديرية، عشش إلخ) بطريقة عفوية (عشوائية) وغير قانونية لا تخضع لمقتضيات التعمير الحضري، كأول خطوة للاندماج في الحياة الحضرية.

من خلال البحث الميداني تبين لنا أن الأحياء "العشوائية" أكثر من مجرد مكان للإيواء، بل هي مجتمعات/تجمعات قوية تدعم سبل عيشها بإبداع استراتيجيات خاصة لإثبات وجودها في المكان الذي ترغب الاستقرار فيه، سواء كانت هذه الاستراتيجيات ظاهرة أو كامنة. فبالنسبة لنموذج "حي الكورة" الذي اشتغلنا عليه في هذا البحث، عبر أغلب المبحوثين بأن الأحياء الصفيحية هي الخيار الوحيد أمامهم لتحسين وضعهم أو على الأقل لتحقيق الاستقرار أو البحث عن "قبر الحياة"- كما يسميه المغاربة في لغتهم العامية خاصة الطبقة المحرومة منهم- كحلم ينغص حياة كل أسرة بسيطة فقيرة كل يوم.

وبالتالي فالمقاومة هنا، لا تنحصر في ذلك الفعل أو رد الفعل المباشر الظاهر للتعبير عن رفض ساكنة دوار الكورة لعملية الإخلاء وإعادة إسكانهم أو توطينهم في منطقة أو مناطق أخرى بعيدة. على الرغم من أهمية هذا المعطى، إلا أنه، ومن خلال المقابلات التي أجريناه مع المبحوثين، تبين أن المقاومة نتاج لتاريخ اجتماعي طويل. لذلك، لكي نفهم هذا الفعل (فعل المقاومة)، تطلب منا الأمر وضعه في سياقه العام وخلفياته، لأنه -كما يقول باسكال- مستحيل معرفة الكل إذا كنت لا أعرف الأجزاء بدقة، لكن أعتبر من المستحيل معرفة الأجزاء إذا كنت لا أعرف مجمل هذه الأجزاء. وفي إطار السياق، تشكلت المقاومة في "حي الكورة" كشكل من أشكال الاحتجاج الحضري؛ بمعنى أنه منتوج اجتماعي أو بناء اجتماعي تراكم عبر الزمن من طرف فاعليين اجتماعيين. إن أهمية الوقوف عند البعد التاريخي في دراستنا لدوار الكورة تمكننا من فهم الواقع الاجتماعي لساكنيه؛ أي فهم المقاومة كبناء اجتماعي وعملية اجتماعية-تاريخية، ثم فهم علاقتهم مع السلطات التي راهنت على تحييده لعقود من الزمن ولم تفلح في تحقيق ذلك. ما يمكن استنتاجه من أراء وأقوال المُجِيبين، أن الصراع مع السلطات العمومي لا يكمن في طريقة البناء أو التنظيم المجالي، بقدر ما هو صراع لحل مشكل أمني أكثر منه اجتماع، يصعب ضبطها ومراقبتها. بل الأكثر من ذلك، فالصراع مرتبط أكثر بوعي الدولة بخطورة هذه الأحياء الهامشية كونها تشكل بؤر للاحتقان والاحتجاج.

سوسيولوجيا، يضعنا هذا الطرح أمام "الفهم العلائقي" بين السلطة والمقاومة التي أشار إليه ميشيل فوكو في تحليله للكيفية التي يقاوم بها أعضاء المجتمع السلطة، وخو ما عبر عنه في عبارته المشهورة "حيثما توجد هناك سلطة توجد مقاومة". « Where there is power, there is resistance, and yet, or rather consequently, this resistance is never in a position of exteriority in relation to power" (Michel Foucault, 1978).

بهذا المعنى نقول، إن "الإنسان الصفيحي" "كائن مقاوم" باستمرار، سواء في العلاقة مع مجاله الداخلي (الحي) أو في العلاقة مع المجال الخارجي الذي يحيط به (المدينة، السلطة)، وهنا تظهر العلاقة الوطيدة بين المجال والمقاومة، إذ لا يمكن فصل المجال عن فعل المقاومة، وكأن لسان حالهم يقول "إن مفتاح مجالنا موجود في مقاومتنا ومفتاح مقاومتنا موجود في مجالنا"، وهذه معادلة تاريخية معقدة بامتياز. وقد كشف البحث الميداني أيضا، أن السكان الأصليين في الحي كانوا مهاجرين من مناطق قروية مختلفة، اتجهوا إلى مدينة الرباط بحثا عن فرص تمكنهم من تغيير وضعهم السوسيواقتصادي. وما دامت وضعيتهم لم تمكنهم من كراء أو شراء مسكن، فقد استحوذوا على هذا المجال الذي هو في ملك الدولة.

واقعيا، بدأت أشكال المقاومة المدينية في البروز بالنسبة للمبحوث، في مرحلة ما بعد اتخاذ قرار الاستقرار في هذا "الدوار" واختياره كمجال له، وهي مرحلة الحصول على أرض لبناء المسكن. فالممارسات والاستراتيجيات التي تبناها السكان للاستحواذ على بقعة أرضية بطريقة من الطرق، هي في حد ذاتها مقاومة للتعبير عن حقهم في بناء المسكن في هذا الحي أو في هذا المجال، ما دامت الأحياء الصفيحية، آنذاك، تشكل، حسب عبد الرحمن المالكي "مناطق للحراك الهجروي" (المالكي، 2015، ص 244) ولا تخضع لأية مراقبة صارمة من طرف الدولة، ففيها يسكن المهاجر وفيها ينشأ أبناؤه، وفيها يلتقي مع التحضر وينخرط في سيرورته.

وعلى الرغم من أن المسكن في حي صفيحي قد يكون أسوء من مسكنه القروي، إلا أن الظروف المتأزمة في البادية جعلته يفضل العيش في المدينة التي كانت آنذاك في أوج كرمها. فهذه المرحلة الأولى، على الرغم من بساطتها تكتسي أهمية فعلية في تشكيل مراحل وأنماط اندماج المهاجر مع بيئته الجديدة وتأقلمه مع مقتضيات العيش والسكن والعمل فيها، إنها مرحلة نسميها "بمرحلة المقاومة من أجل فرض الوجود في المدينة". إن مسألة الحصول على بقعة أرضية بالنسبة للمبحوث تعطيه شرعية الوجود والانتماء والانخراط في الحياة الحضرية في مدينة الرباط بغض النظر عن طبيعة المسكن والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد. وبالتالي فالمقاومة، كما يقول ميشيل فوكو، تسمح لهم بتطوير هويتهم بما يتناسب مع التعريفات التي يقدمونها عن أنفسهم، وتؤدي إلى خلق نمط عيش مضاد لنمط العيش الذي تفرضه المؤسسة، يسميها غوفمان الحياة التحتية Under Live (أمغار، ص 43).

إن ما يمكن فهمه من خلال هذه المعطيات، أن السكن بالنسبة للمبحوثين هو ذلك المتصل بين العزل والانتماء المجاليين، لأنهم يتصورون أن تحقيق المسكن هو بداية لتحقيق مجموعة من المطالب والحاجيات والأهداف الاجتماعية المديينة المشتركة التي قد تمكنهم في المستقبل من ضمان الحق في السكن اللائق وفي الملكية أيضا. فالمسكن أو بالأحرى "البراكة" هي المشروع الاجتماعي الذي تتولد عنه باقي المشاريع الاجتماعية الأخرى، وقد كشف البحث الميداني عن هذا، حيث يؤكد المبحوثين أن حصولهم على السكن يمكنهم من:

-من إمكانية الحصول على الوثائق الإدارية الخاصة بالمدينة: البطاقة الوطنية، شهادة السكنى إلخ.

-إمكانية تسجيل الأبناء في المدارس العمومية القريبة من الدوار.

-المشاركة في الانتخابات.

-الولوج للمراكز الصحية القريبة.
-الانخراط في جمعيات محلية.
-خلق سوق خاص كان يسمى بسوق الغزل للملابس.
-بناء مسجد

الملاحظ هنا، أن هذه الأهداف الاجتماعية المشتركة هي عبارة عن استراتيجيات للاندماج في الحياة الحضرية، تعطي المبحوثين شرعية الحق في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المدينة والانخراط فيما يسميه مانويل كاستلز ب "الاستهلاك الجماعي". وتجدر الإشارة هنا، إلى قاعدة كلية تتأسس عليها المقاومة حسب فوكو وهي أنه لا وجود لشكل محدد ولا نقطة معينة للمقاومة، إلا أن حدة المقاومة تزداد حدة إذا ما انتقلت من الفردي إلى الجماعي، ومن العفوية إلى القصدية، ومن اللاتنظيم إلى التنظيم (أمغار، 2020، ص 44). وهذا الأمر ينبغي للباحث أن يأخذه بالحسبان، فكما يشير فرانسوا ماركو(François Marcot) أنه على الباحثين، أثناء دراستهم لحركات المقاومة، أن يأخذوا على عاتقهم دراسة الالتزام عند مختلف المجموعات المقاومة داخل المجتمع، إضافة إلى دراسة القصدية الذاتية للفاعلين Intentions subjectives ودراسة الوظيفة الموضوعية Fonctionnement objectif. لأن القصدية كما يعتقد كما يعتقد تتيح للباحثين فرصة تحديد الغاية من المقاومة والتعرف على القيم المؤسسة لها، ثم استبيان أهدافها واستراتيجيات تنفيذها. أما المبادئ الوظيفية فهي تتجلى في مستويين: الوظيفة الخاصة التي تتمثل في وصف حقول فعل المقاومة، والوظيفة الاجتماعية للحركات الاجتماعية (François Marcot,1987,pp24-25).

ما يمكن تأكيده هنا، أن طريقة استحواذ ساكنة حي الكورة على الأرض أو على بقعة "البراكة" هي شكل من أشكال المقاومة تعبيرا عن حقهم في "تراب المدينة" والانتماء إليها، بعد ما كان الدافع هو البحث عن العمل أو زيارة أحد الأقارب بدأت تظهر لهم الفوارق بين البادية والمدينة جد شاسعة وأصبح يستأثرون المدينة عن البادية لما لها من خصائص تميزها عن القرية وأن من حقهم كذلك الاستفادة من الضروريات الأساسية للحياة الحضرية (Wirth, 1938) كباقي سكان المدينة.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول، أن دوار الكورة كمجال للمقاومة، فإن ساكنته قاومت في البداية من أجل الحق في الأرض، وبعد تمكنهم من ذلك قاوموا لأجل السكن والاستقرار فيها، وكان نوع السكن آنذاك عفويا وعشوائي (عشش، أكواخ مبنية بالكرتون وقطع الخشب الخ) لا يخضع لتخطيط أو تصميم حضري معين. وفعلا حققوا ذلك وفرضوا نموذجهم السكني على المدينة لمدة دامت لأزيد من 60 سنة، لكن مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية التي عرفتها مدينة الرباط، والتي أثرت على بنيتها ككل، أصبح من المفروض تغير الشكل المورفولوجي لهذا المجال العفوي العشوائي ليخضع إلى منطق جديد في زمن العولمة ويعطي جمالية أكثر للواجهة البحرية. الشيء الذي دفع السكان إلى اتخاذ أشكال جديدة من المقاومة لطلب حقهم في السكن اللائق دون ترحيل، بل المطالبة بالحق في المدينة أمام هيمنة الرأسمال في توجيه وتنظيم المجال

الحضري، والتي تتجسد بقوة، لا في تهيئة البنية المجالية التي ينتمي إليها حي الكورة فحسب، بل في التقسيم والتمييز الذي أقامه المشرفين على المشروع بين الأشطر الثلاث كما سبق وأشرنا.

المحور الثالث: المقاومة لأجل السكن في الموقع دون ترحيل.

إن رفض ساكنة دوار الكورة ترحيلهم، لم يأتي عبثا، وإنما نابع من استفادتهم من "تجارب" دواوير عديدة مرت بهذه التجربة، أي خضعت لعملية الترحيل إلى مناطق أخرى، من نفس المدينة أو في مدن أخرى، والتي أصبحت تعاني من عدة مشاكل (النقل، غياب المدارس وضعف الخدمات إلخ). فالسكن كما يقول مارتن هيدغر يشمل دائما فكرة البقاء بجانب الأشياء، لأن الغاية والهدف الاجتماعي من السكن، كما سبق وأشرنا، ليس هو الحصول على شقة إسمنتية، وإنما الهدف أن يكون هذا السكن قابل للتساكن Habitable. وقد أشار الملك في خطاب له قائلا: "إن غايتنا المثلى، ليس فقط تحقيق مدن بلا صفيح، ولا استبدالها بمساكن أشبه بعلب الإسمنت عديمة الروح الاجتماعية، وإنما بالأحرى، جعل مدننا ترتقي إلى فضاء للتساكن والعيش الكريم، ومجالا للاستثمار والإنتاج، في الحفاظ على طابعها الحضاري المتميز" (خطاب، 2020، ص 8).

ضمن هذا السياق، بدأت المقاومة الحضرية في البروز بشكل جماعي منظم وعلني، بعد ما أعلنت السلطات العمومية بإجراء إحصاء لمعرفة عدد البراريك والأسر استعدادا لعملية إعادة الإسكان. فالممارسات والاستراتيجيات التي قام بها السكان بعد علمهم بعملية إحصائهم كانت غير متوقعة؛ إذ قام أغلب السكان إن لم نقل جميعهم بفتح أبواب جديدة لم تكن من ذي قبل، حيث البرَّاكة تحولت إلى برَّاكتين أو ثلاث، بمعنى أن كل باب خاص بعائلة مستقلة، وبالتالي ينبغي أن يشمل الإحصاء جميع السكان ويستفيد الجميع من الشقة دون تمييز. كلها استراتيجيات مقاومة تعبيرا عن رفضهم لعملية الترحيل لمكان آخر والمطالبة بإعادة الإسكان في مكانهم الأصلي.

إن هذا "الفعل المقاوم" لرفض سياسة إخلاء الأحياء الصفيحية، يوحي بشكل أو بآخر عن فشل الدولة في وضع يدها على مكامن الخلل في مجال السكن، بحيث لا يزال يطغى عليها هاجس الأمني دون أخد بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان والعلاقة القوية التي تربطهم بمجالهم السكني الأول. ففي مقالته "الأحياء الفقيرة، كلاب الأحياء الفقيرة، والمقاومة" يبين محمود طيب أن المحددات الهيكلية والظروف السياسية للمجتمع هي التي أدت إلى إنتاج الأحياء الفقيرة، ويشير إلى أن المدينة أصبحت بشكل حصري منطقة للاقتصاد والخدمات والاستهلاك، وبالتالي يتحول المجال الحضري إلى سلعة ثقافية ينبغي استهلاكها طبقا لمبادئ السوق (tayyab, 2010, p. 690) ولو على حساب السكان. الشيء الذي يدفعهم إلى ابداع أشكال من المقاومة للمطالبة بحقهم في الحياة الحضرية وحقهم في السكن، من خلال ما سماه رفض "العيش بدون بدائل" By refusing to live a life of « living without alternatives »، ويضيف أن نتائج المقاومة، في أي مكان، تنتج كتأثير لعمليات القوة الغير محددة سلفًا والتي لا يمكن التنبؤ بها(tayyab, 2010, p. 710) ، بحيث يتم انتهاج استراتيجيات متسترة سماها جيمس سكوت ب"السياسة التحتية Infrapolitics للجماعة الخاضعة (سكوت، 1995، ص 36).

ومن خلال المقابلات مع المبحوثين، تبين لنا أن هناك صراع ومقاومة خفيين بين الساكنة والدولة دامت لعقود من الزمن بغية تحييد هذا الحي الصفيحي، وهذا الصراع أبان عن فشل الدولة في ترحيل ساكنة هذا المجال، حيث عملت هذه الأخيرة على رفض جميع البرامج التي نهجتها الدولة في نماذج مختلفة. لكن مع تدخل فاعلين جدد جاء القرار لإعادة إسكان قاطني دوار الكورة في الموقع والإخلاء المؤقت ريثما ينتهي المشروع وفق شروط معينة متفق عليها. إن فهم السكان لواقع/حقيقة تعامل الدولة مع أحياء الصفيح لسنين عديدة وانطلاقا من نماذج وتجارب مختلفة، حقق لديهم تراكم معرفي أو ما يمكن نسميه ب"خبرة مجالية" ساهمت بشكل قوي في دعم وتقوية مقاومتهم، إما بحكم اطلاعهم ومشاهدتهم وتحركاتهم اليومية في مختلف أجزاء المدينة، وإما بكون أصدقاء لهم أو أحد أفراد العائلة سبق له وأن مر من هذه التجربة في حي صفيحي آخر أخبرهم بحقيقة وواقع سياسة الدولة في مجال السكن الحضري. ومرد ذلك، إلى خيبة الأمل من مشاريع إعادة الإسكان أو التعويض ببقع أرضية التي وعدت بها الدولة والتي لم تتحقق أبداً، لا سواء بالنسبة للمستفيدين بعد الترحيل إلى منطقة أخرى حيث غياب الخدمات والمرافق ورداءة نمط السكن، أو بالنسبة للذين ثم إخلائهم من منازلهم قسرا بحجة المصلحة العامة. كل هذا أدى إلى استثمار شبكات العلاقات المتراكمة لمدة طويلة والاتحاد بينهم لعدم الرضوخ لأي قرار مقترح أو تدخل يستتبعه الترحيل وإعادة الإسكان في مجال آخر دون مجالهم "الكورة".

وفي هذا السياق، ترى نافيز بوشانين أن عملية إزالة الأحياء العشوائية وإعادة إسكان قاطنيها في ضواحي المدن، ليس الهدف منها تطوير الشروط الاجتماعية والمجالية لسكان أحياء الصفيح، بل لعزل أي حي يشكل عرقلة للتنمية الحضرية بسبب موقعه للحد من تشويه صورة المدينة، أو لأغراض صحية وأمنية (Bouchanine, 2002, p. 20) . وبالنسبة للحي المدروس، يبدو هذا الأمر واضحا ومفهوما وأن الساكنة على دراية تامة بما يقع في مجال السكن الحضري، وخاصة مشكل محاربة دور الصفيح، لا سواء فيما يخص إعادة الإسكان في منطقة أخرى أو ما بعد تسليم الشقة والتغييرات التي يقوم بها المستفيدين على شققهم العديمة الجودة. وهذا ما نقصد به في هذا البحث بالتجربة أو "الخبرة المجالية" للسكان. ولعل هذا ما أكدته إحدى المبحوتاث بقولها: "راه المشكلة ايلا رَحْلوك، مشكلتين؛ مشكلة الابتعاد عن مكان العمل والمدينة المركز والعالم الذي تربيت فيه، مع غياب تام لوسائل النقل التي بإمكانها أن توصلك بمقر عملك. أما المشكلة الثانية فهي في الغالب في أي مشروع خاص بساكني أحياء الصفيح عندما تستلم شقتك، تجدها تحتوي على الكثير من العيوب، تستوجب قرضًا آخر لإصلاحها، أنت تشتري فقط جدرانًا، لكن يجب عليك بعد ذلك تبليطها أو تغييرها بالكامل.

من خلال هذا القول، يتبين أن السياسة الاجتماعية الخاصة بإعادة الإسكان بالمغرب عامة تحتاج إلى مزيد من الدراسات التطبيقية والنظرية قصد مجابهة الأزمة السكنية. هذه الأخيرة (السياسة) التي تحول دون أنسنة المجال ودون أخذ بعين الاعتبار معارف وخبرات الفاعلين الاجتماعيين (السكان) في أي تخطيط للمجال الحضري، ولعل هذا ما عبر عنه ألفرد شوتس، حين قال "إن الفاعلين الاجتماعين يقومون أيضا، وعلى غرار علماء الاجتماع، ببناء معارفهم حول الواقع

ليؤولوه انطلاقا من «مخزونات معارف» بل إنهم ينمذجونه لغايات عملية، فليس ثمة "واقع" في حالة خام، كما يقول شوتس، بل إن الحقيقة الاجتماعية هي في الأصل بناء اجتماعي(Schütz, 2008) .

المحور الرابع: المقاومة من أجل الحق في المدينة

إن المدينة –كما كتب روبرت بارك- هي أكثر محاولات الإنسان اتساقا، وبشكل عام أكثرها نجاحا في إعادة تشكل العالم الذي يعيش فيه بما يتفق بدرجة أكثر مع رغباته، لكن إذا كانت المدينة هي العالم الذي خلقه الإنسان، فهي العالم الذي يتعين عليه العش فيه. فالإنسان بشكل غير مباشر، ودون إدراك واضح بطبيعة مهمته، قد أعاد أثناء خلقه للمدينة تشكيل نفسه (هارفي، 2017، ص 29). إن الحديث عن الحق في المدينة يقودنا إلى الوقوف عند العمل الهام لهنري لوفيفر المتمثل في كتابه " الحق في الميدينة" (Lefebvere, 1975) الذي حاول من خلاله أن يطلعنا على الحياة الحضرية في العصر الحديث. ولا يزال محتوى ومضمون هذا العمل محط نقاش اليوم لدى جميع المهتمين بإشكالية الحق في المدينة. بالنسبة لهنري لوفيفر للمواطن الحق في المشاركة في هذه المدينة وكذلك لتلائمه: أي يجب أن يكون الناس في قلب أي عملية صنع قرار بشأن إنشاء وإدارة المدينة؛ فضلا عن وجود الحق المشترك في استخدام مساحات/مجالات المدينة واحتلالها دون قيود.

فنحن بحاجة إلى فهم القوى المكانية للمدينة، كما يقول هنري لوفيفر، لكن الحق في المدينة ليس فقط مسألة موقع أو امتلاك، لأن المساحات المادية للمدينة هي مسرح الحياة اليومية، وهذا بدوره يغير إحساسنا بالانتماء، ولا يتم تحديد جزء من المدينة من خلال الملكية أو الثروة ولكن عن طريق المشاركة في الممارسة المجالية. فمعنى أن تكون حضريًا هو أن تمارس مجموعة من السلوكيات والعلاقات والممارسات؛ أي أن تتأثر وتؤثر في المجال الحضري الذي تنتمي إليه وتصبح فاعلا فيه.

كما أشرنا في فقرات سابقة، فإن الحق في السكن هو من أهم الحقوق التي يجب أن يحظى بها كل مواطن في المدينة، وهذا لا يعنى الحصول على مأوى شقة كان أو غيرها، وإنما أن يكون هذا المسكن قابل للتساكن. وقد لا يكون ضمان الحق في السكن كافياً لضمان الحق في المدينة، ولكنه خطوة ضرورية نحو ضمان ذلك الحق(MITCHEL, 2003, p. 19) ، وهذا يعني أن الحق في السكن هو شكل من أشكال تملك appropriation المدينة، وهذا هو السبب في أن هنري لوفيفر كان يبذل جهودًا كبيرة من أجل منع هذا الحق من الملكية، لأن المدينة للجميع.

وبوقوفنا عند مدلولات أراء المجيبين مرة أخرى، وجدنا أن المعنى الحقيقي للحق في السكن اللائق هو الاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها المدينة. فالمجال الذي يقطنون فيه –بالنسبة لهم- هو امتياز لا يمكن السماح فيه، لما يوفره من خدمات وقرب من المركز وإمكانية الولوجية إلى مختلف المؤسسات والمرافق الاجتماعية والصحية، كما يوفر لهم فرص الشغل..إلخ. لذلك، يمكن اعتبار أن المقاومة التي اعتمدها ساكنة "حي الكورة" هي في ظاهرها من أجل الحق في السكن اللائق، لكن في باطنها هي، بصريح العبارة، من أجل "الحق في المدينة" بما تحمله الكلمة من معاني. فلا معنى للسكن الحضري إن لم يكن يخدم الحياة الاجتماعية للأفراد أو كما عبر أحد

المجيبين " ... كيف لمن تربى وكبر وعاش أكثر من أربعين عام في مكان ما، وتريده أن يقبل بترحيله لمكان آخر، ما دمت (يقصد الدولة) لم توفر له البديل أو ما هو أحسن... لا transport لا مدارس لا مستشفى إلخ. وعليه، فاللغة التي يتحدث بها السكان لا تعبر، في الواقع، عن الحق في السكن، بقدر ما تعبر عن الحق في المدينة.

إن فكرة "الحق في المدينة" تعني أن كل مواطن يضمن الحق في استهلاك ما توفره المدينة المستدامة؛ بمعنى أن له الحق في الأرض الحضرية وفي السكن وفي الصرف الصحي البيئي وفي البنية التحتية الحضرية، وفي النقل العام والخدمات العامة، وفي العمل والترفيه في أوقات الفراغ والاستمتاع بالمساحات الخضراء إلخ، وهذا ما يراهن عليه قاطني "دوار الكورة" من خلال خطاباتهم المقاوِمة. فالسكن الملائم يجب أن يكون في موقع يتيح إمكانية الاستفادة من القرب من العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية (مومن و البحيري، 2010، ص 21). والملاحظ أن من بين العوامل التي دفعتهم إلى رفض عملية الترحيل إلى أي منطقة أخرى بأطراف المدينة، هو بُعد مكان العمل، فمعظمهم يعمل بالقرب من الحي الأصلي أو في مكان آخر يسهل عليه الوصول الحركية والولوجية في أقرب وقت أو امتهان بعض الأنشطة التجارية غير الرسمية 'كالفراشة' (البيع في شوارع المدينة الكبرى التي تعرف حركية ونشاط حيوي) لاكتساب لقمة العيش.

ضمن هذا السياق، يرى هنري لوفيفر أن الحق في المدينة لا يتأتى إلا من خلال حياة حضرية أكثر تشاركية وديمقراطية في تمثيل الحياة الحضرية بين أشخاص يحاولون تشكيل مصائرهم الخاصة وفق علاقات اجتماعية تتحكم في إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج، ويبقى المجال هو محور هذه العلاقات (Lefebvere, 1975, p. 181). وهذا لن يتأتى إلا إذا كان الرهان الأساسي في أي تأهيل أو تخطيط أو تنظيم أو إعادة تنظيم المجال المديني هو بناء ما سماه Neil Brenner وآخرون في كتابهما المشترك "مدن من أجل الناس لا مدن من أجل الربح" (Brenner, Marcuse, & Mayer, 2012)؛ بمعنى بناء المدن التي تتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية البشرية بدلاً من تسليع المجال الحضري وتضييق الخناق على ساكنيه بدعوى الحتمية الرأسمالية.

هكذا يمكن القول إن "دوار الكورة" انتقل من "نموذج الواقع" إلى "واقع النموذج"؛ أي من حي يجسد واقع الأحياء الصفيحية إلى الحي النموذج الذي يخلق واقعه الخاص بواسطة الفعل الاجتماعي الحضري وهو "فعل المقاومة""(Hollander & Einwohner, 2004) . إذن من أين استمد هؤلاء السكان قوتهم لاستمرار في هذا الفعل من الحق في "البراكة" إلى "الحق في المدينة"؟

يبدو أن المقاومة لا توجد بشكل قبلي وسببي في عقول الفاعلين (السكان)، وإنما توجد في الممارسة اليومية، فهذه الأخيرة لا تُنفذ المقاومة فحسب، بل أيضا تمنحها شكلا ملموسا في وضعية محددة. بل الأكثر من ذلك، إنها (الممارسة) "تأويل" دائم وإعادة تأويل لما تعنيه المقاومة في الواقع العيني. وعلى هذا الأساس نستنتج، إن المقاومة لدى ساكنة "دوار الكورة" تنشطها

الممارسة، في كل وقت، إنها ليست وصفة تكمن خلفها؛ أي منقوشة في فكر أو جينات الفاعلين/السكان، لهذا فإن المقاومة تصنعها الممارسة في أي وقت.

وقد كشفت الدراسة أيضا، أن هناك فعل عمومي استثنائي وراء قرار إعادة إسكان قاني "حي الكورة في الموقع" وهو القرار الملكي، بعد الاحتجاجات التي قام بها هؤلاء السكان على مستوى شارع مصطفى السايح (الواجهة البحرية) والتي صادفت مرور الوفد الملكي، ما دفع الملك إلى التحاور معهم ووعدهم بتحقيق مطلبهم: إعادة الإسكان في عين المكان دون ترحيل. قد يبدو أن هذا الفعل العمومي الاستثنائي هو الحاسم في إعادة إسكان قاطني دوار الكورة في عين المكان، للمقاومة دور بالغ الأهمية في تحقيق هذا المطلب، بل هي الأداة الاستراتيجية للوصول إلى هذا "القرار" من خلال التأثير في أعلى سلطة في البلاد. وهذا راجع، بالطبع، إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط السكان فيما بينهم، والتي يمكن اعتبارها رأسمال اجتماعي يستمد منه السكان قوتهم للترابط والتجمع وطرح قضاياهم وهمومهم وتحقيق أهدافهم المشتركة.

ماذا يعني هذا الكلام سوسيولوجيا؟ معناه أنه في ظل نظام متسلط أصبح من الضروري لتحقيق المطالب الاجتماعية إعادة الاعتبار إلى الرأسمال الاجتماعي المتراكم بين الفئات الاجتماعية المهمشة والتي تجمعهم أهداف ومصالح مشتركة في تقرير مصائرهم، كقوة للتعبير عن مطالبهم الاجتماعية المهضومة من طرف قلة قليلة من شريحة المجتمع، سيما وأن السياسة المعتمدة للقضاء على الأحياء الصفيحية في المغرب تحمل في طياتها توجهًا جديدًا يتغذى على الربح ألا وهو التوجه النيوليبرالي. ولعل أهم وأبرز تمظهرات هذا التوجه الجديد هو التحول في نمط وأسلوب الحكم في تدبير المجال الحضري؛ إذ أصبحنا نرى تراجعا تدريجيا لتدخل الدولة في عمليات التدبير والتنفيذ وفتح الباب لمؤسسات جديدة للقيام بهذا الدور: وهم القطاع الخاص والمنعشين العقاريين ودعم السكن الفردي وتشجيع الأبناك للانخراط في المشاريع وتقديم قروض للفئات المعنية إلخ. لكن هذا لا يعني أن هدفها هو التنصل من هذه المهمة والتخلي عنها بصفة نهائية، وإنما الهدف الحقيقي وراء كل هذا هو التحكم في المجال ومنه التحكم في الإنسان والأشياء، ليتحول المجال الحضري إلى حقل مفضل لرهانات السلطة السياسية (شويكي، 1996، ص 366). ويبقى تدخل الدولة بطيئا يقتصر على إدماج برامج سكنية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، ولم يتم وضع برنامج أو مخطط شامل ومندمج للمدن على المدى والقريب والمتوسط والبعيد.

يظهر جليا، من خلال ما سبق، أن "حي الكورة" يمثل "النموذج المثال" الذي فرض طريقته الخاصة في عملية إعادة إسكان قاطنيه وهي "إعادة الإسكان في الموقع". وإذا كان البحث قد انتهى، في امتداده، إلى أن القرار الحاسم في إعادة إسكان قاطني دوار الكورة في عين المكان، فإنه في عمقه يكشف أن للرأسمال الاجتماعي المتراكم عبر الزمن دور بالغ الأهمية، بل هو السبب للوصول إلى هذا "الفعل العمومي الاستثنائي" من خلال التأثير في أعلى سلطة في البلاد من ناحية، وكذا دوره في استمرار المقاومة باعتباره الخزان الذي يستمد منه السكان قوتهم لتحقيق أهدافهم المشتركة من ناحية أخرى. إن رأس المال الاجتماعي في هذا الإطار، يعد عاملا

مؤثرا وفعالا لأنه، كما يقول جيمس كولمان، يساعد المجموعات على الترابط والتجمع لطرح قضاياهم وهمومهم المشتركة والتي عادة ما تكون كل من الدولة والقطاع الخاص طرفاً فيها.

هكذا نخلص إلى أن المقاومة، في عمقها، ليست من أجل الحق في السكن اللائق أو الشقة الإسمنتية المنظمة التركيب الداخلي وفق المعايير العصرية، بل السكان يقاومون من أجل "الحق في المدينة"؛ أي حق التمتع فيما يوفره هذا المجال من امتيازات في العلاقة مع المدينة والخدمات التي توفرها وليس في المجال كغاية في ذاته. بصيغة أكثر دقة، إن ما كان يسعى إليه ساكني "حي الكورة" ليس الحصول على مجال السكن (شقة اسمنتية عصرية)، وإنما مجال قابل للتساكن يلبي حاجيات المواطنين اليومية أقلها وأدناها إمكانية التنقل وإمكانية الولوجية والحركية اليومية من وإلى مركز المدينة. كما أن رفضهم لأي برنامج أو مقترح يتضمن الترحيل إلى مكان آخر أو التنازل عن الاستفادة، كان نتاج العلاقة التي تربطهم بهذا المجال والتي تأسست منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، وبالتالي يصعب فك لغز العلاقة بين العلاقات الاجتماعية والعلاقات المجالية، إنها "علاقات العلاقات". هذه الأخيرة هي القلب النابض للمقاومة.

خاتمة:

إن صياغة خاتمة هذا البحث، تدفعنا إلى التساؤل عن مدى صحة أو خطأ فرضياتنا في الإجابة عن الأسئلة التي كانت منطلقا ومفتاحا لتناول إشكالية هذا البحث. والتي تمحورت حول أشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية بالمغرب، من خلال نموذج "حي الكورة" بمدينة الرباط. ولم تكن الغاية من هذه الدراسة الوقوف عند التغيرات التي وقعت على هذا المجال "الكورة" من حيث شكله المجالي؛ أي من سكن صفيحي أفقي إلى سكن عمودي منظم في عمارات فحسب، بل أيضا العودة إلى تاريخ انبثاق هذا الحي والظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المتحكمة في ذلك، بغاية كشف "فاعلية هؤلاء السكان في إنتاج مجالهم السكني" واستراتيجياتهم في تحقيق ذلك، وأين يكمن "فعل المقاومة من خلال هذه الأفعال والاستراتيجيات في بناء المسكن لفرض وجودهم في مجال جديد هو المدينة، ثم كيف تطورت هذه الممارسات والأفعال والاستراتيجيات لتتحول إلى مقاومة حضرية من أجل السكن اللائق في الموقع أو بالأحرى لأجل الحق في المدينة والحياة الحضرية.

وبالرجوع إلى عملنا الميداني الذي اعتمد المقابلة والملاحظة المباشرة، وإلى نتائج تحليلنا للمعطيات والمواقف المجمعة يمكننا أن نؤكد بدون تردد أن فرضياتنا الأربع المرتبطة بهذه الإشكالية منها ثلاث فرضيات إيجابية وفرضية سلبية. أما كون الفرضية الأولى سلبية، على اعتبار أن القرار المتحكم في عملية إعادة تأهيل دوار الكورة وإعادة إسكان قاطنيه في عين المكان لم يكن نتاج لفعل عمومي استثنائي، بل هو نتاج لفعل مقاومة أدى إلى تحقيق هذا المطلب. فلو لم توجد احتجاجات اجتماعية اتجاه عملية الترحيل وإعادة الإسكان، لما كان القرار بعدم الترحيل وإعادة الإسكان، كما أن القرار لا يأتي هكذا اللهم إذا كانت طريقة ووسيلة وأسباب أفضت لإصداره. لذلك فهذا الفعل الاستثنائي من طرف الملك لم يأتي إلا بعد فشل السلطات العمومية في محاولات عدة لترحيل هذه الساكنة.

أما بخصوص الفرضيات الثلاث الايجابية، فنتائج البحث كشفت أن هذه المقاومة التي اعتمدها السكان لم تكن في عمقها من أجل الحصول على سكن لائق متمثل في شقة إسمنتية تستجيب لمتطلبات الحياة العصرية، وإنما هي مقاومة في العمق من أجل الحق في المدينة والحياة الحضرية، ثم أنها مقاومة تحكمها شبكة من العلاقات الاجتماعية تكونت عبر الزمن بين ساكنة الحي المدروس ومن مقومات هذه الشبكة العلائقية القرابة والصداقة والجوار.

إن الإشكال الحقيقي التي تعاني منه جميع البرامج المعتمدة للقضاء على دور الصفيح بالمغرب وإعادة إسكان قاطنيها في أماكن أخرى، هو أن هذه الأخيرة، والتي غالبا ما تكون في أطراف المدن، أماكن غير قابلة للتساكن بمعنى أنها غير مجهزة اجتماعيا للعيش فيها، حتى ولو نمط السكن بها من الطراز الرفيع. وهذا مرده إلى عدم أخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد في ارتباطها بالبعد المجالي أثناء القيام بأي عملية تخطيط حضري لهذه المساكن، ومن أهم هذه الأبعاد البعد الاجتماعي في عمليات الإخلاء وإعادة الإسكان (الخدمات والمرافق الاجتماعية والصحية وشبكة النقل ومدارس وفرص شغل إلخ) ومختلف الحاجيات الحضرية التي تمكننا من أن ننعت هذا المجال بأنه يتميز بخصائص الحياة الحضرية. ناهيك عن أخذ بالحسبان البعد الثقافي وهو أيضا لا يقل أهمية عن سابقه، بحيث أن تنظيم مجال السكن في ذهن الإنسان المغربي أو الثقافة المغربية عموما، وساكني أحياء بالخصوص، ليس هو التنظيم نفسه في ذهنية المخطط أو المهندس المعماري، سيما وأن مختلف هؤلاء السكان المعنيين هم من أصول قروية لا يزالون يحتفظون بقيمهم وتقاليدهم وأنماط عيشهم، وبالخصوص بنية المسكن الداخلية التي تجسد بشكل قوي أن البيت أو المنزل هو مجال للمرأة بامتياز.

وبناء عليه، يمكن أن نؤكد أن التخطيط والتدبير الحضري في غياب رؤية شمولية ومقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في المجال الحضري تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الواقع الاجتماعي، يبقى تخطيطا فارغا وأجوفا ومحدود الأثر، ما دام يغفل أو يتجاهل البعد الإنساني في المجال وفي بناء المساكن بالتحديد. فالسكن كواقعة اجتماعية يمكن اعتباره مدخلا أساسيا لفهم باقي تفاصيل الواقع المجتمعي.

نافلة القول، إن فعل المقاومة بشتى أشكالها لدى ساكنة "حي الكورة" لرفض أي برنامج أو مقترح أو برنامج يهم ترحيل الساكنة إلى مكان آخر هو فعل في جوهره لأجل الحق في المدينة، لكن تبقى المطالبة بالحق في السكن اللائق في الموقع هي الوسيلة للتمتع بهذا الحق، وهذا الفعل يستمد قوته للاستمرارية من شبكة العلاقات الاجتماعية نشأت عبر الزمان والتي يمكن تأطيرها بأطروحة الرأسمال الاجتماعي لكل من جيمس كولمان وروبرت بونتام وبيير بورديو.

قائمة المراجع:

1. أمغار مولود، (2019-2020)، خطابات المقاومة في الفضاء العام: دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين 2011-2014، فضاء آدم للنشر والتوزيع.
2. الخطيبي عبد الكبير (1990)، النقد المزدوج، الرباط: منشورات عكاظ، الطبعة الأولى.
3. المالكي عبد الرحمان (2015)، الثقافة والمجال: دراسة سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى.

4. بوزيان بوشنفاتي (1988)، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب: دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، الطبعة الأولى.
5. غدنز أنتوني (2005)، علم الاجتماع. ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى.
6. سكوت جيمس (1990)، المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم وراء ظهر الحاكم، ترجمة ابراهيم العريس ومخايل خوري. دار الساقي.
7. شويكي المصطفى (1996)، الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية، عين الشق: جامعة الحسن الثاني، سلسلة الأطروحات والرسائل، الطبعة الأولى.
8. مومن محمد ويوسف البحيري (2012)، الحق في السكن اللائق وتدبير مجال العقار، مراكش، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
9. هارفي ديفيد (2017)، مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى.
10. حكيم مريم (1974)، "الأحياء السكنية الهامشية الجنوبية الغربية لمدينة الرباط"، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، الرباط، 22 فبراير.
11. رشيق عبد الرحمان (2016)، "السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية"، مجلة عمران، عدد 5/18.
12. تقرير وزارة السكنى وسياسة المدينة، ندوة دولية حول "القضاء على مدن الصفيح تحدي عالمي لسنة "2020، الرباط، 26-29 نونبر (2012).
13. الملحقة الإدارية الخامسة بيعقوب المنصور (2018).
14. وكالة شركة ديار المنصور، مكتب البيع، الرباط-حسان (2018).
15. المديرية الجهوية للسكنى وسياسة المدينة، جهة الرباط، سلا، القنيطرة (2018).
16.Bouchanine Navez (2002), les interventions en bidonville au Maroc, une évaluation sociale ; agence nationale de la direction des études et du développement.
17.Castells Manuel (1973), la question urbaine, François Maspero, Paris.
18.CHombart de Lauwe (1996), Des hommes et des villes, Payot, Paris.
19.Foucault Michel (1978), the history of sexuality: volume 1: an introduction 95 (Robert Hurley trans.
20.Forse Michel (2000), les théories de changement social dans la sociologie histoire et 5 idées. coordone par Philip cabin , jean dattier, science humaine, Paris.
21.François Marcot, « pour une sociologie de la résistance : intentionnalité et fonctionnalité », Mouvement social, n° 180, 1987, les éditions de L’atelier/Edition ouvrières.

22.Hillier Bill, and Hanson Julienne (1984), social logic of space, Cambridge University press, January London, first published.

23.Hollander Jocelyn and Rachel Einwohner (2004), “Conceptualizing resistance”, Sociological Forum, 19.

24.Ledrut Raymond (1984), La forme et le sens dans la société, librairie des Méridiens, Paris.

25.Lefebvre Henri (1970), "Réflexions sur la politique de l’espace", Espace et société.

26.Lefebver Henri (1968 et 1972), le droit à la ville, Anthropos, Paris.

27.Lefebvre Henri (1975), La production de l’espace, Antropos, Paris.

28.Mitchell Don (2003), The Right to the City: Social Justice and the Fight for Public Space, New York: The Guilford Press.

29.Neil Brenner, and Peter Marcuse, and Margit Mayer (2012), Cities for people, not for Profit, Critical urban theory and the right to the city, first published, New York and London: Routledge Taylor & Francis Group.

30.Nizet Jean et Rigaux Natalia, la sociologie de Erving Goffman, Paris, collection Repères, Edition la découverte, 2014.

31.Remy Jean (2015), L’espace un objet central de la sociologie, érès, paris

32.“The Right to the City a Verso Report”, First published by Verso 2017.

33.Schütz, Alfred (2008), Le Chercheur et le quotidien: Phénoménologie des sciences sociales, traduit par Anne Noschis Gilliéron; postface et choix de textes par Kaj Noschis et Denys de Caprona; préface de Michel Maffesoli, méridiens klincksieck; 3 Paris.

34.Tayyab Mahmud (2010), "Slums, Slumdogs, and Resistance, American University Journal of Gender Social Policy and Law 18, no. 3: 685-710.

35.Wirth Louis (1938), “urbanism as a way of life”, in: American journal of sociology, Vol. 44, No.1, jul.

من أجل سوسيولوجيا الشباب المغربي.

د. عبد الخالق سداتي- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب.

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم مساهمة علمية حول سوسيولوجيا الشباب كحقل هام في حقل علم الاجتماع، من خلال تفكيك وقراءة الأبعاد المتعددة المكونة له، برؤية سوسيولوجية تسمح لنا بالمساهمة في إثراء وتوسيع زاوية الفهم حول الفئة الشبابية وبصفة خاصة في المجتمع المغربي، بالتطرق إلى عناصر تمثلت في خصائص هذه الفئة وتمثلاتها في المجتمع، مع التنويه إلى إبراز إسهامات المهتمين والمنظرين المشتغلين في هذا المجال ومساهماتهم في إماطة اللثام على الكثير من الخبايا التي تكتنف هذا الحقل المعرفي.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الشباب، المجتمع المغربي، الأجيال ، منظومة القيم.

For the sociology of Moroccan youth.

Abstract: This research paper aims to provide a scientific contribution on the sociology of youth, which is one of the important field of sociology, by deconstructing and reading the multiple dimensions that make up it, with a sociological vision that allows us to contribute to enriching and expanding the angle of understanding about the youth group, especially in Moroccan society, and this By addressing the elements represented in the characteristics of this category and its representations in society, with a note to highlight the contributions of those interested and theorists working in this field and their contributions in unveiling many of the mysteries that surround this field of knowledge.

Keywords: sociology of youth, Moroccan society, generations, value system.

المقدمة

تضاعف الاهتمام بقضايا الشباب في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، لما بات يشهده عالم اليوم من تغيرات واسعة النطاق شملت كل مظاهر الحياة من حيث عمقها، واتجاهاتها، ونتائجها؛ فهو يعيش على إيقاع تحولات عميقة وجذرية مست جميع مجالات الحياة الفردية والجماعية، وإن كان ذلك لا يعني أنه لم يكن ثمة اهتمام بالشباب قديماً، بل لقد حظي الدور الذي يقوم به الشباب في المجتمع منذ القدم بعناية فائقة غير أن الشيء الملاحظ هو ما أصبح يتميز به الشباب من موقف حاسم يتسم بالتأثير في كافة نظم المجتمع المعاصر حديثة وتقليده وإن بدرجات متفاوتة، بحيث أصبح الانشغال بقضايا الشباب يعبر عن الاهتمام بمستقبل المجتمع الإنساني ككل، وتحقيق آفاق التنمية في كافة مجالات وقطاعات المجتمع.

تعد الدراسات السوسيولوجية المعاصرة بالأساس دراسات دينامية ومتعددة الاختصاصات، تدرس المجتمع في حركته وتفاعلاته الداخلية والخارجية. وإذا كان الشباب يعد موضوع اهتمام سوسيولوجي، فمعنى ذلك أنه من الضروري تبني مدخل إبستيمولوجي ملائم؛ مدخل علمي ينهض على الدراسة الموضوعية والتحليل الدقيق لمختلف القضايا التي ترتبط بهذا الموضوع، الذي احتل حيزا هاما في الفكر الانساني قديمه وحديثه، وفي كثير من فروعه واختصاصاته. بيد أن البناء النظري لمفهوم الشباب يشكل تحديا في حد ذاته؛ إذ لم تستفد سوسيولوجيا الشباب من تراكم كاف، لتظل في غالب الأحيان اختصاصا "متنازعا عنه أو تيمة جانبية" (Teles, N. 1999, p45)، يتم التطرق إليها كلما تعلق الأمر ببعض المواضيع المرتبطة بالمؤسسات الكبرى كالتربية والأسرة وغيرهما.

أيا كان موضوع الاشتغال السوسيولوجي، لا يمكن حيازته وتملكه بشكل كفيل بتفادي كل لبس أو غموض إلا باعتماد نوع من المغامرة الاستكشافية والجهد المنهجي الرصين، لذلك يشير اميل دوركايم "Émile Durkheim" في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي أنه ليس هناك من إمكانية لتأسيس علم ما خارج الجرأة، ولكن بواسطة المنهج (Durkheim, É. 2013). ذلك أن الانفتاح الجريء والمستمر على مختلف التضاريس المجتمعية يسهم في إنتاج معرفة رهينة، ويضمن إقامة فهم مختلف للواقع الاجتماعي.

إن الجرأة المنهجية شرط وجودي لإنتاج سوسيولوجيا نوعية تهدف إلى تحليل وفهم الظواهر الاجتماعية، وهي التي تدعو إلى تشييد سوسيولوجيا الشباب كفرع تخصصي يمكن أن يسعف في تقديم إجابات محتملة عن أسئلة وقضايا الشباب كفئة عمريه اجتماعية تحتل مكانة بارزة في النسيج المجتمعي؛ سواء بالنظر إلى حضورها الكمي أو اتصالا بإشكالياتها المفتوحة على عوائق الإدماج والثقافة والعوائق المفترضة مع باقي مؤسسات وفئات المجتمع. لكن ما هي الرهانات الكبرى لسوسيولوجيا الشباب؟ ماهي أسئلتها المركزية؟ ما هي آليات ومطامح اشتغالها؟ فضلا عن عوائقها الإبستيمولوجية وإمكانيتها المنهجية وحدودها المعرفية؟

أولا ـ الشباب كلمة... لكن كم من تعريف؟

تتعدد الصور التي تكونت حول الشباب عبر التاريخ، وتتباين محدداتها وظروفها الاجتماعية والثقافية، ما يضفي عليها طابعا إشكاليا إبستيمولوجيا متميزا يواجه جل الباحثين المهتمين بالدراسات الشبابية المعاصرة. هذا الطابع الإشكالي الذي يلقي بظلاله على كل من بحث أو يبحث في مسألة الأجرأة العلمية لمفهوم «**الشباب**»، والتي باتت تطرح عدة إشكالات نظرية ومنهجية غاية في التعقيد. مما ساهم في خلق نوع من التضارب في الرأي بين أغلب الدراسات النظرية منها والإمبريقية التي تناولت موضوع الشباب، والتي لم تعط معنى موحدا لهذه الفئة المجتمعية.

في خضم هذا الجدل الابستيمولوجي، يتبلور المفهوم متخذا أبعادا ودلالات متعددة بالنظر إلى ارتباطه بتحديدات أو لنقل ببراديغمات* مختلفة، أنتجت عدة تعريفات، تتأطر كل واحدة منها بالسياقات والتصورات والمنطلقات الفكرية التي أنتجتها من جهة، وتعقد الوقائع الاجتماعية التي تفرز اختلافا في التمثلات الاجتماعية حول ماهيته من جهة أخرى. وهو ما دفع بـ "أوليفييه غالون" إلى التأكيد على أن الصور التي تعطيها حقبة زمنية معينة لشبابها ماهي، إذن، سوى انعكاس للواقع الاجتماعي(Olivier Galland, 1991, p 57). فما الشباب؟ أو من هو الشباب؟ أهو مجرد كلمة كما ذهب إلى ذلك بيير بورديو؟ أم أنه يؤشر على فئة عمريه اجتماعية لها من الخصائص ما يجعلها متميزة عن باقي فئات المجتمع، محققة جانبا من الاختلاف نوعا ودرجة؟

1. الشباب، غموض كلمة

يمكن اعتبار «الشباب مجرد كلمة» بتعبير "بورديو" (Bourdieu)، كما يمكن نفي وجودها أصلا (Collectif, 1986, p 7). لقد كثر استعمالها في مجالات اهتمام متنوعة، فوجدت في الدراسات والأعمال الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتربوية؛ كما ذاع صيتها في مجالات الخطاب السياسي ووسائل الإعلام الجماهيرية. ومع ذلك، فنحن لا نقف لها على مفهوم محدد، إذ اكتسبت من وراء تعدد الاستخدامات أوضاعا أفضت، في أوقات كثيرة، إلى لبس في المعنى وغموض في المقصد. يفضي البحث في الدلالة اللغوية للكلمة إلى القول بأن جذرها (شبب) ويعني الفتاء والحداثة، والجمع "شباب" و"شبيبة" ومرادفاتها كثيرة منها: "اليافع" و"المراهق" و"الصبي" و"الفتى" و"الغلام"، وهي مرادفات لا تعكس مراحل عمرية متعددة ومفصلة بقدر ما تشير إلى خصائص جسدية وأخلاقية ونفسية ووجدانية لفترة من فترات الحياة، منها القوة والنشاط، والجمال، والذكاء، والشهامة.

***- حول مفهوم البراديغم (Paradigme) وكيفية تشكله في مجال العلم الحديث يمكن الرجوع إلى كتاب: طوماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد 168، ص 83، والذي يترجمه بالنموذج الإرشادي، وهو شبيه بمفهوم النموذج المثالي عند ماكس فيبر (Max Weber)، وبشكل عام فمفهوم البراديغم الذي يستعمل بمعنى الخطاطة أو النموذج هو "مجموع المعتقدات والتصورات والقيم التي تكون نموذجا مفاهيميا تنتج عنه كل خطابات شخص معين أو اتجاه ما باعتبار هذا النموذج نسقا تفسيريا، وبصيغة أخرى كل النظريات المعتمدة كنموذج لدى الباحثين العلميين في عصر بذاته، علاوة على اطرق البحث المميزة لتحديد وحل المشكلات العلمية وأساليب فهم الوقائع التجريبية.**

تتراوح الدلالات بين السلب والايجاب إلى حد التناقض، فكلمة «المراهق» ومنها «المراهقة» تعني الرجل المتهم في دينه، و«الرهقة» المرأة الفاجرة (ابن منظور، 1994، ص 1242-1241). أما كلمة «صباء» ومنها «صبي» فتدل على الخروج عن دين القبيلة، ويقال «تصبّى المرأة» أي خدعها وفتنها (نفس المرجع السابق، ص 404-409). وتحمل كلمة «فتى» بالمقابل معنى الاكتمال: «ليس الفتى بمعنى الشاب الحدث إنما بمعنى الكامل والجزل من الرجال»، ومعنى الجد والامتناع عن اللعب «إذا فتيت الجارية منعت من اللعب مع الصبيان والعدو معهم وخدرت وسترت في البيت». ومعنى «الفتيا» القوة والبيان: تبين المشكل من الأحكام. فكأنه يقوي ما أشكل بيانه ويصير فتيا قويا وأصله من الفتى وهو الحديث السن.

وفي هذا الصدد، تُطرح العديد من التساؤلات الإشكالية من قبيل: ما مدلول مفهوم الشباب وحدوده؟ وهل يمكن اعتباره مرحلة عمرية أم فئة ديموغرافية أم نفسية أو مكون ثقافي واجتماعي؟ متى يبتدئ الشباب ومتى ينتهي؟ وما هي قيمه المرجعية؟ هل الشباب موجود بالفعل كواقع اجتماعي؟ هل هو طباع وطريقة في التفكير والسلوك؟ وهل يجعل اللبس الذي يعتري المفهوم من الحديث عن الشباب موضوعا لا طائل منه أو نقاشا عقيما؟ (Gauthier, M. 1999) هل من المشروع التفكير في الشباب كفئة سوسيولوجية، أي كجماعة اجتماعية لها تمثلاتها ومواقفها الخاصة، والتي يعد السن محددا لها؟ أليس من المشروع التساؤل حول ما إذا كان مجديا معالجة الشباب انطلاقا من اعتباره مرحلة انتقالية، تفصل عن سن الرشد، أو أن الأمر يتعلق بفئة اجتماعية يمكن وصفها بالتجانس وانتاجها لثقافتها الخاصة؟ أي بعبارة أخرى، هل يمكن النظر للشباب من خلال منظور السن أو من خلال بنائه الثقافي والاجتماعي؟ ثم أليس من المجدي النظر للمفهوم في انفصال تام عن نموذج أو تحديد مسبق، أو إسناده إلى مرجعية بعينها مقابل ربطه بالسياق المجتمعي الواحد والسيرورة التاريخية لكل سياق ثقافي؟

2. الشباب بين الاستخدام البيولوجي والمنظور السوسيو- ثقافي

من المعلوم أن هناك أكثر من اتجاه فيما يتعلق بتحديد مرحلة الشباب، ولعل ذلك ما دفع بـ "مادلين كوتين" إلى القول:" الشباب كلمة واحدة لكن ذات تعاريف متعددة" (Gauthier, M. 1999, p 9). وإذا أردنا حصر هذه التعددية في اتجاهين، فإننا نجد الأول، يميل إلى الاعتماد على البعد الزمني الذي يختزل كلمة شباب في فئة عمرية أو في فترة انتقال، أو في طور طبيعي بين الطفولة والكهولة. أما الثاني، فيتجنب الارتهان للاعتبارات البيولوجية وتطور حياة الإنسان وفقا لاعتبارات مادية طبيعية، لتصبح دراسة الشباب أكثر تعقيدا عند اعتبار هذه الفئة معطى اجتماعيا وثقافيا، وتجاوز فكرة اختزالها في مجرد شريحة عمرية أو متغيرة رقمية.

يستنتج من الانتقال باللفظ من مجال التداول اللغوي إلى مجال الاستخدام في حقل العلوم الاجتماعية، حضور الصعوبة أيضا في إعطاء تحديد معين للمفهوم، كما أكد ذلك «بيان برشلونة» المنبثق عن «المؤتمر العالمي حول الشباب»، حين بين أن كل التعريفات المقترحة تفضي إلى تأويلات مختلفة ومتغيرة باستمرار.

إن السؤال المطروح إذن هو: ماهي العتبات التي تشير إلى بداية الشباب وتلك التي تشير إلى نهايته؟ وقد يبدو هذا السؤال بسيطا، كما وتبدو الاجابة عنه بديهية، ولكن اختلاف الإجابات يجعل

كل محاولة تحديد عملا غير مضمون نظريا وتطبيقيا، ولا يعدو أن يكون مجرد اقتراح إجرائي يختلف حسب طبيعة البحث ومجال التخصص. ثم هل من الشرعي التفكير في الشباب كفئة اجتماعية بمعنى التشكيلة الاجتماعية التي لها، (إلى جانب محددات أخرى) نوع من الوحدة في التمثلات والمواقف المرتبطة بالسن؟

كثيرة هي الأصوات التي تحصر زمن الشباب بين 14 و18 سنة، إذ تميل أغلب المجتمعات الغربية والأمريكية إلى إطلاق كلمة الشباب على مرحلة العمر المحددة نسبيا ما بين 15 و21 سنة، ونجد من يعتبرها، ضمن نفس التوجه، مرحلة نمو بيولوجي وعضلي وعصبي تتحدد في سن العشرين. أي تميز فئة الشباب على أنها فئة عمرية تبدأ من لحظة عمرية محددة، أي من سن بعينه، فيوصل الشباب أحيانا بالطفولة المتأخرة، مستدمجا بذلك المراهقة، وينطلق أحيانا أخرى من نهاية هذه الأخيرة، ليستمر إلى حدود سن الرشد. وهي الفترة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي وتبدو خلالها علامات النضج النفسي والبيولوجي واضحة على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة. غير أن هذا المفهوم يستخدم إطارا بيولوجيا في الغالب يعتمد أساسا على فكرة النضج الجسمي والعقلي. ومعنى ذلك، إعطاء الأهمية للمقاييس العمرية التي تختلف حسب الإشكاليات والمناهج، ومهما كانت إجرائية إلا أنها تفرغ مفهوم الشباب من محتواه وأبعاده الاجتماعية. فالرهان هنا يكمن في توضيح حدود هذه الفئة وموقعها الاجتماعي (.20 – 19 p , Szpakowsk, Janna Karla,1988).

في نفس السياق يأتي "فليب أريي"(Ariés, Phillippe, 1960, pp 486–488) مستخلصا أن تعريف الأعمار لا يزال بعد غير واضح، لعدم وجود حدود صريحة ومضبوطة بين سن وآخر، وهو ما أقره "بيير بورديو" في مقالته الشهيرة الموسومة بـ **"الشباب مجرد كلمة"**، مشيرا إلى أن هناك اتجاها عاما في علم الاجتماع يعتبر "الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدود اعتباطية. فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة مثلما لا يمكننا أن نقدّر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء"(Bourdieu, pierre, 1984, p 143). هكذا، فإن تناول الشباب كمرحلة في سيرة ذاتية للفرد يقتضي وضع حدود لبداية هذه السيرة ونهايتها على خط الزمن. لكن وفق أية مقاييس تبنى هذه الحدود؟ علما أن محاولة القيام بتحديد مرحلة الشباب في سياق بيوغرافي يفترض وجود قطيعة بين مراحل العمر وحدودا بينها. وما العمل عندما تختلط هذه الحدود بوجود حالات وسطية بين حالات معلومة كالدخول إلى المدرسة والخروج منها والزواج وتكوين العائلة والانخراط في مؤسسة العمل وغيرها؟

ارتبطت بداية وجهة النظر هذه بالنصف الثاني من القرن العشرين، التي سيُكرس خلالها التصور الأساسي المتعلق بتجديد معنى الشباب والتأكيد على الظروف الاجتماعية المفارقة التي يتكون من خلالها الانتقال، وذلك بالتركيز على البارادیغم السوسيولوجي: «أصبح الشباب سيرورة تنشئة». وهو ما سيفسح المجال لبعض الأدبيات السوسيولوجية التي تنظر إلى مفهوم الشباب كظاهرة مبنية اجتماعيا وثقافيا، ما يبرر التفكير في الشباب كفئة سوسيولوجية، أي كجماعة اجتماعية لها تمثلاتها ومواقفها الخاصة، وهنا تحديدا ستظهر بالضرورة، مجموعة من التمثلات الاجتماعية التي على ضوئها يتم البناء الاجتماعي للمسارات (Bourqia, R. et Autres, 2000) .

لم يستطيع علماء الاجتماع المعاصرين الحسم في تحديد معنى موحد ودال لمفهوم الشباب، وتقدير حمولته المحددة لماهيته الحقيقية بشكل دقيق. وهو ما جعل أوليفييه غالان (Olivier Galland)، يشير، بدوره، إلى الصعوبات التي يطرحها استخدام مفهوم الشباب، فهو في نظره أكثر غموضا وتلاعبا، وإن صح التعبير فهو ذو طابع زئبقي يجعل من مهمة الامساك به أمرا مضنيا وبعيد المنال. ويقترح تعويض مفهوم الشباب بمفهوم «الانتقال إلى سن الرشد» أو «الدخول في الحياة»، وهو الوقت نفسه الذي تحصل فيه «تغييرات في وضعه: بداية الحياة المهنية، الزواج، بداية تأسيس الأسرة النواة» (Olivier, Galland, 1984, p 49 – 65). في إحالة إلى فكرة مفادها أن الشباب هو زمن اجتماعي، وليس نفسي أو بيولوجي، له خاصية انتقالية.

في هذا السياق يرى "موريس دوبيس" (Debesse)، أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح الشباب (Jeunesse) والمراهقة (Adolescence)، في حين أنهما لا يحملان نفس المعنى. فالمراهقة ذات مدلول عام وتعني مجموع التحولات الجسدية والسيكولوجية التي تحدث بين الطفولة وسن الكهولة، وعندما نتحدث عن الحلم فإننا نقصد الجانب العضوي للمراهقة وخاصة ظهور وبداية الوظائف الجنسية. أما الشباب فيعني الجانب الاجتماعي للمراهقة ويتجلى في الجيل الذي وصل إلى اكتمال النضج، أي امتلاك كل القدرات التي تؤهله لإزاحة الجيل الذي سبقه وذلك بما يتمتع به من حيوية وحماس (Debesse, 1988, p 22).

بناء على ما تمت الاشارة إليه آنفا، يجدر التعرض لمسألة أثر العولمة في تغير مفهوم الشباب، وتواري مفهوم الجيل؛ ففي سياق العولمة، تستوقف المرء ظاهرة خطيرة تتمثل في تعطل سن الشباب وامتدادها زمنيا إلى فترة أطول مما كان عليه من قبل منذ حوالي ثلاثة عقود، ما يستلزم إعادة تعريف مفهوم الشباب ذاته، بالنظر إلى تأخر مرحلة النضج، وامتداد الفترة الانتقالية زمنيا، وهي إشكالية تواجه شباب العالم بأسره، وليست مقتصرة على شباب العالم الثالث أو الوطن العربي وحده (Louis Drin, 1999, pp 19-23) ، حيث يجابه الشباب معوقات جمة على الصعد الثلاثة: الدراسية (التخرج في مراحل التعليم)، والوظيفية (الدخول إلى سوق العمل والاندماج في الحياة العملية)، والأسرية (تكوين أسرة مستقلة).

في مقابل ما قيل، يلاحظ "غالان"، أن الشباب، بالمعنى السوسيولوجي للفظ، من حيث هو زمن انتقالي أصبح يعرف «**تمددا**». هنا تتداخل الوضعيات الاجتماعية في إطار تمطط دورة الحياة الذي يعود إلى ارتفاع أمد الحياة وطول وتعميم فترة التعليم التي أضحت محطة توقف مطولة (Chamberdon, J. C , 1985, p 16) ، وذلك في ارتباط وثيق بالصعوبة التي تواجهها الفئات الشبابية اليوم فيما يتعلق بتحقيق الاندماج في سوق الشغل عبر العمل القار، حيث يتميز المرور من نظام التكوين إلى نظام العمل بالبطء وطول مدة الاستكشاف والانتظار والتردد وما ينتج عن ذلك من تأخر سن الزواج والاستقرار العائلي وتأجيل للإثبات الاجتماعي.

هكذا صارت الفئات الشبابية تواجه تحولات عالم العمل، الذي أصبح مرنا على نحو أدى إلى بروز ما يسمى بالعمل الهش الذي يُفضي إلى نوع من الهشاشة النفسية والعلائقية؛ تعيش في خضمه الفئات الشبابية، مثلما يشير إلى ذلك "روبير كاستيل" (Robert Castel, 1994, p 20) باعتبارها علاقة سلبية ومضاعفة بالشغل، ترتبط من ناحية أولى، بالعمل وذلك حين تحول

عملية التتابع بين فترات البطالة وفترات العمل الهش غير المستقر دون بناء مسار مهني ثابت، ومن ناحية ثانية بالموجهات السوسيو-علائقية حيث تغدو الجماعاتية في خضم البطالة، مجرد علاقات آفلة و«قتل للوقت» تترافق مع استفزازات صغيرة وانحرافات صغيرة تريد التعبير عن زمنية بدون مستقبل. من هنا يمكن القول بأن فترة الشباب لم تتوقف عن التمدد بسبب البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تترك أفرادا ناضجين بيولوجيا في وضع اجتماعي تابع (Lemoine Claude, 1990, p 62).

إن هذه الفئة حسب "غالان" (Galland Olivier) لم تحقق وجودا اجتماعيا متميزا إلا في اللحظة التي توسع فيها زمن المرور، والذي يحدد وضعا اجتماعيا غير مضمون؛ ففي المجتمع التقليدي لم يكن يميز إلا بين الطفولة والرشد، أما المراهقة فلم تكن إلا لحظة انتقال قصيرة بين اللحظتين السابقتين، ومتمركزة حول طقوس المرور. بكل اختصار، فالشباب حسب "أوليفييه غالون"، كفئة لم يكن موجودا دائما، بل إنه خلق اجتماعي يتموقع تاريخيا داخل سيرورة تطور المجتمع ذاته (Olivier Claude, 1990, pp 5-6) ، لذا من الأجدر بنا أن نعرفه كمرحلة تحول لا تمس فقط البيولوجي والنفسي، بل تعد أيضا مرحلة تحول على مستوى السيرورة الاجتماعية ككل(Firdion, J-M. 2000, p 79.). في هذا السياق نجد «غياب الترابط بين رزنامات الدخول إلى الحياة واختلاف في التكوين التاريخي والاجتماعي لسلسلة الخاصيات التي تميز مراحل العمر والتي تتغير وتتنوع حسب المجتمعات وحسب الانتماء داخل المجتمع الواحد» (Chamberdon, J. C 1985, p 20).

كان نعت بورديو للشباب بقولته الشهيرة " الشباب مجرد كلمة" (Bourdieu, 1993, pp 143-154) محاولة وضع المفهوم داخل إطار" صراع تصنيفات"، من منطلق أن الشباب ليس له معنى إلا بوضعه داخل سياقه الاجتماعي، فالسن لا يعدو أن يكون مجرد شكل اجتماعي، يميز من خلاله المجتمع بين مختلف الفئات العمرية، وبالتالي يمثل شكلا من الأشكال الرمزية التي يعبر بها الأكبر والأصغر سنا على السواء، عن قدرتهم على التفوق والتميز حاضرا أو مستقبلا.

يكمن القصد من وراء ذلك في تنبيه كل باحث في هذا المجال إلى صعوبات تحديد المفهوم والاضطرابات الملازمة له؛ إذ إن لفظة الشباب ليس لها معنى في حذ ذاتها، ولا تكتسب معناها إلا من خلال إعادة بنائها سوسيولوجيا، وذلك لاعتبار السن معطى بيولوجيا متحكما فيه اجتماعيا (Ibid., p 144) ، الأمر الذي يجعل مرحلة الشباب فئة اجتماعية ذات حدود غير ثابتة (El Ayadi, M., Rachik H et Tozy, M. 2007, p 101) ، يتم تجاوزها بمجرد تخطي طقس مرور معين كالحصول على عمل أو الانتقال من الأسرة المنجبة أو بإنجاب الابن الأول (...)؛ محطات من الصعب وضعها داخل مخطط زمني نمطي ونموذجي، يخضع لنفس المعايير ويتناسب مع جميع الشباب باختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية.

في هذا الإطار، يتميز بورديو (Hamel, Jacques 1999, pp 29-30) بتشديده على أن ملامح الشباب تتحدد تبعا للمواقع الاجتماعية ومقتضياتها، التي تشكل الخيط الناظم لنظريته السوسيولوجية حول الهابيتوس(Bourdieu, Pierre 1972) ، وبعبارة أخرى، فإن هذه الملامح تتشكل وفق اختلاف أنواع الرأسمال المدرسي والثقافي والاقتصادي والعلائقي التي يتمتع بها

مالكوها. إن رأس المال موضوع الرهان (الاجتماعي) هو الذي ينظم، بل ويحدد وضعيتهم كشباب.

من وجهة النظر هاته، لا يمكن أن يوجد شباب (مجرد) مادامت هذه الوضعية نتاج متغير ومبني بقوة كنتيجة لهذه الأنواع من رأس المال والرهانات التي تثيرها. إن التراكم الذي يعرفه هذا الرأس مال باختلافه وتعدده، هو الذي من شأنه رسم معالم الشباب وتحديده كمفهوم اجتماعي وثقافي.

«إن رد الفعل المهني لعالم الاجتماع هو أن يذكر أن التقسيمات العمرية هو أمر اعتباطي. إنها تناقض باريتو (Pareto) القائل إننا لا نعرف في أي سن تبدأ الشيخوخة، كما لا نعرف أيضا في أي سن يبدأ الثراء. إن الحد الفاصل بين الشباب والشيخوخة في كل المجتمعات هو في حقيقة الأمر رهان الصراع [...]حينما أقول شباب/ كبار السن، آخذ العلاقة في شكلها الأكثر فراغا. فنحن دائما كبار السن أو شباب بالنسبة لشخص ما. لذلك فإن التقطيع إذا كان ضمن فئات عمرية أو ضمن أجيال، يبقى متباينا جدا ورهين مناورات [...]. ما أريد أن أذكر به بكل بساطة هو أن حالة الشباب وحالة الكهولة ليستا معطيات لكنهما أسستا اجتماعيا من خلال الصراع الجيلي بين الشباب وكبار السن. إن العلاقات بين العمر الاجتماعي والعمر البيولوجي معقدة جدا. إذا قارنا الشباب من مختلف الشرائح المنتمية للطبقة المهيمنة، على سبيل المثال، كل التلاميذ الذين يلجون معهد التكوين العالي، والمدرسة الوطنية للإدارة، وما إلى ذلك. سنلاحظ لا محالة، في السنة نفسها، أن «هؤلاء الشباب» يملكون على حد سواء صفات الشخص الراشد والطاعن في السن والنبيل وعلية القوم وما إلى ذلك، وأنهم أقرب إلى قطب السلطة.» (Bourdieu, Pierre1978, p 520-530).

ثانيا- هل مجتمع الشباب متجانس؟

يصعب تأكيد تجانس «مجتمع الشباب» كوحدة لها نفس التركيبة والصفات والمصائر والمصالح، وتقتضي دراسته الانتباه إلى التنوع والاختلاف الذي يسم هذا العالم. في هذا السياق يقول بورديو:

«إنه نوع من اللغو ذلك الذي يجعلنا نحشر داخل نفس المصطلح عوالم اجتماعية مختلفة تماما. وأن الحديث، سوسيولوجيا، عن الشباب كمعطى اجتماعي غير متجانس ومتغير حسب المجتمعات، يندرج في سياق عام يعتبر السن معطى بيولوجيا يمكن التصرف فيه اجتماعيا» (Balandier, Georges 1985, p 85)**.**

إن مفهوم الشباب لم يكن موجودا دائما، ولم يعن بصفة دائمة نفس الشيء، فهو تبعا لهذا المنظور خلق اجتماعي وفئة يجب بناؤها داخل سيرورة تطور المجتمع. لذا كانت محاولة "أوليفييه غالون" اقتراح قراءة سوسيولوجية جديدة لمفهوم الشباب، وبالتالي إعادة البناء الابستيمولوجي للمصطلح، فرصة للوقوف على تفاصيل وضعية ومكانة الشباب، الأوربي عموما والفرنسي على وجه التحديد، من خلال تلخيصه للمراحل المهمة لتطور مختلف التمثلات حول الشباب، بدء من العصور الوسطى إلى الزمن المعاصر:

في العصر القديم أو المرحلة القروسطية، كان الشباب فئة مسحوقة اجتماعيا وسياسيا، ما يجعلها أقرب إلى كنف الآباء المحتكرين لكل شيء. وفي نفس الوقت كان لفئة الشباب هامش من الحرية

التي تسمح لها بخرق محدود للقواعد والمعايير والنظم الأخلاقية (الجنس والعنف والألعاب....) وكان ينظر للشباب كعلاقة انتساب، أي بالوجود الدائم للشاب في حالة انتظار للإرث، وهذا ما سيرسم أو سيحدد طبيعة التمثلات حول الشباب؛ الشباب سن رشد مؤجل؛ ما يعني أن بلوغ الشاب مرحلة الرشد رهين بوفاة الأب (Olivier, Galland, 1991, pp 9-17) . بيد أنه ومع عصر الأنوار، وتحديدا القرن الثامن عشر، سوف تتراجع قيم الأرستقراطية، فاسحة المجال للاعتراف بفئة الشباب وتمايزها عن مختلف الفئات العمرية بما فيها الشيخوخة. وهو ما سيخلق تحولا من علاقة الانتساب المشار إليها إلى علاقة محكومة بالتربوي؛ أي أن الشاب هو الذي يتعلم ليكون وليس ذاك الذي ينتظر أن يكون افتراضيا. بمعنى أنه قوة وطاقة وحيوية وفاعل قادر على الانجاز والفعل (Ibid., pp 21-25).

خلال القرن التاسع عشر، سوف يتكون تصور جديد حول الشباب، أو لنقل الشباب من خلال صراع الأجيال. إلا أن القرن العشرين سيكون بداية تمثل للشباب (كسيرورة وليس فئة)، بسبب تـأثير السيكولوجيا كعلم ناشئ؛ حيث أصبح ينظر للشباب كسيرورة نضج سيكولوجي وانتقال عسير ومرحلة أزمة موسومة بالتوترات والغرائز الجنسية، أضف إلى ذلك أن الشاب أصبح بمثابة البؤرة حيث ستوجد الايديولوجيات والقنطرة التي ستعبر بواسطتها عن نفسها (Ibid., p 34). ومع النصف الثاني من القرن العشرين، سيكرس التصور المتعلق بتجديد معنى الشباب ومنه سيتبلور مفهوم "الانتقال"، الذي من خلاله نتحدث عن الشباب كسيرورة تنشئوية. هذا الانتقال الذي سيجعل من الشباب باراديغما سوسيولوجيا بامتياز، ومنه تكون سوسيولوجيا الشباب المعاصرة هي المسؤولة عن دراسة الظروف الملازمة "لولوج حياة الكبار" والتي ميزها بثلاث مميزات وهي بداية الحياة المهنية والانتقال من بيت الآباء ثم الزواج. يتبادر إلى الذهن من خلال هذا التقسيم سؤال مهم مفاده: هل يتقاسم الشباب العربي نفس المراحل مع نظيره الغربي، أم أن تاريخ تطور التمثلات حول الشباب العربي لها ما يميزها من خصوصيات؟ في ظل غياب دراسة تناولت بالدراسة والتمحيص حيثيات الإجابة عن السؤال، فإننا نشير من باب الافتراض أن من شأن اختلاف الظروف والخصوصيات الثقافية والايديولوجية داخل المجتمعات العربية عبر التاريخ مقارنة بالأوربية، أن يكون له أثر واضح على تشكل التمثلات والنظرة إلى الشباب داخل المجتمعات العربية، لكن دون أن يعني ذلك إمكانية وجود بعض التقاطعات بينهما، بل وإمكانية إسقاط بعض التمثلات التي كانت سائدة في مرحلة من المراحل داخل المجتمعات الأوربية على المجتمع العربي اليوم.

ثالثا- من أجل سوسيولوجيا تحويلية لمجتمع دينامي

أضحى الاجتماعي اليوم أكثر تعقدا وغموضا ومقاومة بالنظر إلى ما يثيره من أسئلة، وما يعصف به من ظواهر وحالات، ما يتطلب استنفار الآليات السوسيولوجية طلبا للفهم والتجاوز. والحال أن هذا الوضع الجديد يُشرع في الحقيقة طرح السؤال البديهي التالي: **أيّ مهمّة للسّوسيولوجي عامة، وللمهتم بقضايا الشباب والثقافة خاصة، في العالم العربي وليس فقط المغرب؟**

إننا بحاجة ماسة لسوسيولوجيا تقارب قضايا الشباب بعيدا عن حجاب الموضوعية المتخشّبة المفقودة، والحياد المزعوم على حساب تهميش الفاعلية الممكنة للشبيبة العربية عامة، والشباب المغربي بخاصة كفاعل تاريخي. يجب أن تؤسس دراسات سوسيولوجية عربية عصرية تكون بالأساس دراسات ديناميكية لا توجبها فقط محدودية الاشتغال السوسيولوجي على المسألة الشبابية وإنما تحددها تفاعلات المشهد المجتمعي عموما، والتي لا يمكن مجاراتها ومقارنتها إلا بالإنصات لصوت السوسيولوجيا. الأكثر اقترابا من المعيش اليومي للشاب ومختلف قضايا المجتمع المرتبطة به. كل ذلك يعكس الحاجة إلى معرفة تواكب إفرازات الاجتماعي وتنشد الفهم والتجاوز.

لا يتعلق الأمر هنا بالمهمة العلمية لعلم الاجتماع، بقدر ما يتعلق بالمهمة الدينامية للسوسيولوجيا فمهمة السوسيولوجي هي النضال من أجل التغيير ضد النظم والمؤسسات التي تمارس الضغوطات والإكراهات على الذوات الإنسانية، أي أن الأمر يتعلق والحالة هذه بالسوسيولوجي الثائر والمثقف أكثر مما يتعلق بالسوسيولوجي العالِم. الذي يسعى نحو المُساهمة في تجويد الحياة البشرية وتفعيلها نحو ديمقراطية مباشرة أكثر فأكثر، حيث يكون للذات مشروع سوسيو ـ ثقافي تتشارك فيه مع باقي الذوات الفاعلة والمتمثل بالدرجة الأولى في الحرية. إن السوسيولوجيا ليست علماً اجتماعياً وضعانياً متخشباً، وإنما هي فعالية تاريخية أيضاً، بما هي ورؤية حداثية للعَالَم.

إن الحاجة إلى هذا النمط من السوسيولوجيا كمعرفة ورهان أثبتت جدواها العلمية في ساحة العلوم الإنسانية تتأكد وتتكرس واقعا بفعل ما يعتمل في رحاب المجتمع وما يشار بصدده من أسئلة خانقة الطابع وما تثيره القضايا الشبابية من إشكالات يصير الحسم فيها متطلبا لمواصلة الاجتهاد السوسيولوجي في أفق استكمال التأسيس العلمي لسوسيولوجيا الشباب، خصوصا وأن المسألة الشبابية خصوصا في بعدها العلائقي مازالت بعيدة عن الاحتواء والفهم الموضوعي فهناك من جهة أخرى ندرة الدراسات التي تصدر لها.

ثمة ملاحظة أخرى لا يمكن القفز عليها بخصوص التأمل في مجمل الأعمال العلمية حول الشباب في البلاد العربية والمغرب، وتتمثل في إمكانية تصنيفها إلى صنفين:

الأول، وصفي استطلاعي: يتضمن الأعمال التي تعتمد على محاولات الاستطلاع والملاحظة بهدف الوصف، وإن كان ضروريا إلا أنه، في أغلب الأحيان، لم يدرج في إطار إشكالي ونظري واضح المعالم يطرح الأسئلة ويعمل على التحقق من الفرضيات. لذا تلامس هذه الأبحاث قضايا الشباب كما تبدو في ظاهرها. ولا تتوفر على منهج رصين، ويدخل ضمنها تلك الأعمال التي تنجز في أطر رسمية وتلبية لحاجات الادارة. وقد تحمل تصورا واقعيا بما يعنيه من قيامها على أدبيات مرجعية لا يرقى إليها الشك، بل تأخذ غالبا كيفينيات.

الثاني، نظري عام: يشمل الأعمال التي تطرح قضايا الشباب انطلاقا من مقاربتها لقضايا المجتمع بصورة عامة، وفي إطار نظري عام يتناول الإشكاليات والتساؤلات ويجيب عنها دون التحقق منها ميدانيا. وقد تسقط هذه الأعمال في التعميم المتسرع أو تظل محلقة فوق أرض الواقع الاجتماعي، مرددة لمفاهيم وخطب أنتجها الغرب خصوصا، فتفقدها صبغتها العلمية لتنخرط في

مجال الخطاب الايديولوجي والعفوي الذي لا يراجع قناعاته والمسبقات التي تفرخ في الوضع الاجتماعي العام. غير أنه من الضحالة الفكرية، نكران وجود مساهمات جادة أرادت التخلص من الطابع الأوربي-المركزي لمفهوم الشباب وسعت إلى تأصيل مفاهيم جديدة نابعة من الواقع الاجتماعي الخاص. وعموما نرى أن هذه الانتاجات بالرغم من التفاوت المسجل حول عمقها ومجال اهتمامها فقد تحكمت فيها أهداف وخلفيات يمكن تبويبها كالتالي:

- الاشتغال بهدف إدماج الشباب وفق معايير وقيم وقوانين سائدة والعمل على تحقيق نوع من التطبيع الاجتماعي عبر تكييفهم مع الأوضاع القائمة، على اعتبار أن الشباب كضامن لاستمرار المجتمع عليه الانخراط في النظام الاجتماعي القائم، وبالتالي فإن هذا الاشتغال يرى ضمان استمرار المجتمع متمثلا في إعادة انتاج النظام الاجتماعي القائم.

- اعتبار الشباب مشكلة اجتماعية، ومن ثم فإن الاشتغال يرتكز على كون الشباب وسيلة لتحقيق الأهداف والمشاريع والبرامج التي تقوم بإعدادها الدولة ومختلف المؤسسات الاجتماعية، وفي هذا السياق تأتي نظرية الموارد البشرية. وهكذا فإن خروج الشباب عن الأدوار والأهداف المحددة سلفا ينظر إليه كفشل في السياسات التنموية وحالة من الأنوميا الاجتماعية (Anomie Sociale).

وهناك من كان ينظر إلى الفرص المقدمة للشباب على أنها تتحكم فيها القوى الاجتماعية السائدة سياسيا وثقافيا، وبالتالي فإن الشباب كقوة اجتماعية حيوية يمكن أن يكون محركا للتغيير (محمد جسوس، 2004، ص 161-173). إن هذه الحقائق العفوية أو إن جاز تسميتها سوسيولوجيا عفوية، تسعى إلى الابتعاد عن المشاعر وردود الفعل العصبية التي تثيرها الحياة الاجتماعية، مع تجنب الفهم العميق والتحليل الرصين للمعطيات مما يسهل عليها، مع الأسف، بجانبها الموجز والرؤيوي والاختزالي المعهود والمتسرع، أن تسترعي اهتمام وسائل الاعلام التي أقامت نفسها طوعا ناطقة رسمية باسمها.

لعل كل هذا الكلام الذي يذكي محدودية الدرس والتحليل السوسيولوجي لسؤال الشباب، هو ما يؤكد الحاجة إلى سوسيولوجيا ديناميكية تنفتح بمزيد من الجرأة والفعالية على مختلف الانشغالات والانتظارات الأساسية التي تهم الشباب في سياقات سوسيوسياسة محددة. وبحكم موقع الشباب الرمزي والمادي في جميع المجتمعات وإمكانات الفعل التغييري لديه فإنه سوسيولوجيا سيسمح لا محالة بإبراز هذا الموقع ضدا في كل استراتيجيات التهميش والتبخيس التي تستهدفه بطريقة واعية أولا واعية.

رابعا- سوسيولوجيا الشباب كحاجة معرفية

يمثل مفهوم الشباب عند بورديو في هذا السياق تعسفا لغويا عجيبا، يمكننا أن ندرج شموليا تحت اسم المفهوم عوالم اجتماعية لا تمت عمليا لبعضها بصلة. ويبقى شرح معنى كلمة "شباب" نابعا من ضرورة ملحة، خصوصا أن موضوع اهتمام هذه الورقة هو شباب المغرب. **فهل ثمة مبرر لكل هذا الانشغال المعرفي بالظاهرة الشبابية؟ ماذا يعني أن تكون شابا في مغرب الألفية الثالثة؟**

يمتاز المجتمع المغربي بفتوة العنصر البشري وهذه الحقيقة تم إثباتها في جميع عمليات الإحصاء العام للسكان التي عرفها المغرب منذ استقلال إلى الآن، حيث تأكد في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن عدد السكان المغاربة في سن العمل (59-15 سنة) قد ارتفعت نسبتهم من 60,7 % من مجموع السكان سنة 2004 إلى 62,4 %سنة 2014، وذلك بفعل الزخم السكاني الناتج عن معدلات الخصوبة المرتفعة التي سجلت خلال السنوات الماضية. في المقابل، فإن الأشخاص البالغين من العمر ستين سنة أو أكثر يمثلون حاليا 9,6% من مجموع السكان، مقابل 8,1% سنة 2004.

يوضح الرجوع إلى تاريخ تمثل الفئات العمرية، داخل المجتمع المغربي، كيف أن اللغة الدارجة بشقيها العربية والأمازيغية وحتى الحسانية، تكون مجحفة وغير منصفة؛ من حيث إنها لا تتضمن وجود ألفاظ دقيقة لتمييز مرحلة المراهقة أو الشباب، بل نجد تقابلات بين كلمتي صغير/ كبير- امترافن وعزري/ رجل، عازب كما شرحت ذلك "رحمة بورقية"، مؤكدة أن خلو العامية من هذين المصطلحين (شاب/ مراهق)، يرجع بالأساس لكون المجتمع التقليدي المغربي في السابق، ونظرا لطبيعة بنيته الاجتماعية وأيضا الاقتصادية البسيطتين، لم تتشكل بهما فئة ذات كيان متفرد ولها اعتبار ضمن التشكيلة الاجتماعية العامة؛ فالطفل كان يعهد إليه ببعض الأعمال الخدماتية أو المهنية في وقت مبكر جدا، في حدود سن سبع و عشر سنوات، ومن تم يدخل مرحلة تحمل المسؤوليات العائلية، فيصبح ضمن فئة الكبار «راجل» «أرْݣاز» «أَرَݣاجْ». ومن ثم فإن ألفاظ من قبيل (شاب/ مراهق)، والتي توجد في قواميس اللغة العربية الكلاسيكية لم تبدأ في التغلغل داخل اللغة المتداولة إلا حديثا (Bourqia, Rahma, 1995, pp 10-11). وما يستدعي الانتباه أيضا، هو أن الثقافة الفرنسية بدورها لم تكن تتداول هذين المصطلحين (شاب/ مراهق)، إلا بعد صعود البورجوازية كما أشار إلى ذلك "فيليب أرييس" (Ariès Philippe)، وكذا مع انتشار التعليم والتدريس، بحيث أصبح الفرد الشاب يملك معنى مميزا عن بقية المراحل.

خامسا- الشباب في مواجهة الشيوخ: الفجوة بين الأجيال

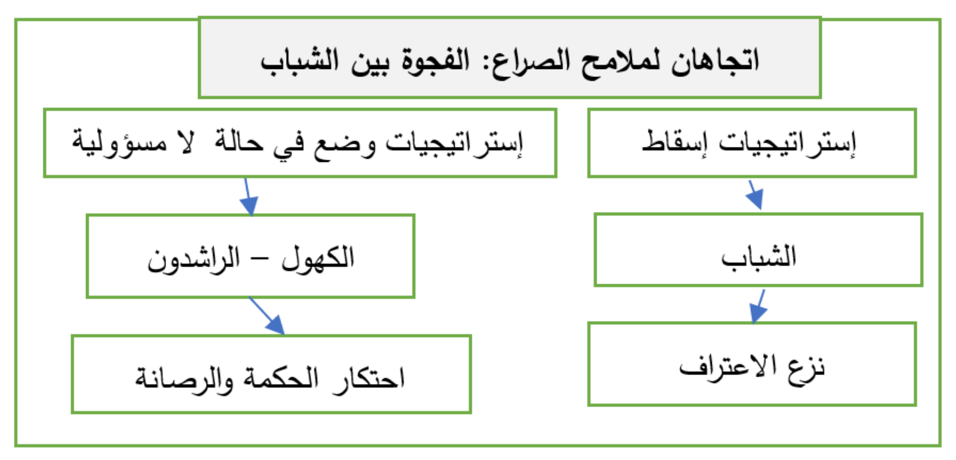
ترتبط مسألة الطابع المتغير للخاصيات الاجتماعية التي تسند على أساس السن، ببناء المجتمع وخصوصياته فتجعل من الرشد كمحدد اجتماعي مجالا للصراع بين الشرائح العمرية وذلك في اتجاهين:

الأول نحو الأسفل، ويتضمن ما يمكن تسميته «باستراتيجيات وضع في حالة لا مسؤولية»، وتتمثل في عملية تأجيل بلوغ الرشد الكلي وإبقاء جزء من المجتمع في حالة غير راشدة أي حالة شباب، وهي استراتيجيات تشبيب يعتمدها الكهول والراشدون والناضجون حتى يظلوا مالكين للحكمة والرصانة، ويظل الشباب خارج تلك الدائرة، أي في حالة تبعية وقصور، وتحت الوصايا.

أما الثاني، فهو اتجاه نحو الأعلى، ويتضمن «استراتيجيات إسقاط» يعتمدها الشباب، وتهدف إلى محاولة نزع الاعتراف ممن هم أكبر سنا وإزاحتهم بالحط من رتبهم وإخراجهم من دائرة الحياة الاجتماعية والحلول محلهم (Chamberdon, J. C 1985, p 21-20). هنا يتبادر إلى الذهن سؤال مركزي يهم دراستنا وهو: هل موقع شباب الصحراء المعاصر ينطبق عليه مضمون الاتجاه الأول أم الثاني؟ أم أنه يخطو الخطو بين الاتجاهين، إذا ما سلمنا جدلا أن سلطة الكبار لا

زالت حاضرة وإن بشكل رمزي وعاطفي رغم وجود مظاهر استراتيجيات الاسقاط التي لا تتعدى أن تكون مظاهر سطحية غير فعالة، بل إنها تبقي الوضع على ما هو عليه؛ فالجيل الجديد لم يمنح الاستقلالية الشخصية التي تساعده على مساءلة عميقة للتجربة المشوشة بسبب الأسس الاعتقادية والتقاليد والعادات الدينية التي تقيد أفكارهم وأفعالهم وتراقبها؟

رسم توضيحي: ملامح الصراع المستند على أساس السن



عندما نضع الشباب في مقابل الكبار/الأجيال، فإننا في الحقيقة نضعهم في مقابل القيم والمؤسسات التي كانت سائدة والتي لا شك أنها ساهمت بشكل، أو بآخر في بناء ذهنياتهم وسلوكهم وعواطفهم وتشييد مواقفهم وأحكامهم وتمثلاتهم واتجاهاتهم. ونفس الشيء يقال عن علاقة الشباب المعاصر في تفاعله مع مؤسسات عصره.

تدفع مسألة التمييز بين الفئات العمرية لفهم طبيعة الصراع الذي ميز تاريخ الانسانية نحو تملك النفوذ والسلطة داخل المجتمع. إن العلاقات بين السن الاجتماعي والسن البيولوجي جد معقدة، ذلك أن السن هو معطى بيولوجي مستغل وقابل للاستغلال اجتماعيا: إن فعل الحديث عن الشباب كوحدة اجتماعية ومجموعة لها مصالح مشتركة، وكذا إرجاع مصالحها إلى سن معرف بيولوجيا، يشكل، أولا وقبل كل شيء، نوعا من الاستغلال البديهي، الواضح والجلي (Bourdieu, 1984, pp 143-144). ويضيف بورديو، موضحا:

«ليس محض مصادفة أن تكون العنصرية ضد الشباب (الواضحة جدا للعيان في الإحصائيات، مع أننا لا نملك، مع الأسف، تحليلات لكل شريحة من الطبقات الاجتماعية) واضحة للعيان في الطبقات التي فقدت مكانتها (مثل الحرفيين الصغار أو التجار الصغار)، أو لدى أشخاص فقدوا مكانتهم ولدى كبار السن عموما، ليس كل كبار السن ضد الشباب بالطبع، لكن الشيخوخة هي أيضا أفول اجتماعي وفقدان السلطة الاجتماعية ومن خلال هذا فإن علاقة كبار السن بالشباب هي إحدى سمات الطبقات الاجتماعية الآفلة أيضا. بالطبع، إن كبار السن في الطبقات الاجتماعية الآفلة، أي التجار الصغار، الكبار في السن، والحرفيين الشيوخ وما إلى ذلك يجمعون كل الأعراض في أعلى درجاتها: فهم ضد الشباب لكن أيضا ضد الفنانين وضد

المثقفين وضد الاحتجاج وضد كل ما يتغير وكل ما يتحرك[...] لأن مستقبلهم خلفوه وراءهم، ولأنهم لا يملكون مستقبلا، بينما الشباب يتمثلون بالمستقبل ويمثلون المستقبل» (Bourdieu, 1984, p 151)**.**

كما يشير أيضا إلى أن:

«من مصلحة كبار السن أن يبقوا الشباب شبابا، ومن مصلحة الشباب أن يردوا كبار السن إلى فترة الشيخوخة. ثمة فترات زمنية يتكثف فيها البحث عن الجديد الذي من خلاله يدفع «القادمون الجدد» (الذين هم في أغلب الأحيان، الأكثر شبابا بيولوجيا) بـ «الذين سبق أن وصلوا» إلى الماضي وإلى المهجور وإلى الموت الاجتماعي («لقد انتهى أمره»)، وحيث تصل الصراعات بين الأجيال، في الوقت نفسه، إلى أعلى درجة من الكثافة: إنها الأوقات التي تتقاطع فيها مسارات الأكثر شبابا مع مسارات الأكثر كبرا في السن، وحيث يطمح «الشباب» (مبكرا جدا) في الميراث. يمكن تجنب هذه النزاعات طالما تمكن كبار السن من التحكم في إيقاع صعود الأكثر شبابا، والتحكم في الوظائف والمسيرة الدراسية وفي ضبط سرعة السباق في ميدان الوظائف، وفي كبح فرامل أولئك الذين لا يعرفون كبح فراملهم، الطموحين الذين «يقفزون المراحل» ويتزاحمون في الواقع هم، قد استبطنوا الحدود والأعمار المشروطة، أي العمر الذي يمكن أن «يسعى فيه المرء عقلانيا» إلى منصب، ولا يخطر حتى على بالهم أن يطالبوا به قبل الأوان أي قبل أن «تدق ساعتهم». عندما يُفقد الحس بالحدود تظهر نزعات بشأن حدود العمر والحدود بين الأعمار ويكون رهانها نقل السلطة والامتيازات بين الأجيال» (Ibid., 1984 pp 153-154)**.**

نجد الشباب مع "فرانسوا ديبي" موضوعا لا متناهيا ومتكرر للنمطية المعششة في التمثلات الاجتماعية والمخيال الجماعي (Dubet, François 2004, p 276) ، والتي تتأرجح بين التقاليد والتجديد الجذري. حينما نتناول الموضوع من المنظور القيمي، فغالبا ما يتم النظر إلى الشباب على أنه غير مكترث وغير مسؤول ومنحط ومستخف واستهلاكي ومولوع بالموضة، ويصبح خطرا إذا تعاملنا معه بمنطق الحيطة والحذر. في المقابل، يلاحظ "ديبي" أن: «كل هذه العيوب يمكن النظر إليها كقيم إذا ما اعتبرنا الاستقلالية الذاتية هي القيمة الأساسية للتربية العصرية.» (Ibid., 2004, p 276) ، بهذا سنحصل بنوع من المفارقة، على شباب من جهة «عصري وذهبي وكثير الاستهلاك» ومن جهة أخرى «على شباب متحرر من ثقل الماضي وأصيل ودائما سباق إلى تجديد العالم بإطلاقه لحركات سياسية واجتماعية في القرن العشرين». بين هذا وذاك، ينظر إلى الشباب كضحية مجتمع ظالم متحرر يكون فيه الجيل البالغ قادرا على حماية مكتسباته لكنه عاجز عن إيجاد مكان للشباب معه.

في نفس السياق، وعندما نسلط الضوء على الواقع المغربي، يذكرنا "حسن رشيق" بخصوص الأطلس الكبير، أن إبقاء الابن في مرحلة "الأفروخ" مادام الأب حيا، هو نوع من الهدر والاقصاء لطاقة الفئة الشابة من الخيرات الاجتماعية والسياسية للجماعة، ويتمظهر هذا الاقصاء الممنهج للشاب في أبسط المظاهر الاجتماعية، فهو يحصل على نصيب أقل من "الوزيعة" حتى في حال تمتعه باستقلال مادي وسكني أثناء توزيع الأضحيات المقدسة، عكس «الأرگاز»، الذي

يتمتع بحصة أكبر. وأحيانا يتجاوز التمييز ما هو طقوسي رمزي ليطال السياسي أو ما يخص تسيير شؤون الجماعة، إذ لا يستطيع الأفروخ حضور اجتماعات مجلس القرية ولا يتكلف بأي مهمة جماعية؛ فضيوف القرية يعهد بهم لرئيس العائلة الذي يمثل "الجماعة"؛ «إن توزيع الأضحية هي لحظة التمييز بين الرجل «أرگاز» الذي يهيمن على الحياة الاجتماعية والسياسية داخل القرية، ويسير الأمور العمومية، وبين «الأفروخ» الذي يعد قاصرا ومبعدا عن كل ما هو جماعي.» ((Rachik, Hassan, 1991, pp 18-20.

إن ما يميز الشباب أو بالأحرى وضع الانتقال، في المجتمعات التقليدية والبدوية هو وجودهم في وضع متدني، مبعد عن كل سلطة، اجتماعية كانت أم سياسية. الأمر الذي تحتكره الفئات الراشدة أو الكهول داخل الجماعة، فتحدد طقوس العبور وتضع أحيانا العراقيل قبل الانتقال.

وبالنسبة لـ "مصطفى حجازي"، فإن الهدف من وراء الهيمنة، أو الهدر، الذي تمارسه النخبة المهيمنة، تجعل من الكفاءات الشابة طاقة فائضة لا لزوم لها سوى خدمة حمى التنافسية في سوق العمل الدولية (مصطفى حجازي، 2005، ص 202).

«يشكل حرمان الشباب من المشاركة في قضايا صناعة المصير واحدا من أبرز أركان هدرهم الوجودي. فيسلب من الشباب حقه في امتلاك الدور في قضايا الوطن سواء من خلال «التطفيل»، (البقاء في مواقع الطفولة غير المسؤولة)، أو من خلال الإلهاء بمختلف ألوان التسلية والإثارة، كي تكال له من تم التهم بالميوعة وعدم الجدية، وقلة تحمل المسؤولية. يترك هدر كيان الشباب العام هؤلاء في الفراغ الوجودي وحياة اللا-معنى نتيجة لهذا التهميش عن القضايا العامة [...] وهو ما يضعه في وضعية التعرض لخطر انفجارات العنف العشوائية، أو الوقوع في إغراءات الحركات الأصولية، التي تزين له امتلاء الوجود الذاتي بقضايا تُسبغ عليها طابعا كونيا متساميا» (المرجع السابق، ص 202).

تدفع بنا التحليلات السابقة إلى طرح العديد من الأسئلة، أولها؛ ما حدود استمرار هذا الوضع؟ هل ظل الشباب دائما خاضعا، يعيد إنتاج الوضع القائم؟ هل بقي محافظا على نفس القيم والمستوى الثقافي، بحيث يدافع ويحمي المعايير والقيم السائدة، أم أنه وجد نفسه يتجاوزها وينتقدها ويحدث قطيعة معها؟ ألم يتأثر الشباب كفئة واعية بذاتها، بمختلف التحولات السريعة والمتلاحقة، نظرا لعدة عوامل، همت بشكل أساس القيم؟ وبمعنى أعمق: ألم تساهم ظروف التحول التي يشهدها عالم اليوم في جعل الشباب المعاصر يعيد صياغة معاييره وقيمه الخاصة به، أو على الأقل وضع قيم ومعايير الجماعة ومؤسساتها موضع سؤال؟ ما حدود مساهمة الشباب في حصول التحولات العميقة على عدة أصعدة وفي مقدمتها الثقافية، على الصعيد العالمي والوطني وفي مختلف الأوساط؛ الحضري والبدوي؟

أملا في استجماع خلاصات هذه المقاربات المفاهيمية للشباب وسعيا وراء بناء تصورات نظرية حول الأسئلة المطروحة، يمكن القول بأن الشباب يبقى مجرد ظاهرة اجتماعية محددة سلفا بشروط إنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي في مجتمع معين، واعتبارا لكونها ظاهرة أو معطى اجتماعيا فهي تشير إلى مرحلة عمريه تأتي بعد مرحلة الطفولة، وتلوح خلالها علامات النضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي. وجدير بالذكر بأن كل تعريف اجتماعي للشباب يظل مرتبطا

بشروط إنتاجه الاجتماعية فكل عقل جمعي ينتج شبابه ويحدد احتمالات الارتقاء الاجتماعي إلى هذه الفئة أو السقوط منها بحيث يبقى لدرجة التعقيد المجتمعي دور حاسم في تحديد الارتقاء أو السقوط.

سادسا- دور الشباب في الفعل والتحول: هل الشباب فاعل؟

على الرغم من أن بعض الدراسات-وقد ذكرنا بعضها-تبرز وجود نوع من الهيمنة التي تفرضها الفئات الأكبر سنا على الفئات الشابة، إلا أن هذا لا ينفي حقيقة مؤداها أن الفئات المسنة قد فقدت في العصور الحديثة المواقع التي كانت تحتلها قديما فلم تعد تحتكر قيم الحكمة والنفوذ. فإلى أي حد يمكن اعتبار الشباب فئة أساسية التغيير مالكة لثقافة جديدة قادرة على كسر شوكة الهيمنة؟

1. الشباب، قوة أساسية في التغيير

لا ينفي هذا التأثير المجتمعي على الفرد/ الشاب (المعاصر) قدرته على الحضور بشكل متنام على أكثر من صعيد (اجتماعي، ثقافي، اقتصادي وسياسي وغيرها)، وهو حضور ذو بعدين سياسي وثقافي، يتلازمان طورا ويتعاقبان طورا آخر: فالحركة الرومانسية، مثلا، هي كما يلاحظ "إدغار موران"، حركة تعبر عن خيبة أمل شبابية أعقبت انهيار العالم القديم وبشرت بتطلعات الإنسان الجديد. كما أن المجتمعات الصناعية المتقدمة شهدت تحولا مستمرا على مستوى العادات والأعراف السياسية والثقافية نتيجة لعملية تحول القيم بين الأجيال. هذا الانتقال من المادية إلى ما بعد المادية بما يعنيه من تحول الأولويات في القيم أدى إلى ظهور موضوعات جديدة فرضت نفسها على الساحة السياسية (Ronald Inglehart, 1990, p 66).

وإذا سُمح لنا أن ننعت هاته المجتمعات المصنعة بالتعقيد على مستوى التحول الذي مس بنيتها الصناعية والثقافية والاجتماعية والقيمية وحتى السياسية، فإن ذلك سيسمح بظهور ثقافات فرعية شبابية، وهي كما يعتقد كلارك (Clarke) في كتابه «المقاومة عبر الطقوس»، ثقافة فئوية عادة ما يقوم من خلالها الشباب بمحاولات جادة لكي يكسبوا الحرية ويحتفظوا بمساحة معينة إزاء الثقافة المسيطرة. وهؤلاء الشباب يحصلون على مساحة ثقافية ضمن المؤسسات والمناطق المجاورة، ويتمتعون بوقت حقيقي للتسلية ولهم حيز لا بأس به في زوايا الشوارع (هارلمبس وهولبورن، 2010، ص 37).

ساهم هذا التحول في إعادة صناعة وضع جديد للشباب، الذي أصبح قوة احتجاجية تحمل ثقافة مضادة صاحبته أشكال جديدة في السلوك والتفكير والمعتقد ورافقته في نفس الوقت تعبيرات ثقافية فنية متميزة، فلعبت الاتجاهات الطلائعية في الفن دورا هاما في تغذية الحركات الشبابية، فالسريالية وفن الجاز الحر كانا مرجعين لحركة ماي 1968 في فرنسا مثلا Gaudier, Pierre (1977, p 129). بناء على هذا، فإن النظرة إلى الشباب كقوة أساسية مساهمة في التغيير، تجد جدورها التأصيلية عند "أوغست كونت" (August comte) الذي يرى أن الامتداد الزائد للحياة يتولد عنه إبطاء لنسق التطور ويصاحبه تعاظم للدور المحافظ لجيل كبار السن الذين يتشبثون بمكتسباتهم ويعارضون كل تغيير. وبالمقابل، تكون القوة الخلاقة للشباب هي التي تعجل بالتطور.

ومن جهته يقر "كارل مانهايم" (Karl Mannheim) في سياق حديثه عن المحددات الأساسية لظاهرة الجيل، أن الظهور المستمر لفاعلين ثقافيين جدد واختفاء الفاعلين الثقافيين القدامى ينتج

عنه تغيير ما هو موجود؛ فتعاقب الأجيال يعني إن الانتاج الثقافي بتراكمه لا يتم بواسطة نفس الأفراد، لأن هنالك دائما فئات عمرية جديدة تظهر في المجتمع. وهذا يعني أن التطور الثقافي ينجز عبر أفراد لهم مقاربة جديدة للثقافة المتراكمة، أي لهم مجموعة من المواقف والإضافات والمساهمات التي تهدف إلى تغيير ما هو موجود. فمع «تجدد الناس تختفي مكتسبات تراكمت وتتاح انتقاءات جديدة لازمة، وإعادة نظر فيما هو موجود. وبالتالي نتعلم نسيان ما لم يعد مستعملا وتحصل لنا رغبة فيما هو غير مكتسب بعد. إن الاختفاء المستمر للفاعلين الثقافيين السابقين والأجيال السابقة يضمن استمرارية المجتمع» (Mannheim, Karl ,1990, p 49). هكذا سيحسم اختفاء الفاعلين القدامى وظهور الفاعلين الثقافيين الجدد عملية التشبيب الاجتماعي للمجتمع، أي الانطلاق من جديد من خلال طاقة حيوية جديدة لبناء مصير جديد مبني على تجارب جديدة. وبناء عليه يؤكد "مانهايم" على مسألة مهمة وهي أن التناقل المستمر للإرث الثقافي خاصية أساسية في العلاقة بين الأجيال.

هكذا إذن، يبدو الشباب في نهاية المطاف كفئة مرتبطة بالتجديد والتغيير والخلق والابداع، ولعل ذلك ما ناقشته العلوم الاجتماعية الغربية في إطار قضايا الأجيال وأمعنت النظر فيه، وانتبهت إلى أن ثقافة الشباب هي المحفز والمعبر عن التغيير الثقافي والتحديث (Morin, Edgar l 1991). وبهذا المعنى فإن ما نراه في الواقع العربي لا يمثل صراعا روتينيا بين الأجيال، بقدر ما يمثل تحديات حقيقية تطرحها أجيال لم يستجب المجتمع لحقها في دفعه نحو التغيير انطلاقا من تجربتها ووعيها والأحداث التاريخية التي ساهمت في صياغة هذا وذاك (أحمد عبد الله، 1994).

لقد أدركت المجتمعات الصناعية هذا الدور الثقافي-السياسي الجديد للشباب فسعت إلى احتوائه عبر تكوين حركات تأطير شبابية منظمة، وعملت على استيعاب الأشكال والتعبيرات الثقافية الاحتجاجية التي أفرزتها الحركات الشبابية التلقائية وحولتها إلى سلع معروضة للاستهلاك الواسع وموضة تستهوي قطاعات كبيرة من الشباب وذلك في سعي إلى تحييد وتمييع المضامين الرافضة للسائد.

2. الشباب: ثقافة جديدة لكسر شوكة الاحتواء

إذا كنا قد تبينا مع كل من "مانهايم" و"موران" أن الشباب كأجيال جديدة لها مقاربة جديدة للثقافة المتراكمة قادرون على خلق التحول الثقافي، فمعنى ذلك أن الشباب يمكن أن يكون رائدا للتغير الثقافي سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو السائرة في طريق التقدم. ثمة أمثلة عديدة تكشف عن التحول المستمر للمجتمعات على المستوى الاجتماعي والثقافي، حيث تراجع نمط حياة الجماعة بأشكالها السياسية والثقافية والقيمية. وقد كان لشباب الظل دور مهم في هدم النسق الاجتماعي مبرزا للوجود أنماط جديدة لممارسة المقاومة.

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، أكد "تالكوت بارسونز" (Talcot Parsons) أهمية ما يسمى بالثقافات الفرعية كظاهرة اجتماعية، من ناحية، وكمرحلة في التنشئة الاجتماعية، من ناحية أخرى. فهي تحدث بين الشاب وعائلته وبما يمارسه عليه الوسط المدرسي من ضغوطات. وتتشكل هذه الثقافات في إطار مجموعات الأقران، وتتجسم في نمط حياة جماعي يتسم بنوع من

الهامشية إزاء المجتمع. وهي توفر فضاء تعويضيا، بما أنها تمثل رد فعل على ضغوطات المجتمعات الصناعية (Guy, Rocher, 1972, p 156).

وتقوم "نظرية الثقافة الفرعية الشبابية" عموما على اعتبارها ثقافة «تتبلور وتتمحور كحل جمعي أو كحل متجدد للمشكلات الناجمة عن الطموحات المحبطة لقطاعات كبيرة من الأفراد، كالشباب في حديثنا هنا، أو لوضعهم الاجتماعي الملتبس في المجتمع الكبير. وهكذا تكون الثقافات الفرعية كيانات متميزة عن الثقافة الأكبر (الأم) ولكنها تستعير رموزها وقيمها ومعتقداتها وكثيرا ما تعرضها للتشويه أو المبالغة أو تقلبها رأسا على عقب.

حاولت بعض الدراسات السوسيولوجية في فرنسا تحليل المنطق الداخلي لتشكل جماعات الشباب وثقافتها بالربط بينها وبين محدداتها الاجتماعية، وإرجاع ظهورها إلى فشل عمليات التطبيع الاجتماعي العصري في إدماج الشباب، فظل يبحث عن طرق أخرى للدخول إلى الحياة. هذه الجماعات تتكون من أفراد ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية يمارسون العنف لمواجهة المجتمع وتجمع بينهم ميولات ثقافية خاصة بهم كموسيقى «الروك» وتعبيرات ثقافية مختلفة كالوشم واستعمال لغة خاصة وارتداء لباس مميز(...) «إن الثقافة الفرعية لهذه المجموعات الشابة هي في الأساس علامة قطيعة مع المجتمع وليست جسر عبور إليه» (Monod, 1968, p 16-28).

إن استخدام الشباب لأنماط ثقافية خاصة، هو سعي إلى تطوير وصياغة مجموعة المعايير التي تمنحهم قوة لاكتساب المهارات والخبرات والتجارب الاجتماعية، التي يتعذر اكتسابها من خلال المعايير الثقافية العامة التي ينقلها إليهم جيل الآباء والكبار من أعضاء المجتمع عموما... هم على هذا النحو يؤكدون ذاتهم ويثبتون للأجيال الأخرى استقلالهم وقدرتهم على الاعتماد على إمكاناتهم الخاصة.

يطرح "عبد القادر أزداد" في صدد حديثه عن ثقافة التغيير لدى الشباب العربي سؤالا مهما مفاده: هل ثقافة التغيير نابعة من تطور الوعي الشبابي أم هي مفروضة عليه بفعل أنظمة منغلقة لا تتيح هوامش أكبر للتطور، واستيعاب انشغالاته ،وطموحاته، وآماله؟ (عبد القادر أزداد، 2015، ص 142) ويذكر أن ثقافة التغيير ليست بغريبة على الأوساط الشبابية المثقفة في العالم العربي. فهي استمرارية لثقافة الرفض للمعايير والقيم والسلطة وكل الأوامر والتوجهات التي يصدرها الكبار، لتتطور بعد ذلك إلى مواقف مختلفة ملازمة للظواهر الشبابية. غير أن تبلورها في شكل تمثلات مبنينة، داخل الذاكرة الجماعية لفئات الشباب، يجعلها تتحول إلى اتجاهات ايديولوجية لها خلفيات فكرية واضحة، تتغذى من الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها كل مجتمع على حدة.

شكل المناخ العام المحلي، القائم داخل أغلب الأقطار العربية أرضية خصبة لنمو ثقافة الرفض، بين الشباب بالرغم من الواقع المُزري الذي تذكيه مجموعة من العيوب والهفوات التي تمارسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية على الشباب العربي. بدء بالأسرة في مرحلة الطفولة مرورا بالمدرسة، وصولا إلى الجامعة (نفس المرجع، ص 142).

تتجاذب الوعي الشبابي في الوطن العربي مجموعة من التيارات الفكرية والسياسية؛ التي نمت في ظل الظروف السائدة، وتتوزع هذه التيارات، بين تبني عدة أطروحات كالأصولية واليسارية والقومية وهناك المتشبثة بالنموذج الغربي المفقود. بالإضافة إلى تيار آخر لا يمكن إغفاله، وهو التيار العدمي السلبي. كما أن بعض الأنظمة المنغلقة تتضمن في حياتها، بسبب أنها كانت تعتقد ولمدة طويلة، أنه بفرض أسلوب القمع والضغط والتفقير الاقتصادي لمختلف الفئات الاجتماعية وتطويع المعارضات السياسية والفكرية بالقمع والسجون، وبفضل ولائها التام للغرب الذي تنكر لها عند أول منعطف، ستستمر إلى ما لا نهاية. بيد أن تبلور ثقافة التغيير لدى الشباب العربي من خلال بعض النماذج التاريخية، وتطور الوعي الشبابي الناتج عن الإقصاء والتهميش داخل هذه الأنظمة المنغلقة، والتفاعل بين عنصري الوعي لدى الشباب العربي، وإفرازات هذا الواقع المتردي، عجلت بسقوط أنظمة قوية صارت تتناثر كأوراق الخريف. وجعلت أنظمة أخرى تستبق الأمر وتتبنى إصلاحات مهمة قبل فوات الأوان (نفس المرجع، ص 144).

يمكن أن نتبصر من خلال هذه الملاحظات، أن الشباب من أهم عوامل التغير الاجتماعي، فالتاريخ يبرز كيف أن الشباب كان القائد الأول لعملية ومسيرة التحول في العديد من دول العالم. بالإضافة إلى ذلك، يلاحَظ أن الشباب فئة واعية بوجودها وبظروفها وبتاريخها وبما يجري في محيطها. بمعنى آخر، أنه ليس الفئة المحافظة على النظام القائم والعاملة على إعادة إنتاج عناصره، أو تلك التي عليها أن تنتظر لحظات معينة من زمن المجتمع، كي تقوم بوظائف ممسرحة وثورات وهمية تساهم في تقوية النظام القائم، أكثر مما تضعه موضع التساؤل والمراجعة. إنها فئة لا تنزل أيديها بسهولة، بل تتابع ما يجري حولها، تُقيّمه، وتأخذ المواقف المختلفة: مع، ضد...وبذلك، فالشباب اليوم هو فئة مساهمة في الحياة المجتمعية بشكل فعال كقوة لها مكانها ليس اجتماعيا فقط، ولكن اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

يلزمنا التوقف للحظة لنتساءل عن مدى صحة القول بأن الشبيبة المغربية التي لا تختلف عن مثيلاتها في باقي دول الهدر، قد استطاعت أن تجد مسافة ما بينها وبين محيطها المؤسساتي ومجتمعها وثقافتها المحلية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها؟ وإذا صح ذلك، فما هي المراحل التي قطعتها العلاقة الجديدة؛ بمعنى هل يكتفي الشباب المغربي بالنقد والرفض الصامت؟ أم أنه يتجاوز ذلك إلى حدود المواجهة المباشرة مع أنواع السلط الموجودة في محيطه الاجتماعي؟ هل يضع الثقافة السائدة موضع الاستفهام؟ هل يسير نحو القطع مع مختلف القيم التي تروجها المؤسسات، وبالتالي بناء ثقافة خاصة به ترفض ثقافة المهيكل والتقليدي والقديم؟ هل يستقيم الحديث عن تبلورت في مجتمع الشباب المغربي ثقافات أو هويات متغيرة مضادة باحثة عن المشروعية الكامنة وراء الشرعية المؤسساتية؟

تعيش شبيبة المغرب، شأنها شأن شبيبة الدول النامية، أوضاعا قاسية عنوانها المركزي الإقصاء الكبير الذي تمارسه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مما أدى إلى بروز التهميش وعجز آليات الادماج الاجتماعي. ولعل الدراسة التي أعدها كل من "هرفي" (Herve Guy) و" كريست" (Kerrest Thierry) عن أطفال فاس «Les enfants de Fez» تؤكد ما قيل، حيث تصف ظروفا قاسية يعيشها الأطفال والشباب الفاسي من خلال مجموعة من المقابلات

التي أجراها الباحثان مع مجموعة من أطفال وشباب المدينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين العشر سنوات والست عشرة سنة. في محاولة منهما كشف النقاب عن بعض من جوانب الحياة اليومية لهؤلاء المبحوثين، مركزين على الجانب السوسيو-اقتصادي لحياتهم.

يرى الباحثان، أن الأطفال ستظهر لديهم نزعة فردانية ستتبلور معها أساليب جديدة لتحصيل الثروة من خلال ارتباطهم بسوق الشغل، خصوصا ضمن عملهم كمرشدين سياحيين، غير مرخص لهم في الغالب، ما يجعلهم في مواجهة رجال السلطة من جهة، والمرشدين السياحيين المرخص لهم من جهة ثانية. وأمام هذا الوضع غير المستقر، يلجأ هؤلاء إلى حدود هدم النسق الاجتماعي من خلال أنماط سلوكية تعكس المقاومة للموجود: بيع المخدرات للسياح، أو الدخول معهم في علاقات جنسية من أجل تحسين وضعهم المادي اليومي، وقد يعملون في شكل عصابات يتزعمها أحدهم أو في شكل ثنائيات حتى يتمكنوا من توزيع المهام بينهم. يمتد هذا الوضع ليطال أطفال خارج مدينة فاس، الذين يحلون على المدينة بقصد البحث عن العمل، كما هو حال عازفي الكمان والطبل، الذين يتجولون في المقاهي وأمام الحوانيت ومع الزوار قصد الحصول على قدر من المال، وهم في الأغلب أمازيغ نازحون من المناطق الجبيلة المجاورة لمدينة فاس.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم بعض هؤلاء الأطفال العاملين في مصروف العائلة، ومصاريف الدراسة، والكتب، والملابس، ونقود الجيب. وقد تتيح لهم فرص العمل مع الأجانب فرصا للبحث عن سبيل للهجرة للخارج كما تم لبعضهم (Hervé, G. Et Kurrest, T. 1980).

يبدو إذن، أن ثمة ثقافة جديدة تتأسس في شوارع فاس وإن كانت لم تخرج بعد وبوضوح إلى الوجود، إذا كانت لم تع وجودها الخاص أو لم تصل بعد لحظة المرآة، بتعبير "جاك لاكان" (Jacques Lacan) ثقافة شبابية تتعدد مظاهرها بين الرغبة في الاستقلال المادي والاقتصادي وتحمل المسؤولية في قطع مع الحياة العائلية من خلال الرغبة في العيش في مجموعات خاصة وتأسيس علاقات التعاون والتكافل.

سادسا- الشباب في مرآة البحث العلمي المغربي

يحيل البحث العلمي في ماهيته إلى كل إنتاج مؤسسي أو شخصي يحترم الحد الأدنى من المواصفات المرتبطة بالجانب الابستيمولوجي (النقد المعرفي) أو بالتعامل مع المعطيات الكمية أو النوعية المرتبطة بمجال البحث (الشباب مثلا، بالنظر إلى قضية اهتمامنا) بالإضافة إلى عملية تشييد الموضوع وما يرتبط بها من منهجية وتقنيات جمع المعطيات الميدانية أو الوثائقية. ولعل احترام هذه الإجراءات والانضباط إلى مقتضياتها يجعلنا نخرج من دائرة الاهتمام كل الأعمال التي يمكن أن تنتج عنها ما يمكن أن ننعته بالمعرفة العفوية بالموضوع المدروس والتي لا تعمل إلا على تعميم مصادرات ومقولات تقوم على معرفة عامية أو تنبني على معطيات فضفاضة وغير دقيقة. وحسب هذا التحديد الأولي، يكون الوقوف على المساهمات الرصينة التي اهتمت بالموضوع مدخلا أساسيا لتقييم الانتاج المغربي حول المسألة الشبابية.

يكشف الاهتمام بموضوع الشباب في الأدبيات السوسيولوجية المغربية، عن مفارقة هامة مفادها؛ أن حضور الشباب بقوة كمتغيرة رقمية داخل المشهد الديموغرافي في المجتمع المغربي، لم يجعل

منه موضوعا حاضرا، بقوة، داخل الاهتمامات السوسيولوجية، مما يصح به القول بوجود هوة بين مكانة الشباب في هذه الدراسات وحضوره الديموغرافي، لذا تم نعته "بالقريب الأفقر لأبحاث العلوم الاجتماعية"(Rahma Bourqia et Autres, 2000, p 9). بيد أن هذا الحكم، لن يثنينا عن محاولة إجراء قراءة وتصنيف لبعض الانتاجات الفكرية حول الشباب في سياق الأدبيات السوسيولوجية المغربية في تطورها، علّنا نتمكن من الإجابة على سؤال محوري متمثل في: مدى وعي الباحثين السوسيولوجيين، وهم يغنون هذا المجال، بعملهم أنهم بصدد المساهمة في تشييد حقل كبير في السوسيولوجيا موضوعه الشباب، أم أن تلك المساهمات التي قدموها لا تعدو أن تكون مجرد أبحاث تدرس الشباب كفئة عمرية ومتغيرة رقمية في علاقتها بإشكالات معاصرة لا غير؟

لعل تحليل المفارقة التي أشرنا إليها والإجابة عن الاشكال المطروح أعلاه، لن يتأتى إلا من خلال إعادة قراءة المساهمات المعرفية حول الشباب المغربي؛ كحصيلة مسار علمي وتراكم معرفي، استنادا إلى فترات زمنية وتاريخية مختلفة - بدءا بالإرهاصات الأولى التي تعكسها مرحلة الحماية وانتهاء بالزمن الحالي-وارتباطا بمنهجيات بحث متباينة.

1. الارهاصات الأولى للبحث العلمي حول الشباب المغربي

إذا كانت فترة الستينيات من القرن العشرين تعد بداية التفكير في دراسة الشباب في علاقته بجملة من القضايا والإشكالات السوسيولوجية، كما سنوضح لاحقا، إلا أن الارهاصات الأولية للبحث العلمي بشكل عام قد تمأسست، سابقا، وبشكل (أكاديمي) تحت الحماية؛ فمختلف الدراسات والأبحاث حول هذا الانتاج، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى البحث السوسيولوجي عموما؛ من حيث إنها قد جاءت في سياق بناء نظرية حول السيطرة، إلا أنها ولا شك ستفيد ما سيليها من الدراسات حول الشباب.

في هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أعمال "روبير مونطاني" (Robert Montagne) على الخصوص، والتي انطلقت بالبحث الميداني المهم حول «نشأة البروليتاريا بالمغرب»، حيث انبثقت عنه عدد من الدراسات والتقارير حول الشباب المغربي وعلاقته بالحركة الوطنية وخلايا المقاومة. لقد تغيّت هذه الدراسات والأبحاث بالدرجة الأولى، وضع سياسات شبابية لإضعاف شوكة الشباب وفك ارتباطه بخلايا المقاومة لما لوحظ من حيوية هذه الفئة الاجتماعية في النضال ضد المستعمر ودورها في العملين السياسي والفدائي. ذلك أن المقيم العام "ليوطي" (Lyautey) قد حرص وهو على فراش الموت مع ما يفيد التنبيه إلى أنه:

«يوجد داخل الأسر المخزنية الكبرى شباب يتكلم الفرنسية ذكي وطموح، علينا توظيفه إذا لم نرد رؤيته منحرفا عنا وضد رغبتنا [...] عندما نعلم النخبة الاشتغال والاعتماد علينا، وعندما نضمن لها تحقيق طموحاتها المشروعة وتوفير منافذ شغل مناسبة لتاريخها ولعاداتها ولكفاءاتها سوف لن نخشى شيئا يذكر على العكس من تركها تتطور بعيدا عنا وعرضة لتأثيرات خارجية وإيحاءات ثورية» (Simiot, Bernard, 1955, p 18).

وهو ما عبر عنه أيضا قبل ذلك "روبير مونطاني" عندما صرح قائلا:

«إن اللحظات الأخيرة التي قضاها "ليوطي" فوق أرض المغرب قبل صعود الباخرة التي أقلته إلى فرنسا، خصها لاختبار مؤثر للضمير حول مستقبل الشبيبة المسلمة في هذه البلاد[...] ذلك أن مستقبل كل ما عمله المغرب يتوقف على الطاقات التي قد يظهرها الجيل المسلم الجديد المتخرج من مدارسنا عند أخذ مكانه ضمن الدولة الشريفة» Montagne, Robert, 1951, p (309)**.**

وفي سياق آخر تحضر دراسة "برينو روطالي" (Bruno de Rotalier)، لتبين وضعية الشباب الهشة تحت الاستعمار ودوره في الصراعات الحضرية وانخراطه إلى جانب المقاومة (Bruno de Rotalier;1951). وهو ما سيجعل انخراط الشباب في النضال ضد المستعمر سواء على واجهة النضال السياسي أو واجهة المقاومة وجيش التحرير، ,Trystram, Jean Paul 1963 (p 219) مؤثرا في التوتر الذي عرفته البلاد بعد نفي محمد الخامس. ولا يجب إغفال الدراسات النفسية والتربوية التي كان يتم تطويرها في إطار تكوين يد عاملة تحتاجها المقاولات الفرنسية والأجنبية العاملة بالمغرب سواء في قطاع المناجم أو الصناعة.

2. دراسات ذات قيمة تاريخية

بعد الاستقلال، ستظهر اهتمامات بالدور البنائي للشباب في محاولة لتشخيص وضعيته كفئة متمدرسة بالاعتماد على باراديغم التحول الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع المغربي في تلك المرحلة ومدى مواكبته لتلك التحولات وتمثله لمشروع المجتمع المغربي المستقل. في هذا السياق، يمكن الاشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى بحثين نموذجيين، يتعلق الأمر ببحث لـ " أندريه آدم" (André Adam, 1961) وآخر لـ "جاك سيلوس" (Selosse, Jacques, 1963) وبالرغم من أن موضوع العملين يهتم بالشباب الحضري عموما- حيث تكونت عينة "آدم" من فتيان وفتيات من الفئة العمرية (22-15 سنة)، وعينة "سيلوس" (بين 20 و 30 سنة)- من جهة دراسة المواقف والآراء على الخصوص، فإن طبيعتهما تختلف من حيث بناء الاشكالية ومنهجية البحث والتقنيات المستعملة في جمع المعطيات الميدانية؛ ولئن كان التحقيق الميداني "لأندريه آدم" قد اعتمد الاستمارة وكان ذا طبيعة اجتماعية أكثر منها سوسيولوجية، فإن دراسة "سيلوس" اعتمدت المقاربة السيكو- اجتماعية والمعطيات النوعية على عكس تحقيق "آدم" ذو التحليل الكمي. وبالرغم من تفاوتهما على مستوى الصرامة العلمية والنتائج المحصل عليها، فقد اتفقت الدراستان على المواقف المحافظة للشباب فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالأسرة والمرأة وتأثيرها على النموذج المجتمعي المرغوب والمؤسس على انتقائية لا يمكن تجاوزها إلا بتنشئة اجتماعية تتأسس على دور جديد للمدرسة ولمختلف المؤسسات التنشيئية، مع توزيع للموارد قائم على عدالة اجتماعية حقيقية وتكافؤ للفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية وخاصة تلك التي تعيش هشاشة اجتماعية تهدد بالتهميش والإقصاء (الشباب، النساء، سكان البوادي...)، بالإضافة إلى الولوج إلى الخدمات الأساسية والتمكين فيما يتعلق بممارسات الحقوق.

إن بداية بروز الشباب كحركة اجتماعية حاملة لمشروع التغيير الاجتماعي ستتطور وتتعمق خاصة مع ظهور أبحاث تهتم بالفئات الهشة عموما وضمنها الشباب على الخصوص. وفي هذا الصدد نذكر نموذج البحث الذي قام به "بول باسكون" بمعية "المكي بنطاهر" Paul, Pascon

(et M, Bentahar, 1969, pp 112-113) وبمساعدة ثلة من المحققين المغاربة؛ هذا البحث الذي أصبح من كلاسيكيات البحث العلمي بالمغرب. وقد انصب على عينة من الشباب الذكور المتراوحة أعمارهم بين اثنا عشرة وثلاثين سنة، شكلت ضمنها الفئة العمرية 24-15 سنة ما نسبته 84٪.

يلاحظ كل من "بول باسكون" و"المكي بنطاهر" في بحثهما، أن الشباب يتسم ببعض الخصائص التي تضفي عليه مسحة طبقة اجتماعية" بفعل الاستغلال المفرط الذي يتعرض له في إطار وضعيات اجتماعية تتميز باللامساواة، والتي ليست إلا تعبيرا عن الاستغلال الاقتصادي العام الذي تتعرض له البلاد من طرف الدول المتقدمة.

إن الشباب هم الذين يساهمون فعليا في الإنتاج الذي يتطلب مجهودا عضليا (الفلاحة، الصناعة التقليدية مثلا) في حين نجد الراشدين هم أصحاب القرار. كما نجد الشباب من بين الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديا، مما يجعل سلطة الأسرة عليهم قوية، بل وتسعى إلى استدامتها. وفي مجتمع يتسم بالتقليدانية، يعتبر الشباب حاملا لقيم الحداثة وفي نفس الآن مصدرا للاختلال الاجتماعي" الذي تعمل القوى المحافظة على الالتفاف حول رفضه للموضوية. ومع ذلك ينبهنا الباحثان إلى أنه لا يمكن اعتبار الشباب طبقة اجتماعية، وذلك لأن الشباب مرحلة انتقالية في حياة الشخص، كما أن الشباب تتوزعه طبقات اجتماعية مختلفة. ومن ثم، فإن الشباب مرحلة من الحياة ندخلها بالسن ونغادرها مع الزواج.

كما سجل الباحثان أن الاحتفاظ بالفتيات في وضعية الأمية يحد من الضغط النسوي، وبالتالي يصبح الزواج ناظما للتغير. إلا أن انتماء الشباب لشرائح اجتماعية مختلفة يجعلهم فاعلون في حركية المجتمع من خلال التعارضات التي غالبا ما تهدأ بعد عودتهم إلى طبقتهم الأصلية. ويخلصان إلى أن الشباب أصبح في مغرب "ما بعد الاستعمار" محرك المجتمع؛ حيث يصرحان بأنهما لا يعتقدان بأن الشباب بما هو كذلك سيغير المجتمع الذي يعيش في كنفه بعنف، ولكن مختلف الطبقات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين سيتبنون بشكل تدريجي أم لا أو ببطء أو بسرعة مطالب الشباب: تمدرس جيد وطويل، تشغيل تفضيلي لذوي الشهادات، تصنيع واستقرار في الشغل، تحديث القرى، حرية واسعة في التعبير والتجمع، حياة جنسية متحررة، الحد من الرشوة المباشرة، دمقرطة السلطة، الخ. هذه المطالب لا زالت قائمة إلى يومنا هذا بالرغم من التحسن الجزئي والمكتسبات الهشة التي تحققت. وإذا كان البحث الأخير قد انصب على الشباب كعينة أساسية فإن بحثا مهما حول النساء قد أعدته "مليكة البلغيثي" (Belghiti, Malika,1969) والذي اهتم بدراسة العلاقات النسائية ووضعية المرأة داخل الأسرة القروية؛ حيث تشكلت العينة من 126 مستجوبة تتراوح أعمارهن ما بين خمس عشرة وخمس وأربعين سنة.

3. الشباب إشكالية أم مشكلة؟

مع أحداث 1965 وما تلاها من وقائع سياسية، واجتماعية، خاصة بعد إغلاق "معهد العلوم الاجتماعية"، وإصدار مذكرات تضييقية على البحث الميداني، سيظل البحث العلمي عموما نشيطا. وستحتل المسألة الشبابية وإن كإشكالية فرعية ضمن قضايا محورية كالتربية والتعليم

والتشغيل... حيزا لا بأس به في مجال الدراسة والبحث؛ غير أن الشباب لم يعد موضوع دراسة بقدر ما أصبح ميدانا لدراسة ظواهر أصبحت لصيقة بالشباب وخاصة به من قبيل الانحراف والاجرام والمخدرات والبطالة والهجرة، بل إن الشباب سيسقط ضحية تصوره كمراهقة لدرجة أن الشباب سيصبح مشكلة بعد أن كان يعتبر بشرا محركا للدينامية الاجتماعية.

ويمكن أن نسجل في هذا الباب، أن ما أصبح يتهدد الشباب كقوة اجتماعية حيوية بفعل وقع ما أصبح يعرف في الأدبيات السياسية المغربية "بسنوات الرصاص"، ستعكسه عدد من الدراسات والبحوث ما بين السبعينيات والثمانينيات على الخصوص، سواء منها الذي كان يهدف إلى تقديم خدمة اجتماعية بهدف الإدماج الاجتماعي (رشدي فكار، 1972، ص 203-235) أو تلك التي كانت تهدف إلى الكشف عن المعوقات التي تعترض الشباب في القيام بأدواره الاجتماعية، كدراسة "خالد عليوة" (Alioua, Khalid, 1984, p 213) ودراسة "عائشة بلعربي" Aicha (Belarbi, 1984). وهي في غالبيتها أعمال جاءت في سياق القضايا التي أصبحت تهم الشباب العربي أو المغاربي. وستظهر في هذه السيرورة أعمال مهمة وتخصصات تربوية حول المراهق والمنحرف كأعمال "أحمد أوزي" و"مبارك ربيع" على سبيل المثال، كما ستوظف نظريات صراع الأجيال والمواقف من المعاصرة أو الحداثة وأزمة الهوية (Bentahar, Mekki, 1989).

4. الشباب والتغير الاجتماعي

مع نهاية الثمانينيات، ستطفو على الساحة دينامية المجتمع المدني بدعم من المنظمات غير الحكومية، حيث سيلعب الباحثون دورا مهما في ربط البحث العلمي بالممارسة الاجتماعية، والخوض في معالجة ظواهر جديدة أفرزها التغير الاجتماعي وفشل السياسات الحكومية، مع ما رافق ذلك من أزمة هيكلية ستفتح الباب أمام تقويم هيكلي سيتم خلاله الاشتغال على دعم التوازنات الاقتصادية الكبرى وعدم الاهتمام الجدي بالتوازنات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا السياق، ستنشط دورة الندوات والمؤتمرات سواء الجامعي منها أو المقام بشراكة في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الخصوص. وهكذا ستبدأ وحدات بحث متخصصة في قضايا الشباب والتكوين. غير أن غياب دعم مادي ومعنوي مسترسل ومؤسسي سيجعل العديد منها تدخل في غيبوبة أو تندثر. ونذكر في هذا الباب، على سبيل المثال، الندوة التي نظمتها كلية علوم التربية حول "الشباب والمجتمع في البلدان المغاربية"*. وهنا سيبدأ الاهتمام بقضية الانتقال الديموغرافي وما تتضمنه من عملية تجدد الأجيال وعلاقتها بإعادة إنتاج النظام الاجتماعي وما ينتج عنها من توترات وأزمات مجتمعية.

كما أن إعادة النظر في مفهوم الشباب خاصة بالشكل الذي طرحه "بيير بورديو" (Bourdieu, Pierre, 1992, pp 520- 530) ستظهر على الساحة. وفي هذا الصدد نشير إلى ما أثاره «حسن رشيق» في دراسته "الشباب ومجموعات السن بالوسط القروي" حول مسألة الشباب كفئة اجتماعية ومشاركتها في الشأن العام منطلقا في تعريفه للشباب من تحليل للتمثلات الاجتماعية للفئات العمرية انطلاقا من تجلياتها الطقوسية والعرفية في تقاطع مع ما يقدمه القانون والتشريعات الرسمية.

وفي نفس السياق، تحضر دراسة "منية بناني الشرايبي" (Mounia Bennani-Chraïbi, 1995) ، في محاولة منها، للوقوف على مختلف التحولات التي مست الشباب المغربي المسلم، سعيا وراء استيعاب هذه التغيرات بالاستناد إلى المنظومة القيمية السائدة في المجتمع المغربي. وقد كان المشكل الذي أثار اهتمام الباحثة، هو أن المغرب، خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كان يعرف مشكل اندماج الشباب المتلهف إلى تحقيق ما أطلقت عليه " الحلم الاجتماعي"، غير أن المنجزات والوعود لم تصل إلى ما كان يتوق إليه هؤلاء الشباب.

لقد أكدت الباحثة على تأرجح الشباب المغربي بين التمرد والخضوع. وهي وضعية فرضتها الظروف التي مر بها المغرب منذ الاستقلال. وقد ركزت الدراسة التي استهدفت 37 شابا، على الفئة العمرية الحضرية ما بين 16-30 سنة من الاناث والذكور، معتمدة على مجموعة من المدن كمجالات للبحث: طنجة، وجدة، مراكش، أكادير، تطوان، الناظور، فاس، ثم الرباط وسلا. وانطلاقا من المقابلات المعمقة التي اعتمدتها الباحثة في استجوابها للشباب، خلصت إلى مجموعة من النتائج والخلاصات أهمها بداية بروز الفرد وانفصاله التدريجي عن جماعته، وبداية بناء الشباب لتمثلات جديدة حول ذواتهم وإنتاجهم لقيم وانتظارات جديدة، ترتبط برغبتهم في التغيير، إن على حساب انتهاك المحرمات الدينية والجنسية، الشيء الذي فسرته الباحثة بالتجاذب الحاصل بين النسق البراغماتي والنسق المعياري (Ibid., 1995). كما أن فشل (الانتقال السياسي) مرهون بنتائج الانتقالين الآخرين؛ (الانتقال الديموغرافي) أو من حيث الهجرة القروية إلى المدن (الانتقال الحضري) مما يعطي انطباعا بأن المغرب ليس مجتمعا مأزوما ولكنه يشبه إلى حد كبير عالما في تحول. فقد أبانت الباحثة أن دور الشباب "كحركة اجتماعية" يرهن مستقبل مجتمع بأكمله؛ ذلك أن الفردانية الفوضوية والعدمية هي الخطر الذي قد يتعرض له كل مجتمع يهيكل ويبنين انتظارات سوسيو-اقتصادية ووعود اندماجية دون أن يعمل على الوفاء بها وتحقيقها.

وفي نفس الإطار، تأتي دراسة مجموعة البحث والدراسة في السوسيولوجيا حول "الشبيبة الجامعية المغربية" (Bourqia, Rahma et autres, 1995) ، حيث تمت الاشارة من خلالها إلى أن لكل مرحلة تاريخية شبابها؛ إذ أن مفهوم الشباب مفهوم تاريخي متطور. وقد سجلت الدراسة تعاقب ثلاثة أجيال جامعية بالمغرب: الجيل الأول الذي نشأ في أحضان الحركة الوطنية، وقد شكل استمرارية لها، فجيل السبعينيات الذي أراد الرقي بالوطنية إلى بناء مجتمع المساواة لكنه فشل. الشيء الذي أثر في الجيل الثالث الذي دخل مرحلة «الترقيع الثقافي»، مع فقدان إمكانية إنتاج ثقافة فئوية مضادة.

وبعد بضع سنوات، سيقوم "عبد الجليل بناني" رفقة "براكونيي" بإصدار كتاب حول المراهقة كزمن اجتماعي ومرجع في أسلوب الحياة؛ وذلك من خلال مقاربة الشباب كقيمة سوسيو-نفسية وبيولوجية محورها المراهقة كثقافة ونمط عيش وأسلوب حياة أصبح مرجعا في ضبط إيقاع الحياة اليومية (Bennani, J. Et Braconnier, A. 2002). فالزمن الحالي هو زمن "المراهقة" كقيمة تبادلية والتي هي رهان صراع. فزمنها بالرغم من أنه زمن واقعي، فإن مدته تتغير بتغير المجتمعات والثقافات التي تجعل منه أساسا زمنا داخليا. وخلصا إلى أن المراهقة

تتمفصل حول ثلاثة أزمنة: زمن الفتوحات والاختيارات وزمن المفارقات، ثم زمن التهديدات؛ حيث يظهر التهديد الأخطر هو تهديد الكآبة والانهيار. من هنا تبدو لنا أهمية الشباب كرأسمال بشري إلى جانب السياسات التي تستثمر فيه ليصبح فاعلا ومنتجا.

لا يفوتنا ذكر العديد من الدراسات الأخيرة التي همت السنوات الأخيرة كالدراسة حول "الشباب الجامعي المغربي: قيم واستراتيجيات" (Bourqia, Rahma et autres, 1995) ، التي تعلقت بدراسة حول شريحة الشباب المغربي الجامعي في علاقتها بالتحولات والقيم. وكذا "البحث الوطني حول القيم" (Rachik, Hassan, 2005) الذي استهدف تعرف التحولات القيمية التي شهدها ولا زال يشهدها المجتمع المغربي. دون أن نغفل الإشارة إلى الدراسات التي همت علاقة الشباب بالديني أو التدين كما هو الشأن بالنسبة للبحث حول "الشباب والقيم الدينية" (Bourqia, R. et Autres, 2000) . وقد ارتكز البحث في مجمله على دراسة قيم ومواقف المستجوبين ومعتقداتهم الدينية، وكذا العلاقات الأسرية وانتظارات الشباب المتمدرس ودرجة تسامحه، بالاعتماد على تقنيتي المقابلة والاستمارة معا.

وفي نفس السياق يحضر كتاب "الإسلام المألوف" (El Ayadi et Autres, 2006) الذي يعتبر نتاج مجهود ميداني تناول بالدراسة والتحليل الممارسات والقيم الدينية في المجتمع المغربي. وقد شمل عينة تتكون من 1156 مستجوب، ينتمون إلى جميع الجهات الاقتصادية بالمغرب. وتتمحور هذه الدراسة على إشكالات مهمة من قبيل: ماهي درجة إلمام الأجيال المعاصرة بالديني؟ ما هي درجة ممارسة مختلف الأجيال للطقوس الدينية؟ كيف يتم اعتبار تدين الشباب مقارنة بتدين آبائهم؟ أما بخصوص نتائج البحثين الأخيرين فيستحسن العودة إلى الدراستين للوقوف على جزئياتها بالدقة اللازمة التي لا يسمح لنا المقام بالخوض في تمفصلاتها الغنية.

سابعا- استنتاجات

-يمكن القول إن سوسيولوجية الشباب نوع تخصصي بدأ يتشكل كاستجابة علمية لتطورات المسألة الشبابية نتاج ما أفرزته الشروط المجتمعية المتواترة، وهو سيساهم فعلا في توصيف الحدود العلمية للموضوع المدروس، وكذا تباين محاور الانشغال الكبرى لهذا الحقل المعرفي المتفرد، الذي تتسع رقعته المعرفية باستمرار سعيا وراء تطوير أدوات البحث، واكتشاف مفاهيم جديدة تروم فهم واع لمشاكل الشباب ضمن سياق التغير الاجتماعي والثقافي العربي والمغربي. مثلما سيقود هذا البروز إلى تحديد آليات الدرس والتحليل الكفيلة بإنتاج مقاربة واعية للقضايا الشبابية.

-وانطلاقا من التجربة الشبابية المغربية سيواجه الباحثون جملة من الأسئلة الكبرى سواء تلك المتعلقة بالدور الاجتماعي للشباب في المشهد المجتمعي، أو تلك التي تهم البحث في صعوبات الاندماج وما يتصل بهذا الأمر من ألوان التدجين والإقصاء إضافة إلى فهم وتفسير مظاهر الثقافة الشبابية استنادا إلى الشرط المجتمعي المغربي وتفاعلاته مع روح العصر وتأثيرات العولمة وغيرها من التحديات الفكرية الجديدة التي يطرحها عالم اليوم اتصالا بقضايا الشبيبة وواقعها العام.

-إن سوسيولوجيا الشباب عامة والمغربية خاصة، تؤسس مشروعيتها من خلال اشتغالها على الظواهر المرضية لدى الجيل الجديد من الشباب، والتي تُلوح بقوة في مظاهر الانحراف والتطرف والخروج عن معايير العقل الجمعي، وهنا بالضبط نصطدم بسؤال الأزمة الشبابية فيما إذا كانت ذات ملامح ذاتية متصلة بعدم فهم الذات أم هي أزمة واقع عام ينفتح به الشباب ويقوده إلى أزمة علائقية مع كافة المؤسسات المجتمعية؟

قائمة المراجع

1.ابن منظور (1994)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

2.أزداد عبد القادر (2015) ، «*ثقافة التغيير عند الشباب العربي*»، عدد 14، طنجيس.

3.جسوس محمد (2004) ، «إنهم يريدون خلق أجيال جديدة من الضباع...! طروحات حول الثقافة واللغة والتعليم»، منشورات الأحداث المغربية، كتاب الشهر رقم 7، 2004، صفحات (161-173).

4.حجازي مصطفى (2005)، الانسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، الدار البيضاء- المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى.

5.عبد الله أحمد (1994) ، قضية الشباب: مصريا وعربيا. إسلاميا ودوليا، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، القاهرة.

6.فكار رشدي (1972)، استطلاع حول الفتاة الجامعية، مجلة الباحث (تصدرها وزارة الثقافة والتعليم العالي والثانوي والأصيل وتكوين الأطر)، المغرب، السنة الأولى، المجلد الأول، صفحات (203-235).

7.هارلمبس وهولبورن (2010) ، سوسيولوجيا الثقافة والهوية، ترجمة حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

8.Aicha Belarbi (1984): Les attitudes des lycéens et des lycéennes envers la famille, la religion et l'école, Université de Tunis-I, 20 pages.

9.Alioua, Khalid (1984) : «Présent et avenir de l’expression des jeunes au Maroc », In Jeunesse et changement social. Centre des Etudes et de Recherches Economiques et sociales, Tunis, Cahier du CERES, Série sociologique, N° 10.

10.André Adam (1961) : Une enquête auprès de la jeunesse musulmane du Maroc, Aix-en-Provence. V.

11.Ariés, Phillippe (1960): L’enfant et la vie familiale sous l’Ancien Régime, In : Revue française de sociologie, 1960, 1-4.

12.Balandier, Georges (1985): Anthropo-logiques, Paris, PUF, Librairie générale française, Paris.

13.Belghiti, Malika (1969): Les relations féminines et le statut de la femme dans la famille rurale: dans trois villages de la Tessaout.

14.Bennani, J. Et Braconnier, A. (2002): Le temps des ados, Casablanca, Ed. Le Fennec.

15.Bentahar, Mekki (1989): La jeunesse arabe à la recherche de son identité. Edition Al-Kalam.

16.Bourdieu, Pierre (1972): Esquisse d'une théorie de la pratique. Librairie Droz. Genève.

17.Bourdieu, pierre (1984): «La jeunesse n'est qu'un mot». Question de sociologie, Minuit Pris.

18.Bourdieu, Pierre (1992): «*La jeunesse n'est qu'un mot* », Entretien avec Anne –Marie Métailié, paru dans les jeunes et le premier emploi, Paris, association des Ages, 1978, pp. 520-530. Repris in Questions de sociologie, Editions de Minuit, 1984. Ed, pp. 520- 530.

19.Bourdieu, Pierre (1993): « *La jeunesse n'est qu'un mot* », In Questions de sociologie, Ed. CERES, Tunis.

20.Bourqia, R. et Autres (2000): Les jeunes et les valeurs religieuses, Eddif-CODESRIA, Casablanca.

21.Bourqia, Rahma (1995): "La jeunesse: un statut en mutation", In Jeunesse estudiantine marocaine. Valeurs et stratégies. Collectif. Faculté des lettres. Rabat.

22.Bourqia, Rahma et autres (1995): Jeunesse estudiantine marocaine : valeurs et stratégies. Pub. FLSH à Rabat.

23.Bruno de Rotalier (1951): « Les yaouleds (enfants du rues) de Casablanca et leur participation aux émeutes de Décembre», Revue de l'enfance irrégulière, Numéro 4, 2002,http://rhei.org/document 61.html.

24.Chamberdon, J. C (1985) : «Adolescence et post-adolescence*: la juvénilisation, remarques sur les transformations récentes des limites et de la définition sociale de la jeunesse* », in Adolescence terminée, adolescence interminable, (Collectif), Paris, PUF.

25.Chamberdon, J. C. (1985): « Adolescence et post-adolescence: la juvénilisation, remarques sur les transformations récentes des limites et de la définition sociale de la jeunesse », in Adolescence terminée, adolescence interminable, (Collectif), Paris, PUF.

26.Collectif. (1986) : Fruit de la passion, les 20-30 ans se mettent à table, Paris, Les éditions ouvrières.

27.Durkheim, É. (2013). *De la division du travail social*. Paris cedex 14, France : Presses Universitaires de France.
28.El Ayadi et Autres (2006): L'islam au quotidien, Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc, Casablanca, Editions Prologues.
29.El Ayadi, M., Rachik H et Tozy, M. (2007) : L'islam au quotidien, enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc. Casablanca.
30.Firdion, J-M. (2000) : Une Revue de la littérature sur les jeunes sans bonicile. Revue Recherches et Prévisions. N° 60.
31.Galland, Olivier (1990): Les jeunes, Paris, La découverte.
32.Gaudier, Pierre (1977): Action culturelle: Intégration ou subversion, Paris, Casterman.
33.Gauthier, M. (1999): La jeunesse: «un *mot, mais combien de définitions?* » in: M. Guillaume (dir). Les prosses de l'université Laval.
34.Guy, Rocher (1972): Talcot Parsons et la sociologie américaine, PUF, Paris.
35.Hamel, Jacques (1999):« *La jeunesse n'est qu'un mot… petit essai d'épistémologie pratique* », In M. Gauthier, j-F. Guillaume (dir). Les prosses de l'université Laval.
36.Hervé, G. Et Kurrest, T. (1980): Les enfants de fez, Paris, Libres Hatier.
37.Lemoine, Claude (1990): «*L'évolution perturbatrice de la jeune enquête d'identité* », in Adolescence et identité (Collectif), Hommes et perspectives, Marseille.
38.Louis Drin (1999, Septembre-Octobre): « Une Jeunesse qui dur », Sciences humaines (hors-séries), n0 26, pp. 19-23.
39.Mannheim, Karl (1990): Le problème des générations, Nathan.
40.Montagne, Robert (1951): «En marge de la crise marocaine». In Etudes, N° de juin.
41.Morin, Edgar (1991) : L'esprit du temps, Paris, Grasset.
42.Mounia Bennani-Chraïbi (1995): Soumis et rebelles: Les jeunes au Maroc. Editions CNRS, paris & Le fennec (Co- éditeur), Casablanca. Collection Méditerranée. 336 pages.

43.Olivier, Galland (1984): «précarité et entrée dans la vie », Revue française de sociologie, vol. XXV, p 49-65.
44.Olivier, Galland (1991): Sociologie de la jeunesse, L'entrée dans la vie, Paris, A. Colin.
45.Olivier, Galland (1991): Sociologie de la jeunesse, L'entrée dans la vie, Paris, A. Colin.
46.Paul, Pascon et M, Bentahar (1969): Ce que disent 296 jeunes ruraux, Bulletin économique et social du Maroc, Numéro Double, Janvier- juin, XXI- P 112-113.
47.Rachik, Hassan (1991) *" Jeunes et groupes d'âge en milieu rural"*. In Jeunes et société dans les pays du Maghreb, Colloque, Rabat, Faculté des sciences de l'éducation.
48.Rachik, Hassan (2005): Rapport de synthèse de l'enquête Nationale sur les valeurs, Cinquantenaire de L'indépendance du Royaume du Maroc.
49.Robert, Castel (1994): "Les Dynamiques de processus de marginalisation". Cahier de Recherche sociologique: n° 22.
50.Ronald Inglehart (1990): Culture Shift in Advanced Industial Society, Princeton University Press.
51.Rossin William. Monod J.,(1968): Les Barjots. Essai d'ethnologie des bandes de jeunes. In: Revue française de sociologie, 9-4. pp. 582-584.
52.Selosse, Jacques (1963, Avril- Juin): «Perception du changement social par une population citadine marocaine ». Revue française de sociologie, 4éme année, n° 2.
53.Simiot, Bernard (1955): « Espoirs et tourments de la jeunesse marocaine ». In Extrait du Hommes et Mondes, N° 104, Mars.
54.Szpakowska, Janna Karla (1988): Jeunes gens : essai systématisation des connaissances spécifiques à la classe d'âge 13-25 ans, Université de Montréal.
55.Teles, N. (1999): «Une réflexion sur les théories de la jeunesse », In Définir la jeunesse ? D'un bout à l'autre monde. M. Gauthier, J-F. Guillaume (dir). Les presses de l'université Laval.
56.Trystram, Jean Paul (1963): L'ouvrier mineur au Maroc, Paris, Larose.

الإعاقة بالمغرب: بين الديناميات الحاصلة والتحديات الطارئة.

دراسة ميدانية في تشخيص الفعل العمومي للإعاقة بالمغرب - حالة صفرو-

أمين أمزازي، جامعة محمد الخامس –الرباط- المغرب

ملخص: حاولت هذه الدراسة الميدانية أن تحيط بالإعاقة كحالة مجتمعية تهم المجتمع ككل من حيث تمثلاته، قيمه، وتفاعلاته. أي من حيث نظامه الثقافي والاجتماعي كبناء، وأيضا من حيث مؤسساته، وتصويب سياسته وبرامجه الرسمية لدعم وتأهيل الفعل العمومي للإعاقة بالمغرب عموما، وبمدينة صفرو تحديدا. واصفة بشكل منهجي تحليلي وتفسيري الواقع الاجتماعي لمختلف أبعاد وتمظهرات الإعاقة اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، وكذا سياسيا، كملاحظات ميدانية تخص سياقات وخصوصيات تهم مجتمعا بعينه. متوسلة أسس البحث السوسيولوجي في ذلك. خاصة وأن المقاصد العلمية كانت تتطلع لفهم عميق لمختلف التحديات والإكراهات التي تعترض منطق الفعل العمومي في مجال الإعاقة بالمغرب. وبالتالي كشف حدود التقابل من جهة والتباين من جهة أخرى بين ما يصارحه الخطاب الرسمي، وبين ما يصفه ويعكسه الواقع المجتمعي؛ كميدان تم رصده وملامسته من خلال النتائج العامة لهذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإعاقة، السياسة العمومية، الفعل العمومي، الدمج الاجتماعي.

Disability in Morocco: between the current dynamics and the urgent challenges

Mohammed Amine Amzazi, Mohammed V University, Rabat, Morocco

Abstract :This field study attempted to encompass disability as a societal situation that concerns society as a whole in terms of its representation, values and interactions. in terms of its cultural and social system as a building block, as well as in terms of its institutions and the correction of its official policy and programmes to support and qualify the public act of disability in Morocco in general, and in the city of SEFROU in particular, describing systematically the analysis and interpretation of the social reality of the various dimensions and manifestations of social, cultural, economic and political disability as field observations of particular

concern to a particular society. Begging the foundations of sociological research into it. In particular, the scientific purposes looked forward to a deep understanding of the various challenges and constraints to the logic of the public act in the field of disability in Morocco. Thus, the boundaries of the convergence are revealed on the one hand and the differences between what is stated in the official discourse and what is described and reflected in the societal reality; As a field that has been monitored and contacted through the overall results of this study.

KEYWORDS: Disability, Public policy, Public action, Social intergration.

مقدمة:

عرفت مشكلة الإعاقة مسارات تحولية أرهصت على تطور نسق الاهتمام بها مجتمعيا، سياسيا، حقوقيا، وهو ما تؤكد عليه جملة الالتزامات الدولية منها (الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2006)، وأيضا الأهداف المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وبعض المحاور المتعلقة باتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما وازه ضمنيا وعمليا على المستوى الوطني نفس الاهتمام والإعمال. بحيث تجلى ذلك في العديد من المبادرات الرسمية منها: المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الموقعة بتاريخ 08 أبريل 2009، كما نص دستور 2011 للمغرب في ديباجته على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريع الوطني، وفي الفصل 34 منه على حث السلطات العمومية على وضع سياسات تيسر تمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

كما تم في يونيو 2014 بإحداث لجنة وزارية يترأسها رئيس الحكومة تعمل على تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

في سياق هذه الديناميات الحاصلة على مستوى الفعل العمومي، يبدو مبدئيا جدية الاهتمام وفعالية المساعي التي وجهت للنهوض بمختلف الجوانب الإنمائية لمسألة الإعاقة بالمغرب خاصة خلال السنوات الأخيرة، وإن كانت الدواعي والمبررات تقترن بالجيل الجديد لحقوق الإنسان بالمغرب، كتعزيز مكتسبات العدالة الاجتماعية، وتحصين الكرامة الإنسانية كشأن مجتمعي فرضته سياقات وأفرزته تأثيرات (الحراك الاجتماعي للربيع العربي، والتزام المغرب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في افق 2030). كل ذلك شكل حجر زاوية للمضي قدما في مواكبة كل هاته التحديات التنموية خاصة على مستوى تأهيل ودعم واقع التنمية البشرية من خلال تعميم الرعاية الاجتماعية، وإذكاء حس التأهيل والإدماج المجتمعي لمختلف فئات المجتمع خاصة منها على وجه التحديد الأكثر حرمانا، وإقصاء، وتهميشا.

وفي هذا الاطار تجيبنا الأرقام الرسمية الدالة على تزايد فئات الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، تبعا لهاته المعطيات الإحصائية والتي تشير الى ما يقارب 2.264.672 شخصا يصرحون لديهم إعاقات تختلف أنواعها، ودرجاتها. أي ما يقارب 6.8% حسب البحث الأخير حول الإعاقة ل2014، والذي قامت بها وزارة التضامن والأسرة والمساواة والإدماج الاجتماعي(البحث الوطني للإعاقة، سنة 2014، وزارة التضامن الأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية)، وهو معدل يحمل بين طياته تشكل هوية اجتماعية لفئة تفرض بمشروعية وبشرعية مكتسب ادراجها في أجندة السياسة العمومية، بالانتقال من اتساع الكم الى استيعاب الكيف المجتمعي، فالولوج العمومي وفق براديجم الشروط المنهجية والعملية لسيرورات الفعل العمومي.

وأمام هذا الواقع الاجتماعي المطروح لإشكالية الإعاقة والمجتمع والدولة في هذا الضلع المثلثي يفترض علينا تعميق التحليل والفهم لصيغة هاته المعادلة المعقدة بمنظور سوسيولوجي لا يقف على مقاربة مختزلة أو مختصرة تحيل على محددات دون أخرى، ما دامت الإعاقة جسرا يلتقي فيه المجال الاجتماعي من خلال تفاعل الجسد (الإعاقة)، والتفاعلات البين ذاتية مع الآخرين (المجتمع). هذا الأخير الذي يعيد إشكاليات التعثرات العمومية على مستوى فعاليتها ونجاعتها.

مما يطرح إشكالية العلاقة بين الفعل العمومي والتمثل المجتمعي بنوع من التباين الحاصل بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني لمشكلة الإعاقة بالمغرب عموما، ومدينة صفرو على وجه التحديد والحصر.

إشكالية الدراسة:

لقد أصبحت الإعاقة موضوعا يفرض ذاته من حيث البحث والدارسة، باعتبارها قضية مجتمعية وتنموية تهم فئة تشكل رأسمال ينبغي مراعاة حقوقها واهتماماتها وفق التصور العمومي من خلال بلورة وإعداد وتنفيذ برامج مندمجة تستجيب لحاجياتها وفق معطياتها الخاصة، لكن دون إهمال المحددات الثقافية والاجتماعية التي تحيط بهاته الفئة من مؤسسات تنشئوية، ومن اليات إدماجية، والرهانات السوسيوتنموية، بنوع من الانسجام والالتقائية .

وتبعا لذلك، تأتي إشكالية مقالنا في محاولة سن الإحاطة بالإعاقة كحالة مجتمعية تهم المجتمع ككل من حيث تمثلاته، قيمه، وتفاعلاته وأيضا من حيث مؤسساته وتصويب سياسته وبرامجه، فإلى أي حد استطاعت برامج الرعاية المسطرة لهاته الفئة المساعدة على إدماجها؟ وما طبيعة ومضامين الرعاية التي تخصصها لهاته الفئة على صعيد مدينة صفرو؟ وما حدود التقابل والتباين بين ما يصرح به الخطاب الرسمي، وما يصفه ويعكسه الواقع المجتمعي؟ ثم ما هي طبيعة التحديات التي تعترض برامج الرعاية والتأهيل لهاته الفئة على مستوى مدينة صفرو تحديدا ؟.

فرضية الدراسة:

انطلاقا من تشخيص مضامين البرامج العمومية الموجهة لمشكلة الإعاقة نعتبر أن تلك المضامين لا تستجيب للواقع الاجتماعي والثقافي للفئة المستهدفة.

كما نعتبر أيضا أن المقاربة الحقوقية في بلورة تلك البرامج تبقى غير كافية وبدون فعالية ما دامت لا تراعي الأبعاد الثقافية والاجتماعية المتعددة للنهوض بوضعية الإعاقة.

وننطلق أيضا من ضعف التنسيق والتشاركية في بلورة، وإعداد هاته البرامج، مما يؤثر على أداءها وفعالية عطاءها.

أهداف الدراسة:

- محاولة تسليط الضوء على مشكلة الإعاقة من مقاربة ومعالجة تبرز الجوانب الاجتماعية والثقافية لموضوع الإعاقة على المستوى المنهجي والنظري.

- السعي لتعزيز المقاربة السوسيولوجية في مدى أهميتها لفهم وتحليل موضوع الإعاقة.

- رفع الستار وكشف النقاب عن حدود التباعد بين التصور العمومي والتمثل الاجتماعي في إطار بلورة وصياغة البرامج العمومية للإعاقة ببلادنا.

- الإسهام في تشخيص بعض الصعوبات والتحديات التي تعترض عمل البرامج العمومية الموجهة للإعاقة بالمغرب عموما، وبمدينة صفرو خاصة.

المنهجية المعتمدة:

مما لاشك فيه أن طبيعة موضوع الإعاقة والذي تتسع حدود مداخله المنهجية والإجرائية في مقاربته، يجعلنا أمام اختيارات متعددة، والأخرى أن نستثمرها بنحو متكامل، بداية من اعتماد الملاحظة، فأداة تحليل المحتوى: فيما يخص المعطيات الرسمية من تقارير، دراسات، بيانات رسمية، ثم اعتماد أداة المجموعة البؤرية لجمع المعطيات المختلفة والمعززة لتحليل وتفسير النتائج المحصل عليها.

وبخصوص عينة المقاربة والدراسة فقد اعتمدنا على عينة تمثيلية تهم بعض المسؤولين والمنفذين للبرامج العمومية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال الإحاطة بمضامينها، وطرق استهدافها، والمعايير المعتمدة فيها. كما قمنا بمقابلة مع بعض المستفيدين من أسر الأشخاص المعاقين أنفسهم، وأيضا بعض ممثلي المجتمع المدني الناشط في المجال لفهم تمثلاتهم وتفاعلاتهم مع تلك البرامج؛ وفق ما تستلزمه خطوات ومنهجية البحث الميداني في الدراسات السوسيولوجية.

مجال المقاربة:

اخترنا مدينة صفرو لاعتبارات ذاتية: تتعلق بقربنا من المجال كوننا ننتمي له، وهذا يساعد في القيام بالدراسة والتحليل الذي نتوخاه في سياق إشكاليتا المحددة، والفروض التي ننطلق منها. بالإضافة الى أن الايفاد والوصول للمعطيات الضرورية في سياق مقاربة الموضوع تسهل علينا مبدئيا تحقيق ذلك بحكم معرفتنا المسبقة لمصادر الاطلاع والتزويد في هذا الصدد.

واعتبارات موضوعية: تتعلق خاصة بحكم المدينة تنتمي لمجال جهة فاس-مكناس، والتي أوضحت التقارير الرسمية (تقرير المندوبية السامية للتخطيط حسب سنة 2014)، أنها ثاني جهة بالمغرب من حيث انتشار معدل الإعاقة بنسبة (4.6%)، بعد جهة كلميم واد نون بنسبة (4.8%). في حين نجد معدل انتشار الإعاقة على مستوى إقليم صفرو فقد بلغ حسب اخر دراسة وطنية للإعاقة سنة 2014 نسبة (2.3%)، ما يجعلها حسب ترتيب أقاليم الجهة في المرتبة الرابعة بعد كل من مدينة فاس (2.4%)، ومكناس كذلك (2.4%)، وتاونانت (2.36%).(تقرير المندوبية السامية للإحصاء والتخطيط 2014).

محتويات مقال الدراسة:

حاولنا أن نقدم تحرير مقالنا وفق تصميم منهجي يلائم موضوع الإشكالية المطروحة ويحيط بالغايات العلمية التي حددناها لمقالنا كما بين سابقا، وتبعا لذلك جاءت محتوياتها وفق الصيغة التالية:

المحور الأول: اقترحنا فيه تحديد أهم المفاهيم المؤطرة لمتن مقالنا، والتي خصصنها بالتعريف في سياقها النظري والتقريري من خلال المفاهيم الآتية: الإعاقة، السياسة العمومية، الفعل العمومي، والدمج الاجتماعي

المحور الثاني: خصصناه لتحليل السياسات العمومية الموجهة للإعاقة بالمغرب، من حيث تشخيص المضامين ورصد البرامج، وأيضا محاولة فهم اليات بلورتها وتنزيلها.

المحور الثالث: استخلصنا فيه عرض نتائج دراستنا وتحليلها وتفسيرها مع تقديمنا لتوصيات.

أولا: الجهاز المفاهيمي:

الإعاقة من المفهوم الطبي الى المفهوم الاجتماعي: إن محاولة سبر أغوار تعريف الإعاقة بإزالة اللبس ورفع المبهم عنها، يقتضي بنا تجاوز التحديد الاصطلاحي للفظ بالمعنى البسيط والمختصر في أبعادها البيولوجية والطبية، كحالة من العجز والاختلال الوظيفي الفسيولوجي، بقدر ما هو مفهوم أخذ لنفسه مسارات تطورية رافقته محطات تاريخية، وأفرزته سياقات مجتمعية حددتها تغيرات وديناميات. ما يجعله منذ البداية مفهوم لا يستقيم على تعريف محدد ومتوافق عليه مبدئيا.

لذا، سنحاول أن نوضح أهم التعاريف المناولة له، على ان نخلص بتعريف اجرائي وفق اجتهادنا في ضوء هاته التعريفات الاتية: تعرف الإعاقة من منظمة العمل الدولية في دستور التأهيل المهني للمعاقين، والذي أقرته للأسرة الدولية منذ عام 1955 بأنه " كل فرد نقصت قدراته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه نقصا فعليا نتيجة للعاهة أو عجز صحي".(تعريف منظمة العمل الدولية، لسنة 1955، الموقع الرسمي للمنظمة)، والحقيقة أن هذا التعريف ينحو منحى التعاريف التقليدية للإعاقة في تصنيفها من حيث الأداء الوظيفي لما هو عضوي وفسيولوجي، "بمعنى يقتصر على معاناة الذات الجسدية والنفسية التي تجعل من الفرد في وصم لحالة عجز تامة تجعله ضمنيا خارج التفاعل العادي للحياة المجتمعية، وتحكم عليه بالتمييز نتيجة فقدانه للحالة الطبيعية الجسدية والنفسية في مباشرة أنساق حياته المجتمعية كحالة غير سوية".

بينما نجد تعريف منظمة الصحة العالمية خلال سنة 1972:" تعرف الإعاقة من حيث المكتسبات الصحية العامة، من حيث هي جسدية وأيضا نفسية، وتحيله كشكل من العجز الجسدي والنفسي، حينما تضيف تصنيف الاضطراب البيونفسي الى تشخيص يندرج ضمن حالة الإعاقة باعتراف رسمي للمرض النفسي والذهني". غير أن ما يلاحظ هو بقاء نمط التعريف التقليدي للإعاقة على حاله باعتماد المعطي الصحي والطبي فحسب، واعتباره حالة وراثية جينية، أو حالة مكتسبة تسبب فيها إما حوادث أو مرض.(The global burden of disaese.World Health Organisation.2004)

وخلال سنة 1975 سيعيد مفهوم الإعاقة تصوره بنزعة حقوقية أكثر مع مقتضيات العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (العهد الدولى للحقوق السياسية والاقتصادية)، و(العهد الدولي لحقوق الاجتماعية والثقافية). بحيث في اطارهما سيتم إقرار حقوق المتخلفين عقليا فضلا عن شأن الوقاية من الإعاقة وتأهيل المعاقين، وقد تضمن تعريف هذين الملحقين لحقوق الانسان بالنسبة للشخص المعاق هو أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية، أو الاجتماعية العادية بسب قصور خلقي، أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية.

(الإعلان الخاص بحقوق المعاقين، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، دجنبر 1975).
يظهر تدريجيا أن المفهوم الإعاقة مع العهدين الدوليين لحقوق الانسان سيأخذ تغييرا نسبيا على مستوى توسيع تضمين أبعاده الحقوقية من حيث لفت الانتباه للحقوق المدنية والعامة للشخص المعاق، لكن بالتفاتة مقتضبة ومختصرة.

غير أنه مع التسعينيات بحكم التوجه الليبرالي الأمريكي الجديد الزاعم لتعزيز ثقافة حقوق الانسان والداعم لجهود العدالة الاجتماعية، والذي سيطبع العديد من المجالات فستعرف الحقوق والحريات الأساسية توسعا في العديد من دول العالم، مما سيضفي تحولات على الدينامية الحقوقية والديمقراطية، وسيؤهل ذلك لتأخذ الإعاقة صداها الحقوقية والاجتماعية أكثر، خاصة مع توالي النموذج الاجتماعي جنبا الى جنب مع النموذج الطبي.

بحيث قامت هذه النظرية الاجتماعية على أنقاض الطبية، حينما اعتبرتها تتجاهل منتج الإعاقة أو بمعنى أخر تناول الإعاقة بمعزل عن محيطها الاجتماعي والتفاعلي، ذلك أن المنظور الاجتماعي سيخرج الإعاقة من الذات الفردية الى الوجود والمجال الاجتماعي، وسيعتبره هو المسؤول عن إنتاج الإعاقة بحكم تمثلاته وتنميطاته، وأيضا قصوره عن تكييف أنساقه لضم ودمج والاعتراف بالمكانة الاجتماعية للشخص المعاق كقدرات ورأسمال وفاعل في نسيج الحياة المجتمعية (غريب سليمان غريب، 2016، ص44). مما سيجعل من المجتمع وفق هذا المنظور عاملا مهما في النهوض بأوضاع الإعاقة بضرورة الاستجابة لمختلف حاجياتها الحقوقية والتنموية.

وخلال سنة 2006 ومع إعلان الاتفاقية الدولية للإعاقة ستأخذ كل هاته التطورات والديناميات الحاصلة تضمينا وتحصيلا في التعريف الجديد للإعاقة؛ وفق ما جاءت به المادة الأولى معرفة الأشخاص ذوي الإعاقة: "كل من يعانون من عاهات طويلة الاجل بدنية، أو عقلية، أو ذهنية، أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،2006، النسخة عربية)

وفي سياق كل ذلك سنحاول أن نحدد تعريفا إجرائيا لمفهوم الإعاقة، باعتباره مفهوما تضمن الإحالة الجسدية العضوية، النفسية والاجتماعية. وهو ما حاولنا أن نستحضره في تعريفنا هذا:" **بأن الإعاقة هو ضرر جسدي، أو عقلي، أو تواصلي، يعثر وضعية شخص ما للقيام بوظائفه الطبيعية في سياق حياته المجتمعية، ويحتاج الى دعم وتأهيل يعكس تكييف المجتمع استجابة لمتطلباته وحاجياته بنوع من الاعتبار والمكانة الاجتماعية**".

من مفهوم السياسة العمومية نحو الفعل العمومي:

يندرج مفهوم "**السياسة العمومية**" ضمن مجال العلوم السياسية من حيث الايفاد الاصطلاحي والبراديجمي، غير أن هذا لم يمنعه من اتساع استعماله في مجالات عديدة منها مجال سوسيولوجيا التنمية، وسوسيولوجيا السياسة، مدام الفعل السياسي مصدر النشأة المجتمعية سواء بقضاياها المتناولة، أو كشأن مجتمعي يطرح حاجيات ملحة يقابلها السياسي كمجال عمله وضمن اهتمامات مسؤولياته، وفي هذا النطاق سنحاول إدراج تعريف السياسة العمومية باعتبارها تفاعل بين السلطة أو الهيئة المدبرة للشأن العام وبين المجتمع كفئات مستهدفة من تلك الإجراءات والمبادرات المتخذة في سياق تعريف السياسة العمومية على هذا المنوال: يعرف جون كلود توهيجنغ (Jean Claude Thoening)، "السياسة العمومية على شكل برنامج عمل خاص بسلطة عمومية واحدة أو أكثر؛ فيحدد هذا التعريف عنصرين أساسيين في السياسة العمومية، يتعلق الأمر أولا ببرنامج عمل أي مجموعة من الأفعال والقرارات منسجمة الغايات ومحدودة في الزمكان، وثانيا بسلطة عمومية أو أكثر وهو ما يحيل على امتلاك سلطة اتخاذ القرار المستمدة من امتلاك سلطة الدولة" (Baudouin Jean.Mery.y et Thoening J.C.1990.P45)

من هذا التعريف يمكننا أن نصيغ تعريفا إجرائيا للسياسة العمومية بأنها: " **تصور تدبير للسلطة المصادق عليها شعبيا، والتي تحظى بالإجماع من حيث تمثيليتها السياسية من جهة، ومن حيث نفوذ قراراتها التدبيرية من جهة مجتمعية، لتكون السياسة العمومية تعريفا للدولة في حالة فعل ومبادرة وتدبير**. (Boussaguet Laurie,Jaquot Sophie et Ravin et Pauline.2010.p55).

غير أن هذا المفهوم وإن كان يحيل على مفهوم المشتق من السياسة والعمومية كإحالة على تجسد فعل الدولة، غير أنه لا يجسد تعريفا نهائيا ومكتملا خصوصا وأن الفعل العمومي اليوم أخذ في الإتساع والتعقيد من حيث هو تدبير أو من حيث هو تمثلية مجتمعية تنفتح على مختلف مكونات وحساسيات المجتمع سواء: السياسية، أو المدنية، أو الإعلامية المؤثرة. ما يجعل الفعل العمومي يلتقط مختلف هاته الديناميات الحاصلة، ويعيد توظيفها في سياق التدخل العمومي لتدبير الشأن العام والتنموي، ومن خلاله نأخذ تعريفا إجرائيا **للفعل العمومي** على هذا النحو المركب والمتداخل وفق الصيغة الآتية: "**الفعل العمومي هو مرادف للقرارات السوسيتنموية التي تشارك في بلورتها وتنفيذها مختلف الجهات المعنية حسب مجال التدخل والاهتمام من أجل تدبير ناجع وفعال يروم تحقيق المطلب التنموي كموجه لكل سياسة أو برنامج عمومي.**"

- مفهوم الدمج كمعزز لبراديجم التنمية البشرية:

يبدوا من الوهلة الأولى أن مفهوم الدمج يستغلق على المسامع، بحكم أن المفهوم الأكثر تداولا هو مفهوم الإدماج، غير أن تناولنا لموضوع غاية في الخصوصية سواء بحكم تيمته المعرفية، أو وضعه الاجتماعي يفرض علينا اختيارا معينا لكل تلك المميزات، ومنه يمكن تحديد مفهوم الدمج كشكل يقترب من مفهوم الادماج (intégration) من حيث معنى التقبل المجتمعي واليات التكييف ومعطى الانصهار بدون تمييز أو حواجز غير أن مفهوم الدمج(inclusion) يتسع من حيث مجال الاعتراف والاعتبار وأيضا من حيث رفع جل الحواجز الاجتماعية والثقافية وكذا البنيوية في سياق تقبل الشخص في وضعية إعاقة كما يحدده تعريف الدمج (inclusion)، والذي يحيل الى إدماج كلي لشخص المعاق دون مراعاة معيارية لشكله الولوجي في الحياة المجتمعية، بغض النظر عن صنف، أو نوع، أو شدة اعاقته فهو متاح له حق المشاركة والولوجية لمختلف مجالات الحياة المجتمعية.(شيرين حسان يماني، 2002، ص68)

وبذلك جاء مفهوم الدمج ليتوج مختلف المقاربات الحقوقية الداعمة لوضعية الإعاقة داخل المجتمع وتمتعيها بكامل حقوقها ومكتسباتها الأساسية. ويؤكد هذا المفهوم أن لكل فرد مكانته في الحياة الاجتماعية، وأن هذه المكانة لا يمكن التنازل عنها أو إخضاعها لأية شرط، وبالتالي فهو إشارة الى علاقة جديدة مع الإعاقة باعتبارها نوع من الاختلاف والتنوع الطبيعي في الحياة الإنسانية. وبذلك ينبغي للمجتمع أن يستوعبها ويضمها ويلتفت الى كل مطالبها وحاجياتها.

إن النموذج المفاهيمي الذي يشكل أحدث تعبير عن شروط المجتمع الدامج هو النموذج الذي وضعه (Patrik Fougeyrollas) ، وفريقه، والمسمى (MDH-PPH)، ففي سنة 2010 اقترح باتريك تعديلا مفاهيميا يعرف باسم "نموذج التنمية البشرية مسار إنتاج الإعاقة"، ويتعلق الأمر بمقاربة نسقية تعرف المشاركة الاجتماعية او وضعية إعاقة في عادات الحياة وفي الأدوار الاجتماعية، بوصفها نتيجة تفاعل بين عوامل شخصية، على المستوى العضوي (السلامة أو القصور)، وعلى مستوى المهارة (القدرة أو العجز)، وعوامل هوياتية، والعوامل المرتبطة بالبيئة (شخصية، اجتماعية، ومجتمعية).

ليكون بذلك الدمج في سياق هذه المقاربة يحيل الى الحق في التفرد والاختلاف ولا يقبل الاقصاء من المشاركة الاجتماعية، بحيث لا يسائل الادماج المعيار القائم، يغير الدمج هذا المعيار ليشكل كل الحالات المتفردة.(تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمين نحو تربية دامجة 2013)، وهو امتداد لبراديجم التنمية البشرية الداعم لتأهيل وتمكين الفرد باعتباره وسيلة وغاية كل تنمية حقيقية وشاملة.

ثانيا: تشخيص السياسة العمومية في مجال الإعاقة بالمغرب: بين المكتسبات والتحديات

من المعلوم أن المغرب أخذ أشواطا عديدة على مستوى تطوير نسق الفعل العمومي في المجال الاجتماعي، وإن قوبلت

تلك المجهودات والمساعي بنوع من الانتقادات من حيث الاطار المنهجي، كرؤية، أو كمرجعية في إعمال السياسات العمومية؛ باعتبارها شأنا احتكاريا سواء للعمل العمومي الحكومي، أو توجها استراتجيا يحاول الاستجابة للتوجيهات والتوصيات التي تقتضيها الظرفيات سواء منها المأزومة (احتجاجات، حراك اجتماعي...)، أو طارئة تجاوبا مع السياق الدولي والأممي في صيغتها الإلزامية (اتفاقيات دولية)، أو توجيهات إملائية من قبيل توصيات تقاريرية، أو اقتراحية تهم الشأن الاجتماعي الوطني. وفي هذا الاطار تمحورت الإعاقة كمسألة اجتماعية وتنموية فرضت حديثها كموضوع اجتماعي، ومجتمعي، ثم عمومي فسياسي الى أن استطاعت أن تدرج كقضية ذات أهمية في الأجندة العمومية بنوع من الاجماع والقبول من مختلف المصادر والفاعلين العموميين.

وبالرغم من الجدل الواسع الذي لا تزال تطرحه قضية الإعاقة في المغرب، كتناول عمومي غير أن استكناه عمقها الاشكالي بدأ يطفوا على مستوى التعريف والنقاش والتداول حول مختلف مطالبها واحتياجاتها خاصة منها الحقوقية والاجتماعية، وأيضا الاقتصادية، وواقع الحال تترجمه بعض السياسات والبرامج العمومية التي بلورت وسطرت مضامينها لدعم خدمات وأنشطة مجال الإعاقة.

فما طبيعة تلك البرامج المعتمدة؟ وأي مقاربات ومرجعيات تعتمدها؟ وما مستوى القبول الذي تحظى به؟

1- رصد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:

السياق العام: تنصيصا لما تضمنته مقتضيات الوثيقة الدستورية الجديدة لسنة 2011، والتي تضمنت في تشريعات فصولها إشارات دالة للنهوض بأوضاع الإعاقة، وهو ما أكده الفصل 34، بتفعيل ووضع سياسات موجهة الى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إعادة تأهيلهم بمختلف أصناف إعاقتهم (الجدسية، الحسية الحركية، أو عقلية)، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

الدوافع: انطلاقا من الأهمية التي أضحت تستأثر بها قضية الإعاقة في السياق العمومي (السياسي، المدني، الإعلامي، الحقوقي...)، توجهت العديد من القطاعات العمومية في بلورة وصياغة سياسات وبرامج تهم النهوض بأوضاع الإعاقة بالمغرب، ونخص هنا بالذكر قطاعات (التربية والتعليم، الصحة، الاقتصاد والمالية، التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية)، الى جانب مؤسسات عمومية أهمها: (قطاع التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات)، والتي سطرت بعض من برامجها للاستجابة التنموية لبعض حاجيات الإعاقة وفق طبيعة مجال تخصصها والمهام المنوط بها.

الهدف العام:

- محاولة ضمان الولوج الى الحقوق وتحقيق المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة تنفيذا للالتزامات الأممية ولمقتضيات الدستور.

الأهداف الخاصة:

- توسيع اهتمامات الفعل العمومي ليشمل أغلب احتياجات الفئات الاجتماعية دون تمييز أو إقصاء.(مخطط العمل الوطني 2017-2021 لتنفيذ السياسة العمومية في مجال الإعاقة)

- إعادة النظر في قضية الإعاقة كمطلب مجتمعي ينبغي للسياسات العمومية أن تدرجه ضمن محاور استراتجياتها.

- ترسيخ النظرة الاجتماعية للإعاقة من خلال توفير البنيات الولوجية لها حسب احتياجاتها كشأن عمومي ومجتمعي على حد السواء.

- تقريب التصورات بين الفاعل الرسمي والرأي المجتمعي من خلال قضية الإعاقة كشغل مشترك ومتبادل بين الطرفين.

وتعزيزا لكل تلك الجهود الرامية الى إنجاح محاور السياسة العمومية المندمجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة، تم إحداث لجنة وزارية بتاريخ 6 يونيو 2014، تحت رئاسة رئيس الحكومة تعمل على تبع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في

وضعية إعاقة، وأنيطت بوزارة التضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى الحكامة مهمة تنسيق محاور عمل اللجنة الوزارية في شأن البرامج المسطرة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ومن أهم البرامج التي سطرت ووضعت لمواكبة السياسة العمومية المندمجة للإعاقة، نجد ما سمي "**بصندوق دعم التماسك الاجتماعي**"، والذي هو عبارة عن الية جديدة للدعم والدمج الاجتماعي، يشمل أربعة مجالات للتدخل:

1- تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

2- اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى؛

3- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛

4- المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال للأشخاص في وضعية إعاقة.

وقد تم وضع الاطار العام لإعداد وتنزيل هذا البرنامج باعتماد خريطة عمل لذلك بداية من تحديد الجهات العمومية الفاعلية والتي تمثلث في: وزارة الاسرة والتنمية الاجتماعية، ووزارة المالية، ومؤسسة التعاون الوطني، تحددت مهام كل منها وفق الأتي: وزارة المالية توفير الدعم المالي لخدمات وأنشطة البرنامج، والإطلاع على التقرير المالي وكيفية صرفه، وبالنسبة لوزارة الأسرة، ومؤسسة التعاون الوطني فقد أنيط بهما الجانب التقني والعملي لتنفيذ خدمات هذا البرنامج من خلال تتبع مختلف الأنشطة المتعلقة به مركزيا، وجهويا، وكذا محليا بمتابعة تخص سواء الإمكانيات البشرية، التنظيمية، وطبعا المالية.

وفي هذا الصدد سنحاول أن نسلط الضوء على طبيعة تلك الأنشطة التنموية والدمجية من خلال المحاور الأربعة لهذا البرنامج:

أ) تحسين ظروف دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة: ويقصد به كل الخدمات التربوية والتأهيلية والعلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات داخل المؤسسات المتخصصة أو المؤسسات التعليمية الدامجة، وهو موجه لفئة المعاقين المعوزين منهم، والمسجلين في مؤسسات متخصصة أو في أقسام الدمج المدرسي أو في أقسام عادية في مؤسسات تعليمية عمومية.

وتشمل طبيعة الخدمات القابلة للدعم: التربية الخاصة، الدعم والمواكبة النفسية، التأهيل المهني، العلاجات الشبه الطبية (تقويم النطق، الترويض الحركي، النفس الحركي). وبذلك يتضح طبيعة ونوعية الخدمات ذات الخلفية التربوية والتعليمية والعلاجية في سياق هذا الناشط المدعوم من طرف صندوق التماسك الاجتماعي، والذي يستهدف مختلف الأشخاص في وضعية إعاقة بصرف النظر عن الصنف، أو مجال الانتماء، باستثناء معايير العوز والإعاقة.

ب)- بالنسبة لمجال الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى: يقصد مجموع المنتوجات والأجهزة والأنظمة التي يستعملها الشخص يف وضعية إعاقة من أجل الوقاية أو التخفيف من حدة العجز، وتساهم بشكل كبري في تحقيق استقلاليته واندماجه السوسيواقتصادي. كما تعتبر ضرورية من أجل الاعتناء بالذات، والتنقل والعمل والتواصل والتعلم والقيام بالأنشطة المنزلية وكذا الأنشطة الترفيهية والرياضية .ويدخل في إطار هذا التعريف كل من :المعينات التقنية التي تشمل الكراسي المتحركة والمعمدات وغريها من الأجهزة التي تعني بالخصوص على تسهيل التنقل؛ الأجهزة التعويضية التي تستعمل لدعم أو تصحيح وظيفة عضو معني بالجسم والأجهزة البديلة وهي موجهة لتحل محل عضو بصفة كاملة أو جزئية. ما يحيل الطابع الطبي والصحي الذي يرومه مجال هذا الدعم بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.

ت)- تشجيع الدمج المهني والمشاريع المدرة للدخل: وهو مجال يسعى الى تحقيق المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة باعتماد اليات الادماج الاقتصادي من خلال التشجيع على خلق وإحداث أنشطة إنتاجية لمواد أو خدمات بغرض بيعها، وبالتالي امكانية الحصول على دخل لصاحب النشاط، قصد مساعدته في مواكبة حاجياته المعيشية الى حد مان وهكذا يتم مساعدته في الاستغناء عن البحث عن دخل بواسطة العمل بالأجرة. وتمارس هذه الأنشطة في اطار مبادرات فردية على شكل مقاولات ذاتية او جماعية على شكل تعاونيات أو مقاولات.

وبالتالي يتوخي هذا المجال الى تحقيق الدمج السوسيواقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة عن طريق تشجيعهم على فرص التمكين سواء بشكل ذاتي أو في اطار جماعي، كما يهدف الى تثمين وتنمية الكفاءات التدبيرية والإنتاجية للأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الحياة الاجتماعية، مما يساعد في تحسين مستوى عيشهم.

ث- مجال المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال: ويهدف الى تهيئة فضاءات كمراكز للاستقبال والتوجيه والمساعدة وتقديم خدمات صندوق التماسك الاجتماعي، وتتولى هذه المراكز المهام التالية: (أنظر الرابط الرسمي لوزارة الأسرة والتضامن www.soc.gov.ma)

-استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة؛

الاستماع والتواصل مع الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- الإرشاد وتحليل الطلبات، ولعب دور الوساطة بين مخلف المنظمات والأفراد والمؤسسات التي يمكن ان تساعد في جواب تخص فئات الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من المعينات التقنية ودراسة الطلبات الخاصة بالحصول على الأجهزة التعويضية والبديلة؛

- الاستفادة من الملفات الطبية اللازمة لتقديم طلب الحصول على بطاقة شخص معاق؛

- التوجيه نحو المصالح المختصة بالمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني حسب طبيعة الطلبات والاحتياجات (مراكز الترويض، أقسام التربية الدامجة..)؛

- إحداث قاعدة للمعطيات حول الطلبات المقدمة وتلك التي تمت تلبيتها.

- أرشفة ملفات المستفيدين حسب نوع الطلبات والجهات والأقاليم والجماعات.

2- نحو استقراء لمضامين برامج السياسة العمومية المندمجة للإعاقة:

تحليلا لمضامين السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، يظهر أن المقاربات المعيارية المعتمدة تتجه نحو تبني المنظور الحقوقي والاجتماعي للإعاقة وفق براديجم التنمية البشرية والذي يلامس أبعاد التأهيل، التمكين، الدمج للرأسمال البشري بنوع من الرعاية الاجتماعية المفضية للاستقلالية ولتعزيز المكانة الاجتماعية والاعتبارية للأشخاص في وضعية إعاقة، وليس من منظور أخلاقي أو طبي يتعامل مع الإعاقة كعطف وإحسان وفق النظرية التعاطفية، بقدر ما يلاحظ تبعا لمضامين المجالات المذكورة، أي إعادة النظر في التعاطي والتعامل مع موضوع الإعاقة بعقلانية تؤسس للعلاقة التفاعلية بين الشخص المعاق، والمجتمع، قياسا على ما هو طبيعي وسوي في سياق تحديد المطالب والاحتياجات الكفيلة لكل شخص كإنسان بغض النظر عن تمييزاته الاجتماعية، الثقافية، الإثنية، أو كذلك الجسدية والصحية.

وتبني صيغة هذه المقاربة الإنمائية الجديدة التي تضم الأشخاص ذوي الإعاقة جنبا الى جنب مع الأشخاص السويين، يعزز مقاربة الدمج الكلي والتي تنظر للمجتمع باعتباره المسؤول الفعلي في اتجاه تعميق التمييز والعزل المجتمعي للأشخاص في وضعية إعاقة، فليس ثمة هناك إعاقة بقدر ما هناك قصور وتقاعس مجتمعي للاستجابة للحاجيات والحقوق الأساسية لهاته الفئة والتي وإن كانت لها خصوصيات فهي تبقى ضمن معالم الحياة المجتمعية والتي ينبغي للمجتمع ضمها وإدماجها والأخذ بمتطلباتها.

بناء على التشخيصات المذكورة والملاحظات المرصودة أعلاه يمكن أن نجملها وفق القراءات الاتية:

1- المجتمع هو الذي يوصم الأشخاص بالإعاقة: ذلك أن الإعاقة حالة إنسانية يسهم المجتمع في تصوريها وتحديد ملامحها لتكون شكلا في أرضية المجتمع، ذلك أن خصائص الفرد الجسمية، العقلية والوجدانية، والسلوكية، يمكن أن تصبح في حكم الإعاقة حين يقيمها المجتمع على أنها حالة غير سوية، أو على الأقل غير مرغوب فيها، ومن هنا يبدأ في فرض العزلة التدريجية على

أصحابها ويقوم بإبعادهم وتهميشهم، بدل رعايتهم وحمايتهم وتنميتهم. أي كنوع من الوصم على حد تعبير عالم النفس الاجتماع(ايرفين كوفمان). (Goffman Erving 1997, p53)

2- المجتمع هو الذي يصنف الاعاقات المختلفة: ذلك أن تصنيف الاعاقات وتفييئ أنواعها المتنوعة عملية اجتماعية، فالمجتمع هو الذي يحدد لصفات الشخصية التي يتم في ضوئها تصنيف الإعاقات الشديدة والمتوسطة والبسيطة، والمجتمع هو الذي يحدد مستويات الذكاء، والقدرة على الانخراط والتفاعل والمشاركة بالنسبة لهاته الفئة، ما يجعل تصنيف الإعاقة وتحديد درجاتها يبقى رهين بمدى تقييم وحكم المجتمع عليها وفق معاييره وقواعده وتمثلاته. (بيثناي شتيفنز ترجمة أحمد موسى، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ص24).

3- المجتمع هو الذي يحدد التوقعات المنتظرة من الأشخاص في وضعية إعاقة: فالمجتمع هو الذي يحدد الدور الاجتماعي الموكل اليه، كما يحدد مواصفات تلك الأدوار وما يترب عنها من سلوكيات للأفراد سواء العاديين وغير العاديين، وعلى هذا الدور المحدد والمنتقى يلتزم ويستدمج الشخص تواجده في منظور المجتمع الذي ينتمي له، دون مراعاة حريته، أو تقدير قدراته، او رصد اعتباره ومكانته، ليكون الوضع الاجتماعي والقدرات الذاتية منمطة ومحددة اجتماعيا سلفا، ما يؤكد القوة القهرية لضبط ورقابة المجتمع على الفرد والجماعة.

4- المجتمع هو الذي يكرس مشكلة الإعاقة داخل حياة الأشخاص المعاقين: إن ملاحظة لثقافة مجتمعنا المغربي يجد موقفا غريبا من هذا المجتمع فتجاه الأشخاص المعاقين، حيث يتجلى هذا الموقف في تنصل المجتمع من مشكلة الإعاقة التي صنعها، والعمل على تركيزها ذهنية ونفسية الشخص المعاق ومحيطه، دون أن يساعده على نقلها من داخله الى خارجه ليتحملها المجتمع رعاية وتنمية، مما يساهم في استمرار رؤية التدني والازدراء والتهميش والإهمال، وكأنهم كائنات حية لا تليق بمجتمع البشر.

5- المجتمع هو الذي يحدد ردود الأفعال تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة: إن المجتمع هو الذي يحد مفاهيم إعاقة والمعايير الحاكمة لها التي قد لا يستطيع الفرد المعاق الاستجابة لها لسبب أو لأخر، ثم هو – أي المجتمع- الذي يعامل المعاق بعد ذلك على أن سلوكه غير مقبول أو غير مرغوب اجتماعيا.

وتبعا لذلك يمكن استخلاص مضامين البرامج المسطرة في سياق السياسة العمومية المندمجة الجديدة، أعطت أهمية للمنظور الاجتماعي والإنمائي وفق براديجم التنمية البشرية باعتبارها فلسفة تنموية واسعة تدرج ضمن محاورها الواقع التأهيلي والتمكيني للفرد باعتباره رأسمال يهم المجتمع ويخدم تنمية ذاتها، في سياق مبادئ تستمد أساساها من قيم العدالة الاجتماعية، والحقوق والحريات الأساسية، وهو ما لوحظ في جملة مضامين البرامج المقدمة سابقا، من تربية وتعليم، ورعاية صحية وتأهيل سوسيومهني، ودمج مجتمعي، يحصن مكتسبات المشاركة الاجتماعية الكلية للشخص المعاق، باعتباره رأسمال بشري قادر على العطاء وصنع مقاصد التنمية، لكن دون إدراك لأبعاد تخص التمثلات الثقافية والاجتماعية باعتبارها اليات للإستدماج والاستبطان الفعلي لإشكاليات الإعاقة من قبيل جملة الممارسات والمواقف المجتمعية.

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية (التفاوت بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني)

تمهيد:

خلال هذا المحور سنتناول عرض وتحليل المعطيات الميدانية المحصل عليها والتي شملت على 40 من العينة التمثيلية للدراسة موزعة على الشكل الآتي: 20 من أسر المعاقين باعتبارهم المحيط الاجتماعي الأقرب للأشخاص المعاقين المستهدفين من برامج الدعم العمومي الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة كما وصفنا سالفا، علما أن تحديدنا لم يخضع لتصنيف معين للإعاقة محددة، بقدر ما حاولنا أن نشارك الإعاقة بأنواعها ومختلف أصنافها حتى يتسنى لنا فهم شمولي حول تمثل مجتمعي للإعاقة دون تفريق أو تحديد، في حين توزعت العينة المبحوثة الى 10 يتشكلن من بعض المسؤولين القائمين على تزيل وتدبير هاته البرامج وهم يمثلون القطاع الوصي على مستوى قطاع التعاون الوطني بصفرو، و10 اخرين يمثلون العينة المستجوبة من نسيج المجتمع المدني للجمعيات الناشطة في المجال، والانتقاء الممنهج هذا، يتلاءم بالأحرى مع متطلبات إشكالية الموضوع المرغوب معالجته، في سياق أسئلة البحث والفروض المقدمة انفا.

- مناقشة النتائج:

بناء على نتائج الدراسة الميدانية، سنحاول أن نناقش مختلف المحصلات النتائجية التي استقيناها من المعطيات الميدانية والتي ساعدتنا في جمع المادة العلمية المتوخاة من دراستنا، بعدما قمنا بتفريغها، وجدولتها وتوصيفها وتحليلها، وبناء على كل ذلك توصلت الدراسة الراهنة الى مجموعة من النتائج، وفيما يلي عرضها:

-النتائج المتعلقة بالخصائص العامة لعينة البحث: بينت المعطيات السالفة أن أعلى نسبة من المبحوثات (الأمهات) في عينة الدراسة كانت تتشكل من الفئة العمرية (30-40)، حيث بلغت نسبتهم حوالي (60%) من عينة البحث، وربما هذا يحيل الى احتمالات نتائج الدرسات الصحية التي تؤكد وجود علاقة بين العمر وإمكانية حدوث الإعاقة.

- كما سجلت معطيات البحث الميداني الى تدني المستوى التعليمي والذي لم يتجاوز المستوى الابتدائي بالنسبة للعديد من أمهات الأبناء ذوي الإعاقة بنسبة بلغت (، مما يفسر من عامل تأثير ذلك على الرعاية الصحية سواء في مرحلة الحمل او بعد الإنجاب لضعف الوعي وعدم تنويره بالنسبة لعديد من الأمهات والذي يشكل حسب مداخل طبية وصحية عاملا كبيرا في إمكانية تسبب بالإعاقة للطفل.

- وقد أطلعتنا النتائج أيضا الى تدني المستوى الاجتماعي والمادي لأغلب اسر عينة البحث، بحيث نجد أن أكثر من 80%، عبرت عن ضعف الدخل، مما يكشف صعوبة الحياة الاجتماعية والمادية كإحالة عن واقع الفقر الذي تعيشه أغلب تلك الآسر، مما يزيد من تعقيد حالات أبناءهم والتي تحتاج الى المزيد من الرعاية الاجتماعية والصحية في مقابل الوضعية الصعبة التي يعيشونها اجتماعيا.

- وما يؤكد الواقع الاجتماعي الصعب الذي تعيشه اسر عينة البحث أيضا، هو المجال المهني التي يشتغل بها أغلب معيلي الأسر من الإباء والذين أغلبهم يزاولون مهن غير مهيكلة وبدون ضمانات وحماية اجتماعية لهم ولأبنائهم من ذوي الإعاقة، بحيث صرح أكثر من 60 % بكونهم مياومون، ما يعني أن عملهم يبقى رهين بتوفر فرصه خلال اليوم، وهو ما يشرح تسريحهم الدائم وعطالتهم الملازمة في انتظار فرص عمل يومية قد تأتي أو قد لا تأتي.

-النتائج المتعلقة بالقيم الثقافية السائدة لدى اسر عينة البحث حول الإعاقة:

- أفادتنا تحليل المعطيات الميدانية على ترسخ بعض المعتقدات الثقافية والاجتماعية التي لا تزال تعزز البنية الذهنية والوعي الجمعي للعديد من الأسر في تصورهم لحالة الإعاقة كسخط وشؤم بل أحيانا كلعنة إلهية جاءت عقابا لأسرة المعاق، وأحيانا تفسر مسببتها بأشكال أسطورية لا تمس للمنطق بصلة، (من خلال عين ألمت بشرها للأسرة، أو بنعوت خرافية من قبيل مس شيطاني، أو معتقدات تبعث عن أشكال طوطمية قهرية تمارس لعنتها الغيبية والخفية كقوى شريرة سببها حسد عائلي او أقارب، جيران...الخ)،

بسبب حمل وإنجاب المرأة. وهي تفسيرات وإن كانت قد تراجعت عن شدتها المعتقدية غير أنها لا تزال قابعة عند العديد من أسر المعاقين بشكلها الطقوسي المستمر والثابت، وهو ما أكدته نسبة (45%) منهم، وهذا يعود الى الوعي الثقافي الذي تتشرب منه ثقافة المدينة، خصوصا وأن هذه الأخيرة تأوى العديد من الأضرحة ما يجعل ممارسة الاستقراء والاستنجاء ببركات الأولياء شكل من أشكال التداوي والوعي العلاجي في تفاصيل معيشها الاجتماعي.

- وتؤكد الإجابات حول مدى تأثر الأسر بهاته المعتقدات بنسبة بلغت 40%، ما يجعل التمثلات الاجتماعية والمعتقدات الثقافية كنظم وبنى متجدرة وراسخة في الوعي الجمعي للمدينة، والتي تبقى الى حد ما متأثرة بالحس القروي بحكم الانتشار الكبير لإقليم على مستوى المجال القروي، مما ينم عن اسمرار الثقافة التقليدية والممارسات الطقوسية تغلف تمظهرات وتنميط أساليب الوعي العامي السائد بها.

- وهذا يؤثر طبعا بشكل جلي في طريقة تعامل أغلب الأسر مع أبناءها كونها تخضع بحكم مستواها التعليمي والثقافي المتدني لتلك النظم الثقافية القهرية وتزيد من تحملها لضغوطات تؤثر سلبا عن واقع معاملتها مع ابناءها بنوع من الإساءة وعدم التقبل بحالة إعاقتهم.

- كما أن تلك التمثلات تؤثر مباشرة على أساليب العلاج المختارة من طرف الاسرة والتي غالبا ما تتشبث بالعلاج الشعبي في استشفاء حالة إعاقة أبناءها وإن كانت التصريحات قد ارجحت العلاج المزدوج بين ما هو طبي حديث وما هو شعبي تقليدي، مما يؤثر على حالة الاعاقة في الكثير من الاحيان بحكم هذا الازدواج العلاجي، والذي لا يستقيم على معايير صحية مضبوطة الأمر الذي يخالف المنظور الطبي لعلاجات الإعاقة مما ينعكس سلبا على الرعاية الصحية ويزيد من معاناة حالة إعاقتهم.

- النتائج المتعلقة بتقييم برامج الخدمات المقدمة وفق تمثلات الفئة المستهدفة (أسر ذوي الإعاقة):

- كشفت الدراسة أن نسبة ما يقارب 40% من عينة اسر الدراسة تجهل كليا وجود خدمات عمومية تهم رعاية أبنائها وهو أمر يطرح السؤال حول المقاربات التحسيسية والتوعية التي تعتمدها الدولة بأهمية التعريف والتواصل بخصوص شأن هاته البرامج في اتجاه المجتمع،في حين عبرت 25% من عينة الدراسة والتي تعلم مبدئيا ببعض خدمات هاته البرامج، أن معرفتها ببعض الخدمات يقتصر فقط على مجال بعض جمعيات المجتمع المدني الناشط في مجال الإعاقة.

- في حين عبر ما يقارب 55% من تمثيلية المبحوثين عن عدم رضاهم وامتعاضهم لمستوى الخدمات المقدمة ولاتي تبقى حسب تقييمهم بعيدة عن منطق الجودة والاقتناع بها، ومرد ذلك لمضامينها المتجاوزة ولضعف كفايتها، وتواضع فعاليتها، في حين اعتبرتها نسبة 35%، لا تعبر عن طبيعة احتياجاتها الحقيقية والملائمة لأوضاع أبنائها، بقدر ما تخلق منجزات رقمية لحصيلة عمل الدولة كنوع من الايهام حجب ضعف تغطية الدولة للاحتياجات الفعلية والحقيقة للأسر هاته الفئات.

- كما سجلت الدراسة، أن أغلب المطالب الفعلية للأسر تسير في منحى ضرورة توفير أجرة شهرية لأبنائها، باعتباره الحل الأنجع لتخفيف من أعباء المصاريف المتضاعفة على ميزانية والدخل الضعيف لأغلب أسر عينة الدراسة.

- كما بينت الدراسة، عن أولويات الخدمات تهم الشأن العلاجي وتوفير الأدوية وأيضا الحاجة الأساسية للعلاجات الموازية الشبه الطبية (ترويض طبي، جسمي حركي، نفسي سلوكي...)، بالإضافة الى توفير اليات تساعد في العلاج المجاني الدائم في إطار تأمين أو تغطية صحية لأسر هاته الفئة، من قبيل كوادر طبية متخصصة، ذلك أن أغلب الاسر اجابت بمحدودية دخلها وقصورها على تقديم العلاج التخصصي كونه خارج الخدمة العمومية والمجانية لهاته الفئة.

- كما بينت الدراسة، عن غياب تشخيص مبكر لأعراض الإعاقة داخل المنظومة الصحية ببلادنا، ما يسائل الجانب الوقائي والتدخلي الضروري في هذا الشأن.

- وانتقدت نتائج الدراسة وفق معطيات العينة المبحوثة، المعايير المعمول بها في سياق تحديد الفئة المستهدفة من هاته الخدمات، والتي سجلت أكثر من 45%، ممن دعت الى ضرورة إعادة النظر جذريا في منظومة إعمال المعايير تبعا للسياق الراهن، وكونه حسب تمثله لا يستقيم مع الموضوعية المطلوبة والشفافية الواضحة في إدراج معايير الاستهداف.

- كما لاحظت معطيات الدراسة مسألة تعقيد المساطر الإدارية في إمكانية الاستفادة من خدمات تلك البرامج، مما يجعل من فكرة الاقبال عليها غير محفزة.

- النتائج المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية المرتفعة الأسرية لرعاية الأطفال المعاقين :

- أكدت نتائج الدراسة، بأن أكثر من 80% من عينة أسر الدراسة، عبرت عن عجز وضعها الاقتصادي لمواكبة الاحتياجات الأساسية لأطفالها من رعاية صحية، أدوية، مراقبة طبية، علاجات شبه طبية، وواقع الحال يسفر عن تخبطات اقتصادية تعيش على وقعها تلك الأسر.
- واستدل ذلك، بضعف الدخل الأسري، وغياب أي دعم خارجي سواء أسري، أو خيري، أو عمومي لتلك الأسر.
- كما أوضحت نتائج الدراسة على أن أغلب الأطفال في وضعية إعاقة يحتاجون الى رعاية صحية ضرورية بحكم حالة إعاقتهم، وكلها حالات تستدعي علاجي طبيا تخصصيا، وهو الأمر الذي يتطلب مصاريف باهضة تستنزف قدرات الأسر المادية.

- النتائج المتعلقة بالعزلة الاجتماعية الناجمة عن توفر الاسرة على أطفال في وضعية إعاقة:

- بينت الدراسة، أن اكثر من 60% من تمثلية الدراسة، أقرت واعترفت بعزلتها الاجتماعية بسبب الاحراج الاجتماعي الذي تخلقه إعاقة أبناءها، محملة مرة النظرة السلبية للمجتمع إزاء أطفالها، ومرة أخرى لحظها وقدرها العاثر لوضعيتها الميئوس منها، ومرة لصنف ودرجة إعاقة ابناءها التي يصعب التعامل معها اجتماعيا

- وأوضحت معطيات الدراسة أن مسألة الوصم والتنميط لا تزال سلوكات ومعاملات جارية، وإن لم تكن مباشرة فهي ضمنية أو معنوية من قبيل الإقصاء المبرر بتصنيف الفرد ضمن الحالات غير السوية وغير الطبيعية التي يصعب قبولها اجتماعيا في مختلف مناحي الحياة خاصة في مجالات تعتبر الجسد والسواء معيارين لا إغفال ولا تساهل معهما (أنشطة رياضية، رحلات، مخيمات....).

- كما بينت المعطيات، أن أصعب تمظهرات العزلة الاجتماعية لأولئك الأطفال تكمن في استبعادهم من مجال التربية والتعليم، وإن كانت المبادرات في هذا الصدد قد عرفت ديناميات غير أنها تبقى خجولة ومتعثرة، والأدهى من هذا هو عزل أولئك الأطفال عن مشاركة أسلافهم من الأسوياء اسوة بهم في نفس القسم، ونفس المؤسسة التربوية، بمبرر تفرد وخصوصية وضعيتهم الصحية أو العقلية.

- النتائج المتعلقة بالخطاب الرسمي لتلك البرامج:

- أظهر تحليل المحتوى للعديد من التقارير الرسمية سواء ذات المصدر الوزاري القطاعي، أو المؤسساتي على مجموعة من المعطيات التي تعظم منجز الفعل العمومي في مجال النهوض بالإعاقة نحصرها في الأتي:

- اعتبار الاحكام العمومية والتنظيمية التي أصدرتها الدولة في مجال النهوض بالإعاقة نقلة نوعية وإسهاما ملموسا عبرت عنه جملة من الأحكام التنظيمية (منها المقتضيات الدستورية؛ الفصل 31،19، وبالأخص34)، ناهيك عن مجموعة من النصوص القانونية (07-92

و03.93)، الى جانب إجراءات مؤسساتية واستراتجيه منها إعمال الرؤية الوطنية للنهوض بالحقوق الأساسية بالإعاقة.

- بلورة وتنفيذ برامج وسياسات عمومية عديدة (برنامج صندوق التماسك الاجتماعي لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة، إنجاز الإحصاء الثاني للإعاقة سنة 2014، تكييف برامج تهم حفظ الحقوق والمكتسبات الأساسية لهاته الفئة في مجال التربية والتعليم من خلال دعم برنامج التربية الدامجة وتعميمه في مختلف التراب الوطني، القيام بمجهودات تهم الشأن الصحي العلاجي لهاته الفئة بضمان استفادة واسعة في مجال مساعدة التغطية الصحية ما يعرف برميد، تأهيل العديد من المراكز سواء العمومية للخدمات العلاجية لتلك الفئة أو في اطار شراكات مع مؤسسات خاصة وجمعيات مدنية.

- ضمان فرض شغل من خلال تخصيص حصيص 7% من مناصب الشغل في مجال الوظيفة العمومية، وتنظيم مباريات خاصة لحاملي الشواهد لفئة المعاقين، دعم وتشجيع الادماج الاقتصادي والمهني من خلال منح تمويل لمشاريع مدرة للدخل للأشخاص في وضعية إعاقة كما تضمنها صندوق التماسك الاجتماعي، التزويد بالآليات التقنية والأجهزة التعويضية البديلة، وضع برامج لتأهيل أسر وعاملي الإعاقة (برنامج رفيق)، خلق لجنة وزارية مختلطة يرأسها رئيس الحكومة تباشر السياسات والبرامج العمومية في مجال الإعاقة، وتقوم بالتنسيق فيها وزارة الأسرة، التضامن والتنمية الاجتماعية، القيام ببعض البرامج التحسيسية وجعل يوم 30 مارس عيد وطنيا للاحتفال بالأشخاص في وضعية إعاقة.

- غير أن ما يلاحظ هو تباين أوجه الاختلاف بين ما تتصوره الدولة من منجزات وإسهامات وما يتمثله المجتمع ونخص بالذكر خاصة مجتمع الفئة المستهدفة (أسر المعاقين) من الواقع المعيشي والمجتمعي التي تعيشه هاته الفئة من تعثرات ونواقص وتحديات تكرس من توسيع معاناتها وتجعلها على أنقاض ما تصوره المنجزات العمومية، كنوع من المفارقات والتناقضات بين تمثلات الطرفين (الدولة والمجتمع، والفئة المستهدفة)، ما يدفعنا الى محاولة فهم وتشخيص أهم تلك التحديات التي لا تزال تلازم وتعتري وتعزو الفعل العمومي في مجال الإعاقة مجتمع صفرو تحديدا.

- كشفت دراستنا عن مجموعة من العراقيل الثابتة التي لا تزال تكرس دنيوية هاته الفئة على ضوء الاحتياجات الأساسية لها، وحددت في الأتي:

- **معيقات ثقافية واجتماعية**: وهذا راجع للبنية والنظم الثقافية والاجتماعية التي لا تزال تنهل من اليقينيات التقليدية والعرفية للمجتمع المغربي، وإن كان المجتمع عرف تحولات عديدة على هذا المستوى بحكم فعالية وتأثيرات الحداثة والتحديث، غير أن هذا لم يمنع بقايا وترسبات بعض الوثنيات العرفية في تنميط وإعادة إنتاج بعض الذهنيات والبنيات الثقافية التي لا تساعد إبطال مظاهر وأشكال الوصم الاجتماعي اتجاه الإعاقة.

- **معيقات منهجية ومعيارية**: تهم شأن تطوير نسق الفعل العمومي المدبر لشأن الإعاقة بالمغرب، والذي لم يعرف انطلاقاته الاستراتجية والهيكلية سوى خلال العشرية الأخيرة، ما يعكس حداثة تجاربه وجديد خبراته بهذا الشأن المجتمعي والتنموي.

- **معيقات تمويلية**: وتتعلق بحجم الميزانية المرصودة لقضايا الإعاقة داخل المصاريف ونفقات الميزانية العامة للدولة

- **معيقات تنظيمية وحوكماتية**: ترتبط باليات التنسيق والالتقائية بين مختلف فعاليات المجتمع بنوع من التشاركية والإجماع حول مخططات ودلائل العمل للنهوض بشأن الإعاقة بالمغرب، الى جانب تطوير تدبير التقييم والتتبع للسياسات والبرامج المعتمدة في هذا السياق.

- **معيقات تأطيرية وبشرية**: تهم قلة الأطر والموارد البشرية المتخصصة سواء في الجانب الإداري، أو العملي، أو العلاجي، وكذا التربوي باعتبارها كلها متطلبات ضرورية لدمج وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامة.

مقترحات وتوصيات:

- في خضم الاهتمام المتزايد الذي أضحى موضوع الإعاقة يحظى به داخل أجندة الفعل العمومي قصد النهوض بمختلف قضاياه، غدى بالضرورة دعم زخم الاهتمام البحثي والجامعي به عامة والسوسيولوجي خاصة، كون أن موضوع الإعاقة يجسد تقاطعا ضمنيا بين ما هو ذاتي فردي وبين ما هو اجتماعي ثقافي يحيل ضمنيا لأنساق متوارية تقبع ضمن تمثلات، ومواقف، وتفاعلات، وإدراكات، التي تحتاج تبعا لذلك الى تأويل وفهم وتحليل سوسيولوجي يرشد ويوجه المقدمات الأساسية للفعل العمومي في إعمال وحسن بلورة استراتجياته وسياساته العمومية.

- فضلا على أن التدبير العمومي يبقى قاصر في مهامه السياسة والتنموية دون إحاطة اجتماعية وثقافية لإشكالية الإعاقة بمدلولاتها الثقافية والاجتماعية والنفسية، والتي تكسبها الطابع التعقيدي الأبرز بالنسبة لها .

- كما نقترح إبداء الأهمية المنهجية السوسيولوجية في مقاربة إشكاليات الإعاقة، كاحتكاك وتفاعل له أصوله العلمية الدقيقة والتشخيصية لاستنباط واستقراء مختلف المعاني المجتمعية للإعاقة.

- ونوصي أيضا بتعزيز جسور التعاون بين القطاعات العمومية المعنية بالإعاقة والمؤسسات الجامعية لدعم النهوض بقضايا الإعاقة المختلفة.

- دون نسيان أنسنة موضوع الإعاقة داخل المجتمع بإعادة النظر في مختلف الممارسات والتصورات والنعوت التي تكرس الوصم الاجتماعي إزاء الإعاقة، ما يتطلب حسا مدنيا وإعلاميا تحسيسيا لتنامي الوعي الاجتماعي والاعتراف الكامل بالحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة، أفرادا، مجتمعا، ومؤسسات.

- ناهيك عن جملة توصياتنا بخصوص دعم جهود التكوينات المستمرة للعاملين في ميدان الإعاقة بمباشرتهم لمجالات تخصصية من قبيل التربية الخاصة، المقاربات التطبيقية السلوكية المتطورة (ABA)، وما يعرف اليوم بالبرمجة اللغوية العصبية (PNL)، وأيضا الاستفادة من المقاربة التحليلية السوسيولوجية دعما لكل هاته التكوينات التقنية.

خاتمة:

يبدوا أن المقال وفق سرد محاوره الأساسية ومضامينه التفصيلية يسعى ظاهريا، وكذا ضمنيا مقاربة واستيعاب المحددات الاجتماعية للإعاقة في المجتمع المغربي. برصد مزدوج يرسم فيه حدود الفوارق والتباين الحاصل بين الخطاب الرسمي وما يدلي به سواء من معطيات تهم عمل حصيلته العمومية والتي تشمل أوراش برامجية عدة في اطار النهوض بالحقوق والحماية الاجتماعية لفئات الأشخاص في وضعية إعاقة، أو كذا على مستويات تصويب وحوكمة تلك البرامج لتطوير الفعل العمومي في مجال دعم الإعاقة بالمغرب. وإن كانت المعطيات تشير في أرقامها وخدماتها الى نوع من النوعية والتطور النسبي المحقق، غير أن المفارقة أن الواقع الميداني يعكس ردود فعل مجتمعي مخالف إزاء تلك الإنجازات، بل ويعتبرها مجرد عناوين رنانة تحاول تلميع صورة العمل الرسمي إزاء هاته الفئات وأسرها، وهو ما أكدته مضامين النتائج العامة لهذه الدراسة في محاور تأكيد فرضياتها، حينما اعتبرت أن واقع الإعاقة لا يزال يعتريه العديد من التحديات منها المتعلقة بالجوانب الاجتماعية، الثقافية (تمثل المجتمع)، الاقتصادية من خلال ارتفاع نفقات وتكاليف الإعاقة سواء المعيشية او العلاجية، أو كذا التظيمية والتنسيقية نفسها لطبيعة تلك البرامج المقدمة، والتي لا تفي الغرض المطلوب، بل تسجل نوع من الاعتراض والاستنكار المجتمعي المتسع حولها. أي كشكل من الامتعاض المجتمعي حول ذلك الفعل العمومي المصوب اتجاه مجال الإعاقة بالمغرب، وبمدينة صفرو منطقة الدراسة بشكل خاص.

ما يجعل من موضوع الإعاقة ذا أهمية سوسيولوجي لاعتبارات مدنية وحقوقية وكذا سيويونفسية وأيضا سياسية، تحتاج الى مزيد من المقاربات والعديد من المعالجات لحصر حيثياتها الاجتماعية الثقافية وأيضا العمومية كما طرحتها ورقة مقالتنا في هذه الدراسة الشمولية.

قائمة المراجع:

1.بينتاي ستينز (2011) ترجمة أحمد موسى، " العيش مع الإعاقة": وضع الأطفال في العالم المقصيين والمحجوبين، يونيسف، منظمة لأمم المتحدة للطفولة (بدون ذكر الناشر ومكان النشر)
2.خلود السباعي (2011)، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، ط(1)، بيروت للنشر والتوزيع.
3. شيرين حسان يماني (2002)، معوقات دور الاخصائي في تحقيق الدمج الاجتماعي لجماعات المعاقين ذهنيا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،ع 33
4. عبد الغني منديب (2006)، الدين والمجتمع، دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب-افريقيا-الشرق، الدار البيضاء.
5. غريب سليمان غريب (2016)، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين التشريعات والمنظور الاجتماعي، مجلة بوابة الإنسانية، العدد 21، (بدون ذكر مكان الناشر).
6. البحث الوطني للإعاقة (2014)، المنجز من طرف وزارة التضامن والأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية.
7.التقرير السنوي لخصوصية الامم المتحدة لحقوق الإنسان2014، دراسة مواضعية بشأن عمل الأشخاص ذوي الإعاقة

8. التقرير الأولي المقدم للجمعية المعنية بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من المغرب في اجتماع جنيف بتاريخ غشت 2017.
9. تقارير وزارة التربية الوطنية بخصوص التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة (2016-2017-2019)
10. تقارير وزارة الصحة يخص ذوي الإعاقة (تقرير تركيبي الصحة والإعاقة)
11. الإعلان الخاص بحقوق المعاقين بموجب قرار الجمعية للأم المتحدة، دجنبر 1975.
12. تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب نحو تربية دامجة.
13. تقرير حول إجراءات السياسة العمومية المندمجة لدعم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
14. مخطط العمل الوطني 2017-2021 لتنفيذ السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة بالمغرب.
15. مقتطف من مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.
16.القانون رقم (92-07) الصادر بظهير شريف رقم 30-92-1، والصادر في ربيع الأول الموافق ل10 شتنبر 1993
17.القانون 10.03 الخاص بالولوجيات، الصادر بظهير شريف رقم 103.58
18. دستور المملكة المغربية (الأمانة العامة للحكومة)، مديرية المطبعة الرسمية، طبعة 2011، سلسة الوثائق القانونية المغربية، الصادر بظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432(29يوليوز2011).
19. مجموعة القانون الجنائي، وزارة العدل، مديرية التريع، صيغة مجينة بتاريخ 14 يونيو 2021، وهو الصادر بظهير شريف رقم 1.59.413، صادر في 28 جمادى 1382، (1962/6/26)، الفصول:392-393-397-400-431-462-213-216
20. قانون مدونة الأسرة (الفصول 213-216)

21.Baudouin Jean-Mery-y-et.Thoening.J.c(1990)
22. Boussaguet Laurie , Jaquot Sophie et Ravin et Pauline (2010) ; dictionnaire des politiques, presse de science po, Paris, 3 eme edition .
23. Goffman (Erving)1997 : stigmants les usages des handicaps,Paris.Ed de Minnit
24. Genova. World Health Organisation.2008
25. The global burden of disease :2004.Update.

فنون الهامش: خطاب الصوت والصورة، الموسيقى والجرافيتي نموذجان، مقاربة سوسيولوجية.

أ.يسرى العماري

جامعة عبد الملك السعدي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، تطوان-المغرب.

ملخص: هدف بحثنا إلى الإجابة عن تساؤل مؤداه: ما هي العوامل والأبعاد الاجتماعية التي تساهم في بروز ظاهرة فنون الهامش في مدينة الدار البيضاء؟ وهو بحث كيفي يعتمد على منهج الفهم والتأويل، وتم باستخدام المقابلة المعمقة كأداة لجمع البيانات من خلال دليل مقابلة تم تطبيقه على بعض فناني الهامش الذين يمارسون الفنون التالية: (الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Underground) في مدينة الدار البيضاء، من خلال عقد (100) مقابلة مفتوحة من (فبراير إلى ماي 2021)، وتم استكمال المقابلات لمناقشة النتائج خلال شهر (يناير 2022) وتمثلت أهم النتائج في أن ظاهرة فنون الهامش في مدينة الدار البيضاء هي ظاهرة شبابية بامتياز، لكن هؤلاء الشباب يفتقرون إلى الدعم المادي لتحقيق مشاريعهم الفنية، ويعانون من تشديد السلطات وغالبا ما ينتهي بهم الأمر في السجون، بالإضافة إلى معاناتهم من النظرة الدونية وإساءات الجمهور الرافض لهذا النوع من الفنون، يحتاج هؤلاء الفنانون إلى دعم الجهات المعنية بالفن والثقافة، والتشجيع من الأقارب، وتغيير العقليات التي تسيء إلى فنون الهامش.

الكلمات المفتاحية: فنون الهامش، الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Underground.

Marginal arts: sound and image discourse, music and graffiti are two models, a sociological approach.

Abstract: The study aimed to answer a question: What are the social factors and dimensions that contribute to the emergence of the phenomenon of marginal art in the city of Casablanca? It is a qualitative study based on the approach of understanding and interpretation, and it was used in depth interview as a tool for data collection through an interview guide that was applied to some of the marginal artists who practice the following arts: (graffiti, street music, restaurant music, Underground rap) In the city of Casablanca, by holding (100) open interviews from (February to May 2021), and the interviews were completed to discuss the results during the month (January 2022) and the

most important results were that the phenomenon of marginal arts in the city of Casablanca is a youth phenomenon par excellence, but These young people lack financial support to realize their artistic projects, suffer from tightened authorities and often end up in prisons. And change the mindsets that offend the art of the fringe.

Keywords, fringe arts, graffiti, street music, restaurant music, Underground rap.

مقدمة:

تنبع الأهمية السوسيولوجية لفنون الهامش من كونها فنون لم تحظ باهتمام كبير في مجال البحث السوسيولوجي المغربي، ولها خصائص فنية واجتماعية تختلف عن الفنون الرسمية التي تحظى باهتمام الباحثين، وبدعم مادي وإعلامي، تسعى فنون الهامش إلى الحصول على قيمة وجودية على المستوى الاجتماعي والقانوني، لأن وجودها رهين بالصراع من أجل البقاء في ظل المنع وعدم الاعتراف.

توفر فنون الهامش مادة خصبة للباحث السوسيولوجي لفهم ألغاز ظاهرة الفنون الهامشية، فهو مفهوم يحيلنا إلى فرعين من فروع علم الاجتماع، وهما: علم اجتماع الفن، وعلم اجتماع الهامش، لا تستمد فنون الهامش روحها من المؤسسات الثقافية والفنية للدولة، بل من روح الهامش والاستقلال التام عن التبعية المؤسسية، طبيعتها غير المؤسسية تجعل من الصعب على الباحث فهم خيوطها واستكشاف أعماقها، مما يتطلب الصبر والاختبار المستمر لصحة الفرضيات، فما يجعل البحث صعبًا هو طبيعة هذه الظاهرة المتغيرة، فنان الهامش الذي يمكن العثور عليه وهو يعزف الموسيقى في الشارع، قد لا تجده أبدًا غدًا، فهو زئبقي وغير مقيد بمكان.

يتناول بحثنا ظاهرة فنون الهامش، خطاب الصوت والصورة، مقاربة لنموذجين :فن الجرافيتي والموسيقى، باعتبار أن فن الجرافيتي خطاب مرئي يحمل أبعادا اجتماعية، لكنه خطاب غير معترف به قانونيا واجتماعيا، ومهدد بالتلاشي، ويصارع من أجل البقاء على الجدران، من بين موضوعاته اهتمامه بالنقد الاجتماعي، وبما أنه خارج عن السيطرة القانونية، ولا يخضع للرقابة التي تخضع لها الفنون الرسمية، فهو في حالة نضال لكسب معركة الوجود، وهذا ما حاولنا تناوله في بحثنا (وضعية فنان الجرافيتي في ظل عدم الاعتراف، ومواضيع خطابه).

كما تطرق بحثنا إلى ظاهرة موسيقى الهامش من خلال ثلاثة نماذج تمارس الموسيقى بدون تنظيم قانوني، هي: (موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Underground).

لقد حاولنا من خلال هذا البحث مقاربة هذه الفنون من منظور سوسيولوجي، وقسمنا البحث إلى تسعة فصول، ومحصلة لأهم النتائج، وخاتمة تلخص أبرز النتائج المتوصل إليها، وألحقنا به قائمة الصور، والمراجع.

أهم المفاهيم التي تناولها البحث:

الفن: "كلمة Ars في لاتينية العصر الوسيط مثل كلمة Art في الانجليزية الحديثة المبكرة التي نقلت عن اللاتينية الكلمة ومعناها كانت تعني أية صورة خاصة من المعرفة النظرية كالنحو والمنطق والسحر أو التنجيم، وفي عصر النهضة، في إيطاليا أعيد استخدام المعنى القديم، ولهذا اعتبر الفنانون في عصر النهضة أنفسهم صناعا مثل فناني العالم القديم، ولم يبدأ الفصل بين الصنعة والمعنى الحقيقي للفن إلا في القرن السابع عشر، وفي أواخر القرن الثامن عشر ازداد هذا الانفصال إلى حد ظهور فارق بين الفنون النافعة والفنون الجميلة، وفي القرن التاسع عشر اختصرت هاتان الكلمتان، واستغني عن صفة (جميلة)، واستبدلت بكلمة الجمع (فنون)، وكلمة فن المفرد أصبحت ذات معنى عام" (كولنجود، 2001، ص 30).
الهامش : من الناحية اللغوية لفظ الهامش في المعجم العربي مصدر معرف لفعل همش (فتح الميم بالتضعيف)، يهمش، تهميشا، والمفعول مهمش، ويعني الكلام الكثير من دون فائدة ولا يحتمل الصواب لأنه كثير الجلبة، لذا لا يؤخذ منه شيء ولا يعتد به، والظاهر أن تكون صلة المادة اللغوية بالكلام غير الحسن سببا لأن يسمي الناس الحواشي باسم الهامش، إذ نجد في المؤلفات العربية القديمة استخدام كلمة حاشية أو تعليق على متن كتاب قديم، وخاصة في الأدب أو قواعد اللغة، أو إشارة إلى مرجع أو تفسير غامض لفظا، أو أي تعليق يوضع أسفل الصفحة المطبوعة، وجاء في مصطلحات الأدب أن الهامش هو الجزء الخالي من الكتابة حول النص في الكتاب المطبوع أو المخطوط (وهبة، المهندس، 1984، ص 143).
الجرافيتي: خلال النصف الثاني من القرن الماضي، أضحت "كلمة جرافيتي تستخدم في العديد من اللغات، لتدل على الكتابة أو الرسم أو النقش على الجدران، وما شاكلها، باستخدام أدوات الكتابة التقليدية والمعاصرة، (كالفحم، الطباشير، الأصباغ،...) تباينت السجالات والمناكفات حولها، إذ يرقيها ويقدسها البعض لدرجة العمل الفني القيم، بينما يحتقرها ويدنسها البعض الآخر، وينزلها لدرجة العمل التخريبي، للممتلكات الخاصة والعامة، ففي قاموس Le robert مثلا تدل الجرافيتيا على كل كتابة أو رسم مخطوط أو منقوش على الحيطان، وفي معناها العام، كل كتابة أو رسم ركيك على الجدران، والأبواب العمومية أو الخاصة، أو خربشات ساقطة وفاحشة" (بوعلام، 2012، ص 3).

الموسيقى: في أساطير اليونان القديمة، كان يعتقد أن الإبداع البشري كان نتيجة إلهام إلهي، من مجموعة من الآلهة المعروفة باسم عرائس الشعر، تشرف كل عروس شعر على تخصصها في الخبرة الفنية، من الرقص والغناء إلى التاريخ وعلم الفلك، وكل شخص متعلم ومتحضر يجب أن يكون بارعًا في جميع مجالات التفكير الإبداعي المستوحى من عرائس الشعر، والوسيط المشترك

والذي بواسطته كانت تعلم هذه الاختصاصات هي الموسيقى، فكلمة عروس الشعر بالانجليزية (Muse) تشبه كلمة موسيقى (Music)، فمن هنا جاءت الكلمة (السيسي، 1978، ص 9).

أهم الدراسات السابقة التي تناولت علم اجتماع الفن في المكتبة المغربية:

تعاني المكتبة المغربية من ندرة البحوث في مجال علم اجتماع الفن، وذلك لعدة أسباب أهمها حداثة هذا المجال العلمي بشكل عام، وعلى المستوى الوطني بشكل خاص، ونتيجة لذلك، تعرف المكتبة المغربية قلة اهتمام الباحثين بعلم اجتماع الفن، وعندما نعود للدراسات العلمية في مجال الفن المغربي نجد أن معظم المقاربات هي أدبية وتاريخية، بينما المقاربات السوسيولوجية قليلة، في هذا البحث، سنناقش دراستين هامتين في مجال علم اجتماع الفن تقاربان الفن المغربي من وجهة نظر سوسيولوجية.

دراسة للباحث محمد همام بعنوان: الفن المغربي جاذبا للاندماج الاجتماعي (مقاربة سوسيولوجية):

تتناول هذه الدراسة سوسيولوجية النص الغنائي، حيث تعتبر أن "الغناء مرتبط دائم بالشروط الاجتماعية لإنتاجه، وتقدم بعض الأمثلة على ذلك من المجتمعات العربية، إذ استطاعت قصائد محمود درويش من تأليف وغناء مارسيل خليفة أن تحمل القضية الفلسطينية في كل البيوت، وكذلك حملت قصائد أحمد نجم التي لحنها وغناها الشيخ إمام، رؤى الطبقات الاجتماعية المحطمة في مصر، كما كان النص الغنائي المغربي بعد الاستقلال أداة في الصراع على السلطة وأداة لمواجهة الاستعمار من خلال الأناشيد الوطنية" (همام، 2013، ص 30، 31).

تهتم هذه الدراسة بشكل رئيسي بالنص الغنائي لمجموعة ناس الغيوان (مجموعة غنائية مغربية ظهرت في فترة السبعينات)، وما مدى ارتباطها بهموم الشعب المغربي وتطلعاته، ومن ثم فالباحث استخدم الأدوات التحليلية لمنهج البنيوية التكوينية، الذي يقوم على وجود تأثير للحياة الاجتماعية في الإبداع الفكري والفني والأدبي والجمالي، بغية الوقوف على التفاعل الخلاق بين الوعي والفعل انطلاقا من مستويات الإدراك والممارسة الاجتماعية (همام، 2013، ص 11، 12)، يضع الباحث ظهور مجموعة ناس الغيوان في سياق "الظروف الاجتماعية والسياسية في فترة السبعينات من القرن الماضي، في سياق دولي عرف استكمال تشكل الدولة الرأسمالية المصنعة، وتراجع الاستعمار العسكري، وبروز الأزمات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، وتفجر أسئلة القلق خصوصا في العالم الثالث، واجتياح أوروبا وأمريكا حركات تمرد اجتماعي وسلوكي تدعى "الهيبيزم"، امتد لهيبها إلى بلدان العالم العربي، ووصل إلى المغرب"، (همام، 2013، ص 46، 47)، واستثمرت مجموعة ناس الغيوان "ألحانا شعبية نابعة من الموسيقى العامية ومن منابع لحنية منغرسة في جذور الناس وأعماقهم، لهذه الأسباب استقطبت مجموعة ناس الغيوان الجمهور، فأصبحت ظاهرة فنية بامتياز، تجاوبت مع هموم الشباب واليافعين،

وعكست قلقهم الفكري والوجداني، هم الطامحون إلى أن يكونوا جيل احتجاج وجيل فعل ثقافي وسياسي ونهضوي جديد في المغرب الجديد" (همام، 2013، ص 48، 50).

يمكن القول أن هذه الدراسة كانت بحق مقاربة سوسيولوجية لم تتردد في ربط العمل الفني الذي هو النص الغنائي لمجموعة ناس الغيوان، بالشروط الاجتماعية التي ساهمت في بروزه، حيث أن مقاربة علم اجتماع الفن ترفض إي رؤية مثالية خارجة عن الواقع الاجتماعي في تطرقها لموضوع الفن، فقد حاول الباحث في مقاربته للنص المغربي بشكل عام أن يربطه بالظروف الاجتماعية التي عاشها المجتمع المغربي أثناء الاستعمار وبعده.

دراسة للباحث أحمد شراك بعنوان: فن الجرافيتي: ثورة على المنظومة التعليمية\التربوية بالمغرب:

تعتبر دراسة أحمد شراك نافذة سوسيولوجية على هامش التلميذ المغربي، من خلال الكتابات الجرافيتية، حيث قام الباحث بدراسة الخربشات المدرسية المحفورة في بعض المؤسسات التعليمية بمدينة فاس، في هذه الدراسة السوسيولوجية بين الباحث تعدد موضوعات (التيمات) الجرافيتي التي يصرح بها التلاميذ (الذكور والإناث) في فضاءات المدرسة، ومنها :

-الجرافيتيا الجنسية والعاطفية: وهي "الجرافيتيا التي تركز على الرومانسية والبورنوغرافية، وتستعمل كل أنواع الخطاب من مكتوب ومرسوم، للتعبير عن مكنونات الفاعل(ة) المجرفت(ة) (أحمد شراك، 2016، ص 210).

-جرافيتيا الشتيمة والإشاعة : وهي الجرافيتيا التشهيرية التي يكون هدفها الإساءة إلى الغير وتشويه صورته والنيل من مكانته" (شراك، 2016، ص 226).

-الجرافيتيا الدينية : وهي "جرافيتيا تتوزع ما بين البسملة والشهادة والآذان وكتابة الأحاديث النبوية وآيات قرآنية، مع الحرص في كتابتها على جمالية الخط" (شراك، 2016، ص234).

وحدد الباحث الفضاءات التي تكتب فيها الجرافيتيا المدرسية، في :

-القاعات المختصة: وهي القاعات المختصة للعلوم والإعلاميات وتكون فيها الطاولات من النوع المزلاج، أو مبنية بالإسمنت، وتحتوي على كراسي حديدية ذات مقعد خشبي.

-القاعات العامة: وهي قاعات الدرس العادية.

-المراحيض.

-مخادع الملابس.

-الممرات (شراك، 2016، ص 235).

وحدد الوسائل المستعملة في الجرافيتيا المدرسية :

-قلم الرصاص

-القلم الجاف

-قلم الرمد Feutre

-الطباشير

-آلة حادة

-بلونكو

-قنينة الصباغة

-أحمر الشفاه

-المثقف (كسر الميم) Le poinçon

-أصابع اليد (شراك، 2016، ص 254).

وقام بتحليل محتوى هذه الجرافيتيا التي يدخل البعض منها في إطار:

-الثقافة التحتية: وهي "تلك الثقافة غير الممأسسة في المجتمع، وهي شفوية في الغالب، تنشط في الظل والهامش، غير معترف بها، باعتبارها واطئة، ولا ترقى إلى مستوى ما من الثقافة المؤسساتية" (شراك، 2016، ص 322).

-الثقافة الجماهيرية وهي "الثقافة التي تلعب فيها وسائل الاتصال والإعلام دورا في توجيه الذوق" (شراك، 2016، ص 325).

-الثقافة الشعبية: وتتمظهر باعتبارها جزءا من ثقافة الجماهير، وهذه الثقافة حسب الباحث لها حضورها النوعي، في الجرافيتيا التلاميذية، وبالتحديد في تمثلات الجنسين لبعضهما (شراك، 2016، ص 332).

من خلال هذه الدراسة بين الباحث أنه من اجل أن ندرك آمال وانتظارات التلميذ(ة) المغربي، ينبغي التوقف عند خربشاته على الجدران والطاولات والأبواب، لان هذه الخربشات تحتوي على تفاصيل مهمة من واقع التلميذ(ة) المغربي، وتعبير عن واقع مخفي، حيث يتخذ التلميذ الجدران والطاولات والمراحيض وسيلة للتعبير عن ذاته.

أهم الدراسات الأجنبية في مجال علم اجتماع الفن التي ساهمت في تطوير هذا المجال:

لعل أول رواد علم اجتماع الفن كان العالم جيامباتيستا فيكو (Vico Giambattista)، "من مدينة نابولي في أوائل القرن 18، ويذهب فيكو Vico، إلى أن الثقافة هي بمنزلة روح المجتمع التي تبث الحياة فيه، وأن الفن المجتمعي هو الأكثر تعبيراً عن هذه الروح، وبذلك يمكن اعتبار الإنتاج الفني تعبيراً عن عادات وتقاليد المجموعة، وليس تعبيرا ذاتيا عن مزاج شخصي لفرد" (إنغليز، هنغسون، 2007، ص 10-11)، بمعنى أن العمل الفني هو انعكاس ومرآة لثقافة المجتمع، وليس عمل فني ذاتي معزول عن روح المجتمع، يبدع الفنان من خلال البيئة التي ينتمي إليها، وكان لهذا النوع من التحليل أتباعه في علم الاجتماع في القرن20.

نماذج من الكتابات السوسيولوجية حول الفن:

-مشروع حب الفن بيير بورديو (P.Bourdieu): وهو "مسح إحصائي لتعداد الإقبال على صالات الفنون الأوروبية، نشر أول مرة في 1966، يحلل المحددات الاجتماعية والتاريخية وراء دوافع الطبقات الاجتماعية المختلفة لزيارة صالات الفنون ومن ثم تقدير الفن والثقافة الرفيعين، وأظهرت دراسته أن احتمالات تردد أفراد الطبقة العاملة أو المنحدرين من أصول ريفية على قاعات الفنون أقل إحصائيا بكثير، وهذا يرجع في رأيه إلى أنهم يفتقرون إلى القدرة على تفسير معاني الأعمال الفنية المعروضة هناك، فهم لم يتلقوا سوى قدر ضئيل بل ومنعدم من التعليم النظامي لمبادئ تذوق الفن" (إنغليز، هنغسون، 2007، ص 19، 20).

-التمايز 1979: كتاب التمايز "خلاصة بحوث بورديو في المحددات التاريخية والاقتصادية للطريقة التي يتم بها تلقي الفن واستهلاكه، وحلل المحددات الاجتماعية للذوق عبر مدى واسع من الممارسات الثقافية، من الأكثر سموا إلى ما يبدو أنه الأكثر ابتذالا، وفي رأي بورديو أن الطابع الثقافي يشكل بنية من الميول صلبة وقابلة للتحول، هي مجموعة من التصنيفات العملية التي يتبناها الفرد منذ نعومة أظافره، وأنماطا للنظر إلى العالم والتصرف بناءا على المؤشرات التي تم فرزها واستيعابها عبر التجربة في فترة النمو والتنشئة في وسط ثقافي متميز بعينه" (إنغليز، هنغسون، 2007، ص43، 44).

-التصوير فن متوسط الثقافة: وضح بورديو في هذه الدراسة أن "ممارسة ثقافية مثل التصوير، غدت في متناول الجميع من خلال إنتاج المعدات بكميات كبيرة ورخيصة، حللت دراسة بورديو طرق ممارسة الطبقات الاجتماعية المختلفة للتصوير، في تجربة بورديو كان الأفراد من الطبقات العاملة أكثر استجابة من نظرائهم من البورجوازيين، للصور الفنية التي تعرض مناسبة اجتماعية، أو تسجيل حدث عائلي، كما أشار بورديو إلى أن هذا الجمال الوظيفي يكاد يتطابق تماما مع ما عرفه ايمانويل كانط (Kant)، بالذوق الهمجي في كتابه (نقد الحكم)، الذي يعد النص المؤسس لعلم الجمال الغربي المعاصر" (إنغليز، هنغسون، 2007، ص 41-42).

-الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى، ماكس فيبر(M.weber): هذه الدراسة هي الجزء الأول من سوسيولوجيا الثقافة، التي "خطط لها فيبر لكنه لم ينفذها، والتي حاول من جهته أن يشرح فيها على مستوى الفنون المتعددة، الثقافة الأوروبية الحديثة، وخصوصية العقلانية الأوروبية، تناول فيبر التطور الذي عرفته أوروبا مع ازدهار البرجوازية والذي شمل مناحي الحياة كافة وازدهرت الآداب والفنون وتعاونت فيما بينها وبالتالي تطورت الموسيقى، هذا التطور الذي حدده فيبر في عامل أساسي وهو ظهور التنويط، كنوع من التدوين الموسيقي" (فيبر، 2013، ص 42، 13).

-الموسيقى الشعبية، ثيودور ادورنو (T.Adorno): ثيودور ادورنو ينتمي إلى مدرسة فرانكفورت، لم يكن ادورنو مهتمًا بالموسيقى كمرآة للواقع، ولكن كوسيلة لنقل الوعي، وبالتالي لا يوجد فصل بين موقفه تجاه المجتمع الحديث ورؤيته للفن والموسيقى، ادّعى ادورنو أن الفنون مستقلّة وتهدف إلى رفض الواقع القمعي، ومن جهة ثانية تهدف لإيقاظ الوعي وصولاً إلى إمكانيّة إقامة واقع اجتماعي بديل، وأن وظيفة الفنون نقد الـ"أنا"، ونقد الواقع القائم من خلال التجربة الجماليّة، حيث يدعي ادورنو أن على الفن صدم الفرد جماليّاً حتى يعيش تجربة ماهية العمل الفنّي، وعلى النقيض من ذلك، تهدف الثقافة "الانحطاطية" إلى المحافظة على الواقع الموجود، والموسيقى حسب ادورنو تحولت من ثقافة التنوير، إلى جزء من الصناعة التي تكسر حالة عدم الخضوع وتجبرها على الخضوع لنفس المعادلة الثابتة، فصناعة الموسيقى لا تضر فقط بوظيفة الموسيقى والثقافة، بل تضر أيضا بالوعي البشري (leppert, 2002, p 16 à 22).

-هاورد بيكر (H.Becker)، عوالم الفن: هاورد بيكر ينتمي إلى مدرسة شيكاغو، و تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للرسم كما تناولت الأدب والموسيقى والتصوير الفوتوغرافي ومهن الفن المختلفة والجاز، وفي مختلف هذه المجالات الفنية تسلط الضوء على ضرورة التنسيق بين المهام المتعددة في مجال واحد، ويميز بيكر بين الفنان المحترف والفنان الشعبي والفنان البسيط، وقد أظهر هذا ا لعمل الميداني للتجربة الواقعية حقيقة هذه التجربة الجماعية، والخاضعة لاكراهات مادية واجتماعية خارج نطاق المشكلات الجمالية المحضة (إينيك، 2011، ص 145، 146).

أهم المحطات التي مر بها علم اجتماع الفن ليصبح علما مستقلا:

في دراسة الباحثة نتالي إينيك (Heinich Natalie)، أشارت الباحثة إلى أن "علم اجتماع الفن علم جديد تطور بسرعة خلال قرن ونصف، وإحدى الصعوبات التي تعيق تعريف سوسيولوجية الفن أن جذورها ليست ممتدة في تاريخ السوسيولوجيا، حيث لم يول رواد السوسيولوجية سوى حيزا ضئيلا لمسألة الفن، فلم يتناول دوركايم (Durkheim) مسألة الفن إلا في علاقته بالدين، وتطرق ماكس فيبر (M.Wiber) في نص كتبه حول الموسيقى إلى اختلاف الأساليب التقنية الموسيقية، مرسيا بذلك أسس سوسيولوجيا التقنيات الموسيقية، وحده جورج سيميل

(G.Simmel) الذي سعى في كتاباته دفع حدود البحث قليلا إلى الأمام" (إينيك، 2011، ص 27).

تشير نتالي إينيك إلى ثلاثة مراحل أساسية مر بها علم اجتماع الفن :

الجيل الأول، الجمالية السوسيولوجية:

جعل "الاجتماعي مادة قائمة بذاتها، والبحث عن الأسباب الخارجية، هي الأساس الابستمولوجي الذي يميز الجيل الأول، حيث سلم بالفصل بين الفن والمجتمع، ثم عاد يبحث عن العلاقة بينهما، وتعتبر المقاربات التي أنجزت في ذلك الوقت من كلاسيكيات سوسيولوجيا الفن" (إينيك، 2011، ص 56)، وأصبحت اشكالية الفن مع الفكر الماركسي، "موجهة بوضوح نحو السوسيولوجية، وتهدف إلى تطبيق النظريات المادية، ويعتبر جورج بليخانوف (G.Plekhanov)، مؤسس المقاربة الماركسية للفن، حين جعل الفن عنصرا في البنية الفوقية تحدده حالة البنية التحتية، الاقتصادية والمادية والاجتماعية، وقدم جورش لوكاش (G.Lukasc)، نظرة أكثر سلاسة ترى أن نمط العيش في عصر ما هو الذي يحدد العلاقة بين الظروف الاقتصادية والانتاج الفني، كما سعى أرنولد هاوزر (A.Hauser) في مؤلفاته المختلفة إلى تفسير تاريخ الفن بأكمله انطلاقا من المادية التاريخية" (إينيك، 2011، ص 43، 44).

وظهرت بالموازاة مع الفكر الماركسي مجموعة من الدراسات والأبحاث في الفن، لمجموعة من الفلاسفة الألمان سموا جميعا بمدرسة فرانكفورت، وكان هذا التيار من وجهة نظر سوسيولوجية مبهما، كان يضع في مركز مشاغله الفكرية علاقة الفن بالحياة الاجتماعية، وتبعية الفن لقوانين خارجة عنه، وكان من أبرز رواده ثيودور أدورنو، ماكس هوركهايمر (M.Horkheimer)، هربرت ماركوز (H.Marcuse)، (إينيك، 2011، ص 46، 47).

االجيل الثاني، التاريخ الاجتماعي:

بدأ هذا الجيل ينمو منذ الخمسينات، وحول اهتمامه إلى دراسة الفن في المجتمع، في السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وباعتماد المنهج التاريخي في الدراسة، وقد امتاز هذا الجيل باعتماده التحقيق الميداني، إن لهذا الجيل أيضا رواده مثل: مارتن واكرناجل (M.Wackernagel)، فرانسيس هاسكل (F.Haskell)، برام كمبرز (B.Kempers) نيكولاس بفزنر (N.Pevsner) مايكل باكساندال (M.Baxandall) (إينيك، 2011، ص 57، 58).

قام "هاسكل سنة 1963 بتحليل دقيق لمختلف متطلبات الإنتاج الفني التصويري، مكان وجود اللوحة الفنية، حجم اللوحة، موضوعها...، ووضح آلية تشكل الأسعار الموجهة إلى رعاة الفن الأثرياء وذوي المناصب، وعمد كمبرز إلى إبراز الفروق الاقتصادية والسياسية والجمالية بين عدد من فئات أنصار الفن ورعاته وفي سنة 1940 اعتبر نيكولاس بفزنر من خلال كتابه الرائد

في تاريخ الأكاديميات أن الفن يمكن تصوره كجملة من العلاقات بين الفنان ومحيطه، مؤسسا بذلك تاريخ مؤسسات الفن" (إينيك، 2011، ص 58، 59، 60).

ودرس"باكساندال في كتابه الرسم والتجربة في إيطاليا في القرن الخامس عشر، بنية السوق والشروط التي تنص عليها العقود والاتفاقات، وكيف كان الزبون يتحول من طالب بضاعة إلى شاري مواهب، من خلال تأثره بمزايا الفنان وخصائصه الفنية، وتناول الاستعدادات البشرية لدى الاشخاص (كيف ينظر إلى اللوحة؟ ماهي الوظيفة الدينية التي تؤديها الصور؟)، والثقافة الدنيوية (الكلام بالإشارة، ملامح الوجه، الحركات الراقصة...)" (إينيك، 2011، ص 65، 66).

الجيل الثالث، سوسيولوجيا التحقيق والتحري:

أولى هذا الجيل اهتمامه الأساسي "للوظيفة التي يؤديها الوسط المحيط بالفن، وبنيته الداخلية وتفاعلاته، واستمد حيويته وخصوصيته من اعتماده البحث الميداني: المقاييس الإحصائية والمحادثات والحوارات السوسيولوجية، والمشاهدات العيانية (نتالي إينيك، 2011، ص 81، 82)، فإحدى الأسس التي صنعت سوسيولوجيا الفن هو اعتماد منهج التحقيقات والتحريات الإحصائية التي كانت معتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما وضعها لازارسفيلد (P.Lazarsfeld)، وتطبيقها على رواد متاحف الفنون" (إينيك، 2011، ص 92).

ومن أعلام هذا الجيل روجيه باسيد (R.Bastid)، الذي أصدر عام 1945 كتاب الفن والمجتمع، "يدين من خلاله المشكلات التي لا حل لها، والتي تحول دون تكوين سوسيولوجيا الفن تكوينا علميا، وفيرا زولبرغ (V.Zolberg) التي أصدرت كتابها : بناء علم اجتماع الفن عام 1990، تبين من خلال استعراض اتجاهاتها الأساسية تماسك سوسيولوجيا الفن مناقضة للتصورات الذاتية في الجماليات التقليدية" (إينيك، 2011، ص 84، 87).

ويعتبر بورديو من أهم من أسسوا لسوسيولوجيا التحقيقات في الفن، من خلال البحث الذي أجراه، حول المتاحف الأوروبية، فقد استطاع أن يكشف عن علاقة الارتباط بين التردد على متاحف الفن وبين المستوى التعليمي، فاستطاع بذلك أن يضيف إلى مفهوم رأس المال الاقتصادي، مفهوم آخر هو رأس المال الثقافي (إينيك، 2011، ص 94).

إشكالية البحث

تتركز إشكالية البحث حول سؤال مؤداه: ما هي العوامل والأبعاد الاجتماعية التي تساهم في بروز ظاهرة فنون الهامش في مدينة الدار البيضاء؟

أهداف البحث

تتحدد دواعي اختيارنا لموضوع فنون الهامش: خطاب الصوت والصورة، في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية ومن أهم تلك الأسباب:

-قلة البحوث السوسيولوجية المغربية في موضوع فنون الهامش، حيث ثمة فنون طالها النسيان ولم تنل حظها من البحث العلمي.

-محاولة لفهم الأبعاد الاجتماعية لظاهرة الفنون الهامشية في مدينة الدار البيضاء، والظروف التي يمارس فيها هؤلاء الفنانون فنونهم.

تساؤلات البحث

ولتحقيق أهدافه يسعى البحث الراهن إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة من أهمها:

-ما هي العلاقات الاجتماعية التي تساهم في توجيه موسيقي الهامش وفنان الجرافيتي في مدينة الدار البيضاء؟

-ما هي طبيعة العلاقة بين موسيقيي الهامش في مدينة الدار البيضاء؟

-ما هي طبيعة العلاقة بين فناني الجرافيتي في مدينة الدار البيضاء؟

-ما هي الاكراهات التي يواجهها موسيقي الهامش في مدينة الدار البيضاء؟

-ما هي الاكراهات التي يواجهها فنان الجرافيتي في مدينة الدار البيضاء؟

-انطلاقا من مقاربة النوع، ما النوع الأكثر ممارسة لموسيقى الهامش في مدينة الدار البيضاء؟

-انطلاقا من مقاربة النوع، ما النوع الأكثر ممارسة لفن الجرافيتي في مدينة الدار البيضاء؟

-انطلاقا من زاوية الفئة العمرية\المستوى التعليمي ماهي الفئة الأكثر ممارسة لموسيقى الهامش في مدينة الدار البيضاء؟

-انطلاقا من زاوية الفئة العمرية\المستوى التعليمي ماهي الفئة الأكثر ممارسة لفن الجرافيتي في مدينة الدار البيضاء؟

-ما هي تمثلات الجمهور حول موسيقى الهامش في مدينة الدار البيضاء؟

-ما هي تمثلات الجمهور حول فن الجرافيتي في مدينة الدار البيضاء؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في محاولة سبر أغوار نماذج من فنون الهامش، لأنها بعيدة عن الآلة الإعلامية ولا تحظى بنفس الاهتمام الذي تتلقاه الفنون الرسمية التابعة للمؤسسات الثقافية، لذلك، فإن هذه الفنون لها وضع مختلف وتتميز علاقتها بالجمهور بأبعاد اجتماعية معينة تتطلب البحث.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا البحث في فنون الهامش، يمنح الباحث الفرصة لفهم ذهنية وعقلية المجتمع المدروس، لذلك نرى أن المجتمعات المتقدمة اعتمدت على دراسة فنونها لبناء نفسها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك لدراسة فنون مجتمعات أخرى مثل المجتمع المغربي من اجل فهم عقلية أفراده.

منهجية البحث

اخترنا المنهج الكيفي في بحثنا من أجل الوصول بشكل ملائم إلى أعماق ظاهرة فنون الهامش، محاولين فهم أبعادها الاجتماعية، مما يقوله المبحوثون، ومن تجاربهم، ويمنحنا المنهج الكيفي مساحة أكبر للتواصل مع المبحوثين (الذين شملهم البحث العلمي الميداني) وطرح أسئلة مفتوحة وفهم ما بين السطور، سنحاول من خلال بحثنا فهم وتأويل أبعاد ظاهرة فنون الهامش، من خلال أجوبة المبحوثين، لأن طريقة الفهم والتأويل تسمح بالتعمق في أعماق الظاهرة، وتوفر قدراً كافياً من المعطيات للاحاطة بموضوع البحث.

منطقة الدراسة

منطقة دراستنا تتمركز في بعض أحياء مدينة الدار البيضاء.

عينة الدراسة

وسنعتمد في هذا البحث عينات كرة الثلج التي يبدأ فيها الباحث بمجموعة صغيرة من الأفراد المعروفين ويوسع العينة عن طريق سؤال هؤلاء المشاركين الأوليين لتحديد الآخرين الذين يجب أن يشاركوا في الدراسة، وتستخدم هذه العينة عندما يكون أفراد العينة غير معروفين، وفي بحثنا، العينة غير متواجدة في مكان بعينه، فالمبحوثين الذين يمارسون فن الهامش موجودون في أماكن غير محددة، وبالتالي ستسمح لنا عينة كرة الثلج بجذب عدد كبير من المبحوثين.

وتتكون العينة في دراستنا من أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: مجموعة الجرافيتي

المجموعة الثانية: موسيقيي الشارع

المجموعة الثالثة: موسيقيي المطاعم

المجموعة الرابعة: موسيقيي الراب Underground

عناصر البحث

ينقسم البحث الراهن إلى تسعة فصول:

الفصل الأول. مدخل منهجي ومفاهيمي.

الفصل الثاني. المقاربة النظرية.

الفصل الثالث الجانب الميداني والتطبيقي للبحث.

ميدان البحث.

عينة البحث.

الفصل الرابع.

الروابط الاجتماعية: عوامل لتنشئة فنان الهامش.

التكنولوجيا الحديثة: مجال للتأثير والتأثر الاجتماعي والفني.

دور مشاهدة الجرافيتي على الجدران في توجيه فنان الجرافيتي.

الفصل الخامس.

الألتراس (ultras): العنف الرياضي وفن الجرافيتي.

الأوضاع الاجتماعية: عوامل للتأثير والتأثر الاجتماعي والفني.

الفصل السادس.

العلاقات الفنية: التفاعل الاجتماعي بين فناني الهامش.

الفضاء مسرح للتعبير الفني والاجتماعي.

الفصل السابع.

فنان الهامش: بين حرية الممارسة وقيود الواقع.

فنان الهامش: الاستعداد لممارسة العمل الفني.

تحولات في فنون الهامش: شهادات من الذاكرة.

الفصل الثامن.

فنون الهامش مقاربة للنوع الاجتماعي، بين التمثلات الاجتماعية وشروط الممارسة الفنية.

فنون الهامش: الفئة العمرية بين التمثلات الاجتماعية وشروط الممارسة الفنية.

فنون الهامش: التفاوت في مستوى التعليم بين فناني الهامش.

الفصل التاسع.

فنون الهامش: تلقي الجمهور بين التمثلات الاجتماعية وشروط الممارسة.

فنون الهامش بين الوسائط المؤسساتية والدعم الذاتي.

فنون الهامش: بين حرية الابداع وموقف السلطة.

الجانب الميداني والتطبيقي للبحث

ميدان البحث:

اخترنا مدينة الدار البيضاء كمجال للبحث، لأنها مدينة ديناميكية تعرف حركة دءوبة على مختلف المستويات الاقتصادية والثقافية والفنية، كما أن مجتمع هذه المدينة الحيوية في حركة مستمرة بحثًا عن لقمة العيش وتحقيق الذات، لذلك اخترنا بحث الجانب الفني لهذه المدينة، وقد ذهبنا بالضبط إلى فن الهامش الموجود في أماكن معينة من مدينة الدار البيضاء والذي يتميز بخصوصية المجال والممارسة.

عينة البحث:

العينة التي تخص بحثنا فهي عينة كرة الثلج، وقد اخترنا هذه العينة بسبب الشروط الموضوعية التي فرضت على البحث، نظرًا لأننا نبحث عن مبحوثين يمارسون فنون الهامش وبالتالي ليس من السهل معرفة مكان ممارسة فنهم، و تمكنا من التعرف على الكثير من المجموعات، حيث أن كل مجموعة كانت تحيلنا على مجموعة أخرى، حتى تمكنا من إجراء مقابلة مع 100 مبحوث(ة).

فنون الهامش	الجنس	السن	الحالة الاجتماعية
الجرافيتي	- عدد الإناث 4 - عدد ذكور 21	- عدد الشباب 25 - عدد ما دون سن الشباب 0	- المتزوجين 0 - العازبين 25
موسيقى الشارع	- عدد الإناث 0 - عدد ذكور25	- عدد الشباب 25 - عدد ما دون سن الشباب 0	- المتزوجين 0 - العازبين 24 - المطلقين 1
موسيقى المطاعم	- عدد الإناث 5	- عدد الشباب 25	- المتزوجين 0 - العازبين 22

	- عدد ذكور 20	- عدد ما دون سن الشباب 0	- المطلقين 3
موسيقى الراب Underground	- عدد الإناث 5 - عدد الذكور 20	- عدد الشباب 25 - عدد ما دون سن الشباب 0	- المتزوجين 0 - العازبين 25

الروابط الاجتماعية: عوامل لتنشئة فنان الهامش.

العلاقات الاجتماعية وفنان الجرافيتي:

من خلال المقابلات التي أجريناها مع فناني الجرافيتي، تم الكشف عن أن العلاقات الاجتماعية لعبت دورا في توجيه 86.95٪ من إجمالي المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي، حيث أشار أغلب المبحوثين إلى تأثير الروابط الاجتماعية على توجههم الفني، وبحسب تصريحات احد المبحوثين تساهم علاقة الصداقة في الدعم الفني لفناني الجرافيتي من خلال التشجيع وتوفير أدوات تعلم فن الجرافيتي، كما كشفت تصريحات مبحوث آخر عن العلاقة السلبية لبعض السلوكيات العنيفة التي يمارسها المعلمون داخل الفصل، حيث لا يوجد تشجيع للإبداع الفني للتلاميذ، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تعنيف المعلمين للتلميذ الذي يهرب من عالم الدراسة إلى عالم الجرافيتي، وكشفت تصريحات مبحوثة عن نوع من العلاقات الهادمة من خلال محاولة الأسرة إحباط رغبتها في ممارسة فن الجرافيتي، ووصل المنع الى حد ممارسة العنف الرمزي معتبرين إياها مصدر إحراج بالإضافة إلى العنف الجسدي، وإلحاق الضرر بالضرب، ومن ثم من خلال هذه المقابلات تبين لنا تأثير التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد في مختلف الوضعيات الاجتماعية على فنان الجرافيتي.

العلاقات الاجتماعية وموسيقي الشارع:

في مقابلاتنا مع موسيقيي الشارع، وجدنا أن العلاقات الاجتماعية ساهمت في توجيه 75٪ من إجمالي عدد المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، من خلال هذه المقابلات، يتبين لنا كيف تساهم العلاقات الاجتماعية في دعم الفنانين وتوجيههم نحو مسار الموسيقى، وبحسب تصريحات احد المبحوثين فإن الفنان يحتاج إلى علاقات تدعمه وتؤثر في مسيرته بشكل إيجابي، بالنسبة له كان شقيقه الذي يمارس الموسيقى جانبًا من جوانب الدعم، فالتواجد في عائلة موسيقية يشجع أفراد الأسرة على تقليد بعضهم البعض.

العلاقات الاجتماعية وموسيقي المطاعم:

ساهمت العلاقات الاجتماعية في توجيه 93.75٪ من إجمالي المبحوثين الذين يمارسون موسيقى المطاعم، من خلال ما جاء في المقابلات مع المبحوثين، لمسنا تأثير مجموعة من العلاقات الاجتماعية على مسيرتهم الموسيقية، ففي مقابلة أجريناها مع مبحوثة تعتبر أنها أحبت الموسيقى بسبب والدتها، فقد كانت تسهر معها لمشاهدة أمسيات أم كلثوم على التلفاز، وكانت والدتها تتمتع

بحس فني وحب للموسيقى الأصيلة، لذلك تأثرت بها، وكان والدها يعمل شرطيا، مزاجي للغاية، وقد منعها من تحقيق حلمها في أن تصبح مغنية، من خلال ما جاء في المقابلة مع المبحوثة، يمكننا أن نلمس تأثير العلاقة الأسرية على مسيرتها الموسيقية.

العلاقات الاجتماعية وموسيقي الراب underground:

ساهمت العلاقات الاجتماعية في توجيه 96 ٪ من إجمالي المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب Anderground، من خلال المقابلات التي أجريناها، تبين أن هناك أنواعًا من العلاقات الاجتماعية الداعمة التي تدعم موسيقيي الراب (الأقارب، الأصدقاء، الأساتذة، الجيران ...)، حيث يلعبون دورًا في تنشئة الفنان من الناحية المعنوية من خلال العلاقة الإنسانية التي تربطهم به، ونعني بالدعم المعنوي "التشجيع"، فالموسيقي يحتاج إلى دعم من حوله من أجل اكتساب الثقة في نفسه وتنمية موهبته، لكن المفارقة هنا هي أن هذه العلاقات الاجتماعية الداعمة يمكن أن تكون هادمة في نفس الوقت، حيث أن المحيطين بالفنان يمكن أن يكونوا عقبة في طريقه.

التكنولوجيا: مجال للتأثير والتأثر الاجتماعي والفني:

اهتم علم الاجتماع بأهم التأثيرات التي خلفتها هذه التقنيات على الأفراد والجماعات، وبالتالي التنظيم والتغير الاجتماعي، فقد كان من أهم الأسئلة التي طرحها علم الاجتماع هي، كيفية تأثير التقنية على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية و السياسية (Jauréguiberry, 2016, pp.195-209).

دور الوسائل التكنولوجيا في توجيه فنان الجرافيتي:

انطلاقا من المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين فقد ساهمت وسائل التكنولوجيا الحديثة في التأثير على مسيرة 82.60٪ من مجموع المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي، ففي المقابلة التي أجريناها مع احد المبحوثين أتاح له الانترنت تعلم فن الجرافيتي بمشاهدة مقاطع فيديو على موقع youtube، بالإضافة إلى ذلك، مهد الطريق أمامه للتعرف على الفنانين الذين يمارسون الكتابة على الجدران عبر Facebook، وفي مقابلة اخرى يصرح مبحوث بأنه لجأ إلى الإنترنت وقرأ عن فن الجرافيتي، تاريخه وتقنياته ومشاهيره، ووجد نفسه يغوص فيه أكثر فأكثر حتى أصبح عالمه بالكامل، وقرر التعبير عن ذاته من خلال الكتابة على الجدران.

دور التكنولوجيا في توجيه موسيقيي الشارع:

ساهمت التكنولوجية في التأثير على مسيرة 60٪ من مجموع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، في مقابلة أجريناها مع مبحوثة تعتبر أنها أحبت الموسيقى من القنوات الموسيقية التي كانت تقدم حفلات لأم كلثوم وعبد الحليم حافظ، ثم بدأت في الاستماع إلى الأغاني من الإنترنت، بجميع أنواعها، وفي مقابلة مع مبحوث أشار بأنه أحب الموسيقى من خلال (التلفاز، الراديو،

الإنترنت)، منذ طفولته حفظ الأغاني المغربية الأصيلة من التلفاز، وكان يشاهد الأمسيات الإذاعية والتلفزيونية، ويحلم بأن يكون مطربا مشهورا مثل المطربين الذين يستمع إليهم.

دور التكنولوجيا في التأثير على مسيرة موسيقيي المطاعم:

ساهمت التكنولوجيا في التأثير على مسيرة 65.62٪، من مجموع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى المطاعم، بحسب تصريحات احد المبحوثين يعتبر انه أحب الموسيقى، بسبب الراديو، فقد كانت تذاع كل صباح أغنيات قديمة، وكان يحبها كثيرًا، وفي كل مكان يذهب إليه في الحي كان يجد أصحاب المحلات يستمعون الى هذه الأغاني، مما ورد في المقابلات عن التكنولوجيا، يبدو أنها استطاعت تكوين علاقة اجتماعية-فنية أثرت في الميول الفنية للمبحوثين وجعلتهم يحبون الموسيقى، وبالتالي هناك علاقة تفاعل بين الوسائل التكنولوجية والبيئة الاجتماعية، وممارسة الفن.

دور التكنولوجيا في توجيه موسيقيي الراب underground:

ساهمت العلاقات الاجتماعية في التأثير على مسيرة 96٪ من المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب underground، في مقابلة مع احد المبحوثين أشار بأنه كان يحب موسيقى الراب، ويعتقد أن مغني الراب هو الذي يخرج عن كل الضوابط، وأصبح مدمنًا على المخدرات لأنه كان يشاهد فيديو كليبات الراب، حيث يظهر مغني الراب في حالة من التمرد والثورة والمجون والإباحية، تأثر بحياة مغني الراب الأمريكي pac2، لكن بعد فترة، تمكن من النجاة من الإدمان والتعافي من هذا التأثير الخاطئ، خاصة بعد أن علم أن pac2 كان في الواقع ثائرًا على حياة الاضطهاد والإدمان التي كان يعيشها السود في أمريكا، ما قيل في تصريحات المبحوث يكشف الأثر السلبي للوسائل التكنولوجية، التي تعكس صورًا كاذبة لا علاقة لها بالواقع، وتؤثر في عقل المشاهد بأسلوب حياة غير واقعي، الذي يتخيل أن الصور المعروضة حقيقية.

من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين تبين لنا أن للتكنولوجيا أثر في توجيه الفنان، ويتمثل هذا التأثير في المواد الفنية التي تقدمها القنوات التلفزيونية والإذاعية ومواقع الانترنت، يتلقاها الفنان ويتأثر بها، وتنشأ بداخله أحلام وتطلعات ليصبح فنانا مثل الفنان الذي يعرض فنه على وسائل الإعلام.

الأوضاع الاجتماعية: عوامل للتأثير والتأثر الاجتماعي والفني:

من خلال المقابلات التي أجريناها تبين أن الأوضاع الاجتماعية ساهمت في التأثير على مسيرة 82٪ من مجموع المبحوثين الذين يمارسون الجرافيتي، و95٪ من مجموع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، و92٪ من مجموع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى المطاعم، و72٪ من مجموع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب Underground.

في مقابلة أجريناها مع احد المبحوثين يمارس فن الجرافيتي يقول: "أنا أمارس الجرافيتي كمهنة، أرسم على جدران المقاهي، والشركات، والمباني، والحدائق، لا أعمل بدون رخصة، ومع ذلك أعتبر نفسي من فئة المهمشين، بدون حقوق أو اعتراف أو أوراق تحميني"، مما جاء في تصريحات المبحوث، يتبين جليًا أن الأوضاع الاجتماعية كان لها تأثير على مسيرته الفنية، تتجلى هذه الظروف في الوضع المادي الذي دفع المبحوث إلى أن يتخذ الجرافيتي مهنة لكسب لقمة العيش

وبحسب تصريحات مبحوث يمارس موسيقي الشارع: "تركت المدرسة، واضطررت للبحث عن عمل لأن وضعنا المالي ليس جيدًا، لقد بحثت كثيرًا عن عمل، (خدمت كارصون وفي البناء وحارس سيارات) ذات يوم رأيت بعض الموسيقيين يعزفون في ساحة ماريشال، وقررت أن أجرب، فذهبت مع صديقي للعب الجيتار".

يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية تتفاعل معًا لصناعة فنان الهامش، ونعني بذلك الوضعية الاجتماعية للفنان داخل الأسرة، والمدرسة، العمل، بالإضافة إلى وضعه المادي.

العلاقات الفنية: التفاعل الاجتماعي بين فناني الهامشّ:

من خلال المقابلات التي أجريناها وجدنا أن 82.60٪ من إجمالي المبحوثين الذين يمارسون الجرافيتي يعتبرون أن هناك علاقة تعاون بين فناني الجرافيتي، بينما يرى 34.78٪ من إجمالي المبحوثين أن هناك علاقة صراع بين فناني الجرافيتي، ويعتبر جميع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع أن هناك علاقة تعاون وصراع بين موسيقيي الشارع، كذلك يعتبر جميع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى المطاعم أن هناك علاقة تضامن وصراع بين موسيقيي المطاعم، بالمثل يعتبر جميع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب Underground أن هناك علاقة تضامن وصراع بين موسيقيي الراب.

في مقابلة أجريناها مع احد المبحوثين يمارس فن الجرافيتي يقول: "بدأت بالرسم على الجدران معهم وعلموني مبادئ الجرافيتي، هؤلاء الشباب كانوا منتمين لألتراس الوداد، لذلك كانت معظم رسوماتهم قدح وذم لفريق الرجاء البيضاوي وللحكومة، ثم عندما اكتشفوا أنني لا أهتم بهذا الصراع بين الوداد والرجاء، طردوني من مجموعتهم، وشعرت بخيبة أمل كبيرة".

وبحسب تصريحات مبحوث يمارس موسيقي الشارع: "كنت اسمع من الأصدقاء أن هناك أماكن يمارس فيها الشباب الموسيقى (بحال ساحة ماريشال، وعين الذياب)، ذهبت مع صديقي الى ساحة ماريشال وجدنا شباب آخرين هناك (وشدينا بلاصة وبدينا نلعبو جيتار اسباني والحان مغربية)، تجمهر الناس وأعجبهم ما قدمناه من عروض موسيقية، وبدأنا نكسب المال، (مرة درهم مرة عشرة مرة مائة كل واحد شحال كاينزل فداك طربوش).

وفي مقابلة مع مبحوث يمارس الراب Underground يقول: "قررت أنا وزميلي وعدد قليل من الشباب التعاون بكل قدراتنا لإنشاء أستوديو بسيط لتسجيل أغانينا، لذلك تمكنا من إنشاء أستوديو بإمكانيات بسيطة، لكننا كنا سعداء كما لو كانت الخطوة الأولى نحو تحقيق حلم كبير، لكن في الواقع، اكتشفنا أن الأشخاص الناجحين هم نوع مختلف من مغني الراب، وليس من هم مثلنا، أولئك الذين يحققون "البوز"، تافهون وليس لديهم مواضيع، (خاس غير الكليب، يكون فيه الموسيقى ديال شطيح، والبنات، والفيلات والسيارات اخر موضة)، كأن الجمهور لا يهتم بهمومه، فهو لا ينتبه لموسيقى الراب التي تطرح مشاكل المجتمع، لذلك هناك الكثير من رواد ومشاهير الراب اليوم، (باعو الماطش).

يمكن القول أن العلاقات الفنية بين فناني الهاش لها تأثير على مجال فنون الهامش، فمن خلال المقابلات التي أجريناها تبين أن هناك علاقة تفاعلية بين الفنانين، وهي ذات طبيعة مزدوجة (تضامن\صراع)، تتجلى علاقة التضامن في التعاون بين الفنانين لإنجاز عمل فني بسبب نقص الإمكانيات وقلة الدعم المادي، حيث يساهم كل فرد حسب إمكانياته في هذا التضامن من أجل تحقيق هدف مشترك وهو تحقيق الذات.

الفضاء مسرح للتعبير الفني والاجتماعي:

يشعر المبحوثون الذين يمارسون فن الجرافيتي، بازدواجية الأمان والخوف في علاقتهم بالفضاء العام الذي يمارسون فيه الجرافيتي، ففي مقابلة أجريناها مع مبحوثة تقول: "كانت هذه الأماكن مهجورة بالفعل وكان بها أشخاص بلا مأوى ومدمني مخدرات، كنت اخشي من التعرض للأذى، لكني كنت آمنة مع هؤلاء الأولاد، خاصة مع صديقي، كنت اشتري مواد الجرافيتي بمصروفي، وتعلمت كتابة اسمي بأشكال مختلفة على الجدران، مما كان يجعلني سعيدة جدًا، رغم أن العواقب كانت وخيمة دائمًا، في الواقع، لم يدم هذا التمرد طويلًا، فاستسلمت سريعًا لضغوط الأسرة والمجتمع، ولم أستطع تحمل المشاكل بعد ذلك، لذلك بدأت في ممارسة الجرافيتي على الورق، بالنسبة لي، كفتاة، وجدت صعوبة في تحدي محيطي وعائلتي والمجتمع أيضًا، لم اعد استطيع القيام بذلك على الرغم من أنني حاولت كثيرًا".

ويعتبر المبحوثون الذين يمارسون موسيقى الشارع أن هناك علاقة أمان وخوف مع الفضاء الذي يمارسون فيه موسيقى الشارع ففي مقابلة أجريناها مع مبحوث يقول: "كنت اسمع الأصدقاء يقولون أن هناك أماكن يمارسون فيها الموسيقى، مثل ساحة ماريشال وعين الذياب، فذهبت الى ساحة ماريشال مع صديق يعزف الجيتار ووجدنا شبابا هناك، وأخذنا مكانا بينهم ثم بدأنا في عزف القيتار الاسباني والألحان المغربية، تجمهر الناس وأعجبتهم عروضنا الموسيقية، لكن بمرور الأيام تبدلت الأحوال أصبحنا نأتي إلى الساحة ولا نجد مكانا بسبب كثرة الموسيقيين، (بدأت المشاكل: التنافس، الزحام، الفوضى، العشوائية، الشجار، الشكاوي من السكان لدى السلطات، الخوف من المقدم من القائد من البوليس، النظرة الدونية...).

يعتبر المبحوثون الذين يمارسون موسيقى المطاعم، أن هناك علاقة أمان وخوف بين الموسيقيين الذين يمارسون موسيقى المطعم وفضاء ممارسة الموسيقى، ففي مقابلة قمنا بها مع مبحوثة تقول: "أجد أحيانًا صعوبات مع أصحاب المطاعم، فهم ليسوا دائمًا كرماء وليست عندهم ضمير، ولا توجد ضمانات أو حقوق أو قوانين تحميني، بالنسبة لي كامرأة أجد صعوبة في تقبل زبائن معينين لي، فهناك من يعتبرون أن الفتاة التي تغني في المطعم هي عاهرة، فأتعرض للمضايقات من بعض هؤلاء الأشخاص لأنهم يعتقدون أنني ملكهم و يُسمح بلمسي، كما أتعرض للنميمة والإشاعات من طرف الجيران والأقارب إنهم لا يرحمون أبداً".

يعتبر المبحوثون اللذين يمارسون موسيقى الراب Underground، أن هناك علاقة تحقيق الذات مع الفضاء الذي يمارسون فيه الموسيقى، ففي مقابلة أجريناها مع مبحوث يقول: "قابلت بعض أصدقاء الحي الذين يمارسون موسيقى الراب، وكنت أسهر معهم في زاوية من حينا، وبدأت في الغناء معهم، واكتشفت نفسي، لقد ولدت لأكون مغني راب، كان لأحد هؤلاء الأصدقاء غرفة على سطح منزله مجهزة بتقنيات بسيطة للتسجيل والغناء، وأصبح هؤلاء الأصدقاء وهذه الغرفة عالمي الجديد، لقد أصبحت افرغ شحنات الغضب في غناء الراب انتقد، اشتم، العن، المسؤولين عن خراب المجتمع".

يمكننا الاستنتاج أن علاقة فناني الهامش بالفضاء هي علاقة تفاعلية تقوم على ازدواجية (الأمان / الخوف) ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين، ينعكس هذا الشعور بالأمان في حقيقة أن الفضاء هو مجال لـ تحقيق الذات ، حيث يجد الفنان مساحة للتعبير عن فنه، فيتخذ فنان الجرافيتي الجدار كمساحة تعبيرية للرسم أو الكتابة، وكذلك موسيقي الشارع، حيث يعتبر الشارع كفضاء لممارسة الموسيقى التي يحبها وكسب بعض المال، ويتخذ عازف المطاعم المطعم كمكان لممارسة موسيقاه وكسب لقمة العيش، وينطبق الأمر نفسه على موسيقى الراب Underground.

فنان الهامش : بين حرية الممارسة وقيود الواقع:

تتناول دراسات علم اجتماع التنظيم "توجهات عديدة في دراسة قضايا التنظيم الاجتماعي ومشكلة العمل في المؤسسات الحديثة، يعتمد التنظيم الاجتماعي بأشكاله العديدة على مجموعة من المكونات والعناصر التي تحافظ على توازنها وتكاملها من خلال تفاعلها ودعمها وتحقق استقرارها وأهدافها الوظيفية والإنتاجية، وأثارت أعمال روبرت أوين (R.Owen)، انتباه الباحثين في العلوم الاجتماعية، لأهمية الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد" (الأصفر، 2012، ص 81،80).

من خلال المقابلات التي أجريناها مع فناني الهامش، تبين لنا أن فنان الهامش يواجه نوعًا من الازدواجية في مجاله الفني، من ناحية، يشعر بالحرية، فهو الفنان المتمرد الذي يخالف القانون ولا يحيط به أي نص قانوني يحميه، ويستغل مساحة الحرية هذه للتعبير عن نفسه والتمرد

والثورة طالما أنه بعيد عن أضواء الفن الرسمي، يختفي ويظهر ويعاني ويسعد، لكنه مثل "الفنان الشبح" بعيدًا عن قوة المؤسسة التي تفرض قواعدها الصارمة على الفنان، فهو غير ملزم بأداء رسومات قانونية مثل الضرائب ولا أن يبرر خطابه الفني.

حسب ما صرح به مبحوث يمارس الجرافيتي يعتبر أن فنان الجرافيتي يعاني من عدة مشاكل منها الرخصة والتكلفة العالية لمواد الجرافيتي، ونظرًا لعدم وجود أطراف داعمة، فإن فنان الجرافيتي لا يكسب المال من فنه، وحتى من يستخدم الجرافيتي لكسب المال لا يكسب الكثير بسبب قلة التقدير وجهل الناس للجهد الذي يقوم به فنان الجرافيتي، يمكننا القول أن فنان الجرافيتي يعاني من عدة مشاكل تمنعه من ممارسة فنه بشكل مريح، هذا لأنه فن غير مقنن، وعدم وجود تقنين يجعل من الصعب ممارسة فن الجرافيتي، إذ يعيش فنان الجرافيتي في خوف دائم من الوقوع في يد صاحب الجدار، أو السلطات، إلى جانب حقيقة أن مكانة هذا الفن، غير المعترف به رسميًا، تجعله بعيدًا عن اعتراف المجتمع.

وفي مقابلة مع مبحوث يمارس موسيقى الشارع يقول: "موسيقي الشارع يواجه العديد من المشاكل في مكان اشتغاله، حيث يصعب عليه ممارسة الموسيقى في مساحة واسعة يمكن أن تستوعب وجوده، لأنه يجب أن يتصارع كل يوم من أجل مكان في الساحة المزدحمة بالموسيقيين الآخرين، وأي موسيقي يأتي إلى الساحة بقصد إيجاد مكان لنفسه يضطر للشجار مع زملائه للحفاظ على مكانه، ثم تتحول الساحة التي كان من المفترض أن تكون مساحة لأصوات الموسيقى، إلى فضاء للصراخ والسب والضرب، والاعتقال".

نستنتج أن فنان الهامش يعاني من مشاكل تتعلق بطبيعة الفن غير المقنن، فمن خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين، تبين أن معظم المشاكل التي يواجهها فنان الهامش ترجع أساسًا إلى الوضع غير المعترف به قانونيًا واجتماعيًا لفن الهامش، فمن وجهة نظر قانونية، يمارس فنان الهامش (عملاً غير قانوني)، وبالتالي يمكن تطبيق القانون عليه في حالة تخريبه للممتلكات العامة أو الخاصة، أو في حالة الاستغلال العشوائي والفوضوي للفضاء العام، لذلك فهو يعيش في حالة خوف دائم من التعرض للاعتقال أو الأذى والاستغلال، فقد رأينا في المقابلات، كيف يعيش فنان الجرافيتي في خوف دائم من الوقوع في أيدي الشرطة أو صاحب الجدار، وكذلك يخشى موسيقي الشارع من تعرضه للأذى بسبب الخلافات حول حيازة الأماكن ويخشى أن تأتي الشرطة لاعتقاله، أما موسيقي المطعم، فيخشى أن يتم استغلاله في غياب قانون يحميه، كما يخشى موسيقي الراب Underground من اعتقاله بسبب أغانيه الجريئة.

أهم التحديات والمشاكل التي يواجهها فنان الهامش:

تحديات اجتماعية	تحديات مادية

-عدم تشجيع الأهل لمواهب الأبناء الذين يمارسون فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاع، موسيقى الراب Underground. -عدم تشجيع المؤسسات التعليمية لتلاميذها الذين يمتلكون مواهب فنية غير مألوفة. -نظرة المجتمع الدونية لفنان يمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب. -منع الأسرة للفتاة التي تمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Undrground. -عنف لفظي وجسدي من طرف الأهل للفتاة التي تمارس، فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Undrground. -عنف لفظي ومعنوي ضد الفتاة التي تمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Undrground. -عنف لفظي وجسدي ضد فنان يمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع. -النظرة الدونية لفنان فوق سن الشباب يمارس فنون الهامش.	-عدم التشجيع المادي للأهل لموهبة تمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاع، موسيقى الراب Underground. -عدم تشجيع المؤسسات التعليمية ماديا لمواهب فنية غير مألوفة. -عدم تشجيع المؤسسات الثقافية لفنان يمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Undrground. -عدم توجه الوسائل الإعلامية الرسمية للتعريف بالفنان الذي يمارس فن الجرافيتي، موسيقى الشارع، موسيقى المطاعم، موسيقى الراب Undrground. -عدم التوفر على الوسائل اللوجيستية، وقاعات للتدريب، وميزانية لتنظيم تظاهرات فنية... -مطاردة السلطات لفنان الجرافيتي، وموسيقي الشارع، وموسيقى الراب Undrground، وانعدام قانون يحمي حقوق فنان الهامش

فنان الهامش: الاستعداد لممارسة العمل الفني:

عندما نتحدث عن الاستعدادات الفنية نعني مجموع العادات التي يمارسها الفنان للشروع في عمله الفني، وهذه العادات هي ممارسات ضرورية وملازمة للفنان، في دراستنا لفنون الهامش نفترض أن هناك عادات وممارسات يومية يقوم بها فنان الهامش لبدء عمله الفني، من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي، كشف 86٪ من أفراد العينة عن العادات التي يقومون بها لبدء ممارسة الجرافيتي، حسب مقابلة أجريناها مع مبحوث يقول: "في الواقع، أستعد جيدًا قبل الخروج ليلًا للقيام بالجرافيتي، أضع كل المعدات التي سأحتاجها في حقيبة الظهر، ثم أرتدي الملابس الرياضية والحذاء الرياضي الذي يساعد على الركض عند قدوم الشرطة، واختار مكانا مهجورا".

ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، ذكر 92٪ من أفراد العينة العادات التي يقومون بها لبدء ممارسة موسيقى الشارع، حسب مقابلة أجريناها مع مبحوث يقول: "في البداية كان الأمر صعبًا عندما كنت أعيش في حي بعيد عن الساحة، كانت

الصعوبة على مستوى وسائل النقل التي يجب أن تأخذني إلى هناك بآلاتي الموسيقية، ولكن الآن أصبح الأمر أكثر سهولة لأني استأجرت مع رفاقي منزلًا بالقرب من الساحة، تكمن الصعوبة حقًا في نقل الآلات الموسيقية إلى الساحة، فليس لدينا الوسائل اللوجستية، لذلك علينا الاعتماد على أنفسنا، وعلينا الوصول إلى هناك مبكرًا قبل المساء حتى نتمكن من إيجاد مكان لممارسة الموسيقى قبل أن تصبح الساحة مكتظة".

وذكر 90٪ من أفراد العينة العادات التي يقومون بها لبدء ممارسة موسيقى المطاعم ففي المقابلة التي أجرينا مع مبحوثة تقول: "نتدرب في المساء في شقة أحد أعضاء المجموعة، وفي أوقات أخرى نتدرب في المطعم على العرض الموسيقي الذي سنقدمه، والتدريب جاد للغاية لأنه ليس عرض شخصي، إنها سمعة المطعم، يجب تقديم المطعم بأفضل صورة أمام الزبائن، نحرص على التدريب حتى لا نفقد عملنا في المطعم، وفي مساء العرض ننتظر دورنا، لأن هناك فرق أخرى تقدم عروضها والمنافسة موجودة".

من خلال المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب Underground، ذكر 88٪ من أفراد العينة العادات التي يقومون بها لانجاز أغاني الراب Underground، بحسب مقابلة أجرينها مع مبحوث يقول: "في البداية نختار موضوعًا ثم نكتب الكلمات المتعلقة بالموضوع، ونلجأ إلى أحد أصدقائنا الذي لديه غرفة صغيرة أعدها كأستوديو، ثم نبحث عن إيقاع للأغنية، ونقوم بتسجيلها، وبمجرد أن تصبح الأغنية جاهزة ، ننشرها على وسائل التواصل الاجتماعي ونحاول الوصول إلى عدد كبير من الناس من أجل تحقيق نسب مشاهدة عالية، لكن المشكلة هي أننا لا نجد دائمًا وسائل كافية لتسجيل الأغاني، فغالبًا ما نضطر إلى تأجيل الأعمال الفنية أو التخلي عنها".

يمكن القول أن استعدادات فنان الهامش لبدء ممارسة عمله الفني تتميز بخصوصية "الفن غير المقنن"، لأن كل فنان في مجاله يحاول أن يضمن شروط ووسائل العمل الفني، فكما رأينا في المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين، يحاول فنان الجرافيتي اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية نفسه من السقوط في شباك الشرطة، ويعمل موسيقي الشارع على تقليل المصاريف المادية لأنه لا يملك أي إمكانيات لوجيستية، وبالتالي يحاول إيجاد حلول ممكنة مثل استئجار شقة بالقرب من الساحة، أما موسيقي المطعم فهو حريص للغاية على التدريب، لأن عرضه الموسيقي يسمح له بضمان عمله، فالأخطاء قد تكلفه غالياً وتكلفه المطعم خسارة مادية، إلى جانب مغني الراب Underground، الذي يعمل بجد لإيجاد الطرق والإمكانيات التي يمكن أن تساعده في تسجيل أغانيه.

فنون الهامش مقاربة للنوع الاجتماعي، بين التمثلات الاجتماعية وشروط الممارسة الفنية:

النوع الاجتماعي هو "عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة، علاقة النوع الاجتماعي، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية

وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية" (مسرد مفاهيم ومصطلحات، 2006، ص 9).

من خلال المقابلات التي أجريناها مع فنانين الجرافيتي تبين لنا أن جميع المبحوثين يعتبرون أن الذكور أكثر إقبالا من الإناث على فن الجرافيتي، حيث يرى 69.56٪ من مجموع المبحوثين أن السبب هو موقف المجتمع، بينما يعتقد 52.17٪ من مجموع هؤلاء المبحوثين أن السبب هي شروط الممارسة، وحسب المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، تبين لنا أن جميع المبحوثين يعتبرون أن الذكور أكثر إقبالا من الإناث على موسيقى الشارع، كذلك المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، تبين لنا أن جميع المبحوثين يعتبرون أن الذكور أكثر إقبالا من الإناث على موسيقى المطاعم، وبالمثل المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب Underground، تبين لنا أن جميع المبحوثين يعتبرون أن الذكور أكثر إقبالا من الإناث على موسيقى الراب.

ففي مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس فن الجرافيتي يقول: "فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، ومن تجربتي ، فإن الإناث أقل تواجدًا من الذكور في مجال الرسم على الجدران، أعتقد أن هذا مجال غير مناسب للمرأة لعدة أسباب، الفتاة إذا مرت من حي مظلم يكون خطرا عليها ما بالك بالأماكن المهجورة، الأماكن التي نذهب إليها للرسم، مليئة بالمشردين والحمقى، ومدمني المخدرات، يمكن اغتصابها هناك، لكن يمكن للمرأة المشاركة في مهرجانات الجداريات، في رأيي الشخصي، هذا المجال غير مناسب للنساء لأنه مجال غير قانوني، يمكن أن يواجهن العديد من المخاطر إذا لم يكن لديهن رفقاء من الذكور، إلى جانب حقيقة أن وجهة النظر المجتمعية تمنع ذلك أيضًا، الفتيات اللاتي أعرفهن يمارسن الكتابة على الجدران على أسطح منازلهن أو على جدران غرفهن".

وصرح مبحوث يمارس موسيقى الشارع : "لم يكن لوجود المرأة في الساحة استمرارية أبدا، مرت هنا بعض الفتيات، لكن بالنسبة للممارسة الدائمة عرفت فقط امرأة واحدة متزوجة من موسيقي مثلها، أعتقد أن السبب الأساسي هو عقلية المجتمع ليس من السهل قبول عائلة الفتاة ممارستها لموسيقى الشارع، خاصة لأنها ممارسة فنية غريبة عن المجتمع (لم تكن موجودة)، يمكن القول أنه صراع الأجيال، الجيل القديم من الآباء لا يقبل أن تمارس الفتاة الممارسات الجريئة والخارجة عن التقاليد".

وفي مقابلة أجريناها مع مبحوثة تمارس موسيقى المطاعم: "في البداية واجهت العديد من المشاكل، خاصة مع والدي، كان العمل في المطاعم صدمة له، هددني ذات يوم بالطرد من المنزل، ومع تراكم الخلافات قررت أن أجد شقة للإيجار وخرجت من منزل عائلتي، واجهت الكثير من الصعوبات من أجل حلمي، وبمرور الوقت بدأت عائلتي تقبل خياري، لكن بين الحين والآخر يطلبون مني ترك الغناء في المطاعم، أو يختارون لي عريسا لأتزوج، في المطعم اعمل نهارا وفي الليل يعمل الموسيقيون الرجال، النهار لنا والليل لهم".

وصرحت مبحوثة تمارس موسيقى الراب Underground: "أحببت موسيقى الراب من خلال علاقتي بزملائي في المدرسة، الذين يمارسون الراب، ومن خلال الأغاني التي استمع لها على اليوتوب، أنا الآن ضمن مجموعة من الأصدقاء نمارس الراب في المدرسة وفي حيينا، نسجل الأغاني في استديو صغير لدى أحد الأصدقاء، طبعا أهلي يرفضون هوايتي، وقد حاولوا منعي بشتى الطرق (عقاب، ضرب، اهانات...) لكني كنت اغتنم الفرصة وأمارس موسيقى الراب مع أصدقائي، في المدرسة والحي يقولون أنني مسترجلة أي افتقر إلى الأنوثة لأني أمارس الراب، لكني لا أبالي المهم أنني افعل ما أحب".

ومن ثم نستنتج أن التباين في الإقبال على فن الهامش بين الجنسين وغلبة الذكور على الإناث يعود إلى عاملين:

-عامل التمثلات الاجتماعية: نظرًا لوجود تصورات سائدة بأن فن الهامش غير مقبول ومجهول الهوية، فكما رأينا في المقبلات، هناك رفض من قبل العديد من العائلات لممارسة بناتهم لفن الجرافيتي، أو موسيقى المطاعم، أو موسيقى الراب، بحجة أن هذه فنون لم تكن موجودة في عصرهم، كما أنها تفرض الاختلاط بالذكور مما يضر بسمعة الفتاة.

-عامل شروط ممارسة فنون الهامش: نظرًا لأن فنون الهامش غير مقننة، فإن ممارسته تحتمل الكثير من المتاعب والمخاطر، فكما رأينا في المقابلات، فإن ممارسة فن الجرافيتي تتطلب اللجوء إلى الأماكن المهجورة، التي يرتادها المدمنون والمشردون ...، وممارسة موسيقى المطاعم غالبًا ما تتطلب التعامل مع الزبائن الذين يسيئون إلى المرأة، ومع أصحاب المطاعم الذين لا يعطون الموسيقيين حقوقهم، كما أن ممارسة موسيقى الراب Underground تفرض ظروف عمل صعبة.

فنون الهامش: الفئة العمرية بين التمثلات الاجتماعية وشروط الممارسة الفنية:

عندما نتطرق لمقاربة فنون الهامش من منظور الفئة العمرية، فإننا نعني دراسة اجتماعية لمساهمة كل الفئات العمرية في مجال الفن، ونطرح إشكالا أساسيا، هو هل يوجد تفاوت في الفئات العمرية بين ممارسي فنون الهامش، وإذا كان هناك تفاوت، فما هي أسباب هذا التفاوت؟

من خلال المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي، فإن جميع المبحوثين الذين يمارسون الجرافيتي يعتبرون أن أكثر المقبلين على فن الجرافيتي هم من الشباب، وحسب المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع جميعهم يعتبرون أن أكثر المقبلين على موسيقى الشارع هم من الشباب، وكذلك المقابلات التي أجريناها مع موسيقيي المطاعم يعتبرون أن أكثر المقبلين على موسيقى المطاعم هم من الشباب، وبالمثل المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب، يعتبرون أن الشباب أكثر إقبالا على موسيقى الراب Underground.

ففي مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس الجرافيتي يقول: "فيما يتعلق بالعمر، فإن معظم الممارسين للجرافيتي هم من الشباب، لأن هذا المجال ليس قديم، إضافة إلى أنه يتطلب مجهودًا بدنيًا متاحًا للشباب"، وفي مقابلة اخرى مع مبحوث يقول: "فيما يتعلق بالفئة العمرية، فإن معظم ممارسي الجرافيتي هم من الشباب، لأن هذا المجال يحتاج إلى بنية قوية ومن ثم فإن الرجل في سن متقدمة لن يهتم بهذا الفن، لديه مسؤوليات".

وحسب مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس موسيقى الشارع يقول: "بخصوص الفئة العمرية، الأغلبية شباب، (الجيل القديم ماعندوش مع هاد تويشيات ديال الموسيقى فالشارع)"، الأغلبية شباب، (هاد الخدمة ما ممضموناش ماشي مداومة وماشي قانونية، مكاين لا حقوق لا بطاقة فنان)".

وصرح مبحوث يمارس موسيقى المطاعم: "فيما يتعلق بالفئة العمرية، فإن الأغلبية من الشباب لأن هذا المجال يتطلب جهدًا بدنيًا، وهناك رجال كبار لا يرون هذا العمل مقبولا، يمكن أن يتركوا عملهم لأن أغانيهم قديمة والجمهور يريد أغاني جديدة، ومع تقدم أبنائهم في السن، لن يكون من المقبول الاستمرار في العزف في المطاعم والملاهي الليلية".

ومن تصريحات مبحوث يمارس موسيقى الراب Underground: "بالنسبة للفئة العمرية فمعظمنا شباب لأن هذا النوع من الراب يتطلب تضحية وانتظار طويل وقد لا يمكننا تحقيق شيء".

يمكن القول أن التفاوت العمري بين فنانين الهامش يرجع إلى عاملين:

-عامل التمثلات الاجتماعية: هناك تصور شائع بأن فنون الهامش الحديثة غير مقبولة أخلاقياً وغير مفهومة لجيل الآباء، رأينا في المقابلات أن الآباء لا يقبلون ممارسة أبنائهم لفن الجرافيتي، معتبرين أن هذا الفن تخريب للجدران، وبالتالي يصعب تصور أن أيًا من كبار السن يمارس مثل هذا الفن، كما أنهم يتصورون أيضًا موسيقى الشارع وموسيقى المطاعم وموسيقى الراب فنونًا غير مألوفة، وبالتالي يصعب وجود عدد كبير من كبار السن في هذه المجالات.

-عامل شروط ممارسة فن الهامش: فنون الهامش هي فنون غير مقننة، وبالتالي فإن ممارستها ليست بالأمر الهين، وقد تؤدي إلى العديد من المخاطر، فكما رأينا في المقابلات، فإن ممارسة فن الجرافيتي يتطلب مجهودًا بدنيًا لا يمتلكه كبار السن، وفي ممارسته هناك خطر الاعتقال، وبالتالي يصعب على الشخص المسئول رب أسرة الدخول في غمار هذا الفن، كما أن ممارسة موسيقى الشارع أو موسيقى المطاعم أو موسيقى الراب Underground تتطلب مجهودًا جسديًا مثل السهر والإرهاق، بالإضافة إلى حقيقة أن الدخل المادي غير ثابت ولا توجد ضمانات اجتماعية أو صحية تجعل كبار السن يقبلون على ممارسة هذه الفنون.

فنون الهامش: التفاوت في مستوى التعليم بين فناني الهامش:

تعتبر المدرسة "من الركائز الاجتماعية البارزة في المجتمعات المعاصرة، باعتبارها مؤسسة التنشئة الاجتماعية، تنهض بالعديد من الوظائف الاجتماعية والتربوية والتعليمية، وتكسب الفرد القيم الثقافية للمجتمع الذي ينتمي إليه، وتكسبه مهارات تمكنه من الاندماج الاجتماعي، وتحاول أن تكيفه مع البيئة الاجتماعية التربوية، وتلقنه مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي يجب عليه أن يسلكها" (الطيب، 2018، ص 104).

يتناول بحثنا ظاهرة التفاوت في مستوى التعليم بين فناني الهامش، إنها محاولة لبحث تأثير المدرسة على فنان هامش، من خلال طرح إشكال أساسي وهو: هل هناك تفاوت في المستوى التعليمي بين فناني الهامش؟ وإذا كان هناك تفاوت فما هي أسباب هذا التفاوت؟

من خلال المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي، يعتبر 73.9٪ من المبحوثين أن هناك تفاوت في مستوى التعليم بين ممارسي الجرافيتي ما بين الابتدائية والجامعة وبعضهم درس فن الجرافيتي في المعهد لتصميم الديكور في المحلات والشركات والمؤسسات، أما بالنسبة للمقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، فيعتبر جميع المبحوثين أن هناك تفاوت في مستوى التعليم بين ممارسي موسيقى الشارع، مابين الابتدائية والجامعة وبعضهم درس الموسيقى في المعاهد الموسيقية، وبالمثل المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى المطاعم، جميع المبحوثين يعتبرون أن هناك تفاوت في مستوى التعليم بين موسيقيي المطاعم ما بين المستوى الابتدائي والجامعي، وبعضهم درس الموسيقى في المعاهد الموسيقية، ومن خلال المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب Underground، جميع المبحوثين يعتبرون أن هناك تفاوت في مستوى التعليم بين موسيقيين الراب Underground.

في مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس فن الجرافيتي يقول: "انه فن ارتجالي يمكن تعلمه، الجرافيتي إبداع في الدرجة الأولى، لكن الشباب الميسور ماديا يتعلمون الرسم في المدارس الخاصة ويتعلمون فن الديكور، (ماكايرسمش عشوائي بحال لي ماقاريش)"، وفي مقابلة قمنا بها مع مبحوث آخر يقول: "بالنسبة للمستوى التعليمي فاغلبهم من واقع تجربتي حتى لو كانوا متعلمين فهم يكرهون المدرسة ويكتبون على جدرانها كلمات بذيئة تهينها وتسيء الى المعلمين".

وحسب مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس موسيقى الشارع يقول: "في هذا المجال، نعاني من تفاوت حقيقي في مستوى التعليم، وخاصة في تعلم الموسيقى، حيث نجد شبابًا من خريجي المعاهد الموسيقية الحاصلين على شهادات أكاديمية ومؤهلين تأهيلا عاليا، ومن ناحية أخرى ، شباب لديهم آلة موسيقية ويحفظون بعض الأغاني، يأتون إلى الساحة ويتسببون في الاكتظاظ السكاني والمنافسة غير الشريفة".

وصرح مبحوث يمارس موسيقى المطاعم: "نعم، هناك تفاوت في المستوى التعليمي بين الموسيقيين الذين يمارسون موسيقى المطاعم، حيث يوجد خريجون من المعهد الموسيقي

وآخرون لديهم خبرة موسيقية، لكن المطعم بالنسبة لي هو مصفاة، أي لا يُسمح لأي شخص لديه آلة موسيقية وليس لديه خبرة بالعزف في المطعم، هناك شروط لأن المطعم يهتم بالدرجة الأولى بدخله المالي".

وفي مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس موسيقى الراب Underground يقول:"هناك تفاوت بين موسيقيي الراب Underground من حيث المستوى التعليمي، هناك مجموعة تركت المدرسة في سن مبكرة، ومجموعة أخرى حاصلة على درجات متوسطة وعالية، لكن في الحقيقة، أعتقد أن الكثير من الشباب من هؤلاء الموسيقيين لا يحبون المدرسة بل ويرونها سجنًا لهم ولأفكارهم.

يمكن القول أن التفاوت في مستوى التعليم بين فناني الهامش يختلف باختلاف فنون الهامش، فكما رأينا في المقابلات، فإن التفاوت التعليمي بين فناني الجرافيتي يرجع إلى عامل مادي، حيث يمكن للشباب الميسورين تعلم فن الجرافيتي في المدارس الخاصة ، بينما يتعلم الشباب الفقراء فن الجرافيتي من خلال التجربة، كما أن معظم الشباب الذين يمارسون الجرافيتي تركوا المدرسة لأنهم لم يجدوا مساحة للتعبير داخل جدرانها، فاستخدموا جدرانها للتعبير عن أنفسهم، وفيما يتعلق بموسيقى الشارع، فإن التفاوت التعليمي بين الموسيقيين لا يمنعهم من ممارسة الموسيقى، لأن الشارع مجال عام مفتوح لا يتطلب دبلومات أكاديمية، مما يؤثر على عمل الموسيقيين الذين تخرجوا من المعاهد الموسيقية واختاروا الشارع لعرضه موسيقاهم، أما التباين التعليمي بين موسيقيي المطاعم، فهو لا يؤثر أيضًا على ممارسة الموسيقى في المطعم، لكن أصحاب المطاعم يشترطون الخبرة والاحتراف، لان ممارسة الموسيقى في المطعم ليست مجرد عرض فني من أجل الفن، ولكنها وظيفة مثل الوظائف الأخرى في المطعم التي تهدف إلى "الدخل المالي"، أما التباين التعليمي بين موسيقيي الراب Underground، فلا يؤثر على ممارسة الموسيقى، لأن ما يتطلبه هذا النوع من الموسيقى هو الوعي الشقي، أي الشعور بمعاناة الأفراد داخل المجتمع والتعبير عن قضاياهم.

فنون الهامش: بين التمثلات الاجتماعية وشروط الممارسة:

يرى بورديو أن "الأحكام الفنية للجمهور ليست مجردة ولا متعالية، لأنها تنطلق من التمثلات الاجتماعية، التي يسميها الهابيتوس، ويعود تاريخ أول توظيف علمي لهذا المفهوم إلى دراسته الانتروبولوجية والسوسيولوجية الأولى حول المجتمع القبائلي بالجزائر، ليوظفه بشكل أدق وذلك في كتابه (le sens pratique)، من خلال هذا المفهوم يعتبر بورديو أن التمثلات الفنية للأفراد محكومة بالتجربة السابقة للأفراد، وبمختلف أشكال التنشئة الاجتماعية، وهذا ما يجعل بورديو يتحدث عن التنشئة الاجتماعية كاستبطان للهابيتوس الذي يشير إلى مجموعة من الاستعدادات والقيم التي يتم تلقينها في محيط اجتماعي معين"(لعريني، 2014، ص 66).

من خلال المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي، يعتبر 43.47٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لفن الجرافيتي ايجابي، بينما يرى 78.26٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لفن الجرافيتي سلبي، أما بالنسبة للمقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، يعتبر 30٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لموسيقى الشارع ايجابي، بينما يرى 70٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لموسيقى الشارع سلبي، أما بالنسبة للمقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الشارع، يعتبر 30٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لموسيقى الشارع ايجابي، بينما يرى 70٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لموسيقى الشارع سلبي، وفيما يتعلق بالمقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى المطاعم، يعتبر 18٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لموسيقى المطاعم ايجابي، بينما يرى 56٪ من المبحوثين أن تلقي الجمهور لموسيقى المطاعم سلبي، والمقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون موسيقى الراب underground يرى معظم المبحوثين أن هناك إقبالا على موسيقى الراب underground، لكنه إقبال يقوم على عدة اعتبارات.

في مقابلة أجريناها مع مبحوث يمارس فن الجرافيتي: "بالنسبة لموقف المجتمع فقد أصبح ايجابيا الآن، لاسيما أولئك الذين يعيشون في أحياء الطبقة الشعبية، يعتبرون أن هذا الفن له وظيفة جمالية، (كيقولو اللهم داك الرسمة اولا الحيط موسخ)"، وفي مقابلة اخرى قمنا بها مع مبحوث يقول: "من منظور المجتمع هناك من يرى الجرافيتي نوعا من التخريب للجدران، خصوصا الجرافيتيا الموجهة إلى شخص ما أو الى الدولة أو جرافيتي كرة القدم، وهناك من يرى الجرافيتي وسيلة لتزيين الجدران بالصور والبورتريهات لإضفاء لمسة جمالية على الفضاء، أو وسيلة لتزيين المحلات والمقاهي والمؤسسات".

وصرح مبحوث يمارس موسيقى الشارع: "في الواقع، أصبح إقبال الجمهور أفضل من ذي قبل، ففي كل مساء يكونون على موعد مع الموسيقى بعد يوم طويل في العمل، عندما أنظر إلى وجوههم، أجد الكثير من الاسترخاء والاستمتاع، يجعلني أكثر سعادة وحماسًا لتقديم المزيد من الموسيقى، ومن بينهم موظفون يقضون اليوم كله في مكاتبهم المملة، وعمال يقضون أيامهم في العمل الشاق، وطلاب جامعات، وتلاميذ مدارس، ومتسولون، انه جمهور من مختلف الطبقات الاجتماعية والأعمار والجنسيات وتختلف طريقة إقبال الجمهور، فهناك من يعبر عن إعجابه بتقديم بضعة دراهم أو أوراق مالية، كل حسب إمكانياته المالية، (خاصة توريست كايتهلاو فينا وكيقدرو الموسيقى)، وهناك من يصفقون ويرقصون ويعبرون عن إعجابهم بكلمات حب وتشجيع، وهناك جمهور من المارة يمرون بنا بلا مبالاة، أو أحيانًا ينعتوننا بصفات سيئة مثل (المتسولين)".

وحسب مقابلة مع مبحوث يمارس موسيقى المطاعم: "إقبال الجمهور على موسيقى المطاعم ليس إيجابيا جدا، فنحن نعاني من مشاكل بسبب سلوك الجمهور، يعتقد البعض أننا خاضعون لمزاجهم، فهناك من يحب الأغاني الشعبية وآخرون أغاني الراي ، والبعض الآخر أغاني طربية، وبالتالي يتحول موسيقي المطعم إلى آلة موسيقية، ويتجرد من حريته".

وفي مقابلة مع مبحوث يمارس موسيقى الراب Underground يقول: "هناك إقبال على موسيقى الراب underground ، لكنه مبني على العمر والوعي، فعندما يتعلق الأمر بالعمر، فإن معظم الراغبين في موسيقى الراب underground هم من الشباب، وذلك لأن هذا النوع من الموسيقى جديد لم يعرفه جيل الآباء، ويعتبر غير مقبول من حيث الكلمات (الفاحشة والقاسية) التي تتخطى حدود المقبول اجتماعيا، أيضًا، أولئك الذين يقبلون أكثر على هذا النوع من الموسيقى هم الأكثر وعيًا بظروف المجتمع، ويأملون في التغيير ويجدون في كلمات هذه الأغاني نوعًا من التعبير عن وضعهم".

يمكن القول أن إقبال الجمهور على فنون الهامش هو إقبال مبني على محددات اجتماعية، فقد رأينا في المقابلات، تصورات الجمهور لفن الجرافيتي، حيث يعتبرونه تخريبًا للجدران وعملًا غير مقبول، ويجب معاقبة فاعليه، بينما يعتبرها آخرون وسيلة لتزيين جدران الأحياء، أو لتزيين جدران المحلات والشركات والمؤسسات، أما بالنسبة لإقبال الجمهور على موسيقى الشارع، فهو ذو طبيعة مزدوجة أيضًا، من ناحية يستفيدون من هذا النوع من الموسيقى للاستمتاع والراحة النفسية بعد يوم شاق من العمل، ومن ناحية أخرى، ينظرون إلى موسيقي الشارع بنظرة متدنية ويعتبرونه متسولًا، أما بالنسبة لموسيقى المطعم، فإن إقبال الجمهور عليها فيه نوع من التحكم والسيطرة، باعتبار أن هذا الجمهور هو زبون المطعم في النهاية ويفرض سلطته المادية على موظفي المطعم، أما إقبال الجمهور على موسيقى الراب Underground، فيتميز بمحددين، أولهما الشباب، حيث أن معظم الذين يستمعون إلى هذا النوع من الموسيقى هم من الشباب، والمحدد الثاني هو الوعي لأن معظم الذين يقبلون على هذا النوع من الموسيقى هم أولئك الذين يعانون من الأوضاع الاجتماعية.

خاتمة بأهم النتائج:

-العلاقات الاجتماعية لها تأثير في تنشئة فنان الهامش، وهناك قانونان يحكمان هذه العلاقات فهما إما:

علاقات داعمة: تقدم الدعم اللازم للفنان من أجل بلوغ طموحه.

علاقات هادمة: تقف عقبة في طريقه وتحول دون وصوله إلى أحلامه.

-للتكنولوجيا تأثير في التكوين الفني لفنان الهامش، وهناك قانونان يحكمان هذا التفاعل:

قانون التماهي الافتراضي: يمارس الفنان المبتدئ الإسقاط على الفنان المشهور الذي يشاهد عروضه الفنية في التلفاز أو وفي سائل التواصل الاجتماعي، ويقلده ويستفيد من مسيرته الفنية.

قانون البوز Buzz: يساعد هذا القانون التكنولوجي الفنان على الانتشار في وقت قصير ليصبح حديث الناس في كل مكان، لكنه غالبًا ما يكون انتشار سريع ويتلاشى بشكل أسرع، مثل معظم

الأعمال الفنية التي تنتشر على شبكات التواصل الاجتماعي تشبه الفقاعات الفارغة التي تطير والتي لا يبقى لها أي أثر بعد فترة.

-الوضعيات الاجتماعية تؤثر على مسيرة فنان الهامش، من خلال قانونين:

قانون الراحة: وجود الفنان في وضعية مريحة تسمح له بصقل موهبته والاجتهاد لتحقيق طموحه.

قانون المعاناة: وجود الفنان في حالة معاناة يدفعه إلى الإبداع للتعبير عن همومه.

-العلاقات بين فناني الهامش يحكمها قانونان:

قانون التضامن: لفناني الهامش علاقة تعاون تتسم بالمصلحة، بسبب نقص الوسائل والقدرات الفنية، يتعاونون مع بعضهم البعض لإنجاز العمل الفني.

قانون الصراع: يجمع بين فناني الهامش نزاعات خفية ومعلنة لأسباب تتعلق بطبيعة الفن غير المقنن أو بسبب المنافسة.

-علاقة فناني الهامش مع الفضاء يحكمها قانونان:

قانون الأمان: فنان الهامش يجد في الفضاء مساحة لممارسة فنه وتحقيق ذاته، ويرتبط بالمكان ارتباطا ايجابيا يجعله يشعر بالأمان.

قانون الخوف: فنون الهامش غير مقننة ومحظورة قانونيا خاصة في حالة حدوث مشاكل في الفضاء العام، فإن فنان الهامش دائما ما يكون في حالة خوف من فقدان حريته أو التعرض للعنف.

-فنان الهامش يعاني من اكراهات مرتبطة بطبيعة فنه غير المقنن، حيث أن كل المشاكل التي يواجهها ترجع بالأساس إلى أن فنه غير معترف به على المستوى القانوني، فلأنه يمارس فنًا غير منظم، فهو مجبر على قبول الظروف الصعبة، مثل (الدخل المادي غير المستقر، الاستغلال، العنف، انعدام التغطية الصحية ...).

-الطقوس التي يقوم بها فنان الهامش للشروع في ممارسة فنه هي طقوس حماية ذاتية، حيث يحاول الاستعداد بشكل كاف من حيث الوسائل الضرورية للهروب كما رأينا في المقابلات مع فناني الجرافيتي، ويحاول إيجاد الإمكانيات التي تتناسب مع قدراته المادية لممارسة فنه، كما رأينا في المقابلات مع موسيقيي الشارع، ويتدرب بجد حتى لا يُطرد، كما رأينا في المقابلات مع موسيقيي المطاعم، ويبحث عن إمكانيات بسيطة لتسجيل أغانيه، كما رأينا مع موسيقيي الراب Underground.

-سبب التفاوت في ممارسة فنون الهامش على مستوى النوع الاجتماعي، وارتفاع إقبال الذكور على الإناث، يحكمه قانونان:

قانون التمثلات الاجتماعية: المجتمع لا يقبل ممارسة الإناث لفنون تستدعي المخاطرة والاختلاط مع الجنس الأخر، والذهاب إلى أماكن مهجورة مثل التي يذهب إليها فنان الجرافيتي، أو ممارسة الموسيقى في الشارع، أو ممارسة الموسيقى في مطاعم تقدم الخمور وعروضها الفنية تكون في وقت متأخر من الليل، أو غناء كلمات جريئة وحادة مثل أغاني الراب Underground.

قانون شروط ممارسة فنون الهامش: ممارسة المرأة لفنون غير مقننة، وغير معترف بها قانونا يجعل هذه الممارسة صعبة وشاقة، مثلما رأينا في المقابلات التي أجرينا مع المبحوثين الذين يمارسون فن الجرافيتي فعلى المرأة أن تقبل ظروف صعبة مثل ممارسة الجرافيتي في أماكن مهجورة، والاستعداد للهرب في أية لحظة، وكما رأينا في المقابلات التي أجرينا مع موسيقيي الشارع على المرأة أن تقبل الصراعات الموجودة في الساحة بين الموسيقيين وإمكانية الاعتقال، وكذلك في المقابلات التي أجرينا مع موسيقيي المطاعم على المرأة أن تقبل الاستغلال والتحرش والسهر، والمقابلات التي أجرينا مع موسيقيي الراب Underground على المرأة أن تقبل التضحية بسمعتها وحريتها من خلال أغاني جريئة تتناول مواضيع الطابوهات.

-سبب التفاوت في ممارسة فنون الهامش على مستوى الفئة العمرية، وارتفاع إقبال الشباب، يحكمه قانونان:

قانون التمثلات الاجتماعية: حيث أن جيل الآباء يعتقدون أن فنون الهامش غير مجدية وغير مألوفة خاصة أنهم لم يعرفوها في شبابهم، لذلك هناك نوع من عدم التقبل لهذه الفنون.

قانون شروط ممارسة فنون الهامش: بما أن فنون الهامش غير منظمة، فإن ممارستها تتطلب طاقة بدنية لا يمتلكها من هم في سن تجاوز الشباب، مثل القفز والجري والسهر، كما تتطلب قبول الظروف الصعبة مثل عدم استقرار الدخل المالي والتغطية الصحية.

-التفاوت التعليمي بين فناني الهامش يختلف من فن إلى آخر، فبالنسبة لفن الجرافيتي يتطلب ممارسته التجربة والمعرفة وهذا لا يتم إلا بتوفر عاملين، إما الممارسة المستمرة التي تكسب الخبرة، أو الدراسة الأكاديمية، أما موسيقى الشارع فإن الشهادات الجامعية غير مطلوبة، فالشارع مكان عام وملك للجميع، مما يخلق نوعًا من المنافسة غير العادلة مع الموسيقيين المؤهلين، أما موسيقى المطاعم فهي لا تتطلب شهادات أكاديمية، لكنها تقبل فقط الموسيقيين المؤهلين ذوي الخبرة، لأن ما يهم المطعم هو الربح المادي، وبالنسبة لموسيقى الراب Underground فهي تتطلب بالضرورة وعيا شقيًا، وهذا الوعي يكتسب من المعاناة والتجربة الحياتية للموسيقي، وليس بالضرورة من المدرسة.

-إقبال الجمهور على فنون الهامش قائم على محددات اجتماعية، فالنسبة لفن الجرافيتي هناك فئة من الجمهور يعترونه تخريبا للجدران، بينما فئة أخرى تعتبره وسيلة للتزين وإضفاء الجمالية على جدران الأحياء والمحلات والمؤسسات...، أما الإقبال على موسيقى الشارع فهناك مجموعة من الناس يقبلون على موسيقى الشارع طلبا للاستمتاع والراحة النفسية، وتقدم الدعم للموسيقيين

سواء من خلال التصفيق والتشجيع أو النقود، وهناك مجموعة أخرى لا تتقبل هذه الظاهرة وتعتبر موسيقيين الشارع مجرد متسولين، أما بالنسبة للإقبال على موسيقى المطعم، فهو إقبال سيطرة وتحكم، حيث يعتبر الزبناء موسيقيي المطعم متاحين لهم طالما أنهم يدفعون مقابل ذلك، أما الإقبال على موسيقى الراب Underground فهو إقبال من طرف الشباب، هي الفئة الأكثر استيعابا لهذا النوع الموسيقي.

أهم المقترحات:

تشجيع الأهل لمواهب الأبناء الفنية.

-تشجيع المؤسسات التعليمية لمواهب التلاميذ والتلميذات.

-توفير دور الشباب وقاعات للتدريبات الفنية.

-توجه وسائل الإعلام للتعريف بفن الجرافيتي وموسيقى الشارع، وموسيقى المطاعم، وموسيقى الراب Undrground.

-توفير ميزانية لتنظيم تظاهرات فنية تهم فنان الجرافيتي وموسيقي الشارع وموسيقي المطاعم وموسيقي الراب Undrground.

-توفير ميزانية لشراء أدوات الجرافيتي، والآلات الموسيقية.

تنظيم الممارسة الفنية لفنان الجرافيتي وموسيقي الشارع، لتجنب الاعتقال، والفوضى والازدحام والإزعاج.

-حماية حقوق، فنان الجرافيتي، وموسيقي الشارع، وموسيقي المطاعم وموسيقي الراب Undrground.

قائمة المراجع:

1.احمد الطيب، سمية، العنف في الوسط المدرسي : مقاربات في سوسيولوجيا التربية، مجلة العلوم الانسانية المجلد 15، العدد 26.

2. الأصفر أحمد وأديب عقيل(2012)، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، دمشق.

3. السيسي، يوسف (1978)، دعوة الى الموسيقى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

4. إنغليز، دافيد وجون هنغسون (2007)، سوسيولوجيا الفن طرق للرؤية، ترجمة ليلى الموسوي، مراجعة محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

5 .إينيك، نتالي (2011)، سوسيولوجيا الفن، ترجمة حسين جواد قبيسي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

6. باي، بوعلام (2012)، ملامح الممارسة الغرافيتية بالمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية Asjp.

7. شراك، احمد (2016)، الغرافيتيا أو الخربشات العربية على الحيطان مقدمات في سوسيولوجيا الهامش والثورة روافد للنشر والتوزيع.

8. فيبر، ماكس (2013)، الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى، ترجمة حسن صقر، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت لبنان.

9. كولنجود، روبين جورج (2001)، مبادئ الفن، ترجمة أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

10. محمد همام (2013)، الفن المغربي جاذبا للاندماج الاجتماعي مقاربة سوسيولوجية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، قطر-الدوحة.

11. لعريني، صلاح الدين (2014)، مفهوم الهابيتوس عند بيير بورديو، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 9 نونبر 2014.

12. محمد الحسن، إحسان (2005)، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

13. مسرد مفاهيم ومصطلحات (2006)، النوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، منشورات مفتاح، مشروع النوع الاجتماعي، السلام والأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين.

14. وهبة، مجدي وكامل المهندس (1984)، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، بيروت.

15. وولف، جانييت (2000)، علم الجمالية وعلم اجتماع الفن، ترجمة ماري تريز عبد المسيح وخالد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الثانية، القاهرة.

15. Francis Jauréguiberry (2016), Les technologies de communication : d'une sociologie des usages à celle de l'expérience hypermoderne .

Cahiers de recherche sociologique, Dép. de sociologie. Université du Québec à Montréal.

16. Richard leppert (2002), Theodor W. Adorno - Essays on Music, by the Regents of the University of California.

الدعم الاجتماعي ورهان المدرسة الدامجة

عبد الواحد خواضي، جامعة شعيب الدكالي- المغرب

عثمان الحياني، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس ماسة- المغرب

ملخص: قطع المغرب منذ الاستقلال مجموعة من المراحل في مجال ضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ويعتبر الحق في التربية والتكوين من بين أهم هذه الحقوق، فقد عرف مسار التربية الدامجة في المنظومة التربية ثلاثة محطات أساسية: التربية الخاصة، التربية الادماجية، التربية الدامجة. لقد جاءت هذه المحطة الأخيرة كتتويج لهذا المسار، وقد تم تنزيلها في البرنامج الوطني للتربية الدامجة، الذي رافقه خلق إطار الدعم الاجتماعي كإطار جديد في المدرسة المغربية. ففي هذا المقال نحاول أن نبين العلاقة بين التربية الدامجة وأطر الدعم الاجتماعي، وذلك من خلال تأكيد دور هذا الإطار في تنزيل التربية الدامجة من خلال تدخله الذي سيتخذ أكثر من مستوى كما ينص على ذلك مقرر المهام الخاص بأطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التربية الدامجة، الدعم الاجتماعي، التعليم للجميع، المشروع الشخصي للمتعلم، مشروع المؤسسة الدامج.

Social support and the challenge of the full inclusive school

Absract : Since independence, Morocco has gone through a number of stages in the field of guaranteeing the rights of people with disabilities, and the right to education and training is considered among the most important of these rights. The path of full inclusive education in the education system has witnessed three basic milestones : special education, inclusive education and full inclusive education. The latter came as a culmination of this path, and it was incorporated into the National Program Of Full Inclusive Education, which was attached with the creation of an educational social assistant as a new component in the Moroccan school. In this article we will attempt to reveal the relationship between full inclusive education and educational social assistants, by emphasizing the role of this assistant in bringing the full inclusion to life through their intervention, which will take different forms as stipulated in

the global plan of the ministry that includes the functions of social, administrative and educational assistants.

Keywords : full inclusive education, social support, education for all, personal project of the learner, full inclusive institution's project.

مقدمة

يسعى هذا المقال إلى إبراز دور أطر الدعم الاجتماعي، باعتبارهم هيئة جديدة داخل المنظومة التربوية المغربية، في تنزيل الإطار المنهاجي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة. فقد عرفت منظومة التربية التكوين بالمغرب منذ المصادقة على اتفاقية حقوق الأطفال في وضعية إعاقة في أبريل 2009 مجموعة من السياسات التعليمية التي جعلت من الدمج غايتها القصوى. وفي هذا السياق تم الانتقال من التربية الإدماجية القائمة على مبدأ العزل، إلى تربية دامجة تقوم على مقاربة حقوقية تتجاوز كل المعيقات التي تحول دون استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من حقهم في تعليم ذي جودة بالمدرسة العمومية كغيرهم من الأطفال.

فالمدرسة الدامجة كرهان ومشروع يحمل ما يحمله من تصورات وأهداف، وتميزه خصائص متقاطعة لكنها تقود إلى مصب واحد وهو إرساء مجتمع الجميع، عبر بوتقة المدرسة والتربية والتعليم. فهي بمثابة ذلك الكيان الذي يستقبل الجميع بلا استثناءات ولا شروط، هدفه دمج الجميع وإشراكه في خلق مشروع مجتمعي منفتح على الاختلاف، وموجه أساسًا لفرض نوع من التأقلم والحد من التمثلات السلبية عن الإعاقة ومحاولة بناء نموذج بيداغوجي ينهل من مشروع المؤسسة الدامج، أخذًا بعين الاعتبار اقلمة المؤسسة لتشمل الجميع، وكذلك توحيد معاييرها لتيسير إدماج الكل.

يكتسب هذا الموضوع أهميته، من خلال قراءة التقارير والأبحاث الخاصة بتقييم مسار تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، فهناك العديد من المعيقات التي تحول دون استفادة هذه الفئة من المتعلمين من حقها في التربية والتكوين. ولعل ما يثير الاهتمام بحسب نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة لسنة 2014، هو أسباب عدم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث تأتي الصعوبات الإدارية المتعلقة بالتسجيل في أعلى قائمة أسباب عدم تمدرس هؤلاء الأطفال. وبالأخذ بعين الاعتبار متغير النوع الاجتماعية فإن نسبة عدم التمدرس ترتفع عند الإناث بالمقارنة مع زملائهن الذكور (29,1 % مقابل 49,2 %).

وهذا ما حاولت الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030 مواجهته عبر تحديد تصور مفاهيمي جديد يقوم على «تأمين حق الأشخاص في وضعية إعاقة في ولوج منظومة التربية والتكوين»، وقد جاء هذا الحق/الرافعة مرفقًا بمجموعة من المستلزمات كملائمة المناهج

والتكوين، وتوفير مساعدين للحياة المدرسية وتكييف الامتحانات ومحاربة التمثلات والصور النمطية حول الإعاقة (زروقي، 2019، 79).

وهنا يأتي المدخل الأساسي لأطر الدعم الاجتماعي، خاصة بالانطلاق من القرار الوزاري في شأن تحديد مجالات مهام أطر الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي رقم 0714-20 الصادر في 2020/11/04 وخاصة المادة 4 منه، والتي تحدّد مهام أطر الدعم الاجتماعي، سواءً المهام ذات البعد النفسي والاجتماعي والصحي، أو تلك المتعلقة بالتدبير التربوي والتواصل، أو المرتبطة بالحياة المدرسية.

فهذا الإطار الجديد يندرج ضمن الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى الفصل بين الفوارق الاجتماعية والفوارق المدرسية، وذلك عبر خلق مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تندرج ضمنها المساعدات المالية المقدمة للأسر (المنح، والصناديق الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات التعليمية، والمساعدات المباشرة المقدمة للآباء...) وتطوير البنيات التحتية المدرسية، مع توفير التغطية الصحية، والنقل المدرسي، وإنشاء داخليات على مستوى التعليم الإعدادي في البوادي وفي المناطق المعزولة؛ وخاصة لفائدة الإناث، وتوفير المطاعم المدرسية في مجموع المؤسسات التعليمية وتوفير آليات الدعم التي تستهدف التلاميذ الذين يوجدون في وضعية صعبة إلخ. وتعتبر البرامج الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسات ذات الإنجازات الضعيفة، رزمة أخرى من الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل فك الارتباط بين الأصول الاجتماعية للتلاميذ ونتائجهم الدراسية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2018، ص 23).

فما هي إذن الرهانات المنتظرة من أطر الدعم الاجتماعي من أجل المساهمة في إنجاح مشروع التربية الدامجة؟ وما هي أوجه التقاطع بين التوجه العام لأطر الدعم الاجتماعي والتربية الدامجة كمشروع تربوي؟ هذه بعض أهم الأسئلة التي سنتناولها عرضًا وتحليلًا في هذا المقال، والتي نستهلها بالحديث عن الإطار التشريعي للتربية الدامجة، وواقع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

التربية الدامجة كأفق لإرساء مجتمع الجميع

إن جوهر ما تسعى إليه التربية الدامجة يكمن في التحدّي القائم على وضع تصوّر يخرج من النَّمطية «والقدرة على وضع تفريق بيداغوجي للتَّحلي بمواصفات الابتكار، فليست ديمقراطية المدرسة هي أن نعطي للجميع التعلمات الخاصة بفئة صغيرة ذات حظوة، لأنَّ الأمر يعرّض فئة أخرى لخطر مواجهة محتويات وأنماط من التعلمات هم ليسوا مهيئين لتلقّيها لأسباب شخصية أو اجتماعية» (الحنصالي، 2017، ص 186).

فالتربية الخاصة تقوم على مفهوم «الطفل العادي» و«الطفل غير العادي»؛ حيث «تعتبر البرامج التربوية المتخصّصة التي تقدَّم لغير العاديين هدف إشباع حاجاتهم، وتنميَّة قدراتهم بشكل كبير، ومساعدتهم على التكيُّف مع العاديين» (حمداوي، د ت، ص 4). إنها تسعى إلى تكييف غير العاديين ليصروا عاديين، وهذا ما يكشف التصور الذي يقوم عليه هذا النوع من التربية، والذي

يتأسَّس على مفهوم الانحراف، فكلٌّ من لا يواءم المعيار الاجتماعي، يجب العمل على تكيفيه وتطويعه ليصير عاديًا، وسويًا.

لقد بدأت عدَّة تساؤلات تطرح حول هذا النَّمط من التربية في بداية سنوات الألفية الثالثة. وظهرت مجموعة من التَّحاليل النَّقدية لهذه التربية، خاصةً بعد انتشار بعض التجارب الدَّولية المنفتحة على الوسط المدرسي العادي من أجل تربية الأطفال في وضعية إعاقة. وتستهدف هذه الأماكن العلاجيَّة المغلقة، والمدرسة التي ترسخ الفوارق الاجتماعية وتعمل على تعزيز إعادة الإنتاج الاجتماعي. في ظل هذه الانتقادات، أثيرت مسألة قابليَّة تمدرس هؤلاء الأطفال في الوسط المدرسي (الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، 2019، ص 23).

فبالاعتماد على النَّقد الذي وجَّهه عالم الاجتماعي الأمريكي *إرفنغ غوفمان* لتلك المقاربة الكلاسيكية القائمة على سيَّاسة المراقبة والعزل والتَّمييز والتَّهميش لفئة اجتماعية تُنعت بأنَّها «غير عادية» (anormales)، حيث تقوم المقاربة العلاجية على إعادة أفراد هذه الفئة إلى «الحالة السَّوية»، ممَّا يجعل هذه المقاربة تأخذ نفس منحى العلاج النَّفسي التقليدي الذي يرتكز على أشكال مختلفة من العنف من أجل إرغام هؤلاء للخضوع للقواعد الاجتماعية المتعارف عليها (Pariseau-Legault et Holmes, 2017). فقد مكَّن هذا النَّقد من كسب الاعتراف بالشَّخصية القانونية لأفراد هذه الفئة ومواطنتهم الكاملة، ممَّا أدَّى إلى بروز المدرسة الدَّامجة، والتي تقوم على المبدأ التالي: على المدرسة العادية أن تستقبل بشكل عادي قدر الإمكان كل الأطفال من خلال التأقلم مع متطلَّبات كل واحد منهم (Thomazet, 2008, p129).

لقد عرفت منظومة التربية الوطنية مسارًا طويلاً في تعاملها مع إشكالية إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة[1]، حيث يحمل مبدأي الإلزامية والتعميم في طياتهما حقّ جميع الأطفال بغضّ النَّظر عن وضعيتهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية في الحصول على تعليم ذي جودة ويؤهلهم لولوج الحياة العملية والاندماج الاجتماعي. حيث قامت المملكة المغربية بالمصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.

تنص المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي وقَّعها المغرب في 08 أبريل 2009، على الحق في التعليم بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، وضرورة تنزيل هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، من خلال اعتماد نظام تعليمي جامع على جميع المستويات يستمر مدى الحياة، وذلك لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعَّالة في مجتمع حر (الأمم المتحدة، د ت، ص 27). وقد عمل الدستور المغربي لسنة 2011 على تنزيل هذه الاتفاقية؛ حيث نص في ديباجته على حضر ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو

[1] تجدر الإشارة إلى أنَّنا لا نختصر مفهوم التربية الدامجة في هذا المقال على الأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن نظرا لأهمية التهميش والاقصاء الذي تتعرض له هذه الفئة داخل منظومة التربية والتكوين، فإنَّنا سنركِّز عليها باعتبارها نموذجًا يمكننا من فهم وقياس وقع السياسيات العمومية حول التربية الدامجة، ومشروع المدرسة للجميع.

اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان. كما نصَّت الفصول (31، 32، 33، 34، 35) على ضمان تمتع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص في وضعية إعاقة، بكافة حقوقهم على قدم المساواة. وقد أشار الفصل 34 إلى ضرورة «إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع».

أما القانون رقم 04.00 حول إلزامية التعليم الأساسي الذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 ماي سنة 2000، فقد نصَّ على ضرورة توفير الدولة لتعليم مجاني في مؤسسة تعليمية عمومية قريبة من مقر الإقامة، ويلتزم الآباء والأولياء بتنفيذه إلى بلوغ أطفالهم سن الخامس عشر. رغم أن هذا القانون لم يشر بشكل صريح إلى الأطفال في وضعية إعاقة، لكنه يتحدث على إلزامية التعليم للجميع الأطفال المغاربة بما فيهم الأطفال في وضعية إعاقة. وقد جسَّدت الدعامة الرابعة عشرة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين هذا التوجه، حيث نصَّت بشكل صريح على ضرورة العناية بالأشخاص ذوي الحاجات الخاصة، وتوفير الدعم اللازم لتخطي الصعوبات الجسمية أو النفسية أو المعرفية التي تعيقهم.

ويعتبر البرنامج الاستعجالي للإصلاح 2008-2012 وثيقة أخرى ذات أهمية في تنزيل مخطط التربية الدامجة، حيث أشار (خاصة في المشروع: E1.P6) إلى ضرورة ضمان ولوج متكافئ للتعليم لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقون، الأحداث الجانحون، أطفال الشوارع، تشغيل الأطفال)، وذلك من خلال تشخيص الوضعية الاجتماعية التي يعيشها الأطفال ذوي الإعاقة، وتحسين ولوج «المعاقين» للأقسام العادية، بالإضافة إلى توسيع الطاقة الاستيعابية للفصول المخصصة لاستقبال هذه الفئة (وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، 2009، ص 16). وهنا تتضح بشكل جلي المعالم الأولى للتربية الدامجة، حيث يتم التمييز بين ولوج الأقسام العادية، والأقسام المتخصصة، وجعل القسم الدامج سابقة على التربية الخاصة ذات التوجه الإقصائي.

لقد عرف تنزيل القوانين والمخططات الوطنية (البرنامج الاستعجالي) حول تربية الأطفال في وضعية إعاقة مجموعة من العراقيل التي حالت دون تطبيقها على أرض الواقع، خاصة بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة. وهذا ما جاءت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 أن تستدركه إلى جانب أهداف أخرى (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، ص 16). وقد أصدرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لتضع خطة تتكون من ثلاثة مستويات رئيسية من أجل ضمان الحق في التعليم والتكوين الجيدين للأطفال في وضعية إعاقة وهي كالآتي:

أ.إدماج الأطفال «المعاقين» في المدارس لإنهاء وضعية الإقصاء والتمييز وضمان إنصافهم وتحقيق شروط تكافؤ فرصهم في النجاح الدراسي إلى جانب أقرانهم؛

ب.تربية وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال وضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة؛

ج.إدماج محاربة التمثلات السلبية والصور النمطية عن الإعاقة في التربية على قيم حقوق الإنسان، وفي الإعلام بمختلف أنواعه وقنواته.

وقد جاء القانون الإطار 51.19 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 19 أغسطس 2019، ليرسخ هذه الرافعة ويضفي عليها صبغة قانونية ويجسد تعاقدًا وطنيًا يلزم الجميع، والذي ينصّ في المادة 25 منه على وضع مخطط وطني متكامل للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة، ضمن مختلف مكونات المنظومة، قوامه تعزيز وإرساء تكوينات مهنية ومتخصصة في مجال تربية هؤلاء الأشخاص وتكوينهم، والسهر على تتبع تنفيذه وتقييمه.

كما أكَّد الباب الثالث من القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها الصادر بـ 19 ماي 2016، على حق «الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتعليم والتكوين بجميع أسلاكه، بما في ذلك حرية اختيار التخصصات التي تناسبهم، والتي يرغبون في متابعة دراستهم بها. ولا يمكن أن تشكل الإعاقة مانعًا من الاستفادة من هذا الحق أو سببًا للحد من ممارسته».

هنا يظهر أن الإطار التشريعي المغربي ينخرط في التوجه الدولي الذي التفت إلى حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة فيما يتعلق بالحق في التربية والتعليم والتكوين، حيث عملت الوزارة الوصية على قطاع التعليم على إصدار العديد من المذكرات والدوريات التي تسعى من خلالها إلى أجرأة النصوص التشريعية والاتفاقيات التي وقع عليها المغرب، ممَّا جعلها تنحو نحو تنزيل التربية الدامجة في المدرسة المغربية عبر بدل المزيد الاهتمام بهذه الفئة من المتعلمين وضمان حقهم في التربية والتكوين، كغيرهم من المتعلمين.

وفي فما يلي سنحاول التطرق لأهم المذكرات والدوريات الوزارية التي عملت على تنزيل هذا الحق وأجرأته على أرض الواقع.

-المذكرة الوزارية رقم 179 والصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1987 والتي تحثُّ على ضرورة العمل على تخفيف الضغط على المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين، من خلال الاهتمام بمدارس المكفوفين التابعة لوزارة التربية الوطنية؛

-المذكرة الوزارية رقم 15 والصادرة بتاريخ 24 يناير 1990 والتي ركزت على مسألة تسهيل الظروف الدراسية للمعاقين جسديًا عبر العمل على تحسين ظروف تمدرس الأطفال المعاقين من خلال السماح بتسجيلهم رغم تجاوزهم السن القانوني، وتسجيلهم في أقرب مؤسسة إلى مقر سكناهم، وإعطائهم الأسبقية بخصوص المنح واتخاذ كل التدابير الضرورية لتسهيل تمدرسهم؛

-المذكرة الوزارية رقم 10 والصادرة بتاريخ 16 فبراير 1998 والتي تضمنت إجراءات تنفيذ المرسوم التطبيقي لقانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين والسهر على اتخاذ جميع الإجراءات العملية الكفيلة بتطبيق المقتضيات الواردة في الباب الثالث من المرسوم رقم 2.97.218 بتطبيق القانون رقم 05.81 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر؛

-المذكرة الوزارية رقم 008.00 والصادرة بتاريخ 07 أبريل 2000 والتي استهدفت مسألة تمدرس الأطفال المعاقين، كمنطلق لتعميم التمدرس وتكافؤ الفرص بالنسبة لجميع الأطفال، وتيسيرًا للإدماج المدرسي للأطفال المعاقين، بحيث يركز مضمون هذه المذكرة على ضرورة تسجيل التلاميذ المعاقين حركيًا وحسيًا وذهنيًا، سواءً في أقسام مدمجة أو في أقسام عادية، وذلك من خلال مراجعة النصوص والمذكرات التي تنظم الحياة التربوية لتراعي خصوصيات التلاميذ المعاقين وحاجاتهم، ثم تفعيل إطار عمل مشترك داخل المؤسسة لضمان الإدماج المدرسي لهؤلاء الأطفال، ثم تنمية الشراكات والتعاون لدعم تمدرسهم، ووضع إطار لضمان تدخل الأطر الصحية المختصة لتوفير الخدمات الطبية والشبه طبية، وأخيرًا تكوين الفاعلين التربويين في مجال الإدماج؛

-الدورية المشتركة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي رقم 130 والصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2004 والتي همَّت إجراءات الدخول المدرسي الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتي جاءت تنفيذًا لمقتضيات اتفاقية الشراكة بين وزارة التربية الوطنية وكتابة الدولة لدى وزارة الأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي الموقعة بتاريخ 30 مارس 2004، وعملاً على تحيين مضامين المذكرتين 104 و008. وقد أشارت الدورية إلى مجموعة من الإجراءات أهمها: تسجيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصَّة، ثم تشكيل اللجنة المختصَّة، وتأهيل الفضاء المدرسي، واختيار الأطر التربوية للتدريس بالأقسام المدمجة؛

-المذكرة رقم 3.2247 والصادرة بتاريخ 30 أبريل 2013 والتي همَّت الإجراءات التنظيمية لتكييف المراقبة المستمرة والامتحانات الإشهادية لفائدة التلاميذ ذوي الإعاقة والتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في الكتابة والنطق، بحيث تمَّ تقسيم هذه الإجراءات إلى مستويين، الأول يرتبط بالمؤسسة التعليمية والنيابة الإقليمية، والثاني بالأكاديميات الجهوية، بدايةً يتمثل دور المدير في إعلام التلاميذ المعنيين بالمسطرة الواجب اتخاذها من أجل تكييف الامتحانات، أمَّا على المستوى الجهوي، فيتم إحداث لجنة جهوية لتكييف الامتحانات، وذلك من أجل دراسة ملفات التكييف والبث فيها؛

-المذكرة الوزارية رقم 14.039 والصادرة بتاريخ 03 أبريل 2014 والتي همَّت مسألة تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وخصوصًا العمل على تنفيذ كل الالتزامات المتضمنة للاتفاقيات المبرمة بالأكاديمية الجهوية، والنيابات الإقليمية والجمعيات الفاعلة ذات مصداقية، وتركز المذكرة على مجالات محددة: تأهيل الحجرات الدراسية؛ توفير الوسائل الديداكتيكية؛ توفير الموارد البشرية؛ الإشراف على مراقبة البرامج المشتركة؛ دعم قدرات الأطر التربوية؛

-الدورية المشتركة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة تحت رقم 14.721 والصادرة بتاريخ 25 يونيو 2014 والتي جاءت كتفعيل لدور اللجنة الطبية الإقليمية واللجنة النيابية للاستقبال والتوجيه والتتبع في مجال تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث حدَّدت هذه الدورية أنماط التمدرس حسب نوعية الإعاقة، فهناك الأقسام العادية؛ أقسام مدمجة داخل وسط مدرسي عادي؛ مؤسسة تربوية مختصَّة. كما حدَّدت إجراءات استقبال ملفات تسجيل الأطفال في وضعية إعاقة والشروط اللاَّزمة عند التسجيل، والتي تتكلَّف بها اللجنة الطبية التي يتمُّ إحداثها بالاتفاق بين نائب وزارة التربية الوطنية ومندوب وزارة الصحة، وقد حدَّدت الدورية هذه اللجنة سواءً من حيث الأعضاء، والتنظيم، والاختصاصات، واختصاصات طبيب الصحة المدرسية؛

-المذكرة الوزارية رقم 412.14 والصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2014 والتي جاءت بصدد ضرورة تفعيل مقتضيات المذكرات الوزارية الصادرة في مجال تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل جعل المدرسة المغربية دامجة لجميع الأطفال دون تمييز على أي أساس كان؛

-المذكرة الوزارية رقم 052.14 والصادرة بتاريخ 22 أبريل 2015 والتي وجَّهت الاهتمام بالأساس إلى تكييف ظروف إجراء وتصحيح الامتحانات لفائدة المترشحين في وضعية إعاقة: إجراءات انتقالية عبر تحديد صيغ التكييف بالنسبة للمترشحين الذين يعانون من إعاقة وقف ما هو منصوص عليه في القانون 92.07. ويشمل التكييف الصيغ التالية؛ تمديد مدة الامتحان بنصف ساعة إضافية؛ الاستفادة من اصطحاب مرافق؛ توفير مكلف بالحراسة قادر على التواصل بالإشارة، كما حدَّدت هذه المذكرة مساطر الاستفادة من صيغ التكييف، سواء طريقة تقديم الطلبات، وكيفية معالجتها على صعيد النيابة وعلى صعيد الأكاديمية؛

-المذكرة الوزارية رقم 0656.19 والصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 2019 في شأن استقبال وتسجيل التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة بالمؤسسات التعليمية، والتي ركزت على مسألة اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية لتسهيل هذه العملية؛

-المذكرة الوزارية رقم 0702.19 الصادرة بتاريخ 02 أكتوبر 2019 والتي جاءت كإعطاء الانطلاقة للعمل بالمكون الخاص بتدبير تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بمنظومة «مسار» بمختلف مؤسسة التربية والتعليم العمومي والخصوصي، ويشمل هذا المكون مجموعة من الوظائف التي تمكّن من: تهيئة القاعات؛ مسك معطيات الجمعيات والأطر التابعة لها؛ استخراج المعطيات الإحصائية حول التلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة.

هي إذن حصيلة مذكرات يزخر بها تاريخ تأمين الحق في التعليم لدى فئات التلاميذ في وضعية إعاقة ووضعيات خاصة.

تطور تربية وتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في المدرسة المغربية

من حيث المبدأ فلجميع الأطفال الحق في التمدرس، لكن عمليًا يتمُّ تجاوز هذا المعطى مع الأطفال في وضعية إعاقة وحرمانهم من هذا الحق، وهنا تكمن قيمة المجتمع في احتواء هذه الشريحة كضامن أساسي لكامل حقوقهم، ولعل أبرز بلورة لهذا الاحتواء هو مشروع المدرسة الدامجة الذي جاء ليتجسد لنا كصورة للمجتمع الصغير الذي بإمكانه أن يسهم في تجاوز كل هذه التحديات، «ببدل مزيد من الجهد والالتزام من الجميع لجعل المدرسة مكانًا مناسبًا يتعلم فيه جميع التلاميذ ويصلون فيه إلى أقصى مستوى تسمح لهم إمكاناتهم وقدراتهم» (الحنصالي، 2017، ص 185).

لكن قبل أن نصل إلى ما يسمى اليوم بالتربية الدامجة، لابد من الوقوف عند مختلف المراحل التي مر منها تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة خلال تاريخ المدرسة المغربية الحديثة.

إن ما تجمع عليه مختلف التقارير والدراسات حول مسار تربية الأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب، هو المراحل الكرونولوجية التي مرَّت بها. حيث تميز بين ثلاثة مراحل أساسية، تلخص كل واحد شكلاً محددًا من التربية ومقاربة مختلفة في التعامل مع هذه الفئة من المتعلمين، وهذه المراحل هي: التربية الخاصة؛ التربية الإدماجية؛ التربية الدامجة.

أ. التربية الخاصّة

تعود أصول التربية الخاصَّة بالتجارب التربوية مع الأطفال ذوي إعاقات في المغرب بشكل أساسي (خاصة بصرية أو سمعية) إلى نهاية الستينات من القرن الماضي، ثم مع الأطفال ذوي إعاقات ذهنية، إلى سنوات الثمانينيات من القرن نفسه. فمنذ اعتماد المغرب الإعلان العالمي لحقوق الطفل في بداية الستينات، قام بدعم بعض الجمعيات المشتغلة في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة، خاصةً عبر عقد شراكات معها، أو من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة تم تكليفها بتربية الأشخاص في وضعية إعاقة وتكوينهم. ومن بين تلك الجمعيات، هناك «المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين في المغرب»؛ ومؤسسة «لالة أسماء للأطفال الصُّم»؛ ومؤسسات أخرى متخصصة تتركَّز أساسًا في محور تطوان-الدار البيضاء (الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، 2019، ص 23). كانت تلك المراكز المتخصصة تشتغل بدون أي جسر يربطها بنظام التربية الوطنية. وكانت مراكز المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين هي وحدها التي أخذتها الخريطة المدرسية لوزارة التربية الوطنية بعين الاعتبار. ولم تدمج هذه الوزارة مراكز أخرى في الخريطة المدرسية إلا خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي. ويتعلق الأمر أساسًا بمؤسسة لالة أسماء للأطفال الصُّم (الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، 2019، ص 23).

ب. التربية الإدماجية

كانت وزارة التربية الوطنية قد اقترحت إحداث أقسام خاصة داخل المدارس الابتدائية لاستقبال بعض الأطفال في وضعية إعاقة «خفيفة أو متوسطة» ويتعلق الأمر، بشكل من الأشكال، بمشروع إدماج مدرسي سُمي «أقسام الإدماج المدرسي» (CLIS) وذلك في إطار مشروع رائد

ومبتكر ينشئ روابط مؤسساتية بين المجتمع المدني والمدرسة. ففي ظل التحاليل النقدية لتجربة التربية المتخصصة، خاصةً مع انتشار بعض التجارب الدولية المتعلقة بالانفتاح على الوسط المدرسي، حيث تمَّ نقد المقاربة القائمة على الأماكن العلاجية المغلقة، والتوجه القائم على المدرسة التي تعزز الفوارق الاجتماعية وتساهم في إعادة الإنتاج الاجتماعي. ومع هذه الانتقادات، أثيرت مسألة قابلية تربية الأطفال بكونهم في وضعية إعاقة في المدرس العادية. وفي هذا الوقت، بدأ يطرح سؤال تمدرس هؤلاء الأطفال في الوسط المدرسي. وقد كانت جميع المذكرات التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية بين سنة 1998 وسنة 2004 تهدف إلى إدماج الأطفال في وضعية إعاقة كليًا أو جزئيًا في الأقسام العادية. بالرَّغم من كل المجهودات التي بدلتها وزارة التربية الوطنية، إلا أن هذا الإدماج بقي ملتبسا؛ حيث يتخذ أشكالا متنوعة: كالإدماج «الشخصي» في القسم العادي، والإدماج «الجماعي»، والذي يقوم على تجميع الأطفال في أقسام خاصَّة حسب نوعية إعاقتهم. ثم هناك النموذج المسمى «التدرجي» الذي يجمع أجهزة متنوعة من أكثرها إدماجًا، إلى أكثرها تمييزًا، ويحافظ على استمرارية المراكز المتخصصة (الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، 2019، ص 24).

يعتبر مشروع E1.P7 ضمن المشاريع الأساسية في المخطط الاستعجالي 2009-2012، وقد وضِع هذا المشروع من أجل «إنصاف الأطفال والجماعات ذوي الاحتياجات الخاصة». إلاّ أن الاستمرار في استعمال المصطلحات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة القائمة على النموذج الفردي، يبيّن سيادة التصور الطبي للإعاقة الذي كان راسخ لدى أصحاب القرار في المغرب، رغم مصادقتهم على الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تتجه نحو المقاربة الدامجة.

ج. **التربية الدامجة**

من أجل تحديد خصائص هذه لمرحلة، خاصة باعتبارها آخر ما تم التوصل إليه في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، لابد من التوقف عند الإطار المرجعي للهندسة المنهاجية لأقسام التربية الدامجة. والذي يعتبر مشروعًا مجتمعيًا يدخل ضمن مخططات التنمية البشرية، ويشكل رافعة من رافعات إرساء مبادئ حقوق الإنسان، وتنزيل المبادئ التي نصَّ عليها دستور 2011. كما أنه يعتبر لبنة من لبنات تحسين ظروف عيش الأفراد والجماعات، خاصةً بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة. لقد أشرفت مديرية المناهج بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على هذا المشروع، بالتعاون مع منظمة اليونسيف لرعاية الطفولة.

وتروم العدة المستهدفة تنزيل الإطار المرجعي للهندسة المنهجية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة الذي وضعته الوزارة، سنة 2017، بعد إنجازه عبر مراحل متسلسلة منذ الموسم الدراسي 2013-2014، وبمشاركة فاعلين ميدانيين ومتدخلين في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، بكل من جهة سوس ماسة، وجهة الشرق (بيدادة، 2019، ص 116).

إن السياق الذي جاء ليضخ دماء جديدة في شرايين التربية الدامجة لم يكن سوى حافزًا جديدًا لكسب الرهان وذلك عبر وضع جميع المتدخلين داخل مخطط واحد وهادف يشمل المدرّس والإدارة التربوية والمناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية وأنظمة التقييم وكل ما من شأنه أن يقارب ويلاءم وضعيات مختلف المتعلمين في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة. كل هذا دون أن نغفل مسألة مهمة ألا وهي تحدي تجاوز التراكمات السابقة من الأخطاء والسقطات التي لم تتماشى وأرض الواقع، ومحاولة إرساء آليات للتتبع والمواكبة والتنفيذ والتقييم وتحمل المسؤولية من طرف الجميع، لأن التحدي صار أكبر والطموح أكبر بكثير، بل وأكثر من ذلك فالميدان مليء بالعوائق الجاهزة التي قد تختلف باختلاف بالسياقات بين ما هو مجتمعي بالدرجة الأولى والتنظيمي الاجرائي في الدرجة الثانية، أو بيداغوجي بدرجة أقل.

لقد «كان منطلق بلادنا لتحقيق هذا المشروع الطموح هو تجاوز المقاربات والاتجاهات والتمثلات السابقة في التعاطي مع الإعاقة، وخصوصًا المقاربة الاجتماعية-الطبية التي كانت إلى وقت قريب هي المرجع الأساس المعتمد في التعاطي مع الأطفال في وضعية إعاقة، والمرتكزة على تصنيف الأطفال في وضعية إعاقة ضمن "الفئات الخاصة" التي تحتاج إلى وضع خاص وتعليم خاص» (الهاروني علوي، 2020، ص 201).

تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في الأرقام

سوف نقوم بتحليل وضعية الأطفال المنتمون لهذه الفئة، بالاستناد أساسًا على نتائج البحث الوطني الثاني حول الإعاقة (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، 2015)، والذي أنجزته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2014، حيث جاء ليحيّن نتائج البحث الوطني الأول الذي أنجز سنة 2004؛ فالتحولات السياسية والسوسيو اقتصادية تحتم التوفر على معطيات جديدة ومحيَّنة.

لقد تمَّ اعتماد عينة علمية تتكون من 16.044 أسرة، وقد تمَّ الأخذ بعين الاعتبار توزيعها المجالي سواءً من حيث جهات المملكة، أو متغير الوسط (حضري قروي)، ثم متغير السكن للتمييز بين الوضعية السوسيو اقتصادية للعينة البحث. وقد تم إنجاز هذا البحث عبر ثلاثة مراحل أساسية، البحث الاستطلاعي، والذي تمَّ إجرائه على مدى 12 يوم امتد على محطتين: الأولى من 09 دجنبر 2013 إلى 14 دجنبر 2013، والثانية من 30 يناير 2014 إلى 04 فبرير 2014. أمَّا المرحلة الثانية فقد خصصت لتوظيف وتكوين فريق البحث، حيث تمَّ اعتماد مجموعة من الشروط لانتقاء الباحثين والمشرفين والمراقبين، وتمَّ تكوينهم خلال ثلاثة أيام. وخصصت المرحلة الأخيرة لسيرورة إنجاز البحث، حيث تمَّ ذلك عبر اعتماد تقنية المقابلة الشخصية CAPI وقد امتد البحث الميداني من الأسبوع الأول لشهر ماي إلى الأسبوع الأول من شهر يوليوز لسنة 2014.

وبخصوص نسبة التمدرس، فإنها لم تتجاوز لدى الفئة العمرية 6 إلى 17 سنة 41,8 %، وهو ما يختلف على نسبة تمدرس باقي الأطفال، فبالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة البالغين من العمر 6-11 سنة 37,8 %، في مقابل 99,5 % عند باقي الأطفال في نفس الفئة العمرية. أمَّا عن نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة للفئة العمرية 15-17 سنة، فتبلغ حسب البحث الوطني 39,9 %، مقابل 61,1 % كنسبة وطنية للتمدرس لنفس الفئة العمرية لباقي الأطفال (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، 2015، ص 62). أمَّا من حيث اعتماد متغيري التمدرس ووسط الإقامة، نجد أن نسبة تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في الوسط الحضري هي 49,5 % مقابل 32,9 % في الوسط القروي، ومن حيث الجنس فهناك بالنسبة للإناث 29,1 % مقابل 49,2 % لدى الذكور.

وبالنسبة لنوعية المؤسسات المدرسية التي يرتادها الأطفال في وضعية إعاقة، فإن نتائج البحث تشير إلى كون 75 % من الأطفال المتمدرسين يرتادون المدارس العادية، فيما 5 % تكتفي بالتعليم المنزلي أو الكتاتيب. كما أن 5 % فقط من الأطفال المتمدرسين في المؤسسات التعليمية العادية يستفيدون من تأطير متخصص (الأقسام المندمجة التابعة لوزارة التربية الوطنية) وترجع هذه النسبة الضعيفة بالأساس إلى ضعف التأطير وقلة المتخصصين في مواكبة المسار التعليمي لهؤلاء الأطفال وانعدام الشروط الملائمة لاستفادتهم من التَّمدرس. ممَّا يؤدي إلى كون 79 % من الأطفال المتمدرسين في الفئة العمرية بين 5 و17 سنة لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية. في حين أن 15 % من الأطفال المتمدرسين يترددون على مؤسسات متخصصة، غالبًا ما تكون جمعوية، خاصةً المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية أو في حالة اضطرابات في السلوك.

لقد اتضح أن المسار التعليمي للأطفال في وضعية إعاقة يعرف اضطرابات لعدة أسباب مرتبطة بنوعية إعاقتهم؛ حيث صرح 36,6 % من الأطفال المتمدرسين بأن إعاقتهم تؤثر سلبًا على مسارهم التعليمي. وتتصدر الإعاقة 56,6 % والبنيات غير الملائمة والمناهج التعليمية 46,4 % الأسباب التي تحول دون استفادتهم من الحق في التعليم بشكل طبيعي، في حين أن باقي الأطفال في وضعية إعاقة يعانون من ظروف سوسيو اقتصادية ومن التمييز داخل الفضاءات التعليمية، ذلك أن:

-30,8 % منهم يعانون من ممارسات عدوانية سواءً من قبل التلاميذ الآخرين أو آبائهم أو من المدرسين أو مسيري المؤسسة التعليمية؛

-27,5 % ناتجة عن عدم توفير الولوجيات؛

-12,7 % يصرحون بكون عدم الاستقرار الدراسي يعود إلى صعوبات مالية. حيث أن 3,9 % من الأطفال في وضعية إعاقة فقط يستفيدون من منحة أو مساعدة مالية من طرف مؤسسات مختلفة لمتابعة دراستهم.

أمَّا بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة غير المتمدرسين، فإن 80,3 % منهم لم يسبق أن التحقوا بمؤسسة تعليمية (مدرسة عادية، كتاب قرآني...)، بينما 13,7 % اضطروا إلى مغادرة المدرسة عبر مراحل 56 % في الطور ما قبل المدرسي، 36 % من التعليم الابتدائي، 8 % من التعليم الثانوي الإعدادي.

وتجدر الإشارة إلى أن أسباب عدم التمدرس حسب الأشخاص في وضعية إعاقة في هذا البحث تعود إلى:

- صعوبات إدارية: 49,7 %؛

- تمييز البيئة الاجتماعية المدرسية: 30,8 %؛

- غياب الولوجيات: 20,2 %؛

- مشاكل مالية: 19,3 %؛

- عدم ملاءمة المناهج البيداغوجية في المؤسسات التعليمية: 1,2 %.

انطلاقًا من هذا التشخيص، يظهر ضعف الاستراتيجية الوطنية لدمج الأطفال في وضعية إعاقة، وتؤكد وزارة التربية الوطنية أن قطاعها سيتولى تدبير ملف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وسيخص هذا التدبير المؤسسات التعليمية المتخصصة، وهو ما سيتطلب تقوية التنسيق بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. إن العلاقة بين تلك المراكز والمدارس ليست فعلية بما فيه الكفاية باستثناء بعض التجارب التي برهنت عن نجاعتها، ونجحت فعلاً في تحقيق هذا الرهان. ويقترح القانون الإطار الخاص بالإعاقة أن تشكل تلك المراكز جزءًا لا يتجزأ من النظام الوطني للتربية والتكوين.

إن إقرار هذا القانون الإطار 97.13 بدمج المؤسسات المختصة واعتبارها جزء من المنظومة التربوية يعد خرقا لمقومات التعليم الجامع. فما جاء في المادة 12 من نفس القانون يبيّن عدم استعداد الدولة للالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها في ترسيخ تعليم جامع (الحنصالي، 2017، ص 191).

أطر الدعم الاجتماعي ورهان المدرسة الدامجة

فالمدرسة الدامجة هي المدرسة/النموذج الذي يتلاءم وحاجيات كل المتعلمين، «وإن عليها أن تشكل نموذج الديمقراطية المأمول في المجتمع برمته، فهي نموذج مثالي للتطور البنيوي للمؤسسة، وهي النموذج القادر على إنهاء التأثير القوي الذي كانت تضطلع به المقاربة الطبية» (الحنصالي، 2017، ص 186).

إن المقاربة الوطنية للإدماج المدرسي هي امتداد لرؤية أساسها تصور دولي للعديد من المنظمات التي ترى في المدرسة ذلك الحاضن الذي لا يستثني أحداً ولا يترك أي طفل خلفه متشبثًا بإلزامية التعليم، والرهان هنا هاجسه الأطفال في وضعة إعاقة ووضعيات خاصة، بعد حصولهم على الموافقة لأجل التسجيل في المدرسة الدامجة وفقًا لضوابط تنظيمية محددة. ولعلّ للمغرب استثناءاتٌ في هذه التجربة كباقي التجارب كما سلف وأن قلنا، إنها تفتقر للمواكبة والتقويم وهو ما ولّد لنا سقطاتٍ حتمت التدخل من جديد ومحاولة ترميم التصور وملاءمته مع الواقع الذي فرضته الاكراهات، ولنقارب هذا التطور الذي ساقته المدرسة المغربية في احتضانها للأطفال في وضعية إعاقة، حاولنا الإحاطة بالتجربة منذ ولادتها إلى دورها الحيوي اليوم مرورًا بكل العثرات التي اعترتها محاولين تجسيد مكامن الخلل، دون أن نغفل ما نعتبره سيرورة تراكمية ذات ترسانة تنظيمية قوية لكن عليها ما عليها من الهفوات.

إن هذه السيرورة لن تكون سوى مقاربة للاستراتيجية الوطنية للدمج يحتل فيها المنهاج العملي كلمة الفصل، والتطور النسقي الذي مرت منه تجربة المغرب من بيداغوجية إدماجية إلى بيداغوجية دامجة.

من هنا تأتي أهمية هذا الإطار الجديد (أطر الدعم الاجتماعي) الذي يعتبر آخر من التحق بالمدرسة المغربية، وقد طال انتظاره من طرف الفاعلين التربويين. خاصة أن هذا التخصص ينهل من مقاربات متعددة تتجاوز البعد الإداري، ويقوم بملء الفراغ الحاصل في الإدارة التربوية على مستوى التكوين في الجوانب الاجتماعية والنفسية للمتعلمين.

تجدر الإشارة إلى أننا هنا ننطلق من مقاربة تكاملية تقوم على مبادئ العمل الجماعي في إطار فريق متعدد التخصصات والمداخل، فالرهان على هذا الإطار، لا يلغي أهمية باقي المتدخلين، بل إن الرهان هو في تجانسه معهم، خاصةً أن المدرسة العمومية تعرف مشكلاتٍ مركبة يصعب فيها أن نعزل ما هو اجتماعي عما هو نفسي وما هو إداري.

تأتي أهمية أطر الدعم الاجتماعي من أجل المساهمة في تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة، في كونه ينتمي إلى هيئة الإدارة التربوية، والتي لم تعد مرتبطة ببعض الإجراءات ذات طابع روتيني بيروقراطي مكتبي بقدر ما هي عمل ميداني يقتضي التخلي عن أنماط التدبير العمودي إلى مقاربة التدبير الأفقي التشاركي مع كل شركاء المؤسسة الدامجة من أجل إنجاح مسار

التمدرس الدامج للطفل في وضعية إعاقة (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019 أ، ص 38).

بالنظر إلى الرافعة الرابعة من الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، خاصةً في النقطة المتعلقة «بتكوين مدرسين متمكنين من التربية الدامجة، وإدراجها ضمن برامج التكوين المستمر للأطر التربوية، وتوفير مساعدين للحياة المدرسية» (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015، ص 16)، تظهر أهمية أطر الدعم الاجتماعي في كونهم يندرجون ضمن هؤلاء المساعدين الذين أشارت إليهم الرؤية الاستراتيجية. وهذا ما نصَّ عليه القانون الإطار رقم 51.17 خاصة في المادة 22 التي تؤكد على ضرورة العمل على إقامة وتطوير وحداتٍ للدعم النفسي وخلايا للوساطة تشرف عليها أطر متخصّصة بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين.

انسجامًا مع هذا التصور الجديد للمنظومة التربوية بالمغرب، تمَّ خلق هذا الإطار الجديد، والذي تحدد المادة 4 من القرار الوزاري رقم 0714-20 الصادر في 2020/11/04 مجالات اهتمامه، والتي يدخل ضمنها على مستوى مهام التدبير التربوي والتواصل «إعداد دفاتر خاصة للتلاميذ المتعثرين وذوي الاحتياجات الخاصة»، وعلى مستوى تفعيل أنشطة الحياة المدرسية «المساهمة في تنمية الشراكات والاتصال بالإدارات والجماعات والجمعيات لدعم فئات التلاميذ من المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة».

فتدخل أطر الدعم الاجتماعي سيكون امتدادً لسيرورة المساعدة الاجتماعية من داخل المنظومة التربوية التي ترمي بالأساس إلى تنمية وتعزيز النّماء والنضج المعرفي للمتعلمين، وتكوين قدرة أكبر لهم على مواجهة الحياة، الأمر الذي يلزم معه توفر المتدخل في هذا الإطار على قدراتٍ خاصة في تقديم المساعدة خصوصًا أن الأمر هنا يتعلق بمتعلمين في وضعية إعاقة، بل وأن كل متعلم يمسك وبعمق حقيقته وحياته والخطوط العريضة المختلفة لمساره، والتي لا يمكن حصرها في السياق التعليمي التعلمي وحده، فالفرد أو المتعلم في وضعية إعاقة يحقق نوعًا من الإدماج الذاتي حين يصل إلى موارده ويحسّ أنه مفهوم ومقبول، وهذا هو التحدي الأكبر في تدخل إطار الدعم الاجتماعي في صلب مشروع المدرسة الدامجة.

لأن الدعم في الأساس هو بمثابة عملية أساسية لتدعيم مواطن القوة عند المتعلم، وأداةً فعّالة لتفادي تراكم التعثرات والثغرات التي تعترض المتعلم سواءً كان في وضعية إعاقة أو العكس، والتي قد تكون عائقًا أساسيًا غير مباشر في طريق تعلمات أخرى، تبدو لأول وهلة على غير علاقة مباشرة بها، فالتعثرات قد يكون مظهرها معرفي تحصيلي، لكن وجهها الخفي قد يكون اجتماعي نفسي اقتصادي أو صحي، وهنا تبرز حنكة ونجاعة تدخل إطار الدعم الاجتماعي في الكشف عن كل تلك العوامل الخفية.

إن التدخل الإجرائي لإطار الدعم الاجتماعي عمومًا يستند إلى وسائل وتقنيات وإجراءات قد تكون شاملة لكل مناحي الحياة المدرسية، مراعية لعدم الإقصاء والتهميش، ومحاربة الفشل

والهدر الدراسيين وتعزيز فرص النجاح والدمج المدرسي وهو ما يتقاطع مع أحد أكبر هواجس التربية الدامجة، ممَّا يضعنا أمام صياغة تكميلية تكاملية لمشروع المدرسة الدامجة ورهان الدعم النفسي والاجتماعي والصحي.

«يقوم الدعم النفسي الاجتماعي الصحي على فكرة أن النتائج الدراسية ليست رهينة فقط بالجهد المدرسي المرتبط بالتحليل المعرفي وإنما هي مرتبطة بالوضعية النفسية والاجتماعية للمتعلمين والمتعلمات، فهو يختص بالمتعلمات والمتعلمين الذين يعانون صعوبات ومشاكل نفسية واجتماعية تعيق تعلمهم» (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وبالتعليم العالي والبحث العلمي، 2009، ص 5).

من جانبه يبقى تدخل أطر الدعم الاجتماعي في إنجاح مشروع المدرسة الدامجة معززًا لكل هذه الجوانب، فهو يلامس الرغبة في التعلم لدى المتعلمين في وضعية إعاقة كباقي أقرانهم، وذلك بطرق نشيطة وينميها من داخل النوادي التربوية، وإلى غير ذلك من الآليات، كما أنه يرمي إلى مساعدة المتعلمين في تشخيص جل المشاكل الشخصية التي تعيق عملية التعلم، دون إغفال الدور الفعال في خلق جو من العلاقات الايجابية بين المتعلمين في وضعية إعاقة وأقرانهم لتقوية روح التعاون والانسجام، كما يبقى دور الملحق الاجتماعي مهما في ربط المدرسة بمحيطها وخلق روح الحوار مع الوسط الأسري للمتعلمين.

إن الدور الذي يلعبه إطار الدعم الاجتماعي في إرساء مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي جاء كاستمرار لسيرورة تهم التعامل مع وضعيات مركبة داخل الحقل التربوي، والحد من الظواهر الشاذة والتي تحول دون يُسر العملية التعليمية التعلمية، وكذا لخلق نوع من المواكبة بالأساس للمتعلمين في وضعيات خاصة، ولعل تجربة البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة تتقاطع مع هذا الإطار في بعض النقاط، الأمر الذي فتح الباب أمام نقاش جديد ولعلَّ عملنا هذا جزء منه.

فمن أجل إنجاح ورش التربية الدامجة، لابد من الاشتغال على التمثلات الاجتماعية والنفسية السلبية لدى الفاعلين التربويين باعتبارها تعيق عملية الدمج، وبالتالي فمن الضروري العمل على جعل هذه التمثلات منسجمة مع مبادئ التربية الدامجة؛ حيث «ينبغي مشاركة كل الأطر التربوية في تعليم التلاميذ في وضعية إعاقة وليس فقط الأستاذ الذي نكلفه بقسم يسمى مدمجًا في مؤسسة تعليمية عادية. إن التربية الدامجة تقتضي تأهيل موارد بشرية كفؤة خاصة تلك التي ستمارس مهمة التربية والتعليم، ينبغي تأهيلهم لتقبل الاختلاف وكيفية التعامل مع هذا الاختلاف وتكييف البرامج والمناهج والاجتهاد في إيجاد الحلول لكثير من المواقف التي ليست لها وصفات جاهزة» (الكنوني، 2019، ص 267).

كما سيساهم في محاربة ظاهرة الوصم الاجتماعي الذي يتعرض لها الأطفال في وضعية إعاقة داخل المؤسسة، فالوصم اليومي ليس سوى الوجه التفاعلي لاتساع الفجوة بين الأسر والآخرين،

حيث يتم احتقار الأسر من خلال مجموعة من العبارات، ويتم منع أبناؤها لولوج بعض الفضاءات بسبب هذه السلوكات المزعجة، أو عند الافصاح عن هوية الابن الذي يعيش في وضعية إعاقة. ففي المدرسة، يتعرض الأطفال التوحديون، على سبيل المثال، للوصم من خلال تعليقات مستفزة، تصدر من الأطر التربوية أو الطاقم الإداري أو التلاميذ. «تقول أم سعد البالغ من العمر عشر سنوات: "رافقت ابني إلى المدرسة، وعند وصولنا نادى أحد التلاميذ طفلي باسمه، فاستفسرت منه بلطف: هل تعرف ابني؟ أجابني بسخرية جارحة: إنه يدرس معي. لكنه غير عادي، ولا يعرف شيئا"» (أعراب، 2020، ص 48).

أطر الدعم الاجتماعي وترسيخ المشروع البيداغوجي الفردي (PPI)

يعتبر التفريد، أو المقاربة الفارقية، من بين الأسس الجوهرية للتربية الدامجة، فقد أكَّدت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على ضرورة اتخاذ تدابير بسيطة وناجعة في دمج الأطفال في وضعية صعبة، خاصة عبر اعتماد خطط العليم الفردي، ثم تدريب المعلمين لتحسين مهارتهم وقدراتهم لتعليم هؤلاء الأطفال. فاعتماد هذا النوع من البيداغوجية، يمكّن من النظر إلى الطفل في وضعية إعاقة باعتباره حالة متفردة، له مؤهلات وقدرات، ولا تنحصر في النظر إلى قصوره. وهنا «فمن الضروري الوعي أيضًا بأن لكل طفل في وضعية إعاقة زمنه التعلمي الفردي وإيقاعاته الخاصة حسب درجة الإعاقة ونوعيتها والقصورات التي تميزها، ممَّا يستلزم تكييف مكونات الهندسة البيداغوجية للتعلمات مع تلك الإيقاعات» (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019 ب، ص 33).

بناءً على ذلك، يعتبر المشروع البيداغوجي الفردي أحد الأساليب الفعالة في العملية التعليمية التعلمية، وفي تربية الأشخاص في وضعية إعاقة على الخصوص. فقد نصَّ القرار الوزاري رقم 047.19 الصادر بـ 30 يونيو 2019 بشأن التربية الدامجة للتلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة، على ضرورة «بناء مشاريع أقسام دامجة والمشاريع البيداغوجية الفردية، وفق طبيعة الإعاقات المعنية بالتمدرس، وذلك حسب التعلمات الأساس المكيفة، تحت إشراف المفتشين التربويين ومديري المؤسسات التعليمية وإشراك الأسر والجمعيات».

لقد حدَّد الإطار المرجعي طبيعة هندسة التعلمات المرتكزة على التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة في مكونيين: التعلمات الأساس أو الكفايات المستهدفة والتي يقرها المنهاج الدراسي، ثم التعلمات الداعمة المتعلقة بصقل القدرات وتنمية المواهب، والتي تتم أساسًا في قاعة الموارد للتأهيل والدعم، وذلك بمساعدة متخصصين (الفرق الطبية والشبه طبية ومنشطو الحياة المدرسية إلخ).

من خلال التمييز بين هذين المكونين، تظهر أهمية التدخل الذي يمكن أن يقدمه إطار الدعم الاجتماعي من أجل إعداد وتنفيذ المشروع البيداغوجي الفردي، فإذا نظرنا إلى التعلمات الداعمة التي تدخل في اختصاص هذا الإطار، تتضح أهمية المساهمة التي سيقدمها خاصة فيما يتعلق

بتنشيط الحياة المدرسية التي تسعى إلى دمج الأطفال في وضعية إعاقة بالوسط المدرسي وجعلهم جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية، وذلك عبر تقديم أنشطة تنمية مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي.

أما بخصوص مراحل إنجاز المشروع البيداغوجي الفردي فإنها تنقسم إلى أربعة محطات أساسية: التشخيص، والتخطيط، والتدبير، والتقويم.

تفترض عملية التشخيص منذ البدء الإلمام بمعطيين أساسيين. أولا الإلمام بكل المعلومات المفيدة عن الطفل، أي كل ما يميز شخصيته بمختلف مكوناتها، الجسمية والسيكوحركية، والمعرفية والانفعالية، والوجدانية الاجتماعية، ذلك بهدف معرفة مواطن القوة، والجوانب التي يعتريها القصور. ويهم المعطى الثاني جرد المقررات الدراسية للمجالات التعلمية الأساسية من أجل انتقاء الأنشطة التربوية التي تلائم وضعية الطفل لتخطيطها وبرمجتها وفق خطة مدروسة بشكل جماعي من لدن الفريق التربوي وشبه الطبي.

إن المساهمة في عملية التشخيص التي تشكل لب المشروع البيداغوجي الفردي، يشكل مدخل أساسي بالنسبة لأطر الدعم الاجتماعي، من خلال توفير المعلومات اللاّزمة حول الطفل وأسرته ووضعه الاجتماعي والنفسي، حيث تشكل هذه المعلومات عنصر أساسي في عملية التشخيص وتسهل وضع قائمة لحاجات المتعلم، وتقسيمها إلى التعلمات الأساس والتعلمات الداعمة.

وبخصوص مشروع المؤسسة الدامج، والذي يشكل بدوره أحد المداخل الأساسية من أجل تنزيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة، فإن الانفتاح الواعي للمؤسسة التعليمية على محيطيها الاجتماعي منطلق أساسي لتحقيق نجاعة أكثر لوظيفتها التربوية بدينامية أكثر واستمرارية أقوى، فالمقاربة التدبيرية لمشروع المؤسسة الدامج لا تخرج عن هذا النطاق لا من حيث الرؤية ولا التصور لأن كل المرتكزات التدبيرية يجمعها نفس النسق.
فالمشروع المدرسي الدامج هو خطة إجرائية ممنهجة لضمان مسار تعليمي دامج للأطفال في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة، يؤطره فريق القيادة بروح فلسفية دامجة وبناءة، ترتكز على بعد النظر في كون الإعاقة ليست حاجزًا أمام وصول التلميذ إلى مبتغاه، كل هذا «يأتي من كون التربية الدامجة تستلزم ليس فقط ممارسات جديدة، بل أساسًا تغيرًا في القناعات وفي الاتجاهات، وهو أمر لا يمكن أن يتم من دون تعبئة واشتغال على الذات الاجتماعية» (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019 ب، ص 35)، لأن هذا الانفتاح اليوم صار مختلفًا عما كانت عليه المؤسسة من ذي قبل؛ حيث أصبح كل طرف في العملية التعليمية التعلمية شريك أساسي لا غنى عنه، وهو ما سطرته المذكرة الوزارية رقم 73/2009 كأهم الأبعاد والضمانات الضرورية لمدرسة النجاح والتي تلخصت بالأساس في:

-توسيع صلاحيات المدرسة العمومية؛

-الانفتاح الواعي للمؤسسة التعليمية على محيطها الاجتماعي والاقتصادي؛

-منح دينامية تربوية واجتماعية لجميع الفاعلين والمتمدرسين بالمؤسسة التعليمية؛

-توفير كافة الوسائل الضرورية للارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية؛

-القيام بشراكات مع مختلف الفاعلين في الحقل التربوي؛

-تقوية دور مدير المؤسسة التعليمية إشرافًا وتسييرًا وتدبيرًا (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019 أ، ص 43).

إن هذا الرهان لم يكن سوى ذلك الأساس لمشروع المؤسسة الدامج وهي في خضم انفتاحها على محيطها المباشر من أجل تعبئة جماعية حول الرؤية الدامجة، من أجل تجاوز المواقف والتمثلات السلبية تجاه الإعاقة، ومنه تشجيع الأسر بالأساس على القطع مع التردد في الدفع بأبنائهم نحو حضن المدرسة.

إن شمولية مشروع المدرسة الدامج تعطي للتربية الدامجة قيمتها المضافة مستدركة بذلك نواقص التجارب الأولى، كما تطرقنا لذلك سلفا، لأن الطفل في وضعية إعاقة أو وضعيات خاصة هو الجوهر، ونمو وبناء شخصيته هو الرهان من وراء كل ذلك.

فالتحول وبشكل دقيق يكمن في الصيغة واللمسة التي يضفيها المشروع البيداغوجي الفردي للمتعلم من داخل القسم الدامج بالموازاة مع قاعة الموارد للتأهيل والدعم، ليجمع المتعلم في وضعية إعاقة بين التعلمات الأساس والتعلمات الداعمة، لأن القسم الدامج هو ذلك «الفضاء المدرسي الذي يمكن أن يتضمن طفلاً أو أكثر لديه حاجيات خاصة. يكون هذا الطفل من حقه الاستفادة من نفس العرض المقدم لباقي زملائه "العاديين" لكن بصيغة متكيفة مع قدراته وبطرق وتقنيات تراعي طبيعة إعاقته» (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019 ب، ص 39).

خاتمة

انطلاقًا من تحليل مسار التربية الدامجة في المنظومة التربوية المغربية، وبالوقوف عند واقعها بالاعتماد على الوثائق المرجعية والتقارير المنجزة في هذا المجال، تبيّن أن وزارة التربية الوطنية قد قطعت أشواطً مهمة في ترسيخ التربية الدامجة وتنزيل مبادئها التي تحددها المواثيق والاتفاقيات التي وقعها المغرب في هذا المجال. فالتربية الدامجة إذن أصبحت واقعًا معاشًا داخل المدرسة المغربية، وصار حق الأطفال في وضعية إعاقة في التربية والتكوين مكفولاً كغيرهم من الأطفال «الأسوياء».

بالنظر إلى هذا المسار، فإن أطر الدعم الاجتماعي، باعتبارهم آخر من التحق بالمؤسسات التعليمية جاء في سياق دعم وترسيخ التربية الدامجة، مما يجعل هذه الأخيرة أحد الرهانات الأساسية وراء خلق هذا الإطار الجديد، خاصةً أن مشروع التربية الدامجة يحتاج إلى الكثير من المتخصصين الذين خضعوا إلى تكوين علمي في هذا المجال، وهذا ما نجده لدى أطر الدعم عامة

والدعم الاجتماعي بشكل خاص، لكونهم استفادوا من التكوين في مجال التربية الدامجة في جانبيه النظري والتطبيقي بالضافة إلى المشاركة في ورشاتٍ وندواتٍ شارك فيها متخصصون في هذا المجال داخل المراكز لجهوية لمهن التربية والتكوين (سوس ماسة على سبيل المثال).

على الرغم من الأهمية التي أوليناها لدور أطر الدعم الاجتماعي في المساهمة في تنزيل برنامج التربية الدامجة، فهذا لا يلغي أهمية باقي الأطر سواء الأستاذة والأطر الإدارية وباقي الشركاء كالأسر وجمعيات المجتمع المدني إلخ. لذلك فلابد من تنظيم تكوينات تستهدف آباء وأمهات وأولياء الأشخاص في وضعية إعاقة، والفاعلين داخل الجمعيات المدنية العاملة في مجال تربية وتعليم الأشخاص في وضعية الإعاقة، بشراكة مع المؤسسات التعليمية، أو في برامج محو الأمية، وذلك من أجل ضمان إشراك فعلي للأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم والجمعيات المدنية الممثلة لهم، في صوغ برامج ووضع تدابير لصالح تعليمهم وتكوينهم، وتتبع تنفيذها وتقييم نتائجها (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يونيو 2019، ص 18).

وتعتبر التعبئة الاجتماعية حول المدرسة من بين الأدوار الأساسية للإدارة التربوية والتي يساهم فيها إطار الدعم الاجتماعي بشكل مباشر، حيث «يطرح الدور المحوري للإدارة التربوية في بلورة استراتيجية تواصلية وتعاونية سواء داخل المدرسة أو خارجها، وذلك لاستقطاب الشركاء وفعاليات المجتمع المدني قصد تحقيق التعبئة الاجتماعية حول المدرسة، وتفعيل المشاركة المجتمعية لتمكين النسق المدرسي من مواجهة المشاكل ومعالجة الاختلالات التي تحول دون قيامه بوظائفه كاملة سواء على المستوى السوسيو- تربوي أو الثقافي أو الاقتصادي» (سنهجي، 2014، ص 35).

وفي الأخير فإن المدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية لابد أن تساهم بكل مكوناتها في تحقيق الاندماج الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع، مما يستلزم العمل وفق مقاربة واضحة للحيلولة دون جعلها مجال للإقصاء والتمييز خاصة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، فالرهان الأساسي من وراء التربية الدامجة هو العمل على القطع بين الفوارق الاجتماعية والفوارق المدرسية. كل هذه التصورات تجعل أمام إطار الدعم الاجتماعي مهمة صعبة تستدعي التنسيق بين مختلف الأطر المشتغلة داخل المؤسسة لتحقيق أهداف التربية الدامجة والمساهمة في تنمية المنظومة التربوية نحو مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء.

قائمة المراجع

1.أعراب، فؤاد. (شتاء 2020). «التدبير الطبي والأسري لوصم التوحد في مدينة القنيطرة المغربية: من الإنكار إلى الاعتراف». مجلة عمران، المجلد 8، العدد 31، ص 31-58.

2.الأمم المتحدة، (د ت). اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري. متوفر على الموقع التالي:

<https://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-a.pdf>

3.بيدادة، محمد. (2019). «تنزيل الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة». في: الحق في التربية الدامجة: انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم (7 و8 يناير 2019). الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 116-125.

4.حمداوي، جميل. (د ت). «التربية الخاصة أو تربية ذوي الاحتياجات الخاصة». مؤمنون بلا حدود. متوفر على الموقع التالي: <www.mominoun.com>

5.الحنصالي، سعيد. (نونبر 2017). «الإعاقة والتربية: نحو استراتيجية دامجة لتمدرس التلاميذ ذوي القدرات المختلفة». مجلة المدرسة المغربية، عدد مزدوج 8/7 (ملف العدد: المدرسة والديمقراطية)، ص 175-203.

6.زروقي، إبراهيم. (2019). «دعم تحسين ظروف تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة»، في: الحق في التربية الدامجة: انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم (7 و8 يناير 2019). الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 78-86.

7.سنهجي، عبد العزيز. (يوليوز 2014). «دور الإدارة التربوية في التعبئة الاجتماعية حول المدرسة». مجلة دفاتر التربية والتكوين، العدد 11، ص 34-40.

8.الهاروني علوي، عبد الواحد. (2020). «من التربية المتخصصة إلى التربية الدامجة: قراءة في مسار دمج الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية المغربية». مجلة مسالك التربية والتكوين، المجلد 3، العدد 2، ص 200-211.

9.الكنوني، رشيد. (2019). «التمثلات النفسية الاجتماعية الإيجابية نحو الأشخاص في وضعية إعاقة: مدخل لإنجاح التربية الدامجة». في: الحق في التربية الدامجة: انتقال مفاهيمي وتحول الممارسات ورهانات التقييم (7 و8 يناير 2019). الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ص 264-268.

10.المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (يونيو 2019). رأي المجلس في موضوع: تعليم الأشخاص في وضعية إعاقة نحو تربية دامجة، منصفة وناجعة. الرأي رقم 2019/4، ص34.

11.المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2018). مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. الرباط، ص52.

12.المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2015). من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030. الرباط، ص85.

13.المملكة المغربية. (2011). دستور المملكة المغربية.

14.المملكة المغربية، (25 ماي 2000). ظهير شريف رقم 1.00.200 الصادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 04.00 حول الزامية التعليم الأساسي. الجريدة الرسمية، العدد 4798.

15.المملكة المغربية. (19 أغسطس 2019). ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 دي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. الجريدة الرسمية، العدد 6805.

16.المملكة المغربية. (19 ماي 2016). ظهير شريف، رقم 1.16.52، صادر في 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) بتنفيذ القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها. الجريدة الرسمية، العدد 6466.

17.وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. (2009). تقرير ملخص للبرنامج الاستعجالي 2008-2009. ص48.

18.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العملي. (2019 أ). التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة: دليل مديري المؤسسات التعليمية. الرباط: مديرية المناهج.

19.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. (2019 ب). الإطار المرجعي للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، الرباط.

20.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. (30 يونيو 2019). المذكرة رقم 0531.19 بشأن تفعيل مقتضيات القرار الوزاري 047.19 الصادر في 24 يونيو 2019 بشأن التربية الدامجة للتلميذات والتلاميذ في وضعية إعاقة.

21.وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وبالتعليم العالي والبحث العلمي. (2009). دليل الدعم النفسي الاجتماعي والمعرفي المنهجي، الرباط.

22.وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. (2015). البحث الوطني الثاني حول الإعاقة 2014: تقرير تفصيلي. الرباط.

23.الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. (2019). تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب نحو تربية دامجة: تقرير موضوعاتي، الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. ص90.

24.Pariseau-Legault, Pierre et Holmes, Dave. (2017). « Handicap intellectuel et vie sexuelle : de l’importance des travaux d’Erving Goffman pour la pratique soignante » in : *Erving Goffman et le travail social*. Ottawa : Presses de l’Université d’Ottawa.

25.Thomazet, Serge. (2008). « L’intégration a des limites, pas l’école inclusive ! ». *Revue des sciences de l'éducation*, vol 34, n° 1.

واقع المساحات الخضراء في ظل التوسع الحضري المطرد بمدينة مراكش

هلال محمد، طالب باحث، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب المحمدية- المغرب
وادريم مصطفى، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب المحمدية- المغرب

ملخص: إن المدينة المغربية اليوم، باعتبارها كيانا جغرافيا اقتصاديا واجتماعيا، أصبحت تمارس آثارا مختلفة المستويات على البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا شك أن تدهور الوسط البيئي كان نتيجة التحولات المتسارعة التي شهدتها الأوساط الحضرية على وجه الخصوص بفعل ارتفاع وتيرة النزوح القروي نحو المدن وتفشي مظاهر التهميش الحضري وبروز حركة صناعية غير منظمة. وفي هذا الإطار لا يمكن إنكار علاقة أدوات التخطيط العمراني بحماية البيئة والمحافظة عليها وذلك من منطلق الدور الهام الذي تضطلع به على مستوى تنظيم استعمال المجال بما يحتويه من ثروات طبيعية وأوساط إيكولوجية ومن بينها المجالات الخضراء التي تأخذ مكانة خاصة في المجالات الحضرية. وتعد مدينة مراكش من المدن المغربية المعروفة التي تعطي أهمية خاصة لهذه المجالات، ومن هنا سنحاول إبراز أهمية ووظائف المجالات الخضراء، وكيفية توزيعها داخل المدينة، ودراسة طرق تدبير هذه المجالات، والوقوف عند أهم المتدخلون في تدبيرها، لنختم هذه الورقة بالوقوف عند أهم الإكراهات التي تعترض تدبير المجالات الخضراء بمدينة مراكش.

الكلمات المفتاحية: مدينة مراكش، المجالات الخضراء، التدبير، البعد البيئي، التعمير.

The reality of green spaces in front of the steady urban expansion in Marrakesh

Abstract: Aujourd’hui la ville marocaine, en tant qu'entité géographique, économique et sociale, a commencé à exercer différents niveaux d'effets sur l'environnement directement ou indirectement, et il ne fait aucun doute que la détérioration de l'environnement a été le résultat des transformations rapides dont a été témoin milieux urbains notamment en raison du taux élevé d'exode rural vers les villes et de la propagation des manifestations de la marginalisation urbaine et de l'émergence d'un mouvement industriel inorganisé. Dans ce contexte, il n'est pas possible d’ignorer la relation des outils d'urbanisme avec la protection et la préservation de l'environnement, compte tenu du rôle important qu'ils jouent au niveau de la régulation de l'utilisation de l’espace, y compris ses ressources naturelles et écologiques, dont les espaces verts, qui occupent une place particulière dans les espaces urbains. Marrakech est l'une des villes marocaines bien connues qui accordent une importance particulière

à ces zones, et nous allons essayer à travers cet article de mettre en évidence l'importance et les fonctions des espaces verts, et comment ils sont répartis dans la ville, et d'étudier les modes de gestion de ces espaces, et les intervenants les plus importants dans leur gestion, pour conclure cet article en se situant au niveau des contraintes les plus importantes qui s'opposent à la gestion des espaces verts à Marrakech.

Keywords: Marrakech, espaces verts, gestion, dimension environnementale, urbanisme

مقدمة

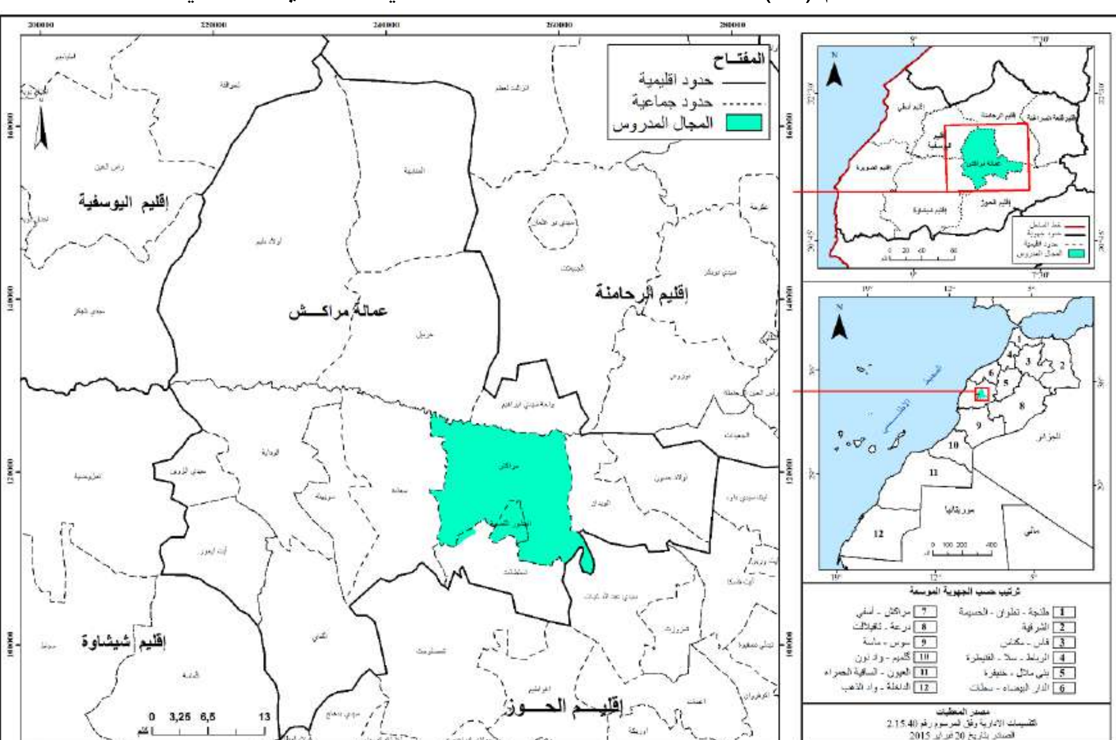
يتميز المجال الأخضر بمدينة مراكش بقدمه، فقد كان ولا زال يستغل من طرف مختلف الفئات العمرية بهذه المدينة، وظل يحظى بمكانة في ذاكرة وثقافة المواطن المراكشي. لكن ارتباط هذه المجالات الخضراء بالإنسان من جهة من خلال تدخلاته وسلوكاته وبالمجال العام المتمثل في الظروف الطبيعية المميزة لمدينة مراكش وعنصر الماء؛ العامل الرئيسي الضامن للعناية بهذا المجال واستمراريته مما يفرض الإجابة عن عدة تساؤلات حول تطور وظائف المجالات الخضراء بالمدينة على المستوى البيئي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي وحدود توسعه وتحسن طرق تدبيره بما في ذلك تجهيزاته وضبط مواقعه، والعناية بمغروساته. فضلا عن تطور مجال استغلال المياه في إطار سقي المجالات الخضراء بالمدينة ومدى تطور مصادرها وتحسين سبل تدبير استهلاك هذه المادة الحيوية وتوزيع المسؤوليات والمهام بين المواطن من جهة والجهات المسؤولة والمتمثلة في المجالس الجماعية من جهة ثانية في الحفاظ على هذه المساحات الخضراء وإعادة تهيئتها وتجهيزها، كما يمكن أن نطرح تساؤلات أخرى حول درجة التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المهتمة والفاعلة في هذه المجالات ومدى اتساع أو ضيق مجال امكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتاحة والمسخرة لتدبير المجالات الخضراء بالمدينة، ومدى إمكانيات مواكبتها لتقلبات الظروف المناخية التي تتميز بها مدينة مراكش وكذا تقويم السلوكات والعوامل السلبية في إطار متابعة إيجابية للتطور الذي يشهده المجال الحضري للمدينة. ونأمل أن تساهم هذه الورقة في تجسيد مختلف هذه المعطيات وان تكون أرضية لإيجاد بدائل واقتراح وجهات نظر تسهم في تطوير المجالات الخضراء بمدينة مراكش وتراعي شروط استدامتها والتخفيف من بعض السلوكيات التي تؤدي إلى تراجع هده المجالات الخضراء.

1-مجال الدراسة

تنتمي مدينة مراكش جهويا إلى جهة مراكش آسفي وإقليما إلى عمالة مراكش (خريطة 1)، وتتموقع مدينة مراكش وسط سهل الحوز بين الجبيلات شمالا والأطلس الكبير جنوبا، الذي تبعد عنه بحوالي 50 كلم، تضاريسها تتميز بالانبساط رغم وجود تلال ذات ارتفاع منخفض حيث نجد مثلا جبل جليز 127 م وكدية العبيد 490 م. أما من حيث الجانب الهيدروغرافي فهي تتوفر على مصادر مائية، حيث نجد واد تانسيفت الذي يعبر المدينة بالإضافة إلى الخطارات والسواقي،إلا أن

هذه الأخيرة أوشكت على الزوال، أما المجال الغابوي فالجماعة لا تحتوي على غابات بمفهومها الصحيح ولكن تحتوي على مساحات خضراء مهمة جديرة بالذكر كحدائق المنارة، ماجوريل، حدائق تاركة، عرصة مولاي عبد السلام، واحة الحسن الثاني بسيدي يوسف بن علي ....الخ.

الخريطة رقم (01): مدينة مراكش ضمن إطارها الوطني والجهوي والإقليمي



المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2015 (بتصرف)

2-أهمية المجالات الخضراء وتوزيعها داخل مدينة مراكش

يأخذ المجال الأخضر تعاريف عدة، وفي سبيل إقرار تصور دقيق له وتوضيح تجلياته والمواقف المتخذة اتجاهه وخلف باب لإبداء وجهات النظر بالسلب أو الإيجاب نعرض لتحديد مفهوم هذا الأخير وفق التصور الإداري الذي يعتبر المجالات الخضراء كل مساحة عمومية يمكن أن تكون بشاكلة نباتية؛ مكونة من أشجار وشجيرات وورود، أو بشاكلة اصطناعية كساحة مبلطة بها نافورات أو نصب تذكارية، كما يمكن اعتبار الشارع الذي به أشجار على جانبيه مجالا أخضرا وهو ما أصبح يصطلح عليه " بأشجار الترصيف" وكذلك الشأن بالنسبة لمدار الطرق.

كما يمكن اعتبارها ذلك الحيز أو الفضاء الموجود في مجال جغرافي معين، يسيطر فيه العنصر الطبيعي، ويتواجد في حالته الأولية، كما هو الحال بالنسبة للغابات والمنتزهات الطبيعية، أو في حالة تهيئة كما هو الحال بالنسبة للحدائق والبساتين والمنتزهات العمومية[1].أو تلك المناطق غير المبنية والمغطاة كليا أو جزئيا بالنباتات. وتهتم الجماعات بالشاكلة الأولى للمجال الأخضر أي النباتية لوظائفها المتعددة ولدورها الكبير في العديد من الجوانب.

ذلك، أنها تحظى بدور بالغ الأهمية بالنسبة للإنسان من جهة والتوازن الايكولوجي من جهة ثانية، وتكمن أهمية المجالات الخضراء على مستويين رئيسيين؛ أولهما يتمثل في الضرورة السيكولوجية نظرا لكونها تمارسا تأثيرا إيجابيا على التوازن النفسي للإنسان في مواجهة المشاكل اليومية المتعبة والمنهكة، حيث تبعث في النفس البهجة والسرور كأماكن للراحة والهدوء النفسي، وتحفز العلاقات الجوارية والحميمية بين الساكنة والتي تقوي الشعور بالانتماء والألفة لمناطق الإقامة، وللرقي بأذواق المواطنين وحسهم المدني وثقافتهم البيئية، وفضاء تربوي للأطفال والذين يكتسبون قدرات جديدة بترددهم على هذه الأماكن المفتوحة للعب والالتقاء بأقرانهم وتغيير جو البيت الروتيني مما يساعدهم على النمو السليم من الناحية العضوية والنفسية والاجتماعية[2].

ويتمثل المستوى الثاني في الحاجة الفيزيولوجية نظرا لقدرتها على امتصاص ثاني أوكسيد الكاربون وإنتاج الاوكسجين، فقد تبث انه يمكن لهكتار واحد من المساحات المشجرة امتصاص ما بين 220 إلى 280 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكربون، وإفراز مقابل ذلك ما بين 180 إلى 240 كلغ من الأوكسجين. كما أن لهكتار واحد من المساحات المشجرة، من امتصاص الغبار وتصفية حوالي 18 مليون متر مكعب من الهواء سنويا، من خلال خفض عدد الملوثات الصلبة للهواء حول المدن والمناطق الصناعية بنسبة 100 إلى 1000 مرة، وتساعد أيضا المساحات الخضراء على الحد من سرعة الرياح المثيرة للغبار[3]. ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه المجالات تطلق على المناطق والأحزمة الخضراء اسم " رئة المدينة" أو " متنفس المدينة". إضافة إلى وظيفتها الاقتصادية والمتمثلة في إنعاش القطاع السياحي وإشعاع المدن وتحسين صورتها وزيادة أسعار المواقع المحيطة بها مما سيرجع إيجابا على التأثير غير المباشر في الرفع من الإنتاجية.

نظرا لهذه الأهمية والوظائف التي تعلبها المجالات الخضراء كبيئة طبيعية، أصبحت تحظى بعناية كبيرة في تخطيط المدن، كونها مجال عام له أهمية جمالية ووظيفة حيوية منذ العصور القديمة إلى وقتنا الحاضر، حيث أصبحت النظريات في التخطيط تولي أهمية خاصة لها، باكتشاف أهميتها المعمارية مما خلق محاولات في وضع معايير كمية للمساحات الخضراء في المدن، في محاولة لوضع مقياس لما يحتاجه الفرد والتجمع السكاني والمجتمع في البيئة الحضرية وهو ما تحاول بعض البلدان تحقيقه ومن بينها المغرب الذي يخصص جزء من المجال العام

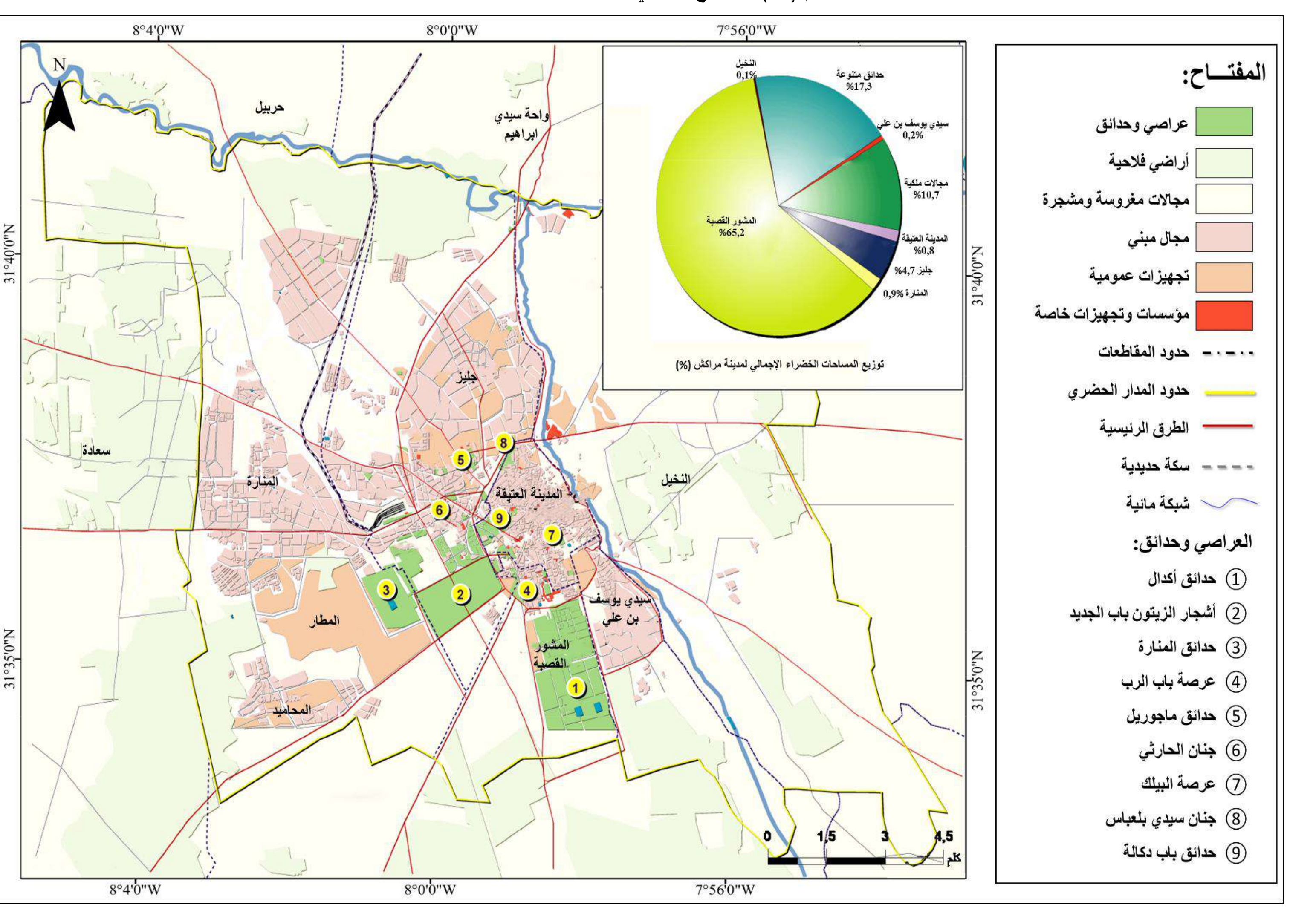
[1] محمد فاضل بن الشيخ، البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توزيعها الايكولوجي، دكتوراه الدولة في العمران، معهد الهندسة المعمارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 148.

[2] محمد الرحماني وآخرون، المساحات الخضراء، بمدينة القصر الكبير، مجلة م ش المغرب عدد 6-8، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مارتيل المغرب، 2012.

[3] مرجع سابق ص 153.

بالمدينة ليكون مجالا أخضر وذلك ما نجده واردا في التصاميم التي يقوم بها المشرع، حيث يتم بشكل مدروس اقتراح إنشاء مجال أخضر في مناطق معينة من فضاء المدينة وتقوم الجماعة أو البلدية المسؤولة عنه بالمصادقة على المقترحات في التنطيقات التي تراها مناسبة وملائمة وهي عملية تتخذ بصفة دورية كل عشر سنوات وتمكن من إجراء أي تعديل عليها تبعا لسيرورة تطور المجال والمؤثرات الخارجية وارتباطا كذلك والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وما يمكن أن يعترض المشاريع من صعوبات لم تكن متوقعة.

الخريطة رقم (02): التوزيع المجالي للمساحات الخضراء بمدينة مراكش



المصدر: المجلس البلدي لمدينة مراكش (بتصرف)

1-2. التوزيع المجال للمجالات الخضراء بمدينة مراكش

ظل المجال الأخضر المراكشي والمتنوع حيث نجد ضمنه الحدائق والعراصي والجنانات والمشاتل والأحزمة الخضراء إضافة إلى الرياض، يحتل أهمية بالغة في مخططات التنمية لبلديات المدينة وهذا ما يتجلى في محاولات بعض هذه البلديات والتي أخذناها كنماذج لدراستها من خلال بلدية المنارة كليز، بلدية مراكش-المدينة، وبلدية سيدي يوسف بن علي والتي تشرف على هذه المجالات الحيوية وتتبعها عبر مختلف مراحل الانشاء والتسيير ثم التدبير وتمتد المجالات الخضراء بمدينة مراكش بشكل كبير ضمن هذه البلديات على الشكل التالي (الخريطة رقم2).

نستشف من خلال الخريطة (رقم 2) أن توزيع المجالات الخضراء بمدينة مراكش، نادرة داخلها وإن وجدت فإنها غير موزعة بشكل متساو بين جميع أحيائها، مع العلم أن الأحزمة الخضراء المعتني بها تؤدي إلى ديمومة المجال الأخضر داخل وجوار المدن وتساهم في اخضرارها وتزيينها ومنحها مناظر جمالية مميزة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توظيفها كأداة لإعداد وتهيئة التراب، وتم إنشاء البعض من هذه المجالات للحد من التوسع العمراني أو لإعادة توجيه التعمير إلى اتجاهات أخرى من المجال حسب رغبات المخططين. وتتوزع المجالات الخضراء بتراب مدينة مراكش على النحو التالي:

بلدية المنارة كليز:

تعتبر بلدية المنارة جليز قطبا رئيسيا داخل المجال الحضري لولاية مراكش، فهي من أكبر المجالات الحضرية، إذ تبلغ مساحتها 92 كلم مربع، وتضم أزيد من 181 ألف نسمة حسب إحصاء 2014 وهو ما يمثل نسبة 49**%** من الساكنة الحضرية لمراكش، وتضم هذه البلدية عدة مجالات خضراء من بينها (حدائق: شارع فرنسا، دار الثقافة، شارع الشهداء، طريق أسفي، الإنارة، شارع 11 يناير، الأسوار، الوحدة 3، الوحدة 5، فندق البرج، المنارة، المطار...).

بلدية مراكش-المدينة:

إن حدود بلدية مراكش المدينة تتطابق وأسوار المدينة العتيقة لمراكش والتي تضم ساكنة تقدر بحوالي 120 ألف نسمة حسب إحصاء 2014، وهي تعتبر من أصغر البلديات بمدينة مراكش من حيث المساحة، والمجالات الخضراء الموروثة في غالبها منذ القدم والمتخذة شكل عراصي أو اجنانات قديمة نالت حظها من التجديد والتحديث في السنوات الأخيرة ونذكر منها (عراصي: مولاي عبد السلام، الكتبية، البيرك، العودة السعدية، دار مولاي علي، بوعشرين، وحدائق يوسف بن تاشفين، للاحسناء، الكندافي....)

بلدية سيدي يوسف بن علي:

تتميز هذه البلدية بكونها أحدث بلديات مدينة مراكش والتي تم استحداثها سنة 1992 مع التقسيم الجماعي والذي أحدث نسيجها الحضري ب 3.13 كلم مربع، وبساكنة بلغ عددها حسب الإحصاء الأخير أكثر من 120 ألف نسمة، وتضم هذه البلدية مجالات خضراء متعددة تتمثل في (حدائق:

باب أغمات، سوق الربيع، الأسوار، المصلى الضريح، البلدية، مدار باب أحمر، مصرية عباس، طريق الكولف، والمشتل البلدي ...).

جدول رقم 1: حصة الفرد من المساحات الخضراء حسب الأحياء

التجمع الحضري	عدد السكان	المساحة الخضراء بالهكتار	حصة الفرد من المساحة الخضراء بالمتر مربع
المدينة القديمة	23500	49	2
كيليز	12000	14,2	14
سيدي يوسف بن علي	7700	0	0,9
الحي المحمدي	58000	2	0,34
دوار العسكر ايزيكي	29000	2,5	0,86

المصدر: تقرير التصميم المديري لمدينة مراكش 2018.

يلاحظ من خلال مساحة كل مقاطعة من المجال الأخضر أن الأحياء الراقية يرتفع بها حجم المساحات الخضراء على عكس الأحياء الشعبية.ويبين الجدول أعلاه نصيب الفرد من المساحات الخضراء حسب الأحياء بمدينة مراكش، حيث ترتفع هذه الحصة بحي كليز والتي تصل إلى 14 متر مربع للفرد، ثم المدينة القديمة بمترين لكل فرد، فيما نلاحظ ضعف هذه الحصة ببعض المجالات كالحي المحمدي ب 0.34 متر مربع للفرد وسيدي يوسف بحوالي 0.9 متر مربع للفرد، ودوار العسكر، في حين تصل حصة الفرد إلى 10 متر مربع من المساحة الخضراء على المستوى الدولي. ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من بينها الكثافة السكانية الكبيرة بهذه المجالات وتراجع هذه المجالات بسبب عدد من العوامل على رأسها التوسع العمراني الذي يزحف بنسب كبيرة على المساحات الخضراء بالمدينة.

2-طرق تدبير المجالات الخضراء بمدينة مراكش

لقد أصبحت المجالات الخضراء خاضعة للهاجس الاقتصادي والشغل الشاغل للعديد من الفئات سواء من المواطنين أو المهندسين المعماريين أو العالم الطبيعي وحتى البستاني، لهذا فالجهات المعنية تسعى لتلبية حاجيات هؤلاء بإحداث مناطق خضراء في مختلف مناطق المدينة وذلك بعد تحديد المجالات التي تعاني من نقص أو غياب لهذه الفضاءات الحيوية والضرورية، فالمشرع يقوم بتحديد المساحة الخضراء في موقع معين إلا أن التساؤل الذي يبقى مطروحا حول مدى إنجاز دراسة دقيقة للمعطيات الطبيعية، المادية والبشرية وحتى التقنية للمجال المستهدف، أم تغيب مثل هذه الدراسات وتتخذ القرارات بشكل عفوي وانتقائي، أم تدخل في ذلك اعتبارات أخرى كجمالية منطقة معينة أو وضع بعين الاعتبار الوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه المجالات للمواطن، فقد يكون كل ما سبق ذكره يتداخل ليخلق في نهاية المطاف قرارا يعلن عن تهيئة مجال أخضر في منطقة معينة لتبدأ مسؤولية الجهات المكلفة في تنفيذ وتدبير وتهيئة هذه المجالات.

3-1. المجالات الخضراء في سياق المخططات الجماعية للتنمية بمدينة مراكش

في سياق التزامها بمقتضيات القانون 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي ومستجداته الأخيرة، الذي يشترط احتواء مشاريع وبرامج الجماعات والمقاطعات أو البلديات جوانب مواكبة للبيئة الحضرية، لكن غالبا ما يصطدم هذا الواقع في أغلب الأحيان بإكراهات التمويل خاصة فيما يتعلق بمجال إحداث وتدبير المجالات الخضراء والمنتزهات والأحزمة الخضراء، فبتبريرات متطلباتها لأرصدة وتكاليف مهمة لتعبئة وتوفير العقارات وتمويلات الغرس والصيانة والتتبع باستمرار يتم إلغاء المشاريع الخضراء في حالة أولى أو انطلاق أشغالها وعدم اكتمالها أو تأجيلها إلى السنة الموالية في حالة ثانية.

كما أن الميزانيات التي يتم تخصيصها للمجالات الخضراء تكون جد متواضعة، ونادرا ما يتم الالتزام بها وتشمل بعض العمليات المتعلقة بشراء الأغراس وتكلفة التطعيم والصيانة ولا يتم تضمين هذه الميزانيات قرارات تقضي بإحداث حديقة أو منتزه أو مجالا أخضر إلا نادرا يأتي ذلك بعد ضغوطات عديدة أو تبعا لأهداف واستراتيجيات أخرى.

جدول رقم2: جهود المقاطعات لحماية المجال الأخضر من خلال برنامج سنة 2016

المقاطعة	حجم المساحات الخضراء بالهكتار	التدابير المتخذة	الميزانية السنوية المخصصة للمساحات الخضراء بالدرهم
كيليز	252,6	تتبع ومراقبة متواصلة للمجال الأخضر السقي والغرس والصيانة	171000
مراكش المدينة	132	السقي والغرس والصيانة	80000
المنارة	34	الصيانة الاعتيادية	100000
سيدي يوسف بن علي	11,50	لسقي والغرس والصيانة	131870
النخيل	3,45	لسقي والغرس والصيانة	10000

المصدر: مصلحة الأغراس بالمجلس البلدي

في نفس الاطار تعمل البرامج الجماعية للتنمية بمدينة مراكش على تهيئ مختلف المشاريع والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل مدة إنجازها (6 سنوات)، والتي تشمل على بعض الجوانب المتعلقة بالمجالات الخضراء والتشجير داخل المدينة، وتأتي بعض النقاط التي تهتم بوضعية الجانب البيئي في إطار التنمية المستدامة بخلق المجالات ضمن المشاريع الجماعية للتنمية والتي تركز في بعض جوانبها على عمليات التنسيق بين جمعيات تشتغل على البيئة وتشجيع النوادي البيئية والاهتمام بالتشجير في الأحياء وتهيئة بعض جنبات الأودية والشوارع كمتنفس طبيعي إضافة إلى خلق بنك معلومات بخصوص البيئة....

3-1-1جهود مصلحة الأغراس

تعتبر مصلحة الأغراس من بين أهم الفاعلين في ميدان المجالات الخضراء بمدينة مراكش، والتابعة لكل جماعة محلية (خاصة البلدية) والتي تتكلف بمهام متنوعة في أطار إنشاء مجالات خضراء وتتلخص فيما يلي:

-غرس الأشجار بشوارع تراب الجماعة وسقيها بشكل منتظم بواسطة الشاحنات الصهريجية أو القنوات الممتدة من البئر حتى الأشجار.

-إزالة الأعشاب الضارة والطفيلية من الأحواض ورشها بالمبيدات والمواد الكيماوية ضد الحشرات والأمراض.

-توسيع أحواض الأشجار بتراب الجماعة.

-تشذيب الأشجار والأغراس وصيانتها وتجبير جذورها.

ويشرف على مجموع هذه العمليات بعض رؤساء مصالح الأغراس وهم في الغالب عبارة عن مهندسين مختصين، يعمل تحت إدارتهم مجموعة من التقنيين يشرفون بدورهم على عمال متخصصين في ميدان الغراسة، وتظل مصلحة الأغراس تتعامل مع مصالح أخرى في إطار الجماعة المحلية (البلدية)، كمصلحة اليد العاملة ومصلحة الدراسة والتخطيط والتصميم ومصلحة تنمية الموارد المالية وأخيرا مصلحة الصفقات وطلب العروض، وهنا نصادف فاعلا مهما يتم التعامل معه من طرف مصلحة الأغراس في بعض الأحيان وهو المقاول الذي يظهر دوره في المشاريع الكبرى رئيسيا.

صور1-2: جهود مصلحة الأغراس في تدبير المجالات الخضراء بمراكش





المصدر: م. هلال 2021.

2-1-3 المقاول فاعل رئيسي في تدبير المجالات الخضراء

اعتبارا للشفافية التي بدأت تعرفها المملكة المغربية في السنوات الأخيرة ورغبة من وزارة إعداد التراب الوطني في توفير مجالات خضراء استعدادا للاستحقاقات الوطنية والدولية التي يراهن عليها المغرب في تنمية الخدمات الاجتماعية وكذا القطاع السياحي؛ أولت المجالس البلدية ضمن اهتماماتها الأساسية الرفع من نصيب كل مواطن من المجالات الخضراء وذلك بتوسيع مساحتها.

وفي سبيل تحقيق ذلك كان لابد من الاستعانة بالمقاولين عن طريق عرض المجلس البلدي مشروع حديقة أمام وسائل الإعلام وفق شروط خاصة، فتتلقى الجماعة مختلف العروض وتعمل على انتقاء افضلها بناء على دراستها الشمولية لحيثيات المشروع من تكاليف مالية، التصميم والتنظيم العام للحديقة المستقبلية بالشكل الذي يتناسب مع النسيج الحضري للموقع، وبذلك تعقد البلدية اتفاقية مع المقاول الذي لقى اقتراحه الموافقة- تهدف إما لإنجاز جزء من المشروع كحفر بئر، تبليط الممرات أو تزويد الحديقة بالمغروسات...، أو يتحمل المشروع ككل وتناط بمصلحة الأغراس مهمة متابعة سيرورة المشروع وحتى بعد إنجازه على ارض الواقع ويتولى تقني تقييم المشروع عن طريق معاينة في الميدان وتوجيه مراسلة لرئيس مصلحة الأغراس يوضح مدى التزام المقاول بشروط العقد، وبهذا يعلن عن ولادة مجال أخضر جديد يطلق عليه اسم خاص ويتم تدشينه إما من قبل الوالي أو العامل أو شخصيات أخرى وكما هو معلوم فان هذه العملية (الإشعار بمشروع حديقة وإنجازه ومتابعته) قد تمحو منحى أخر في حالة اعتماد المحسوبية والزبونية كما هو شائع والتي قد تشوب تعاملات بعض رؤساء مصالح الأغراس[4]. كما تهتم بتدبير المجالات الخضراء بالمدينة جهات أخرى على رأسها الوكالة الحضرية لمدينة مراكش والتي تقوم بالتنسيق بين المتدخلين في تدبير هذه المجالات وكذلك تقديم المساعدات التقنية اللازمة، والولاية التي تقوم بمجموعة من العمليات على رأسها المصادقة على عقود تدبير المساحات الخضراء والمصادقة على قانون الاستثناء.

3-إكراهات ومعيقات تدبير المجالات الخضراء بمراكش

3-1.المجالات الخضراء والتعمير بمدينة مراكش

إن مسألة التعمير وارتباطها بالمجالات الخضراء على مستوى مدينة مراكش تطرح العديد من الاستفسارات عن كيفية تدبير مجال التعمير بصفة عامة من قبل الدولة والمجالس الجماعية المتعاقبة على تسيير هذا القطاع بالمدينة. بغياب وثائق تنظيمية للمجال لعقود خلت، واتباع سياسة تعميرية غير متحكم فيها من خلال عدم احترام قوانين التعمير، كقانون التجزئات مثلا، خاصة في المادة 1_ من القانون 90/25 المتعلق بالتجزئات العقارية والذي ينص على ضرورة مراعاة وجود مساحات خضراء في أي تجزئة عقارية يراد إنشائها، وهناك نماذج عديدة من هذه التجزئات خاصة على مستوى منطقة المحاميد والسكن الاجتماعي التي تجاوزت هذا القانون، فأضحى التعمير مجالا تطبعه الصفة غير القانونية والعشوائية لأغلب التجمعات السكانية خاصة على مستوى بعض المناطق من المدينة، والتي عمرت على حساب الأراضي الزراعية والمجالات الخضراء المحيطة بالمدينة.

3-1-1 سياسة تعميرية غير متحكم فيها

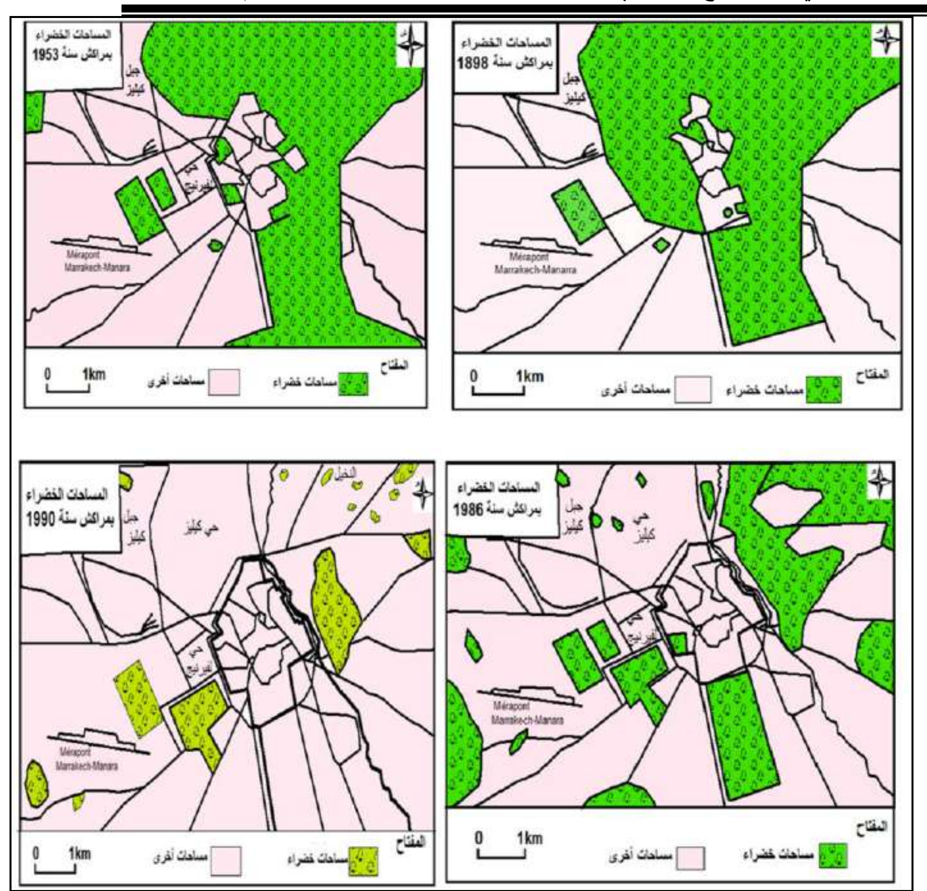
كانت مدينة مراكش في مرحلة ما قبل الاستعمار ومنذ تأسيسها مدينة المجالات الخضراء من خلال إنشاء العديد من البساتين والعراصي والجنانات... داخل وخارج السور، ولعل ما تبقى من

---

[4] نادية العقيري، المجالات الخضراء وتدبير الموارد المائية بمدينة مراكش، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، 2003ص 47

الخطارات والسواقي التي لازالت شاهدة على ذلك. حتى بداية القرن 20 كانت ساكنة المدينة تقدر بحوالي 650000 نسمة تعيش في مجال تشكل فيه المجالات الخضراء 70**%** من المساحة. وفي مرحلة الاستعمار انتقل عدد سكانها في بعض المناطق خاصة على مستوى المدينة العتيقة من 75000 نسمة إلى 149000 نسمة سنة 1926، لتظهر بذلك ملامح بداية توسع المجال المبني على المجالات الخضراء خاصة مع إنشاء مجموعة من الأحياء؛ على رأسها حي كليز غرب المدينة القديمة، وإحداث العديد من التجزئات السكنية على حساب المجال الأخضر، مما أحدث تحولات على مشهد المجال الأخضر في هذه الفترة بتحوله إلى تجزئات سكنية من بينها (عرصة الحوتة وماجوريل وابن الشافعي)، ومجالات خضراء أخرى تم تحويلها إلى منشآت اجتماعية خاصة (عرصة الحامض، وجزء من عرصة مولاي عبد السلام والجبل الأخضر وعرصة المأمونية...). وفي مرحلة الاستقلال عرفت مراكش توسعا حضاريا شمل معظم الأحزمة الخضراء وخارج الأسوار بتوسع مجموعة من الأحياء خاصة سيدي يوسف شرقا والحي المحمدي والداوديات غربا ودوار العسكر وإيزيكي جنوبا، مما أدى إلى فقدان المدينة لأكثر من ثلاثة أرباع مجالاتها الخضراء (الخريطة رقم2).

الخريطة رقم (03): تراجع المساحات الخضراء بمراكش عبر السنوات **1898/1990**



المصدر: Mohamed Elfaiz. Marrakech patrimoine en péril. Paris (بتصرف)

2-1-3 انعكاسات مسطرة الاستثناء

انعكست مسطرة الاستثناء سلبا على المجالات الخضراء بالمدينة بالقضاء عليها، من خلال تحويل عدة مجالات خضراء إلى تجزئات سكنية ومشاريع سياحية كبرى، تحت طائلة المنفعة العامة ونذكر نموذج لذلك بواحة النخيل التي بلغ فيها حجم مساحة المشاريع المنجزة على حساب المجال الأخضر إلى غاية 2013 ما يزيد عن 1700 هكتار.

جدول رقم 2: حصة الفرد من المساحات الخضراء حسب الأحياء

المشروع	صاحب المشروع	شروط التفويت
عملية رياض جوهر 3	مؤسسة العمران	تهيئة المساحات الخضراء بشراكة مع المجلس الجماعي
فندق فخم	شركة A TLAS HOSPTALITY	بدون شروط
تجزئة النزهة	شركة Magic systhéme	منح مساحة خضراء مجانا لصالح

		المدينة

المصدر: المجلس البلدي بمراكش.

الصور 3، 4، 5، 6: أثر مشروع أشغال تهيئة وتوسيع شارع الحسن الثاني على المجال الأخضر









المصدر: م. هلال 2021.

واختلفت وضعيات هذه المجالات بين الماضي والحاضر، فقد كانت هذه العراصي أو الجنان على سبيل المثال أشكالا لها ميزة خاصة ودور محدد؛ لكن تراجع هذا النوع من المجالات في الحاضر واختفت أدوارها التقليدية ليفسح المجال للحدائق بالمفهوم الحالي والعصري والتي تتناسب والمنظر العام للمدينة الحديثة، ببناياتها الشاهقة وشوارعها الطويلة وبذلك ظهرت أشكال جديدة للمجال الأخضر لم تكن معروفة من قبل، إذ أصبحت المدارات تعتبر مجالا أخضر وكذا أشجار الترصيف والملاعب...كما تنوعت الأشكال السائدة للمناطق الخضراء بين حدائق مغلقة أو مفتوحة، فالنوع الأول من الحدائق المغلقة يكون لها شكل هندسي معين يطبعه غالبا التربيع وتتصف بإحاطتها بسياج أو أسوار اسمنتية خصوصا الحدائق التاريخية وقد تتوفر على تجهيزات مهمة، على أن المهمشة منها والتي أصابها الإهمال تفتقد لكل الأساسيات والتجهيزات من أسوار وأبواب ومرافق حيوية مما يجعلها تشكل مجالا لتردد عينة خاصة من الزوار وفي أوقات غير اعتيادية ونقصد بذلك المتسكعين والمدمنين مما حولها لمواقع غير آمنة. أما النوع الثاني وهو الحدائق المفتوحة فتكون إما عبارة عن شارع رئيسي مهم كشارع فرنسا وواحة الحسن الثاني،

حيث يهتم بزرع جنباته بالورود والأشجار خاصة الزنبوع المزهر في فصل الربيع، أو عبارة عن بقعة تحاط بها أحواض وممرات تتوسطها إما نصب تذكارية أو نافورة.

3-2.مظاهر التلوث تستدعي الاهتمام بالمجالات الخضراء

شأن مدينة مراكش كجل المدن المغربية فهي تعاني من إكراهات واختلالات بيئية عديدة تتفاقم مظاهرها وتزيد استفحالا مع مرور السنوات، ويرجع ذلك إلى مجموعة من النتائج المترتبة عن الأنشطة البشرية والثقل الديموغرافي المضطرد والانفجار الحضري من جهة وعدم تتبع المعايير والمساطر البيئية المنصوص عليها في مختلف القوانين والتشريعات التي تهتم بهذه المجالات من جهة ثانية.

فمدينة مراكش تعاني هذه المشاكل خاصة في فصل الصيف ونذكر مظاهر لذلك لعل أبرزها ما تعانيه بعض المناطق خاصة على مستوى شارع أسفي إلى حدود مدينة تامنصورت بسبب الروائح الكريهة المنبعثة من محطة المياه العادمة العزوزية والتي تؤثر بشكل كبير على المحيط البيئي القريب منها خاصة واد تانسيفت، إضافة إلى تأثيرات المطرح القديم التي لازالت تؤثر بشكل سلبي على المجال الأخضر للمدينة والساكنة المحلية رغم تعدد الشكايات ورفع التظلمات فلا تلقى إجابات ولا تتعدى إجراءات هذه المحطة وهذا المطرح من التقليل من الانبعاثات نهارا وغض الطرف ليلا، مما يطرح العديد من التساؤلات حول ضوابط تطبيق مقتضيات القانون 03-13 المتعلقة بالتأثيرات على البيئة.

بالإضافة إلى الإيذاءات اليومية للأحياء العشوائية (غير المجهزة) التي تعتبر الأودية كمجال مفضل لتصريف نفاياتها السائلة التي تصب فيه بشكل مباشر أو من خلال قنوات الصرف المكشوفة (بعض الدواوير الموجودة على طول وادي إسيل). كما أن التطهير الصلب، فيلاحظ العديد من النقط السوداء داخل المدينة نظرا للتقصير في عمليات الجمع والتدوير والتي تظل واضحة المعالم على مستوى المدينة رغم بعض المجهودات المبذولة مؤخرا في الزيادة من حيث المعدات والآلات وعدد العمال. هذا ولا ننسى تأثيرات الحي الصناعي بسبب انبعاثات المصانع التي تقوم بتلويث الأجواء والتأثير على المجالات الخضراء بشكل سلبي. بواسطة الدخان الأسود الكثيف والروائح الكريهة.

إضافة للتكدس والارتفاع الذي تعرفه المدينة في حركة المرور للشاحنات والسيارات خاصة الثقيلة منها والتي تشكل أخطارا طرقية وبيئية بالزيادة من حدة التلوث الهوائي داخل المدينة جراء الانبعاثات من محركاتها الضخمة.

3-3.غياب الوعي بأهمية المساحات الخضراء.

يبقى غياب الوعي البيئي وبأهمية المجالات الخضراء وقصور عمليات التحسيس وبرنامج عام للتوعية والإعلام، وعدم تجنيد المختصين للقيام بحملات توعية مستمرة والنادرة بالرغم من خلق فرقة بيئية من طرف المجلس الجماعي للمدينة من أجل تحسيس الساكن بالأهمية البيئية، من العوامل والإكراهات التي يعانيها تدبير هذه المجالات بمدينة مراكش وسببا في فشل العديد من الجهود التنظيمية، حيث تصطدم بعض الممارسات اللامسؤولة في بعض المناطق، إضافة إلى

فقدان بعضها لخدمة التطهير سواء الصلب أو السائل خاصة بعد التوسع الكبير والامتداد الذي تشهده المدينة، ثم ضعف الوعي الكافي بأهمية تطبيق القوانين المحافظة على المساحات الخضراء والبطء في تنفيذ المشاريع الخاصة بجمالية المدينة أو التوسع فيها، كما أن المشكل يتفاقم بنقص في التجهيزات العامة بمعظم الحدائق من كراسي وحاويات أزبال ولعب أطفال، هذا؛ ناهيك عن قصور التنسيق بين مختلف المصالح المعنية بشأن تطوير وتنمية المجالات الخضراء بالمدينة وعدم تفعيل التشريعات والنصوص القانونية التي تحمي هذه المجالات.

4-3.غياب التدبير التشاركي.

لعل أبرز الإكراهات التي تعاني منها مختلف التدابير والتدخلات بين مختلف الفاعلين في المجال التنموي أو معالجة أي اختلال، تتجلى في غياب التدبير أو المقاربة التشاركية بين جميع المعنيين[5]، ويتجلى الاهتمام بإشكالية تدبير المجالات الخضراء في السياسة البيئية التي اعتمدتها السياسة الرامية إلى إعداد التراب والتي تتمحور حول ثلاث مقاربات رئيسية يجب العمل بها على النحو التالي:

يتجلى الاهتمام بإشكالية تدبير المساحات الخضراء في السياسة البيئية التي اعتمدها سياسة إعداد التراب الوطني، والتي تتمحور حول ثلاث مقاربات.

مقاربة ترابية	مقاربة تشاركية	مقاربة برامجية
إشراك جميع المصالح المهتمة بهذا المجال.	انخراط جميع الفاعلين المحليين وجمعية المجتمع المدني	تتجسد في المشاريع ذات أهمية قصوى في المحافظة على البيئة.

- تفعيل وتطبيق مفاهيم وممارسة الإستدامة البيئية في التخطيط والتسيير الحضريين تحتم علينا إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يطرحها تدبير المجالات الخضراء.

خاتمة

تبقى المجالات الخضراء المراكشية بكل ما تختزنه من إرث تاريخي وحضاري وبأدوارها البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، قلبا نابضا بهذه المدينة العريقة التي تجابه في سيرها على إيقاع تحديات وإكراهات طبيعية واقتصاديه وبشريه لتضمن لها مكانا في ركب التنمية، حيث يعتبر التوسع العمراني والعشوائي الغير المتحكم فيه لمدينة مراكش باعتباره سببا رئيسيا في تراجع المجالات الخضراء والقضاء على الحزام الأخضر الطبيعي للمدينة، إضافة إلى السعي في المواكبة البيئية فيما يخص المساحات الخضراء لمجموعة من الأحياء غير القانونية في ظل

[5] كمال الدين عفيفي احمد، دراسات في التخطيط العمراني، جامعة الأمارات العربية المتحدة، العين، 2007.

الممارسات والخروقات القانونية على مستوى التعمير. ثم غياب المبادرات الحقيقية التي من شانها إشراك الساكنة في القضايا التي تخص تدبير المجال الأخضر، مما وسع الفجوة بين الجماعات والساكنة المحلية بغياب حملات التحسيس والمواكبة البيئية، وعدم الوعي بأهمية المجالات الخضراء والحفاظ عليها، ويتضح ذلك في بعض السلوكيات المسيئة واللاتربوية في التعامل مع هذه المجالات، الشيء الذي يتطلب لا محاله مجهودات كبيرة، تتمثل في الحفاظ على الدور المهم الذي كان ولا زال للمجال الأخضر في مدينه مراكش بأشكاله المختلفة لضمان استمراريته، مما يفرض توسيع حدوده وتحسين تجهيزاته والعناية بمغروساته، فضلا عن توفير مياه السقي وتطوير مصادرها وتحسين سبل تدبير استهلاكها مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات المناخية وذلك لإدراج خطه كفيلة بمعالجة الفترات الجافه الحرجة لتفادي الوقوع في عجز مائي، والقيام بعمليات تشجير للمجالات الفارغة وتنظيفها وإحداث حدائق عمومية جديدة على مستوى المدينة وعلى مستوى الطرق المؤدية نحو ضواحيها (طريق تحناوت، وريكة...)، كما يجب توفير حراسة لبعض الأماكن المصنفة كمجالات خضراء، ووضع علامات تنبيه وتشوير وتحسيس من أجل الحفاظ عليها، ولتحقيق ذاك فلابد من التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المهتمة بالمجال الأخضر والتي لها علاقه من قريب أو بعيد به، إضافة إلى العمل على توفير إمكانيات تقنية مادية وبشرية متخصصة يكون اهتمامها الأول هو تطوير هذا المجال الأخضر والمحافظة عليه، ويندرج في ذلك إشراك المجتمع المدني بتحسيسه بأهمية المجال والمحافظة عليه ومنحه هاجسا في إبداء الرأي وفي تربية أجيال تحترم المجال عموما والمجالات الخضراء على وجه الخصوص، وهذا لن يتأثر إلا بخطاب سياسي يتبنى برامج تنموية فعالة ويتعهد بتطبيقها على ارض الواقع.

قائمة المراجع:

1.القانون 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الجريدة الرسمية 19 يونيو 2003.
2.كمال الدين عفيفي احمد (2007)، دراسات في التخطيط العمراني، جامعة الأمارات العربية المتحدة، العين.
3.المجلس البلدي بمراكش.
4.محمد الرحماني وآخرون(2012)، المساحات الخضراء، بمدينة القصر الكبير، مجلة م ش المغرب عدد 6-8، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، مارتيل المغرب.
5.محمد الموساوي (2002)، المعايير الجغرافية للمساحات الخضراء والحدائق ونظم تصميمها في المدن العربية، دبي الامارات.
6.محمد فاضل بن الشيخ (2001)، البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توزيعها الايكولوجي، دكتوراه الدولة في العمران، معهد الهندسة المعمارية، جامعة منتوري، قسنطينة.
7.نادية العقيري (2003)، المجالات الخضراء وتدبير الموارد المائية بمدينة مراكش، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش.
8.وزارة اعداد التراب والبيئة والتعمير والإسكان بالمجال المغربي واقع الحال سنة 2016.

9.Diagnostic PCD, Commune urbaine de Marrakech 2011,

10.Mohamed Ben ATTOU, Essai de profil environnemental de larache,Publications de la faculté des letteres et des sciences humaines,Tétouan, Etudes spaciales N3,

11.Mohamed El Faiz Marrakech patrimoine en péril .Paris

12.Reporter Ministere Charge de Lhbitat,Guide délaboration des plans verts urbains au maroc.2008,

13.SADDOU H., 2015, valorisation du patrimoine naturel et paysager via le tourisme. Cas de la Palmeraie de la ville de Marrakech, thèse de Doctorat en tourisme, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines : Marrakech.

14.SITES DES AGENCES IMMOBILIERES DE MARRAKECH. (Orient Investissement, Agencimmo)

15.VERNET IMMOBILIER (Agence) ,2005 Maroc، Etat du marché et opportunités.

قراءة سوسيولوجيّة في الواقع المعيشيّ للموظّف البنكيّ التونسيّ بعد ثورة 14 جانفي 2011 (الشركة التونسيّة للبنك دراسة حالة).

د. فاطمة عُمري، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعية- تونس

ملخّص: يهدف هذا المقال إلى البحث في الواقع المعيشيّ للموظّف البنكيّ في القطاع العموميّ بعد ثورة 14 جانفي 2011، وذلك نظرا لما يكتسيه هذا القطاع من أهمّية في النّسيج الاقتصاديّ باعتباره محرّكا للدّورة التّنموية هذا من ناحية أولى. ومن ناحية ثانية يعود اهتمامنا بفئة الموظّف البنكيّ إلى دوافع علميّة بحتة تنبع من المكانة الرّيادية التي تحتلّها هذه الفئة في المنظومة الاقتصاديّة بحكم مركزيّتها في مواقع التّسيير والتنفيذ صلب القطاع الماليّ. وقد اعتمدنا في إنجازنا لهذه الورقة البحثيّة بالإضافة إلى البحوث ذات العلاقة بإشكاليتنا الرئيسيّة لهذه الدراسة على منهج المسح الميدانيّ من خلال توظيفنا لتقنيات كميّة ممثّلة في تقنية الاستبيان وتقنيات كيفيّة وذلك باستخدامنا لتقنيتيْ المقابلة والملاحظة. وقد توصلنا في هذا السّياق إلى استنتاج يؤكّد على استفحال ظاهرة انعدام الرّضا في صفوف موظّفي القطاع البنكيّ العموميّ في تونس نتيجة لانعدام التّوازن بين مواردهم الماليّة ممثّلة في الرّاتب الشهريّ وتوفير احتياجاتهم المعيشيّة، ممّا أدّى إلى تراجع مكانتهم الاجتماعية. هذا ما سنتناوله بالتحليل والنّقاش ضمن هذه الورقة البحثيّة.

الكلمات المفتاحية: الواقع المعيشيّ؛ الموظّف البنكيّ في القطاع العموميّ؛ الرّضا الوظيفيّ؛ المرتّب الشّهريّ.

Sociological studies about standard of living of banker after the revolution of 14 January 2011 (Tunisian society of Bank as a practical case)

Abstract : This article aims to do research about standard of living of banker in public sector after the revolution of 14 January 2011 with an emphasis on bank officer's.In particular, considering the importance of this sector in economic fabric as a power of the development round, on one hand. On the other hand, our interest on category of banker is due to purely scientific reasons issued by the leadership role taken by this

category in the economic system due to the decentralization on site of governance and execution in the financial sector. To achieve the scientific goal of this study, a methodology has been adapted which is based on the field study, relying on quantitative techniques represented by the questionnaire and qualitative techniques such as the interview and observation . Thanks to this study, we highlighted a dissatisfaction among the Tunisian bank official due to an acute imbalance between his_financial resources (the monthly salary) and the satisfaction of his vital needs. This led to a decline in his social status.

Keywords: Standard of living; Banker in public sector; Work satisfaction; Monthly Salary

مقـــــــدّمـــــة

تُعدُّ هذه الورقة البحثيّة محاولة نسعى من خلالها إلى دراسة خصائص شريحة اجتماعيّة أصبحت في الوقت الرّاهن تطرح العديد من التّساؤلات، ألا وهي فئة الموظّف البنكيّ في القطاع العموميّ، خاصّة في ضوء ندرة البحوث والأدبيّات التي تتناول هذه المسألة من وجهة نظر سوسيولوجيّة. فمن المفروض أنّ هذه الفئة تنتمي إلى قطاع الوظيفة العموميّة –أي القطاع العام- الّذي يمثّل أهم عناصر التّنظيم الإداريّ في الدّولة والجهاز المنفّذ لسياساتها منذ أن برزت الملامح الأولى لبناء الدّولة الوطنيّة الحديثة. وهذه الميزة تجعل منها الفاعل الأساسيّ الذي يمسك بزمام الأمور في إنتاج وإعادة إنتاج الدّولة، وبالرّغم من ذلك فإنّها لم تشكّل إلى حدّ الآن مادة بحثية ثرية لدى علماء الاجتماع، في حين حظيت هذه الفئة باهتمام الاختصاصات العلميّة الأخرى مثل القانون (حمدي، 2009) والاقتصاد والّتي تناولت بالبحث التّنظيم المؤسساتيّ والإداريّ لهياكل الوظيفة العموميّة وليس ما يجب أن يكون عليه أو كيف يمكن أن يكون عليه وضع شريحة الموظّفين العموميين في ظلّ اشتغال التّنظيم المجتمعيّ.

أمّا فيما يخصّ التّأطير النّظريّ والفكريّ لموضوع بحثنا، فإنّنا نعتبر أنّ أطروحة موريس هالبواكس تمثّل الإطار النّظريّ المناسب لتصنيف المجتمع المدروس معرفيّا، ذلك أنّ مجال الالتقاء بين موضوع دراستنا وأطروحة هالبواكس يتمحور حول المؤشّر الأساسيّ الذي تنبني عليه إشكاليّتنا التي ترتكز بالأساس على البحث في المستوى المعيشيّ لهذه الشّريحة بالاعتماد على مجموعة من المتغيّرات لعلّ من أهمّها الدّخل (المرتّب الشهريّ) وكذلك الاستهلاك إضافة إلى متغيّرات أخرى والّتي سنبرزها خلال مختلف مراحل التّحليل. وتجدر الإشارة في هذا الصّدد إلى أنّ موريس هالبواكس قد جعل من مستوى العيش(Halbawaks, 1913) مؤشّرا أساسيّا لتحديد مختلف أصناف الطّبقات الاجتماعيّة

مستندا في ذلك إلى ثنائيّة الاستهلاك والنّفقات كَمُتغيْرَيْن بارزيْن في تحديد نمط الحياة والمستوى المعيشيّ، إذ يعتبر في هذا السيّاق أنّنا "عندما نتكلّم عن المرتبة الاجتماعيّة لمجموعة بشريّة، نتكلّم عن ثروتها، ومعنى ذلك مجموعة نفقاتها العاديّة، أي المنافع الّتي تمكّنها مداخلها من التّمتع بها." (Halbawaks, 1913)

الإشكاليّة

من الأهداف الجوهريّة لدولة الاستقلال النّهوض بالمستوى المعيشيّ لكافّة التّونسيين وتحقيق التّرقّي في السلّم الاجتماعيّ خاصة بالنّسبة إلى الفئات الضّعيفة والمتوسّطة على حدّ السّواء. لذلك عملت السّلطة خلال السّتينيات من القرن المُنقضي على توفير "الشّغل للجميع." (الهرماسي ع.، 1993) ساعية إلى تحقيق تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة عادلة وشاملة من خلال إعطائها بعدا اجتماعيّا لسياستها الاقتصاديّة وذلك بالتّركيز على بعض القطاعات الإستراتيجيّة كالتّشغيل والتّعليم والصّحة. فقد سعت الدّولة آنذاك إلى تجسيد مفهوم الرّفاهيّة على اعتبار وأنّ "دول الرفاهيّة قد أنشئت بتسويات تُعيد رسم الحدود بين الدّولة والسّوق والعائلة" (بينيت، 2010). وتمكّن هذه الاستراتيجيّة من ناحية أولى من تحقيق السّلم الاجتماعيّة وتساعد من ناحية ثانية الفئات الوسطى على تبنّي نمط استهلاكيّ رفاهيّ. كما أنّها تُتيح للطّبقات الشّعبية بلوغ نمط عيش كفافيّ، غير أنّ تحقيق هذا النّمط أو ذاك من الاستهلاك يظلّ مرتبطا في جانب كبير منه بقدرة التّوفير الحكوميّ. وتجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ مفهوم الرّفاهيّة قد ارتبط في نشأته "بالرأسمالية المتقدّمة" (بينيت، 2010) وبالسّوق الاستهلاكيّة، ليصبح لاحقا مصدرا للمشكلات الاجتماعيّة، لارتباطه برغبة الفرد في تحقيق نمط عيش أكثر تطوّرا تقابله محدوديّة موارده الماليّة، خاصّة في ظلّ التّحوّلات التي شهدتها السيّاسة التّنمويّة في تونس من النّمط الاشتراكيّ إلى النمط اللّيبراليّ القائم على اقتصاد السّوق وعلى الانفتاح، إضافة إلى انتهاج سياسة الإصلاح الهيكليّ، وما نتج عنها من تخلّي الدّولة عن دورها الرّعائي والتّفويت في بعض القطاعات ذات الصّبغة الاجتماعيّة لفائدة القطاع الخاصّ. وهو ما أدّى إلى "ارتكاسة"" (الهرماسي م.، 1999) الحراك الاجتماعيّ صلب الفئات الوسطى وإلى التّأثير سلبا في واقعها المعيشيّ الذي كشف عن الكثير من التوتّرات الّتي تعيشها هذه الطّبقة وخاصّة شريحة الموظّفين العموميين. وتُترجم هذه الضّغوطات بانعدام الرّضا المهنيّ وصعوبة إثبات الذّات اجتماعيّا، يقابلها شغفها المفرط في إظهار تمايزها الاجتماعيّ "فقد كانت هذه الطّبقة شغوفة بالاستهلاك ومسكونة برغبة جامحة في الاستمتاع بالحياة... وتتمثّل السّعادة العظمى بالنّسبة إليها في الاستهلاك المنفلت العقال وفي التّوق إلى نمط الحياة البرجوازي." (التيمومي، 2012) كما أنّ السياسة التأجيريّة المعتمدة في تونس لا تسمح لهذه الفئة المدروسة بمسايرة نسق ارتفاع الأسعار والتّضخّم الماليّ. وهذا ما يؤثّر سلبا في قدرتها الشّرائية ويخلق لديها حالة من اللاّتوازن الذي تختلف درجاته وتتنوع آثاره ارتباطا بقيمة الموارد الماليّة المتوفرة لكل شريحة. ممّا يعني أنّ وضع القطاع العمومي في تونس أصبح يثير

مجموعة من التّساؤلات وخاصّة إذا ما قارنّا بين الدّور الحيويّ الذي يلعبه في المجالين الاقتصاديّ والاجتماعيّ وبين قدرته على تلبية انتظارات أعوانه وموظّفيه.

ومن الأهميّة بمكان، أن نُشير في هذا الصّدد إلى أنّه، وأثناء مرحلة بناء دولة الرّفاه التي طبعت فترة ما بعد الاستقلال، استفادت شريحة الموظّفين العموميين من سياسة الدّولة بشكل عام حيث عملت هذه الأخيرة على إعطاء السيّاسة الاقتصاديّة بعدا اجتماعيّا من خلال السّعي إلى تعديل السّوق الاستهلاكيّة والتّحكم في الأسعار للحفاظ على المقدرة الشّرائيّة. إلاّ أنّه ومع تبنّي السّيّاسية اللّيبراليّة التي رافقها تحوّل في مهام الدّولة، أصبحت شريحة الموظّفين العموميين عرضة لمجموعة من الاختلالات والتّوترات، نتيجة "الانحرافات التي طبعت سياسة الدّولة كالزّيّادة في الضّرائب والأسعار." (التيمومي، 2012) دون أن ننسى، ما خلّفته ثورة 14 جانفي 2011 من زيادة تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة لأغلب مكوّنات المجتمع "حيث بلغت نسبة النموّ الاقتصاديّ في أواخر 2011 رقما مفزعا وهو اثنان تحت الصّفر ووصل عجز ميزانيّة الدّولة قرابة 7% من النّاتج الخام." (التيمومي، 2012) وهو ما أثّر سلبا في واقع مختلف شرائح الطّبقة الوسطى لا سيّما الشّريحة المدروسة على اعتبار وأنّها شريحة تعيش على مرتّبها الشّهري فقط.

وفي هذا الإطار سنعمل على مقاربة إشكاليّة بحثنا والمتمثّلة في الطرح التالي:

-هل أنّ قطاع الوظيفة العموميّة مازال يمثّل مصدرا للرّضا وإثبات الذّات اجتماعيّا بالنّسبة إلى الموظّف البنكيّ التونسيّ؟ خاصّة في ظلّ التحولات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي طبعت العشريّة الأولى وبداية العشريّة الثّانية من الألفيّة الثّالثة-والّتي تمثّل الإطار الزّماني لدراستنا الميدانيّة - ومالها من تأثيرات جذريّة في الواقع المعيشيّ لمختلف الشّرائح الاجتماعيّة. وتتفرّع عن هذه الإشكاليّة الرئيسيّة مجموعة من التّساؤلات الفرعيّة يمكن بلورتها في التّساؤلات التّالية:

-هل مازالت الوظيفة العموميّة تمثّل لدى هذه الفئة مصدرا لتحقيق التّمايز الاجتماعيّ من خلال ما يتمتّعون به من هوّية اجتماعيّة تمكّنهم من تصنيف الآخرين وتصنيف أنفسهم وتحديد موقعهم الاجتماعيّ باعتبارهم إحدى شرائح الطّبقة الوسطى؟

-هل ستكون هذه الفئة قادرة على التّأقلم مع مجموعة هذه التغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وعلى توفير متطلّبات معيشها اليوميّ اعتمادا على دخلها الأجريّ فقط؟ إنّ الإجابة عن هذه التّساؤلات تبقى رهينة البحث المكتبيّ والعمل الميدانيّ اللّذين سيمكّناننا من تحليل فحْوى الإشكاليّة الرئيسيّة بمختلف تفرّعاتها بالإضافة الى اختبار مدى صحّة الفرضيّات الّتي مثّلت إحدى مرتكزاتنا النّظريّة.

الفرضيّات

نودّ أن نشير في هذا السّياق إلى أنّ المعطيات الموضوعيّة التي انطلقنا منها في تناولنا لإشكاليّة بحثنا، تتمثل في مجموعة التّغيّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عاشتها تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الواقع المعيشيّ لمختلف الشرائح الاجتماعيّة، عامة ولاسيّما فئة الموظّفين العموميين في القطاع البنكيّ بصفة خاصّة، وبناء على هذا الأساس فإنّه من الممكن أن نفترض:

ـ أنّ الوظيفة العموميّة في تونس هي مصدر للتّمايز الاجتماعيّ لدى الموظّف البنكيّ.

ـ أنّ ارتفاع الأسعار والغلاء المُجحف للمعيشة إضافة إلى المنحى التّصاعديّ الّذي اتّخذته ظاهرة التّضخّم الماليّ قد شكّلت أبرز العوامل الّتي أدّت إلى تدنّي المقدرة الشّرائيّة للموظّف البنكيّ وفقدان الأجور قيمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

الإطار المنهجي المعتمد في البحث

نشير في هذا السيّاق إلى أنّ خصوصيّة بحثنا تقتضي منّا الاعتماد على منهجية كميّة لمقاربة المعطيات القابلة للقياس إحصائيّا، بالإضافة إلى استخدام المنهج الكيفيّ لتقصّي الظّاهرة المدروسة في مختلف تجلّياتها.

المنهجية الكمية

استنادا إلى طبيعة الظّاهرة قيد الدّراسة وعيّنة البحث فإنّنا سنعتمد على تقنية الاستبيان، نظرا لقدرتها على مسح عدد هامّ من المبحوثين، وسيكون هذا الاستبيان موجّها إلى العيّنة المدروسة انطلاقا من الهدف الرئيسيّ للبحث وإشكاليّته وفرضيّاته. ثم سنعمد بعد ذلك إلى تحويل المعطيات المتحصّل عليها إلى جداول إحصائيّة تأليفيّة وأخرى تفصيليّة وإلى رسوم بيانيّة تساعدنا على تحليل الظّاهرة وذلك من خلال الاستعانة ببعض البرامج الإحصائيّة مثل:"SPSS 18" و"Excel 2007".

ورغم أنّ الاستبيان يُعدّ من أنجع الوسائل العلميّة المعتمدة لإجراء البحوث في ميدان العلوم الاجتماعيّة، فإنّ هذه الأداة لها حدود منهجيّة ومعرفيّة، تتمثّل في أنّ المعلومات التي يتمّ جمعها بواسطة الاستبيان لا نستطيع أن نضمن موضوعيّتها وصدقها بشكل كلّيّ. ومن هذا المنظور ارتأينا استكمال المنهج الكمّي بالمنهج الكيفيّ حتّى تكون نتائج البحث أكثر مصداقيّة علميّة.

المنهجيّة الكيفيّة

يتميّز المنهج الكيفيّ بتنوّع وسائل جمع المعلومات إلاّ أنّنا سنقتصر في إنجازنا لهذا البحث على تقنيتيْ الملاحظة والمقابلة وذلك بهدف دراسة واقع المبحوث والتّعرّف إلى العوامل والقوى التي تؤثر فيه وتحدّد اتجاهاته وسلوكياته. وتعتبر "المقابلة في الدّراسات الميدانية حجر الزّاوية في

الوصول إلى الحقائق الّتي لا يمكن للباحث معرفتها دون النّزول إلى واقع المبحوث والاطّلاع على ظروفه المختلفة." (الحسن م.، 1982) كما أنّنا سنعتمد على تقنية الملاحظة التي لا تقلّ أهميّة عن المقابلة من حيث قدرتها على تزويد الباحث بالمعلومات والبيانات عن مجتمع البحث.

المؤسّسة موضوع الدّراسة

تمثّل الشّركة التونسيّة للبنك الإطار العام الّذي ينتمي إليه المجتمع الأصل لدراستنا. وهي أوّل مؤسّسة ماليّة بنكيّة تمّ تأسيسها بعد حصول تونس على الاستقلال لتمويل الاقتصاد الوطنيّ، وكان ذلك في 18 جانفي1957. ويشتغل بها في الوقت الرّاهن (أي خلال إجرائنا للعمل الميداني في سبتمبر 2014) 2350 (www.Stb.com.tn) موظّفا موزّعين على مختلف فروع الشّركة بكامل الجمهوريّة. ويعود اختيارنا لهذه المؤسّسة مثالا تطبيقيّا للبحث في واقع الموظّف البنكيّ ومدى ما تحقّق له من الرّضا الوظيفيّ، على الرغم من تعدّد المؤسّسات البنكيّة بتونس، إلى تزامن تاريخ تأسيس هذه الشّركة مع انطلاقة بناء الدّولة الوطنيّة وبداية العمل على تجسيد مشروع دولة الرّفاه الّتي عاشت في ظلّها فئة الموظّفين العموميين أقصى درجات الرّفاه الماديّ والاجتماعيّ بما في ذلك فئة الموظّفين البنكيين الّذين تمكّنوا من تحقيق ترقٍّ اجتماعيّ إذ مكّنتهم الوظيفة البنكيّة خلال السّتينيات من القرن المنقضي من بلوغ مستوى عيش يتماشى مع تمثّلاتهم ومن بناء هوّية اجتماعيّة تَمِيزُهُمْ عن باقي موظّفي القطاع العموميّ. فهل مازالت الوظيفة العموميّة في القطاع البنكيّ العموميّ تشكّل مصدر ارتياحٍ وترقٍّ على المستويين المهنيّ والاجتماعيّ من وجهة نظر هذه الشّريحة؟ هذا ما سنعمل على التحقّق منه من خلال إنجازنا لهذه الورقة البحثيّة.

مجتمع الدّراسة وحجم العيّنة

لمّا كانت عمليّة المسح الشّامل لمجتمع البحث عمليّة غير ممكنة وصعبة لعدّة اعتبارات من ذلك أنّه "يتعذّر على الباحث مقابلة جميع وحدات البحث إمّا لضيق الوقت أو لمحدودية الموارد الماليّة المتيسّرة للباحث." (الحسن م.، 1999) لذلك اعتمدنا في إجرائنا لهذه الدّراسة على العيّنة المأخوذة بطريقة عشوائيّة والّتي تعني في أوضح معانيها "ذلك النّموذج من السّكّان الّذي يتمّ انتقاؤه بالطّريقة العشوائيّة والّذي تُشتقّ من خلال دراسته المعلومات وتُستخرج الاستنتاجات وتبنى التّعميمات الشّموليّة عن مجتمع البحث الذي انتقيت منه العيّنة." (الحسن م.، 1999) أمّا فيما يتعلّق بمجتمع بحثنا فإنّنا نشير إلى وجود سمة هامّة تأكّد أهميّة العيّنة العشوائيّة البسيطة صلب بحثنا، وتتمثّل في توفر مبدأ التّجانس شبه التّام "على مستوى الصّفات الدّيمغرافية والاجتماعيّة والاقتصاديّة والمهنيّة" (الحسن م.، 1999) الّتي تجمع بين أفراد المجتمع المدروس على اعتبار وأنّنا ندرس شريحة الموظّفين العموميين في القطاع البنكيّ انطلاقا من الخصائص التي توحد بينهم على مستوى وضعهم الاجتماعيّ وانتمائهم الطبقيّ والمهنيّ.

وانطلاقا من مجموعة هذه الاعتبارات الّتي حاولنا من خلالها تشخيص خصائص المجتمع المدروس، فإنّنا سنعمل كذلك على التّقيد بها في تعاملنا مع العيّنة التي سعينا إلى تحديدها قدر المستطاع وفق نفس السّمات الّتي تميّز المجتمع الأصل والبالغ عدده الألف موظّفًا. أمّا عيّنة البحث فتشمل مائة موظّفا بنكيّا موزّعين على ثلاثة أصناف مهنيّة وهي:

-ـ صنف أعوان التسيير الإداري والإشراف (90 موظفا).

-ـ صنف أعوان الإنجاز (5 موظفين).

-ـ صنف أعوان التتبع والخدمات (5 موظفين).

تظلّ ظاهرة الرّضا الوظيفيّ، من وجهة نظرنا، ظاهرة معقّدة على اعتبار وأنّها مرتبطة بتقييم الموظّف لوظيفته باعتبارها أداة لإشباع حاجياته بمختلف أنواعها (سواء أكانت ماديّة، اجتماعيّة، نفسيّة أو مهنيّة). وهنا تكمن صعوبة القياس لتباين المواقف والآراء. وتقاس درجات الرّضا الوظيفيّ بالاعتماد على مجموعة من المؤشّرات كالأجر ومُلحقاته. كما أنّها تربط بما يحقّقه الفرد من إشباع لحاجياته وتلبية لرغباته بشكل يتناسب مع ما يريده من عمله وما يحصل عليه في الواقع أو يفوق توقّعاته. وأخذا بهذه الاعتبارات، سنحاول في العنصر الموالي الكشف عن خصائص الواقع الماليّ للموظّف البنكيّ في علاقته بمرتّبه الشّهري وذلك بالاعتماد على المعطيات التي تحصّلنا عليها من خلال الّتقنيات المنهجيّة الثّلاثة والمتمثّلة في الاستمارة والمقابلة والملاحظة.

درجات الإشباع الماليّ لدى الموظّف البنكيّ التونسيّ

لئن عاشت مختلف شرائح الطّبقة الوسطى في تونس خلال فترة السّتينيات وإلى حدود منتصف السّبعينيات من القرن الماضي، طفرة شاملة إن جاز لنا اعتبارها كذلك، ونخصّ بالذّكر الفئة المدروسة- الموظّف العموميّ في القطاع البنكيّ- والّتي تمكّنت من تحقيق تمايز اجتماعيّ وإشباع ماديّ ومعنويّ، اعتمادا على دخلها الأجري، إذ مكنتها الوظيفة البنكيّة آنذاك، من بلوغ مستوى عيش راق وتصدر مكانة اجتماعيّة مرموقة ضمن التّصنيف الطّبقيّ للمجتمع التونسيّ. فإنّ هذا الأمر ذاته، قد شكّل دافعا لنا لتقصّي واقع هذه الشريحة في الوقت الراهن والسّعي إلى معرفة هل مازالت تعيش الوضع نفسه؟ هذا ما سنبحث فيه من خلال إنجازنا لهذه الورقة البحثيّة معتمدين في ذلك على ما أفرزته نتائج العمل الميدانيّ.

مدى تلبية الأجر لمتطلّبات المعيش اليوميّ حسب متغيّري الحالة المدنيّة والصنف المهنيّ

يحتلّ المال الصدارة في ترتيب الإنسان لأولوّياته على اعتبار وأنّه يمثّل الآلية الوحيدة التي تمكّنه من توفير مستلزمات معيشه اليوميّ وضمان مستوى عيش يتماشى مع تمثّلاته. وهي الفكرة ذاتها الّتي أكد عليها عالم الاجتماع المنصف ونّاس إلى حدّ اعتباره "أنّ المال هو عماد تدبير الأحوال

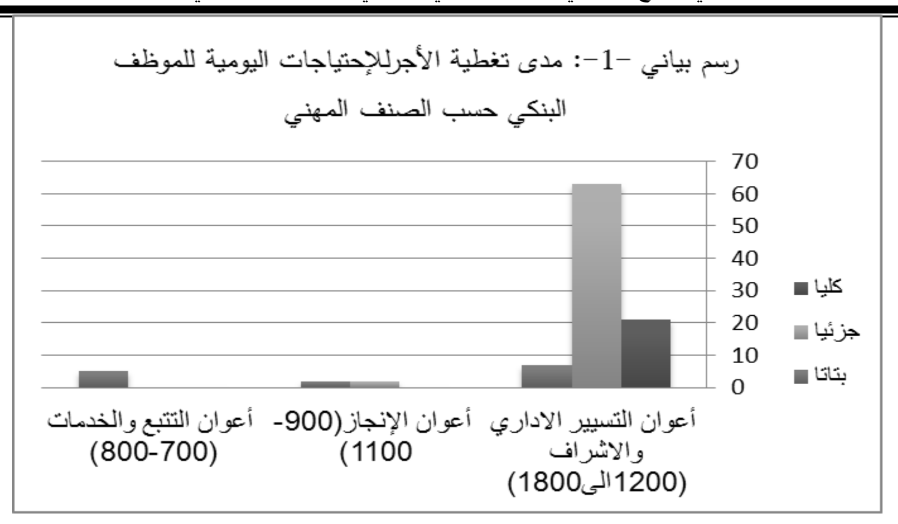
وقوام المعيش اليوميّ وعموده الفقريّ." (ونّاس، 2011) وانطلاقا من هذا الرّأي الّذي يؤكّد على مركزيّة المال في حياة الإنسان واستنادا إلى نتائج العمل الميدانيّ، ارتأينا تقصّي الواقع الماديّ للعيّنة المدروسة من خلال طرح بعض التّساؤلات التي تتعلّق بمدى تغطية الرّاتب للاحتياجات اليوميّة للموظّف البنكيّ. وقد آثرنا في هذا المستوى من التّحليل الاستناد في مرحلة أولى إلى مؤشّر الحالة المدنيّة بمختلف أصنافها - والجدير بالذّكر في هذا الصّدد هو أنّ عيّنة البحث لا تتضمّن شريحتي الأرامل دون أطفال والمطلّقين مع أطفال- وقد أثبتت النّتائج الميدانيّة أنّ جميع أفراد هذه الفئة قد أجمعوا على عجز المرتّب على الاستجابة لمتطلّبات معيشهم اليوميّ وهو ما تؤكّده المعطيات الإحصائية الواردة (بالجدول رقم1) إذ بلغت نسبة الّذين أقرّوا بعجزهم التّام على تصريف شؤون معيشهم اليوميّ اعتمادا على مرتّبهم الشّهريّ 75% من مجموع العيّنة وهي نسبة تتوزّع بصفة متفاوتة على مختلف أصناف الحالة المدنيّة إلاّ أنّها بلغت أقصاها في صفوف المتزوّجين العائلين لأطفال (70%) ذلك أنّ وجود الأطفال من شأنه أن يساهم في تعدّد الحاجيات وتنوّعها ممّا يرفع من سقف النّفقات. أمّا النّسبة المتبقّية (وهي 5%) فتتوزّع بصفة تكاد تكون متساوية بين بقيّة أصناف الحالة المدنيّة للمستجوبين (والّتي تمثّلها الأصناف الآتي ذكرها: العزّاب، المتزوّجون دون أطفال، والأرامل مع أطفال والمطلّقون دون أطفال) ويرجع انخفاض هذه النّسبة، في جانب منه إلى أنّ هذه الأصناف المذكورة لا تكتسي أهميّة عدديّة ضمن عيّنة البحث من جهة أولى، وإلى قلّة أو انعدام عدد الأفراد المُعالين من طرف هذه الأصناف من جهة ثانية. فقد أثبت استثمارنا لنتائج (الجدول رقم 1 في الملاحق) أنّ شريحة العزّاب لا تتحمّل مسؤوليّة إعالة الأبوين أو الإخوة، الأمر الّذي قد يفسّر تمكّن نصف هذه الشّريحة من تلبية احتياجاتها اعتمادا على مرتّبها الشّهريّ. في مقابل ذلك صرّحت نسبة من المتزوّجين بإعالتها لعائلة ممتدّة (أطفال، زوجة، أبوين وإخوة) وهو ما من شأنه أن يرفع من سقف نفقاتها، ويجعلها غير قادرة بتاتا على تغطية احتياجاتها اليوميّة بصفة كليّة. كما تمكنّا انطلاقا (من الجدول رقم1) من الوقوف على حجم التّوافق الحاصل بصفة كلّية بين الأجر وتوفير الحاجيات، إذ تبينّا أنّ نسبة هذا التّطابق منعدمة تماما في صفوف المتزوّجين (0%) في حين بلغت نسبة الّذين عبّروا عن توصّلهم إلى تغطية احتياجاتهم كلّيا (4%) من مجموع العيّنة وهي نسبة موزّعة بالتّناصف بين شريحتي العزّاب والمطلّقين دون أطفال.

الجدول -1-: مدى تغطية الأجر للاحتياجات اليوميّة للموظّف البنكيّ حسب الحالة المدنيّة

الحالة المدنيّة للمستجوب	نوعية التغطية						مجموع العينة	
	بتاتا		جزئيا		كليا			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أعزب (عزباء)	1	1.00	1	1.00	2	2.00	4	4.00
متزوّج(ة) مع أطفال	70	70.00	12	12.00	0	0.00	82	82.00
متزوّج(ة) دون أطفال	1	1.00	5	5.00	0	0.00	6	6.00
أرمل(ة) مع أطفال	2	2.00	1	1.00	0	0.00	3	3.00
أرمل(ة) دون أطفال	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00
مطلق(ة) مع أطفال	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00
مطلق(ة) دون أطفال	1	1.00	2	2.00	2	2.00	5	5.00
المجموع	75	75.00	21	21.00	4	4.00	100	100.00

المصدر: الاستمارة الميدانيّة سبتمبر 2014**.**

ولمزيد البحث في تقييم أفراد العيّنة المدروسة لواقعهم الماليّ، استندنا في مرحلة ثانية إلى متغيّر الصّنف المهنيّ على اعتبار وأنّه المؤشّر الذي يتمّ اعتماده في تحديد قيمة الرّاتب. وتنقسم عيّنة البحث إلى ثلاثة أصناف: نجد في مقدّمتها الصّنف الأوّل والّذي يمثّله أعوان التّسيير الإداريّ والإشراف ويمتاز بارتفاع مرتّبه الشّهريّ مقارنة بالصّنفين الآخرين، ثم يليه الصّنف الثّاني، وهو صنف أعوان الإنجاز، في حين يحتلّ أعوان التّتبع والخدمات المرتبة الثّالثة من حيث المستوى التأجيريّ.



المصدر: الاستمارة الميدانيّة سبتمبر 2014.

إنّ الجدير بالملاحظة في هذا المستوى من التّحليل هو أنّ نسبة الّذين صرّحوا بعدم تحقيقهم لإشباع ماديّ اعتمادا على مرتّبهم الشّهري نجدها مرتفعة في صفوف ذوي الأجر المرتفع (إذ بلغت 7% من مجموع 14% ممّن لم يتمكنوا من توفير احتياجاتهم الحياتيّة) (انظر الجدول رقم 2 في الملاحق) خاصّة إذا ما قارنّها بنسبة الّذين ينتمون إلى الصنف الثّاني والّتي بلغت (2%) من المجموع الجمليّ للّذين يعانون من عجز مرتّباتهم على تلبية احتياجاتهم. (انظر الجدول رقم 2 في الملاحق). في حين أنّ أكثر النّسب تعبيرا، كما يبرز ذلك (الرسم البياني رقم 1) نجدها في صفوف الصّنف الثّالث والّذي لم يتمكّن حتّى من بلوغ مستوى عيش كفافيّ ولو بصفة جزئيّة، وهو ما يعبّر برأينا عن أقصى درجات الحرمان، إذ بلغت نسبة الّذين عبرّوا عن قصور المرتّب على تلبية أبسط ضروريات العيش والمتمثلة في (الأكل - اللباس - النقل) 100% من المجموع الجمليّ لهذا الصّنف. وإذا ما أردنا أن نقارن بين الصنف الأقلّ قدرة شرائيّة من حيث العائد الماليّ والفئة الأكثر تأجيرا، نجد أنّ أعلى نسبة تهمّ التّغطيّة الجزئيّة (63%) (انظر الجدول رقم 2 في الملاحق) في صفوف الشّريحة ذات الدّخل المرتفع وهي الشّريحة الأكثر تواجدا ضمن عيّنة البحث، في حين لا يقرّ الصّنف الثّالث بأيّ نسبة من نسب التّغطية سواء كانت جزئيّة أو كليّة (وهو ما يعبّر عنه الرسم البياني رقم 1)، ممّا يعني أنّ نسبة العجز التّام قد بلغت ذروتها في صفوف هذه الفئة. أمّا الصّنف الثّاني فإنّه ينقسم بصفة تكاد تكون متناصفة بين من يقرّون بالعجز التّام على التّغطية، ومن يقرّون بالتغطية الجزئيّة، على أن تسجّل درجة التّغطية الكليّة غيابها التّام لتفح باب المعاناة الماديّة أمام هذين الصّنفين وتجعلها جزءا من معيشهم اليوميّ.

إنّ هذه الإحصائيّات التي انطلقنا منها (الجدول رقم 1 والرّسم البيانيّ رقم1) تكشف لنا عن طبيعة

التّقييم الّذي أبداه أفراد العيّنة لوضعهم الماليّ، إذ أكّدت نسبة هامّة منهم، على اختلاف أصنافهم المهنيّة والحالة المدنيّة الّتي ينتمون إليها، أنّهم يعانون من العجز الماليّ في تصريف شؤونهم الحياتيّة. إلاّ أنّ ما تجدر الإشارة إليه في هذا السّياق، هو أنّنا لم نتجاوز بعد، مسألة تحقيق الاحتياجات ولم نبحث في مسألة الطّموحات في ضوء الموارد الماليّة المتوفرة لهذه الشّريحة.

طموحات الموظّف البنكيّ ومدى تحقيقه لها

لقد مكنّنا تفحّص النّسب الواردة (بالجدول رقم 2) من الوقوف على أهمّ طموحات الموظّف البنكيّ التي يصبو إلى تحقيقها اعتمادا على مرتّبه الشّهريّ. والملاحظ في هذا الصّدد أنّ السّفر يتصدّر هذه الطّموحات لدى صنف أعوان التسيير الإداريّ والإشراف. في حين يسجّل مثل هذا الطّموح غيّابا تامّا في ذهن موظّفي الصّنفين المتبقّيين. أمّا فيما يخصّ بقية الطّموحات الأخرى كامتلاك المنزل الّذي يعدّ، برأينا، أولى المطالب الّتي من المفروض أن تتمّ الاستجابة لها اعتمادا على الرّاتب الشّهريّ، نظرا لأهمّيته في تحقيق الاستقرار في حياة الفرد، فإنّه يتحوّل إلى حلم يصعب تحقيقه، إذ أوضح السيّد (ز- ب)* في هذا السياق أنّ جلّ ما يتمنّاه هو امتلاك منزل، فقد صرّح أثناء محاورتنا بقوله "لا يخفى على أحد أنّ امتلاك بيت في الوقت الرّاهن يكاد يكون أمرا مستحيلا خاصّة بالنّسبة إلى الموظّف في القطاع العموميّ، إذ يشكّل هذا الأمر بالنّسبة لي حلما تصعب ملامسته اعتمادا على راتبي الشّهريّ." (ز-ب، 2014) أمّا فيما يتعلّق بامتلاك السّيارة فقد أقرّ محاوري بأنّها تعدّ من الضّروريات الملحّة، إلاّ أنّه يعجز عن امتلاكها خاصّة في ظلّ اتساع حجم النّفقات وتنوّعها بالتّوازي مع ارتفاع الأسعار.

إنّ ما أمكن التّوصّل إليه اعتمادا على المنهجيّتين الكميّة والكيفيّة، هو أنّ طموح الموظّف البنكيّ أصبح يقتصر في كثير من الأحيان على توفير أهمّ الضّروريّات، خاصّة بالنّسبة إلى الصّنفين الثّاني والثّالث. إذ عبّر 4% من مجموع الصّنف الثّاني و2% من مجموع الصّنف الثّالث (انظر الجدول رقم2) أنّهم يطمحون إلى امتلاك منزل، وتعكس هذه النّسب أهميّة هذا المطلب بالنّسبة إلى هذين الصّنفين على اعتبار وأنّ كلاهما يمثّل 5% من مجموع العيّنة المبحوثة. أما فيما يخصّ بقيّة أصناف الطّموحات فإنّها تبدو من خلال الإحصائيات الواردة (بالجدول رقم2) مغيّبة تماما عن تفكير هذين الصّنفين.

وفي سياق العلاقة التّمفصليّة الّتي تربط بين المتغيّرات الفرعيّة والرئيسيّة لبحثنا، تتولّد إشكاليّة فرعيّة جديدة تتعلّق بمدى تحقيق أفراد العيّنة المدروسة لطموحاتهم كمتغيّر فرعيّ اعتمادا على الأجر باعتباره متغيّر رئيسي. إنّما يمكن استخلاصه انطلاقا من (الرّسم البيانيّ رقم1 في الملاحق) هو أنّ السّواد الأعظم من الشّريحة المدروسة يقرّ بالمساهمة الجزئيّة للمرتّب في تحقيقه لطموحاته وذلك بنسبة 88%. وهوما يدلّل على أنّ أفراد العيّنة المستجوبة قد يعتمدون على موارد ماليّة إضافيّة لتصريف شؤون معيشهم اليوميّ، وهوما سنتناوله بالبحث في مرحلة لاحقة

من هذه الورقة البحثيّة. إلاّ أنّ اللاّفت للانتباه فيما يتعلّق بهذه المعطيات الإحصائيّة هو أن تحقيق الطّموحات اعتمادا على الأجر بصفة كليّة قد بلغ في أعلى درجاته 4% وهي نسبة مسجّلة في صفوف صنف أعوان التّسيير الإداريّ والإشراف في حين نجدها منعدمة (0% انظر الجدول رقم 4 في الملاحق) فيما يخصّ الصّنفين المتبقيّين وهو ما يعكس، برأينا التّفاوت، الكبير الحاصل "بين الانتظارات والإمكانيات وبين الموارد والطّموحات." (ونّاس، 2011)

الجدول -2-: أبرز طموحات الموظف البنكي

الصنف المهني	أصناف الطموحات																مجموع العينة	
	القيام بسفرات		امتلاك سيارة		امتلاك منزل		تدريس أطفالك بمدارس خاصة		إجابة أخرى (شراء منزل كبير -تغيير السيارة)		جميعها		إعانة الفقراء		تدريس الأبناء بالخارج			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صنف أعوان التسيير الإداري والإشراف	50	50.00	4	4.00	13	13.00	4	4.00	10	10.00	6	6.00	2	2.00	1	1.00	90	90.00
صنف أعوان الانجاز	0	0.00	0	0.00	4	4.00	0	0.00	1	1.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	5	5.00
صنف أعوان التتبع والخدمات	0	0.00	1	1.00	2	2.00	2	2.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	5	5.00
المجموع	50	50.00	5	5.00	19	19.00	6	6.00	11	11.00	6	6.00	2	2.00	1	1.00	100	100.00

المصدر: الاستمارة الميدانية سبتمبر 2014

إنّ ما كشفت عنه نتائج البحث الميدانيّ اعتمادا على المنهجيّتين الكميّة والكيفيّة، من قصور شبه كلّيّ للمرتّب الشّهريّ على تلبية احتياجات الموظّف البنكيّ سواء تعلّق الأمر بالضّروريات اليوميّة أو على مستوى تحقيق الطّموحات، يجيز لنا التّساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا العجز. فقد أوضحت السيّدة (إ - ب) في هذا السّياق بأنّ هذه الفجوة بين الموارد الماليّة وتوفير المتطلّبات تشهد انتشارا كبيرا صلب المجتمع التونسيّ، لاسيّما في صفوف موظّفي القطاع العموميّ إلى حدّ أنّها "أصبحت تهدّد استقرار الموظّف سواءً على المستوى المهني أو العائلي أو الاجتماعيّ أيضا." (إ-ب، 2014)

أسباب الاختلال بين الإمكانيّات الماليّة وتوفير مستلزمات المعيش اليوميّ لدى الموظّف البنكيّ التونسيّ

لئن لعب تطوّر نسبة التّحضّر خلال العقود الأخيرة دورا بارزا في تزايد نسق الحاجيّات وكذا الانتظارات، مقارنة بالسّتينيات والسّبعينيات من القرن المنصرم - إذ بلغت هذه النسبة 66.2% (المعهد الوطنيّ للإحصاء، 2012) حسب إحصائيّات 2011، ممّا ولّد حالة من انعدام التّوازن بين الموارد الماليّة ممثّلة في الرّاتب الشّهري وتوفير الحاجيّات في صفوف الموظّفين العموميين

عامّة، فإنّ نتائج البحث الميدانيّ قد كشفت كذلك عن وجود أسباب أخرى، لا تقلّ أهميّة عن الأولى من حيث مساهمتها في تعميق هذه الفجوة في صفوف موظفي القطاع البنكيّ.

وترتبط هذه الأسباب في أغلبها، حسب ما ورد في إجابات المبحوثين بالوضع الماليّ والاقتصاديّ للبلاد. ونجد في مقدّمتها الارتفاع المجحف للأسعار، إضافة إلى تفاقم ظاهرة التّضخّم الماليّ وما تشهده السياسة التّأجيريّة من ثبات. فقد أوضح السيّد (ر– ب) في هذا الإطار، أنّ ارتفاع تكاليف المعيشة وإحجام الدولة ممثّلة في وزارة الإشراف عن إيجاد صيغة تلاؤم بين نظام الأجور من جهة أولى، ومحاولة التّخفيف من وطأة ظاهرة التّضخّم الماليّ من جهة ثانية، قد أدّى إلى فقدان الأجور قيمتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويتجلّى ذلك خاصّة في اهتراء المقدرة الشّرائيّة الّتي تعبّر عن المستوى المعيشيّ العام والقدرة على الاستهلاك وتوفير الحاجيّات الضّرورية، وذلك ارتباطا بالمداخيل الماليّة من ناحية وبمستوى الأسعار من ناحية أخرى. وقد أقرّ محاوري في هذا السيّاق قائلا "إنّ ارتفاع الأسعار بشكل ملفت إضافة إلى تفاقم ظاهرة التّضخّم، قد أدّيا إلى استنزاف المقدرة الشرائيّة خاصّة بالنّسبة إلى أصحاب الرّواتب الشّهريّة، الّذين يمثّلون أولى ضحايا الأزمات الاقتصاديّة." (ر-ب، 2014)

كما توصّلنا اعتمادا على المنهجيّة الكيفيّة إلى استنتاج مفاده أنّ البعض من أفراد عيّنة البحث لا يطمحون إلى بلوغ مستوى عيش الفئات المترفّهة في تونس فحسب وإنّما يطوقون إلى تبني نمط عيش مماثل لمستوى عيش نظرائهم في المجتمعات الغربيّة. فقد عبّر السيّد (م – م) في إحدى حواراتنا عن هذا الهاجس بقوله "على الرّغم من تقارب الموظّف البنكيّ التونسيّ ونظيره في العديد من البلدان المتقدّمة، من حيث المستوى العلميّ والتّكوين الأكاديميّ، إلاّ أنّ الفرق بينهما يسجّل على مستوى نظام التّأجير والحوافز الماليّة ونمط العيش لصالح الإطار الغربيّ إلى درجة أنّ الأوّل أصبح يقترب من الفئات الشّعبيّة من حيث التّراتب الاجتماعيّ ومستوى العيش، في حين أنّ نظيره الغربيّ يعيش حياة التّرف والرّفاهية بفضل ما يتّمتّع به من امتيازات ماليّة." (م-م، 2014)

واستنادا إلى ما تقدّم نستنتج أنّ الموظّف البنكيّ على الرّغم من تمتّعه برأسمال ثقافي وعلميّ، فإنّ ذلك لم يمنع البتّة من دخوله في دوّامة تقليد الآخر والسّعي إلى تبنّي نموذج استهلاك الموظّف البنكيّ في الدّول الغربيّة. وهو ما يعبّر في اعتقادنا، عن وجود أزمة وعي في صفوف هذه الشّريحة، وإلاّ كيف نفسّر هذه المفارقة والمتمثّلة في أنّه لا يعيش خصوصيات المجتمعات الغربيّة من حيث مستوى التّطوّر الاقتصاديّ، ومع ذلك نجده يستهلك على نفس الوتيرة ممّا يحوّله إلى مستهلك في بلد غير منتج ويساهم في رفع أسعار المنتوجات المستهلكة غير المنتجة بهذا البلد.

ولكي يتمّ تسديد المصاريف الزّائدة عن دخلهم الشّهريّ بيّن أفراد العيّنة أنّهم يلجؤون إلى انتهاج مجموعة من الحلول والاستراتيجيّات التي وإن اختلفت في طبيعتها فإنّ هدفها واحد وهو تجاوز عجز المرتّب الشّهريّ على تلبية احتياجاتهم والتّمكّن من بلوغ مستوى عيش يتماشى مع تمثّلاتهم للحياة العصريّة.

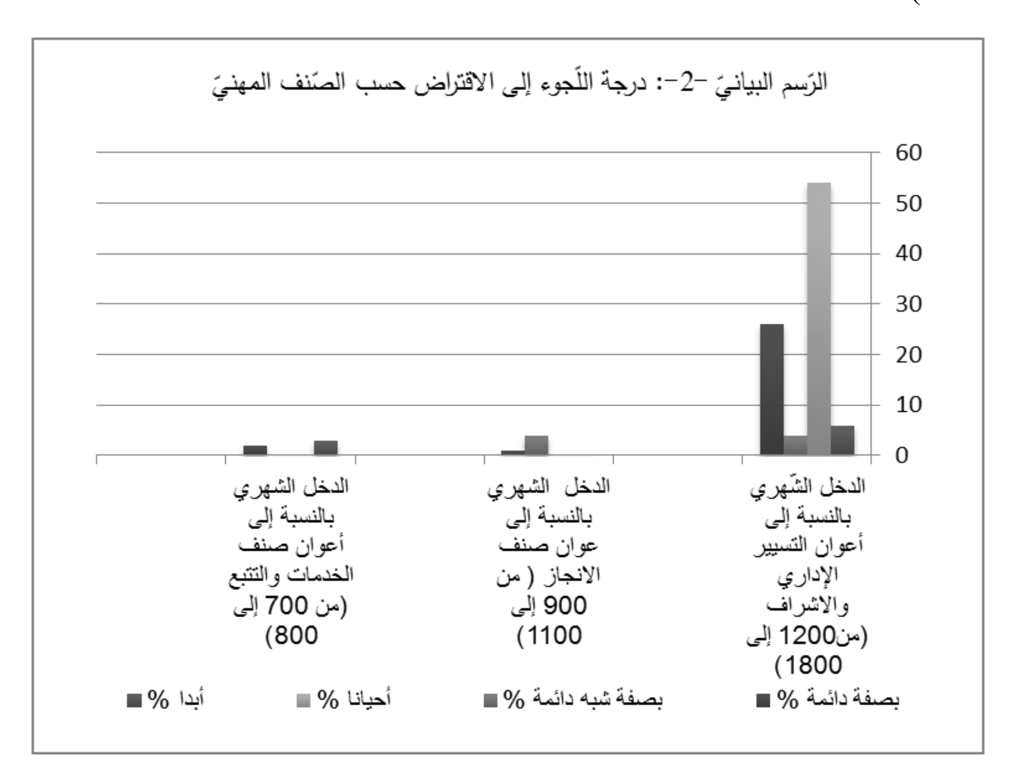
الحلول الفرديّة لتجاوز محدوديّة الموارد الماليّة

كنّا قد بيّنا في العنصر السّابق، اعتمادا على نتائج المنهجيّتين الكميّة والكيفيّة، استفحال عجز الرّاتب الشّهريّ على تلبيّة احتياجات الموظّف البنكيّ سواءً تعلّق الأمر بالضّروريات أو بالطّموحات. إلاّ أنّ الملاحظ هو أنّ محدوديّة هذا المورد الماليّ لم تشكّل عائقا أمام حرص هذا الفاعل على ضمان قدر من الرّفاهيّة بل على النّقيض من ذلك، مثّلت دافعا له لتنويع الحلول قصد توفير كفاية من المال تمكّنه من تحقيق هدفه.

إنّ ما أمكن ملاحظته، انطلاقا من المعطيات الواردة (بالرّسم البياني رقم 2)، هو أنّ السّواد الأعظم من عينة البحث يلجأ إلى الاقتراض لتغطية عجز الرّاتب على الاستجابة لاحتياجاته إذ نجد (91%) من مجموع المستجوبين يقرّون بأنّهم يرون في الاقتراض الحلّ الأنسب للخروج من هذا المأزق الماديّ وهي نسبة موزّعة بصفة متفاوتة بين مختلف درجات اللّجوء إلى الاقتراض (انظر الجدول رقم 3 في الملاحق). ويتفاوت اللّجوء إلى التّداين حسب الدّخل الشّهريّ الّذي من المفترض أنّه كلّما ارتفعت قيمته كلّما زادت قدرته على تلبية احتياجات وكذا طموحات أصحابه. وهو ما يعني تجنيبهم البحث عن مصادر ماليّة إضافيّة والابتعاد عن الضّغوطات والتّوتّرات النّاجمة عن التّداين بكل أصنافه. إلاّ أنّ النتائج الكمية أثبتت بطلان هذا الاعتقاد الشّائع ذلك أنّ أصحاب الرّاتب الشهريّ المرتفع ضمن العيّنة المدروسة (والّذين يتراوح دخلهم من 1200 إلى1800 دينار) هم الأكثر تداينا إذ بلغت نسبتهم 26% من مجموع 29% ممّن يعتمدون على الاقتراض بصفة دائمة لتصريف شؤون معيشهم اليوميّ. في حين لا يلجأ الموظّفون الّذين يحتلّون المرتبة الدّنيا في سلّم التّأجير إلى الاقتراض إلاّ بنسبة 2% من هذا المجموع. في مقابل ذلك بلغت نسبة الإقرار بعدم اللّجوء إلى التّداين والاكتفاء بالمرّتب الشّهريّ في أحسن حالاتها 9% من مجموع العيّنة منها 6% من ذوي الدّخل الشّهريّ المرتفع و3% ينتمون إلى صنف أعوان الخدمات والتّتبع والّذين (يتراوح مرتّبهم الشّهريّ بين 700 و800 دينار) (انظر الجدول رقم 3 في الملاحق) وهي، برأينا، نسبة هامّة نظرا للقلّة العدديّة التي يمثّلها هؤلاء ضمن عيّنة البحث. فهل يُتَرْجِمُ عزوف هذه الشّريحة عن الاقتراض وعيها بمخاطر ظاهرة التّداين وما تعنيه من تهديد لاستقرارها على المستويين المهنيّ والاجتماعيّ؟ أم أنّ الأمر راجع إلى اعتبارات أخرى هذا ما سنحاول البحث فيه في هذه المرحلة من التّحليل.

إنّ ارتفاع نسب الإقرار باللّجوء إلى الاقتراض على اختلاف درجاته في صفوف الصّنف الأوّل ثمّ بدرجة أقلّ في صفوف الصّنف الثّاني (انظر الرّسم البيانيّ رقم 2) يبيّن أنّه كلّما ارتفع المرتّب الشّهري كلّما زادت الرّغبة في الاستهلاك وإثبات الذّات اجتماعيّا من خلال الإقبال على اقتناء حاجيات باهظة الثّمن والّتي غالبا ما تقبل عليها الفئات المترفّهة. وهوما يترجم تحوّل ظاهرة الاستهلاك إلى معيار لتحديد الانتماء الطّبقي والفئويّ. ولتدعيم هذا الاستنتاج نورد شهادة السيّدة (ك–ق) الّتي أكّدت استحالة تمكّنها من توفير احتياجات عائلتها دون اللّجوء إلى الاقتراض بصفة دائمة من المؤسّسة البنكيّة. كما أوضحت في ذات السّياق أنّ سهولة الحصول على قرض يشجّعها على الإقبال على المواد ذات الجودة العالية. فقد صرّحت محاورتي في هذا الإطار "إنّ سهولة الحصول على قرض بقيمة مرتفعة، إضافة إلى ضرورة الظّهور في مظهر يضاهي مكانتي المهنيّة والاجتماعيّة يفرض عليّ اقتناء بضائع عالية الجودة." (ك-ق، 2014) إنّ التّدقيق في هذه

الشّهادة الصادرة عن إطار بنكيّ مكّننا من التّوصّل إلى استنتاج سوسيولوجيّ مفاده أنّ الموظّف البنكيّ على الرّغم من تمتّعه برأسمال ثقافيّ وعلميّ - كما سبق وأوضحنا ذلك – إلاّ أنّ ذلك لم يمكّنه من التّحرّر من سلطة المجتمع الّذي مازال يحدّ من فردانيته ويوجّه سلوكيّاته وأفعاله. ذلك أنّ دوافع الاقتراض ليست موضوعيّة فحسب، أي تمليها الحاجة إلى توفير مستلزمات العيش اليوميّ، وإنّما هي نابعة أيضا من ضرورة الامتثال للنّواميس الاجتماعيّة الّتي يستبطنها الموظّف البنكيّ والّتي ترسم له الإطار الذي يتحرّك داخله. وهوما يترجم أنّ هذا الفاعل يتبنّى نمطا استهلاكيّا يتماشى مع الصورة الّتي رسمها له الإطار الاجتماعيّ الّذي ينتمي إليه وليس وفق إمكانياته الماديّة. وهذا يعني أنّ شخصيّة الموظّف البنكيّ تمثّل صورة مصغّرة "للشّخصيّة الأساسيّة أو القاعديّة وهي محصلة أنماط تكيّف الأفراد مع بيئاتهم الجغرافيّة والاجتماعيّة الأمر الّذي يساعد على تشكّل شخصيّتهم التي تعبّر عن نظام اجتماعيّ وعن وعي بالهوّية." (ونّاس، 2012)



المصدر: الاستمارة الميدانيّة سبتمبر 2014

لقد تمكّنا انطلاقا من العيّنة الكميّة من الوقوف على تفشّي ظاهرة الاستدانة صلب المجتمع

المدروس إلاّ أنّنا، واعتمادا على نفس المصدر، نستنتج أنّ التّداين لم يشكّل الآلية الوحيدة لتخطّي محدوديّة الموارد الماليّة بل سعى هذا الفاعل الاجتماعيّ إلى تنويع استراتيجيّاته بغض النّظر عن هوّياتها وطبيعتها مع حرصه في ذات الوقت على الحيلولة دون تعرّضه إلى "المحاسبة الأخلاقيّة والجماعيّة من جهة والرّقابة الإداريّة والقانونيّة من جهة أخرى." (ونّاس، 2012) على اعتبار وأن قانون الوظيفة العموميّة لا يسمح للموظّف العموميّ بتعاطي نشاط إضافيّ إلى جانب وظيفته الأصليّة في القطاع العام. وهو ما سنثبته في مرحلة لاحقة من هذه الورقة اعتمادا على المعطيات المتوفّرة لدينا.

ما توضّحه المعطيات الواردة (بالجدول رقم3) هو أنّ أعوان الصّنف الأوّل الّذين يمثّلون نظريّا الصّنف المحظوظ من حيث المستوى التأجيريّ والمردود الماليّ مقارنة بالصّنفين المتبقّيين غير راضين عن وضعهم الماليّ. الأمر الّذي يفسّر اعتمادهم على أنشطة إضافيّة إلى جانب الوظيفة البنكيّة لتوفير كفاية من المال. فقد بلغت نسبة الّذين أقرّوا بقيامهم بأعمال إضافيّة 58% من مجموع هذا الصّنف وهي نسبة موّزعة بصفة متفاوتة بين مختلف الأنشطة الممارسة من قبل هذه الشّريحة (انظر الجدول رقم 3). في حين بلغت نسبة الّذين صرّحوا باكتفائهم بمرتّبهم الشّهريّ 32% من مجموع الصّنف ذاته. إلاّ أنّ هذا الإقرار لا يعبّر عن الاعتراف بقدرة الوظيفة البنكيّة على تلبية احتياجاتهم وانتظاراتهم بقدر ما هو راجع إمّا إلى عدم توفّر كفاية من الوقت على اعتبار وأنّ الموظّف البنكيّ يعمل خلال الفترتين الصّباحيّة والمسائيّة، أو راجع أيضا إلى ضرورة الإيفاء بالالتزامات العائليّة خاصّة في حالة غياب القرين عن المنزل وهو ما أكّده السيّد (ر– ب) بقوله "إنّ وضعي العائليّ لا يسمح لي بممارسة أي عمل إضافيّ بالتّوازي مع وظيفتي البنكيّة، ذلك أنّ غياب زوجتي عن البيت لفترة طويلة بحكم عملها يستوجب منّي رعاية أبنائي." (ر-ب، 2014) في حين أقرّ 21% من مجموع هذا الصّنف باستثمار أموالهم في البورصة، إلاّ أنّ المفارقة تكمن، برأينا في هذه النقطة بالذّات، ذلك أنّ المبالغ المستثمرة لا يقع تخصيصها من المرتّب الشّهريّ وإنّما يتمّ الحصول على قرض بنكيّ ليقع استثماره واستغلال عائداته الماليّة لتلبية متطلّبات المعيش اليوميّ. وهو ما من شأنه أن يضيف أعباء ماليّة جديدة على كاهل موظّفي هذا الصّنف

الجدول -3-: تعدّد الحلول الفرديّة لتحقيق الموازنة

الدخل الشهري حسب الصنف المهني	مجموعة الحلول الفردية										مجموع العينة	
	تقوم بنشاط إضافي إلى جانب وظيفتك		تبعث مشروعا خاصا		تشارك في مشروعا خاصا		تستثمر أموالك في البورصة		لا شيء			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الدخل الشهري لصنف أعوان التسيير الإداري والإشراف (من 1200 إلى 1800)	12	12.00	10	10.00	15	15.00	21	21.00	32	32.00	90	90.00
الدخل الشهري لصنف أعوان الانجاز (من 900 إلى 1100)	3	3.00	0	0.00	1	1.00	0	0.00	1	1.00	5	5.00
الدخل الشهري لصنف أعوان التتبع والخدمات (من 700 إلى 800)	3	3.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	2.00	5	5.00
المجموع	18	18.00	10	10.00	16	16.00	21	21.00	35	35.00	100	100.00

المصدر: استمارة البحث الميدانيّ سبتمبر 2014.

أمّا إذا سلّطنا الضّوء على الصّنفين المتبقّيين، فإنّنا نجد أنّ أكثر من نصف كلّ منهما (انظر الجدول رقم 3) يقوم بنشاط إضافيّ. في حين أنّ إمكانية بعث مشروع خاصّ أو المشاركة في بعثه لم تتعدّ في أحسن حالتها نسبة 1% على اعتبار وأنّ ذلك يتطلّب مبالغ ماليّة. وهو ما لا يحتكم عليه موظّفو هذين الصّنفين حسب تبريراتهم الّتي وردت باستمارة البحث الميدانيّ.

ما تؤكّده نتائج البحث الميدانيّ بشقّيه الكمّي والكيفيّ، إلى حدّ هذا المستوى من التّحليل، هو أنّ تقييم أفراد عيّنة الدّراسة - على اختلاف مستوياتهم التّأجيرية وأصنافهم المهنيّة - لوضعهم الماليّ كان سلبيّا باستثناء قلّة قليلة ممّن أعربوا عن رضاهم عن وظيفتهم. إلاّ أنّ هذا الشّعور بالرّضا لا ينبع من تحقيقهم لانتظاراتهم وطموحاتهم وإنّما نابع بالأساس من تضامنهم مع مؤسّستهم وهو وما تؤكّده شهادة السيّد (ر – ب) الذي بيّن حقيقة هذا الشّعور بقوله "إنّ شعوري بالرّضا عن مؤسّستي وعن وظيفتي لا يُسْتَمَدُّ من قدرتهما على تلبية انتظاراتي سواء أكانت ماليّة أو مهنيّة، فهما لم تحقّقا لي هذا الطّموح إلاّ نادرا وبصفة جزئيّة، وإنّما ينبع هذا الرّضا من باب التّضامن مع هذه المؤسّسة التي تمرّ في الوقت الرّاهن بمراحل صعبة نتيجة تدهور الاقتصاد الوطنيّ وماله من تداعيات على كلّ القطاعات الاقتصاديّة ولا سيّما الماليّة منها." (ر-ب، 2014)

الخاتمة

إنّ عجز الرّاتب الشهريّ على تحقيق طموحات الموظّف البنكيّ في الصّعود الاجتماعيّ وفي الحفاظ على مكانته الاجتماعيّة يبيّن لنا أنّ الوظيفة العموميّة في تونس لم تعد تشكّل أداة للصّعود الاجتماعيّ بالنّسبة إلى شريحة الموظّف البنكيّ كما كانت خلال السّتّينيات من القرن المنقضي. الأمر الّذي دفع بهذه الفئة إلى البحث عن قنوات بديلة والّتي نجد في مقدمتها التّداين من المؤسّسات البنكيّة الّذي وإن ذلّل أمامها الصّعوبات ومكّنها من تبنّي نمط استهلاكيّ يوافق تمثّلاتها لحياة الرّفاه وللرّقيّ الاجتماعيّ، فإنّ هذا الحراك يفتقد في مضمونه إلى المقوّمات العلميّة للحراك

الاجتماعيّ على اعتبار وأنّه لا يعبّر عن تدرّج وانتقال فئة اجتماعيّة من موقع اجتماعيّ إلى موقع اجتماعيّ أرقى بقدرما هو قائم على الاستهلاك التّظاهريّ الذي يؤدّي إلى مزيد من الضّغوطات، ممّا يجعل من المقترض يعيش في حلقة من التوترّات والتّشنّجات النّفسيّة "بسبب التّقليد الاستهلاكيّ الّذي بات أمارة عن الارتقاء الاجتماعيّ." (الفيلالي، 2006)

قائمة المراجع:

.إ-ب. (26 سبتمبر, 2014). الواقع المعيشيّ للموظّف البنكيّ التونسيّ (مقابلة شخصيّة). (فاطمة عُمري، المحاور) تونس، تونس.

2.المعهد الوطنيّ للإحصاء. (2012). *ولاية الكاف في أرقام*. تونس: المعهد الوطني للإحصاء.

3.المنصف ونّاس. (2011). *الشّخصيّة التونسيّة: محاولة في فهم الشّخصيّة العربيّة* (الإصدار ط 1). تونس: المتوسطيّة للنّشر.

4.الهادي التّيمومي. (2012). *خدعة الاستبداد النّاعم في تونس من بن عليّ إلى الانتفاضة الشّعبيّة (7 نوفمبر1987-23 أكتوبر 2011)* (الإصدار الطّبعة الأولى). صفاقس، تونس، تونس: دار محمد عليّ الحامي.

5.ر-ب. (28 سبتمبر, 2014). الواقع المعيشيّ للموظّف التونسيّ (مقابلة شخصيّة). (فاطمة عُمري، المحاور) تونس، تونس.

6.طوني بينيت. (2010). *مفاهيم اصطلاحيّة جديدة* (الإصدار ط1). (الغانمي سعيد، المترجمون) بيروت: مركز دراسلات الوحدة العربيّة.

7.عبد اللّطيف الهرماسي. (1993). *الدّولة والتنمية في المغرب العربيّ، تونس أنموذجا*. تونس: سيراس للنّشر.

8.ك-ق. (29 سبتمبر, 2014). الواقع المعيشيّ للموظّف البنكيّ التونسيّ (مقابلة شخصيّة). (فاطمة عُمري، المحاور) تونس، تونس.

9.محمّد إحسان الحسن. (1982).*الأسس العلميّة لمناهج البحث الاجتماعيّ*. بيروت: دار الطّليعة للطّباعة والنّشر.

10.محمد إحسان الحسن. (1999). *موسوعة علم الاجتماع* (الإصدار ط 1). بيروت، بيروت:الدّار العربيّة للنّشر.

11.محمد زهير حمدي. (2009). *سوسيولوجيا الموظّف العموميّ*. تونس: المغاربية للطّباعة والنّشر.

12.محمّد عبد الباقي الهرماسي. (1999). *المجتمع والدّولة في المغرب العربيّ* (الإصدار ط3). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

13.مصطفى الفيلالي. (2006). مجتمع *العمل* (الإصدار ط 1). بيروت، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

14.م-م. (22 سبتمبر, 2014). الواقع المعيشيّ للموظّف البنكيّ التونسيّ (مقابلة شخصيّة). (فاطمة عُمري، المحاور) تونس، تونس.

15.Halbawaks, M. (1913). La classe Ouvrière et les Niveaux de Vie. *Revue Travaux de l'Anneé Sociologique* .

16.Halbawaks, M. (1913). La Classe Ouvrière et les Niveaux de Vie. *Revue Travaux de l'Année Sociologiue* , p. 6.

17.www.stb.ccom. (s.d.).

الملحق الأوّل: جداول خارج النص

جدول- 1-: الأفراد المعالين حسب متغيّر الحالة المدنيّة

الحالة المدنيّة للمستجوب	الأفـــــــــراد المعاليـــــــــــن												مجموع العينة	
	زوج(ة) وأطفال		أبوين وأخوة		نفسك		عائلة ممتدة (زوج(ة) وأطفال مع أبوين وإخوة)		زوجة		أطفال			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أعزب(عزباء)	0	0.00	0	0.00	4	4.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	4	4.00
متزوّج(ة) دون أطفال	0	0.00	4	4.00	0	0.00	0	0.00	2	2.00	0	0.00	6	6.00
متزوج(ة) مع أطفال	76	76.00	0	0.00	0	0.00	6	6.00	0	0.00	0	0.00	82	82.00
أرمل(ة) مع أطفال	0	0.00	1	1.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	2	2.00	3	3.00
أرمل دون أطفال	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00
مطلّق مع(ة) مع أطفال	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00
مطلّق (ة)دون أطفال	0	.000	2	2.00	3	3.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	5	5.00
المجموع	76	7.600	7	7.00	7	7.00	6	6.00	2	2.00	2	2.00	100	100.00

المصدر :استمارة البحث الميداني سبتمبر 2014.

جدول -2-: مدى تغطية الرّاتب للاحتياجات اليوميّة للموظّف البنكيّ حسب الصّنف المهنيّ

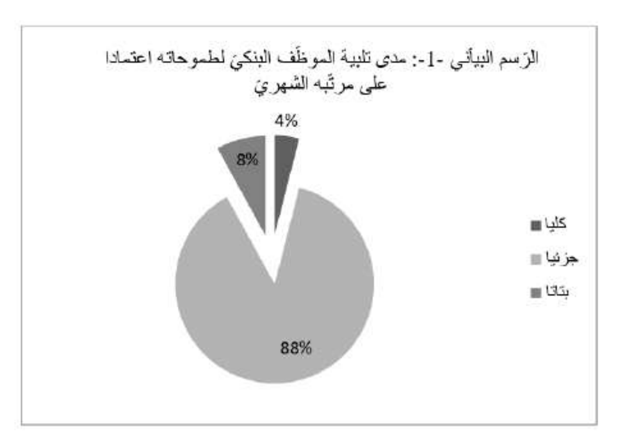
الدخل الشهري حسب الصنف المهني	نسبة التغطية						مجموع العينة	
	بتاتا		جزئيا		كليا			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صنف أعوان التسيير الاداري والاشراف (1200الى1800)	7	7.00	63	63.00	21	21.00	91	91.00
صنف أعوان الإنجاز(1100-900)	2	2.00	2	2.00	0	0.00	4	4.00
صنف أعوان التتبع والخدمات (800-700)	5	5.00	0	0.00	0	0.00	5	5.00
المجموع	14	14.00	65	65.00	21	21.00	100	100.00

المصدر: الاستمارة الميدانيّة سبتمبر 2014

جدول -3-: الاقتراض البنكيّ كخيار لتجاوز محدوديّة الدّخل

الدّخل الشّهريّ حسب الصّنف المهنيّ للمستجوب	درجة اللّجوء إلى الاقتراض								مجموع العيّنة	
	بصفة دائمة		بصفة شبه دائمة		أحيانا		لا تلجأ إلى الاقتراض أبدا			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الدّخل الشّهريّ بالنّسبة إلى أعوان التّسيير الإداريّ والإشراف (من1200 إلى 1800)	26	26.00	4	4.00	54	54.00	6	6.00	90	90.00
الدّخل الشّهريّ بالنّسبة إلى أعوان صنف الإنجاز (من 900 إلى 1100)	1	1.00	4	4.00	0	0.00	0	0.00	5	5.00
الدّخل الشّهريّ بالنّسبة إلى أعوان صنف الخدمات والتّتبع (من 700 إلى 800)	2	2.00	0	0.00	0	0.00	3	3.00	5	5.00
المجموع	29	29.00	8	8.00	54	54.00	9	9.00	100	100.00

المصدر: الاستمارة الميدانيّة سبتمبر 2014.



المصدر: استمارة البحث الميدانيّ سبتمبر 2014.

* **ملاحظة**

نودّ أن نؤكد على أنّ هذه الدراسة ذات صبغة ميدانيّة بالأساس، ولهذه الأسباب أجرينا مجموعة من المقابلات مع أفراد العيّنة الكيفية، الّذين طلبوا منّا في هذا الإطار عدم الإفصاح عن أسمائهم كاملة، ولذلك اكتفينا بذكر الأحرف الأولى من الاسم واللّقب لكل مستجوب، احتراما منّا لأخلاقيّات البحث العلميّ في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيّة والتي تُلزم الباحث احترام خصوصيّات المبحوث.

التقارب المجالي والتباعد الاجتماعي: ساكنة المجموعات السكنية الكبرى

2: المؤانسة[1]، وتعايش الطبقات

" جون كلود شومبوردون" و " مادلين لومير"

ترجمة: د. حمزة بنونة: طالب باحث بسلك الدكتوراه: مختبر المجتمع المغربي: الديناميات والقيم " كلية الأداب والعلوم الإنسانية – جامعة شعيب الدكالي – الجديدة.

ملخص : قام الباحثان(***Jean-Claude CHAMABOREDON*** و **Madeleine *LEMAIRE)***، سنة 1970 بإنجاز بحث ميداني في السوسيولوجيا الحضرية حول: " التقارب المجالي والتباعد الاجتماعي: ساكنة المجموعات السكينة الكبرى"، وتستهدف ترجمتنا الجزء الثاني من مقالهما المنشور والمعنون ب:

" sociabilité et coexistence de classes"، فالدراسة التي قدمها الباحثان نتاج أصيل لعمل ميداني استمر لثلاث سنوات حول المجموعات السكنية الكبرى بمدينة "**Creil**"، وسنتين بعدها أيضا بمدينة "**Antony**"، حيث اتجها في بحثهما الى محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

-هل يمكن اعتبار المجموعات السكنية الكبرى تتمتع بخصائص تجعلها تصلح للسكن المشترك؟

-ألا يمكن اعتبار التمثلات السلبية السائدة حول المجموعات السكنية الكبرى راجعة الى التجاور بين ساكنة متباينة من حيث الخصائص، والمكانة الاجتماعية، ومتعارضة من حيث قيمها ونمط حياتها؟

الكلمات المفتاحية :التقارب المجالي، التباعد الاجتماعي، المجموعات السكنية الكبرى، المؤانسة، التعايش، علاقات الجوار.

Spatial* proximity and *social distance

[1] يتم اعتماد ترجمتين لمفهوم "la sociabilité" حيث يرد في بعض المعاجم العربية بمعنى " المخالطة" (معجم مصطلحات علم الاجتماع، **جيل فيريول**، ترجمة أنسام محمد الأسعد"، دار البحار، 2020، ص 156، كما تتم ترجمته عند مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين في المغرب ب " المؤانسة (رشيق عبدالرحمان، السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية بالمغرب، مجلة عمران، مجلد 5، عدد 18، 2018، وقد ارتئينا ان نتعمد على نفس

2: Sociability and coexistence of classes

« ***Jean-Claude CHAMABOREDON*** **and** ***Madeleine LEMAIRE*** »

Traduit par : ***Hamza BANNOUNA***, doctorant à la faculté des lettres et des sciences humaines, université Chouaib Doukkali, El-Jadida – Maroc.

Abstract:* The researchers ***Jean-Claude CHAMABOREDON*** and ***Madeleine LEMAIRE*** conducted a field research in urban sociology in 1970 on the issue of: *"**Sphere Convergence & Social Divergence: The Residents of Large Housing Groups**"*.

Our translation targets the second part of their published article entitled "sociabilité et coexistence de classes" (**Sociability & Class Coexistence**). This study is indeed an original product of field work that lasted for three years and that studied the major residential groups in the city of **Creil**, and, two years later, the city of **Antony**. In both studies, the researchers attempted to answer the following questions:

-Can we consider large residential groups as having the characteristics that make them suitable for shared housing?

-Isn't it possible that the prevailing negative representations about the major residential groups are the result of neighbouring among residents that are not only dissimilar in terms of characteristics and social status, but also conflicting in terms of their values and lifestyles?

Keywords: *Spatial* proximity, social distance, Sociability, coexistence-social class, large residential groups, neighborhood relations.

01 - مقدمة:

ينتمي نص المقال المترجم الى حقل السوسيولوجيا الحضرية، التي بدأت تهتم في فرنسا بتيمة " السكن في الوسط الحضري، وبشكل خاص ساكنة المجموعات السكنية الكبرى"، وفي خضم هذا الاهتمام بالمسألة الحضرية من الناحية السوسيولوجية ستتجه بعض الأبحاث الى التطرق لإشكالية " التعايش المجالي للمجموعات المتباينة إجتماعيا"، وهي الدراسة التي قام بها السوسيولوجيين "

ترجمة الباحث المغربي " **عبدالرحمان رشيق** للمفهوم واستعمال " المؤانسة" لكونها أقوى دلالة من الناحية الاجتماعية، فلا يكتفي الإنسان بالتخالط، بقدر ما يبحث عن الاختلاط بقدر ما يحاول تحقيق التعايش الإنساني.

*: ساعد في نقل ملخص المقال من العربية الى اللغة الإنجليزية ، **المفضل عزوز**، أستاذ اللغة الإنجليزية بالأقسام التحضيرية، مديرية المحمدية – المغرب.

جون كلود شومبوردون" و"**مادلين لومير**" في الفترة الممتدة بين 1966 و 1969، اللذان ينتميان الى المركز السوسيولوجي الأوروبي، الذي اسسه " ريمون ارون سنة 1960**Raymond *ARON***، وقام بإدارته " بيير بورديو "

1. ***"جون كلود شومبوردون"***، (سوسيولوجي فرنسي ولد سنة 1938، وتوفي سنة 2020، وقد اشتغل قيد حياته رقة كل من **" بيير بورديو Pierre BOURDIEU 1930-2002 "** و**"جون كلود باسرون *Jean- CLAUDE PASSRON* 1930**" منتجا معهما كتاب " حرفة عالم الاجتماع 1967" مثلما اشرف على أطروحة " **بيير بول زاليو Pierre-Paul ZALIO**"، مثلما ساهم في كتب جماعية أخرى : " مقال حول الاستعمالات الاجتماعية للتصوير" رفقة " بيير بورديو" و "***لوك بولتانسكي روبرت*** "، إضافة الى المشاركة في كتابة " **الحس المشترك** 1965" ،ومع " ***جون ايبانيز***": (التنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية: الطبقة الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية 1974)،و رفقة " **مادلين لومير**":(التقارب المجالي والتباعد الاجتماعي : المجموعات السكنية الكبرى وساكنتها 1970)...

2." مادلين **لومير**"، تشتغل بالمركز الأوروبي للسوسيولوجيا، وهي المنسقة التقنية ل E.P.H.E، اشتغلت رفقة " **جون كلود شومبوردون** " وأصدرا معا المقال المنشور في المجلة الفرنسية لعلم الإجتماع بعنون: **"التقارب الاجتماعي والتباعد الاجتماعي: ساكنة المجموعات السكنية الكبرى""**

يتضمن المقال الذي أصره الباحثان سنة 1970 ضمن المجلة الفرنسة لعلم الاجتماع بعنوان: " التقارب المجالي، والتباعد الاجتماعي، ساكنة المجموعات السكينة الكبرى[2]" ثلاثة اجزاء أساسية وهي:

1. Une population préconstruite
2. Sociabilité et coexistence de classes
3. La différenciation des groupes et les terrains de conflit

ويستهدف نصنا المترجم بالتحديد المحور الثاني من المقال المنشور والذي يمكن أيضا استصداره عبارة عن نسخة رقمية من الموقع الإلكتروني: (https://www.persee.fr/doc)، وهو الموقع الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التربية الوطنية والحث العلمي والتعلم العالي الفرنسة منذ سنة 2005. إن الدراسة التي قدمها الباحثان نتاج أصيل لعمل ميداني استمر لثلاث سنوات حول المجموعات السكنية الكبرى بمدينة Creil، وسنتين بعدها أيضا بمدينة **Antony**، وقد اتجها في بحثهما الى محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

-هل يمكن اعتبار المجموعات السكنية الكبرى تتمتع بخصائص تجعلها تصلح للسكن المشترك، بالنسبة لفئات في العادة لا تتجاور إلا من خلال اعتبارها أرقاما تتشكل منها الكثافة السكانية لقاطني المجموعات السكنية الكبرى؟
-هل التصورات السلبية جدا حول المجموعات السكنية الكبرى يمكن تفسيرها بالتجاور بين ساكنة خصائصها جد متباينة، ومتعارضة من حيث قيمها ونمط حياتها؟

المنهج المعتمد في الدراسة وادواته:

تعتمد الدراسة التي قدمها كل من " **جون كلود شومبوردون" و " مادلين لومير"** على الجمع بين المنهج الكمي والكيفي، مما مكن الباحثان من المقارنة بين ساكنة المجموعات السكنية الكبرى وساكنة باقي الوحدات في احياء ضمن نفس المدينة، مما مكنهما من بتحليل التغيرات الاجتماعية الناتجة عن التعايش والمؤانسة بين ساكنة لمجموعات السكنية الكبرى في المدينة.

02 - أهداف ترجمة المقال:

تسعى هذه الترجمة الى تقريب القارء العربي من الدراسات المعاصرة التي تم إنجازها حول علاقات الجوار بالمجال الحضري التي تؤثث مشهده اليوم المجموعات السكنية الكبرى باعتبارها تمثل تحولا عمرانيا، واجتماعيا من السكن الأفقي الى السكن العمودي، ساهم في تغير هندسة العلاقات الاجتماعية من علاقات أفقية الى علاقات عمودية. ثم إن دراسة طبيعة الروابط الإنسانية القائمة بهذه التجمعات السكانية لا يمكن ان تتأتى دون الاطلاع على الإنتاجات النظرية والميدانية التي قدمها علماء الاجتماع خاصة منهم المهتمون بالمسألة الحضرية، وبالفعل فإن الدراسة التي تقدم بها كل من " **جون كلود شومبردون**، و **مادلين لومير"** ، والتي ساهم بتوجيههما فيها " بيير بورديو" حول علاقات الجوار، تعد مساهمة مميزة منهجيا، ومفاهيميا، وهو ما يتيح إمكانية تجريب مفاهيمها، أو المنهج المعتمد في الدراسة في المدينة المغربية، التي تنتمي الى مجتمع مغاير من حيث التركيبة الاجتماعية، منهج عمد فيه الباحثان الى المزج بين المعطيات الرقمية الإحصائية، والمقابلات مع المبحوثين الى جانب المقارنة بين مجموعة من الأحياء التي توجد بها المجموعات السكنية الكبرى، وهو ما ينبه الى أهمية تجاوز اعتماد المنهج الواحد الوحيد في الدراسات السوسيولوجية الميدانية.

جون كلود شومبوردون – مادلين لومير

المحور الثاني: المؤانسة وتعايش الطبقات

- [2] *Jean-Claude CHAMABOREDON, Madeleine LEMAIRE*, proximité spatiale et distance sociale les grands ensembles et leur peuplement, Volume11 Revue française de sociologie,1970, pp.3-33

أليست سيرورة تشكل خصائص ساكنة المجموعات السكنية الكبرى ذات أهمية لفهم الأشكال التي يتخذها التفاعل الاجتماعي، وضعف الاندماج، والتي تتخذها استعدادات المؤانسة او الحساسية في إطار الوجود؟ ألا نخاطر بالوقوع في الخطأ من خلال إرجاع بعض الظواهر الى مصدرها الحقيقي، كالتركيبة السكانية ونجعلها مستقلة ومتضخمة، الى الحد الذي نبدي من خلاله فضولا لمعرفة أسباب الظاهرة ونحدد سوسيو-جغرافية المجموعات السكنية الكبرى، او بالأحرى فهم دلالات المنادين بالتحولات غير المحددة بشكل جيد؟ أليس كذلك من المبالغ فيه بالنسبة لمسلمات توجهات الارادة والمثالية أن تتوجه لدراسة المقاصد (النوايا) منذ الوهلة الأولى واعتبار متوسط مدة الإقامة تمثل تعبيرا عن " الذوق" او " غياب الذوق"(gout et dégoût) بالنسبة للمجموعة السكنية دون الاخذ بعين الاعتبار الحظوظ اللامتكافئة لولوج نوع اخر من السكن، وبالتالي مدة غير محددة لإنجاح حظوظها وفرصها؟ هل يمكن اعتبار ان ارتباط الساكنة بإقاماتها السكنية راجع إلى إعجابهم بها ام الى ما يجعلهم يرتبطون بها ؟[3] إن التصريحات السلبية تصبح أكثر ترددا كلما ارتقينا في التراتبية الاجتماعية[4] (السلم الاجتماعي)، لكن سيكون بمثابة فشل معاينة التعبير المباشر للمواقف العميقة المتعلقة بالتعايش و تقارب الطبقات وان نريد التوصل بالتالي الى نتائج مباشرة حول معايير المؤانسة، والارتياح الخاص بكل طبقة، في تعارض على سبيل المثال

---

[3] : "على اعتبار ان عدم الاستقرار دليل موضوعي على وجود الإنفصال إن لم يكن التنافر، نستطيع ان نؤكد ان المجموعات السكنية الكبرى ب " تولوز" تمارس على ساكنتها تأثير طاردا أكثر شدة بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من السكنى". فانتقاد الأخطاء التي يمكن إرجاعها الى الشرط الوحيد الفيزيقي (المادي) للسكن تمثل أهمية غير متناسبة («تأثير نوع السكنى على علاقات الجوار يظهر مع ذلك غير ملحوظ مقارنة مع الفعل الممارس بواسطة أقدمية الاستقرار")، ألا يجب اخذها بعين الاعتبار من طرف مسلمة حرية الاختيار المطلق؟
الأقدمية في الاستقرار لا تتأسس فقط إنطلاقا من تاريخ بناء الإقامات، ولكن أيضا على متوسط مدة الإقامة بالنسبة لمختلف المجموعات التي ترتبط بفرص ولوجها الى اشكال أنواع أخرى من انطلاقا السكن. غنها تعتمد إذن في تحليل أخير على التركيبة الاجتماعية للساكنة. (**Raymond LEDRUT**، l'espace sociale de la ville, paris, anthropos, 1968, p.60,187).

[4] : كشف البحث حول المجموعات السكنية الكبرى المشتركة، 21،5 بالمئة من العمال غير راضون، مقابل 26،5 بالمئة من المستخدمين، و33،5 بالمئة من الأطر المتوسطة، و5،66 بالمئة من الأطر العليا والمنتمون للمهن الحرة. وكذلك ما يرتبط بالمستوى التعليمي، فإن 5،16 فقط حاصلون على شهادة الدروس الابتدائية عبروا عن عدم رضاهم في مقابل 28 بالمئة ممن هم غير راضون لديهم شهادة التعليم الإعدادي (السلك الأول) او حاصلون على شهادة التأهيل المهني، في حين تمثل الفئات غير الراضية والحاصلة على البكلوريا أو التي ليديها تعليم عالي نسبة 57 بالمئة. إذا كانت النتائج والمعطيات المحصلة من طرف " Paul clerc بول كليرك لها نفس المعنى (حيث بين 36 و37 بالمئة أطر عليا ومتوسطة وأفراد ينتمون الى المهن الحرة ينتقدون ويعاتبون بناء المجموعات السكنية الكبرى مقابل 29 بالمئة الموزعة على الفئات الأخرى التي عبرت عن الرضى)، فإن تلك النتائج أقل دقة، حيث ان السؤال في عموميته الكبرى اعتمد على مقاربة واستحضار الوضعية العامة المرتبطة بالتعمير أكثر منها اعتمادا على التجربة الخاصة بالأفراد. فالتحفظات على الشروط الخاصة بالسكنى تفقد قيمتها بمجر ان يتضمن السؤال حكما عاما حول مشاكل السكن.

مع الطبقات الراقية التي تعادي التعايش مع الطبقات الشعبية، والتي تقبل أشكال التبادل والعيش في الجماعة، كما يمكن إضافة أيضا المجموعات ذات المتطلبات المبالغ فيها من حيث شروط السكن، والمجموعات التي تتميز بانعدام طموحها، او التي يطغى عليها بالجهل ، و التي تقبل باقل ما يتوفر.

لفهم تباين المواقف حول المجموعة السكنية يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الأهداف التي تحدد الممكن والمستحيل لكل جماعة على حدة في مسألة السكن[5]. إن دلالة السكن والتقارب المجالي التي تظهر تمثل وظيفة المسار الذي انخراط كانت فيه كل مجموعة، وهو معبر مؤقت ولحظي، في المسار الذي سيقود إلى شروط أخرى من السكن او الى وضعية مستدامة (ثابتة)، يجب القبول بها مع ذلك مهما كانت قابلة للانتقاد، بالنظر الى ما ستمح به لتجنب التهنئة. باختصار للمفارقة فإن المواقف تجاه المجموعة السكنية تقوم على الفرص الواجب تركها، مما يعني نوعا ما من التحرر بالمقارنة مع الإكراهات التي تحدد شروط السكن[6]. لذلك فإن الامر يتطلب الكثير من السذاجة لتأويل الإجابات المتعلقة بالأسئلة العامة حول المجموعات السكنية الكبرى، دون الاخذ بعين الاعتبار مجموع الإكراهات التي تخول الحصول على السكن بشكل خاص عند الطبقات الشعبية. هنا بالذات يقوم السوسيولوجي بطرح السؤال (في صيغة الذوق) (حول الذوق)، وهنا حيث يعتقد انه يكتشف اسرار التعايش (sociabilité المؤانسة) وان الفضيلة ليست خامدة بقدر ما هي فعل جماعي، في هذا السياق يجيب أفراد الطبقات الشعبية على ما يتعلق بالإكراهات (بان ما يهم هو التوفر على سكن: وهي اجابة العديد من الأفراد) (فهناك دائما أناس يسكنون في

---

[5] : نستطيع ان نشكل فكرة تقريبية، دون ان نضطر الى التفريغ الدقيق للمتغيرات الخاصة من طبقة الى أخرى من خلال الاسترشاد ببحث يعود لسنة 1963 " فحوالي ربع عمال الأشغال المتزوجين لا يتوفرن منذ سنة زواجهم على سكن مستقل (او حتى على غرفة في فندق او في إقامة) ... 15 بالمئة من عمال الأشغال تزوجوا قبل سنة 1954 وارتحلوا بين سنة 1961 و1963 لم يتوفروا سنة 1960 على مسكن عادي: فقد سكنوا في الفندق او في شقة مفروشة، او تشاركوا مشكنا مع أشخاص اخرين." عن شكل توزيع نوع السكن الذي يتم الإقامة فيه في السنوات الأولى من الاستقرار يظهر مدى التخوف، لذلك فثمن، السكن جديد او بشكل خاص الموجه للكراء، و صنف الشقق المعروضة في H L M : من بين المشغلين الذين استقرا لأول مرة سنة 1963 " 70 بالمئة أقاموا في مساكن قديمة مقابل 33 بالمئة ممن بحثوا مساكن كراء دون اثاث، و 21 بالمئة استقروا بشقق مفروشة او بالفنادق"، و 20 بالمئة استفادوا من سكن) INSEE – CREDOC, aspect du logement en France en 1963, extrait du bulletin statistique du ministère de la construction, s. d. , p 25, 26).

[6] : بالنسبة للسكان الذي يقيمون بشكل مشترك فإن الرغبة في مغادرة السكن تجاوزت 53 بالمئة بالنسبة للعمال، الى نسبة 56 بالمئة بالنسبة للمستخدمين ثم ارتفعت الى نسبة 62 بالمئة بالنسبة للأطر المتوسطة و80 بالمئة بالنسبة للأطر العليا وأفراد المهن الحرة، ومن خلال الدراسة التي قام بها " بول كليرك" فغن 49 بالمئة من الأطر العليا و44 بالمئة من الأطر المتوسطة، مقابل 31 بالمئة من المستخدمين و32 بالمئة من العمال يفكرون في عدم الإقامة مطولا في المساكن التي يمكثون فيها. (بول كليرك، المرجع السابق) " أيضا اعتبر "***بول كليرك***" ان المشغلين ذوي الدخل المرتفع هم الذين ينوون بشكل أكبر في المغادرة " ص 238

وضعية سكن غير لائق (تجيب زوجة عامل تسقيف المنازل بالزنك)[7] كما يجيب (احد المستخدمين) ب : (أنني راض عن المجموعة السكنية الكبرى ففي الوقت الذي نستطيع نحن فيه التوفر على سكن فإن اخرين في وضعية سكن غير لائق). هنا تظهر المجموعات السكنية الكبرى باعتبارها حلا لازمة السكن التي عانوا من أثرها عليها شخصيا، في هذا الصدد توقل (زوجة مرافق عامل البناء[8] : وهي مندهشة: لا أعتقد ذلك، ولكن الامر جيد بعد ان سكنا في الثكنات). ومع ذلك فهم يستغربون بشكل كلي الأحكام القبلية العدائية التي تنشرها الجريدة والتي نصادفها في الغالب في خطابات أفراد الطبقات المتوسطة، او الراقية: وفي هذا الصدد يصرح " عامل مؤهل وصاحب ملكية: بالنسبة لي فإنني لا اتأثر بكل هؤلاء الناس، إذ لم تراودني الفكرة بانه يمكن ان يكون قفص أرانب او خم دجاج كما نطلق عليه)، كما يصرح أيضا " أحد الأطر المتوسطة، وصاحب ملكية: فغن المجموعة السكنية الكبرى ليست إلا ثكنة او أقرب ما يشبه الرف).

إلى جانب ذلك فالأراء بخصوص المجموعة السكنية الكبرى ليس لا معنى لها إلا من خلال الارتباط بنسق الإكراهات، والتحولات من طبقة الى أخرى، والتي تتحكم في مسألة الحصول على مسكن، إذ ان السلوكات الموجهة للتعايش لا يمكن ان تفهم بدون الرجوع الى تجانس الساكنة، وبأشكال مختلفة ضمن مختلف المجموعات التي يمكنها ان ترسم معايير التعايش خاصة بطبقتها، التي توافق وضعيتها.

قد نعتقد انه من خلال قراءة بعض الدراسات ان موجهات السلوك الاجتماعي لا تقدم سوى شيئا عدا قابلة محدد للتبادل وكذلك إزهار الحياة الاجتماعية إنهم لا يرتبطون بالوضعية الاجتماعية إلا بشكل غير واضح، وبالتالي فالسوسيولوجيا هنا نريد هنا ان تحدد مجال الدراسة " **الإنسان الناطق homo loquens**" المتميز بملكة الكلام وإقامة التعارف مع جيرانه، وعلى العكس من ذلك فإنه يكفي مساءلة وتحليل سلوكاته من خلال الرجوع الى أهداف انشطته الطبية، والى أوهام التبادل الاجتماعي المكثف، والقيام بالتالي بالتعميم لملاحظة بواعث التعايش الاجتماعي الأكثر غرابة، والذي يكشف كل وضع اجتماعي وكل علاقة بالمجموعات الاجتماعية الأخرى. هل يمكن فهم التناقض الواضح الذي يؤكد ان افراد المجموعات يشعرون بالرضى، في حين يعاني الاخرون من ضعف التضامن بين الساكنة، غنهم أكثر عددا ليتم إدماجهم ف شبكة تبادل الخدمات، في حين ان العمال والمستخدمين نادرا ما يتواجدون في مثل هذا النوع من العلاقات، إذ نلاحظ بخصوص المجموعات التي ذكرناها أخيرا أن تبادل الخدمات يظهر اكثر من مجرد كونه

---

[7] : **بول كليرك** مرجع سابق، ص 377-378.

[8] : ***"بول كليرك"***، مرجع سابق ص 346، " 82 بالمئة من ساكني المجموعات السكنية الكبرى يحسون بأنهم يسكنون في ظروف أحسن من السكن السابق، فالتحسن الأكثر ملاحظة هو جودة السكن أو البناء. في السكن المشترك فغنه من غير النادر ان نجد سواء عند العمال او المستخدمين عائلات تقيم في شقة مفروشة او شقة مكونة من غرفة واحدة (28 بالمئة من العمال و1" بالمئة من المستخدمين).

اتفاقا يعبر عن وجود الليونة بين الأفراد والذي يفترض وجود تضامن عميق مؤسس على الإنخراط، وهوية الشرط و الترابط؟[9] بالنسبة للفئات الراقية من الطبقات المتوسطة "فالعلاقات الاجتماعية" تمثل نشاطا خاصا ومحدودا يتم استخدامها في الغالب كمقاولة نسقية ، (نتحدث على (ما يفعل) او ما (يحافظ) على العلاقات).

إضافة الى ما سبق فهذه الوضعية الجديدة لا تجعلهم في موقف حرمان[10] بل على العكس من ذلك ففي وسط الطبقات العمالية فغن العلاقات تمثل الرابط بالمجموعة في مجملها، والتي تكون مؤسسة على شكل من التضامن الضيق: وهو تضامن يضمن الوقاية من العالم الخارجي، بحيث تتضاعف مع نسق التعاون المتبادل غير القابل للاختزال تجاه التبادل المعقلن المبني على عملية حسابية إقتصادية محضة[11]، وتبعا لهذه الاختلافات فإن التصريحات الرسمية الحقيقية يمكن ان تأخذ معنى جد مختلف، كما ان الإجابات على الأسئلة الخاصة بالترابط المتبادل، وتبادل الخدمات ليست مضبوطة مثلما يريد ان يراها المحللون باعتبارها مؤشرا للإندماج العميق[12]. الى جانب

---

[9] : في المجموعات السكنية التشاركية، 57 بالمئة من الأطر العليا والاطر المتوسطة تؤكد انه في الحي نعيش " كل شخص من اجل ذاته" اما ونسبة 37،5 بالمئة من المستخدمين يصرحون بنفس المعطى، في مقابل 54،5 بالمئة من العمال والمستخدمين ينخرطن في شبكة تبادل خدمات متبادلة بين الافراد، مقابل 81 بالمئة بالنسبة لأفراد الطبقات المتوسطة الحرة والطبقات العليا.

[10] : **" ريموند ليدروت"** لاحظ ان " علاقات تردد الجيران بعضهم على بعض... أكثر تقدما لدى الأطر مقارنة بالمجموعات الأخرى" (مرجع سابق ص 187). إن عمل " الاستكشاف الاجتماعي" الذي يحاول من خلاله المتدخلون تحديد مواقعهم والتعبير بشكل تدريجي عن حالتهم، مستعرضين في ذلك " اخلاقهم" من خلال مناقشة تصوراتهم حول العديد من القضايا المميزة، " هذه الوضعية وصفها (***HERBERT JEAN GANS***) **" هربرت جون غانز"** (سوسيولوجي امريكي من اصل ألماني 1971 -2007)، بانه في حالة حي إقاماتي جديد: " الناس يخبرون بعضهم بالمكان الذي قدموا منه، وما الذي يفعلونه ثم يخوضون حديثا حيث تتحدث النساء عن طرق تربية الاكفال او الأشغال المنزلية، والرجال حول البستنة او السيارات او العمل. كل موضوع يساهم ف يتقارب او تباعد المتحاورين بعضهم عن بعض محددين مكامن الاختلاف والمواضيع التي تمثل طابوهات" (أصحاب الرافعات، تشريح الضواحي: ولادة المجتمع والسياسة في مدن أمريكا الجديدة، «***ALLAIN LANE*** the Penguin presse 1967 p 46

[11]: Cf. ***Michael Young*** et ***Peter WILMOTT***, family and kinship in east London»، Harmondworth, Penguin books, 1964 (Nv.éd.)، (1st Ed, London, Routledge and Kegan paul,1957) ; E.A. Weinstein «the social debt: an investigation of lower class and middle class norms of social obligation»، American sociological reviw, 27, 1962,p.532-539 ;ainsi que ***H. COING***, rénovation urbain et changement social, les éditions ouvrières, paris, 1966

[12] : إذا كانت نسبة 75 بالمئة من الساكنة تصرح انها تنخرط في شبكة تبادلات الخدمات، فغن 31 بالمئة فقط من العائلات التي لها أطفال في سن الحضانة يوافقون على حضانة الجيران لأطفالهم، إذا صرحت نسبة 70 بالمئة بمعرفتهم بالجيران، مقابل فقط 23 بالمئة اللذين يسهرون

ذلك فإن ضعف الترابط المتبادل، المرتبط بتجانس المجموعات الاجتماعية، وليس بخصوصية وليس بقابلية التواصل، الذي يجب ان يفسر العلاقة بالجيران. إن الجوار ينبه الى جانب من تحتم علينا المجموعة السكنية السكن الى جانبه (السكن معه/ أي مجاورته). إذا افتقدت مساحة العلاقات الممتازة في الجوار[13]، وإذا افتقد كفضاء مؤهل ومعروف اجتماعيا بقدرته على توسط التعارضات الأتية من العالم الخارجي والعالم الاسري[14]، حيث ان الشرط الأساسي لتحقق العلاقات الاجتماعية هو الجوار والتجانس الاجتماعي للساكنة. فالعلاقات تقوم على مبدأ الاختيار الحر الذي يتجاهل التقسيمات الجغرافية، والذي يمكنه تجاوز الحدود الخاصة بالجوار وحدود الحي السكني، وهي ما تمثل طريقة للتأكد من أن الاختيار " حر" بمعنى انه ليس مقيدا بالوسط الذي ننتمي إليه، في هذا السياق تصرح " زوجة عامل مطحنة"[15] (إن الأفضل هو الخروج من المنزل ومزاولة أنشطة بالخارج، فمن الروعة التواجد برفقة نساء خارج المنزل، اما الجوار فيجعلنا دوما مقيدين بالأعمال المنزلية).

ألا يمكن إذن تفسير واعتبار فرضيات نزعة الإرادة والإصرار الاستثنائي حول " التعايش" الذي يميز عددا من الكتابات السوسيولوجية حول الشروط الجديدة للسكن يوجهها خطاب (طوباوي، خيالي)؟ وبالفعل فإذا قمنا بتركيب نسقي للعبارات التي يتم إخفاءها في كل كتاب بواسطة مجموعة من الإثباتات المتعارضة للخطابات الجديدة، او بواسطة عملية وصف الانتماء السوسيولوجي، سيتضح ان المبدأ المتحكم في كل عمليات التحليل هو توجه يحاول التأكيد على فكرة ظهور " مجتمع جديد" تختفي فيه الانقسامات الطبقية[16]، ومن بين بعض الأمثلة الأخرى نجد بعض التوضيحات من طرف هذه الأطروحات القائلة أن : " التواجد في نفس الوحدات

ذاتيا على حضانة بنائهم ونسبة 5 بالمئة فقط لا يعرفون الجيران. (***E. LEDRUT*** مرجع سابق، ص 62-78)

[13] : في المجموعات السكنية الكبرى التشاركية غالبية الأصدقاء الذي يترددون على الساكنة هم من خارج الحي، غما ينتمون الى نفس المدينة (24 بالمئة بالنسبة للطبقات الشعبية، و10 بالمئة بالنسبة للأطر المتوسطة والعليا) او انهم بشكل خاص من خارج المدينة (48 بالمئة بالنسبة للفئات الشعبية، و63 بالمئة بالنسبة للطبقات المتوسطة والعليا)

[14] : " المستجوب هنا يشعر هنا بالفخر... لا تشاهدون الأشخاص يخرجون بالياقات، يجب ان تكون دائما حسن الهندام وترتدي قبعتك للخروج، اما اين كنت سابقا فكن اخرج الى المخبزة فقط بالياقة لكن هنا لا يمكن ذلك البتة!" (زوجة عامل متخصص o s، سنها 35 سنة)

[15] ، يصعب بالتالي هنا ملاحظة تعمق او تحول للمؤانسة بين الأفراد: ... " علاقات الجوار تمتد فهي لا تتحدد فقط بمدى التقارب: في الواقع فالعلاقات الشخصية تصبح أكثر انتقائية وأكثر عمقا"، ***P. H. CHOMBART DE LAUWE***, famille et habitation, paris, trait) caractéristique de ces relations.

[16] : هذا الانتقاء يستطيع نوعا ما احترام التنوع الخاص بكل مؤلف وأيضا منشغلا بإعادة التلاحم. فالتيمة الإيديولوجية تم عرضها هنا وتوجد الإشارة اليها في مظاهر وإرهاصات عديدة ومتنوعة لدى أغلب الدراسات التحليلية، والمبدأ الذي يمنح التماسك والوحدة لهذا الحقل من التفكير هو الترسبات المتطابقة لدى جميع المتغيرات الفردية والظرفية

السكينة الخاصة بالإشغال من خلال الانتماء الى فئات اجتماعية جد مختلفة يؤشر على تراجع في تاريخ الحضارة الصناعية... ففي المختبرات يتم بشكل عشوائي تصميم احياء جديدة تحت ضغوطات متعارضة للبنيات الاجتماعية المستقبلية"[17]، وفي هذه المجموعات السكنية الكبرى واكثر من أي مكان اخر يتم إنشاء ثقافة جديدة: ثقافة الحشد.

إن المجموعات السكنية الكبرى تدعم وتتيح انتشار شروط وأوضاع هذه الثقافة الجديدة، ففي المجموعات السكينة الكبرى نصبح بدون ماض، وبدون تاريخ... إنه ميلاد مجتمع جديد"[18]. يمكن ان نميز بين شكلين من هذه اليوتوبيا: تتميز الأولى بإرادتها الطبية وجانبها التفاؤلي إذ تدعم الانتشار المهول للحاجات المفترض انها كوني، والتطلع للعيش في وضعية بورجوازية صغيرة " ساكنة الحي يغيرون من تفاصيل وجودهم كلما أتيح لهم تغيير وضعيتهم في نفس الوقت." إن فعل السكن ف بالحي يدفع بعض العائلات الى البحث عن وضعية اجتماعية أفضل وأرقى، وعلى فبالنسبة للأخرين ومن أجل ألا يصبحوا متمايزين فإنهم يعملون على تبسيط شروط حياتهم... إن الاختلافات والتعارضات التي تتكرس او التي يمكن ان تتعرض للضعف او الاختفاء إذا كانت هذه الحركية الاجتماعية مدروسة بشكل جيد"[19]. إن الأمال المصاغة على شكل هندسة اجتماعية تثار بشكل غير طبيعي والتي تمثل الاستقلالية ، بمعنى استقلالية الفرص الموضوعية للارتقاء والتطلعات نحو حركية مستندة على قناعة عميقة مفادها أن هذه التطلعات عامة نحو الارتقاء ونحو تحقيق ظروف متوسطة وهو تطلع جد قوي لتحفيز من هم أدى مرتبة من مستواهم لإرجاعهم نحو المسار ونحو سعادة تافهة. مثالية السوسيولوجيين يمكن ان تعبر عن " مقاصد" او نوايا خاصة بسياسة بناء المجموعات السكنية الكبرى، وهي جد متقاربة مع خطابات تتطرق الى لعديد من المواضيع ذات المصداقية في التقدم الموعود به لصالح لطبقات العمالية المتواصل معها، ومن امثلة الطبقات المتوسطة تشهد المجموعات السكنية الكبرى أجهزة لسياسة التمدين " هناك عائلات تستطيع ان تتعلم كيف تعيش بشكل أفضل في علاقتها بالأخرين " حسب تصريح مستخدم في بنك[20]" ، وفي نفس الاتجاه فإن مثالية المجتمع بدون طبقات يتجسد في أحلام العديد من مواضيع الطبقات المتوسطة: " إنها إقامة سكنية عمالية حيث ارتقى العامل درجة، وهذه إقامة للبورجوازيين حيث صعقت البورجوازية، واستفادت من وعي العمال،... هذا الخليط يقع، يوجد كل شيء ولا يزعج هذا الامر أحدا، فليس هناك فروقات خالصة، نقوم بالتركيب (تصريح مستخدم)[21].

---

[17] : ***Paul-Henry CHOMBART de Lauwe***، " ***بول هنري شومبارت دولاو***، الأشخاص والمدن، باريس بايوت، 1965، ص 123

[18] :***René KAES***، vivre dans les grands ensembles, paris, Edition ouvriere,1963, p.307

[19]: ***Paul-Henry CHOMBARTde Lauwe***، " بول هنري شومبارت دو لاو، الأشخاص والمدن، باريس بايوت، 1965، ص 154

[20] : ***بول كليرك***، مرجع سابق، ص 199

[21] : ***هيلموت كوانغ HELMUT COING***، مرجع سابق ص 202

ثاني شكل من اليوتوبيا وهي أكثر راديكالية وأكثر استغلالية، وهي خلاصة لمستجدات الاحياء ومستجدات الساكنة المقيمة بها، ومرتبطة بالحاجيات المستجدة التي تولد لدى الساكنة: (...) تجربة الاحياء السكنية الجديدة تتيح تصور الحاجات في الوضعية التلقائية، والأصلية والتي تكون تقريبا خالصة، حيث لم تتلقى بعد تحفيزات وتسهيلات، وأيضا إيديولوجيات وتبريرات، انهم يعبرون أنفسهم[22]. بشكل مختصر فالخانة الاجتماعية التي فيها تجمعت ذوات الطبقات المتوسطة، عوض تجربة العودة الى الأصول، بانسحاب المجموعة السكنية الكبرى من تأثير المجتمع المحيط، فهي تتيح انبعاث الرجل الجديد، سواء من خلال البورجوازية الصغيرة او من خلال الرجل الأبدي المنتشل من أشكال الاغتراب، والأساطير، والضرورات. نماذج هذه الانعكاسات تفترض ان التغيير الوحيد لشروط السكن والجوار والطبيعة تنتج انتقالات تلقائية وسريعة. ليكون الحلم المثالي ممكنا يجب اعطاء الذوات التي تظهر احتياجاتهم غريبة بشكل تلقائي او عن طريق التأثر بالأخرين.... [23]. من اجل تبرير معقول يجب من وجهة نظرنا ان ننسى ان الولوج الى السكن الجديد يختلف من فئة الى اخرى، فالطموحات تقاس وفق الإمكانيات الموضوعية، ذلك ان شروط السكن والجوار لا تكفي لتغيير المكانة والوضع الاجتماعية وأخيرا فالتحولات الاجتماعية لا ترجع الى وجود تحولات في العقليات.

ان الخاصية المشتركة للتحولات كانت تؤكد على اندثار الطبقات الشعبية، سواء بالاستفادة من البورجوازية الصغرى، او الاستفادة من "الطبقة العمالية الجديدة"[24]. لذلك يمكن ان نتساءل عما إذا كانت هذه التحليلات لا تسمح بحل مشكل تناقض الارتباط الذي كشفت عنه مقابلة المفكرين (المنظرين) مع عموم الساكنة، والتي اخذت اشكالا متغيرة حسب الوضعية المختلفة لعدد من السوسيولوجيين في الحقل الثقافي، ووفق المسار الاجتماعي الذي كانوا يقودونه[25] ، نستطيع ان نكشف في مجموعة من التحليلات. عن المخاوف المرتبطة بتنمية التحضر وامتداد الطوباوية التي ظهرت، في بريطانيا بشكل خاص باعتبارها انعكاسا لنجاح البروليتاريا الحضرية. هكذا كان الوضع مع نموذج " مدينة الحديقة" التي تصورها " ابينزر هاوارد ***Ebenezer HOWARD*** " (Tomorroow 1998)، خلاصة سعيدة للمدينة والبادية، وأيضا لدى " بيتر هنري مان ***Peter***

---

[22] : ***هنري ليفبفر*** " المجموعات المشتركة الحضرية الجديدة، المجلة الفرنسية السوسيولوجية 1 (2) أبريل – يونيو، 1960، صص 186-201، ص 198

[23] : **Paul-Henry *CHOMBART* de Lauwe**، " بول هنري شومبارت دو لاو، الأشخاص والمدن، مرجع سابق ص 18، وأيضا العائلة والسكنى الجزء 1، مرجع سابق، ص،111 (أشرنا عليه نحن).

[24] : الطبقات العمالية الجديدة ليس لها إذن السمات المميزة للأرستقراطية العمالية القديمة: فهي السلبية، عدم التمايز، الفساد... الطبقة العمالية الجديدة معززة بدورها في عملية الإنتاج وبالتلاحم الاجتماعي القوي تبحث عن خلق علاقات اجتماعية معقدة خارج الحي، " ***هنري ليفبفر***، مرجع سابق ص 200 - 201

[25] : ***بيير بورديو وجون كلود باسرون*** " سوسيولوجيا الميثولوجيا وميثولوجيا السوسيولوجيا"، الأزمنة المعاصرة (211)، صص. 998-1021.

HENRY MANN " في كتاب مقاربة للسوسيولوجيا الحضرية approach tu ruban sociology" حيث يشير الى ان هذا النموذج مصمم لتقيم فيه البورجوازية المختارة " genteel middle class"[26] حيث يتشكل مركزها من مستشفى، ومكتبة مركز للسرطان، إضافة الى بلدية ومتحف. هذه الطوباوية التي مرت عبر مجموعة من الوساطات المختلفة، تجعلنا نلاحظ أن سياسة التحضر تنتعش في عدد مم البرامج التي تصف مدينة صحية، نظيفة، ومتناغمة، مدمجة على شاكلة مدينة صغيرة تقليدية وخالية من البروليتاريا، التي تختفي او تتحول بواسطة فضائل (اعمال الخير) الأشخاص المبشرين والطبقات المتوسطة [27]هذا التوازن المتناغم للطبقات يضمن النشاط والتوافق داخل الجماعات المتخيلة من طرف هؤلاء المخططين، حيث يدعم افراد الطبقة المتوسطة " القادة" لحشد أفراد الطبقات الشعبية " إذ يجب ان تهدف كل خطاطة تحضر الى إنتاج وحدات جوار مدمجة بشكل جيد في المدينة ومنسجمة بشكل متوازن من زاوية نظر التركيبة الاجتماعية"[28]. انه لا يوجد حتى هذه اللحظة اتجاه نظري يقارب " الجوار" كمفهوم خاص او متميز للسوسيولوجيا الحضرية، وبخصوص مفهوم " المؤانسة" كموضوع ذا امتياز بالنسبة للأبحاث الميدانية للسوسيولوجيا الحضرية، التي لا تفسر نموذج النوستالجيا الشعبية الخاصة بالجماعة القروية (villageoise)، المثالية[29].

---

[26] :Peter henry Mann، An Approach to Urban sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1965, pp121-124 ويمكننا ان نرى في أصل هذه اليوتوبيا نفس المخاوف تجاه عملية التصنيع ودستور البروليتاريا، الطبقة غير المثقفة التي اثارت العديد من الافتراضات حول الثقافة.

L'adjectif **gentel**, dont le sens original est « bien né », la définition française de « gentel » elle renvoie à une qualité du comportement, voire l'apparence, qui élimine complétement la référence à l'appartenance sociale. (MONTANDON**, Alain**, dictionnaire raisonné de la politique et du savoir-vivre, du moyen âge à nos jours, éd. Du SEUIL, 1995, p246

Cf. ***R. Williams***, culture and society, 1780 – 1950, Harmondworth, Penguin BOOKS 1963 (2 nd éd. Signalons la traduction récente du livre de E. HOWARD : les cité-jardin de demain. Paris, Dunod,1969

[27] : كذلك ففي فرنسا في القرن التاسع عشر فان التنديد بأحياء العمالية باعتبارها " قطع مجزءة" شكل تهديدا للمجتمع يسببه تقارب وتجمع للبروليتاريا، غذ على العكس من ذلك فإن الثناء على التقارب المجالي بالنسبة للطبقات الاجتماعية ساهم في المضاربة حول السكن. (***Roger-Henri GUERRAND***, les origines du logement social en France, édition ouvrières, 1967.)

[28] : **" بيتر هنري مان"** مرجع سابق صص 174.

[29] : ***" بيتر هنري مان"*** (مرجع سابق) الذي تتبع تاريخ هذه التصورات والذي بين كيف تمكنت من الترسخ في التفكير الحضير في بريطانيا الكبرى (ص 170) والتي تتضمن أيضا " نوعا من اللاوعي " في السوسيولوجيا الحضرية، المؤشرة على أهمية مفهوم الجوار في التقليد السوسيولوجي (ص 149)، دون التركيز على مساءلة الامتيازات النظرية التي استفاد منها هذا المفهوم.

بشكل أقل توجسا وحذرا من السوسيولوجيين الذين يصرون على اعتبار ان التقارب المجالي بين الطبقات الاجتماعية مقدمات ضرورية وضمانات لتحقيق التقارب الاجتماعي، فساكنة المجموعات السكنية الكبرى يصنفون الموضوع وفق التقرير الخاص بهذه الوضعية الاستثنائية المتعلقة بالتعايش، وحتى عن تم في الغالب اللجوء الى مفاهيم قبلية (prénotions)، إن عملية مزج وخلط الطبقات الاجتماعية لا يتم اعلانها باعتبارها خلطا غير مرغوب فيه، واستئجارا باعتباره تقاربا، رغم كونه العبارة الأكثر تداولا في التصريحات حول المجموعات السكنية الكبرى.[30] فبمجرد تجاوزنا الرأي العام حول مشكل التحضر، فالإجابات تدمج دوما أهمية الرجوع الى السياق الاجتماعي، مادام الأفراد يتموضعون من خلال ارتباطهم بالمجموعات الأخرى ليس فقط بشكل لحظي ولكن أيضا في إطار فرصهم المستقبلية. ذلك ان الاستعدادات تجاه المجموعات السكنية الكبرى تعبر عن الارتياح الاجتماعي الذي يعيشه الأفراد من خلال التقارب الاجتماعي مع مجموعات مختلفة. من خلال حديثنا عن المجموعات السكنية الكبرى، فإنهم يتحدثون في الواقع عن المسافة الحقيقية التي يشهدونها ويلاحظونها توجد بين مجموعتهم والمجموعات الأخرى التي تم إحداثها بشكل غير طبيعي (مصطنع)، الى جانب ذلك فان أفراد الطبقات الشعبية او الطبقات المتوسطة أثناء الحركية يعبرون عن ارتياح كبير بخصوص وضعية التي تدعم يوما فرصة احتكاكهم لفئات التي يتطلعون اليها، تمثل أسباب للاعتقاد انهم يقتربون من وضعيتهم، الى جانب وجود نماذج تعلم تتعلق بشروط تطلعاتهم: " في هذه المجموعات السكنية الكبرى نحن جد مختلطون، حيث يوجد طبيب، و عامل في نفس الدرج او السلالم، كما ان الأجراء مختلفون بعضهم عن بعض، "هذا الامر لا يعتبر مشكلة بالنسبة لي، فالبيت الصغير المحاذي للسلالم يمثل في الان نفسه المنزل، والأسرة" (مقتبس عن تصريح عامل، وصاحب ملكية). ، وفي تصريح مستجوب اخر:" إن الاختلاط لا يمثل مشكلا بالنسبة لي، فما أفضله هو ان يكون الجميع في نفس المستوى، وأن يكون ازواجنا جميعا عمالا، وأن نكون جميعا على نفس المسار، إننا متعاطفون، لكن يجب دوما تواجد شخص يمكنه ان يمدنا بالمعرفة التي لديه، يجب الاستفادة من معرفة الاخرين: (تصريح زوجة عامل مؤهل، ومستأجر لمنزل). اذن يتضح ان الإستعدددات متغيرة وفق ما إذا كان سياق السكنى يتيح مقاربة الفئات الراقية او على العكس من ذلك يمكن فقط من مقاربة الفئات الشعبية.[31]

في جميع الفرضيات نجد ان" انونيما" الأحياء الجديدة، التي تمكن من احداث القطيعة مع مجموعة القرابة ومع نظام رقابة جماعة الإقامة المندمجة، تتوافق بشكل جيد مع وضعية

[30] : يوجد العديد من. المالكين والعديد من طبقات اجتماعية مختلفة" (بائع في متجر كبير)، تتم الاستشهاد به من طرف ‹‹***بول كليرك***›› مرجع سابق ص 380

[31] : من اجل الاستدلال على أهمية التعايش بين الطبقات في تحديد المواقف او الاستعدادات تجاه المجموعات الاستعدادات السكنية الكبرى، يجب الأخذ بعين الاعتبار في تحليل الاستجوابات الفئة متغير الفئة الاجتماعية للمستجوبين (لكن يجب تحديدها بشكل جد متناه من اجل ان لا نقع في الجانب الخاطئ من الحياد بناء على الانتقاء) كما يجب الانتقاء الانتباه الى التركيبة الاجتماعية المفصلة للحي التي تقيم او التي تتوافد من وقت الى اخر.

الجماعات التي توجد في طور الحركية، التي تتجه نحول إبعاد ذاتها عن المجموعة المنتمية لها. وعلى العكس من ذلك فإن المجموعات المتواجدة في الموقعين الأخيرين من التراتبية تنتقد هذه الوضعية تصبح [32]خاضعة لتعايش غير طبيعي. عن المجموعات الأكثر تعرضت للاحتقار والاصطدام مع طرق عيش صعبة المنال وبإحساس يشبه الإذلال. " يبدو ان الحياة في مدينة (سارسيل sarcelle)، ستشعرنا بفخر أقل من التواجد هنا، إنه تجمع أكثر فقرا. فهنا يوجد مزج وخلط، من كل شيء، ولا يوجد شيء لفعله هنا، فالأشخاص لا يشعرون محترمون حتى، فهم يتدافعون عليك...! وهو شعور بالفخر. يوجد الكثير من الأشخاص من ذوي الأملاك، وهم يعتزون ويفتخرون بذلك!" (تصريح ل عامل ومستأجر). غن أفراد الطبقات الراقية أو الفئات الراقية من الطبقات المتوسطة تنتقد حتى المبدأ السائد في المجموعات السكنية الكبرى وهم جد حساسون من الصعوبات التي يطرحها العيش المشترك[33]. في الواقع فالأراء العامة في اغلب الأحيان حول المجموعات السكنية الكبرى او حول الإطار الخاص بالوجود او حتى الملاحظات بخصوص التفاصيل في المظهر هي مادية بحثه (خالصة) تعبر بطرق ملتوية وغير مباشرة عن ردة الفعل عن وضعية التعايش هذه[34]. وبالتالي فنحن لا نفهم أهمية الموضوع المثير للضجيج، والتي في الغالب في يتم قبولها في النقديات المتعلقة بموضوع المزج السكني والخلط الاجتماعي ، إذا كنا لا نروى سوى الصعوبات الواقعية جدا للصمت المعيب بالنظر لدلالته الاجتماعية[35]:

---

[32] : في نفس الاتجاه فان احدى الدراسات حول المرأة في المجموعات السكينة الكبرى بينت ان زوجات الأطر المتوسطة هن اللواتي يثمن الإقامة في المجموعات السكينة الكبرى فين حين ان زوجات العمال وكذلك زوجات الأطر العليا ولأسباب مختلفة غير سعداء في الغالب بالإقامة فيها.
revue française de ،*Michel HUGUET*:» les femmes dans les grands ensembles») avril -juin 1962, pp215 -227 ،sociologie, 6 (2)

[33] : في المجموعات السكنية التشاركية، نسبة 47 بالمئة من الأفراد يصرحون بأنهم منزعجون من الضجيج، بينما نتقد عدم تصريح العمال، وفقط نسبة 25 بالمئة من المستخدمين بشكل نادر.

[34] : نعم إذا استطعت المغادرة سأقوم بذلك بكل فرح، كل شيء سيء هنا: بناء سيء، الجيران سيئون بشكل خاص" (تصريح محاسب صاحب ملكية) ان التطلع نحو)، الإقامة في جناح يخضع لشروط تحدد من خلالاه كل مجموعة الإمكانيات الموضوعية للسكن (من اجل الحلم بجناح سكن يجب ان تكون القدرة على التطلع الى امتلاكه يوما ما)، هذه الشروط الموضوعية لا تمثل شيئا هاما بالنسبة الى مجموعات أخرى مقارنة بثقافة الحميمية والنوستالجيا التمايزات بين المجموعات الاجتماعية. وهو تعبير بالنسبة لجميع الأطر العليا مقابل نسبة 63 بالمئة للأطر المتوسطة و55،5 بالمئة بالنسبة للمستخدمين، وفقط نسبة 33،5 بالنسبة للعمال الذين يتمنون السكن في منزل خاص. " أرغب في منزل قريب من المدينة: لدينا امتياز الترابط بين بعضنا البعض وهذا جيد" (تصريح إطار متوسط، وصاحب ملكية).

[35] : إذا كان النقد الموجه " للضجيج" يتردد بناء عل حسب نوع الإقامة (12 بالمئة بالنسبة ساكنة الإقامات من نوع « lopofa »، و 28 بالمئة من ساكنة «**logico**»، و 47 بالمئة من ساكنة «H.L.M.B» ، لا تنزع من أي ضجيج)، فإن التركيبة الاجتماعية للساكنة H.L.M.B ترجع ذلك الى جودة العزل الصوتي بإقاماتهم (فهذه الإقامات هي الأفضل بالمقارنة مع إقامات logico ونفس الشيء بالمقارنة مع إقامات «**lopofa**»، إذن فساكنة إقامات «**lopofa**» ينتمون

الضجيج يذكرنا حتى في خضم العلاقات الحميمية كم هم غرباء الجيران الذين يعيشون وفق مواقيت أخرى ووفق اخلاق أخرى ، عن أشكال الضجيج والضوضاء غير المرغوب فيها هي تلك التي تعتمد مناهج تربية قاسية او، او تلك التي تشذ عن العادات الجنسية المختلفة، بشكل مختصر مل ما يرخص لوجود " الفظاظة او قلة الادب"[36]. نستطيع أيضا ان نبين ان أغلب النقديات ترجع دائما الى تعايش الطبقات الاجتماعية[37]، او بشكل أكثر تحديدا الى بنية خاصة للعلاقات الموضوعية بين الطبقات، والتي يمكنها إثارة مشاكل متناقضة في مظاهرها بين المزج السكني، والعزلة.

03 - استنتاج:

من خلال ما سبق يتبين بأن علاقات الجوار في المجموعات السكنية الكبرى، تتيح مساءلة القضايا المرتبطة بالتفاوتات السوسيو-إقتصادية، والثقافية، والطبقية بين مجموعة من الفئات الاجتماعية المقيمة بنفس الاحياء؛ بل وبنفس المجموعات السكنية الكبرى في إطار ما يمكن تسميته بالسكن المشترك، الذي يوضح مدى تأثير سياسة التعمير والإسكان على إنتاج التقسيمات الاجتماعية بين الطبقات، فالشعور بالانتماء الطبقي والاختلافات بين أنماط العيش وما يرافقه من شروط موضوعية للانتقاء والتسلق الاجتماعي، يجعل من الحدود والحواجز بين الفئات الاجتماعية اكثر وضوحا وصلابة، بحيث يلعب السكن المشترك هنا دور المرآة العاكسة لهذه الحواجز و جعلها أكثر جلاء، عكس ما يعتقد مهندسو هذه الوحدات السكنية او حتى بعض

بشكل خاص الى الطبقات الشعبية (54 بالمئة مقابل 46 بالمئة من يمثلون الطبقات المتوسطة والراقية) فين حين انه في اقامات H.L.M.B، فإن الطبقات المتوسطة والعليا تمثل نسبة مهمة (60 بالمئة مقابل 40 بالمئة من الطبقات الشعبية): المصدر: البحث الذي قامت بها لجنة الدراسات الصناعية وتهيئة التراب)، الأحكام حول مسالة الضجيج ترتبط في الغالب بالأحكام حول نوعية الجيران: " يوجد مستشار من العمالية.... غنها إقامة جيدة، لا يوجد فيها في الغالب ضجيج، نجد سائق مركبة، مستخدم في الأشغال العمومية، او الخاصة... إنها إقامة هادئة وهي نظيفة إن سكننا جيد" تصريح مستخدم.

[36]: " إن ما يزعج هنا هو ارتفاع الأصوات... فعندما تكون متواجدا مع الناس واللذين ينتمون جميعا الى نفس المستوى، يكون ذلك جيدا، ويكون ضجيجهم في المستوى العادي، بحيث لا يتم التأثر بضجيجهم" cité par ***N. Haumont***, «les pavillonnaires, paris, 1966,p126»

إن التعارض الموجود بين الطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية يعبر عنه بشكل خالص في توجهات الحياة اليومية، في المحادثات المؤدبة او التي تثير ضجيجا، في استعمال جهاز المذياع او التلفاز، المشي او الاصوات الخافتة، التوبيخ الهادئ او الصاخب للأطفال، والمؤاخذة في أفضل الأوقات.

[37] : إذا كانت الحجج تخدم عملية بناء المجموعات السكنية الكبرى والتي تستند في معظمها على الشروط الموضوعية والمادية للسكن، فإن نسبة الاعتراضات تمثل (46 بالمئة من الحالات) حول الانطباعات الذاتية التي ترجع رغم مظاهر الصعوبات لدى بعض الجيران في (الضجيج، تصريح إطار) عن الصعوبات الموجودة في الغالب (50 بالمئة من الحالات) هي التي تصدر بشكل او باخر من الطبع الخاص بالجيران، (بول كليرك مرجع سابق ص 377)

الدراسات السوسيولوجية " المتفائلة" ببروز مجتمع جديد خال من الطبقية والتقسيمات الاجتماعية.

إن التعايش لا يعبر بتاتا عن الانسجام والتجانس الاجتماعي (l'homogénéité sociale) ، ففي هه الوحدات السكينة التي هي المجموعات السكنية الكبرى تتعايش الفئات الاجتماعية التي عادة ما تكون منفصلة مكانيا، في نفس الحيز/ الفضاء السكني، وتزداد التناقضات اكثر مما هي عليه لدى السكان المحليين (المتجانسين)، فهذه التجمعات تضم فئات سوسيو-إقتصادية، ومرجعيات ثقافية للسكان مختلفة بعضها عن بعض، تعيش نوعا من التجاوز المكاني، ولكنها لا تحقق مؤانسة اجتماعية، ويظهر لك من خلال الاختلاف؛ بل وتناقض تصوراتها، ومواقفها حول السكن المشترك، وكذا نوع التفاعلات بين هذه الفئات، وبذلك فإن عملية تجميع السكان المتمايزين في فضاء سكني مهيأ سلفا بناء على معايير محددة ، لا يؤدي بشكل او بأخر إلى انتاج مجتمع متجانس ومتناغم، خل من التراتبية والطبقية، والانقسامات السوسيو-مهنية والثقافية، والأخلاقية، فرغم التصورات المثالية والطوباوية، حول امكانية انتاج مجتمع مثالي، من خلال سياسات التعمير، فالفوارق الاجتماعية تصبح اكثر بروزا عندما تتجاور هذه الفئات المتمايزة في نفس فضاء السكنى وداخل نفس الوحدة السكنية بشكل خاص، وهو ما ينتج عنه نزاعات تتجسد غالبا في شكل صراعات قيمية، وثقافية، تعبر عن نموذج خاص من التنشئة والتربية التي يتلقاها الأطفال، داخل الأسر المشكلة للمجموعات السكنية الكبرى.

قائمة المراجع:

1.ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ط1،

2."بودون ريمون(1986)، و "فرانسوا بوريكو"، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة حداد سليم، ط1.

3.رشيق، عبد الرحمان(216). " السياسات العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب". مجلة عمران. خريف 2016. المجلد 5. العدد 18. صص 7-23.

4.ساعة. عبد الكريم، الوجيز في قواعد كتابة البحوث الجامعية، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية – الرباط. ردمك. 5-64-645-9920-978، من دون ط.

5.Jean-Claude CHAMABOREDON, Madeleine LEMAIRE : Proximité spatiale et distance sociale les grands ensembles et leur peuplement, Volume11 Revue française de sociologie,1970, pp.3-33

6.LARROUSS, dictionnaire du français contemporain, les éditions françaises Inc,1992

7.RACHIK, Abderrahmane. Mobilisation sociale et relations de voisinage au Maroc. In MERIZAK, Mustapha. La ville et le vivre ensemble. Chamsprint – salé. 2020. ISBN 978-9920-39-217--4

8.Yves ALPE, Alain BEITONE, et al, lexique de sociologie, éd. DALLOZ,2005

The Role of Muslim Women in the Narratives of Ali Ahmed Ba-Kathir

Dr. Yahya Saleh Hasan Dahami – Associate Professor,
Currently: English Department –Faculty of Science and Arts, Al Mandaq – Al Baha University, KSA

Abstract: This paper attempts to illuminate a visionary novelist, Ali Ahmad Ba-Kathir who signifies many cultures, talents, and experiences. The study aims at exhibiting the most noteworthy features of Ba-Kathir's intellectuality in dealing with the concepts of historical novels and the role of women in some of his novels. The primary amount copes with the ability of Ba-Kathir, the novelist, focusing on his views, craftsmanship, and originality in adapting history as a window for literature. The researcher takes on the critical-descriptive attitude in examining the novelist, and his novels. It starts with an opening outline dealing with a succinct view of Ba-Kathir the man and the novelist, concentrating principally on his skill, on the one hand, in dealing with Islamic historical events, and on the other hand, in creating women among his characters with special reference to Wa Islamah, Salamat Al-Giss, The Career of Shuja'a, and The Red Rebel. Subsequently, the paper is drawn to a close with a brief recommendation, if any, and a conclusion.

Keywords: Arabic literature, Arabic novel, Bakatheer, characters, female role, historical novel,

دور المرأة المسلمة في روايات علي أحمد باكثير

د. يحيى صالح حسن دحامي (أستاذ مشارك)

قسم اللغة الإنجليزية – كلية العلوم والآداب

جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى إلقاء الضوء على الروائي علي أحمد باكثير كصاحب رؤية ابداعية والذي يمثل العديد من الثقافات والمهارات والخبرات. وتسعى الدراسة إلى عرض

أبرز الملامح الفكرية عند باكثير من حيث التعامل مع مفاهيم الروايات التاريخية ودور المرأة في عدد من رواياته، يتطرق الجزء الرئيسي من الدراسة الى قدرة الروائي باكثير، مركزا على آرائه ومهنيته والأصالة في تكييف وتحوير التاريخ ليصبح نافذة للأدب، يتبع الباحث المنهج الوصفي النقدي في تقييم الروائي وتحليل رواياته، حيث يبدأ البحث بمقدمة افتتاحية يلقي من خلالها الباحث نظرة موجزة عن الروائي علي احمد باكثير، ومرتكزا بشكل أساسي على مهارته وحرفيته، من ناحية، في التعامل مع الأحداث التاريخية الإسلامية، ومن ناحية أخرى، يحاول الباحث عرض قدرة الروائي باكثير في سبك شخصية المرأة ودورها بين بقية الشخصيات في روايات وا إسلاماه، سلامة القس، سيرة شجاع، والثائر الاحمر، من خلال كل ذلك، تصل الورقة البحثية الى الخاتمة مع امكانية وجود توصية.

الكلمات المفتاحية: الادب العربي، الرواية العربية، الرواية التاريخية، علي احمد باكثير، الشخصيات، دور المرأة

1. Introduction

Ali Ahmed Ba-Kathir, a brilliant writer and poet, was influenced by Islamic perception who made from the Islamic thought a philosophy of his literature and a platform for his life. Through his philosophy, he is able to highlight the Islamic knowledge and moral values in his literature in a pleasant literary form. His effects from novels, stories, poetry, and plays demonstrate the breadth of his culture, an abundance of knowledge, the breadth of the horizon, and his spaciousness with the idea of seriousness and perseverance. Consequently, he is considered one of the major writers of the historical novel from an Islamic perspective in contemporary Arabic literature. Thus, “Arabic literature is full of representative anecdotes that are spoken in the tongue of birds and animals, or legendary or mythical human figures, as well as realistic” (Dahāmi, 2020). Therefore, Ali Ahmed Ba-Kathir is one of those whose tongues create a legend from history.

The experience of the writer-novelist Ali Ahmed Ba-Kathir is one of the oldest experiences in the field of modern Arabic novels. Ba-Kathir’s novels contain many literary achievements that make him a pioneer of novelistic creativity, which history relies on as a source. Furthermore, “he is considered one of the most prolific writers of his time in literary production. He has enriched the Arabic library with dozens of books, distributed in most literary genres such as poetry, plays, and

novels, as well as some critical studies" (Fahd, 2021, p. 98). Ba-Kathir is believed to be one of the pioneers of the Islamic historical novel in contemporary Arabic literature, as he had an Islamic upbringing from an early age.

Ba-Kathir has made his Islamic beliefs an attitude toward literature and a stage in life, and he did not abandon them until the end of his life. He remained a master of Islamic thought and defended it with his craft of literature. In addition, he is seen as a figure relying in all his novels on Islamic history and Islamic personalities, referring at the same time to the events of facts and personalities deduced from enlightened Islamic history. "In all his theatrical, novel, and poetic works, we found a clear interest and celebration of the glorious and cherished historical places in the Arab-Islamic culture" (Al-Mahbashi, 2010).

In the present age, a large number of Arab writers of literature have made contributions to stories, novels, and plays, including Ali Ahmed Ba-Kathir. Ba-Kathir is considered one of the most famous, most brilliant, and most creative Arab writers. His literature is characterized by literary, mental, and psychological characteristics and is quite clear in style and subject matter. Ba-Kathir showed in his novels the spaciousness of his awareness and his ability to imagine a push for life and social issues with precision and frankness in the details through a luxurious literary character. He used an opulent Arabic language.

Ba-Kathir takes the initiative to present the image of women in his novels as an honest mirror through which human problems and social issues are reflected. He presents the portrait of the woman to create a living model for Arab women with a positive character that carries additional confident tasks to her love for her husband while fulfilling her social responsibility, which carries with it the real circumstances of the emergence of societies and the reasons for their formation. Ali Ahmad Ba-Kathir's renovation is allied with the progress of the contemporary Arabic novel that utilizes history and social glitches to exhibit a vision for literature in the modern era.

2. Literary Up growth

Several critics have stated that Ba-Kathir is a leader of modern Arabic literature who greatly contributed to its evolution in the Arab nation. Ali Ahmad Ba-Kathir was one of the most eminent Arabic novelists during the first half of the twentieth century. He is a pronounced Arab novelist, dramatist, and poet. Ba-Kathir started writing literary pieces when he was very young, before reaching the age of fifteen. Ba-Kathir "has been taught Arabic and Islamic law by many great sheikhs, such as his uncle, the judge, poet, linguistic and grammatical Mohamed Ba-Kathir" (Dahami, 2021a).

During his upbringing in Yemen, he learned the branches of Islamic sciences in the religious schools famous at that time. He grew up with an Islamic nature at the hands of some Arab tutors who created in him an appreciation for Arabic and a love for Islam. He studied Islam in depth from its sources of origin. His literary talents emerged early, and he began to write poetry at the age of thirteen. His desire for literature clearly appeared in his character and his early writings.

Ba-Kathir moved to Egypt in 1934, where he enrolled in the English Department at The Faculty of Arts at Cairo University, previously known as Fouad I University, until he graduated in 1939. He then joined the Education Institute for Teachers, where he obtained a diploma in 1940 in Education. He began his career as a teacher when he was appointed to Ar-Rashad School in Al-Mansoura, where this occupation lasted for about fourteen years. He then worked in education for seven years in Cairo. He then moved to the Arts Division, where he worked in the Department of Supervision on works of art that were related to the Ministry of Culture until he became the director of the office in the same department. His connection to intellectuals and literature has been recognized. For that, he has had the opportunity to meet several literary pioneer figures such as Mahmoud Al 'Aggad, Najeeb Mahfouz, Al-Mazeni, Mahbuddin Al-Khateeb, Saleh Joudat, and many others. This relationship consolidated his talent in the ample production of different genres of literature.

Ali Ahmed Ba-Kathir (باكثير) – also written as Bakatheer or Bakatair – is considered one of the most prominent Arab literary writers of the twentieth century. He is an author who is unique in producing many different literary arts, such as drama, poetry, and novels. He wrote more than seventy literary works in prose as well as in poetry, long and short, which dealt with several social, historical, and religious Arabic issues. Ba-Kathir was born in Surabaya (Indonesia) in 1910 to Arab parents from Yemen. He is a man of multiculturalism in that his birth was in Indonesia; his family was originally from Yemen; and he lived in Egypt as an Egyptian citizen (Dahāmi, 2021a).

It is Egypt, where he found the right environment to achieve his ambitions, and his notion began to rise from here. His ambitions were for his words to reach every aspect of the Arab and Muslim world. His voice resonated with the everlasting literary faculties immersed in the Islamic spirit. Furthermore, Ba-Kathir is "considered one of the leading writers in the important generation that appeared in... Egypt" (Gharavi, 2011, p. 118). It is believed that among the notable literary fields where Ba-Kathir excelled was fiction, principally Islamic historical novels. He has written several novels, including Wa Islamah (1945), The Red Rebel (1948), The Career of Shuja'a (1955) (سيرة شجاع), The Smart Knight (1965), and others. He was influenced by the various ideas of several reformers. Consequently, he dedicated a great extent of his life to the service of Islam and the Islamic nation through his thoughts on literature, particularly the narrative, theatrical, and poetic writings.

Ba-Kathir resolved to pay a visit to the Two Holy Mosques, so he traveled to Jeddah, voyaging by sea. "He traveled to Al Hijaz in 1932 and moved between Jeddah, Mecca, and Taif, and friendships developed with some of the Saudi literary writers" (Al-Askar, 2010). In addition, "When he arrived in Saudi Arabia, The Voice of Hijaz Newspaper published news of his arrival in the Monday issue of 1932 on the front page entitled 'The Arrival of the Poet of Hadramout'" (Al-Khateeb, 2009, p. 23; Belkheir, 1991, p. 11; Ḥamīd, 1991, p. 20). In this period of time, he

produced a prominent literary legacy, the most important of which is a diwan of poetry entitled Youthfulness of Najd and Breath of Hijaz. Furthermore, he conducted several literary lectures and wrote memoirs as well as correspondence with many literary figures.

The talents of the author Ali Ahmed Ba-Kathir’s literary and intellectual productions varied between theater, poetry, stories, and novels. This diversity confirms that, in his literature, he displayed multiple colors and different styles of literary expression; lyrical poetry, historical novels, poetic plays, and prose plays. All differ in terms of content and form. They are distinguished from one another in their style, presentation, and purpose. Ba-Kathir, as a genius literary figure, left behind him wonderful philosophies and exquisite thoughts, including Diwans of poetry, historical novels, several poetic dramas, and prose dramas, in which this great writer left his nation with six novels, nine poetic plays, and about forty-five prose plays. As described by Abdul Rashid Al-Wafi (2018), "Ali Ahmed Ba-Kathir is a literary figure who deserves to be a pioneer in the Islamic historical novel forever" (p. 62).

The novelist, Ba-Kathir, excelled in employing Islamic history and making it a reference for his historical novel. If he did not associate much with the exact details of the events or adhere to them, he gave each event his own style, which he reversed from the realm of history into the space of creativity. He paid much attention to Islamic history in its various homelands, with political and social conflicts. He is multi-talented, a message-maker, and a prolific author. Ba-Kathir is characterized by several qualities that made him a pioneer of the Islamic historical novel. "Although Ba-Kathir left huge dramatic works, he is also an outstanding and well-known novelist. He wrote great historical novels. The first of his great novels is Wa Islamah, which won the Arabic Academy Prize. Another significant novel is Al-Tha'aer Al-Ahmar 'The Red Revolutionist' (1949), in which he endeavors to put forward the idea of Islamic socialism" (Al Shami, 2016a).

Committed to Islamic values and principles while preserving literary aspects, Ba-Kathir combined commitment with literature in a beautiful and exquisite mix until he became a pioneer of the Islamic trend in the Arabic historical novel. He published many of his novels and woven them with the verse of proof in Surat Yusuf to urge him to rise above all that afflicts man. The author created the method of holding fast to Allah's proof, which is multiplied by the multiplicity of situations and trials to warn those who turned love into crime and impurity, rejected by the normal human soul.

3. The Place of History in Ba-Kathir's Novel

The historical novel is a type of narrative that discusses various real-life events and people. It forms part of the glorious Islamic history. It is based on a historical time structure that is diagnosed in a historical space, which runs from the past to the present and the near future. It also evokes the present and links it to the eternal past in a comprehensive literary vision based on literature, the splendor of imagination, and real facts.

Ali Ahmed Ba-Kathir has glorified his eloquent interest in Islamic history in its various stages, including political and social conflicts, based on the Islamic chronology over its temporal extension from the second century A.H. to the twentieth century. Ba-Kathir is "active on the Egyptian literary scene, contributing Salamat Al-Qass [Al-Giss] (Salamat the Priest, 1943), set in pre-Islamic Arabia, and Wa Islamah (Oh Islam!, 1945). Glorifying the Mamluk victory over the Mongols at the battle of 'Ayn Jalut in 1260" (Gershoni, 2002, p. 131). It is not surprising or astonishing that the novelist Ba-Kathir chooses from Islamic history this name in which chaste courtly love is represented in the novel named Salamat.

And also its spatial extension from the Arabian Peninsula to Islamic Asia, Iraq, the Levant, and Egypt. Therefore, he turned in his narrative writings to history, deriving incidents and circumstances similar to those the Islamic nation has gone through in the modern epoch. Then

he extracted from the events of Islamic history certain historical incidents, emitted certain intellectual concepts through them, and then adorned them with a contemporary vision. He presents his readers with history as a magnificent work of literature and leads them to lofty goals and elevated ideals. As a result of his wide knowledge and experience, he became himself a distinguished school in this field; it is the Ba-Kathir school. The author tries to fabricate pictures of literature and relies on everything that goes on in his mind and conscience.

Ba-Kathir rushes to translate his feelings, express his moods, and then portray them precisely, which makes his production an honest image produced by his thoughts and emotions. These historical elements turn into literary pieces. Several critics, as Amshush (2010) declares, have reported the ability of Ba-Kathir

> to correlate the literary structure of the historical novels with the author's Islamic vision. Such an association appears, according to an approach that lies in drawing inspiration from the main event of the novel from history and working to employ it literarily without tampering with its major facts in its broad outlines. It is the ability of the novelist to dwell on small details and magnificently repeat them.

He can support his novels with various creative elements, addressing important issues related to the individual as well as the community. His novels show his creative literary ability to portray and develop the form and content, resulting in the production of new formulations that no writer has ever written before.

4. Ba-Kathir's Creativity in Portraying Characters

Ba-Kathir has the ability to highlight, through his belief in Islamic thought and Islamic values, interesting literary images and a sweet, attractive narrative style. The novelist can use all the literary novelistic elements such as plot, description, and dialogue, but the most important

of them is his ability to control the literary character, as we see in him a special skill in employing dialogue and the classical Arabic language in the development of events and characters. The language of his novels is strong and familiar with phrases devoid of colloquial and sloppy, which represents, on the intellectual and literary level, the novelist's full possession of the fictional craftsmanship with a realistic character.

Characters, as a literary glossary, is a significant element in the construction of the novel. The greatness of a novelist is to make “the characters love and are loved” (Dahami, 2017). Ba-Kathir succeeded in this effort. Furthermore, the character has an outstanding role and a central place in the events of the novel since it offers the reader the human experience that the writer wants to present his intellectual position and his own vision in a literary uniform by drawing his narrative characters. In drawing characters, Ba-Kathir follows the style of event-related dialogue to give the characters a deeper life, expressing their natures directly, which he can analyze accurately and portray their fluctuations between good and evil.

The novelist aims at the fictional character to employ dialogue and internal conflict in representing the nature of the characters. The author Ali Ahmed Ba-Kathir relies heavily on emotional experience in drawing his characters, but according to what the events and plot serve. The emotional experience appears as the main axis that depends on the movement of the characters and contributes to their literary construction. It can be said that it has a significant impact on creating the right atmosphere, attitudes, and course of events.

Romantic love is a key focus in the construction of romantic characters, as we find in most of Ba-Kathir’s novels, in which he loves beauty and splendor and sacrifices in love with all his wealth and time. The emotional personality, for example, is a model of passion and conscience. The underlying characters on the pages of the novels serve events and contribute to the development of the narrative action. In romantic love, the author appreciates a strong motivation that creates a

feature of positivity in the characters, in which love entails clarity in characters and events.

5. The Position of Woman in the Novels of Ba-Kathir

The concern of women is always a resourceful issue, with a place in every debate forum or discussion. The woman is an echo on every platform. The matter of women continues to attract researchers to follow up because it is deeper than it seems to be. Ba-Kathir "thinks that woman has a great function and status in life and she should do the jobs and works that suit her nature and psychology" (Al-Shami, 2016b). Although all of Ba-Kathir's novels are historical about wars and battles, the writer does not miss to involve in his novels the female as an important component.

5. 1. Wa Islamah! وا إسلاماه

Wa Islamah (O Islam!) is a historical and religious novel in which the author, through it, deals with a sensitive period of the Islamic history in which the Islamic world was subjected to a fierce attack by Tatars from the East and Crusaders from the West. Ba-Khatri published this novel first in 1944. The novel shows the evil of the infidels and their hostility to the Islamic countries. It also exposes the firm resolve to the struggle that lurked in the hearts of the faithful Muslims. However, "Arab Muslims were the medium through which ancient science and philosophy were revived and put on the stage of life for everyone, supplemented and transmitted in a manner as to make the renaissance of Western Europe possible" (Dahami, 2021b; Dahami, 2019). Additionally, "the Arabic-Muslim-speaking people were the major bearers of the torch of culture, knowledge, and civilization throughout the world" (Dahami, 2021b; Dahami, 2018; Dahami, 2015; Hitti, 1989, p.557).

Wa Islamah is a historical novel penned by the fingers of Ali Ahmed Ba-Kathir, which deals with a period of Ayyubid State, during which the government moved from Ayyubids to the Mamluks, before Tatars' invasion of Baghdad, as well as the crowning of Shajartu Addur as the ruler of Egypt. The historical theme of this novel is when Prince Gutuz fights Tatars and triumphs over them in the Battle of Ain Jaloot. Such

events show the importance of this novel as a contribution to Arabic literature, particularly the novel.

The novel begins with the talk about Jalaluddin ibn Khawarzem Shah, who prepares to fight Tatars with the help of his brother-in-law, Prince Mamdoud. As the battle is prepared, Jalaluddin asks one of the astrologers for his opinion on the outcome of the battle, and the astrologer predicts that Jalaluddin will win and achieve victory but then will be defeated. Later, comes a boy from his family who triumphs over Tatars even after years.

At that time, Jalaluddin's wife was pregnant as well as his sister. Jalaluddin worries that his wife would give birth to a daughter and his sister, Jehan, would give birth to a boy who would be the one to win over Tatars. Against his wish, his wife gave birth to a daughter and his sister as a boy - the daughter is Jehad (Julnar) and the boy Mahmoud (Gutuz). Jalaluddin shows patience and thanks to Allah Almighty since his nephew has the place as if he is his son. After the battle, Jalaluddin wins over Tatars and returns triumphantly, but his brother-in-law, prince Mamdoud, is no longer with him; he has been killed in battle.

The novel is based on the life history of the Muslim hero defeater of Tatars, Saif Eddine Gutuz (قُطُز). It narrates an immortal story as the greatest career of the true warrior (almujahideen). In addition, it is a fascinating page in Islamic history in which it provides a bright example of the Lord's scholar, Sheikh Al-Ezz ibn Abdus-Salam, who fulfilled his responsibilities as the spiritual leader of the Islamic nation at that juncture of time. Led by the hero warrior Gutuz and Sheikh Al-Ezz ibn Abdus-Salam, the nation has been protected and its Islamic heritage has been safeguarded.

The interest in the role of the mother in the novels of Ba-Kathir has a lot of varying, but the mother's place in society is still of great importance. The novelist can show the mother as a symbol of giving and sacrifice in most of his novels as in reality. The mother represents mercy and love. She is the guide and preceptor of the offspring. The mother's role is vivid and influential in the novels of Ba-Kathir which are 'Wa Islamah', ' Salamat Al-Pastor', as well as in ‘The Red Rebel’.

The mother's role in these novels is distinguished by simplicity and peacefulness. The novelist Ba-Kathir, in his novel Wa Islamah, depicts Jehan Khatun in the portrait of the affectionate mother who fears for her son and worries that her brother, the king, will kill him. Jehan Khatun always lives in anxiety because she knows of her brother's natures.

"ولم يكن الأمير ممدود بأقل من جلال الدين اهتماما بما تنبا به المنجم على سوء رايه ... فأفضى به الى زوجته جهان خاتون ... فشاركته جهان خاتون في الخوف، لما تعلم من طباع أخيها ... ولكنها كتمته في نفسها وأخذت تدعو الله من يومئذ أن يرزقها ابنة ويرزق أخاها جلال الدين ابنا. ولكن الله لم يستجب لها، فلم يمض يومان حتى جاءها الطلق فولدت غلاما، وجاءت زوجة جلال الدين بجارية" (Ba-Kathir, 2010, p. 153; Ba-Kathir, n.d, p. 12)

The prince Mamdoud is no less than Jalaluddin in his interest in what the magus had predicted for his bad opinion ... Consequently, he divulged it to his wife Jehan Khatun... Jehan Khatun shared it in fear because she knows about her brother's character... However, she kept it to herself and began to pray to Allah from that day on to give birth to a daughter and her brother Jalaluddin to be given a son. Allah did not respond to her invokes, it was not two days until she gave birth to a boy, and Jalaluddin's wife gave birth to a daughter.

Another picture of the role of a woman in Wa Islamah is (Jehad) or Julnar. As for Julnar in Wa Islamah, a wife supports her husband Gutuz and accompanies him in his war with Tatars in Ain Jaloot. Julnar is "a model of honest, faithful, hardworking and wise woman. As a successful wife, she did all her duties in peace and war and sacrificed herself to save and protect her husband" (Al Shami, 2016b). When the heat of the battle intensifies, she joins the battle masked and stands next to her husband, defending him from the blows of the enemy. Gutuz is amazed at the heroism of this masked knight, who takes down the heads of the enemy until she is hit by one of the blows. She falls dead after saying:

> Save yourself, O Sultan of the Muslims, here I have preceded you to Heaven Gutuz recognized her by her voice and said, with tears streaming from his eyes, 'O my wife! O, my beloved!' She felt him and raised her tip to him and said in an intermittent weak voice, as she sacrifices with her soul: Do not say O beloved, but say, Wa Islamah (Group of Writers, 2007, p. 142).

No sooner had the soul passed out in his hands. This is an example of the character of the Muslim woman, as presented by the political Islamic story, who urges her husband to wage a war of defending for the sake of Allah, and participates in the battlefield when the status is called for.

5. 2. Salamat Al-Giss or Salamat Al-Pastor (سلامة القس)

Salamat Al-Giss or Salamat Al-Pastor is a historical novel that expresses the story of platonic love between Abdul Rahman Al-Pastor and the she-singer Salamat. In this novel, the author could succeed in making the conflict between piety and love finally prevail over fancy. Ba-Kathir's novel is considered one of these narrations that received a wide response. Whoever has not read the novel may have seen it represented as a movie based on the novel. The story of the priest embodies the personality of Abdul Rahman ibn Abdullah ibn Abi Ammar and his fondness for the slave girl Salamat. This love turned into a chaste or courtly love, which the novelist composed in a beautiful literary style.

Ba-Kathir sheds light on the passionate situations in which Abdul Rahman triumphs over himself and Satan. In the following dialogue, the novelist depicts what takes place between the two lovers when the scene shows them both alone in the house of Ibn Suhail. Salamat was gazing at Abdul Rahman's face with all the meanings of surrender and flirtation saying, "O Ibn Ammar, I love you" (Al-Omari, 2010, p. 241; Ba-Kathir, 1977 p. 96).

"فقال عبد الرحمن وهو يضطرب: 'وأنا والله يا سلامة أحبُّك؟'

...

فقال لها وبصره إلى الأرض: 'وأنا والله أحبُّ ذلك'.

فقامت سلامة ودنت منه وأخذت بيده قائلة: 'إذًا فما يمنعك؟ فوالله إنَّ الموضع لخالٍ'.

فذهل عبد الرحمن، وخُيِّل إليه أنه يرى طيفًا في حلم، وبقي صامتًا يدير طرفه في أنحاء المشربة، فقالت سلامة: 'ليس عندنا من أحدٍ غيري وغيرك!'"

.(Ba-Kathir, 1977 pp. 96-97)

Abdur-Rahman said confusedly: 'I, by Allah, O Salamat, love you!'

…

He said to her, with his gaze on the ground ‘I, by Allah, love that’. Salamat got up, approached him, and took his hand, saying: So, what is stopping you? By Allah, the place is vacant.

> Abdur-Rahman was surprised, and it seemed to him that he had seen a ghost in a dream, he remained silent, turning his eyes around the porch, and Salamat said, 'We have no one but you and me' (Ba-Kathir, 1977 pp. 96-97).

In this situation, Ali Ahmed Ba-Kathir does not allow words to be transformed into action, nor does he allow his characters to be slipped by Satan and commit sin. Rather, at the end of this perilous situation, and before whim and Satan triumph, he depicts the position of faith and chastity and the position of the victory of piety and virtue. It is the ingenuity, resourcefulness, and originality of the author to depict an image of the Islamic virtue by saying:

> "فانتفض عبد الرحمن فجأة، ونظر إليها نظرةً هائلة وقال: أنسيت الله يا سلامة؟" (Ba-Kathir, 2010, p. 153; Ba-Kathir, 1977 p. 97)

> Abdur-Rahman suddenly rose, and looked at her with a massive look saying: Have you forgotten Allah, O Salamat (Ba-Kathir, 1977 p. 97)?

Here, we realize the skill, flair, and talent of Ba-Kathir in controlling the situation and giving it a moral Islamic touch. The author portrays platonic and virtuous love through the response of the beloved Salamat. He adds:

> "فاضطربت سلامة ورفعت يدها عن يده، وكأن ناراً لذعتها، فتراجعت الى الوراء وعينها الزائغتان لا تفارقانه كأنما ترى أمامها هولا تتقيه" (p. 97).

> Salamat was disturbed and raised her hand from his as if a fire had stabbed her, so she moved back in reverse, but her stray eyes did not leave him, as if she saw a horror trying to avoid it (p. 97).

5. 3. The Career of Shuja'a سيرة شجاع

In his novel The Career of Shuja'a (سيرة شجاع), Ba-Kathir is similarly interested in presenting another model and image of the mother and her role in society. In this novel, the follower finds that the mother is keen on the benefit of her children and is submissive to her husband. She supports him in all his decisions.

يقول الراوي "ولم يعجب شجاع لذلك من أبيه، ولكنه عجب من أمه، إذ أيدته في أول حديثه عن ضرغام فذكرت لهم ما لقيت من حسن الرعاية طول عهده، فيما خلا الليلة الأولى من حكمه ولكنها انقلبت في النهاية لما سمعت مقال أبيه، فقالت: أجل يا شجاع لقد صدق أبوك، ما أحسن ضرغام معاملتي ومعاملتك لوجه الله" (Ba-Kathir, 1985, p. 65).

Ba-Kathir discloses his scheme regarding the role of the mother, declaring that Shuja'a did not like this from his father. However, his mother impressed him because she supported him in their first talk about Thergham (ضرغام). She told them about the good care she found during his entire reign, except for the first night of his rule. Nevertheless, the situation has changed at the end when she heard the saying of the father. She said, 'Yes, my son Shuja'a, your father has truly said that Thergham has not treated me and you better for the sake of Allah'.
The novelist makes his idea clear by adding:
"وقد نشأت أولادها على هذا النهج في النظر إلى أبيهم واتخذوا أمهم قدوة لهم في ذلك، فنشأوا وهم يعظمونه تعظيما شديدا ويرونه المثل الكامل في كل شيء" (Ba-Kathir, 1985, p. 66).
She has brought up her children on the principle of esteeming their father. Moreover, having their mother set a model for them, they grew up revering him greatly and seeing him as the perfect example of everything.

Brilliantly, Ba-Kathir, in this novel, fashions the mother as a perfect image of personality. She is a specimen of obedience that agrees with her husband in all that he says or does. She does not stand against him because obedience to the husband is obligatory and mandatory. A mother like this has been able to instill in her children the need to obey their father's opinions, ambitions, and plans. She advises her children in accordance with the fusion and reunification of the family as well as the fulfilling of each individual's duties and responsibilities.

5. 4. The Red Rebel الثائر الاحمر

The Red Rebel, first published in 1948, is a historical novel that talks about the Qarmatian State that ruled parts of Iraq and southern Arabia for a long time during the Abbasid Caliphate. The narration reveals the religious beliefs held by the Qarmatians, and then it shows the imbalance that afflicted their political and religious base, so their affairs became turbulent. The novel balances between the Abbasid Caliphate and the Qarmatian State, as if it were a balance between Islam and the new deviant religion - as the novel depicts.

The novel shows a set of values and ideas that are related to the nature of the Arab Islamic society and the way for its advancement and progress. It emphasizes the importance of a good ruler keen on the nation's interests, achieving justice and equality among people, and

eliminating injustice and corruption. This Islamic trend indicates the extent of the deep understanding, accurate interpretation, and great effort that the writer Ali Ahmed Ba-Kathir exerts in and during his transformation of historical material into a work of creative literary fiction. This is how the author can portray a part of the advising history of Islamic civilization, with its conflicts and crises, in a fascinating literary form.

Ba-Kathir also portrays the mother in The Red Rebel, relatively close to the previous one, Jehan Khatun. The mother of the daughter 'Aliah embodies in her the qualities of motherhood and in her personality manifests the emotions of grief and compassion for the loss of her daughter.

عندما يدخل عبدان "هالة أن رأى أم حمدان وأم الغيث جالستين تبكيان، ولم ير عالية بينهما.... ثم مد يده إلى العجوز فقبل يدها وعندئذ مسحت العجوز دمعها وقالت: ويحك يا عبدان. ألم تعلم ما حدث لعالية؟

- ماذا حدث لها؟ وأين هي الآن؟ وأين حمدان؟

- خرجت تحتطب من العصر فلم تعد، وبحثنا عنها في كل مكان فلم نجد لها أثراً.

- هل كانت وحدها في المحتطب؟ هل خرجت وحدها تحتطب؟

- بل كانت معها أختها راجية، ولكنها أبعدت عنها فلم ترجع إليها.

- كانت راجية معها إذن؟

- نعم..

- هذا عجيب! (Ba-Kathir, 1985, p. 29)

The novelist, again, portrays this picture of the mother saying that when Abadan entered the house of Hamdan,

> he was astonished by what he saw. Hamdan watches the mother of Hamdan and the mother of Al-Ghaith sitting crying. Nevertheless, he did not see 'Aliah beside them ... After that, he extended his hand to the old woman and kissed her hand. From her side, the old woman wiped her tears and addressed Abadan saying, "Hey, Abadan. Didn't you know what happened to 'Aliah"?
>
> - What happened to her? And where is she now? Where is Hamdan?
>
> - She went out woodcutting from the afternoon prayer and did not return, we searched for her everywhere, but we did not find a trace of her.

- Was she alone in the woodpecker? Did she go out alone?
- She was with her sister Rajiah, but she was kept away from her and did not return to her.
- Was Rajiah with her then?
- Yes.
- Strange!

Abdel-Mughni Mohammed Dhawan, in his report titled Contrasting Discourses in the Novel The Red Rebel by Ali Ahmed Ba-Kathir, gives a tierce proper conclusion to this novel saying: “The novel's end came as an incarnation and embodiment of what Ba-Kathir perceives as the inevitable failure of human ideologies, and the triumph of Divine law. The hero Hamdan abandons his ideology after realizing its falseness and contradictions” (Dhawan, 2010). The novelist skillfully leaves the remaining beliefs and thoughts struggling and grappling with each other. Ba-Kathir makes his main character go ahead to where true ample justice triumphs, prevails, and overcomes because of Abo Al-Baqaa's revolution, in addition to acknowledging his good achievement, and together admitting the deception he once tracked.

6. Conclusion

Ali Ahmed Ba-Kathir is considered one of the pioneers of the Islamic historical novel in contemporary Arabic literature, as he had an Islamic upbringing from an early age. He made his Islamic thought a philosophy for his literature and a platform for his life so that he did not abandon it until the end of his life. He continues to master it and defends himself with his pen through literature, as we see him relying in all his novels on Islamic history and Islamic personalities, including the role of women who occupied a large space in his novels.

Referring, at the same time, to the events of the facts and personalities deduced from the enlightened Islamic history. Ba-Kathir has shown the ability to highlight, through his novels, Islamic thought and Islamic values in interesting literary images, and in a sweet and attractive narrative style. He used all the narrative elements, particularly the character that gave the woman a lot of luck, an abundant share, and a

pivotal role. The reader and critic see in Ba-Kathir's novels a special skill in employing dialogue, both professionally and literarily, making use of the classical Arabic language in developing the events and characters of his novels.

With great skill, wit, and prudence, Ba-Kathir is able to show one of the most beautiful and purest descriptions in the history of the so-called chaste virgin love. His optimistic manifestation and portrayal of women in his novels are charmed by Islamic principles and his theory and perspective. Ba-Kathir values women and their positions in life. Skillfully, through his novels, he defends women against false accusations. Ali Ahmed Ba-Kathir has shown the ability to present a brilliant picture of Muslim women through the characters' behavior and the course of events, and in an effective manner that made us magnify the virtues of such women

References:

Al-Askar, Abdulaziz (2010). Ali Ahmed Ba-Kathir Surpassed his Peers as a Poet and Writer, Islamic Awareness (alw'aey al'iislami), Issue 536, Ministry of Endowments and Islamic, pp. 40 – 42.

Al-Khateeb, Abdullah (2009). Ba-Kathir's Novels: A Reading of Vision and Form (riwayat bakthir: qira'at fi alruwyat waltashkil), Amman: Dar Al- Mamoun for Publishing and Distribution.

Al-Mahbashi, Qassem Abdo Awath, and Abdul Qawi, Saif Mohsen (2010). Politics and History for Ba-Kathir, *At-Tawasul Aden University*, Issue 26, pp. 51 – 69.

Al-Omari, Shahab Al-Din Ahmed Ibn Yahya Ibn Fathl Allah (2010). Paths of the Sights in the Kingdoms of the States (masalik al'absar fi mamalik al'amsar) Vol. 14, Ed. Mahdi Al-Najm and Kamel Salman Al-Jubouri, Beirut: Dar Al Kutob Al Ilmiyah.

Al Shami, Ibrahim Ali Ahmad (2016a). Ali Ahmad Ba-Kathir, the Pioneer of Modern Arabic & Islamic Literature: A Study of his Literary Vision and Themes, Reading and Knowledge Magazine, Ain Shams University, Issue 179, pp. 1 – 22.

Al-Shami, Ibrahim Ali (2016b).The Portrayal of Woman in Ali Ahmad Ba-Kathir’s Literary Works, International Journal of Scientific and Research Publications, 6(5); pp.304-310.

Al-Wafi, Abdul Rashid (2018). Ali Ahmed Ba-Kathir Pioneering in the Islamic Historical Novel, *Albayan Journal*, Issue 573, 57–62

Amshush Masoud Said (2010). Ali Ahmed Ba-Kathir's Historical Novels in Arab Criticism, *At-Tawasul Aden University*, Issue 26, pp. 369 - 388.

Ba-Kathir, Ali Ahmad (2010). The Novels (al'amal alriwayiya), Hameed, Muhammad Abu Bakr (ed.), Vol. 1, Cairo: The Supreme Council of Culture

Ba-Kathir, Ali Ahmad (1977). Salamat Al Giss (Salama al-Pastor), Cairo: Egypt Bookstore.

Ba-Kathir, Ali Ahmad (1985). The Career of Shuja'a (Sirat shuja'a), Cairo: Egypt Bookstore.

Ba-Kathir, Ali Ahmad (n.d). O, Islam! (Wa Islamah), Cairo: Egypt Bookstore.

Ba-Kathir, Ali Ahmad (1985). The Red Rebel (Ath-Thaair Al'ahmar), Cairo: Egypt Bookstore.

Belkheir, Abdullah Omar (1991). On his Twenty-second Remembrance: Fifty Years of my Memories with Ali Ahmed Ba-Kathir, Al-Faisal Magazine: Issue 168, King Faisal Center for Research and Islamic Studies

Dahami, Y. S. H. (2021a). Arabic Contemporary Poetic Drama: Ali Ahmed Ba-Kathir a Pioneer, *Arab World English Journal for Translation and Literary Studies (AWEJ-tls) 5(1)*, pp.40-59.

Dahami, Y. S. H. (2021b). Ibn Duufayl’s Hayy ibn Yaqthan: A Mission for Certainty, *Journal of Social Sciences International*, Issue-(19), pp. 565-584.

Dahami, Y. S. H. (2020). Contemporary Drama in the Arab World: Commencement and Evolution (1), European Modern Studies Journal 4(6): pp. 248 – 258

Dahami, Y. S. H. (2019). The Influence of the Arabic Language: The **Muwashshah** of Ibn Sahl Andalusi, an Example, *American Journal*

of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR) 3(1), pp-58-65.

Dahami, Y. S. H. (2018). Tarafah ibn Al-A'bd and his Outstanding Arabic Mua'llagah, *International Journal of English Literature and Social Sciences (IJELS).* Vol-3, Issue -6. pp. 939-947.

Dahami, Y. S. H. (2017). James E. Flecker's Poetic Play Hassan: The Arab Influence, Al-Jouf University Social Sciences Journal, 3(2); 117-129.

Dahami, Y. S. H. (2015). The Contribution of Arab Muslims to the Provencal Lyrical Poetry: The Troubadours in the Twelfth Century, *Journal of Arts*, King Saud Univ., Riyadh: 27(1); 1-19.

Dhawan Abdel-Mughni Mohammed (2010). Contrasting Discourses in the Novel The Red Rebel by Ali Ahmed Ba-Kathir, *At-Tawasul Aden University,* Issue 26, pp. 345 - 368.

Fahd, Duha Ali, and Muhammad Abbas Muhammad Orabi (2021). Ali Ahmed Ba-Kathir and his Narrative Literature: the Historical Novels as a Model, a Jurisprudential Study, Master Thesis, *Islamic Literature*, Vol. 28, Issue 112. Retrieved on 16-Jun-2022 from https://search-mandumah-com.sdl.idm.oclc.org/Record/1178934

Gershoni, I. and Jankowski, J. P. (2002). Redefining the Egyptian Nation, 1930-1945 (Vol. 2), Cambridge: Cambridge University Press.

Gharavi, L. (2011). Religion, Theater, and Performance: Acts of Faith, New York: Routledge.

Group of Writers, (2007). Women's Literature: Critical Studies Vol. 23, World Islamic Literature Association, KSA: Obeikan Publishing.

Ḥamīd, Muḥammad Abū Bakr (1991). Ali Ahmed Ba-Kathir in the Mirror of his Age, Cairo: Egypt Bookstore for Offset Printing.

Hitti, P. K. (1989). History of the Arabs: from the Earliest Times to the Present, 12th reprint, London: Macmillan & Co. Ltd.

Problématique de la cybercriminalité et respect de l'éthique de liberté

Dr Bouassida Khouloud / enseignante chercheuse -
Institut Supérieur des Arts et Métiers de Sfax- Université de Sfax – Tunisie

Problamatic of cybercrime and respect for the ethics of freedom

Dr Bouassida Khouloud / teacher researcher -
Higher Institute of Arts and Crafts of Sfax
- University of Sfax –Tunisia

ملخص: الجريمة السيبرانية هي نشاط إجرامي يتم تنفيذه عبر الفضاء الإلكتروني والإنترنت. نتيجة لتقدم الثورة الرقمية، تُمارس الجريمة الإلكترونية على نطاق واسع لتشمل جميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية. الإشكالية الرئيسية في محاربة هذه الجريمة هي تحسين الأمن دون تقييد الحريات. ما هي الطرق المعتمدة لمحاربة هذه الظاهرة مع احترام أخلاقيات الحرية؟

تهدف هذه المقالة إلى دراسة مفهوم الجريمة السيبرانية وتثبيته في إطار إجرامي. لذلك يجب فتح العديد من مجالات البحث في ضمان الأمان والحريات الفردية فيما يتعلق باستخدام الإنترنت. تتطلب مكافحة الجرائم السيبرانية تنفيذ أساليب التنبؤ والتفاعل غير المحدود فيما يتعلق بالأخلاقيات القانونية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة السيبرانية، الحرب الإلكترونية، الرقابة الاجتماعية، أخلاقيات الحرية، علم الجريمة، حقوق الإنسان

Résumé : La cybercriminalité est une activité criminelle effectuée à travers le cyberespace et par le réseau Internet. Résultant du progrès de la révolution numérique, la cybercriminalité se pratique à grande échelle afin d'englober l'ensemble des fondements économiques et sociaux. La problématique majeure est l'amélioration de la sécurité sans la restriction des libertés. Quels sont les outils pour lutter contre ce phénomène tout en respectant l'éthique de liberté ?

Cet article a pour but d'étudier la notion de cybercrime et de l'installer dans un cadre criminologique. Donc une multitude d'axes de recherche en matière de sécurité, de garantie des libertés individuelles en rapport avec l'utilisation d'Internet qui doivent être entrouverts. Combattre la

cybercriminalité demande la mise en place des méthodes de prévision et d'interaction illimitée à l'égard d'une déontologie légale.

Mots clés : Cybercrime, cyberguerre, contrôle social, éthique de liberté, criminologie, droit humain

Abstract: Cybercrime is a criminal activity carried out through cyberspace and internet network. Resulting from the progress of the digital revolution, cybercrime is practised on a large scale to encompass all economic and social foundations. The major problem is the improvement of security without the restriction of freedoms. What are the tools to combat this phenomenon while respecting the ethics of freedom?

The purpose of this article is to study the notion of cybercrime and to install it in a criminological frame work. It is therefore a multitude of research axes in terms of security, of guarantee of individual freedoms in relation to the use of the Internet that must be partially open. Combating cybercrime requires the implementation of methods of predicting and unlimited interaction with regard to legal ethics.

Keywords: Cybercrime, cyber warfare, social control, ethics of freedom, criminolgy, human rights

Introduction

Dans un monde hyperconnecté et avec la multiplication des dispositifs en réseau, la cybercriminalité devient une problématique mondiale. La définition de la notion de la cybercriminalité dépend de l'emploi et des objectifs de l'application de ce terme dans son contexte. Elle peut être définie comme l'ensemble des actions contestant aux lois, en employant les réseaux ou les systèmes d'information comme intermédiaires d'exécution d'un crime. Ses origines se repèrent essentiellement dans la numérisation de l'internet, le progrès technologique et la faiblesse des normes de sécurité. Un nombre étroit des opérations touchant la confidentialité, l´intégrité des données et des systèmes informatiques

définit l’analyse de la notion de cybercriminalité. Par ailleurs, des actes commis pour un intérêt personnel ou financier dans l’internet affectent l’identité personnelle des utilisateurs. Ces cybercrimes dévoilent des intentions qui dévisagent les preuves électroniques de ces actes dans un sens large, virtuel et artificiel. Ainsi, on peut saisir la notion de la cybercriminalité comme une activité criminelle opérée dans un cyberspace et via le réseau Internet (vol de données, chantage, prise en otage de ressources informatiques, …).En outre, les criminels utilisent des fausses identités pour réaliser des actions illégales telles que le blanchiment d’argent, la fraude, l’escroquerie ou même l’intrusion interdite dans des systèmes par des programmes douteux (virus, chevaux de Troie …).

De nos jours, la cybercriminalité présente une forme mafieuse engendrant des « transactions noires » d’informations piratées affectant la propriété intellectuelle, physique et morale des utilisateurs. Ce genre de criminalité virtuelle regroupe des cybercriminels, constituant ainsi une plateforme de réseaux internationaux bien organisés. Cette cybercriminalité se rend à la perception des informations vulnérables, en créant un nouveau champ de système de cyberguerre dans l’univers numérique.

La compréhension du processus d’accusation des nouvelles conduites de cybercriminalité permet d’accomplir des opérations à travers les réseaux informatiques. Ces problématiques variées sont réunies aux notions d’opportunité criminelle, de préjudice et de victimisation….Elles se contestent aux contraintes de l’éthique de liberté. La cybercriminalité demande des réponses appropriées tout en respectant les libertés individuelles, et au même temps un fondement de valeurs pénales adaptées. Elle sollicite aussi la mise en place des procédures efficaces pour mener des enquêtes dans l’univers numérique en respectant les libertés individuelles. L’utilisation croissante des réseaux sociaux a poussé les gouvernements à prendre des mesures règlementaires, dans le cadre du droit pénal. Des lois préparées luttant contre les cybermenaces, installent une polémique autour de l’éthique de liberté. Certains

spécialistes observent que ces lois sont soupçonnées d'être des prétextes pour faire un contrôle répressif dans l'espace numérique. Une révolution pourrait solliciter l'amélioration radicale dans l'application des lois pénales et dans la coopération internationale. Elle a pour objectif de combattre ce fléau tout en garantissant le respect des libertés individuelles.

Problématique de la recherche :

-Comment les effets néfastes de la cybercriminalité peuvent-ils nous conduire à prendre en compte tout type de risque ?

-Comment se dévoilent tels les rapports entre l'éthique de liberté et Internet au centre des enjeux de la société ?

-Quelles sont les solutions prises pour l'amélioration de la sécurité dans le monde d'Internet sans restriction des libertés individuelles ?

- Quels sont les outils appliqués pour lutter contre ce phénomène tout en respectant l'éthique de liberté ?

Méthodes de la recherche : nous adaptons dans notre article, une étude descriptive et analytique en se basant sur des données statistiques déjà réalisés et fondés sur des sources connues dans ce domaine tels que : l'étude CRPJ- GN-C3N, le bilan annuel du FBI, l'étude d'APWG…

Objectif de l'étude :

-Comprendre la nature de la cybercriminalité et toutes les opérations qui tournent autour de ce phénomène à travers le réseau Internet

-Saisir les mesures réglementaires et l'univers de la sécurité informatique prises par les gouvernements pour lutter contre ce genre de crime

-Etudier et établir la cohérence entre les lois pénales dans la coopération internationale et surtout en France comme exemple en respectant les libertés individuelles

I- La cybercriminalité : un phénomène étendu en vue de la création de nouvelles formes de crimes organisées

La cybercriminalité pose une discussion contestable dans le débat public et médiatique surtout pour les usagers de l'Internet. Ce phénomène n'est

pas donc des actions solitaires, additionnels ou même surprenantes, mais, il est désormais observé comme une menace sécuritaire capitale .Aujourd'hui, l'internet est devenu un vecteur parfait pour soutenir les opérations des cyber-délinquants. Ce fléau s'accroît à grande échelle dans cet univers numérique, afin de viser les infrastructures économiques et sociales.

Selon la définition de la commission européenne, on distingue trois formes majeures classifiant la notion de la cybercriminalité:

- Les atteintes touchant les systèmes d'informations, comme le blocage des systèmes ou le piratage des données.

- Les atteintes classiques, comme la fraude en ligne, le chantage, les escroqueries, les atteintes à la vie privée …

- Les atteintes de contenu, comme la pornopédophilie en ligne, le racisme, la manipulation des contenus illégaux…

Les origines de ces infractions sont parfois difficiles à préciser car les cybercriminels ont adopté des techniques modernes. Ces atteintes sont divisées en différents types, selon une étude française réalisée en 2017 par le Centre De Recouvrement Et Poursuites Judiciaires (CRPJ).On observe que 67,5% des infractions sont des escroqueries qui sont un mode de détournement très dominant. En deuxième lieu, on voit que 5,7% des actes commis se rapportent à l'appropriation de l'identité. Ensuite, l'abus de confiance vient en troisième lieu avec une estimation de 4,2%. Puis, on dévisage que le vol des données et des informations vient en quatrième lieu avec un pourcentage de 3,3% des actions commises. On peut conclure donc que la cybercriminalité classique est plus répandue dans le cyberspace. Ceci peut être expliqué par le fait que ces actions sont faciles à commettre afin d'atteindre des objectifs déterminés en temps court. Cependant, les menaces à la mort, les appels téléphoniques malveillants et la diffusion des images pornographiques sont moins répandues (<3%). Ces menaces n'offrent pas aux cyber-délinquants des gains garantis et des

possibilités à accéder aux informations utiles. Elles ne peuvent pas être bénéfiques pour ces attaquants de point de vue économique. Néanmoins, on remarque que les nouvelles tendances de cyberattaques comme la pédopornographie **interpellent les enquêteurs. En effet, le dark web (**Battu, 2018) **forme un lieu préféré pour le partage de contenus pornographiques en ligne. Il est destiné pour l'échange de contenus illégaux comme le commerce de la drogue ou même de la marchandise illégale. L'augmentation des chiffres des trafics illégaux sur le dark web est supportée par l'essor des cryptomonnaies (**Ordonneau, 2020) **et des blockchains** (Kim et autres, 2019). **Ce genre de trafic soutient le blanchiment d'argent et sa fuite vers des pays à l'étranger.**

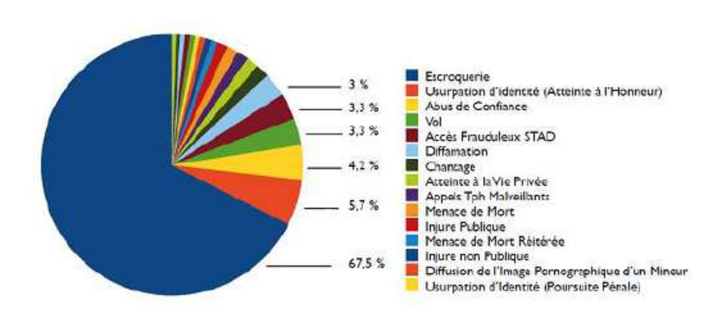


Figure 1 : répartition des cyberattaques par NATINF - Source : étude CRPJ- GN-C3N

Les technologies numériques maintiennent l'exécution d'activités délinquantes. Les cyberdélinquants emploient des moyens multiples pour arriver à leurs objectifs tout en procédant par des méthodes différentes. La cybercriminalité est un phénomène d'ordre international, car les délits peuvent être commis collectivement dans plusieurs pays. En effet, la cybercriminalité s'est répandue dans des pays comme le Brésil, la Pologne, l'Inde et la Turquie. Ces délits mettent en danger la sécurité des

internautes et des entreprises. Les Etats-Unis et la chine sont constamment les deux pays figurant à la tête de la liste, présentant le plus grand nombre des cyberattaques dans le monde. Puis viennent la France, la Russie et l'Allemagne en deuxième lieu. Ces pays présentent un taux de développement dans l'utilisation des technologies numériques, ce qui prouve cette répartition géographique distinguant les infractions dans le cyberspace (voir Figure 2).

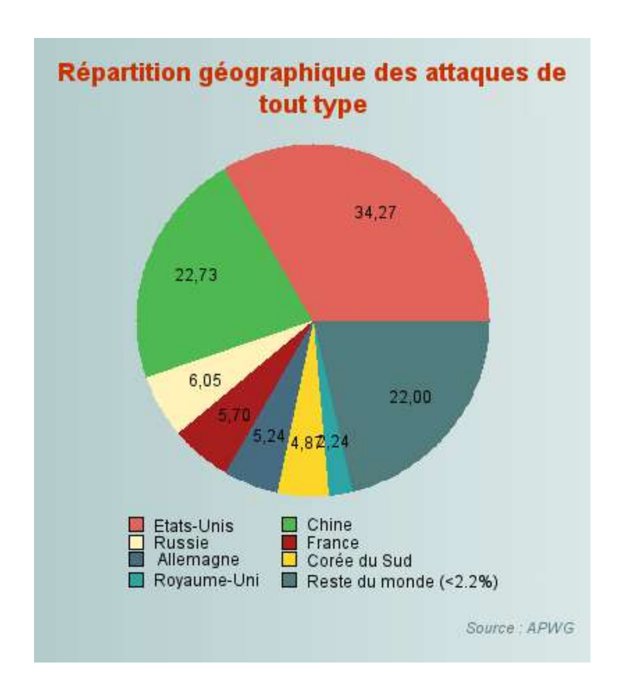


Figure 2 : répartition géographique des attaques criminelles selon les pays

Source : APWG

Selon une étude faite par la société spécialisée dans la sécurité informatique (McAfee), ce phénomène a résulté en 2008 en un préjudice d'environ 1.000 milliards de dollars. Ces dégâts sont produits par le

piratage des données informatiques des entreprises[1].L'économie américaine a déclaré un préjudice de 559,8 millions de dollars en 2009 selon le bilan annuel du FBI[2]. La France reste toujours parmi les pays les plus affectés par ce phénomène : elle se place à la 13ème place en 2009. Les cyberattaques ne prennent pas en considération les frontières et progressent d'une manière véloce. Ainsi, de nouvelles tendances de menaces virtuelles, qui entraînent des dommages graves, apparaissent. En outre, le taux de complaintes d'internautes discrédités proclamées au FBI a augmenté de 22 % en 2008.

La cybercriminalité coûte près de 600 milliards de dollars de pertes dans le monde, selon le rapport publié par le Center for Strategic and International Studies (CSIS) et par McAfee[3]. Ce rapport montre que ce coût change selon les pays et le niveau de la cybersécurité (De Fréminville, 2019). Cette sécurité est mesurée à l'aide des mesures réglementaires et du déploiement de moyens d'action. Les juristes de l'union européenne ont étudié le risque de la cybercriminalité et ses dépendances afin d'**établir une réflexion sur ce fléau. La poursuite des cybercriminels doit être suivie par une collaboration judiciaire à travers le droit pénal, garantissant le respect des libertés individuelles. Qualifier la problématique de la cybercriminalité mène directement à l'étude de la notion de la cybersécurité.** La France est d'ailleurs innovatrice dans ce domaine, grâce aux actions de l'Agence nationale de la sécurité des systèmes d'information (ANSSI)[4].

La cybercriminalité se dévoile comme étant une industrie qui menace essentiellement les entreprises à travers les vols de données et les interventions dans les réseaux. Elle se manifeste par un aspect mafieux formant de véritables « marchés noirs » parfois bien organisés. La

[1]www.mcafee.com/enterprise/fr-ca/assets/executive-summaries/es-economic-impact-cybercrime.pdf
[2]http://www.zdnet.fr/actualites/informatique/0,39040745,39750134,00.htm
[3]www.mcafee.com/enterprise/fr-ca/assets/executive-summaries/es-economic-impact-cybercrime.pdf
[4]www.ssi.gouv.fr/en/

criminalité traditionnelle et la criminalité informatique maintiennent des liens étroits. En effet, les cybercriminels utilisent des logiciels odieux pour commettre des atteintes à la propriété intellectuelle et des fraudes à la carte bancaire. La cybercriminalité traditionnelle touche l'état ainsi que les entreprises pour gagner l'argent. Ainsi, les cybercriminels procèdent à ces actes comme un métier à part entière. L'utilisation de l'Internet pour commettre des actes terroristes afin d'encourager la radicalisation et pour apprécier une sérieuse menace sur la sécurité mondiale des Etats. De plus, des réseaux de trafic élargissent leurs activités déloyales en créant des faux profils et des identités inexactes. Dans ces dernières années, on voit une nouvelle vague des menaces du Net, ce qu'on appelle « les hacktivistes » (Blampain, Palut 2000). Ces cyberdélinquants adoptent des procédés pour paralyser les réseaux des autorités dans un but politique et idéologique. Les tâches proclamées par ces Hackers sont d'ordre de cyberhacktivisme. Ici, la cybercriminalité se détourne vers la cyberguerre. En outre, la cybercriminalité est une partie intégrante, de la notion de cybersécurité. Alors, peut-on parler de la cyberprotection dans l'espace numérique ? Et à quel degré cette cybersécurité peut-elle engendrer un équilibre entre la lutte contre la cybercriminalité et le respect des libertés individuelles ?

II- Lutte contre la cybercriminalité et respect de l'éthique de liberté

1- un défi pour l'éthique de liberté

L'augmentation des actes de cybercriminalité a exigé la mise des conditions d'utilisation logique de l'Internet. Elle prescrit des répliques préventives mais aussi punitives, sans toucher les droits de l'homme. La question primordiale qui se pose est d'étudier les dispositions de lutte contre ce fléau d'une manière déontologique. La notion de l'éthique n'est pas allogène du domaine juridique, mais elle s'approche de la déontologie de lutte contre la cybercriminalité. Par exemple, l'emploi excessif des courriers électroniques et des réseaux sociaux dans les échanges des entreprises, sollicite la mise en valeur des règles éthiques. Ces règles dessinent les chartes informatiques pour prévenir les détournements

possibles. Alors, l'éthique ne se présente pas dans un contexte fixe, mais elle est applicable aux valeurs morales tout en réfléchissant sur la notion de liberté. Cette dernière dévoile un aspect intangible, tandis que, l'éthique dans son essence estime l'irrésistible de la liberté. Donc, combattre la cybercriminalité est singulièrement sensible parce qu'elle engage une normalisation de l'usage de l'Internet pouvant gêner la liberté de l'internaute.

Les investissements de la lutte contre la cybercriminalité sont généralement délicats. Il faut, alors, garantir une certaine stabilité entre le respect des libertés individuelles et la prospection des atteintes commises à travers l'Internet. Il s'agit de diminuer la profusion de la cybercriminalité en rapport du respect des règles légales. Ces règles doivent être vigilantes pour aboutir à tous les défis attendus. En outre, l'accès à l'Internet est un droit capital pour n'importe quel citoyen tout en respectant l'éthique de liberté humaine. Ainsi, les entreprises devraient prendre en compte les règles attachées à l'évolution sociale et au respect des droits. Ils doivent désigner une pratique communicative de gouvernance, accommodant les intérêts d'une approche de bonne qualité protectrice.

Le défi de la lutte contre la cyberdélinquance impose des mesures éthiques fortes. Ces mesures visent à approfondir la connaissance des judiciaires et des policiers, qui seront maniables par des règles déontologiques claires. Les Etats doivent adopter des risques à travers un système de consolidation juridique, pour collaborer entre les différents acteurs privés et publics. Les procédures sont assez sensibles et font interpeller des preuves détenues par les prestataires techniques. Ces preuves justifiant les actes de cybercriminalité, doivent répliquer aux appropriations judiciaires. Ces dernières approuvent la publication des éléments de reconnaissance des adresses IP (internet protocole).

Actuellement, les lois établies pour lutter contre les infractions engendrent automatiquement une controverse autour de l'éthique. Ces lois font un objet d'antagonisme contre cette criminologie organisée. Ce genre

de crime, on peut le considérer comme étant « un terrorisme numérique » (Vitalis, 2016). Le fondement de la conformité criminelle, doit être établi par des procédures judiciaires internationales, afin d'assurer une justice équitable. L'interprétation du code pénal sur la cybercriminalité s'installe pour instaurer une éthique de liberté citoyenne. Ces lois exigent au législateur, une requête rationnelle destinée à combattre tous les formes variées de la cybercriminalité. Bien que, pour certains, ces lois sont aperçues comme des bornes ayant pour conséquence la diabolisation de l'Internet.

Le défi est très important car il interroge la problématique de la liberté individuelle et la cybercriminalité. Il traite cette question de point de vue sociologique et législatif dans l'obligation des normes du droit. Donc, le défi est la détermination de l'éthique de liberté, dans le contenu du droit. Tandis que, le droit est d'ordre autoritaire, ne peut pas installer les valeurs de libertés individuelles dans une dimension éthique juste.

2- liberté individuelle et cybercriminalité

La liberté individuelle peut être définie comme « le droit de chacun, d'être garanti contre les arrestations arbitraires, les violations de domicile et autres attentats dont les agents de l'autorité publique pourraient se rendre coupables ; c'est le droit naturel est imprescriptible qui appartient à tout homme de disposer en pleine franchise de sa personne, d'appliquer et de développer ses facultés, non pas sous la direction, mais sous la sauvegarde de l'Etat» (Chassin, 1865). Parmi les exemples de libertés individuelles, on trouve la liberté d'expression, le droit d'accès à internet, le droit à la protection et le droit à la vie privée…

Pour saisir la notion de la liberté individuelle, on doit comprendre le mode de traitement de l'éthique de liberté et des droits législatifs liés au monde numérique. Le droit d'accès à l'internet est garanti à tous les citoyens. D'ailleurs, la liberté d'expression en ligne est protégée. En effet, la liberté individuelle forme le fondement, la prohibition et la particularité. Ainsi, le droit d'accès à l'internet résulte de cette liberté et

lui offre des options de sélection ou de filtrage des données. Les systèmes informatiques doivent être puissants face aux menaces des pirateurs. Ils doivent être équipés de nouvelles compétences à travers des analyses poussées. Ces systèmes peuvent offrir aux opérateurs des alertes de menaces contre les attaques afin de les bloquer. On peut apercevoir que certains pays développés ont adopté ce qu'on appelle le « réseau auto-protégé » (Paillard, 2011). Ce type de réseau est capable de s'instruire sur l'auto-protection face à une attaque détectée. Il peut élaborer une réponse aux problématiques de manque de compétences de lutte contre la cybercriminalité.

Dans certains pays, on observe de nouvelles lois pour lutter contre la cybercriminalité à travers des coopérations établies entre les pays. Développer la conformité des lois permet de définir la capacité d'engagement des Etats au sujet de la cybercriminalité. Poser la problématique de la cybersécurité renforce la confiance des utilisateurs d'Internet en partageant des données dans un cyberspace sécurisé. Avec le déploiement des Technologies de l'information, on observe une dématérialisation des procédures de lutte contre la cybercriminalité. En effet, la cybercriminalité est une notion polymorphe montrant des infractions nées de l'essence du système informatique. Plus le nombre de personnes connectées augmente, plus les risques de la cybercriminalité augmentent Malheureusement, les gouvernements ne mettent pas les droits de l'homme au centre des polémiques de leurs stratégies économiques et politiques. Les Etats utilisent l'excuse de la cybersécurité pour contrôler les activités des opérateurs sur l'Internet.

En conséquence, l'influence de la cybercriminalité sur la liberté individuelle est une certitude irrésistible. Sa contestation comprend une normalisation du fait, en prenant en considération le nombre croissant de victimes. Les Etats doivent innover des outils techniques efficaces tout en tenant compte des mesures de sécurité. Ces mesures doivent respecter les libertés individuelles.

III- L'effort international de prévention contre la cybercriminalité : des mesures à consolider

1- investir dans la prévention technologique

Les enquêteurs dans le domaine de la criminalité numérique ont révélé des rapports étroits entre le secteur privé et le secteur public. Ils étaient conscients par la question de la prévention et les procédures nécessaires pour lutter contre la cybercriminalité. Par exemple, l'Agence nationale de la sécurité des systèmes d'information (ANSSI), avec un budget de 100 millions d'euros participe à la création d'une stratégie politique nationale. Cette politique vise à renforcer la sécurité numérique. Elle contribue en premier lieu à la conception et à la coordination de la politique française en matière de sécurité informatique. Sa fonction primordiale vise à prévenir les infractions en aidant les opérateurs à créer des **réseaux informatiques forts.** Elle garantit des formations pour des agents compétents dans la sécurité des systèmes informatiques, Elle joue un **rôle d'exploration et d'alerte** lorsqu'une infraction est effectuée dans un tel système informatique. Ainsi, cette agence travaille sur l'identification de cette cyberattaque, afin de prendre des décisions adéquates pour la bloquer. Sa mission de **remédiation** en appliquant des mesures de sécurité urgentes, consiste à résoudre les problèmes liés aux cyberattaques dans les entreprises. A travers ses différentes missions, l'ANSSI procède à créer un environnement de confiance, de soutien et d'aide avec tous les intervenants dans le domaine informatique. En outre, les entreprises doivent contrôler leurs systèmes d'information couramment sur le plan de la sécurité. Elles peuvent profiter des services de l'ANSSI pour déterminer des règles techniques. La question de la prévention joue un rôle décisif dans la limite des cyberattaques de la part des fournisseurs de services internet. Pour évaluer les mesures de prévention en matière de cybercriminalité, les fournisseurs de services doivent contrôler leurs systèmes informatiques par de nombreux aspects techniques.

Dans l'année 2007, l'Estonie est devenue le premier pays au monde victime d'une cyberattaque à grande échelle. Cette attaque a paralysé le

gouvernement, ainsi que les systèmes informatiques. Ce qui oblige ce pays hyperconnecté à revoir ses stratégies de sécurité. La cybercriminalité n'est pas la première forme de criminalité qui sollicite des mesures juridiques globales. Pendant, ces dernières décennies, des tentatives internationales visent à prendre des défis pour déployer des accords internationaux sur cette criminalité.

2- la sensibilisation des opérateurs et des spécialistes

En adoptant une sécurité technique des réseaux contre les cyberattaques, il faut sensibiliser les chefs d'entreprises et les opérateurs. Parfois, c'est une imprudence humaine en ouvrant un fichier infecté par un virus ou un spam. Cette action mène à l'infiltration des données et des réseaux. Le groupement d'intérêt public action contre la cyber-malveillance (GIP ACYMA)[5]en France gère des actions de sensibilisation pour les opérateurs sur les menaces de cette cybercriminalité. Une étude réalisée, en 2019 par l'institut national de la consommation (INC)[6], montre que **39% des interlocuteurs indiquent qu'ils ont reçu un courrier frauduleux. 25%parmi eux étaient victimes d'un piratage de leurs comptes sur les réseaux sociaux. Cependant, 26% des victimes ont déposé une plainte.** Ceci explique, qu'il faut encore sensibiliser les gens et les encourager **pour déclarer sur toutes les menaces numériques. Le rôle de la** GIP ACYMA **et** l'ANSSI est essentiel pour donner les bons réflexes sur les risques de la cybercriminalité. A part les entreprises, les opérateurs ordinaires cherchent à acquérir des informations supplémentaires sur les modes de sécurité pour se protéger contre ces menaces.

Des formations présentées par L'ANSSI visent à sensibiliser le grand public pour se prévenir des infractions numériques. Aussi, elles posent des réflexions sur le respect de la vie privée et sur les libertés individuelles. Selon un questionnaire réalisé par des experts de l´ Office des Nations Unies contre la drogue et le crime(ONUDC) en 2013, on voit

[5] www.cybermalveillance.gouv.fr
[6]www.cybermalveillance.gouv.fr/tous-nos-contenus/actualites/top-3-menaces-cyber-2020

que les thèmes de formation sur la cybercriminalité sont diversifiés.25 % des thèmes portent sur l'étude du contexte juridique pour faire les enquêtes sur les cybermenaces. Ils visent aussi à étudier les lois et leurs modes d'application.10 % des thèmes de la formation tournent autour de la conservation des preuves pendant les enquêtes. Alors que, 5% des thèmes se concentrent sur les enquêtes avancées sur l'Internet et l'examen des téléphones mobiles pour détecter les infractions numériques. Ceci montre que les études avancées sur les cyberattaques sont très sensibles car elles touchent la vie privée des individus. De plus, les moyens techniques et technologiques restent limités pour mieux conquérir le cyberspace. Donc, les thèmes de formation destinés pour les juristes et les spécialistes restent limités. Ces formations demandent plus de renforcement sur le plan théorique, contextuel et technique.

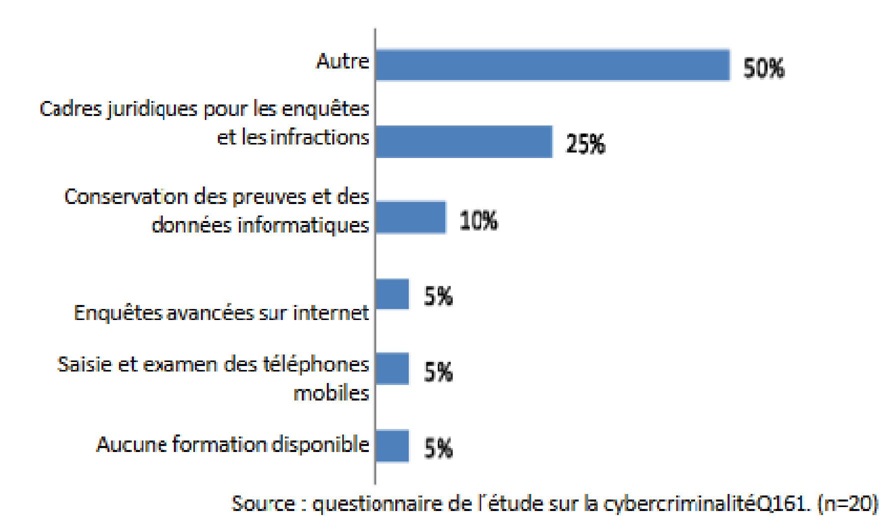


Figure 3 : Schéma montrant les thèmes de formation pour les procureurs spécialisés
Source : questionnaire de l'étude sur la cybercriminalité Q161(ONUDC), 2013

En outre, les universitaires participent notamment à la sensibilisation contre la cybercriminalité à travers les recherches et les contributions académiques. Des études dans plusieurs disciplines comme l'ingénierie des réseaux informatiques, le droit criminel et la sociologie, peuvent sensibiliser les opérateurs et les juristes. Des publications récentes discutant les cybermenaces et la cybersécurité, constituent des références pour les spécialistes. De plus, elles peuvent être des sources pour développer des solutions adéquates.

Le but des stratégies de sensibilisation établies par les organismes spécialisés, c'est de protéger les données, le stockage et le traitement des informations numériques. Dans plusieurs pays, ces données sont protégées par des lois et elles sont fixées par des protocoles. Ces dernières imposent des modes d'utilisation des données personnelles. En effet, la société britannique Comparitech a réalisé une étude en 2019, pour classer les meilleurs pays ayant une bonne stratégie contre les cyberattaques. Dans cette étude, le Japon et la France sont les deux premiers pays à la tête de la liste en matière de cybersécurité.

Les recommandations :

Nous évoquons plusieurs consignes et recommandations d'après nos observations à travers cette étude :

-Renforcer les moyens techniques, logistiques et technologiques pour sécuriser le réseau internet contres les cyberattaques

-Établir un système mondial de suivi et de coopération entre les pays pour lutter contre ce fléau

-Mise en place de mesures de confinement et de limitation des déplacements des données non sécurisés sans motifs indispensables: ce qu'on appelle la cybersécurité

-Plus de contrôle pour les mécanismes d'accès aux systèmes d'information

-Mettre des lois plus adaptés et plus strictes pour limiter ce phénoméne sans toucher les libertés individuelles

-Sensibiliser les internautes contre le phénoméne de la cybercriminalité

Conclusion

Les infractions numériques sont une réalité dans le monde virtuel. Elles provoquent de grands dommages économiques et financiers aux entreprises, aux personnes et aux Etats. L'évaluation de ces dégâts est parfois difficile (problèmes d'exhaustivité des données, le manque de détails sur la transmission des données…). Le blocage économique causé par la cybercriminalité ne permet pas aux Etats d'établir des collectes des fonds publics. Ces collectes ont pour objectif de former un budget. La faiblesse du montant du budget, présente une insuffisance financière pour combattre ce phénomène.

Dans les pays en cours de développement, on voit l'essor de l'emploi des technologies de l'information dans la vie privée et publique. Mais, les lois juridiques discutant la lutte contre la cybercriminalité ne sont pas créées sous prétexte de la mauvaise utilisation de l'Internet. Cependant, les services de lutte contre les crimes commis en ligne sont impuissants ou inefficaces. Le législateur doit réagir rapidement, avec une certaine vigilance car, les cybercriminels opèrent d'une manière plus aisée. Ils ne craignent pas les poursuites judiciaires. L'éthique de liberté suscite la réflexion sur les conditions actuelles de la gouvernance de la cybercriminalité par les Etats. Ces pays doivent intégrer un réseau de collaboration actif pour lutter contre ce fléau.

Bibliographie :

1. ANDRIEUX J.P. (2007), *Introduction historique au droit,* Vuibert, Paris

2. BATTU D. **(**2018**)**, *L'histoire et l'économie du monde accompagnées par les TIC***,** éd.ISTE, p.138

3.Bigo. D. (2005), La mondialisation de l' (in)sécurité ? Réflexions sur le champ des professionnels de la gestion des inquiétudes et analytique de la transnationalisation des processus d' (in)sécurisation, in Cultures & Conflits, n° 58, p. 55-58

4. BLAMPAIN J. PALUT L. (2000), *Résistance sur internet : utopie technologique contre logique marchande*, éd. Le Harmattan, p. 113
5. BONNET T. (2017), *la crise de la sanction face à la cybercriminalité : l'exemple du droit d'auteur,* Université Laval
6. CHASSIN C.L. (1865), *Le génie de la révolution ...: La liberté individuelle. La liberté religieuse*, p.43
7. CHAWKI M. (2009), *Combattre la cybercriminalité,* Ed. De Saint-Amans
8. DE FREMINVILLE M. (2019), *La cybersécurité et les décideurs : Sécurité des données et confiance numérique*, éd. ISTE, p.36
9. FILIOL E., RICHARD P. (2006), *Cybercriminalité : enquête sur les mafias qui envahissent le web,* Ed. Dunod
10. FREYCINET E. (2012), *La Cybercriminalité en mouvement,* Hermès Sciences Publications
11. *Garland. D. (2008), On the concept of moral panic, in Crime, Media, Culture, vol. IV, n° 1, p.3*
12. GUEYE P. (2018), *criminalité organisée, terrorisme et cybercriminalité : réponses de politiques criminelles,* Ed. L'Harmattan-Sénégal
13. HELIE-GHERNAOUTI S. (2009), *la cybercriminalité : le visible et l'invisible,* Col. Le savoir Suisse, Presses polytechniques et universitaires romandes
14. HRISTOVA-G. (2018), *le phénomène « cybercriminalité »,* Ed. Universitaires Européennes
15. KIM S., DEKA. G.C., ZHANG P. (2019), *Role of BlockchainTechnology in IoT Applications*, AcademicPress, p.11
16. MUCCHIELI L. (2001), *Violence et insécurité*, La Découverte, Paris
17. VENTRE D. (2011), *cyberattaque et cyberdéfense*, Lavoisier
18. VITALIS A. (2016), *L'incertaine révolution numérique,* éd. ISTE, p. 44
19. ORDONNEAU P. **(**2020**)**, *Le Crypto-Yuan : Une première mondiale : le «bond en avant» de la Chine pour lancer la première monnaie cryptée souveraine au monde*, éd. La Route de la Soie, p.225

20. PAILLARD C.A. (2011), *Les nouvelles guerres économiques,* éd. Ophrys, p.493

L’APPROPRIATION DE L’ESPACE PUBLIC PAR LES JEUNES DE LA RUE Dr. Mersan Lahsen

L’Institut Royale de Formation des Cadres - Rabat - Maroc

Résumé: À la lumière des résultats d’une étude empirique menée au Maroc sur les jeunes des rues, cet article propose une analyse descriptive de processus d’intégration de ce groupe de jeunes dans l'espace public. Loin des discours qui abordent le phénomène des jeunes de la rue dans sa dimension sociale tragique, l'article cherche à offrir une perspective sociologique plus ciblée aux jeunes des rues, en tant qu'acteurs ayant une certaine liberté d'action et de choix. Ces jeunes ne s'installent pas dans les rues du jour au lendemain, mais ils s’engagent dans un processus qui traverse les étapes de la découverte à la tentation, puis à l'intégration et à l’appropriation. S'appuyant sur leurs compétences sociales, les jeunes de la rue peuvent construire leur propre monde dans l'espace public en marge de la société, ce qui permet de le transformer en lieu de résidence, de loisirs et de vie. Ils sont ainsi en mesure d’échapper aux restrictions qui leur sont imposées par la société et par ses diverses institutions du contrôle social.
Mots clés : Jeunes de la rue - Espace public - Intégration.

The appropriation of public space by street youth

Dr. Mersan Lahsen

The Royal Institute of Training - Rabat - Morocco

Abstract: In the light of the results of an empirical study conducted in Morocco on street youth, this article provides a descriptive analysis of the

integration process of this group of young people in the public space. Far from addressing the phenomenon of street youth in its tragic social dimension, the article seeks to provide a more targeted sociological perspective for street youth as actors with some freedom of action and choice. These young people do not move into the streets overnight, but they engage in a process that moves through the stages of discovery to temptation and then to integration and ownership. Relying on their social skills, street youth can build their own world in the public space on the margins of society, which makes it possible to transform it into a place of residence, leisure and life. They are thus able to escape the restrictions imposed on them by society and by its various institutions of social control.

Keywords: Street youth - Public space - Integration

شباب الشوارع وسيرورة تملك الفضاء العمومي

د. مرصان لحسن

المعهد الملكي لتكوين الأطر- الرباط - المغرب

ملخص: في ضوء نتائج الدراسة الميدانية المنجزة بالمغرب حول شباب الشوارع، يقترح هذا المقال تحليلاً وصفياً لسيرورة اندماج هذه الفئة من الشباب في الفضاء العمومي. بعيدا عن الخطابات التي تتناول ظاهرة شباب الشوارع في بعدها الاجتماعي المأساوي، يسعى المقال إلى تقديم منظور سوسيولوجي أكثر تركيزا على هؤلاء الشباب، باعتبارهم فاعلين يتمتعون بقدر من حرية التصرف والاختيار. فهؤلاء الشباب لا يستوطنون الشوارع بين عشية وضحاها، بل ينخرطون في سيرورة عبر مراحل من الاكتشاف إلى الإغراء ثم إلى الاندماج والتملك. اعتمادا على مهاراتهم الاجتماعية يتمكن شباب الشوارع من بناء عالمهم الخاص في الفضاء العمومي على هامش المجتمع، حيث ينجحون في تحويل الفضاء العمومي إلى مكان للسكن وللترفيه وللحياة. ومن ثم يتمكنون من الانفلات من القيود التي يفرضها عليهم المجتمع ومختلف مؤسساته الضبطية.

الكلمات المفتاحية : تملك - شباب الشوارع -الفضاء العمومي - الإندماج.

Introduction

La dernière décennie a vu une croissance du nombre de jeunes vivant dans la rue. Suivant les estimations, des dizaines de millions de jeunes vivent dans les rues dans différents coins du monde. Un phénomène qui ne cesse d'augmenter du fait de la croissance démographique mondiale, des migrations et de l'urbanisation croissante. Étant donné que cette catégorie sociale représente à la fois la marginalité défavorisée et misérable et celle qui fait peur, elle réfère à une image ennuyeuse aux regards du grand public (Colombo ,2008).

Le Maroc n'échappe pas à ce phénomène, les profondes transformations qui ont affecté la société marocaine au cours de la seconde moitié du XXème siècle, tant sur le plan social que sur le plan spatial, ont contribué à la prolifération de chiffres des jeunes de la rue dans différentes zones urbaines. À l'absence de statistique officiels le nombre des jeunes vivants à la rue reste ignoré. D'après l'étude faite par Mohamed Darij (2002), l'effectif de ces jeunes est estimé à plus de 204000. Une étude préélémentaire réalisée en 1999 par le Secrétariat d'État chargé de la famille, de l'enfance et des personnes handicapées évoque un chiffre de 8780 enfants de la rue dans les huit provinces touchées par l'étude (Marrakech, Tanger, Tétouan, Safi, el Jadida, Beni Mellal, Fès et Meknès).

Hormis la puissante couverture médiatique, la catégorie «enfants et jeunes de la rue» elle n'est, toutefois, considérée comme un objet d'étude scientifique, au Maroc, que depuis seulement une dizaine d'années. Dans ce contexte, les recherches effectuées dans ce cadre se limitent à souligner la misère et la violence dans lesquelles vivent les enfants de la rue et à condamner le système économique dans lequel ils sont insérés. La majorité des écrits sur la problématique des jeunes de la rue sont focalisés sur la socialisation, l'éducation ou le développement, établissant des profils de jeunes comme de victimes de la défaillance du système social et dénonçant le milieu d'accueil comme une scène de violence et de soucis, négligeant la fonction de ce milieu dans la survie de ces jeunes (De Boeck Filip, Honwana Alcinda, Hibou Béatrice, 2000).

Si les travaux de recherche menés à l'occident au sujet des jeunes de la rue ont réalisé des avancées scientifiques considérables, alors au Maroc, la littérature scientifique sur la thématique est assez récente. Une grande partie des études réalisées sur le sujet sont financées par des institutions d'assistance ou des organismes internationaux d'aide à l'enfance. Les études consultées dans ce cadre, se délimitent à des analyses classiques qui insistent sur le côté préventif et interventionnel, en soulignant le vecteur socioéconomique comme base d'explication du phénomène. Certes, les différents aspects de la précarité dans la famille présente des répercussions sur la vulnérabilité des jeunes, mais « ni la misère, ni la violence suffisent pour expliquer le départ de l'enfant dans la rue » (Lucchini, 1998, p. 352).

Plus généralement, ces études restent trop réductrices en réduisant le phénomène des enfants de la rue dans l'analyse des facteurs conduisant ces enfants à fuir leur foyer pour vivre dans la rue. Les enfants de la rue sont alors conçus en tant que résultat d'une accumulation de contraintes environnementale et de désorganisation sociale (Lucchini, 1993). Alors que la réalité de ce phénomène est très complexe, sur la base du postulat selon lequel les enfants en situation de rue ne forment pas une catégorie sociale homogène (Lucchini, 1998). Lucchini réaffirme qu'au-delà de simple constat objectif, il faut également prendre en considération l'hétérogénéité psychosociologique qui marque les enfants de la rue.

C'est dans cette perspective que nous entendons étudier, sous un angle théorique et empirique, l'appropriation de l'espace public par les jeunes de la rue à la ville de Kenitra au Maroc. Notre ambition dans cet article est de répondre à la question fondamentale : Comment les jeunes de la rue, en s'engageant dans un processus d'ajustement et d'intégration, peuvent s'approprier l'espace public en tant qu'espace de survie et comme mode de vie à la marge de la société ?

Mais avant de traiter cette question, il importe de souligner que le mode de collecte de données est de type qualitatif ; à savoir l'observation et l'entretien semi directif. Pour investiguer le monde des jeunes de la rue, nous avons choisi de mener une enquête de terrain auprès de 34 jeunes dont 7 sont des filles, âgés entre 13 et 21 ans. L'analyse de donnés était

effectuée par le moyen de traitement thématique dans le but d'extraire les thèmes liés à la problématique.

1. L'espace public représente un lieu de reconfiguration identitaire des jeunes de la rue face à l'exclusion sociale

1.1 L'espace public est une scène de la vie collective

Il faut signaler que la notion de l'espace publique n'a commencé à être employée par les sociologues qu'à la fin des années soixante (Landau, 2001). Aujourd'hui, l'espace public est au centre de nombreuses problématiques, il a fait l'objet de recherches par plusieurs auteurs. Son caractère interdisciplinaire nous oblige à l'appréhender dans son contexte spatial et temporel. Pour définir l'espace public, Dominique Wolton, (1997) avance trois facteurs : Le facteur politique, qui est en rapport avec le processus démocratique qui exprime la volonté de faire face à l'espace privé. Le facteur social qui est lié à la monté des mouvements sociaux, l'exode rurale, les transformations et les dynamiques de l'urbanisation qui affectent le mode de vie dans la ville. Le facteur culturel qui s'identifie par un amalgame de la tendance d'émancipation et la propagation de la communication. Dans la même optique, François Leimdorfer explique l'espace public de deux manières : « La première manière porte sur l'espace urbain (voiries, marché, …). L'autre manière porte sur l'espace politique des relations entre l'État et les citoyens et sur l'opposition entre les sphères des activités privées et celles des activités publiques avec leurs distributions respectives » (Leimdorfer et Marie, 2003, p.109).

Toutefois, il est essentiel de faire la part des choses entre la sphère publique et l'espace public. En effet, la sphère publique concrétise le côté physique de l'espace public. En d'autres termes, c'est le champ tangible des interactions sociales. Jürgen Habermas définit la sphère publique comme un ensemble d'institutions et d'activités qui a pour mission la médiation entre l'État et la société (Calhoun , 1992). Les espaces publics sont d'un côté des espaces fonctionnels, sous la tutelle des instances responsables de la gestion urbaine, caractérisés par leur accessibilité pour tous les usagers et en principe à tous les membres de la société, comme

les lieux de déplacement et de circulation dans la ville, d'un autre côté des espaces dépersonnalisés, bâtiments privés, des résidences à surveillance avec accès très limité, constructions inoccupées, délaissées et territoires abandonnés (Wallez et Aubrée, 2005). L'espace public se transforme donc en un « médiateur du monde commun» (Dacheux, 2000, p.97). C'est alors un « espace symbolique où s'opposent et se répondent les discours, la plupart contradictoires, tenus par des différents auteurs politiques, sociaux, religieux, culturels, intellectuels, composant la société » (Wolton, 1997, p. 379). Ainsi, l'espace public, selon, R. Sennett (1979), est un espace social des modes de vie collectifs et d'acceptation de l'autre dans la sphère publique qui est en perpétuelle transformation.

C'est dans ce sens que le courant de l'interactionnisme symbolique a développé une approche microsociologique qui considère l'espace public comme une scène. En mettant l'accent sur la capacité d'individus à s'adapter avec la vie collectif et participer à la transmutation de l'espace public. L'approche goffmanienne fournit un cadre d'analyse permettant de bien appréhender les protocoles d'accès à l'espace public. Pour Goffman, ces protocoles constituent des modes d'interaction qui forment un système de communication qui définit les situations interactives entre les usagers et établit la notion de normalité dans les comportements des individus, de manière à respecter la conformité dominante qui dissimule l'hétérogénéité des acteurs.

Par ailleurs, et d'après l'analyse d'Henri Lefebvre (1974), la production de l'espace est un processus qui ne peut engendrer qu'un espace différencié, condamné par les rapports de production. Lefebvre met une distinction entre un espace vécu et un espace conçu. L'espace vécu, c'est celui des habitants, qui ne doit pas être perçu comme un simple milieu de vie passif, mais un environnement configuré socialement par les activités de ses habitants. L'espace est donc le résultant des activités techniques, économiques et autres pratiques dans un lieu donné. Pour ce qui est de l'espace conçu, il concerne en revanche, les actions des décideurs et qui est notamment différent de l'espace des populations. De ce fait, les interventions et les stratégies des décideurs accordent une perception particulière à l'espace. C'est ainsi que ce sont les rapports

conflictuels de ses protagonistes qui contribuent à la configuration de l'espace.

1.2 Les jeunes de la rue dans le contexte de l'exclusion sociale

Être « enfants de la rue » n'est pas un choix, c'est plutôt comme l'expriment Wangre et Maiga « un concours de circonstances d'ordre macrosocial : Les inégalités sociales et la situation d'injustice qui poussent les enfants à abandonner leur foyer » (Maiga et Wangre, 2009, p.77). Ces enfants vivent dans la marginalité produite par l'exclusion sociale dont ils sont victimes. La notion d'exclusion est le résultat d'un processus ; c'est l'aboutissement d'une trajectoire à l'issue d'un parcours qui débute par le refus de la socialisation exercée par la famille, l'école et par les autres institutions du contrôle social. De ce fait, l'exclusion sociale est la conséquence de la rupture ou la dégradation du lien social qui existait entre l'enfant et le milieu dont il vivait. L'exclusion sociale est la relégation sociale des individus non conforme au modèle dominant d'une société. Cela s'applique précisément aux cas des enfants de la rue.

Robert Castel préfère le terme de désaffiliation à celui d'exclusion. L'exclusion correspond, en effet, à une coupure intégrale avec le monde et également à un décrochage par rapport aux normes dominantes. On est plus ou moins exclu, plus ou moins bien intégré ; la plupart du temps, les gens ne sont pas à proprement parler exclus, mais fragilisés, en voie de désaffiliation. Cela renvoie à un processus d'affaiblissement des liens sociaux primaires et une rupture avec le monde du travail à l'écart du dispositif de protection.

Par contre, Serge Paugam aborde l'exclusion à travers le concept de «disqualification sociale», qui renvoie au processus de défaillance ou de rupture des liens de l'individu avec la société, vu que ce dernier perd de l'assistance et de la reconnaissance sociale. Pour ainsi dire, l'individu socialement disqualifié est considéré non seulement vulnérable vis-à-vis du futur, mais aussi opprimé par le fait d'être stigmatisé par la société. Parallèlement, Valérie Cohen (1997) parle de la vulnérabilité relationnelle qui renvoi à la fragilité de la socialité primaire due la défaillance des instances de protection primaire, notamment la structure familiale.

On peut, dans un autre regard analytique, appliquer les concepts de la sociologie interactionniste de la déviance à l'exclusion. Ainsi, l'exclusion pour Goffman est l’aboutissement d'un processus de stigmatisation sociale de l'exclu. Le stigmate est la "trace" de l'exclusion sur l'individu qui nous permet de l'identifier comme tel. Par exemple, un enfant de la rue est facilement identifié par les membres de la société. La théorie de l'étiquetage développée par Howard Becker peut nous aider à saisir le processus de l’exclusion. Becker considère qu’on devient exclu lorsque les entrepreneurs de morale nous jugent comme tel. L'individu s’aperçoit donc comme exclu lorsqu’il est regardé comme tel au cours de ses interactions sociales. À cet égard, il devient essentiel de constater que l’exclusion prend donc son sens en fonctions des interactions sociales qu’entreprend l’individu avec son entourage.

Les jeunes de la rue, selon l'hypothèse qu'avance Michel Parazelli, établissent, par l'usage qu'ils font de l'espace urbain, un nouvel espace de recomposition identitaire. Ces jeunes, pour la plupart exclus des lieux institutionnels qui devraient en principe les prendre en charge, s’aperçoivent qu’ils sont incapables de se construire une identité sociale, même marginale. D'après Parazelli, la rue se transforme, pour nombre de jeunes, en un lieu de socialisation marginalisée, qui formerait un dispositif de protection sociale ou de survie identitaire, quoique les conditions dans lesquelles vivent ces jeunes soient difficiles, voire risquées.

À travers le concept qu'il appelle « un espace transitionnel », la rue devient un lieu où s’effectue la socialisation des jeunes et leur permettant de se (re)construire une identité. C’est pourquoi le concept de la marge sociale, selon Parazelli, « est plus riche que celui de l’exclusion qui confère un état de passivité aux acteurs désignés ainsi » (Parazelli, 2002, p.328). Parazelli conclue que l’individu exclu perd son affiliation à la communauté, son statut, son rôle, sa communication et tout sentiment de reconnaissance. Il est considéré comme socialement mort. Cela rejoint l’idée de Michel Wieviorka : « Le sujet est alors ce qui résiste aux logiques des systèmes, du souverain, de Dieu, d’une communauté et de sa loi, ou qui y échappe ; il est aussi, toujours de ce point de vue, la capacité

de l'être humain d'agir pour sa survie, pour sauver sa peau », (Wieviorka, 2008, p.32).

La mobilisation du concept de « misères de position », élaboré par Bourdieu, nous fournit une analyse plus approfondie en soulignant que les exclus sont ceux qui occupent une position inférieure dans l'espace social et qui ne correspond pas à leurs attentes. Il indique que marginalisé ou exclu postule une distanciation du social en termes de dégradation partiel ou entière des conditions de vie par rapport aux normes et valeurs dictées par la société dominante. Ainsi, la notion de distanciation rappel la dimension socio-spatiale de la marginalité et de l'exclusion (Bourdieu, 1979).

Cependant, le monde de la rue, pour Gilles Orcel, n'est pas considéré comme un monde à part ordinaire. Cela présume que « les personnes du monde de la rue, exclues du monde ordinaire, sont passés d'une situation d'anomie durkheimienne à une situation dans laquelle la rue n'est plus subie mais choisie » (Orcel, 2006, p.37). L'exclusion sociale est alors un processus dynamique qui consiste à la mise à la marge. Un phénomène souvent lié à tout ce qui est relégué, refusé, stigmatisé par la société. C'est ainsi que ce concept colle bien avec la population des jeunes de la rue, qui semble s'orienter vers des trajectoires menant à une rupture du lien social et par la suite à la marginalité.

1.3 L'appropriation de l'espace public et la requalification identitaire

Tout d'abord, il faut faire la différence entre les « enfants de la rue » et les « enfants dans la rue » : « Le plus souvent, l'enfant de la rue est défini grâce à deux dimensions : la dimension physique et la dimension sociale. La première concerne le temps que l'enfant passe dans la rue, alors que la deuxième a trait à l'existence ou, au contraire, à l'absence d'une relation signifiante avec les parents ou d'autres adultes responsables » (Lucchini, 1998, p. 348).

Ruth Pérez Lopez (2009), montre l'aspect évolutif du rapport que le jeune entretient avec la rue, en effet il y a trois types de rues :

- La rue comme lieu principal et autonome.
- La rue comme lieu complémentaire associé à d'autre champ.

- La rue comme lieu représentant une partie de divers champs conflictuels.

Pour sa part, Lucchini, qui a réalisé une étude comparative entre trois villes latino-américaines, estime que l'enfant développe de nombreuses habilités et compétences pour se maintenir dans la rue. Il affirme que les enfants en situation de rue ne s'organisent pas en bandes hiérarchisées et structurées en l'existence d'un leadership, mais ils forment des sous-groupes assez solidaires. En outre, Lucchini nous présente un nouveau concept pour analyser l'identité et le profil de l'enfant de la rue, à l'instar des clichés portés par l'opinion public. C'est le système « enfant-rue», et cela à travers neuf dimensions :

1. Espace : C'est la rue, cependant toutes les rues du monde ne sont pas les mêmes.
2. Durée du séjour dans la rue : L'installation permanente dans la rue n'est pas immédiate, généralement le départ dans la rue est progressif, il y a des allers-retours entre la rue et le foyer.
3. Opposition rue/famille : Certains discours idéalisent la rue, parfois le travail de l'enfant l'incite à rester dans la rue. Les enfants de la rue ignorent les vraies causes de leur existence dans la rue.
4. Sociabilité : Il n'y a pas des bandes à vraie dire, des petits groupes trinômes. C'est plutôt un réseau qui s'adapte aux situations de survie dans la rue.
5. Activités dans la rue : Les activités dominantes sont celles de survie ;
6. Socialisation : La culture de la rue n'est pas assez identifiable, mais les enfants de la rue se référent à un code de conduite dictant ce qui est accepter et ce qui est refusé.
7. Identité : Les représentations que portent les enfants des rues sur eux-mêmes, comme étant non délinquants ou victimes, les poussent à refuser l'assistance des institutions d'insertion.
8. Motivation : Le départ à la rue ne s'effectue pas dans une démarche rationnelle, ce sont les opportunités qui les conduisent à apercevoir la rue comme lieu de survie.

9. Genre d'enfant : La rue accueil moins de filles que de garçons, les contraintes de la rue sont tellement difficiles à supporter. En outre, certaines cultures refusent le travail de la fille à l'extérieur de la maison.

Dans une autre optique, Michel Parazelli dans son ouvrage « La rue attractive », nous propose une compréhension théorique transdisciplinaire à propos du lien entre le processus identitaire et l'espace public. À partir d'une étude empirique, menée avec trente jeunes de la rue à Montréal, Parazelli nous apporte des éléments originaux et instructifs sur la population des jeunes de la rue. C'est à travers des concepts-clés d'espace transitionnel et de trajectoire géographique qu'on peut expliquer le parcours géo-social des jeunes des rues et leur processus de socialisation marginalisé. Pour l'auteur, les « jeunes de la rue » n'aperçoivent pas l'espace public en tant que bon ou mauvais, mais il est présenté comme un lieu où ils peuvent manifester leur identité sociale, en termes de transgression des normes dominantes pour une insertion sociale marginale. Ils établissent un rapport « socio-symbolique » avec certains lieux en vue d'une recomposition identitaire. L'espace urbain, pour Parazelli, est pensé par des métaphores résumant la réalité spatiale à un décor ou une ressource. L'identité du jeune de la rue comme étant marginalisé ne devrait pas être traduit en tant que résultante d'un conditionnement, mais en tant que résultante d'une transaction (Laberge, 2000). C'est dire autrement que « Le normal et le stigmatisé ne sont pas des personnes mais des points de vue » (Goffman, 1975, p 161).

Dans un autre sens, le sociologue Charles-Édouard De Suremain (2006), dans une étude menée à la Bolivie, fournit une approche ethnographique à propos des liens sociaux entre les enfants de la rue. Le chercheur nous présente une analyse sur les fondements anthropologiques de la notion de « bande » et les différentes stratégies développées par les jeunes de la rue. À travers des témoignages de six enfants, l'auteur précise que le monde de ces enfants est basé sur les « bandes » et sur les lieux qu'ils occupent. Il montre que le partage de petit coin, substitut du domicile familial, contribue à la fabrication des liens entre les membres d'une bande de jeunes. C'est ce que confirme Annamaria Colombo (2015) en montrant que les jeunes s'approprient la rue s'engagent dans un

processus de construction identitaire comme conséquence de nouvelles mutations du lien social.

2. Le parcours évolutif de l'appropriation de l'espace public par les jeunes de la rue

2.1 L'intégration progressive des jeunes de la rue à l'espace public

La vie que mènent les jeunes dans la rue, requiert une sorte de socialisation avec l'espace public. L'aboutissement au statut de jeune de la rue, en tant que comportement relatif au mode de vie de cette catégorie, représente un défi entrepris par le jeune contre un mode de vie « normal ». Le jeune devra se lancer dans un parcours d'apprentissage des comportements « marginalisé », tel que la consommation de la drogue et la mendicité, dans le but de s'approprier l'espace public en le redéfinissant non pas comme espace observé distancié, mais comme espace de vie approprié quotidiennement. Toutefois le degré d'intégration dans l'univers de la rue, diffère du jeune à autre, selon les compétences et les habilités dont chacun dispose.

Un enfant ne se transforme pas soudainement en enfant de la rue du jour au lendemain. Ainsi, l'évolution du mouvement vers la rue ne résulte pas seulement de l'événement, des circonstances qui ont déclenché le départ. L'aspect progressif du mouvement ne se limite pas uniquement à un mouvement matériel vers la rue et la séparation du domicile familial. Il caractérise également une dynamique symbolique d'appropriation de la rue et de distanciation vis-vis du lieu d'origine. Voilà pourquoi, il y a tant de variation, d'un enfant à l'autre, dans le degré d'appropriation symbolique de la rue et celui de la distanciation par rapport au lieu de provenance. De cette manière, les dissemblances des situations personnelles des jeunes de la rue varient considérablement d'un jeune à l'autre.

Pour ces jeunes, la rue substitue au foyer familial et devient un espace de socialisation ce qui leur permet de s'identifier facilement à leur existence marginalisée. Cette identification socio-spatiale, constituerait alors une manière symbolique d'échapper au processus d'affaiblissement

du lien social dont souffrent ces jeunes. La plupart des départs dans la rue, sont la résultantes d'un ensemble de difficultés plus au moins graves et des décisions prises par l'enfant lui-même. C'est donc dans la rue, espace de vie, où évoluent les jeunes de la rue. C'est un espace qui favorise des pratiques sociales déviantes dans la recherche d'une socialisation ratée. Sa détermination pour affirmer son identité comme jeune de la rue, lui fournit de l'énergie pour réussir sa carrière de rue.

Il faut noter que, selon le constat du terrain, ce processus d'intégration comporte quatre modules fondamentaux, que le jeune devra explorer dans la période d'initiation à la rue. Ces modules sont :

- La consommation de la drogue.
- L'apprentissage de la mendicité.
- L'appartenance à un groupe.
- L'adaptation avec l'espace public.

2.2 L'appartenance au groupe de jeunes de la rue passe par la consommation de la drogue

La condition la plus importante pour certifier l'appartenance au monde de la rue et être accepter dans cette catégorie sociale, c'est la consommation de la drogue. Il s'agit, exclusivement, de l'inhalation de la colle et le dissolvant (le diluant, *dolia* suivant le vocabulaire utilisé par les jeunes de la rue). Le partage de ce stupéfient symbolise l'acceptation et l'accès au groupe de jeunes de la rue et par la suite l'acquisition d'une identité et d'un statut dans la communauté des jeunes de la rue. De là, l'importance qu'acquiert la drogue comme une valeur dominante marquant le mode de vie des jeunes de la rue. Ricardo Lucchini (1993, p169) a fort bien démontré que « la consommation collective d'inhalant semble être associe à l'existence d'une identité collective propre aux enfants de la rue ». La drogue est un dispositif de convivialité : le partage des doses est considéré comme un contrat d'amitié et un maintien de la solidarité du groupe (Merienne Sierra, 1995).

Les observations effectuées ont permis de constater que la consommation de la drogue prend un caractère rituel. Elle se consomme collectivement et c'est l'aîné des jeunes qui s'occupe de l'achat et de la

distribution des doses (*saqia*). Le faite d'avoir la possibilité d'acquisition de la drogue, offre au jeune un pouvoir et une place privilégiée dans le groupe comme un leadership. Pour décrocher sa dose, le jeune non appartenant au groupe, doit verser un DH pour recevoir l'équivalent de quelques gouttelettes sur son chiffon. Tous les jeunes enquêtés déclarent avoir consommé le dissolvant dans leur début dans la rue. La plupart d'entre eux cesseront de le consommer quand ils approchent de l'âge de 17 ans. « À mes débuts j'étais trop timide, mais quand j'ai commencé à consommer le dissolvant j'ai mis une plaque[1] sur mon visage », nous déclare une jeune fille de 14 ans. Le mot " blaka " est utilisé ici métaphoriquement signifiant que le jeune est alors libéré de toute contrainte morale ou sociale. L'inhalation du solvant, ou *tchamkir,* selon l'expression utilisée par cette population, produit un état d'enivrement ; ce qui permet à ces jeunes de supporter les hostiles réactions des usagers de l'espace public. C'est donc un moyen pour les enfants débutants dans la rue pour affronter le monde et pouvoir gagner leur vie en exerçant des activités humiliantes, en l'occurrence la mendicité qui représente l'activité indispensable à la survie dans la rue.

D'autre part, lorsque les jeunes de la rue atteignent un âge avancés, généralement 17 ans, ils commencent à expérimenter d'autres sortes de drogues ; comme le *hachich* (le cannabis). Ceux qui s'adonnent à cette pratique, abandonnent par la suite, l'inhalation du solvant sous deux prétextes : le premier est lié aux répercussions sanitaires graves causées par les solvants. Le deuxième c'est qu'ils ont atteint un âge de maturité et il est temps d'en finir. Mais, ceci n'empêche pas les autres de rester liés à l'usage des solvants, mais ils sont une minorité. Un jeune de la rue de 17 ans, raconte son expérience avec la drogue :

« Moi, je ne snife plus le diluant, parce que ça m'a causé une maladie épidermique. Grâce à des gens qui m'ont amené chez un médecin et m'a dit que ma maladie était à cause d'inhalation d'un produit toxique, là j'ai compris que c'est le solvant. Depuis lors j'ai stoppé […] le diluant c'est

[1] Blaka en jargon des jeunes de la rue.

comme l'acide, il s'est versé sur ma jambe, je garde encore ces traces ici (il me montre sa jambe), tu vois ».

Un autre jeune de 21 ans déclare, qu'il a cessé l'inhalation du solvant, mais il l'a remplacé par la consommation de hachich : « Je ne consomme pas le solvant, je fume seulement les cigarettes, j'en ai marre des solvants, j'ai expérimenté ces choses quand j'étai petit […] je fume du hachich ».

La consommation de la drogue constitue un élément fondamental de vécu quotidien des jeunes de la rue et une valeur indissociable de s'auto percevoir. Howard Becker (1963) explique que la consommation de la drogue pour les novices, ne se fait pas pour la recherche du plaisir, mais elle remplit une fonction ; c'est confirmer la transgression des barrières et circonscrire l'émancipation du contrôle social traditionnel. De même, Cloward et Ohlin, célèbres figures de la théorie culturaliste, analysent le phénomène de consommation de drogue par la notion de sous-culture délinquante. Cette sous-culture est transmise par l'interaction entre les nouveaux membres et les plus anciens. Ce qui permet de modifier le cadre de référence et facilite la transition entre la culture parentale et la sous-culture de drogue (Fillieule, 2001).

2.3 La mendicité prolonge la vie dans la rue

La mendicité représente l'une des pratiques capitales de débrouillardise des jeunes de la rue, puisqu'elle demeure, presque, le seul moyen pour assurer un revenu. Il est possible d'affirmer que tous les enfants de la rue pratiquent la mendicité. En effet, durant ces premiers jours dans la rue le jeune s'initie à l'activité de mendicité, *jqigh* c'est le mot utilisé dans le jargon des jeunes de la rue. Tenant compte que le nouvel arrivant est encore en bas âge fait de lui un élément idéal pour accomplir cette mission en vue de ramasser plus de monnaie.

La mendicité n'est pas une tâche assez facile, comme elle parait. Mais au contraire cela requiert une habilité et une hardiesse de la part de jeune enfant pour faire face aux difficultés qui peuvent se présenter, les insultes ou même les agressions. Le jeune doit aussi apprendre à utiliser des

expressions qui révèlent la misère dont il est victime, avec des allures de tristesse afin de mieux susciter la sympathie des donateurs et profiter des représentations que portent les gens sur ces jeunes comme étant délaissés et abandonnés par la société.

Étant donné que la mendicité représente la principale source de revenu, les jeunes de la rue lui consacrent une grande importance. D'abord, il faut signaler que la représentation sociale de la mendicité chez ces jeunes ne comporte pas cette signification stigmatisant que porte la société. C'est la raison pour laquelle ils appellent la mendicité *jqigh*, sachant que la mendicité en dialecte marocain c'est *s3aya* ou *tlib*. Par contre le mot *jqigh* désigne, dans son acceptation populaire, l'apport de l'aide par l'octroi de la monnaie tout en gardant la dignité du demandeur. C'est pour cela que les jeunes quand ils demandent de l'argent, ils emploient la célèbre expression « t3awne m3aya », (aidez-moi). Cette représentation leur procure une légitimité reconnaissable et tolérable par les donateurs. « Quand je veux mendier, je dis aux gens aidez-moi mon confrère, je veux seulement de quoi manger », affirme un jeune de 17 ans.

L'activité de la mendicité varie selon la temporalité des jeunes. La journée des jeunes de la rue commence, généralement, vers midi. Quand ils veulent prendre leur petit-déjeuner ; ils se dirigent vers les laiteries. Pour le déjeuner et le dîner, les jeunes choisissent de se diriger vers la zone des restaurants de poulets, qu'ils nomment *lmachwayate*. Dans leur stratégie de demande de la nourriture, les jeunes préfèrent d'avantage s'arrêter juste devant ces endroits, si les gérants sont tolérables, dans le cas contraire, ils s'arrêtent à côté de manière à ne pas susciter la colère du gérant, tout en essayant d'être vue par les clients. Dans ce cas, ils auront la chance de percevoir soit de l'argent soit des denrées alimentaires. Ils ont aussi la possibilité de ramasser le reste de la nourriture abandonnée sur les buffets étalés devant les restaurants, *lmachwayat.*

Les lieux de mendicité de la nourriture sont bien choisit ; en effet les jeunes choisissent les lieux qui attirent d'importante clientèle. Et surtout les restaurants qui ont les buffets dressés à l'extérieur. La proximité aux consommateurs facilite la tâche aux jeunes, parce que les consommateurs se trouvent dans l'embarras de manger aux regards de ces jeunes

« misérables ». Ils favorisent plus les endroits ou leur présence est assez tolérée par les gérants. Certains jeunes ont même une relation de clientèle avec certains lieux, ce qui leur permet, parfois, de recevoir un repas à bas prix, comme l'affirme ce jeune de 17 ans : « Quand j'ai de l'argent je vais au restaurant, ils m'offrent un sandwich des abats de poulet avec du frite, du riz, contre 6 ou 7 dirhams ».

Dans le but de profiter au maximum de la mendicité, les jeunes de la rue se servent des plus jeunes du groupe et aussi parfois des jeunes filles, du fait qu'ils attirent la compassion des donateurs. De même, les jeunes de la rue profitent de différents talents dont ils disposent. De ce fait, les jeunes les plus doués sont privilégiés dans le groupe. L'exemple d'un jeune de 19 ans qui dispose d'une étonnante capacité dans l'imitation d'un célèbre commentateur de matchs de football, ce qui fait de lui " la vedette " des jeunes de la rue. Il fait des spectacles dans l'espace public, les cafés, les bars ; c'est d'ailleurs le seule de tous les jeunes de la rue qui a accès aux bars, il commente aussi des matches de mini-foot dans les salles de sport de la ville. « Je fais des spectacles de commentateur de matchs de football […] je gagne ma vie grâce aux gens généreux, ils me donnent de l'argent et de la nourriture. Je suis énormément aimé, tout le monde me connait […] je peux empocher jusqu'à 150 DH par jour ».

Il ne faut pourtant pas perdre de vue que la mendicité ne se limite pas uniquement à la demande d'argent ou de la nourriture, mais il s'étend à la demande des vêtements, des médicaments, des cigarettes et même des services. En outre, le jeune peut aussi s'engager à s'initier à d'autres activités subtiles d'être gratifiâtes ; comme la vente des mouchoirs, l'essuyage des pare-brises des automobiles. Cependant, ces activités restent éphémères, les jeunes choisissent de garder la distance avec ces petits métiers et de toutes sortes d'engagements, malgré l'existence d'opportunités de travail. Tout en sachant bien que tous les jeunes enquêtés déclarent avoir une expérience professionnelle. Ce qui revient à dire que ceci fait partie de l'une des mécanismes adoptés par les jeunes qui consistent à rompre avec les activités « normales » et vivre indépendamment des structures imposées par la société dominante.

2.4 Le groupe de jeunes réinvente le lien social

C'est au sein d'un groupe de jeunes que le nouvel arrivant va s'intégrer à cette « sociabilité marginalisée » (Parazelli, 2002). Tout d'abord, l'intégration à l'univers de la rue ne s'effectue qu'à travers les anciens jeunes de la rue, puisque l'expérience de la rue se vit en groupe. Un enfant ne peut pas survivre seul dans la rue. Il a besoin d'une protection matérielle et affective qu'il trouvera en adhérant au groupe. Celui-là accueille le nouveau membre qui, généralement, ne s'aventure pas aussitôt dans le monde de la rue, sans qu'il y ait un garant. Ce garant est souvent un ancien copain de l'école, ou habite dans le même quartier que le jeune. Et peut, dans plusieurs cas, constituer le déclencheur du départ à la rue soit à travers l'imitation soit à travers l'incitation.

Le nouvel arrivant profite donc de cette « protection » et se met à la disposition des anciens jeunes de la rue pour apprendre à se débrouiller et assurer sa survie dans la rue. Cela implique de la part de ce jeune, l'acceptation des valeurs et normes imposées par le groupe. Ces valeurs et ces normes, constituent une sous-culture organisant la vie et le quotidien du groupe ; à savoir les règles de coopération, de solidarité, les sanctions et les récompenses qui sont rattachées à ces règles, la régulation des conflits dans le groupe, les rapports avec les autres occupants de l'espace public, les fondements de la confiance et donc du lien social dans la rue.

Pour consolider son existence dans la rue, le nouvel arrivant doit pouvoir nouer des relations avec d'autres jeunes de la rue. Cela est vrai aussi pour les jeunes de la rue qui ont déjà expérimenté la vie dans la rue dans d'autres villes. Dans ce cadre, un jeune de 21 ans déclare : « J'avais 7 ans quand je suis venu à Kenitra, nous étions un groupe d'enfants, j'ai commencé à faire des connaissances avec d'autres enfants et par la suite réussi à créer des amitiés ». Une autre jeune de 14 ans exprime cette sociabilité ainsi : « […] À travers les jours je me suis familiarisé avec les jeunes, on se regroupe ensemble dans un coin et on s'amuse ».

Conclusion

Le jeune de la rue entame ses débuts dans le monde de la rue par un processus, qui a pour objectif de l'initier à l'univers de la rue ; c'est en

quelques sortes une « formation » à la vie dans l'espace public. Ce processus débute par la consommation de drogue, puis l'initiation à la mendicité, ensuite l'appartenance à un groupe et enfin l'adaptation à l'espace public.

À l'issue de cette « socialisation marginalisée », le jeune sera en mesure de se débrouiller et adopter un mode de vie ajusté avec les contraintes de l'espace public qui paraissait au début hostile et s'est transformé, durant cette socialisation, en un espace plus au moins accueillant et sécurisant. Il existe donc, une sociabilité dans l'espace public qui débouche sur l'adoption d'un mode de vie relatif à la culture marginale, une sorte de distanciation sociale, presque en rupture avec les structures sociales dominantes.

Dans l'aire de la globalisation et de la modernité, la problématique des jeunes de la rue incarne un processus de changement social que vivent les sociétés modernes. Les individus ont tendance à échapper aux pouvoirs coercitifs imposés par la société et à ces instances de contrôle. C'est dans cette perspective que la sociologie urbaine, au Maroc, doit aussi orienter ses réflexions et s'engager au cœur du débat de la dynamique sociétale.

Bibliographie

1. Becker Howard, (1963), Outsiders studies in the sociology of deviance, New York, The Free Press.
2. Bourdieu Pierre (1979), La distinction : critique sociale du jugement, Paris, Les Éditions de Minuit, France.
3. Calhoun Craig (1992), Habermas and the Public Sphere, Studies in Contemporary German Social Thought, Cambridge: Massachusetts Institute of Technology.
4. Colombo Annamaria (2008), La reconnaissance : un enjeu pour la sortie de la rue des jeunes à Montréal, thèse de Doctorat en études urbaines, Université du Québec à Montréal.
5. Dacheux Éric (2000), Vaincre l'indifférence, les associations dans l'espace public européen, Paris, CNRS.

6. De Boeck Filip, Honwana Alcinda, Hibou Béatrice (2000), « Faire et défaire la société: enfants, jeunes et politique en Afrique », Politique africaine, vol. 80, No: 4, pp: 5-11.
7. Fillieule Renaud (2001), Sociologie de la délinquance, Paris, PUF, France.
8. Lefebvre Henri, (1974), La production de l'espace, Paris : Anthropos, DOI : 10.3406/homso.1974.1855
9. Leimdorfer François et Alain Marie (2003), L'Afrique des citadins, sociétés civiles en chantier (Abidjan, Dakar), Paris, Karthala, France.
10. Lucchini Riccardo (1998), « L'enfant de la rue: réalité complexe et discours réducteurs ». Déviance et société, (Vol. 4)22, pp : 347-366
11. Lucchini, Riccardo (1993), Enfant de la rue. Identité, sociabilité, drogue. Genève/Paris, Droz.
12. Maiga, A. et Wangre, N.J. (2009), Enfants de rue en Afrique, Le cas du Burkina Faso, Paris, L'Harmattan, France.
13. Merienne Sierra Marciel (1995), Violence et tendresse, Paris, L'Harmattan, France.
14. Orcel Gilles (2006), La rue « choisie », Paris, L'Harmattan, France.
15. Parazelli Michel (2002), La rue attractive. Parcours et pratiques identitaires des jeunes de la rue, Québec, Presses de l'Université du Québec, Canada.
16. Sennett Richard (1979), Les tyrannies de l'intimité, Paris, éditions Seuil.
17. Valerie Cohen, « La vulnérabilité relationnelle », Socio-anthropologie [En ligne], 1 | 1997, mis en ligne le 15 janvier 2003, consulté le 07 avril 2022. URL : http://journals.openedition.org/socio-anthropologie/74 ;
18. Wallez Paul, Aubrée Loïc (2005), « L'expérience de la rue chez les jeunes comme forme extrême d'urbanité », Espaces et sociétés, vol. 120-121, n° 2, pp : 241-257.

19. Wolton Dominique (1997), Penser la communication, Paris, Flammarion, France.